

رسائل ونقباوى شيخ الاسلام

في النفس وكحديث والأصول

والعقائد والآداب والأحكام

لشيخ الإسلام

مفتي الدين أبو العباس أحمد بن حنبل

المجلد الأول

١ - ٢

مفتي الدين أبو العباس أحمد بن حنبل

مفتي الدين أبو العباس أحمد بن حنبل

مفتي الدين أبو العباس أحمد بن حنبل

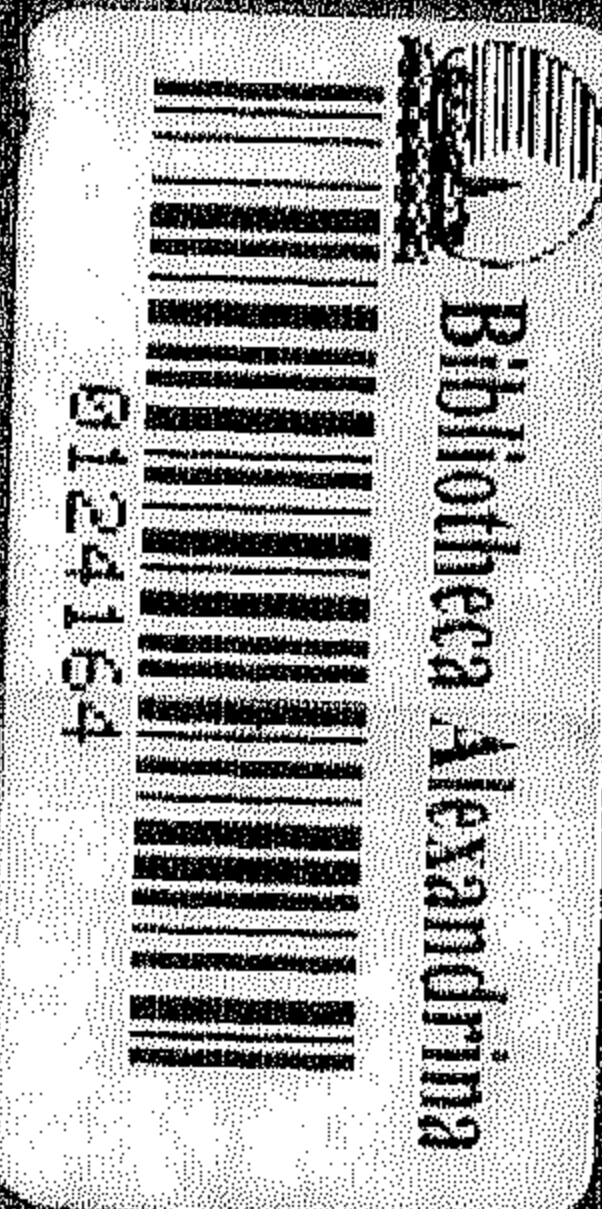
مفتي الدين أبو العباس أحمد بن حنبل

مفتي الدين أبو العباس أحمد بن حنبل

الناشر

مكتبة وهبة

لا إله إلا الله محمد رسول الله
القاهرة - مصر ١٩٧٢



الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

حقوق الطبع - بهذا الشكل - محفوظة

رقم الإيداع : ٤٣٧٧ / ٩٢
I.S.B.N 977 - 225 - 019 - 5

تَسَانُدُ وَفَنَاءُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ
وَالْعَقَائِدِ وَالْآدَابِ وَالْأَحْكَامِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقَى الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ نَيْمِيَّةَ

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

الجزء الأول

قدّم له ونقحه وراجعه
وضمّ آياته وأضاف إلى موابيته

محمّد بن فوز بن أحمد البغدادي

صقّه وعان موابيته

السيد محمّد بن سيرة رضا
منشئ مجلة النصار

الناشر

مكتبة وهبة

٤ شارع الجمهورية، عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم (١)

إن الحمد لله .. نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره .

ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .. من يهده الله فلا مضل له ،
ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له .. له الملك وله الحمد ، يحيى
ويميت وهو على كل شيء قدير .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيه وحبيبه ، وخيرته من خلقه .. بعثه
الله على فترة من الرسل . فبلغ الرسالة .. وأدى الأمانة .. ونصح للأمة ..
وجاهد في الله حق جهاده .. وتركنا على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ،
لا يزيغ عنها إلا هالك ..

فألهم صل عليه وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ
مُسْلِمُونَ ﴾ (٢) .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٣) .

(١) اعتمدنا في إعداد هذه المقدمة على كتاب « ابن تيمية » للدكتور محمد يوسف موسى (سلسلة
أعلام العرب - ٥) واقتبسنا الكثير من عباراته ، وانظر دائرة المعارف الإسلامية - طبع دار
الشعب - مادة (ابن تيمية) . (٢) آل عمران : ١٠٢ (٣) النساء : ١

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ (١).

وبعد ...

فهذه لمحة سريعة عن شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة .. نقدمها بين يدي كتاب « رسائل وفتاوى شيخ الإسلام .. فى الحديث ، والأصول ، والعقائد ، والآداب ، والأحكام » عساها تلقى ضوءاً ولو يسيراً على سيرة هذا الإمام الجليل .

والله الموفق ، وهو المستعان .

* *

نشأ شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تیمیة فى أسرة ثابتة الدعائم قوية الأركان ، اشتغل أبناؤها بالعلم وكلهم عُرِفَ به وبرز فيه . فأبوه هو شهاب الدين أبو أحمد عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن تیمیة ، نزيل دمشق ، ولد بحران سنة ٦٢٧ هـ ، وسمع من أبيه وكثيرين غيره ، حتى أتقن العلوم ، درس وأفنى وصار شيخ البلد وخطيبه وحاكمه .

أما جده ، فهو شيخ الإسلام مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ابن تیمیة الحرانى ، الفقيه الحنبلى ، الإمام المقرئ المحدث المفسر الأصولى النحوى ، وأحد الحفاظ الأعلام ، ولد بحران سنة ٥٩٠ هـ تقريباً ، وحفظ القرآن الكريم بها ، وسمع من عمه الخطيب فخر الدين وغيره ، ورحل فى سبيل طلب العلم إلى بغداد سنة ٦٠٣ هـ وأقام بها ست سنوات يشتغل بأنواع العلوم ثم عاد إليها - بعد أن كان قد رجع إلى حران - فازداد فقهاً وعلماً .

(١) الأحزاب : ٧٠ - ٧١

وقد جمع الله لابن تيمية - الحفيد - كل العوامل التي جعلت منه رجلاً عظيماً فريداً في عصره في الفقه وسائر العلوم الإسلامية : من وراثة طيبة قوية ، وبيئة صالحة تزخر بالعلم وتدفع إليه دفعاً ، وعقل واع ألمع ، وحافظة ذاكرة لا تنسى ما وعته ، وشجاعة تستهين بالأخطار في سبيل الحق ، وإرادة لا تقف أمامها العقبات ، وغير ذلك كله من أسباب العبقرية والنجاح والنبوغ والخلود على الأيام .

● مولده ونشأته :

وُلِدَ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - رحمه الله - في العاشر من ربيع الأول سنة ٦٦١ هـ (١٢ يناير سنة ١٢٦٣ م) بحران ، وعاش بها بضع سنين في كنف أبيه وتحت رعايته ، ثم انتقل أبوه به وبأخويه إلى دمشق سنة ٦٦٧ هـ عند قدوم التتار إلى البلاد . وفي دمشق نشأ وترعرع ، ثم درس ونضج ، حتى بلغ أشده وآتاه الله العلم والحكمة ، وصار أحد الأئمة الأعلام ، ومن كبار شيوخ الإسلام الذين خلدوا على مر الزمن بفضل ما قاموا به من جلائل الأعمال وما خلفوه لنا من عظيم الآثار .

وفي كُتَّاب من كتاتيب دمشق حفظ ابن تيمية كتاب الله وهو حَدَّث ، ولم ينس شيئاً منه حتى قضى نحبه . ثم أخذ في الدرس وطلب العلم ، وعاش مبتتلاً له طول حياته حتى بلغ منه الغاية ، حتى بَزَّ معاصريه وجاوز أقدارهم جميعاً . وبعد أن تعلم الخط والحساب وحفظ القرآن في المكتب ، أقبل على الفقه والعربية وبرع في النحو ، ثم أقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى سبق فيه وأحكم أصول الفقه ، كل هذا وهو ابن بضع عشرة سنة .

وكان يحضر المحافل في صغره فيُنَاطَر ويُفَحَم الكبار ويأتي بما يتحIRON منه ، وأفنى وله أقل من تسعة عشرة سنة ، وشرع في الجمع والتأليف .

ومات والده وله إحدى وعشرون سنة ، وَبَعْدَ صَيْتِهِ فِي الْعَالَمِ فَطَبِقَ ذِكْرَهُ
الْآفَاقَ ، وَأَخَذَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ أَيَّامَ الْجُمُعِ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَفْظِهِ ، لَا يَتَوَقَّفُ
وَلَا يَتَلَعَثُ . وَكَانَ لَهُ خُبْرَةٌ تَامَةٌ بِالرِّجَالِ رَوَاةَ الْحَدِيثِ ، وَجَرَحَهُمْ وَتَعَدَّلَهُمْ
وَطَبَقَاتِهِمْ ، وَمَعْرِفَةٌ بِفَنُونِ الْحَدِيثِ وَبِالْعَالِي وَالنَّازِلِ وَالصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ ، مَعَ
حَفْظِهِ لِمَتُونِهِ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ ، وَهُوَ عَجِيبٌ فِي اسْتِحْضَارِهِ وَاسْتِخْرَاجِ الْحُجَجِ مِنْهُ ،
وإِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي عَزْوِهِ إِلَى الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ وَالْمُسْنَدِ ، بِحَيْثُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ :
« إِنْ كُلُّ حَدِيثٍ لَا يَعْرِفُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فَلَيْسَ بِحَدِيثٍ ، وَلَكِنْ الْإِحَاطَةُ لِلَّهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ
يَغْتَرِفُ فِيهِ مِنْ بَحْرِ ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَثْمَةِ يَغْتَرِفُونَ مِنَ السَّوَاقِي » .

وَيَقُولُ تَلْمِيزُهُ ابْنُ الْوَرْدِيِّ : « وَأَمَّا التَّفْسِيرُ فَسَلَّمَ إِلَيْهِ ، وَلَهُ فِي اسْتِحْضَارِ
الْآيَاتِ لِلِاسْتِدْلَالِ بِهَا قُوَّةٌ عَجِيبَةٌ ، وَلَفَرَطُ إِمَامَتِهِ فِي التَّفْسِيرِ وَعَظَمَةُ اطِّلَاعِهِ
بَيْنَ خَطَأٍ كَثِيرٍ مِنْ أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ ، وَيَكْتُبُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِنَ التَّفْسِيرِ ،
أَوْ مِنَ الْفَقْهِ ، أَوْ مِنَ الْأَصْلِيينَ - أَيْ أَصُولَ الْفَقْهِ وَعِلْمَ الْكَلَامِ - أَوْ مِنَ الرَّدِّ عَلَى
الْفَلَاسِفَةِ وَالْأَوَائِلِ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعَةِ كِرَارِيصٍ » . قَالَ : « وَمَا يَبْعَدُ أَنْ تُصَانِفَهُ
إِلَى الْآنَ تَبْلُغُ خَمْسَمِائَةَ مَجْلَدَةٍ » .

وَيَقُولُ كِمَالُ الدِّينِ بْنِ الزَّمْلَكَانِيِّ - أَحَدُ شُيُوخِ الشَّافِعِيَّةِ بِالشَّامِ - : « كَانَ
إِذَا سُئِلَ عَنْ فَنٍّ مِنَ الْفَنُونِ ظَنَّ الرَّائِيَّ وَالسَّامِعَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ غَيْرَ ذَلِكَ الْفَنِّ ،
وَحَكَمَ أَنْ أَحَدًا لَا يَعْرِفُ مِثْلَهُ ، وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنْ سَائِرِ الطَّوَائِفِ إِذَا جَلَسُوا
مَعَهُ اسْتَفَادُوا فِي سَائِرِ مَذَاهِبِهِمْ مِنْهُ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَهُ قَبْلَ ذَلِكَ .

وَلَا يُعْرِفُ أَنَّهُ نَازِلٌ أَحَدًا فَانْقَطَعَ مَعَهُ ، وَلَا تَكَلَّمَ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ - سِوَا
أَكْبَارِ مِنْ عِلْمِ الشَّرْعِ أَوْ غَيْرِهَا - إِلَّا فَنَاقَ فِيهِ أَهْلُهُ وَالْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ ، وَكَانَتْ لَهُ
الْيَدُ الطَّوْلَى فِي حَسَنِ التَّصْنِيفِ وَجُودَةِ الْعِبَارَةِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّقْسِيمِ وَالتَّبْيِينِ » .

ويقول فيه :

وصفاته جلّت عن الحصرِ	ماذا يقول الواصفون له ؟
هو بيننا أعجوبة الدهرِ	هو حُجّةٌ لله قاهرة
أنوارها أُرِيت على الفجرِ	هو آية في الخلقِ ظاهرة

وقد كان ابن الزملكاني - هذا - من خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكتب مجلداً في الرد على بعض آراءه ، ومع هذا لم يملك إلا أن يُقدّره حق قدره ويثني عليه هذا الشناء العظيم .

وأجمع الذين ترجموا له من معاصريه ومن جاءوا بعده - مثل ابن الوردي في تاريخه ، والحافظ الذهبي في كتبه العديدة ، وابن الأكوسي في « جلاء العينين » ، وابن رجب في طبقاته ، وصلاح الدين بن شاکر الكتبي في « فوات الوفيات » ، وابن العماد الحنبلي في « شذرات الذهب » - أجمع هؤلاء وغيرهم على أنه - رحمه الله - قد بذل غاية الجهد لطلب العلم من أبوابه ، وأن دراساته قد تنوعت حتى شملت علوم عصره كلها ، وأنه بلغ الغاية وصار إماماً في كثير منها .

وقد بلغ من نبوغ شيخ الإسلام ابن تيمية أنه تأهل للتدريس والفتوى وهو في صدر شبابه قبل أن يتم العشرين من عمره ، ثم قام بوظائف أبيه العلمية بعد وفاته ، وله حينئذ عشرون سنة أو تزيد قليلاً .

يقول عنه الإمام الذهبي : « شيخنا وشيخ الإسلام ، وفريد العصر علماً ومعرفة ، وشجاعة وذكاء ، وتنويراً إلهياً ، وكرماً ونصحاً للأمة ، وأمرأً بالمعروف ونهياً عن المنكر . »

سمع الحديث وأكثر بنفسه في طلبه ، وكتب وخرّج ، ونظر في الرجال والطبقات ، وحصل ما لم يُحصّله غيره ، وبرع في تفسير القرآن ، وغاص في دقيق معانيه ... واستنبط منه أشياء لم يُسبق إليها ، وبرع في الحديث وحفظه ، فقلّ من يحفظ ما يحفظه من الحديث معزواً إلى أصوله وصحابه ..

وفاق الناس في معرفة الفقه ، واختلاف المذاهب ، وفتاوى الصحابة والتابعين ، بحيث إذا أفتى لم يلتزم بمذهب ، بل يقول بما دليله عنده .
وأتقن العربية أصولاً وفروعاً ، وتدليلاً واختلافاً ، ونظر في العقليات - أي الفلسفة وعلومها - وعرف آراء المتكلمين وردّ عليهم ونبّه على خطئهم وحذّر منهم .

ونصر السنّة بأوضح حجج وأبهر براهين ، وأوذى في ذات الله من المخالفين ، وأخيف في نشر السنّة المحضة ، حتى أعلى الله مناره ، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له ، وكبت أعداءه وهدى به رجالاً من أهل الملل والنحل .

وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالباً وعلى طاعته ، وأحيا به الله الشام بل والإسلام ، بعد أن كاد ينشلم لما أقبل حزب التتر والبغى في خيالاتهم ..

ومحاسنه كثيرة ، وهو أكبر من أن يُنبّه على سيرته مثلى ، فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أنى ما رأيت بعيني مثله ، وأنه ما رأى مثل نفسه .
ويقول عنه الشيخ فتح الدين بن سيد الناس - أحد الحفاظ المعروفين - :
« كاد يستوعب السنن والآثار حفظاً ، إذا تكلم في التفسير فهو حامل رايته ، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته ، أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وروايته ، أو حاضر بالنحل والملل لم تر أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته . برز في كل فن على أبناء جنسه ، ولم تر عين من رآه مثله ولا رأت عينه مثل نفسه . »

ويذكره الشيخ عماد الدين الواسطي فيقول : « فوالله ، ثم والله ، ثم والله ، لم يُر تحت أديم السماء مثل شيخكم ابن تيمية علماً وعملاً ، وحالاً وخلقاً وإتباعاً ، وكرماً وحلماً ، وقياماً في حق الله عند انتهاك حرماته .. أصدق الناس عقداً ، وأصحهم علماً وحزماً ، وأنفدهم وأعلاهم في انتصار الحق وقيامه همة ، وأسخاهم كفاً ، وأكملهم إتباعاً لنبيه محمد ﷺ . »

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد - وقد سُئِلَ رأيَه فيه بعد اجتماعه به ، فقال : « رأيتُ رجلاً سائر العلوم بين عينيهِ ، يأخذ ما شاء منها ويترك ما يشاء » .

ويقول الحافظ ابن ناصر الدين ما خلاصته : « حَدَّثَ عَنْهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ ، مِنْهُمْ الذَّهَبِيُّ وَالْبَرْزَالِيُّ وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ سَيِّدِ النَّاسِ ، وَحَدَّثَنَا عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِنَا الْأَكْبِيَّاسِ ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي عَدِّ مُصَنَّفَاتِهِ الْمَجُودَةِ : وَمَا أَبْعَدُ أَنْ تُصَانِفَهُ إِلَى الْآنَ تَبْلُغُ خَمْسَمِائَةَ مَجْلَدَةٍ » .

ويقول أبو الحجاج المُرِّي - أستاذ أئمة الجرح والتعديل - : « مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ ، وَلَا رَأَى هُوَ مِثْلَ نَفْسِهِ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَلَا أَتَّبِعُ لِهَمَا مِنْهُ » .

وكما يقول الدكتور محمد يوسف موسى : « هَكَذَا كَانَ الشَّيْخُ الْعَظِيمُ قَدْ أَمَّا فِي عَصْرِهِ ، وَإِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ ، وَلِجَمًّا مُتَأَلِّقًا لَمْ يَعْتَرِهِ أَفْوَلٌ مِنْذُ وَلَدَ حَتَّى الْيَوْمِ ، لَمْ يُرَ فِي عَصْرِهِ مِثْلَهُ وَلَمْ يُرَ هُوَ أَحَدًا مِثْلَ نَفْسِهِ - كَمَا قِيلَ عَنْهُ بِحَقِّ مَنْ بَعْضُ مَنْ تَرَجَّمُوا لَهُ - وَكَانَ وَمَا يَزَالُ بَحْرًا زَخَارًا بِالْعِلْمِ ارْتَوَى مِنْهُ مُعَاصِرُوهُ ، وَيَرْتَوَى النَّاسُ مِنْهُ فِي كُلِّ جِيلٍ وَزَمَانٍ وَمَكَانٍ » .

كان - رحمه الله - كما وصفه الذين رأوه - قَوَالًا بِالْحَقِّ ، نَهَاءً عَنِ الْمُنْكَرِ ، ذَا سَطْوَةٍ وَإِقْدَامٍ وَعَدَمِ مَدَارَاةٍ ، كَمَا كَانَ أَبْيَضَ الْبَشَرَةِ ، شَدِيدَ سَوَادِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ ، قَلِيلَ الشَّيْبِ ، شَعْرَهُ إِلَى شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ ، عَيْنَاهُ كَأَنَّهُمَا لِسَانَانِ نَاطِقَانِ ، رَبْعَةً بَيْنَ الرِّجَالِ ، جَهْوَرِيَّ الصَّوْتِ ، فَصِيحَ اللِّسَانِ ، مَعَ فَرْطِ ذِكَاةٍ وَسِيلَانِ ذَهْنٍ .

ولقد فَطَرَ اللَّهُ قُلُوبَ النَّاسِ وَالْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ عَلَى طَاعَتِهِ وَالْإِنْقِيَادِ لَهُ فِي أَغْلِبِ الْأُمُورِ ، وَكَانَ تَأْثِيرُهُ عَلَيْهِمْ قُوًى عَظِيمًا ، فَقَدْ كَانَ إِيمَانُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَمَا يَقُولُ مَدَدًا ضَخْمًا لِقُوَّةِ تَأْثِيرِهِ ، كَمَا كَانَ لِتَكْوِينِهِ الْجَسْمِ وَالْعَقْلِ مَا يَجْعَلُهُ مَهِيْبًا مَسْمُوعَ الْكَلِمَةِ ..

رحم الله شيخنا ابن تيمية ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين .خير الجزاء .

* * *

● خصومه .. ومحنته .. وجهاده :

أتم شيخ الإسلام ابن تيمية دراسته - كما قدمنا - ولما يبلغ العشرين من عمره ، وخلف أباه في تدريس الفقه الحنبلي بعد وفاته ، وكان يُفسر القرآن على كرسى من حفظه يوم الجمعة من كل أسبوع .

ومن الطبيعي - وهذا حال الشيخ - أن يكون له خصوم كثيرون من الفقهاء والمتصوفة ، خلقهم هو بصراحته وجرأته ، وبذهابه إلى آراء لم تؤثر عن الفقهاء السابقين ، وإرساله كلمات أحجم عن التصريح بمثلها الأولون والآخرين ، ومست ما يعده القوم من مقدسات لا يجوز المساس بها ، بل ينبغي - في نظرهم - أن تظل هكذا أبد الأبد .

ولقد كان لدفاعه عن سنن السلف الصالح من المسلمين بأدلة لم يسبق إليها - مع أنها مستقاة من القرآن والحديث ، ولحريته في الجدل والمناظرة ما جلب عليه عدا الكثرين من علماء المذاهب الثلاثة الأخرى . بل وإتهام أكثرهم له بالزندقة والخروج عن الدين (١) - ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ، إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ (١) ولكنه داء الحسد والحقد بين العلماء المتنافسين .

ومن الذين رموه بالزندقة : ابن بطوطة ، وابن حجر الهيتمي ، وتقى الدين السبكي ، وابنه عبد الوهاب ، وعز الدين بن جماعة ، وأبو حيان الظاهري الأندلسي وغيرهم ..

ومع هذا .. كان خصومه يُجلونه ويعظمونه وإن كانوا ينكرون الكثير من آرائه .

يقول ابن رجب وهو يتحدث عن الشيخ عماد الدين الواسطي وإجلاله وتعظيمه لابن تيمية : « ولكن كان هو وجماعة من خواص أصحابه ربما أنكروا من الشيخ كلامه في بعض الأئمة الأكابر الأعيان ، وفي أهل التخلي والانقطاع (يقصد الزهاد والمتصوفة) ونحو ذلك . وكان الشيخ رحمه الله لا يقصد بذلك إلا الخير والانتصار للحق .

(١) الكهف : هـ

وطوائف من أئمة الحديث وحفاظهم وفقهائهم كانوا يُحبون الشيخ ويُعظمونه ، ولم يكونوا يحبون له التوغل مع أهل الكلام ولا الفلاسفة ، كما هو طريق أئمة أهل الحديث المتقدمين كالشافعى وأحمد ..

وكذلك كثير من العلماء ، من الفقهاء والمحدثين والصالحين كرهوا له التفرد ببعض شذوذ المسائل التى أنكرها السلف على مَنْ شذَّ بها ، حتى إن بعض قضاة العدل من أصحابنا (يقصد الفقهاء الحنابلة) منعه من الإفتاء ببعض ذلك » .

ثم يذكر ابن رجب بعد هذا ، وهو ينقل عن الذهبى بعض ما قاله فيه : « ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية ، واحتج لها ببراهين ومقدمات وأمور لم يُسبق إليها ، وأطلق عبارات أحجم عنها الأوّلون والآخرون وهاجوا ، وجسر هو عليها .

حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قياماً لا مزيد عليه ، ويدّعوه وناظروه وكابروه ، وهو ثابت لا يُداهن ولا يُمارى ، بل يقول الحق المرّ الذى أدّاه إليه اجتهاده .

فجرى بينه وبينهم حملات حربية ، ووقعات شامية مصرية ، وكم من نوبة قد رموه عن قوس واحدة فينجيه الله ، فإنه دائم الابتهاال ، كثير الاستغاثة والاستعانة به ، قوى التوكل ، ثابت الجأش » ..

ومهما يكن ، فإن الشيخ - رحمه الله - لم يكن يبالى شيئاً من ذلك كله ، بل كان يصدّع بالحق الذى أدّاه إليه اجتهاده وإن كان مرّاً ، يتوقع الأذى ويقبله راضياً محتسباً ، وفى هذا يصدق عليه قول الشاعر العربى المؤمن :

ولستُ أبالى حين أقتل مسلماً على أى جنبٍ كان فى الله مصرعى

● عندما كان في القاهرة في ربيع الأول من عام ٦٩٨ هـ أفتى في مسألة جاءت من حُماة عن صفات الله بما ألب عليه علماء الشافعية وأغضب الرأي العام ، فكان جزاؤه الحرمان من منصب التدريس ، ومع ذلك فقد عُهِدَ إليه في العام نفسه الحُض على جهاد التتار ، ولهذا السبب شَخَّصَ في العام التالي إلى القاهرة ، وشهد بصفته هذه وقعة « شقحب » التي انتصر فيها المسلمون على التتار بالقرب من دمشق .

لم يكن شيخ الإسلام ابن تيمية على ما عليه الجمهور من علماء الدين الذين اكتفوا بالجهاد بالسنتهم ، بل كان مؤمناً حقاً بالله تعالى ، عاملاً بشريعته ، متوكلاً حق التوكل عليه ، معتزلاً بحوله وقوته ، عالماً بأن الجهاد في سبيل الله والوطن من أفضل القربات إلى الله تعالى ، وأنه فرض على القادر عليه بنفسه وماله ، أو بهما كليهما معاً ، مؤقناً بأن الله تعالى لا يضيع أجر المجاهدين والعاملين ، وأنه تعالى فضّل المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً .

لذا لم يكتف الشيخ - رحمه الله - بالعمل الدائب على تحريض الناس والسلطان والأفراد في مصر والشام على القتال ، بل نراه عندما زحف التتار إلى الشام - بعد سقوط بغداد - يهب ليكون في طليعة المجاهدين بنفسه ، حاملاً سيفه ، باذلاً روحه في سبيل الله ، ملقياً نفسه في أتون المعركة التي وقعت في شهر رمضان من عام ٧٠٢ هـ ، فقاتلَ فيها الشيخ وجماعة من أصحابه ، حتى انتهت واقعة « شقحب » - التي جمع فيها التتار جموعهم واستعدوا لها بكل قواهم - بنصر الله المسلمين نصراً مؤزراً ، وقُتِلَ فيها من التتار خلق كثير لا يعلم عدتهم إلا الله تعالى ، بحيث لم يسلم منه إلا القليل ، واستقرت القلوب بهذا الفتح العظيم والنصر المبارك الكبير ، وأقبل الناس على الشيخ - رحمه الله - بالتهنئة والدعاء بما يَسُرُّ الله على يديه من الخير الكثير .

كما قاتلَ - رحمه الله - عام ٧٠٤ هـ الكسروانيين في بلاد الشام بما فيهم الإسماعيلية والنصيرية والحاكمية ، الذين كانوا يعتقدون بعصمة علي بن أبي طالب

- كرم الله وجهه - ويرمون الصحابة بالكفر ، والذين كانوا لا يُقيمون الصلاة ولا يصومون ، ويأكلون لحم الخنزير ويستحلون المحرمات ... إلخ .

● ثم ذهب عام ٧٠٥ هـ إلى القاهرة صحبة قاضى الشافعية ، وشهد فيها خمس مرات مجالس القضاة والأعيان بقاعة الحضرة السلطانية - وهناك اتهمه القاضى بالقول بالتجسيم . فحكم عليه بأن يلقى هو وأخواه فى الحب بقلعة الجبل ، وبقى فيه سنة ونصف سنة .

● وفى شوال من عام ٧٠٧ هـ نوقش فى مسألة كتبها فى الرد على مذهب « الاتحادية » ، إلا أن الحجج التى جاء بها لم تلبث أن جرّدت خصومه من أسلحتهم ، وصدر الأمر بترحيله على البريد إلى دمشق ، ثم حمل على العودة إلى القاهرة بعد مرحلة ، وسُجن بحبس القضاة لأسباب سياسية سنة ونصف سنة ، علم أثناءها أهل الحبس أمور الدين ، وأُخلى سبيله أياماً قلائل ثم اعتُقل فى برج بالإسكندرية ثمانية أشهر ، ثم عاد إلى القاهرة حيث حصل على وظيفة مدرس فى مدرسة أسسها السلطان الناصر ، مع أنه امتنع عن إفتاء هذا السلطان بما يُجيز له الانتقام من أعدائه .

● وفى ذى القعدة من عام ٧١٢ هـ حوّل صحبة الجيش القاصد إلى بلاد الشام ، وبعد أن توجّه فى طريقه إلى بيت المقدس دخل دمشق ثانية بعد غيبته عنها سبع سنين وسبع أسابيع ، واستأنف حينئذ التدريس ، إلا أنه مُنع فى جمادى الآخرة من عام ٧١٧ هـ - بكتاب السلطان - من أن يُفتى فى مسألة الحلف بالطلاق (أن يحلف شخص بالطلاق من زوجته وأن يُعلّق ذلك بحدوث شيء أو عدم حدوثه) وهى مسألة أباح لنفسه فيها حلولاً عدّة لا يقبلها فقهاء المذاهب الثلاثة الأخرى ، الذين يقولون بأن الذى يوقع هذا الحلف معرض للعقاب مع إلزامه بالوفاء بعقده .

● ولم يخضع ابن تيمية لهذا الأمر ، فحكم عليه بالسجن فى قلعة دمشق فى رجب من عام ٧٢٠ هـ ، وأُفرج عنه بعد خمسة أشهر وثمانية عشر يوماً

بأمر السلطان ، ولكنه عاد إلى سابق عهده ، حتى ظفّر له أعداؤه بفتواه فى مسألة شد الرحال إلى قبور الأنبياء والصالحين التى أصدرها عام ٧١٠ هـ . وصدر فى شعبان من عام ٧٢٦ هـ مرسوم السلطان باعتقاله فى قلعة دمشق ، فأُخليت له قاعة كان يخدمه فيها أخوه ، وفيها أُقبل على تفسير القرآن وكتابة الرسائل للرد على المخالفين ، وصنّف مجلدات عديدة فى المسألة التى حُبِسَ بسببها ، ولما اتصل بأعدائه خبر هذه المصنّفات جُرّد من كتبه وأوراقه ومداذه ، وكان هذا الحادث ضربة قاسمة نزلت به ، ومع أنه كان يطلب السلوى فى الصلاة وتلاوة القرآن إلا أنه مرض عشرين يوماً ، وتوفى ليلة الاثنين العشرين من ذى القعدة سنة ٧٢٨ هـ (٢٦ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٣٢٨ م) . .

● ولم يكن ابن تيمية - رحمه الله - بائساً حزيناً فى سجنه ، بل كان يراه قَدراً مقدوراً عليه ، وفيه خير كثير له ، ووجده فرصة طيبة للتفرغ للعلم والعبادة ، وكان ينقل ما فتح الله به عليه فى هذه المدة الأخيرة من العلوم العظيمة والأهوال الجسيمة .

ينقل عنه ابن رجب قوله : « قد فتح الله علىّ فى هذه الحصن فى هذه المدة من معانى القرآن ، ومن أصول العلم ، بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها ، وندمتُ على تضييع أكثر أوقاتي فى غير معانى القرآن » .

وينقل تلميذه ابن القيم عنه قوله : « إنّ فى الدنيا جنة مَنْ لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة » .

كما قال : « ما يصنع أعدائى بى ؟ أنا جنتى ويستانى فى صدرى ، أين رحت فهى معى لا تفارقنى ، أنا حبسى خلوة ، وقتلى شهادة ، وإخواجى من بلدى سياحة » .

وكان فى حبسه فى القلعة يقول : « لو بذلتُ ملء هذه القلعة ذهباً ما عدل عندى شكر هذه النعمة » ، أو قال : « ما جزيتهم على ما تسببوا لى فيه من الخير » .. ونحو هذا .

وكان يقول فى سجوده وهو محبوس : « اللّهم أعنّى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، ما شاء الله » .

وقال مرة : « المحبوس من حبس قلبه عن ربه ، والمأسور من أسره هواه »
ولما دخل إلى القلعة وصار داخل سورها ، نظر إليه وقال : « فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ » (١) .

وهذه الكلمات لشيخ الإسلام على وجازتها ، تُظهرنا على إيمانه العميق بالله ورضائه من كل قلبه بقضائه وقدره ، وتدلنا على فهمه حق الفهم للحياة ، وما تأتي به من نعيم وبؤس ، وقدرته على أن ينظر من كل حَدَثٍ إلى ما فيه من خير ونعمة ، وبذلك يعيش قرير العين راضى النفس ، وهكذا كان رضوان الله عليه .

* * *

● وفاته رضى الله عنه :

كانت وفاة شيخ الإسلام - كما يقول علم الدين البرزالي فى تاريخه - ليلة الاثنين العشرين من شهر ذى القعدة سنة ٧٢٨ هـ ، وهو لا يزال فى سجنه بقلعة دمشق ، وكان انتقاله إلى الرفيق الأعلى من أكبر الأحداث التى أخذت على الناس أنفاسهم وقلوبهم .

ويصف لنا ابن كثير جنازته وكثرة مشيعيها فيقول : « لم يتخلف عن الحضور إلا من لم يستطع إلى ذلك سبيلاً ، وحضر نساء كثيرات بحيث حُزْنَ بخمسة عشر ألفاً غير اللاتى كُنَّ على الأسطحة وغيرهن ، والجميع يترحمن ويبكين عليه ، وأما الرجال فحزروا بستين ألفاً ، إلى مائة ألف ، إلى أكثر من ذلك ، إلى مائتى ألف » .

(١) الحديد : ١٣

لقد كان مشهد تشييعه - رحمه الله - إلى مقره الأخير أمراً عظيماً ، فقد تراحم الناس على جنازته ، وعلت الأصوات بالبكاء والنحيب ، والثناء عليه والدعاء له ، ولم تصل الجنازة إلى مستقرها إلا قبيل العصر ، مع أنها حُضِرَتْ فى الساعة الرابعة من النهار ، وذلك من كثرة الآتين للصلاة من أهل البساتين والغوطة والقرى وغيرهم . ولما قضيت الصلاة عليه من الناس - جماعة بعد أخرى - حُمِلَ إلى مقبرة الصوفية ، فدُفِنَ إلى جانب أخيه شرف الدين عبد الله .. رحم الله ابن تيمية ، وأجزل ثوابه جزاء ما قدّم للدين والعلم والأمة من خير ، وجعله مع الأنبياء والشهداء والصدّيقين والصالحين ، وحَسُنَ أولئك رفيقاً ..



كان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - من الحنابلة ، إلا أنه لم يتبع تعاليم هذا المذهب من غير تبصر أو روية ، بل كان يعد نفسه « مجتهداً » فى المذهب ، وهناك من المسائل العديدة التى لم يأخذ فيها - رحمه الله - بـ « التقليد » ، بل ولا بـ « الإجماع » . ويصرّح بأنه يتبع القرآن والحديث بظاهر لفظهما فى جل مؤلفاته ، ولكنه كان فى الوقت نفسه لا يرى من الخطأ أن يستعين بالقياس فى مناظراته ، وعلى الأخص فى مجموعة الرسائل الكبرى ، وقد خصّص رسالة قائمة بذاتها لهذا الأسلوب من التدليل .

وكان - رحمه الله - عدواً لدوداً للبدع ، فقد هاجم التضرع للأولياء وشد الرحال قصداً لزيارتهم ، ألم يقل الرسول ﷺ : « لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدى هذا » ؟

ومن جهة أخرى فإنه لم يُحرّم زيارة قبر المسلم ، متبعاً فى ذلك رأى الشعبى ، وإبراهيم النخعى ، إلا إذا كانت هذه الزيارة تقام فى يوم معين وتحتاج لرحلة خاصة . وبهذا التحديد كان يعتبر تلك الزيارة واجباً تقليدياً .

وكان - رحمه الله - يُفسّر كل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تشير إلى الله تعالى بظاهر اللفظ ، دون تأويلها ، حتى اتهمه خصومه بالقول بالتجسيد .

وقد هاجم - رحمه الله - بقلمه ولسانه كل الفرق الإسلامية كالخوارج والمرجئة والرافضة والقدرية والمعتزلة والجهمية والكرامية والأشعرية وغيرها . وقال إن عقائد الأشعرى ما هي إلا مزيج من آراء الجهمية والنجارية والضرارية وغيرها . وكان يعارض بنوع خاص تفسير القدر ، وأسماء الله الحسنى ، والأحكام ، وإنفاذ الوعيد .. إلى غير ذلك .

ولما كان الإسلام قد جاء ليحل محل اليهودية والمسيحية ، فمن الطبيعي أن يدعو ابن تيمية إلى مهاجمتهما ، فبعد أن اتهم اليهود والنصارى بتغيير معنى بعض الكلمات في كتبهم المقدسة ، وذلك في كتبه : « الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح » ، و « تخجيل أهل الإنجيل » ، و « اقتضاء الصراط المستقيم ومجانبة أصحاب الجحيم » ، و « الرد على النصارى » ... كتب بعد هذا رسائل يعارض فيها صيانة معابد اليهود أو بناءها وعلى الأخص الكنائس ، وهي رسالة « مسألة الكنائس » .

ولما كان التصوف في أصله ونشأته دخيلاً على الإسلام ، لأنه استمد أصوله من الأفلاطونية والزرادشتية والبوذية - كما أثبتنا ذلك في مكان آخر (١) - لذا تصدّى شيخ الإسلام رحمه الله لتصوف الملاحدة - كما كان يسميه - فهاجم نظريات وحدة الوجود ، والحقيقة المحمدية ، وخاتم الأولياء ... وغيرها من النظريات التي ابتدعتها الصوفية أو تبنتها كنظريات الفيض والإشراق والحلول والاتحاد ، تلك النظريات التي ابتدعها محيي الدين بن عربي وغيره من سدنة الصوفية ، وكان هجومه عنيفاً على ابن عربي وعمر بن الفارض والصوفية بوجه عام .

(١) انظر كتابنا : « الله .. توحيد وليس وحدة » - نشر مكتبة وهبة بالقاهرة سنة ١٩٨٦ .

كما هاجم - رحمه الله - الغزالي بشدة ، وطعن في آرائه الفلسفية التي ضمنها كتابيه : « المنقذ من الضلال » ، و « إحياء علوم الدين » الذي يحوى عدداً كبيراً من الأحاديث غير الموثوق بها .

وحارب في حماسة بالغة الفلسفة اليونانية ومنتحلها من المسلمين ، وعلى الأخص ابن سينا وابن سبعين ، وقال : « المتكلمون والصوفية في وادٍ واحد » ، فالفلسفة تؤدي إلى الكفر ، وقد كانت - في الأغلب - مصدر الفرق الإسلامية التي نشأت في صدر الإسلام .

* * *

● ما انفرد به من آراء :

كان الشيخ - رحمه الله - يفتي بما أداه إليه اجتهاده ، فتارة يوافق بعض أئمة المذاهب الأربعة ، وتارة يخالفهم جميعاً أو يخالف المعروف من آرائهم ومذاهبهم ، وهذا ما يسميه كثير من مؤرخيه بمفرداته وغرائبه في الفقه .. ومن هذه الآراء :

١ - القول بقصر الصلاة في كل ما يسمى سفرًا ، طويلاً كان أو قصيراً ، كما هو قول مذهب الظاهرية وقول بعض الصحابة .

٢ - القول بأن البكر لا تستبرأ وإن كانت كبيرة ، كما هو قول ابن عمر ، واختاره البخاري أيضاً .

٣ - القول بأن من أكل في شهر رمضان معتقداً أنه ليل فبان أنه نهار ، لا قضاء عليه كما هو الصحيح عن عمر بن الخطاب ، وإليه ذهب بعض التابعين وبعض الفقهاء بعدهم .

٤ - القول بأن المتمتع يكفيه سعى واحد بين الصفا والمروة ، كما هو في حق القارن والمفرد ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما .

٥ - القول باستبراء المختلعة بحيضة ، وكذلك الموطوءة بشبهة ، والمطلقة آخر ثلاث تطليقات .

٦ - القول بإباحة وطء الوثنيات بملك اليمين ، أى مثل إماء أهل الكتاب .

٧ - القول بجواز التيمم ، مع وجود الماء ، لمن خاف فوات العيد والجمعة ، أو وقت صلاة أخرى من الصلوات المكتوبة إذا استعمل الماء .

٨ - القول الذى مال إليه أخيراً بتوريث المسلم من الكافر الذمى ، وله فى ذلك بحث طويل .

٩ - القول بعدم وقوع الطلاق بالحلف به إذا حنث ، وليس على الحالف حينئذ إلا كفارة اليمين ، وقد جرى له بسبب هذا رأى محن وقلقل معروفة .

١٠ - القول بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع إلا واحدة ، ومن الغريب أن هذا هو الحكم الذى كان عليه العمل أيام الرسول ﷺ وأبى بكر وصدرأ من خلافة عمر رضى الله عنهما .

١١ - القول بأن المرأة إذا لم يمكنها الاغتسال فى البيت ، أو شقَّ عليها النزول إلى الحمام وتكرره ، لها أن تتيمم وتُصَلَّى .

١٢ - القول بأن لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره ، ولا لأقل الطهر بين الحيضتين ، ولا بسن الإياس من الحيض ، فإن ذلك يرجع إلى ما تعرفه كل امرأة من نفسها .

١٣ - القول بأن تارك الصلاة عمداً لا قضاء عليه ولا يُشرع له القضاء ، بل عليه الإكثار من النوافل رجاء غفران الله له .

١٤ - القول بأن سجود التلاوة لا يُشترط له طهارة ، كما هو مذهب ابن عمر واختيار البخارى .

١٥ - القول بجواز بيع ما يُتخذ من الفضة للتحلى وغيره كالحلّاتم ونحوه بالفضة متفاضلاً ، وجعل الزيادة فى الثمن فى مقابل الصنعة .

١٦ - القول بأن المائع لا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير ، قليلاً كان أو كثيراً ..

وقد عُدَّت هذه الاجتهادات من مفرداته لأنه خالفَ بها فقهاء المذاهب الأربعة المعروفة ، أو خالفَ على الأقل الأقوال المشهورة المعروفة لهم ، وهى تدل على باع طويل فى الاجتهاد ، وعلى الشجاعة فى الجهر بما رآه حقاً وإن خالفَ غيره من جلة الفقهاء ، وإن حصل له بلاء بسبب ما يجهر به .

* * *

● بعض تراثه العلمى :

يذكر ابن الوردى أن تصانيفه قد بلغت خمسمائة مجلدة ، ثم يقول :

« وله فى غير مسألة مصنف مفرد كمسألة التحليل وغيرها ، وله مصنف فى الرد على ابن مطهر الرافضى الحلى (إمام الشيعة الإمامية فى زمنه) فى ثلاثة مجلدات كبار ، وتصنيف فى الرد على « تأسيس التقديس » للرازى فى سبعة مجلدات .

وكتاب فى الرد على « المنطق » ، وكتاب فى الموافقة بين المعقول والمنقول فى مجلدين ، وقد جمع أصحابه من فتاويه ست مجلدات كبار ... وله مصنف سماه « السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية » ، وكتاب « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » .

وأطال ابن الكتبى فى هذه الناحية ، كما حاول أن يُصنّف ما ذكره من مؤلفاته حسب العلوم المختلفة ، أى فى التفسير ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، وغيرها من العلوم والمعرفة .

وتذكر دائرة المعارف الإسلامية أن ما وصل إلينا من مؤلفاته الخمسمائة التي يُقال إنه صنّفها ٦٤ كتاباً هي :

- ١ - رسالة الفرقان بين الحق والباطل .
- ٢ - معارج الوصول ، وهو تفنيد لقول الفلاسفة والقرامطة الذين يذهبون إلى أن الأنبياء قد يكذبون في بعض الأحيان .
- ٣ - التبيان في نزول القرآن .
- ٤ - الوصية في الدين والدنيا (ويُطلق عليه الوصية الصغرى) .
- ٥ - رسالة في النية في العبادات .
- ٦ - رسالة العرش هل هو كُرى أم لا ؟
- ٧ - الوصية الكبرى .
- ٨ - الإرادة والأمر .
- ٩ - العقيدة الواسطية .
- ١٠ - المناظرة في العقيدة الواسطية .
- ١١ - العقيدة الحموية الكبرى .
- ١٢ - رسالة في الاستغاثة .
- ١٣ - الإكليل في التشابه والتأويل .
- ١٤ - رسالة الحلال .
- ١٥ - رسالة في زيارة بيت المقدس .
- ١٦ - رسالة في مراتب الإرادة .

- ١٧ - رسالة فى القضاء والقدر .
- ١٨ - رسالة فى الاحتجاج بالقدر .
- ١٩ - رسالة فى درجات اليقين .
- ٢٠ - كتاب بيان الهدى من الضلال فى أمر الهلال .
- ٢١ - رسالة فى سنة الجمعة .
- ٢٢ - تفسير المعوذتين .
- ٢٣ - رسالة فى العقود المحرمة .
- ٢٤ - رسالة فى معنى القياس .
- ٢٥ - رسالة فى السماع والرقص (يقصد ما يفعله أرباب الطرق الصوفية من ذلك) .
- ٢٦ - رسالة فى الكلام على الفطرة .
- ٢٧ - رسالة فى الأجوبة عن أحاديث القصاص .
- ٢٨ - رسالة فى رفع الحنفى يديه فى الصلاة .
- ٢٩ - كتاب مناسك الحج (وقد جُمعت هذه الأبحاث الصغيرة فى مجموعة عنوانها : مجموعة الرسائل الكبرى ، طبع القاهرة ، سنة ١٣٢٢ هـ) .
- ٣٠ - الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (القاهرة ، سنة ١٣١٠ هـ ، ١٣٢٢ هـ) .
- ٣١ - الواسطة بين الخلق والحق (القاهرة ، سنة ١٣١٨ هـ) .
- ٣٢ - رفع الملام عن الأئمة الأعلام (القاهرة ، سنة ١٣١٨ ، ١٣٢٣ هـ) .

- ٣٣ - كتاب التوسل والوسيلة (القاهرة ، سنة ١٣٢٧ هـ) .
- ٣٤ - كتاب جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن « قل هو الله أحد » تعدل ثلث القرآن (القاهرة ، سنة ١٣٢٢ هـ) .
- ٣٥ - الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (وهو رسالة فى الرد على بطرس الرسول وأسقف صيدا ، وفيها هاجم المسيحية بحق ، ورفع من شأن الإسلام) - (القاهرة ، سنة ١٣٢٢ هـ) .
- ٣٦ - الرسالة البعلبكية (القاهرة ، سنة ١٣٢٨ هـ) .
- ٣٧ - الجوامع فى السياسة الإلهية والآيات النبوية (بمبائى ، سنة ١٣٠٦ هـ) .
- ٣٨ - تفسير سورة النور (طُبِعَ على هامش البيان فى تفسير القرآن ، وطُبِعَ طبعة حجرية فى دهلى ، سنة ١٢٩٦ هـ) .
- ٣٩ - كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول (حيدر آباد ، سنة ١٣٢٢ هـ) .
- ٤٠ - تخجيل أهل الإنجيل (وهو رد على النصرانية) - فهرس مكتبة بودليانا ج ٢ ، ص ٤٥
- ٤١ - المسألة النصيرية (وهى فتوى ضد النصيرية الذين كانوا يقطنون جبال الشام) - (القاهرة ، سنة ١٣٢٣ هـ) .
- ٤٢ - العقيدة التدمرية (برلين رقم ١٩٩٥) .
- ٤٣ - اقتضاء الصراط المستقيم ومجانبة أهل الجحيم (وهو فى الرد على اليهود والنصارى) - (برلين رقم ٢٠٨٤) .
- ٤٤ - جواب عن « لو » (طُبِعَ على هامش كتاب السيوطى « الأشباه والنظائر ») - (حيدر آباد ، سنة ١٣١٧ هـ) .

- ٤٥ - كتاب الرد على النصارى (فهرس المتحف البريطاني ، الفهرس رقم ٨٦٥ / ١) .
- ٤٦ - مسألة الكنائس (المكتبة الأهلية ، رقم ٢٩٦٢ / ٢) .
- ٤٧ - الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان (برلين رقم ٢٠٨٩) .
- ٤٨ - العقيدة المراكشية (برلين رقم ٢٨٠٩) .
- ٤٩ - مسألة العلو (أى فى التحدث عن الله) - (برلين رقم ٢٣١١ ، مكتوبة كوتا رقم ٨٣ / ٣ ، ميونخ رقم ٨٨٥ / ٥) .
- ٥٠ - نقد تأسيس الجهمية (ليدن رقم ٢٠٢١) .
- ٥١ - رسالة فى سجود القرآن (برلين رقم ٣٥٧٠) .
- ٥٢ - رسالة فى سجود السهو (برلين رقم ٣٥٧٣) .
- ٥٣ - رسالة فى أوقات النهى والنزاع فى ذوات الأسباب وغيرها (برلين رقم ٣٥٧٤) .
- ٥٤ - كتاب فى أصول الفقه (برلين رقم ٥٤٩٢) .
- ٥٥ - كتاب الفرق المبين بين الطلاق واليمين (ليدن رقم ١٨٣٤) .
- ٥٦ - مسألة الحلف بالطلاق (فهرس دار الكتب المصرية ، ج ٧ ، ص ٥٦٥) .
- ٥٧ - الفتاوى (برلين رقم ٤٨١٧ ، ٤٨١٨) .
- ٥٨ - السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية (فهرس المكتبة الأهلية بباريس رقم ٢٤٤٣ ، ٢٤٤٤) .
- ٥٩ - جوامع الكلم الطيب فى الأدعية والأذكار (فهرس دار الكتب المصرية ، ج ٧ ، ص ٢٢٨ ، آيا صوفيا ، رقم ٥٨٣) .

٦ - رسالة العبودية .

٦١ - رسالة تنوع العبادات .

٦٢ - رسالة فى زيارة القبور والاستنجد بالمقبور .

٦٣ - رسالة المظالم المشتركة .

٦٤ - رسالة الحسبة فى الإسلام .

تلك بعض رسائل ومؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ومنها ما هو مطبوع ، ومنها ما لم ير النور بعد ، فأى رجل عظيم كان !!

رحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية ، ورضى عنه وأرضاه ، وجعله فى جنة الخلد مع الذين أنعم الله عليهم ، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً ..

* * *

وبعد ...

فهذه إمامة موجزة عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - نقدمها بين يدي الكتاب .. وقد اعتمدنا فيها على كتاب « ابن تيمية » للدكتور محمد يوسف موسى أجزل الله له الثواب ، واقتبسنا - كما قدمنا - الكثير من عباراته .

وهذا الكتاب : « رسائل وفتاوى شيخ الإسلام .. فى التفسير والحديث والأصول والعقائد والآداب والأحكام » ، طبع فى خمسة أجزاء بمطبعة المنار بمصر عام ١٣٤١ هـ ، وقد عني بتصحيحه والتعليق على حواشيه ناشره فضيلة الشيخ محمد رشيد رضا منشئ مجلة المنار ، رحمه الله وجزاه عن المسلمين أحسن الجزاء .

وتمتاز هذه الطبعة - التى تقوم بنشرها مكتبة وهبة - بتنقيحها وتنقيتها من الأخطاء التى وردت فى الطبعة السابقة ، كما تمتاز بتخريج الآيات القرآنية وضبطها بالشكل ، بالإضافة إلى التعليق على بعض الحواشى ^(١) ، فضلاً عن التعريف بالمؤلف - رحمه الله - عند التقديم للكتاب .

والله سبحانه نسأل : أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى ، وأن يجعله فى الميزان : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ ^(٢) .

إنه تعالى سميع الدعاء .. مجيب الرجاء ، وهو على كل شىء قدير .
وآخر دعوانا : أن الحمد لله رب العالمين .

القاهرة فى غرة ذى الحجة سنة ١٤١٠ هـ (٢٣ من يونية سنة ١٩٩٠ م)

محمد الأنور أحمد البلتاجى

* * *

(١) اعتمدنا فى التعليق بالحواشى على : دائرة المعارف الإسلامية - نشر دار الشعب ، والموسوعة الثقافية - نشر مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، والقاموس الإسلامى للأستاذ أحمد عطية الله ، والمنجد فى اللغة والإعلام - نشر بيروت ، والله المستعان .
(٢) الشعراء : ٨٨ - ٨٩ .

رَسَائِلُ وَفَنَاءِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ
وَالْعَقَائِدِ وَالْآدَابِ وَالْأَحْكَامِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقَى الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ نَيْمٍ

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهجر الجميل ، والصفح الجميل ، والصبر الجميل .. وأقسام الناس فى التقوى والصبر

سئل الشيخ الإمام ، العالم العامل ، الحبر الكامل ، شيخ الإسلام ، ومفتى الأنام ، تقى الدين بن تيمية أيده الله وزاده من فضله العظيم ، عن الصبر الجميل ، والصفح الجميل ، والهجر الجميل ، وما أقسام التقوى والصبر الذى عليه الناس ؟

● فأجاب رحمه الله : الحمد لله .. أما بعد ؛ فإن الله أمر نبيه بالهجر الجميل ، والصفح الجميل ، والصبر الجميل ، فالهجر الجميل هجر بلا أذى ، والصفح الجميل صفح بلا عتاب ، والصبر الجميل صبر بلا شكوى ، قال يعقوب عليه الصلاة والسلام : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) ، مع قوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ (٢) ، فالشكوى إلى الله لا تنافى الصبر الجميل .

ويروى عن موسى عليه الصلاة والسلام أنه كان يقول : اللهم لك الحمد ، وإليك المشتكى ، وأنت المستعان ، وبك المستغاث ، وعليك التكلان .

ومن دعاء النبي ﷺ : « اللهم إليك أشكو ضعف قوتي ، وقلة حيلتى ، وهوانى على الناس ، أنت رب المستضعفين وأنت ربي ، اللهم إلى من تكلنى ؟ إلى بعيد يتجهمنى ، أم إلى عدو ملكته أمري ؟ إن لم يكن بك غضب على فلا أبالى ، غير أن عافيتك هي أوسع لى . أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت الظلمات له ، وصلاح عليه أمر الدنيا والآخرة ، أن ينزل بهى سخطك ، أو يحل على غضبك ، لك الغنى حتى ترضى » .

(٢) يوسف : ١٨

(١) يوسف : ٨٦

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ فى صلاة الفجر : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا
بَشَىٰ وَحْزَنِى إِلَى اللَّهِ ﴾ ويبكى حتى يُسمع نشيجه من آخر الصفوف . بخلاف
الشكوى إلى المخلوق . قُرِئَ عَلَى الإمام أحمد فى مرض موته أن طاروساً كره
أنين المريض وقال : إنه شكوى . فما أن حتى مات . وذلك أن المشتكى طالب
بلسان الحال ، إما إزالة ما يضره أو حصول ما ينفعه ، والعبد مأمور أن يسأل
ربه دون خلقه ، كما قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَعْتَ قَانِصَبَ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ
فَارْغَبْ ﴾ (١) ، وقال رحمه الله لابن عباس : « إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ ، وَإِذَا اسْتَعْنَتْ
فَاسْتَعْنِ بِاللَّهِ » .

● التقوى مع الصبر ، والخلق والأمر ، والجمع والفرق (٢) :

ولا بد للإنسان من شيئين : طاعته بفعل المأمور ، وترك المحظور ، وصبره
على ما يصيبه من القضاء المقدور ، فالأول هو التقوى ، والثانى هو الصبر ، قال
تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ
خَبَالًا ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ،
إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ بَلَىٰ ، إِنْ تَصَبَرُوا
وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّنْ قَوْمِهِمْ هَذَا يُمْدِدُكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ
مُسَوِّمِينَ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ لَتَبْلُوكُمْ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ
مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ، وَإِنْ
تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (٥) ، وقد قال يوسف :

(١) الشرح : ٧ - ٨

(٢) وهو غير الجمع والفرق عند الصوفية .. فالفرق عندهم : هو شهود قيام الخلق بالحق ، ورؤية
الوحدة فى الكثرة والكثرة فى الوحدة من غير احتجاب صاحبه بأحدهما عن الآخر .. أما الجمع ،
فهو شهود الحق بلا خلق ، أو الإشارة إلى حق بلا خلق ، وهو ما يسمى - عندهم - : وحدة الشهود .
(البلتاجى) .

(٣) آل عمران : ١١٨ - ١٢٠

(٤) آل عمران : ١٨٦

(٥) آل عمران : ١٢٥

(*) جميع العناوين الجانبية ، وكذا عناوين الفصول ليست من أصل الكتاب (البلتاجى) .

﴿ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ، قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ، إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١) .

ولهذا كان الشيخ عبد القادر ونحوه من المشايخ المستقيمين يوصون في عامة كلامهم بهذين الأصلين - المسارعة إلى فعل المأمور ، والتقاعد عن فعل المحظور ، والصبر والرضا بالأمر المقدور ، وذلك أن هذا الموضع غلط فيه كثير من العامة ، بل ومن السالكين ، فمنهم مَن يشهد القَدْرَ فقط ويشهد الحقيقة الكونية ، دون الدينية ، فيرى أن الله خالق كل شيء وربه ولا يُفَرِّق بين ما يحبه الله ويرضاه ، وبين ما يسخطه ويبغضه وإن قدره وقضاه ، ولا يميز بين توحيد الألوهية ، وبين توحيد الربوبية ، فيشهد الجمع الذي يشترك فيه جميع المخلوقات - سعيدها وشقيها - مشهد الجمع الذي (٢) يشترك فيه المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، والنبى الصادق ، والمتنبى الكاذب ، وأهل الجنة وأهل النار ، وأولياء الله وأعداؤه ، والملائكة المقربون والمردة الشياطين . فإن هؤلاء كلهم يشتركون في هذا الجمع وهذه الحقيقة الكونية ، وهو أن الله ربهم وخالقهم ومليكنهم لا رب لهم غيره . ولا يشهد الفرق الذي فرَّق الله بين أوليائه وأعدائه ، وبين المؤمنين والكافرين ، والأبرار والفجار ، وأهل الجنة وأهل النار ، وهو توحيد الألوهية ، وهو عبادته وحده لا شريك له ، وطاعته وطاعة رسوله ، وفعل ما يحبه ويرضاه ، وهو ما أمر الله به ورسوله أمر إيجاب أو أمر استحباب ، وترك ما نهى الله عنه ورسوله ، وموالة أوليائه ، ومعاداة أعدائه ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجهاد الكفار والمنافقين بالقلب واليد واللسان . فمن لم يشهد هذه الحقيقة الدينية الفارقة بين هؤلاء وهؤلاء ويكون مع أهل الحقيقة الدينية وإلا فهو من جنس المشركين وهو شر من اليهود والنصارى ، فإن المشركين يقرون بالحقيقة

(١) يوسف : ٩ .

(٢) لعل الأصل : فمشهد الجمع يشترك فيه ... إلخ .

الكونية إذ هم يقرون بأن الله رب كل شيء كما قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ سَيَقُولُونَ اللَّهُ (٢) قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ سَيَقُولُونَ اللَّهُ (٣) قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ؟ (٤) ، ولهذا قال سبحانه : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ (٥) ، قال بعض السلف : تسألهم من خلق السموات والأرض ؟ فيقولون الله وهم مع هذا يعبدون غيره .

● الإقرار بالقضاء والقدر وبالأمر والنهي :

من أقر بالقضاء والقدر دون الأمر والنهي الشرعيين فهو أكفر من اليهود والنصارى (٥) فإن أولئك يقرون بالملائكة والرسل الذين جاؤا بالأمر والنهي الشرعيين لكن آمنوا ببعض وكفروا ببعض كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ أولئك هم الكافرون حَقًّا (٦) .

(١) لقمان : ٢٥

(٢) هذه قراءة أبي عمرو ويعقوب في الآية وما بعدها وقرأ الباقون : « لله » وهي الشهادة عندنا .

(٣) المؤمنون : ٨٤ - ٨٩ (٤) يوسف : ١٠٦

(٥) الاصطلاح الشرعي أن الكفر إذا أطلق انصرف إلى ما يقابل الإسلام وبضاده ، فالمراد هنا أن من المسلمين جنسية أو ادعاء من يكفر بمسائل أكثر مما يكفر به أهل الكتاب . وإذا أطلق الكفر في عرف هذا العصر فالمراد به الإلحاد والتعطيل المطلق ولا يدخل فيه أهل الكتاب كما هو ظاهر .

(٦) النساء : ١٥٠ - ١٥١

● الشرع والقدر ، والحقيقتان الكونية والشرعية :

وأما الذى يشهد الحقيقة الكونية . وتوحيد الربوبية الشامل للخلقة ، ويقر أن العباد كلهم تحت القضاء والقدر ويسلك هذه الحقيقة ، فلا يفرق بين المؤمنين والمتقين الذين أطاعوا أمر الله الذى بعث به رسله ، وبين من عصى الله ورسوله من الكفار والفجار ، فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى .

لكن من الناس من قد لمحوا الفرق فى بعض الأمور دون بعض ، بحيث يفرق بين المؤمن والكافر ، ولا يفرق بين البر والفاجر ، أو يفرق بين بعض الأبرار ، وبين بعض الفجار ، ولا يفرق بين آخرين اتباعاً لظنه وما يهواه . فيكون ناقص الإيمان بحسب ما سوى بين الأبرار والفجار ، ويكون معه من الإيمان بدين الله تعالى الفارق بحسب ما فرق به بين أوليائه وأعدائه .

ومن أقر بالأمر والنهى الدينيين دون القضاء والقدر وكان من القدرية (١) كالمعتزلة وغيرهم الذين هم مجوس هذه الأمة ، فهؤلاء يشبهون المجوس ، وأولئك يشبهون المشركين الذين هم شر من المجوس . ومن أقر بهما وجعل الرب متناقضاً ، فهو من أتباع إبليس الذى اعترض على الرب سبحانه وخاصمه كما نُقِلَ ذلك عنه . فهذا التقسيم من القول والاعتقاد . وكذلك هم فى الأحوال والأفعال . فالصواب منها حالة المؤمن الذى يتقى الله فيفعل المأمور ، ويترك المحظور ، ويصبر على ما يصيبه من المقدور ، فهو عند الأمر والدين والشرعة ويستعين بالله على ذلك . كما قال تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٢) . وإذا أذنب استغفر وتاب ، لا يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات ، ولا يرى للمخلوق حجة على رب الكائنات ، بل يؤمن بالقدر ولا يحتج به كما فى الحديث

(١) القدرية فرقة إسلامية أكثر من الحديث حول القدر . ويشيع أنها قالت بحرية الإنسان وقدرته فى أفعاله . ظهرت فى الشام والعراق وخاصة البصرة . وكان معبد الجهنى وغيلان الدمشقى على رأسها . ويسمى المعتزلة أحياناً « القدرية » ، والجبرية ضد القدرية . (البلتاجى) .

(٢) الفاتحة : ٥

الصحيح الذى فيه : سيد الاستغفار أن يقول العبد : « اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتنى وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بنعمتك علىّ وأبوء بذنبي ، فاغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » فيقر بنعمة الله عليه فى الحسنات ، ويعلم أنه هو هداه ويسره لليسرى ، ويقر بذنوبه من السيئات ويتوب منها ، كما قال بعضهم : « أطعتك بفضلك ، والمنة لك ، وعصيتك بعلمك ، والحجة لك ، فأسألك بوجوب حجتك على وانقطاع حجتى ، إلا ما غفرت لى .

وفى الحديث الصحيح الإلهى : « يا عبادى : إنما هى أعمالكم ، أحصيتها لكم ، ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » وهذا له تحقيق مبسوط فى غير هذا الموضع .

● أقسام الناس فى التقوى والصبر أربعة :

وآخرون قد يشهدون الأمر فقط فتجدهم يجتهدون فى الطاعة ، حسب الاستطاعة ، ولكن ليس عندهم من مشاهدة القدر ما يوجب لهم حقيقة الاستعانة والتوكل والصبر ، وآخرون يشهدون القدر فقط فيكون عندهم من الاستعانة والتوكل والصبر ما ليس عند أولئك لكنهم لا يلتزمون أمر الله ورسوله واتباع شريعته . وملازمة ما جاء به الكتاب والسنة من الدين . فهؤلاء يستعينون الله ولا يعبدونه ، والذين من قبلهم يريدون أن يعبدوه ولا يستعينوه ، والمؤمن يعبده ويستعينه .

والقسم الرابع شر الأقسام وهو من لا يعبد ولا يستعينه ، فلا هو مع الشريعة الأمرية ولا مع القدر الكونى . وانقسامهم إلى هذه الأقسام هو فيما يكون قبل وقوع المقدور من توكل واستعانة ونحو ذلك ، وما يكون بعده من صبر ورضاء ، ونحو ذلك . فهم فى التقوى وهى طاعة الأمر الدينى ، والصبر على ما يُقدّر عليه من القدر الكونى ، أربعة أقسام :

أحدها : أهل التقوى والصبر وهم الذين أنعم الله عليهم من أهل السعادة فى الدنيا والآخرة .

والثانى : الذين لهم نوع من التقوى بلا صبر ، مثل الذين يمتثلون ما عليهم من الصلاة ونحوها ويتركون المحرمات لكن إذا أصيب أحدهم فى بدنه بمرض ونحوه أو فى ماله أو فى عرضه أو ابتلى بعدو يخيفه عظم جزعه ، وظهر هلعه .

والثالث : قوم لهم نوع من الصبر بلا تقوى مثل الفجار الذين يصبرون على ما يصيبهم فى مثل أهوائهم ، كاللصوص والقطاع الذين يصبرون على الآلام فى مثل ما يطلبونه من الغصب وأخذ الحرام ، والكتاب وأهل الديوان الذين يصبرون على ذلك فى طلب ما يحصل لهم من الأموال بالخيانة وغيرها . وكذلك طلاب الرئاسة والعلو على غيرهم يصبرون من ذلك على أنواع من الأذى التى لا يصبر عليها أكثر الناس ، وكذلك أهل المحبة للصور المحرمة من أهل العشق وغيرهم يصبرون فى مثل ما يهونونه من المحرمات على أنواع من الأذى والآلام . وهؤلاء هم الذين يريدون علواً فى الأرض أو فساداً من طلاب الرئاسة والعلو على الخلق ، ومن طلاب الأموال بالبغي والعدوان ، والاستمتاع بالصور المحرمة نظراً أو مباشرة وغير ذلك ، يصبرون على أنواع من المكروهات ولكن ليس لهم تقوى فيما تركوه من المأمور ، وفعلوه من المحظور ، وكذلك قد يصبر الرجل على ما يصيبه من المصائب كالمرض والفقر وغير ذلك ولا يكون فيه تقوى إذا قدر .

● أخلاق الإيمان وأخلاق الكفر :

وأما القسم الرابع : فهو شر الأقسام : لا يتقون إذا قدروا ، ولا يصبرون إذا ابتلوا ، بل هم كما قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾ (١) ، فهؤلاء تجدهم من أظلم الناس وأجبرهم إذا قدروا ، ومن أذل الناس وأجزعهم إذا قهروا . إن قهرتهم ذلوا لك وناققوك ، وحابوك واسترحموك ، ودخلوا فيما يدفعون به عن أنفسهم من أنواع الكذب والذل وتعظيم المسؤل ، وإن قهروك كانوا من أظلم

(١) المعارج : ١٩ - ٢١

الناس وأقساهم قلباً ، وأقلهم رحمة وإحساناً وعفواً ، كما قد جريه المسلمون في كل من كان عن حقائق الإيمان أبعد مثل التتار الذين قاتلهم المسلمون ومن يشبههم في كثير من أمورهم وإن كان متظاهراً بلباس جند المسلمين وعلمائهم وزهادهم وتجارهم وصناعاتهم ، فالاعتبار بالحقائق « فإن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم ، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » فمن كان قلبه وعمله من جنس قلوب التتار وأعمالهم كان شبيهاً لهم من هذا الوجه وكان ما معه من الإسلام أو ما يظهره منه بمنزلة ما معهم من الإسلام وما يُظهرونه منه ، بل يوجد في غير التتار المقاتلين من المظهرين للإسلام من هو أعظم ردة وأولى بالأخلاق الجاهلية ، وأبعد عن الأخلاق الإسلامية ، من التتار .

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول في خطبته : « خير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة » وإذا كان خير الكلام كلام الله وخير الهدى هدى محمد ، فكل من كان إلى ذلك أقرب وهو به أشبه ، كان إلى الكمال أقرب وهو به أحق . ومن كان عن ذلك أبعد وشبهه به أضعف ، كان عن الكمال أبعد وبالباطل أحق . والكامل هو من كان لله أطوع ، وعلى ما يصيبه أصبر ، فكلما كان أتبع لما يأمر الله به ورسوله وأعظم موافقة لله فيما يحبه ويرضاه ، وصبراً على ما قدره وقضاه ، كان أكمل وأفضل . وكل من نقص عن هذين كان فيه من النقص بحسب ذلك .

● قرن الصبر بالتقوى وبالصلاة وبالنصر :

وقد ذكر الله تعالى الصبر والتقوى جميعاً في غير موضع من كتابه وبين أنه ينتصر العبد على عدوه ^(١) من الكفار المحاربين المعاهدين والمنافقين وعلى من

(١) المعنى الذي يقتضيه المقام - أنه ينصر العبد الصابر على عدوه ... إلخ ، وقوله بعده « المحاربين المعاهدين » غير ظاهر فإن المعاهد غير المحارب ولعله المعاندين - أو - « والمعاهدين » بالعطف بمعنى أنه ينصر الصابرين على المحاربين بالحرب على المعاهدين بالحجة والبرهان . ولا شك في كون الصبر من أسباب النصر فإذا تساوت جميع قوى الخصمين أو تقاربت وكان أحدهما صبوراً والآخر جزوعاً فإن الفوز يكون للصبور قطعاً ، بل كثيراً ما يغلب الصبور غيره ممن لديه من القوى الأخرى ما يفوقه به .

ظلمه من المسلمين ولصاحبه تكون العاقبة قال الله تعالى : ﴿ بَلَى ، إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ (١) ، وقال الله تعالى : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أُمُورِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ * هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لِقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ، قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * إِنْ تَمَسَسْنَكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ، إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ (٣) ، وقال إخوة يوسف له : ﴿ أَعْنُكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ، قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ، قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ، إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٤) ، وقد قرن الصبر بالأعمال الصالحة عموماً وخصوصاً ، فقال تعالى : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ (٥) .

وفى إتباع ما أوحى إليه التقوى كلها تصديقاً لخبر الله وطاعة لامره ، وقال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ، ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ * وَأَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ (٧) ، وقال تعالى :

(١) آل عمران : ١٢٥	(٢) آل عمران : ١٨٦	(٣) آل عمران : ١١٨ - ١٢٠
(٤) يوسف : ٩٠	(٥) يونس : ٩٠	(٦) هود : ١١٤ - ١١٥
(٧) غافر : ٥٥		

﴿ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ
غُرُوبِهَا ، وَمِنْ أَنَاءِ اللَّيْلِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ
وَالصَّلَاةِ ، وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ اسْتَعِينُوا
بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٣) ، فهذه مواضع قرن فيها
الصلاة والصبر .

● قرن الصبر بالرحمة :

وقرن بين الرحمن والصبر فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ
وَتَوَاصَوْا بِالرَّحْمَةِ ﴾ (٤) . وفى الرحمة الإحسان إلى الخلق بالزكاة وغيرها ،
فإن القسمة أيضاً رباعية إذ من الناس مَنْ يصبر ولا يرحم كأهل القوة والقسوة ،
ومنهم مَنْ يرحم ولا يصبر كأهل الضعف واللين مثل كثير من النساء ومن
يشبههن ، ومنهم مَنْ لا يصبر ولا يرحم كأهل القسوة والهلع . والمحمود هو الذى
يصبر ويرحم كما قال الفقهاء فى المتولى : ينبغى أن يكون قوياً من غير عنف ،
ليناً من غير ضعف ، فبصبره يقوى وبلينه يرحم ، وبالصبر يُنصر العبد فإن النصر
مع الصبر ، وبالرحمة يرحمه الله تعالى كما قال النبى ﷺ : « إنما يرحم الله من
عباده الرحماء » ، وقال : « مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَم » ، وقال : « لَا تُنْزِعِ الرَّحْمَةَ
إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ » ، « الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ، اِرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُم
مَنْ فِي السَّمَاءِ » والله أعلم ... انتهى .

* * *

(٢) البقرة : ٤٥

(٤) البلد : ١٧

(١) طه : ١٣٠

(٣) البقرة : ١٥٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشفاعة الشرعية والتوسل إلى الله

بالأعمال ، وبالذوات والأشخاص

وسُئِلَ أيضاً رحمه الله تعالى : هل يجوز للإنسان أن يتشفع بالنبي ﷺ في طلب حاجة أم لا ؟

● فأجاب : الحمد لله .. أجمع المسلمون على أن النبي ﷺ يشفع للخلق يوم القيامة بعد أن يسأله الناس ذلك ويعد أن يأذن الله له في الشفاعة .

ثم أهل السنة والجماعة متفقون على ما اتفقت عليه الصحابة واستفاضت به السنن من أنه يشفع لأهل الكبائر من أمته ويشفع أيضاً لعموم الخلق .

وأما الوعيدية ^(١) من الخوارج والمعتزلة فزعموا أن شفاعته إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع الدرجات . ومنهم من أنكر الشفاعة مطلقاً .

وأجمع أهل العلم على أن الصحابة كانوا يستشفعون به في حياته ، ويتوسلون بحضرته ، كما ثبت في صحيح البخاري عن أنس أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب رضى الله عنه فقال : « اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فنتسقينا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا » فيُسْقَوْنَ .

(١) الوعيدية : فرقة من الخوارج الأزارقة تقول بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار ، وأن من ارتكب كبيرة من الكبائر فقد كَفَرَ كُفْرَ ملة يخرج به عن الإسلام جملة ويكون مخلداً في النار مع سائر الكفار .

ويستدلون في ذلك بكفر إبليس اللعين ، فإنه ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمر بالسجود لآدم فامتنع ، في حين أنه عارف بوحداية الله تعالى .

ومنهم طائفة تقول بأن كل ذنب صغير أو كبير فهو مخرج من الإيمان والإسلام ، فإن مات عليه فهو غير مسلم ، وغير المسلم مخلد في النار (البلتاجي) .

وفى البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ربما ذكرتُ قول الشاعر
وأنا أنظر إلى وجه النبى ﷺ يَسْتَسْقَى فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب :
وأبيضُ يُسْتَسْقَى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل

● الشفاعة .. ما يسوغ منها وما يحظر :

فالاستسقاء هو من جنس الاستشفاع به وهو أن يطلب منه الدعاء والشفاعة
ويطلب من الله أن يقبل دعاءه وشفاعته فينا . وكذلك معاوية بن أبى سفيان لما
أجذب الناس فى الشام استسقى بيزيد بن الأسود الجرشى رضى الله تعالى عنه
وقال : اللهم إنا نستشفع ونتوسل إليك بخيارنا ، يا يزيد ارفع يديك ، فرفع
يديه ودعا ، ودعا الناس حتى سقوا ، ولهذا قال العلماء : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْتَسْقَى
بأهل الدين والصلاح ، وإذا كانوا بهذه المثابة وهم من أهل بيت رسول الله ﷺ
كان أحسن ، وفي سنن أبى داود وغيره أن رجلاً قال : إنا نستشفع بك على الله
ونستشفع بالله عليك ، فسبح رسول الله ﷺ حتى روى ذلك فى وجوه أصحابه
فقال : « ويحك ، أتدرى ما الله ؟ إن الله لا يُسْتَشْفَعُ به على أحد من خلقه ،
شأن الله أعظم من ذلك » فأنكر عليه قوله : « إنا نستشفع بالله عليك » ، ولم
ينكر عليه قوله : « نستشفع بك على الله » لأن الشفيع يسأل المشفوع إليه أن
يقضى حاجة الطالب ، والله تعالى لا يسأل أحداً من عبادة أن يقضى حوائج خلقه ،
وإن كان بعض الشعراء ذكر استشفاعة بالله فى مثل قوله :

شفيعى إليك الله لا ربُّ غيره وليس إلى رد الشفيع سبيلُ

فهذا كلام مُنْكَرٍ لم يتكلم به عالم . وكذلك بعض الاتحادية (١) ذكر أنه

(١) الاتحادية : معنى الاتحاد فى اصطلاح المتصوفة هو اتحاد المخلوق بالخالق ، أو النظرية التى
تذهب إلى أن مثل هذا الاتحاد أمر محكم ، ويعتبر المتصوفة بوجه عام كلا من تصور امتزاج الاثنين
فى كائن واحد .

استشفع بالله إلى رسوله وكلاهما خطأ وضلال . بل هو سبحانه المستول المدعو الذى
« يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » (١) ، والرسول ﷺ يُستشفع به إلى
الله ، أى يُطلب منه أن يسأل ربه الشفاعة فى الخلق أن يقضى الله بينهم . وفى
أن يدخلهم الجنة ، ويشفع فى أهل الكبائر من أمته ، ويشفع فى بعض مَنْ

= ومذهب الحلول - أى تجسد الخالق فى مخلوق ، من الآراء الضالة بحجة أنها تتضمن مجانسة
بين الوجودين ، وهذا يناقض عقيدة « التوحيد » الحقيقى التى لا تعترف بأى وجود حقيقى غير
وجود الله . والاتحاد بهذا المعنى يتضمن وجود كائنين يصيران شيئاً واحداً ، بينما الفرد فى عرف
المتصوفة المتمسكين بأهداب الدين ليس إلا ظاهرة تفنى فى الحق الواحد الأبدى ، وهم يعبرون عن
ذلك بقولهم : « الفناء فى الحق » .

ويُستعمل لفظ « اتحاد » فى بعض الأحيان كاللفظين الصوفيين « وحدة » أو « توحيد » للدلالة
على المذهب الذى يقول إن جميع الكائنات لا توجد بذاتها بل تستمد وجودها من الله ، وبهذا المعنى
تكون هى والله شيئاً واحداً .

وذكر ابن حيان فى البحر - عند تفسيره لسورة المائدة - أن القائلين بالاتحاد والوحدة هم : الحلّاج ،
والشعوذى ، وابن أحلى ، وابن عربى ، وابن الفارض ، والتسترى ، وابن مطرف ، والصفار ،
وابن اللباج ، والعفيف التلمسانى ، وابن عباس المالى ، وعبد الواحد بن المؤخر ، والأبى العجمى ،
وأبو يعقوب بن مبشر تلميذ التسترى ، والشريف عبد العزيز المتوفى ، وتلميذه عبد الغفار القوصى .
ولا يدين ابن الفارض بالحلول ، ولا ابن عربى به أو بالاتحاد ، وإنما يدينان بالوحدة ، إذ الحلول
يستلزم الإثنيانية ، والاتحاد يُشعر بأنه كان ثمّ غيران فى وقت ما ، وهما يدينان بأنه ما ثمّ غير
ولا سوى ، والوحدة عندهم هى وحدة الوجود ، ويزعمون أن ذات الإله جامعة بين النقيضين وبين
الضريين ، وأن هذا الجمع أول مقدماتها ، وأبين خصائصها ، ويؤمنون بأن الله سبحانه عين كل شىء
وكل معلوم ، حتى ليقول الجبلى فى كتابه « الإنسان الكامل » : الألوهية فى نفسها تقتضى
شمول النقيضين ، وجمع الضريين بحكم الأحدية .

فى حين يؤمن الحلّاج بشنائية الطبيعة الإلهية باللاهوت والناسوت ، ويؤمن بحلول اللاهوت فى
الناسوت ، وهو فى هذا متأثر بالمسيحيين السريان الذين استعملوا اللاهوت والناسوت للدلالة على
طبيعتى المسيح ، ولهذا أجمع فقهاء بغداد أيام المقتدر من المالكية على قتله وصلبه لدعوة الإلهية
والقول بالحلول ، وكذلك حكموا فى أيام الراضى على محمد بن على أبو جعفر الشلمغانى المعروف
بأبن أبى الغراقيد لأنه كان يعتقد أنه إله الآلهة ، وأن الله سبحانه يحل فى كل شىء على قدر
ما يحتمل ، وأنه قد حلّ فى آدم وفى إبليس . (البلتاجى) .

(١) الرحمن : ٢٩

يستحق النار أن لا يدخلها ، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها ، ولا نزاع بين جماهير الأمة أنه يجوز أن يشفع لأهل الطاعة المستحقين للثواب ، وعند الخوارج والمعتزلة أنه لا يشفع لأهل الكبائر لأن الكبائر عندهم لا تُغْفَر ولا يُخْرَجُونَ من النار بعد أن يدخلوها لا بشفاعة ولا بغيرها .

● الاحتجاج بفعل عمر ومعاوية رضى الله عنهما فى الاستسقاء :

ومذهب أهل السنة والجماعة أنه يشفع فى أهل الكبائر ولا يُخْلَدُ أحد فى النار من أهل الإيمان ، بل يخرج من النار مَنْ فى قلبه حبة من إيمان أو مثال ذرة . والاستشفاع به وبغيره هو طلب الدعاء منه وليس معناه الإقسام به على الله والسؤال بذاته بحضوره . فأما فى مغيبه أو بعد موته فالإقسام به على الله والسؤال بذاته لم يُنقل عن أحد من الصحابة والتابعين ^(١) ، بل عمر بن الخطاب ومعاوية وَمَنْ كان يحضرهما من الصحابة والتابعين لما أُجْدِبا استسقوا بمن كان حياً كالعباس وكيزيد بن الأسود رضى الله عنهما ، ولم يُنقل عنهم أنهم فى هذه الحالة استشفعوا بالنبي ﷺ عند قبره ولا غيره ، فلم يُقسموا بالمخلوق على الله عز وجل ولا سألوه بمخلوق ، نبي ولا غيره ، بل عدلوا إلى خيارهم كالعباس وكيزيد بن الأسود ، وكانوا يُصلُّون عليه فى دعائهم ، روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : **إنَّا نتوسل إليك بعم نبينا . فجعلوا هذا بدلاً عن ذاك لما تعذَّر عليهم أن يتوسلوا به على الوجه المشروع الذى كانوا يفعلونه .**

وقد كان من الممكن أن يأتوا إلى قبره فيتوسلوا به ويقولوا ^(٢) فى دعائهم فى الصحراء : **نسألك ونقسم عليك بأنبيائك - أو بنبيك - أو بجاههم ... ونحو ذلك . ولا نُقِلَ عنهم ^(٣) أنهم تشفعوا عند قبره ولا فى دعائهم فى الصحراء .**

(١) عبارته فى كتابه « التوسل والوسيلة » الذى اختصرت منه هذه الفتوى هكذا : « فأما التوسل بذاته فى حضوره أو فى مغيبه أو بعد موته مثل الإقسام بذاته أو بغيره من الأنبياء أو السؤال بنفس ذواتهم لا بدعائهم فليس هذا مشهوراً عند الصحابة والتابعين .

(٢) كذا فى النسخة التى طبعنا عنها ولعل الأصل : أو يقولوا ... إلخ - أو : وأن يقولوا . فتأمل .

(٣) هكذا ذكر النفى هنا بـ « لا » معطوفاً وهو يقتضى المقابل ، ولعل الأصل : ولكن لم يُنقل عنهم أنهم توسلوا بذاته ولا نُقِلَ عنهم ... إلخ ، وهذا الواقع الذى صرَّح به فى عدة مواضع من كتبه ورسائله .

وقد قال ﷺ : « اللهم لا تجعل قبري وثناً . اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » (رواه الإمام مالك في الموطأ وغيره) ، وفي سنن أبي داود أنه قال : « لا تتخذوا قبري عيداً » ، وقال : « لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » قال ذلك في مرض موته يُحَذَّرُ ما فعلوا . وقال : « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله » .

● حديث الأعمى ووجوه التأويل فيه :

وقد روى الترمذى حديثاً صحيحاً عن النبي ﷺ أنه عَلَّمَ رجلاً أن يدعو فيقول : « اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك نبي الرحمة ، يا محمد يا رسول الله إني أتوسل بك إلى ربي في حاجتي لتُقْضَى لي ، اللهم فشفعه في » روى النسائي نحو هذا الدعاء . وفي الترمذى وابن ماجه عن عثمان بن حنيف رضى الله عنه أن رجلاً ضرب البصر أتى النبي ﷺ فقال : ادع الله أن يعافيني ، فقال : « إن شئت دعوت وإن شئت صبرت فهو خير لك » قال : فادعه ، فأمره أن يتوضأ فيُحسن الضوء ويدعو بهذا الدعاء : اللهم إني أسألك وأتوجه بنبيك نبي الرحمة ، يا رسول الله إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتُقْضَى . اللهم فشفعه في . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ^(١) ، ورواه النسائي عن عثمان بن حنيف أن أعمى قال : يا رسول الله ، ادع الله لى أن يكشف لى عن بصرى . قال : « فانطلق فتوضأ ثم صل ركعتين ثم قل : اللهم إني أتوجه بك إلى ربي أن يكشف عن بصرى ، اللهم فشفعه في » قال : فدعا وقد كشف الله عن بصره فهذا الحديث فيه التوسل إلى الله به في الدعاء . ومن الناس من يقول : هذا

(١) هو حديث غريب كما صرح الترمذى انفرد به أبو جعفر قال : هو غير الخطمى ، وظاهر صنيع تهذيب التهذيب تبعاً لأصله أنه مجهول فإنه وضع له عدداً خاصاً ولم يزد على ما قاله فيه الترمذى أنه غير الخطمى ، وإلا فهو عيسى بن الرازى التيمى ولكن هذا ضعيف حتى قال ابن حبان : انفرد عن المشاهير بالناكير ، أو محمد بن إبراهيم المؤذن وليس بالقوى الذى يعد حديثه صحيحاً .

يقتضى جواز التوسل بذاته مطلقاً حياً وميتاً ، ومنهم من يقول : هذه قضية عين وليس فيها إلا التوسل بدعائه وشفاعته لا التوسل بذاته ، كما ذكر عمر رضى الله عنه أنهم كانوا يتوسلون به إذا أجذبوا ثم إنهم بعد موته إنما توسلوا بغيره من الأحياء بدلاً عنه ، فلو كان التوسل به حياً وميتاً مشروعاً لم يميلوا عنه وهو أفضل الخلق وأكرمهم على ربه ، إلى غيره ممن ليس مثله ، فعدولهم عن هذا إلى هذا مع أنهم السابقون الأولون وهم أعلم منا بالله ورسوله وبحقوق الله ورسوله وما يُشرع من الدعاء وما ينفع ، وما لا يُشرع ولا ينفع ، وما يكون أنفع من غيره وهم فى وقت ضرورة ومخمصة يطلبون تفريج الكُرَبات ، وتيسير العسير ، وإنزال الغيث ، بكل طريق ، دليل على أن المشروع ما سلكوه دون ما تركوه ، ولهذا ذكر الفقهاء فى كتبهم فى الاستسقاء ما فعلوه دون ما تركوه . وذلك أن التوسل به حياً هو الطلب لدعائه وشفاعته ، وهو من جنس مسألته أن يدعو ، فما زال المسلمون يسألونه أن يدعو لهم فى حياته ، وأما بعد موته فلم يكن الصحابة يطلبون منه ذلك ، لا عند قبره ولا عند غيره ، كما يفعله كثير من الناس عند قبور الصالحين ^(١) وإن كان قد رُوى فى ذلك حكايات مكذوبة عن بعض المتأخرين ، بل طلب الدعاء مشروع لكل مؤمن من كل مؤمن ، فقد رُوى أنه ﷺ قال لعمر بن الخطاب لما استأذنه فى العُمرَة : « لا تنسنا يا أخى من دعائك » حتى إنه أمر عمر أن يطلب من أويس القرنى أن يستغفر له ، مع أن عمر رضى الله عنه أفضل من أويس بكثير ، وقد أمر أمته أن يسألوا الله له الوسيلة وأن يُصلُّوا عليه .

(١) يزعم بعض الناس فى زماننا أنه لا فرق فى طلب الدعاء والشفاعة منه ﷺ بين حالى الحياة والمات لأنه حى فى قبره . وكأنهم يدعون أنهم أعلم من الصحابة وسائر أئمة السلف بذلك ، فالصحابة رضى الله عنهم فرّقوا بين الحالين ، وإن شئت قلت : بين الحياتين ، والأمور التعبدية لا تشرع بالعقل ولا بالقياس .

● دعاء الناس بعضهم لبعض :

وفى صحيح مسلم عنه عليه السلام أنه قال : « ما من رجل يدعو ل أخيه فى ظهر الغيب بدعوة إلا وكَّلَ الله به مَلَكًا كلما دعا لأخيه بدعوة قال الموكَّلُ به : آمين ولك مثل ذلك » ^(١) . فالطالب للدعاء من غيره نوعان : أحدهما : أن يكون سؤاله على وجه الحاجة إليه فهذا بمنزلة أن يسأل الناس قضاء حوائجه .

والثانى : أنه يطلب منه الدعاء لينتفع الداعى بدعائه له وينتفع هو فينتفع الله هذا وهذا بذلك الدعاء كمن يطلب من المخلوق ما يقدر المخلوق عليه ، والمخلوق قادر على دعاء الله ومسألته ، فطلب الدعاء منه جائز كمن يطلب منه الإعانة بما يقدر عليه ، فأما ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يجوز أن يُطلب إلا من الله ، لا من الملائكة ولا من الأنبياء ولا من غيرهم ، ولا يجوز أن يقول لغير الله : اغفر لى ، واسقنا الغيث ، ونحو ذلك . ولهذا روى الطبرانى فى معجمه أنه كان فى زمن النبى عليه السلام منافق يؤذى المؤمنين فقال الصديق رضى الله عنه : قوموا بنا نستغيث برسول الله عليه السلام من هذا المنافق ، فجاءوا إليه فقال : « إنه لا يُستغاث بى ، إنما يُستغاث بالله » وهذا فى الاستعانة مثل ذلك .

● الاستعانة لا تكون إلا بالله :

فأما ما يقدر عليه البشر فليس من هذا الباب ولهذا قال تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، وفى دعاء موسى عليه الصلاة والسلام : وبك المستغاث . وقال أبو يزيد البسطامى ^(٣) : استغاثه المخلوق بالمخلوق كاستغاثه المسجون بالمسجون . وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى :

(١) الحديث فى صحيح مسلم بمعنى ما ذكر من حديث أبى الدرداء بثلاثة ألفاظ ليس هذا منها فهو مذكور بالمعنى ، ورواه أبو داود أيضاً .
(٢) الأنفال : ٩
(٣) هو طيفور بن عيسى البسطامى المتوفى عام ٢٦١ هـ .
(٤) الإسراء : ٥٦

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ ... الآية (١) ،
فَبَيَّنَ أَنْ مَنْ اتَّخَذَ النَّبِيِّينَ أَوْ الْمَلَائِكَةَ أَوْ غَيْرَهُمْ أَرْبَابًا فَهُوَ كَافِرٌ . وَقَالَ تَعَالَى :
﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ
وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ
أُذِنَ لَهُ ﴾ (٢) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ (٣) ،
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾ (٤) ، وَقَالَ تَعَالَى :
﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ
شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ... الآية (٥) ، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ صَاحِبِ بَاسِينَ : ﴿ وَمَا لِي
لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ
الرَّحْمَنُ بَضْرًا لَا تَغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُون ﴾ ... الآية (٦) ،
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أُذِنَ لَهُ ﴾ (٧) ،
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أُذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ
لَهُ قَوْلًا ﴾ (٨) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ
خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ (٩) .

● الفرق بين حال الغيبة والحضور ، والحياة والموت :

فالشفاعة نوعان ، أحدهما : الشفاعة التي أثبتتها المشركون ومن ضاهاهم من
جُهَّال هذه الأمة وضلالهم وهي شرك .

(١) بل هما آيتان والشاهد في الثانية أظهر وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا
الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ، أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران : ٧٩ - ٨٠) .

(٢) سبأ : ٢٢ - ٢٣ (٣) البقرة : ٢٥٥ (٤) السجدة : ٤
(٥) يونس : ١٨ (٦) يس : ٢٢ - ٢٣ (٧) سبأ : ٢٣
(٨) طه : ١٠٩ (٩) الأنبياء : ٢٨

والثانية : أن يشفع الشفيع بأن المشفع الله التى أثبتتها الله (١) لعباده الصالحين ولهذا كان سيد الشفعاء إذا طلب منه الخلق الشفاعة يوم القيامة يأتى ويسجد تحت العرش قال : « فأحمد ربي بحامد يفتحها على لا أحسنها الآن فيقال : أى محمد : ارفع رأسك ، وقل يسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع » فإذا أذن الله فى الشفاعة شفع لمن أراد الله أن يشفع فيه . قال أصحاب هذا القول : فلا يجوز أن يُشرع ذلك فى مغيبه وبعد موته ، وهو معنى الإقسام به على الله والسؤال بذاته ، فإن الصحابة رضى الله عنهم قد فرقوا بين الأمرين . فإن فى حياته ﷺ ليس فى ذلك محذور ولا مفسدة ، فإن أحداً من الأنبياء لم يُعبد فى حياته بحضوره فإنه ينهى أن يُشرك به ولو كان شركاً أصغر ، كما أن من سجد له نهاه عن السجود له ، وكما قال : « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا : ما شاء الله ثم شاء محمد » وأمثال ذلك .

وأما بعد موته فيُخاف الفتنة والإشراك به كما أشرك بالمسيح والعزير وغيرهما ، ولهذا كانت الصلاة فى حياته مشروعة عند قبره منهيّاً عنها ، والصلاة خلفه فى المسجد مشروعة إن لم يكن المصلى ملاقاته والصلاة إلى قبره منهيّاً عنها (٢) .

فمعنا أصلان عظيمان ، أحدهما : أنه لا يُعبد إلا الله .

والثانى : أن لا يُعبد إلا بما شرع لا بعبادة مبتدعة ، وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول فى دعائه : اللهم اجعل عملى كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً .

(١) لعل أصل العبارة : والثانية أن يشفع الشفيع بإذن المشفع (بكسر الفاء) وهو الله تعالى ، وهى الشفاعة التى أثبتتها الله ... إلخ .

(٢) هذه العبارة كلها قد حرقها الناسخ ولم نجد لها أصلاً فى كتاب « التوسل والوسيلة » نصحتها عليه ، والذي يُعلم من القرائن بمعونة الأحاديث الواردة فى النهى عن الصلاة فى القبور واليهما والنهى عن اتخاذ قبره وثناً يُعبد واتخاذ عيدا - أن الصلاة خلفه ﷺ أو بالقرب منه فى حياته لم يكن يُخشى أن يُقصد بها تعظيمه بها فيكون إشراكاً لأنها غير خالصة لله تعالى ، وأما الصلاة إلى قبره وتعظيمه بعد وفاته فيُخشى منه ذلك ولذلك نهى عنه .

وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ قال : « مَنْ أَحْدَثَ
فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ » فلا ينبغى لأحد أن يخرج عما مضت به
السُّنَّةُ ، وجاءت به الشريعة ودلُّ عليه الكتاب والسُّنَّةُ ، وكان عليه سَلَفُ الأُمَّةِ ،
وما علمه قال به وما لم يعلمه أمسك عنه ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (١)
ولا تقل على الله ما لا تعلمه .

● أقوال العلماء فى اليمين بالنبى ﷺ :

وقد اتفق العلماء على أنه لا ينعقد اليمين بغير الله ، ولو حلف بالكعبة
أو بالملائكة أو بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم تنعقد يمينه ولا يُشرع له ذلك ،
بل يُنهى عنه إما نهى تحريم وإما نهى تنزيه ، فإن للعلماء فى ذلك قولين ،
والصحيح أنه نهى تحريم ففى الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « مَنْ كَانَ حَالِفًا
فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتَ » .

وفى الترمذى عنه أنه قال : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » ولم يقل أحد
من العلماء أنه ينعقد اليمين بأحد من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . فإن عن
أحمد فى انعقاد اليمين بالنبى ﷺ روايتين ، لكن الذى عليه الجمهور كمالك
والشافعى وأبى حنيفة أنه لا ينعقد اليمين به كإحدى الروایتين عن أحمد وهذا
هو الصحيح .

ولا يُستعاذ أيضاً بالمخلوقات ، بل إنما يُستعاذ بالخالق تعالى وأسمائه
وصفاته ، ولهذا احتج على أن كلام الله غير مخلوق بقوله ﷺ : « أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ
اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ » فقد استعاذ بها والمخلوق لا يُستعاذ به . وفى
الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « لَا بِأَسْ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ شَرْكَاً » كالتى فيها
استعانة بالجن كما قال تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ
مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقاً ﴾ (٢) ، وهذا مثل العزائم والأقسام التى يُقسم بها
على الجن وقد نُهى عن كل قسم وعزيمة لا يعرف معناهما بحيث أن يكون فيهما
ما لا يجوز من سؤال غيره .

فسائل الله بغير الله إما أن يكون مُقسماً عليه ، وإما أن يكون طالباً بذلك السبب ، كما توسل الثلاثة فى الغار بأعمالهم ، وكما يُتوسل بدعاء الأنبياء والصالحين . فإن كان إقساماً على الله بغيره فهذا لا يجوز . وإن كان طالباً من الله بذلك السبب كالطلب منه بدعاء الصالحين والأعمال الصالحة فهذا يصح لأن دعاء الصالحين سبب لحصول مطلوبنا الذى دعوا به ، وكذلك الأعمال الصالحة سبب لثواب الله لنا . فإذا توسلنا بذلك كنا متوسلين إليه بوسيلة تبقى عنده . وأما إذا لم نتوسل بدعائهم ولا بالأعمال الصالحة^(١) ولا ريب أن لهم عند الله من المنازل أمراً يعود نفعه عليهم ونحن ننتفع من ذلك باتباعنا لهم ، ومحبتنا لهم ، وبدعائهم لنا ، فإذا توسلنا إلى الله بإيماننا بنبيه ومحبته وموالاته واتباع سنته ونحو ذلك فهذا من أعظم الوسائل ، وأما نفس ذاته مع عدم الإيمان به ، وعدم طاعته وعدم دعائه لنا ، فلا يجوز . فالتوسل إذا لم يتوسل لا بما من المتوسل به ولا بما منه ولا بما من الله فبأى شيء يتوسل ؟^(٢) ، والإنسان إذا توسل إلى غيره بوسيلة فإما أن يطلب من الوسيلة الشفاعة له عند ذلك الغير مثل أن يقال لأبى الرجل أو صديقه أو من يكرم عليه : اشفع لنا عند فلان . وإما أن يسأل . كما يقال : بحياة ولدك فلان وبتربة أبيك فلان وبحرمة شيخك فلان ... ونحو ذلك . وقد عُلِمَ أن الإقسام على الله بغير الله لا يجوز ، بل لا يجوز أن يُقسَمَ بمخلوق على الله أصلاً .

(١) سقط من هذا الموضع جواب « أما » من نسختنا مع شيء من شرطها والمعنى ظاهر ومثله فى كتبه الأخرى ولعل الأصل : وأما إذا لم نتوسل بدعائهم ولا بالأعمال الصالحة التى نفعلها اقتداءً بهم بل توسلنا إليه وسألناه بذواتهم أو جاههم عنده - كنا متوسلين إليه بأمر أجنبى ليس سبباً لإجابة سؤالنا ... إلخ .

(٢) أى إذا لم يتوسل بما هو من المتوسل به كدعائه له - ولا بما هو منه هو كعمله الصالح وإيمانه - ولا بما هو من الله تعالى كسؤاله بفضله ورحمته وما أوجبه على نفسه - فبأى شيء يتوسل ؟ والوسيلة - وهى القرية إلى الله - محصورة فى هذه الثلاث التى هى أسباب إجابة السؤال والعطاء دون ذوات الأنبياء والصالحين وصفاتهم وجاههم إذ هى ليست من أعمالنا ولا من أعمالهم لنا .

● حديث الأعمى ووجه التأويل فيه :

وأما حديث الأعمى فإنه طلب من النبي أن يدعو له كما طلب الصحابة رضى الله عنهم الاستسقاء منه ﷺ وقوله : « أتوجه إليك بنبيك محمد » أى بدعائه وشفاعته لى . ولهذا فى تمام الحديث : « فشفِّعه فى » . فالذى فى الحديث متفق على جوازه وليس هو مما نحن فيه . وقد قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (١) ، فعلى قراءة الجمهور (٢) إنما يتساءلون بالله وحده لا بالرحم ، وتساؤلهم بالله متضمن إقسام بعضهم على بعض بالله وتعاهدهم بالله . وأما على قراءة الخفض فقد قالت طائفة من السلف : هو قولك : أسألك بالله وبالرحم . فمعنى قولك : « أسألك بالرحم » ليس إقساماً بالرحم فإن القَسَمَ بها لا يُشرع ، لكن بسبب الرحم ، أى إن الرحم توجب لأصحابها بعضهم على بعض حقوقاً كسؤال « أصحاب الغار » الثلاثة لله عز وجل بأعمالهم الصالحة .

● سؤال الله بحق عابديه عليه :

ومن هذا : الحديث الذى رواه ابن ماجه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبي ﷺ فى دعاء الخارج إلى الصلاة : « اللهم إنى أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاى هذا فإنى لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سُمعة ، ولكن خرجتُ اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك - أن تنقذنى من النار وأن تُدخلنى الجنة » فهذا الحديث عن عطية العوفى وفيه ضعف (٣) فإن كان هذا كلام النبي ﷺ فهو من هذا الباب لوجهين : أحدهما : أن فيه السؤال لله بحق السائلين عليه ، وبحق الماشين فى طاعته ، وبحق السائلين أن يجيبهم ، وبحق الماشين أن يشي بهم ،

(٢) هى نصب الأرحام .

(١) النساء : ١

(٣) بل قال فى « مجمع الزوائد » : إن إسناده مسلسل بالضعفاء - لكن رواه ابن خزيمة فى صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح عنده .

وهذا حق أحقه على نفسه سبحانه وتفضل به ، وليس للمخلوق أن يوجب على الخالق شيئاً : ومنه قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ (١) ، ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) ، ﴿ وَعَدْنَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ﴾ (٣) .

وفى الصحيح من حديث معاذ : « حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، وحقهم عليه إن فعلوا ذلك أن لا يعذبهم » فحق السائلين والعابدين له هو الإثابة والإجابة فذلك سؤال له فى أفعاله (٤) كالاستعاذة . وقوله : « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك » فالاستعاذة بالمعاقاة التى هى فعله كالسؤال بإثابته التى هى فعله . وروى الطبرانى فى كتاب الدعاء عن النبى ﷺ : « إن الله يقول : يا عبدى ! إنما هى أربع : واحدة لى وواحدة لك ، وواحدة بينى وبينك ، وواحدة بينك وبين خلقى ، فالتى هى لى : تعبدنى لا تشرك بى شيئاً ، والتى هى لك أجزيك به أحوج ما تكون إليه ، والتى بينى وبينك : منك الدعاء وعلى الإجابة ، والتى بينك وبين خلقى : فانت إلى الناس ما تحب أن يأتوه إليك » وتقسيمه فى الحديث إلى قوله : « واحدة لى وواحدة لك » هو مثل تقسيمه فى حديث الفاتحة بحيث يقول الله تعالى : « قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ ، نَصْفَهَا لِي وَنَصْفَهَا لعبدى ، ولعبدى ما سأل » والعبد يعود عليه نفع النصفين والله تعالى يحب النصفين ، لكن هو سبحانه يحب أن يُعبد . وما يعطيه العبد من الإعانة والهداية هو وسيلة إلى ذلك فإنما يحبه لكونه طريقاً إلى عبادته ، والعبد يطلب ما يحتاج إليه أولاً وهو محتاج إلى الإعانة على العبادة والهداية إلى الصراط المستقيم وبذلك يصل إلى العبادة ... إلى غير ذلك مما يطول الكلام فيما يتعلق بذلك وليس هذا موضعه وإن كنا خرجنا عن المراد .

(٢) الروم : ٤٧

(٤) الظاهر : بأفعاله .

(١) الأنعام : ٥٤

(٣) التوبة : ١١١

● الحلف والإقسام بغير الله على الله وسؤاله بحقهم عليه :

الوجه الثانى : الدعاء له والعمل له سبب لحصول مقصود العبد فهو كالتوسل بدعاء الرسول والصالحين من أمته . وقد تقدم أن الدعاء إما أن يكون إقساماً به أو تسبياً به ، فإن قوله : « بحق الصالحين » إن كان إقساماً عليه فلا يُقسَم على الله إلا بصفاته . وإن كان تسبياً فهو تسبب لما جعله سبحانه سبباً وهو دعاؤه وعبادته . فهذا كله يشبه بعضه بعضاً وليس فى شىء من ذلك دعاء له بمخلوق ولا عمل صالح منا . فإذا قال القائل : أسألك بحق الأنبياء والملائكة والصالحين ، فإن كان يُقسَم بذلك فلا يجوز أن يقول : وحق الملائكة وحق الأنبياء وحق الصالحين ، ولا يقول لغيره : أقسمتُ عليك بحق هؤلاء ، فإذا لم يجز أن يحلف به ولا يُقسَم ، فكيف يقسم على الخالق به ؟ وإن كان لا يُقسَم به فليس فى ذوات هؤلاء سبب يوجب حصول مقصوده لكن لا بد من سبب منه كالإيمان بالأنبياء والملائكة ، أو منهم كدعائهم لنا - لكن كثير من الناس تعودوا ذلك كما تعودوا الحلف بهم حتى يقول أحدهم : وحقك على الله ، وحق هذه الشبهة على الله . وفى الحلية لأبى نعيم أن داود عليه السلام قال : يارب : بحق آبائى عليك : إبراهيم وإسحاق ويعقوب ، فأوحى الله إليه : « يا داود : أى حق لآبائك على ؟ » ، وهذا وإن لم يكن من الأدلة الشرعية فقد مضت السنة أن الحى يُطلب منه الدعاء كما يُطلب منه سائر ما يقدر عليه . وأما الغائب والميت فلا يُطلب منه شىء .

وتحقيق هذا الأمر أن التوسل به والتوجه إليه وبه ، لفظ فيه إجمال واشتراك بحسب الاصطلاح ، فمعناه فى لغة الصحابة : أن يطلب منه الدعاء والشفاعة فيكونون متوسلين ومتوجهين بدعائه وشفاعته . ودعاؤه وشفاعته من أعظم الوسائل عند الله ، وأما فى لغة كثير من الناس أن يُسأل بذلك ويُقسَم عليه بذلك والله تعالى لا يُقسَم عليه بشىء من المخلوقات ، بل لا يُقسَم بها بحال ، فلا يقال : أقسمت عليك يارب بملائكتك ... ونحو ذلك ، بل إنما يُقسَم بالله

وأسمائه وصفاته . فيقال : « أسألك بأن لك الحمد . لا إله إلا أنت يا الله المنان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم ، وأسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، وأسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك » ... الحديث كما جاءت به السنة ، وأما أن يُسأل الله ويُقسَم عليه بمخلوقاته فهذا لا أصل له في دين الإسلام . وقوله : اللهم إني أسألك بمعاقب العز من عرشك ، ومنتهى الرحمة من كتابك ، وباسمك وجدك الأعلى وكلماتك التامة - مع أن في جواز الدعاء به قولين للعلماء فجوزوه أبو يوسف وغيره ، ومنع منه أبو حنيفة وأمثال ذلك - فينبغي للخلق أن يدعوا بالأدعية المشروعة التي جاء بها الكتاب والسنة فإن ذلك لا ريب في فضله وحسنه فإنه الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . وحسن أولئك رفيقاً ، وهو أجمع وأنفع ، وأسلم وأقرب إلى الإجابة .

● حديث السؤال بجاه الرسول موضوع :

وأما ما يذكره بعض العامة من قوله ﷺ : « إذا كانت لكم إلى الله حاجة فاسألوا الله بجاهي ، فإن جاهي عند الله العظيم » فهذا الحديث لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتب الحديث ، والمشروع الصلاة عليه في كل دعاء . ولهذا ذكر الدعاء في الاستسقاء وغيره ذكروا الأمر بالصلاة عليه ، ولم يذكروا فيما يُشرع للمسلمين في هذا الحال التوسل به ، كما لم يذكر أحد من العلماء دعاء غير الله والاستغاثة به في حال من الأحوال ، وإن كان بينهما فرق فدعاء غير الله كفر بخلاف قول القائل : إني أسألك بجاه فلان الصالح ، فإن هذا لم يبلغنا عن أحد من السلف أنه كان يدعو به .

ورأيتُ في فتاوى الفقيه الشيخ أبي محمد ابن عبد السلام أنه لا يجوز ذلك في حق غير النبي ﷺ ، ثم رأيتُ عن أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما من

العلماء أنهم قالوا : لا يجوز الإقسام على الله بأحد من الأنبياء . ورأيتُ في كلام الإمام أحمد أنه في النبي ﷺ لكن هذا قد يخرج على إحدى الروايتين عنه في جواز الحلف به .

وأما الصلاة عليه فقد دُلَّ على ذلك الكتاب والسنة والإجماع ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١) ، وفي الصحيح عنه أنه قال : « مَنْ صَلَّى عَلَى مَرَّةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا » .

وفي المسند أن رجلاً قال : يا رسول الله : أجعل عليك ثلث صلواتي ؟ قال : « يكفيك الله ثلث أمرك » فقال : أجعل عليك نصف صلواتي ؟ قال : « إذا يكفيك الله ثلثي أمرك » فقال : أجعل صلواتي كلها عليك ؟ فقال : « إذا يكفيك الله ما أهمك من أمور دنياك وآخرتك » .

وقد ذكر العلماء وأئمة الدين الأدعية المشروعة وأعرضوا عن الأدعية المبتدعة فينبغي إتباع ذلك .

● دعاء غير الله وطلب الدعاء من الميت :

والمراتب في هذا الباب ثلاثة : أحدها : أن الدعاء لغير الله سواء أكان المدعو حياً أو ميتاً ، وسواء أكان من الأنبياء عليهم السلام وغيرهم فيقال : ياسيدي فلان أغثنى ! وأنا مستجير بك ... ونحو ذلك ؛ فهذا هو الشرك بالله . والمستغيث بالمخلوقات قد يقضى الشيطان حاجته أو بعضها . وقد يتمثل له في صورة الذي استغاث به فيظن أن ذلك كرامة لمن استغاث به ، وإنما هو شيطان أضله وأغواه لما أشرك بالله كما يتكلم الشيطان في الأصنام وفي المصروع وغير ذلك . ومثل هذا واقع كثيراً في زماننا وغيره ، وأعرف من ذلك ما يطول وصفه في قوم استغاثوا بي أو بغيري وذكروا أنه أتى شخص على صورتي أو صورة

(١) الأحزاب : ٥٦

غيرى وقضى حوائجهم فظنوا أن ذلك من بركة الاستغاثة بى أو بغيرى ، وإنما هو شيطان أضلهم وأغواهم وهذا هو أصل عبادة الأصنام واتخاذ الشركاء مع الله تعالى فى الصدر الأول من القرون الماضية كما ثبت ذلك فهذا شرك بالله نعوذ بالله من ذلك .

● سؤال الموتى والاستغاثة بهم بدعة ضلالة :

الثانى : أن يقال للميت أو الغائب من الأنبياء والصالحين : ادع الله لى ، وادع لنا ربك ... ونحو ذلك ؛ فهذا مما لا يستريب عالم أنه غير جائز . وأنه من البدع التى لم يفعلها أحد من سلف الأمة وأئمتها . وإن كان السلام على أهل القبور جائزاً ومخاطبتهم جائزة كما كان ﷺ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول قائلهم : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » ، وقال ابن عبد البر : ثبت عن النبى ﷺ أنه قال : « ما من رجل يمر بقبر رجل كان يعرفه في مسلّه عليه إلا ردّ الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام » .

وفى سنن أبى داود عن النبى ﷺ أنه قال : « ما من رجل مسلم سلّم على إلا ردّ الله على روحى حتى أرد عليه السلام » لكن ليس من المشروع أن يطلب من الأموات شيئاً . وفى الإمام مالك ^(١) أن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما كان يقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبة ، ثم ينصرف . وكذلك أنس بن مالك وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ، نُقِلَ عنهم السلام على النبى ﷺ ، فإذا أرادوا الدعاء استقبلوا القبلة يدعون الله تعالى لا يدعون وهم مستقبلو القبر الشريف . وإن كان قد وقع فى ذلك بعض الطوائف من الفقهاء والمتصوفة ومن العامة من لا اعتبار بهم ، فإنه لم يذهب إلى ذلك إمام متبّع فى قوله ولا من له فى الأمة لسان صدق . بل قد تنازع العلماء فى السلام على النبى ﷺ فقال أبو حنيفة : يستقبل القبلة ويستدبر القبر . وقال مالك والشافعى : بل يستقبل القبر وعند الدعاء يستقبل

(١) كذا بالأصل ، ولعلها : وفى « موطأ الإمام مالك » ... إلخ .

القبلة ويستدبر القبر ، ويجعل القبر عن يساره أو يمينه ، وهو الصحيح إذ لا محذور في ذلك .

الثالث : أن يقول : أسألك بجاه فلان عندك ، أو بحرمة ... ونحو ذلك . فهو الذي تقدم عن أبي محمد أنه أفتى بأنه لا يجوز في غير النبي ﷺ ، وافتي أبو حنيفة وأبو يوسف وغيرهما أنه لا يجوز في حق أحد من الأنبياء فكيف بغيرهم . وإن كان بعض المشايخ المبتدعين يحتج بما يرويه عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأهل القبور » أو قال : « فاستغيثوا بأهل القبور » فهذا الحديث كذب مفترى على رسول الله ﷺ بإجماع العارفين بحديثه لم يروه أحد من العلماء ولا يوجد في شيء من كتب الحديث المعتمدة .

● تعظيم موتى الصالحين سبب عبادة الأصنام :

وقد قال تعالى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ ﴾ ... الآية (١) . وهذا مما يُعلم بالاضطرار في دين الإسلام أنه غير مشروع . وقد نهى النبي ﷺ عما هو أقرب من ذلك من اتخاذ القبور مساجد ونحو ذلك ، ولعن على ذلك مَنْ فعله تحذيراً من الفتنة باليهود فإن ذلك هو أصل عبادة الأصنام ، أيضاً فإن ودأ وسواعاً ويغوث ويعوق ونسراً كانوا قوماً صالحين في قوم نوح عليه الصلاة والسلام فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم اتخذوا الأصنام على صورهم كما ذكر ذلك ابن عباس وغيره من العلماء (٢) فمن فهم معنى قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٣) عرف أنه لا يُعين على العبادة الإعانة المطلقة إلا الله وحده .

وقد يُستغاث بالمخلوق فيما يقدر عليه ، وكذلك الاستعانة لا تكون إلا بالله ، والتوكل لا يكون إلا على الله . وما النصر إلا من عند الله . فالنصر المطلق وهو خلق ما يغلب به العدو فلا يقدر عليه إلا سبحانه . وفي هذا القدر كفاية لمن هداه الله تعالى ، والله تعالى أعلم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ... انتهى .

* * *

(١) الفرقان : ٥٨ . (٢) الأثر في صحيح البخارى . (٣) الفاتحة : ٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهل الصُّفَّة ..

وأباطيل بعض المتصوفة فيهم ، وفي الأولياء

وأصنافهم والدعاوى فيهم

مسألة : ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم فى أهل الصُّفَّة كم كانوا ؟ وهل كانوا بمكة أو بالمدينة ؟ وأين موضعهم الذى كانوا يقيمون به ؟ وهل كانوا مقيمين بأجمعهم لا يخرجون إلا خروج حاجة ، أو كان منهم مَنْ يقعد بالصُّفَّة ومنهم مَنْ يتسبب فى القوت ؟ وما كان تسببهم ، هل يعملون بأبدانهم أم يشحذون بالزنبيل ؟

وما قول العلماء - وفقهم الله تعالى - فيمن يعتقد أن أهل الصُّفَّة قاتلوا المؤمنين مع المشركين ؟ وفيمن يعتقد أن أهل الصُّفَّة أفضل من أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ومن الستة الباقين من العشرة ، وأفضل من جميع الصحابة ؟ وهل كان فيهم أحد من العشرة ؟ وهل كان أحد فى ذلك العصر ينذر لأهل الصُّفَّة ؟ وهل تواجدوا على دف أو شبابة أو كان لهم حاد ينشد لهم أشعاراً ويتحركون عليها بالتصدية ويتواجدون ؟

وما قول العلماء فى قوله تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ (١) هل هى عامة أم مخصوصة بأهل الصُّفَّة رضى الله عنهم ؟ وهل هذا الحديث الذى يرويه كثير من العوام ويقولون إن رسول الله ﷺ قال : « ما من جماعة يجتمعون إلا وفيهم ولى لله ، لا الناس تعرفه ولا الولى يعرف أنه ولى » ؟ وهل تخفى حالة الاولياء أو طرقهم

(١) الكهف : ٢٨

على أهل العلم أو غيرهم ؟ ولماذا سُمِّيَ الولي ولياً ؟ وما الفقراء الذين يسبقون الأغنياء إلى الجنة والفقراء الذين أوصى الله عليهم في كلامه وذكرهم خاتم أنبيائه ورسله وسيد خلقه محمد ﷺ في سنته ؟ هل هم لا الذين لا يملكون كفايتهم أهل الفاقة والحاجة أم لا ؟ والحديث المروى في الأبدال ^(١) هل هو صحيح أم مقطوع ؟ وهل الأبدال مخصوص بالشام أم حيث تكون شعائر الإسلام قائمة بالكتاب والسنة يكون بها الأبدال بالشام وغيره من الأقاليم ؟ وهل صحيح أن الولي يكون قاعداً في جماعة ويغيب جسده ؟

(١) يزعم الصوفيون أن للأولياء حكومة باطنة يتوقف عليها نظام العالم ، ويطلقون على هذه الحكومة اسم « الديوان » .
والقُطب .. هو رأس هذه الحكومة الأعلى ، وإليه رئاسة الاجتماعات التي يعقدها في انتظام مجلس شورا الموقر .
ولا يعوق أعضاء هذا المجلس حواجز الزمان أو المكان .. وإنما يأتون من أرجاء الأرض في لمحة طرف ، ويعيرون البحار ، والجبال والصحارى في يسر بالغ .
ودون ذلك القُطب ، درجات مختلفة من الأولياء : الإمامان ، ثم الأوتاد الخمسة أو العُمد ، ثم الأبرار السبعة ، ثم الإبدال الأربعون ، ثم النُجباء السبعون ، ثم النُقباء الثلاثمائة ، ثم العصائب الخمسمائة ، ثم الحكماء أو المفردون وعددهم غير محدد ، والطبقة العاشرة في الديوان هم الرجبليون ، وكل طبقة من هذه الطبقات العشر لها إقليم خاص ومجال عمل خاص ، فإذا خلا مكان في طبقة ملئ بعضو من أعضاء الطبقة التي هي دونها مباشر .
- أما القُطب فهو أكمل إنسان متمكن في مقام الفردية ، أو الواحد الذي هو موضع نظر الله في الأرض في كل زمان ، وعليه تدور أحوال الخلق .. وهو يسرى في الكون وأعيانه الباطنة والظاهرة سريان الروح في الجسد ، ويقبض روح الحياة على الكون الأعلى والأسفل ، وقد يسمى « الغوث » باعتبار التجاء الملهوف إليه .

والقُطب عند الصوفية نوعان : قطب قديم أو معنوي ، وقطب حادث أو حسي .
فإن كان بالنسبة إلى ما في عالم الشهادة من الخلق فهو القُطب الحادث أو الحسي ، وهذا يستخلف بدلاً منه عند موته أقرب الأبدال منه ، إذ هو كان قبل القطبية بدلاً ، ثم استخلفه القُطب الذي كان قبله عند موته .

وإن كان بالنسبة إلى ما في عالم الغيب والشهادة من تعيينات الوجود المطلق فهو القُطب القديم أو المعنوي ، لا يستخلف عنه بدلاً ولا يقوم أحد من الخلائق مقامه ، أو هو قطب الأقطاب المتعاقبة في عالم الشهادة ، فلا يسبقه قطب ولا يخلفه آخر ، أي ليس قبله قبل ، ولا بعده بعد .
والقُطب القديم هو الروح المصطفوى أو الحقيقة المحمدية - أو هو الله سبحانه - حين عرف نفسه في أول صورة تعين فيها وسمّاها الحقيقة المحمدية .

وما قول السادة العلماء فى هذه الأسماء التى تسمى بها أقوام من المنسوين إلى الدين والفضيلة ويقولون : هذا غوث الأغواث ، وهذا قُطب الأقطاب ، وهذا قُطب العالم ، وهذا القطب الكبير ، وهذا خاتم الأولياء ؟ (١) .

= ومن خصائص هذا القطب القديم وجود كل الأفلاك بوجوده ودورانها به وحوله ، وإحاطة علمه وقدرته بأقطارها ، وسمو رتبته وشرفه عن ذرى رتبته وسمام شرفها .

- والأوتاد هم الطبقة الثالثة فى حكومة الأولياء الباطنة .

ويطوف الأوتاد حول الأرض جميعاً فى كل ليلة ، فإن كان هناك مكان لم تقع عليه أعينهم ، بدت فيه فى اليوم التالى شائبة نقص ، فيخبرون القطب حتى يجعل همه إلى ذلك المكان المشوب ، فيبرأ بما أصابه بفضل ذلك القطب .

- والأبدال هم الطبقة الخامسة من طبقات الأولياء التى تنحدر من القطب الأعظم ، وهم الأولياء المكلفون بحفظ العالم ، فإذا مات واحد منهم حلَّ محله بدل أو بديل له ، وهم - فى عُرْف الصوفية - أربعون لكل منهم درجة مخصوصة تنطبق أول درجاتهم على آخر درجات الصالحين ، وآخرها على أول درجات القطب ، كما مات واحد منهم بدل الله مكانه أحداً يدايه من تحته ، وظهر البديل فى كل مَنْ هو أدنى درجة منه ، وحينئذ يدخل فى أول سلك الأبدال ، ولا يزال عدد الأبدال كاملاً حتى إذا جاء أمر الساعة قُبِضُوا جميعاً . والأبدال لا يعرفهم عامة الناس (أهل الغيب) ، وهم يشاركون بما لهم من اقتدار له أثره فى حفظ نظام الكون .

(١) خاتم الأولياء ، يعنون به الولي الوارث الآخذ عن الأصل المشاهد للمراتب ، وأول مَنْ أطلق هذه التسمية هو محمد بن على بن الحسن بن بشر المعروف بالحكيم الترمذى ، إذ ألف فيها كتاباً سماه « ختم الأولياء » ، ويزعم فيه أن خاتم الأولياء يكون فى آخر الزمان ، وأنه أفضل من تقدمه من الأولياء ، بل ومن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما .

ويزعم الصوفية أن الولاية أفضل من النبوة ، لأن الولي يعلم الشريعة والحقيقة ، خبير بالظاهر والباطن ، فى حين أن النبى والرسول لا يعلمان سوى الشريعة أو الظاهر فحسب .

كما أن الرسالة والنبوة محددتان بالزمان والمكان ، ولذا تنقطعان ، وقد انقطعتا فعلاً ، أما الولاية فلا تحددها مكانية ولا زمانية ، بل هى صنو الديمومة والسرمدية والانطلاق .

والرسول - فى عُرْف الصوفية - لا يستمد معرفته عن الله مباشرة ، بل بواسطة ملك يبلغه الوحي الإلهى ، فى حين أن الولي - على زعمهم - يستمد الحقيقة فيضاً مباشراً من باطن الحقيقة المحمدية ، أى ذات الله مع التعيين الأول .

=

وأن الله تعالى تسمى باسم الولي ولم يتسم باسم الرسول أو النبى .

وأيضاً .. فما قول العلماء فى هؤلاء القلندرية (١) الذين يحلقون ذقونهم ما هم ؟ ومن أى الطوائف يُحسَبون ؟ وما قولكم فى اعتقادهم أن رسول الله ﷺ أطعم شيخهم قلندر عنباً وكلمه بلسان العجم ؟ وهل يحل لمسلم يؤمن بالله تعالى أن يدور فى الأسواق والقرى ويقول : مَنْ عنده نذر للشيخ فلان أو لقبره ؟ وهل يأثم مَنْ يساعد أم لا ؟ وما تقولون فيمن يقول : إن الست نفيسة هى باب الحوائج إلى الله تعالى وإنها خفيرة مصر ؟ وما تقولون فيمن يقول : إن بعض المشايخ إذا قام لسماع المَاء والتصدية (٢) يحضره رجال الغيب وينشق السقف والحيطان وتنزل الملائكة ترقص معهم أو عليهم - وفيهم مَنْ يعتقد أن رسول الله ﷺ يحضر معهم ؟ وماذا يجب على مَنْ يعتقد هذا الاعتقاد ؟ وما صفة رجال الغيب ؟ وما قول مَنْ يقول إنه من خفاء التتار ؟ وهل يكون للتتار خفاء أم لا ؟ وإذا كانوا ، فهل يغلب حال هؤلاء خفاء الكفار كحال خفاء أمة النبي ﷺ .

وهل هذه المشاهد المسماة باسم أمير المؤمنين على وولده الحسين رضى الله عنهما صحيحة أم مكذوبة ؟ وأين ثبت قبر على ابن عم رسول الله ؟

والمسؤول من إحسان علماء الأصول كشف هذه الاعتقادات والدعاوى والأحوال كشفاً شافياً بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ . والحالة هذه .. أفتونا مأجورين أثابكم الله .

= ويقولون إنه لما كان للنبيين خاتم ، فكذلك للأولياء خاتم ، وهو يستمد فيوضات علم الحقيقة مباشرة عن الروح المحمدى ، وهو أشبه ما يكون بالعقل الأول عند أفلاطون ، أو بالكلمة فى المسيحية المفلسفة .

ويقول محيى الدين بن عربى عن خصائص الولاية وخاتم الأولياء : « اعلم أن الولاية هى الفلك المحيط العام ، ولهذا لم تنقطع ، وأما النبوة والتشريع والرسالة فمنقطعة ، والرسول من حيث هو ولى أتم من حيث هو نبي ورسول ، فرجع الرسول والنبي إلى الولاية والعلم » .

ويقول عن علم الحقيقة : « ما يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولى الخاتم ، حتى إن الرسل لا يرونه - متى رأوه - إلا من مشكاة خاتم الأولياء » .

وقد ادعى الترمذى بأنه خاتم الأولياء ، كما ادعى ذلك لنفسه ابن عربى .

وللمزيد ، انظر كتابنا : « الله توحيد وليس وحدة » نشر مكتبة وهبة - ١٩٨٦ ص ١٦٨ وما بعدها . (البلتاجى) .

(١) القلندرية : طريقة صوفية أسسها قلندر يوسف العربى الأسبانى ، جاء بها إلى دمياط الشيخ جمال الدين الساوى . (البلتاجى) (٢) أى الصفيى والصفى بالأيدى . (البلتاجى)

أجاب رضى الله عنه وأرضاه .. آمين :

● الصُّفَّةُ وأهلها والمهاجرون وأحكامهم :

الحمد لله رب العالمين .. أما الصُّفَّةُ التى يُنسب إليها أهل الصُّفَّةُ من أصحاب النبى ﷺ فكانت فى مؤخر مسجد النبى ﷺ فى شمال المسجد بالمدينة النبوية ، كان يأوى إليها من فقراء المسلمين مَنْ ليس له أهل ولا مكان يأوى إليه . وذلك أن الله سبحانه وتعالى لما أمر نبيه والمؤمنين أن يهاجروا إلى المدينة النبوية حين آمن به مَنْ آمن من أكابر أهل المدينة من الأوس والخزرج وبايعهم بيعة العقبة عند منى وصار للمؤمنين دار عز ومنعة ، جعل المؤمنون من أهل مكة وغيرهم يهاجرون إلى المدينة ، وكان المؤمنون السابقون صنفين : المهاجرين الذين هاجروا إليها من بلادهم ، والأنصار الذين هم أهل المدينة ، وكان مَنْ لم يهاجر من الأعراب وغيرهم من المسلمين لهم حكم آخر ، وآخرون كانوا ممنوعين من الهجرة لمنع أكابرهم لهم بالقيود والحبس ، وآخرون كانوا مقيمين بين ظهرائى الكفار المستظهرين عليهم ، وكل هذه الأصناف مذكورة فى القرآن وحكمهم باق الى يوم القيامة فى أشباههم ونظرائهم قال الله تعالى : ﴿ اِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَهَاجَرُوْا وَجَاهَدُوْا بِاَمْوَالِهِمْ وَاَنْفُسِهِمْ فِىْ سَبِيْلِ اللّٰهِ وَالَّذِيْنَ اٰوَوْا وَنَصَرُوْا اُولٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ اَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، وَالَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَلَمْ يُهَاجِرُوْا مَا لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ حَتّٰى يُهَاجِرُوْا ، وَاِنْ اسْتَنْصَرُوْكُمْ فِى الدِّيْنِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ اِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ ، وَاللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ بَصِيْرٌ * وَالَّذِيْنَ كَفَرُوْا بَعْضُهُمْ اَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، اِلَّا تَفْعَلُوْهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِى الْاَرْضِ وَقَسَادٌ كَبِيْرٌ * وَالَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَهَاجَرُوْا وَجَاهَدُوْا فِى سَبِيْلِ اللّٰهِ وَالَّذِيْنَ اٰوَوْا وَنَصَرُوْا اُولٰٓئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُوْنَ حَقًّا ، لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيْمٌ ﴾ (١) فهذا فى السابقين .

(١) الأنفال : ٧٢ - ٧٤

ثم ذكر من اتبعهم الى يوم القيامة فقال : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ، وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) ، وقال تعالى ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ ... الآية (٢) ، وذكر في السورة الاعراب المؤمنين ، وذكر المنافقين من أهل المدينة ومن حولها . وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجَرُوا فِيهَا ، فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا * إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا * فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ ، وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ (٣) .

فلما كان المؤمنون يهاجرون إلى المدينة النبوية كان فيهم من ينزل على الأنصار بأهله أو بغير أهله لأن المبايعة كانت على أن يؤوهم ويواسوهم . وكان في بعض الأوقات إذا قدم المهاجر اقترع الأنصار على من ينزل منهم ، وكان النبي ﷺ قد حالف بين المهاجرين والأنصار وأخى بينهم ، ثم صار المهاجرون يكثرون بعد ذلك شيئاً بعد شيء ، فإن الاسلام صار ينتشر والناس يدخلون فيه والنبي ﷺ يغزو الكفار تارة بنفسه وتارة بسراياه ، فيسلم خلق تارة ظاهراً وباطناً ، وتارة ظاهراً فقط ، ويكثر المهاجرون إلى المدينة من الأغنياء والفقراء والأهلين والعزّاب . فكان من لم يتيسر له مكان يأوي إليه يأوي إلى تلك الصفة التي في المسجد . ولم يكن جميع أهل الصفة يجتمعون في وقت واحد ، بل منهم من يتأهل أو ينتقل إلى مكان آخر يتيسر له ، ويجيء ناس بعد ناس ، وكانوا تارة يكثرون وتارة يقلون . فتارة يكونون عشرة أو أقل ، وتارة يكونون عشرين وثلاثين وأكثر ، وتارة يكونون ستين وسبعين .

● عدد أهل الصُّفَّة وتاريخهم :

وأما جملة مَنْ آوَى إِلَى الصُّفَّة مع تفرقهم فقد قيل : كانوا نحو أربعمئة من الصحابة ، وقد قيل : كانوا أكثر من ذلك . جمع أسماهم الشيخ أبو عبد الرحمن السلمى ولم يُعَرَّف كل واحد منهم فى كتاب تاريخ أهل الصُّفَّة ^(١) وكان معتنياً بجمع أخبار النُّسَّاك والصوفية والآثار التى يستندون إليها والكلمات الماثورة عنهم ، وجمع أخبار زُهَّاد السَّلف وأخبار جميع مَنْ بلغه أنه كان من أهل الصُّفَّة وكم بلغوا ، والصوفية المستأخرون بعد القرون الثلاثة ^(١) . وجمع أيضاً فى الأبواب مثل حقائق التفسير ، ومثل أبواب التصوف الجارية على أبواب الفقه ، ومثل كلامهم فى التوحيد والمعرفة والمحبة ، ومسألة السماع ... وغير ذلك من الأحوال وغير ذلك من الأبواب . وفيما جمعه فوائد كثيرة ومنافع جليلة وهو فى نفسه رجل من أهل الخير والدين والصلاح والفضل . وما يرويه من الآثار فيه من الصحيح شيء كثير ويروى أحياناً آثاراً ضعيفة بل موضوعة يعلم أنها كذب

● أبو عبد الرحمن السلمى مُصَنِّف الصوفية :

وقد تكلم بعض حُقَّاق الحديث فى سماعه ، وكان البيهقى إذا روى عنه يقول : حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه ، وما يُظَنُّ به وبأمثاله إن شاء الله تعالى تعمد الكذب ^(٢) لكن لعدم الحفظ والإتقان يدخل عليهم الخطأ فى

(١) هذا التاريخ لأبى عبد الرحمن محمد السلمى المذكور ، المتوفى سنة ٤١٢ هـ .

(٢) ذكر الحافظ فى « لسان الميزان » السلمى هذا ووصفه بأنه شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم وأنه عَنِىَ بالحديث ورجاله وقال : تكلموا فيه وليس بعمدة بل قال ابن القطان : كان يضع الأحاديث للصوفية ، وأن الحاكم قال : كان كثير السماع والحديث متقناً فيه من بيت الحديث والزهد والتصوف . قال : وقال السراج : مثله إن شاء الله لا يتعمد الكذب ونسبه إلى الوهم .

الرواية ، فإن النُّسَّاك والعُبَّاد منهم مَنْ هومتقن فى الحديث - مثل ثابت البنان والفضيل بن عياض وأمثالهم - ومنهم مَنْ قد يقع فى بعض حديثه غلط وضعف مثل مالك بن دينار وفرقد السنجى ونحوهما .

وكذلك ما يؤثـره أبو عبد الرحمن عن بعض المتكلمين فى الطريق أو ينتصر له من الأقوال والأحوال فيه من الهدى والعلم شىء كثير . وفيه أحياناً من الخطأ أشياء ، وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ ، وبعضه باطل قطعاً مصدره مثل ما ذكر فى « حقائق التفسير » قطعة كبير عن جعفر الصادق وغيره من الآثار الموضوعه ، وذكر عن بعض طائفة أنواعاً من الإشارات التى بعضها أمثال حسنة واستدلالات مناسبة ، وبعضها من نوع الباطل واللغو .

والذى جمعه الشيخ أبو عبد الرحمن فى تاريخ أهل الصُّفَّة وأخبار زُهَّاد السُّكِّف وطبقات الصوفية يُستفاد منه فوائد جليلة ، ويُجتنب ما فيه من الروايات، الباطلة ، ويُتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة . وهكذا كثير من أهل الروايات ومن أهل الآراء والأذواق من الفقهاء والزهاد والمتكلمة وغيرهم ، يؤخذ فيما يأترونه عمَّن قبلهم وفيما يذكرونه معتقدين له شىء كثير وأمر عظيم من الهدى ودين الحق الذى بعث الله به رسوله . ويوجد أحياناً عندهم من جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شىء كثير ، ومَنْ له من الأمة لسان صدق عام بحيث يُثنى عليه ويُحمد فى جماهير أجناس الأمة فهؤلاء هم أئمة الهدى ومصابيح الدُّجى وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم وعامته من موارد الاجتهاد التى يُعذرون بها وهم الذين يتبعون العلم والعدل فهم بُعداء عن الجهل والظلم وعن اتباع الظن وما تهوى الأنفس .

* * *

فصل فى حال أهل الصفة

وأما حال أهل الصفة هم وغيرهم من فقراء المسلمين الذين لم يكونوا فى الصفة أو كانوا يكونون بها بعض الأوقات - فكما وصفهم الله تعالى فى كتابه حيث بين مستحقى الصدقة منهم ومستحقى الفىء فقال : ﴿ إِن تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنَعَمًا هِيَ ، وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ (١) ، وقال فى أهل الفىء : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ (٢) .

● الاكتساب ومتى يباح السؤال :

وكان فقراء المسلمين من أهل الصفة وغيرهم يكتسبون عند إمكان الاكتساب الذى لا يصددهم عما هو أوجب أو أحب إلى الله من الكسب ، وأما إذا أُحْصِرُوا فى سبيل الله عن الكسب فكانوا يقدمون ما هو أقرب إلى الله ورسوله . وكان أهل الصفة ضيف الإسلام ، يبعث إليهم النبى ﷺ بما يكون عنده ، فإن الغالب كان عليهم الحاجة ، لا يقوم ما يقدرون عليه من الكسب بما يحتاجون إليه من الرزق .

● تحريم السؤال (الشحاذة) :

وأما المسألة : فكانوا فيها كما أدبهم النبى ﷺ ، حرّمها على المستغنى عنها وأباح منها أن يسأل الرجل حقة مثل أن يسأل ذا السلطان أن يعطيه حقه من مال الله ، أو يسأل - إذا كان لا بد سائلاً - الصالحين الموسرين إذا احتاج

(١) البقرة : ٢٧١ - ٢٧٣

(٢) الحشر : ٨

إلى ذلك ، ونهى خواص أصحابه عن المسألة مطلقاً حتى كان السوط يسقط من يد أحدهم فلا يقول لأحد : ناولني إياه . وهذا الباب فيه أحاديث وتفصيل وكلام للعلماء لا يسعه هذا الكتاب مثل قوله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : « ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل له ولا مشرف فخذ ، وما لا فلا تتبعه نفسك » (١) . ومثل قوله : « مَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يَغْفِرَ اللَّهُ ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ ، مَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْراً أَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ » (٢) . ومثل قوله : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ خَدُوشاً - أَوْ خُمُوشاً ، أَوْ كَدُوشاً - فَي وَجْهَهُ » (٣) وقوله : « لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَذْهَبَ فَيَحْتَطِبَ ، خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ » (٤) ... إلى غير ذلك من الأحاديث .

وأما الجائز منها فمثل : ما أخبر الله عز وجل عن موسى والخضر أنهما أتيا أهل قرية استطعما أهلها . ومثل قوله : « لا تحل المسألة إلا لذي ألم موجه ، أو غرم مفظع ، أو فقر مدقع » . ومثل قوله لقبيصة بن مخارق الهلالي : « يا قبيصة ، لا تحل المسألة إلا لثلاثة : رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فسأل حتى يجد سداداً من عيش - أو قواماً من عيش - ثم يمسك ، ورجل

(١) الحديث في الصحيحين وغيرهما ، ولفظ البخاري في كتاب الأحكام : عن عبد الله بن عمر قال : سمعت عمر يقول : كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول : أعطه مَنْ هو أفقر إليه مني ، حتى أعطاني مرة فقلت : أعطه مَنْ هو أفقر إليه مني ، فقال : « خذه فتموِّله وتصدق به ، فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ ، وما لا فلا تتبعه نفسك » ، وله في كتاب الزكاة : « إذا جاءك » بدل : فما جاءك ، ولفظ مسلم : « خذه فتموِّله أو تصدق به وما جاءك » ... إلخ ، وزاد في آخره : قال سالم : « فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطيه » .

(٢) هو في الصحيحين أيضاً على اختلاف في ألفاظه وأوله : « ما يكون عندي من مال فلن أدخره عنكم ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يَغْفِرَ اللَّهُ » ... إلخ .

(٣) رواه أحمد وأصحاب السنن وفيه زيادة تحدد الغنى بخمسين درهماً ، وفي سنده حكيم بن جبير ضعيف ، وتكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث ، ومعنى الخموش ، والخدوش ، والكدوش واحد .

(٤) روي أيضاً واللفظ للبخاري .

يحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالته ثم يمسك ، وما سوى ذلك من المسألة فإنما هو سُحْتٌ يأكله صاحبه سُحْتاً « (١) .

ولم يكن في الصحابة لا أهل الصفة ولا غيرهم من يتخذ مسألة الناس والإلحاف في المسألة بالكدية والمشاحذة - لا بالزنبيل ولا غيره - صناعة وحرفة بحيث لا يبتغى الرزق إلا بذلك . كما لم يكن في الصحابة أيضاً أهل فضول من الأموال يزكون لا يؤدّون الزكاة ولا ينفقون أموالهم في سبيل الله ولا يعطون في النوائب ، بل هذان الصنفان الظالمان المصران على الظلم الظاهر من مانعي الحقوق الواجبة والمعتدين حدود الله في أخذ أموال الناس كانا معدومين في الصحابة المثني عليهم .

* * *

فصل

في تبرئة الصحابة من قتال المؤمنين مع الكفار

من توهم أن أحداً من الصحابة أهل الصفة أو غيرهم أو التابعين أو تابع التابعين قاتل مع الكفار ، أو قاتلوا مع النبي ﷺ أو أصحابه ، أو أنهم كانوا يستحلون ذلك ، أو أنه يجوز ذلك فهذا ضال غاوي بل كافر يجب أن يستتاب من ذلك ، فإن تاب وإلا قُتل ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ (٢) .

(١) لفظ الحديث في صحيح مسلم : « يا قبيصة ، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال : سداداً من عيش - ، ورجل أصابته فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال : سداداً من عيش - فما سواه من المسألة يا قبيصة سُحْتٌ يأكلها صاحبها سُحْتاً » .

(٢) النساء : ١١٥

بل كان أهل الصُّفَّة ونحوهم كالقُرأء الذين قنت النبي ﷺ يدعو على قتلهم هم من أعظم الصحابة إيماناً وجهاداً مع رسول الله ﷺ ونصراً لله ورسوله كما أخبر الله عنهم بقوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ، ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ، وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لَيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ (٣) .

وقد غزا النبي ﷺ غزوات متعددة وكان القتال منها فى تسع مغاز مثل : بدر ، وأحد ، والخندق ، وخيبر ، وحنين ، وانكسر المسلمون يوم أحد وانهزموا ثم عادوا يوم حنين ونصرهم الله ببدر وهم أذلة ، وحُصِرُوا فى الخندق حتى دفع الله عنهم أولئك الأعداء ، وفى جميع المواطن كان يكون المؤمنون من أهل الصُّفَّة وغيرهم مع النبي ﷺ لم يقاتلوا مع الكفار قط .

● أهل الصُّفَّة وضلالات المتصوفة فيهم :

وإنما يظن هذا ويقول من الضلال والمنافقين قسمان :

قسم منافقون ، وإن أظهروا الإسلام ، وكان فى بعضهم زهادة وعبادة يظنون أن إلى الله طريقاً غير الإيمان بالرسول ومتابعته ، وأن من أولياء الله مَنْ يستغنى عن متابعة الرسول كاستغناء الخضر عن اتباع موسى ، وفى هؤلاء مَنْ

يُفْضَلُ شَيْخُهُ أَوْ عَالِمُهُ أَوْ مَلِكُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِمَّا تَفْضِيلًا مُطْلَقًا أَوْ فِي بَعْضِ صِفَاتِ الْكَمَالِ ، وَهَؤُلَاءِ مُنَافِقُونَ كَفَّارٌ يَجِبُ قَتْلُهُمْ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ إِلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ إِنْسَهُمْ وَجَنَّهُمْ ، زَهَّادَهُمْ وَمُلُوكَهُمْ ، وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا بُعِثَ إِلَى قَوْمِهِ لَمْ يَكُنْ مَبْعُوثًا إِلَى الْخَضِرِ وَلَا كَانَ يَجِبُ عَلَى الْخَضِرِ اتِّبَاعُهُ ، بَلْ قَالَ لَهُ : إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عِلْمَنِيهِ اللَّهُ لَا تَعْلَمُهُ ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عِلْمَكَ اللَّهُ لَا أَعْلَمُهُ . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبِعَثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً » ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (٢) .

● كون توحيد الربوبية يجتمع مع الشرك وتعطيل الشرع :

والقسم الثاني : مَنْ يَشَاهِدُ رَبوبِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى لِعِبَادِهِ الَّتِي عَمَّتْ جَمِيعَ الْبَرَايَا وَيُظَنُّ أَنَّ دِينَ اللَّهِ الْمَوَافَقَةَ لِلْقَدَرِ سِوَاءِ أَكَانَ ذَلِكَ فِي عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَاتِّخَاذِ الشُّرَكَاءِ وَالشُّفَعَاءِ مِنْ دُونِهِ ، وَسِوَاءِ أَكَانَ فِيهِ الْإِيمَانُ بِكِتَابِهِ وَرِسَالِهِ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُمْ وَالْكَفَرُ بِهِمْ . وَهَؤُلَاءِ يَسُوونَ بَيْنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَبَيْنَ الْمَفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ وَبَيْنَ الْمُتَّقِينَ وَالْفَجَّارِ ، وَيَجْعَلُونَ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ، وَيَجْعَلُونَ الْإِيمَانَ وَالتَّقْوَى وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ بِمَنْزِلَةِ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ وَأَهْلِ الْجَنَّةِ كَأَهْلِ النَّارِ وَأَوْلِيَاءِ اللَّهِ كَأَعْدَاءِ اللَّهِ ، وَرَبَّمَا جَعَلُوا هَذَا مِنْ بَابِ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ وَرَبَّمَا جَعَلُوهُ التَّوْحِيدَ وَالْحَقِيقَةَ ، بَنَوْا عَلَى أَنَّهُ تَوْحِيدُ الرَّبُّوبِيَّةِ الَّذِي يَقْرَبُهُ الْمُشْرِكُونَ وَأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ الْكُونِيَّةُ . وَهَؤُلَاءِ يَعْبُدُونَ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُمْ خَيْرٌ اطمأنوا بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُمْ فَتْنَةٌ انقلبوا عَلَى وُجُوهِهِمْ خَسِرُوا الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ . وَغَايَتُهُمْ يَتَوَسَّعُونَ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَجْعَلُوا قِتَالَ الْكُفْرِ وَقِتَالَ اللَّهِ ، وَحَتَّى يَجْعَلُوا

(٢) سبأ : ٢٨

(١) الأعراف : ١٥٨

أعيان الكفار والفجار والأوثان من نفس الله وذاته ، ويقولون : ما فى الوجود غيره ولا سواه ، بمعنى أن المخلوق هو الخالق والمصنوع هو الصانع ، وقد يقولون : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١) ، ويقولون : ﴿ أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ﴾ (٢) ، إلى نحو ذلك من الأقوال والأفعال التى هى شر من مقالات اليهود والنصارى ، بل ومن مقالات المشركين والمجوس وسائر الكفار من جنس مقالة فرعون والدجال ونحوهما ممن ينكر الصانع الخالق البارئ رب العالمين أو يقولون : إنه هو ، أو إنه حلٌ فيه .

وهؤلاء كفار بأصل الإسلام ، وهو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن التوحيد الواجب أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً ، فلا نجعل له نداً فى ألوهيته ولا شريكاً ولا شافعاً . فأما توحيد الربوبية وهو الإقرار بأنه خلق كل شىء فهذا قد قاله المشركون الذين قال الله فيهم : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ (٣) ، قال ابن عباس : تسألهم من خلق السموات والأرض ؟ فيقولون « الله » وهم يعبدون غيره . وقال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (٤) ، ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾ (٥) .

فالكفار المشركون مقرون بأن الله خالق السموات والأرض ، وليس فى جميع الكفار من جعل لله شريكاً مساوياً له فى ذاته وصفاته وأفعاله ، هذا لم يقله أحد قط ، لا من المجوس الثنوية ، ولا من أهل التشليث ، ولا من الصابئة

(٣) يوسف : ١٠٦

(٢) يس : ٤٧

(١) الأنعام : ١٤٨

(٥) المؤمنون : ٨٤ - ٨٩

(٤) لقمان : ٢٥

المشركين الذين يعبدون الكواكب والملائكة ، ولا من عبّاد الأنبياء والصالحين ، ولا من عبّاد التماثيل والقبور وغيرهم .، فإن جميع هؤلاء وإن كانوا كفاراً مشركين متنوعين فى الشرك فهم يقرون بالرب الحق الذى ليس له مثل فى ذاته وصفاته وجميع أفعاله ، ولكنهم مع هذا مشركون به فى ألوهيته بأن يعبدوا معه آلهة أخرى يتخذونها شركاء أو شفعاء - أو فى ربوبيته بأن يجعلوا غيره رب الكائنات دونه مع اعترافهم بأنه رب ذلك الرب وخالق ذلك الخالق .

● التوحيد الذى جاء به الرسل :

وقد أرسل الله جميع الرسل وأنزل جميع الكتب بالتوحيد الذى هو عبادة الله وحده لا شريك له كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ ؟ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ، إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (٤) .

وقد قالت الرسل كلهم مثل نوح وهود وصالح وغيرهم : ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ﴾ (٥) فكل الرسل دعوا إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، وإلى طاعتهم ، والإيمان بالرسول هو الأصل الثانى من أصلى الإسلام ، فمن لم يؤمن بأن هذا (٦) رسول الله إلى جميع العالمين ، وأنه يجب على جميع الخلق متابعتة ، وأن الحلال ما أحله والحرام ما حرّمه ، والدين ما شرعه - فهو كافر مثل هؤلاء

(٣) النحل : ٣٦

(٢) الزخرف : ٤٥

(١) الأنبياء : ٢٥

(٥) نوح : ٣

(٤) المؤمنون : ٥١ - ٥٢

(٦) المناسب أن يقال : بأن محمداً ﷺ .

المنافقين ، ونحوهم من يُجَوِّزُ الخروج عن دينه وشريعته وطاعته إما عموماً وإما خصوصاً ، ويُجَوِّزُ إعانة الكفار والفجار على إفساد دينه وشريعته .

ويحتجون بما يفترونه أن أهل الصُّفَّة قاتلوه ، وأنهم قالوا : نحن مع الله ، مَنْ كان مع الله كنا معه . يريدون بذلك الحقيقة الكونية دون الأمر والحقيقة الدينية ، ويحتج بمثل هذا مَنْ ينصر الكفار والفجار ويخفرهم بهمتهم وقلبه وتوجهه من ذوى الفقر . ويعتقدون مع هذا أنهم من أولياء الله وأن الخروج عن الشريعة المحمدية سائغ لهم ، وكل هذا ضلال وباطل وإن كان لأصحابه زهد وعبادة فهم فى العباد ، مثل أوليائهم فى الأجناد ، فإن المرء على دين خليله ، والمرء مع من أحب ... هكذا قال النبى ﷺ .

● كثرة العبادة تجتمع مع الكفر ومع البدعة :

وقد جعل الله المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، والكافرين بعضهم أولياء بعض ، وقد أمر النبى ﷺ بقتال المارقين من الإسلام مع عبادتهم العظيمة الذين قال فيهم : « يُحَقَّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتُهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامُهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتُهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن فى قتلهم أجر عند الله لمن قتلهم يوم القيامة ، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » .. وهؤلاء قاتلهم أمير المؤمنين على ابن أبى طالب لما خرجوا عن شريعة رسول الله ﷺ وسُنَّتِهِ وفارقوا جماعة المسلمين ، فكيف بمن يعتقد أن المؤمنين كانوا يقاتلون النبى ﷺ .

ومثل هذا ما يرويه بعض هؤلاء المفترين أن أهل الصُّفَّة سمعوا ما خاطب الله به رسوله ليلة المعراج ، وأن الله أمره أن لا يُعْلِمَ به أحداً ، فلما أصبح وجدهم يتحدثون به فأنكر ذلك فقال الله له : أنا أمرتك أن لا تُعْلِمَ به أحداً لكن أنا الله أعلمتهم - إلى أمثال هذه الأكاذيب التى هى من أعظم الكفر وهى كذب واضح ، فإن أهل الصُّفَّة لم يكونوا إلا بالمدينة ولم يكن بمكة أهل صُّفَّة ، والمعراج

إنما كان من مكة كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ (١) .

ومما يشبه هذا من بعض الوجوه رواية بعضهم عن عمر رضى الله عنه أنه قال : كان النبي ﷺ يتحدث هو وأبو بكر وكنت كالزنجبي بينهما . وهذا من الإفك المختلق ، ثم إنهم مع هذا يجعلون عمر الذى سمع كلام النبي ﷺ وصديقه - وهو أفضل الخلق بعد الصديق - لم يفهم ذلك الكلام بل كان كالزنجبي ، ويدعون أنهم هم سمعوه وعرفوه ، ثم كل منهم يفسره بما يدعيه من الضلالات الكفرية التى يزعم أنها علم الأسرار والحقائق ، إما الاتحاد وإما تعطيل الشرائع .

● كفر الباطنية :

ونحو ذلك مثلاً ما يدعى النصيرية والإسماعيلية والقرامطية والباطنية الشنوية والحاكمية وغيرهم (٢) - من الضلالات المخالفة لدين الإسلام ما ينسبونه إلى

(١) الإسراء : ١

(٢) النصيرية - أو العلويون - طائفة تقطن جبل العلويين وشمال سورية (حمص وحماة وحلب) . نسبة إلى محمد بن نصير مؤسس الطائفة أو راعيها (ت ٢٦٠ هـ) وكان الحسين الخصبى يعتبر أكبر متكلميها .

ويعتقد النصيرية فى ظهور الروحاني بالجسد الجسماني ، وأن الله تعالى قد ظهر فى صورة على وأولاده ، وأنه كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض . لذا يطلقون اسم الإلهية على أئمتهم وأثبتوا هذا الاختصاص لعلى وأولاده . ومنهم من يثبت له شركة فى الرسالة .

- والإسماعيلية : هم القائلين بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق بعد أبيه ، ولم يختلفوا عن بقية المذاهب الشيعية إلا بهذا القول حتى خلافة المستنصر الفاطمى ، فلما تولى الخلافة بعده ابنه المستعلى انشق عن خلافته فريق من الإسماعيليين بزعامة الحسن بن الصباح ، وبايعوا لأخيه نزار . وبعد أن فشلت ثورتهم فى الإسكندرية ، انتقل الحسن بن الصباح إلى قلعة الموت ، وعند ما أعلن الحسن بن محمد زعيم النزاريين (٥٥٨ هـ) إلغاء الشعائر الدينية والامتناع عن إقامة الفرائض ، أصبح النزاريون - أو الحشاشون - مغايرين لأصحاب المذهب الإسماعيلى الفاطمى ، فى حين ظلوا يحملون اسم الإسماعيلية حتى اليوم ، وهم أتباع أغاخان . أما الآخرون فهم المعروفون اليوم باسم البهرة أو السبعية .

=

على بن أبى طالب أو جعفر الصادق أو غيرهما من أهل البيت كالبطاقة والهفت والجدول والجفر وملحمة بن عقب ، وغير ذلك من الأكاذيب المفتراة باتفاق جميع أهل المعرفة وكل هذا باطل ، فإنه لما كان لآل رسول الله ﷺ به اتصال النسب

= ويعتقد الإسماعيليون أن الله تعالى فوق متناول العقل ، وأن الفعل الكلى يتجسد فى الأنبياء ، كما أن النفس الكلية تتجسد فى الأئمة ، ويُعرف النبى بالناطق ، والإمام أبو النقيب بالصامت ، وهم يعتقدون أن الإمام معصوم ولا عبرة بما يأتيه من أعمال ظاهرة .

- القرامطة : حركة دينية سياسية اجتماعية ، لا تزال حقيقتها على كثير من الغموض لانقراض أتباعها . وتُنسب إلى داعيها الأول « حمدان قرمط » فى العراق ، وأظهرها قوة فى البحرين أبو سعيد الجنانى (٢٨٥ هـ) ، ثم سيطرت على كثير من البلاد الإسلامية . وفى عام ٣١٨ هـ استولوا على مكة ونقلوا منها الحجر الأسود ثم ردوه بعد اثنتين وعشرين سنة ، وفى عام ٣٦٠ هـ انتزعوا دمشق من الفاطميين وزحفوا إليهم فى مصر فهزمهم المعز لدين الله الفاطمى عام ٣٦٢ هـ . وانتهى أمر القرامطة على أيدي الأمراء العيونيين فى البحرين عام ٤١٨ هـ .

وتطرف القرامطة فزعموا أن محمد بن إسماعيل رسول ، كما زعموا أن الرسالة انقطعت عن النبى ﷺ فى حياته ، وأن النبوة والرسالة قد آلت إلى على بن أبى طالب وأصبح النبى مأموماً له ، وأباحوا المحارم وجميع ما خلق الله فى الدنيا .

- الباطنية : فرقة دينية فلسفية ، اشتقت اسمها من الباطن .. ويعتبر الباطنية من غلاة الشيعة - أو هى والإسماعيلية شىء واحد - كما تطلق هذه التسمية على كثير من الفرق الأخرى التى نشأت بين الجماعات الإسلامية كالقرامطة ، كما يطلق بعض المؤرخين هذه التسمية على فرق نشأت فى بلاد فارس كالمرزكية .

لزمت الباطنية هذه التسمية لحكمهم أن لكل ظاهر باطناً ، ولكل تنزيل تأويلاً ، وقد خلطوا بين الفلسفة والتصوف .

ويذكر بعض المؤرخين أن أقدم دعاة الباطنية هو « ميمون بن ديسان » الذى ظهر بالكوفة عام ١٧٦ هـ فجعل لكل آية من آيات القرآن تفسيراً ، ولكل حديث نبوى تأويلاً ، وذهب إلى أن الفرائض والسنن رموز وإشارات ، ومثلات ، وأمر بالاعتصام بالغائب المفقود والإعراض عن الحاضر الموجود ، ولهم مصنّفات تضمنت مذهبهم ، فهم يفرّقون بين العقل والنفس والعالم الدنيوى والعالم العلوى ، وبين الناطق - وهو النبى - والإمام الذى يجىء بعده فى المرتبة .

- الحاكية : طائفة اعتقدت بعصمة على بن أبى طالب ، ورمت الصحابة بالكفر ، وكانت لا تقيم الصلاة ولا تصوم ، وتأكل لحم الخنزير وتستحل المحرمات .. (البلتاجى) .

والقراية ، وللأولياء والصالحين منهم ومن غيرهم به اتصال الموالاة والمتابعة ، صار كثير ممن يخالف دينه وشريعته وسُنَّته يموه باطله ويُزخرفه بما يفتريه على أهل بيته وأهل مولاته ومتابعته ، وصار كثير من الناس يغلوا إما فى قوم من هؤلاء أو من هؤلاء حتى يتخذهم آلهة أو يقدم ما يضاف إليهم على شريعة النبي ﷺ وسُنَّته ، وحتى يخالف كتاب الله وسُنَّته رسوله وما اتفق عليه السلف الطيب من أهل بيته ومن أهل الموالاة له والمتابعة ، وهذا كثير فى أهل الضلال .

* * *

فصل

فى خطأ تفضيل أهل الصُّفَّة على العشرة

وأما تفضيل أهل الصُّفَّة على العشرة وغيرهم فخطأ وضلال ، بل خير هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر ثم عمر - كما تواتر ذلك عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب موقوفاً ومرفوعاً - وكما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمة العلم والسُّنة ، وبعدهما عثمان وعلى وكذلك سائر أهل الشورى مثل طلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف وهؤلاء مع أبى عبيدة بن الجراح أمين هذه الأمة ومع سعيد بن زيد هم العشرة المشهود لهم بالجنة ، وقد قال الله تعالى فى كتابه : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ، أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ (١) فضل السابقين قبل فتح الحديبية إلى الجهاد بأنفسهم وأموالهم على التابعين بعدهم ، وقال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﴾ (٣) .

(١) الحديد : ١٠

(٢) الفتح : ١٨

(٣) التوبة : ١٠٠

وقد ثبت فى فضل البدرين ما تميّزوا به على غيرهم ، وهؤلاء الذين فضّلهم الله ورسوله ، فمنهم مَنْ هو من أهل الصُّفّة . والعشرة لم يكن فيهم مَنْ هو من أهل الصُّفّة إلا سعد بن أبى وقاص فقد قيل إنه أقام بالصُّفّة مرة ، وأما أكابر المهاجرين والأنصار مثل الخلفاء الأربعة ومثل سعد بن معاذ وأسيد بن الحضير وعباد بن بشر وأبى أيوب الأنصارى ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب ونحوهم لم يكونوا من أهل الصُّفّة ، بل عامة أهل الصُّفّة إنما كانوا من فقراء المهاجرين ، والأنصار كانوا فى ديارهم ولم يكن أحد ينذر لأهل الصُّفّة ولا لغيرهم .

* * *

فصل

فى سماع المتصوفة والروايات المكذوبة له

وأما سماع المكاء والتصديّة وهو الاجتماع لسماع القصائد الربانية سواء أكان بكف أو بقضيب أو بدف أو كان مع ذلك شبابة ، فهذا لم يفعله أحد من الصحابة لا من أهل الصُّفّة ولا من غيرهم ولا من التابعين ، بل القرون الثلاثة المفضّلة التى قال فيها النبى ﷺ : « خير القرون : القرن الذى بعثتُ فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » لم يكن فيهم أحد يجتمع على هذا السماع لا فى الحجاز ولا فى الشام ولا فى اليمن ولا فى العراق ولا مصر ولا خراسان ولا المغرب .

وإنما كان السماع الذين يجتمعون عليه سماع القرآن وهو الذى كان الصحابة من أهل الصُّفّة وغيرهم يجتمعون عليه ، فكان أصحاب محمد إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم يقرأ والباقي يستمعون ، وقد روى أن النبى ﷺ خرج على أهل الصُّفّة وفيهم قارئ يقرأ فجلس معهم ، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبى موسى : يا أبا موسى ، ذكّرنا ربنا ، فيقرأ وهم يستمعون ، وكل مَنْ نقل أنهم كان لهم حاد ينشد القصائد الربانية بصلاح القلوب ، أو أنهم لما أنشد بعض القصائد تواجدوا على ذلك ، أو أنهم مزّقوا ثيابهم أو أن قائدًا أنشدهم :

قد لسعت حية الهوى كبدى فلا طبيب لها ولا راقى

إلا الطبيب الذى شغفتُ به فعنده رقيتى وترياقسى

أو أن النبى ﷺ لما قال : « إنَّ الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم » أنشدوا شعراً وتواجدوا عليه ، فكل هذا وأمثاله كذب مفترى وكذب مختلق باتفاق أهل الآفاق من أهل العلم وأهل الإيمان ، لا ينازع فى ذلك إلا جاهل ضال وإن كان قد ذكِرَ فى بعض الكتب شىء من ذلك فكله كذب باتفاق أهل العلم والإيمان .

* * *

فصل

فى الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى

وأما قوله : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ (١) فهى عامة فيمن تناوله هذا الوصف مثل الذين يصلون الفجر والعصر فى جماعة فيأنهم يدعون ربهم بالغداة والعشى يريدون وجهه ، سواء أكانوا من أهل الصفة أو غيرهم . أمر الله نبيه بالصبر مع عباد الله الصالحين الذين يريدون وجهه وأن لا تعدو عيناه عنهم : ﴿ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٢) ، وهذه الآية فى الكهف وهى سورة مكية ، وكذلك الآية التى هى فى سورة الأنعام : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٣) .

وقد روى أن هاتين الآيتين نزلتا فى المؤمنين المستضعفين لما طلب المستكبرون أن يبعدهم النبى ﷺ ، فنهاه الله تعالى عن طرد من يريد وجهه وإن كان مستضعفاً ، ثم أمره بالصبر معهم ، وكان ذلك قبل الهجرة إلى المدينة وقبل

(١) الكهف : ٢٨

(٢) الكهف : ٢٨

(٣) الأنعام : ٥٢

وجود الصُّفَّة ، لكن هى متناولة لكل مَنْ كان بهذا الوصف من أهل الصُّفَّة وغيرهم .

والمقصود بذلك أن يكون مع المؤمنين المتقين الذين هم أولياء الله وإن كانوا فقراء ضعفاء فلا يتقدم أحد عند الله تعالى بسلطانه وماله ، ولا بذُّه وفقره ، وإنما يتقدم عنده بالإيمان والعمل الصالح ، فنهى الله سبحانه وتعالى أن يُطاع^(١) أهل الرئاسة والمال الذين يريدون إبعاد مَنْ كان ضعيفاً أو فقيراً ، وأمره أن لا يطرد مَنْ كان منهم يريد وجهه وأن يصبر نفسه معهم فى الجماعة التى أمرَ فيها بالاجتماع بهم كصلاة الفجر والعصر ، ولا يطيع أمر الغافلين عن ذكر الله المتبعين لأهوائهم .

* * *

فصل

فى أكاذيب المتصوفة عن الأولياء

وأما الحديث المروى : « ما من جماعة يجتمعون إلا وفيهم ولى لله »^(٢) فمن الأكاذيب ليس فى دواوين الإسلام ، وكيف والجماعة قد تكون كفاراً وفُسَّاقاً يموتون على ذلك .

* * *

فصل

فى معنى الولى والولاية لله

وأولياء الله تعالى هم الذين آمنوا وكانوا يتقون كما ذكر الله ذلك فى كتابه ، وهم قسمان : المقتصدون أصحاب اليمين ، والمقربون السابقون ، فولى الله ضد

(١) لعل الأصل : فنهى الله سبحانه وتعالى نبيه أن يطيع ... إلخ ، بدليل ما عطف عليه من قوله : وأمره ... إلخ .

(٢) زاد بعضهم فيه : لا هم يدرون به ولا هو يدري بنفسه . قال على القارى فى موضوعاته : وهو كلام باطل .

عدو الله . قال الله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ (١) ، وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ (٥) .

وقد روى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : يقول الله تعالى : « مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آَارَزَنِي بِالْمَحَارِبَةِ ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ وَلَا بَدَلَ لَهُ مِنْهُ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءٍ مَا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، فَبِى يَسْمَعُ وَبِى يَبْصُرُ وَبِى يَبْطِشُ وَبِى يَسْعَى » .

● تفسير الولي والولاية لله :

والولي : من الولي ، وهو القرب ، كما أن العدو من العدو ، وهو البعد ، فولى الله مَنْ والاه بالموافقة له فى محبوباته ومرضياته وتقرب إليه بما أمر به من طاعاته ، وقد ذكر النبى ﷺ فى هذا الحديث الصحيح الصنفين : المقتصدون أصحاب اليمين وهم المتقربون إلى الله تعالى بالواجبات ، والسابقون المقربون وهم المتقربون بالنوافل بعد الواجبات . وذكرهم الله فى سورة فاطر والواقعة والإنسان والمطففين ، وأخبر أن الشراب الذى يُروى به المقربون بشربهم إياه يُمزج لأصحاب اليمين . والولى المطلق هو مَنْ مات على ذلك ، فأما إن قام به الإيمان

(٣) المتحنة : ١

(٢) المائدة : ٥٥ - ٥٦

(١) يونس : ٦٢ - ٦٣

(٥) الكهف : ٥

(٤) فصلت : ١٩

والتقوى وكان فى علم الله تعالى أنه يرتد عن ذلك فهل يكون فى حال إيمانه وتقواه ولياً لله ؟ أو يقال : لم يكن ولياً لله قط لعلم الله بعاقبة هدايته ؟ قولان للعلماء .

وكذلك عندهم : الإيمان الذى يعقبه الكفر ، هل هو إيمان صحيح ثم يبطل بمنزلة ما يحبط من الأعمال بعد كماله ؟ أو هو إيمان باطل بمنزلة مَنْ أفطر قبل غروب الشمس فى صيامه ، وَمَنْ أحدث قبل السلام فى صلاته أيضاً ؟ فيه قولان للفقهاء المتكلمين والصوفية ، والنزاع فى ذلك بين أهل السنة والحديث من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم .

وكذلك يوجد النزاع فيه بين أصحاب مالك والشافعى وغيرهم . لكن أكثر أصحاب أبى حنيفة لا يشترطون سلامة العاقبة ، وكثير من أصحاب مالك والشافعى شرط سلامة العاقبة ، وهو قول كثير من متكلمى أهل الحديث كالأشعرى ومن متكلمى الشيعة ، ويبنون على هذا النزاع : هل ولى الله يصير عدو الله ؟ وبالعكس ؟ وَمَنْ أحبه الله ورَضِيَ عنه ، هل أبغضه الله وسخط عليه فى وقت ما ؟ وبالعكس ؟ وَمَنْ أبغضه الله وسخط عليه ، هل أحبه الله ورَضِيَ عنه فى وقت ما ؟ على القولين .

والتحقيق - وهو الجمع بين القولين - فإن علم الله القديم الأزلى وما يتبعه من محبته ورضاه وبغضه وسخطه وولايته وعداوته لا يتغير ، فَمَنْ عَلِمَ الله منه أنه يوافى حين موته بالإيمان والتقوى فقد تعلق به محبة الله وولايته ورضاه عنه أزلاً وأبداً .

وكذلك مَنْ علم الله منه أنه يوافى حين موته بالكفر فقد تعلق به بغض الله وعداوته وسخطه أزلاً وأبداً ، لكن مع ذلك فإن الله يبغض ما قام بالأول من كفر وفسوق قبل موته ، وقد يقال : إنه يبغضه ويمقتة على ذلك كما ينهاه عن ذلك ، وهو سبحانه وتعالى يأمر بما فعله الثانى من الإيمان والتقوى ويحب ما يأمر به ويرضاه . وقد يقال : إنه يوليه حينئذ على ذلك .

● شرط الإيمان والولاية : « حسن الخاتمة » :

والدليل على ذلك اتفاق الأمة على أن مَنْ كان مؤمناً ثم ارتد فإنه لا يُحكم بأن إيمانه الأول كان فاسداً بمنزلة مَنْ أفسد الصلاة والصيام والحج قبل الإكمال ، وإنما يقال كما قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٣) .. ولو كان فاسداً في نفسه لوجب أن يُحكم بفساد أنكحته المتقدمة وتحريم ذبائحه وبطلان عباداته جميعها ، حتى لو كان قد حجَّ عن غيره كان حجه باطلاً ، ولو صلى مدة بقوم ثم ارتد كان لهم أن يعيدوا صلاتهم خلفه ، ولو شهد أو حكم ثم ارتد أن تفسد شهادته وحكمه ونحو ذلك . وكذلك أيضاً الكافر إذا تاب من كفره ولو كان محبوباً لله ولياً له في حال كفره لوجب أن يقضى بعدم أحكام ذلك الكافر ، وهذه كلها خلاف ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع .

والكلام في هذه المسألة نظير الكلام في الآجال والأرزاق ونحو ذلك ، وهي أيضاً على قاعدة الصفات الفعلية وهي قاعدة كبيرة ، وعلى هذا يخرج جواب السائل .

فَمَنْ قَالَ : إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْ وَاثَاهُ حِينَ الْمَوْتِ بِالْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى ، فَالْعِلْمُ بِذَلِكَ أَصْعَبُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ . وَمَنْ قَالَ : قَدْ يَكُونُ وَلِيَّ اللَّهِ مَنْ كَانَ مُؤْمِناً تَقِيّاً وَأَنْ يَعْلَمَ عَاقِبَتَهُ ، فَالْعِلْمُ بِذَلِكَ أَسْهَلُ ، وَمَعَ هَذَا يُمْكِنُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ لِلْوَلِيِّ نَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، وَلَا يَجُوزُ التَّهْجُمُ بِالْقَطْعِ عَلَى ذَلِكَ . فَمَنْ ثَبَّتَ وَلايَتَهُ لِلَّهِ بِالنَّصِّ وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ كَالْعَشْرَةِ وَغَيْرِهِمْ ، فَعَامَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ يَشْهَدُونَ لَهُ بِمَا شَهِدَ لَهُ بِهِ النَّصُّ . وَأَمَّا مَنْ شَاعَ لَهُ لِسَانُ صَدَقٍ مِنَ الْأُمَّةِ بِحَيْثُ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ فَهَلْ يُشْهَدُ لَهُ بِذَلِكَ ؟ هَذَا فِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُشْهَدَ لَهُ بِذَلِكَ ، هَذَا فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ .

(٣) الأنعام : ٨٨

(٢) الزمر : ٦٥

(١) المائدة : ٥

● الولاية لا تقتضى العصمة من الخطأ والذنب :

وأما خواص الناس فقد يعلمون عواقب أقوام بما يكشفه الله لهم . لكن ليس هذا مما يجب التصديق العام به ، فإن كثيراً مما يُظنُّ به أنه حصل له هذا الكشف يكون ظاناً فى ذلك ظناً لا يُغنى من الحق شيئاً ، وأهل المكاشفات والمخاطبات يصيبون تارة ويخطئون أخرى كأهل النظر والاستدلال فى موارد الاجتهاد ، ولهذا وجب عليهم جميعهم أن يعتصموا بكتاب الله وسُنَّة رسوله ، وأن يزنوا مواجيدهم ومشاهداتهم وآراءهم ومعقولاتهم بكتاب الله وسُنَّة رسوله لا يكتفوا بمجرد ذلك ، فإن سيد المحدثين المخاطبين المُلهمين من هذه الأمة هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وقد كان تقع له وقائع يردها عليه رسول الله ﷺ ، وصديقه التابع له الآخذ عنه ، الذى هو أكمل من المحدث الذى يُحدث نفسه عن ربه ولهذا أوجب على جميع الخلق اتباع الرسول ﷺ وطاعته فى جميع أمورهم الباطنة والظاهرة ، ولو كان أحد يأتيه من الله ما لا يحتاج إلى عرضه على الكتاب والسُنَّة لكان مستغنياً عن الرسول فى بعض دينه ، وهذا من أقوال المارقين الذين يظنون أن من الناس مَنْ يكون مع الرسول كالحضر مع موسى ، ومَنْ قال هذا فهو كافر . وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) فقد ضمن الله للرسول وللنبي أن ينسخ ما يلقي الشيطان فى أُمْنِيَّتِهِ ولم يضمن ذلك للمُحدث ، ولهذا كان فى الحرف الآخر الذى كان يقرأ به ابن عباس وغيره : « وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أُمْنِيَّتِهِ » .

ويُحتمل - والله أعلم - أن يكون هذا الحرف متلوّاً حيث لم يضمن نسخ ما ألقى الشيطان ، فأما نسخ ما ألقى الشيطان فليس إلا للأنبياء والمرسلين إذ هم

(١) الحج : ٥٢

معصومون فيما يُبَلَّغون عن الله تعالى أن يستقر فيه شيء من إلقاء الشيطان ، وغيرهم لا يجب عصمته من ذلك وإن كان من أولياء الله المتقين ، فليس من شرط أولياء الله المتقين أن لا يكونوا مخطئين في بعض الأشياء خطأ مغفوراً لهم ، بل ولا من شرطهم ترك الصفات مطلقاً ، بل ولا من شرطهم ترك الكبائر أو الكفر الذي تعقبه التوبة وقد قال تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ * لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ * لِيَكْفُرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿ (١) فقد وصفهم الله تعالى بأنهم هم المتقون ، والمتقون هم أولياء الله ومع هذا باجرائه ويكفر عنهم أسوأ الذي عملوا (٢) وهذا أمر متفق عليه بين أهل العلم والإيمان ، وإنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة وأشباه الرافضة من الغالية في بعض المشايخ ومن يعتقدون أنه من الأولياء ، فالرافضة تزعم أن الإثنى عشر معصومون من الخطأ والذنب ، ويرون هذا من أصول دينهم ، والغالية في المشايخ قد يقولون إن الولي محفوظ والنبي معصوم ، وكثير منهم لم يقل ذلك بلسانه فحاله حال من يرى أن الشيخ أو الولي لا يخطئ ولا يذنب ، وقد يبلغ الغلو بالطائفتين إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزلة النبي أو أفضل منه ، وإن زادوا الأمر جعلوا له نوعاً من الإلهية ، وكل هذا من الضلالات الجاهلية المضاهة للضلالات النصرانية ، فإن في النصارى من الغلو في المسيح والرهبان والأخبار ما ذمهم الله عليه في القرآن وجعل ذلك عبرة لنا لئلا نسلك سبيلهم ، ولهذا قال سيد ولد آدم : « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله » .

* * *

(١) الزمر : ٣٣ - ٣٥

(٢) كذا في الأصل وهو محرف ، والمعنى الذي يدل عليه السياق : أنهم مع هذا يسيئون ولكن الله يكفر عنهم أسوأ الذي عملوا ، أى لغلبة إحسانهم على سيئاتهم .

فصل

فى أصناف الفقراء والأغنياء وأحكامهم

وأما الفقراء الذين ذكرهم الله تعالى فى كتابه فهم صنفان : مستحقو الصدقات ، ومستحقو الفىء . أما المستحقون للصدقات فقد ذكرهم الله فى قوله : ﴿ إِن تَبَدُّواْ الصَّدَقَاتِ فَنَعِمًا هِىَ ، وَإِن تَخْفَوْهَا وَتُوْثُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (١) ، وفى قوله : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ (٢) وإذ ذكر فى القرآن اسم المسكين وحده أو الفقير وحده كقوله : ﴿ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ (٣) فهما شىء واحد ، وإذا ذكرا جميعاً فهما صنفان .

والمقصود بهما أهل الحاجة ، وهم الذين لا يجدون كفايتهم لا من مسألة ولا من كسب يقدرُونَ عليه ، فمن كان كذلك من المسلمين استحق الأخذ من صدقات المسلمين المفروضة والموقوفة والمنذورة والموصى بها ، وبين الفقهاء نزاع فى بعض فروع هذه المسائل معروفة عند أهل العلم .

و ضد هؤلاء : الأغنياء الذين تحرم عليهم الصدقة ، ثم هم نوعان : نوع تجب عليه الزكاة وإن كانت الزكاة تجب على مَنْ قد تُباح له عند جمهور العلماء ، ونوع لا تجب عليه ، وكل منهما قد يكون له فضل عن نفقاته الواجبة وهم الذين قال الله فيهم : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ (٤) وقد لا يكون له فضل . وهؤلاء الذين رزقهم قوت وكفاف فهم أغنياء باعتبار غناهم عن الناس ، وهم فقراء باعتبار أنه ليس لهم فضول يتصدقون بها ، وإنما يسبق الفقراء الأغنياء إلى الجنة بنصف يوم لعدم فضول الأموال التى يحاسبون على مخرجها ومصارفها ، فمن لم يكن له فضل كان من هؤلاء وإن لم يكن من أهل الزكاة .

(١) البقرة : ٢٧١

(٢) التوبة : ٦٠

(٣) المائدة : ٨٩

(٤) البقرة : ٢١٩

ثم أرباب الفضول ، إن كانوا محسنين فى فضول أموالهم فقد يكونون بعد دخول الجنة أرفع درجة من كثير من الفقراء الذين سبقوهم كما يقدم أغنياء الأنبياء والصدّيقين عن السابقين وغيرهم على الفقراء الذين دونهم . ومن هنا قال الفقراء: ذهب أهل الدثور بالأجور ، وقيل : لما ساواهم الأغنياء فى العبادات البدنية وامتازوا عنهم بالعبادات المالية ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، فهذا هو الفقير فى عُرف الكتاب والسنة .

وقد يكون الفقراء سابقين ، وقد يكونون مقتصدين ويكونون ظالمى أنفسهم كالأغنياء . وفى كلا الطائفتين المؤمن الصدّيق ، والمنافق الزنديق .

وأما المستأخرون ، فالفقير - فى عُرفهم - عبارة عن السالك إلى الله تعالى كما هو الصوفى فى عُرفهم أيضاً ، ثم منهم من يُرجّح مسمى الصوفى لأنه عنده الذى قطع العلائق كلها ولم يتقيد فى الظاهر بغير الأمور الواجبة ، وهذه منازعات لفظية اصطلاحية ، والتحقيق أن المراد المحمود بهذين الاسمين داخل فى مسمى الصدّيق أو الولي والصالح ، ونحو ذلك من الأسماء التى جاء بها الكتاب والسنة ، فمن حيث دخل فى الأسماء النبوية يترتب عليه من الحكم ما جاءت به الرسالة .

وأما ما تميّز به مما يعده صاحبه فضلاً وليس بفضل ، أو مما يوالى عليه صاحبه غيره ونحو ذلك من الأمور التى يترتب عليها زيادة الدرجة فى الدنيا ، فهى أمور مهدرة فى الشريعة إلا إذا جعلت من المباحات من الأمور المستحبات ^(١) ، وأما ما يقترب بذلك من الأمور المكروهة فى دين الله من أنواع البدع والفجور فيجب النهى عنه كما جاءت به الشريعة .



(١) كذا فى نسختنا ، ولا يظهر له معنى جلى بغير تكلف ، ولعل أصله : إذا جعلت المباحات مما ذكر من المستحبات بالنية الصالحة كالسياحة - الأصل فيها الإباحة - وقد تكون مستحبة إذا نوى بها أمر مستحب شرعاً كتحصيل العلوم والفنون النافعة غير الواجبة شرعاً كما تكون واجبة ، وفنون الصناعات التى تتوقف عليها المصالح المعاشية والحربية من فروع الكفايات .

فصل

فى الكلام على الأوتاد والأبدال والنجباء ، والدليل على بطلانه
وأما الأسماء الدائرة على السنة كثير من النسك والعامّة مثل : الغوث الذى
يكون بمكة ، والأوتاد الأربعة ، والأقطاب السبعة ، والأبدال الأربعين ،
والنجباء الثلاثمائة (١) ... فهذه الأسماء ليست موجودة فى كتاب الله ولا هى
أيضاً مأثورة عن النبى ﷺ ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف محتمل ، إلا لفظ
« الأبدال » فقد روى فيهم حديث شامى منقطع الإسناد عن على بن أبى طالب
مرفوعاً إلى النبى ﷺ أنه قال : « إن فيهم - يعنى أهل الشام - الأبدال
أربعين رجلاً ، كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً » ولا توجد هذه الأسماء
فى كلام السلف كما هى على هذا الترتيب ، ولا هى مأثورة على هذا الترتيب
والمعانى عن المشايخ المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً ، وإنما توجد على هذه
الصورة عن بعض المتوسطين من المشايخ وقد قالها إما أثراً لها عن غيره أو
ذكرأ . وهذا الجنس ونحوه من العلم الذى قد التبس على أكثر المتأخرين حقه
بباطله ، فصار فيه من الحق ما يوجب قبوله ، ومن الباطل ما يوجب رده .
وصار كثير من الناس فيه على طرفى نقيض ، قوم كذبوا به كله لما وجدوا فيه
من الباطل ، وقوم صدّقوا به كله لما وجدوا فيه من الحق ، وإنما الصواب
التصديق بالحق والتكذيب بالباطل ، وهذا تحقيق بما أخبر به النبى ﷺ من ركوب
هذه الأمة سنن من كان قبلها حذو القذّة بالقذّة ، فإن أهل الكتابين لبسوا الحق
بالباطل ، وهذا هو التبديل والتحريف الذى وقع فى دينهم ، ولهذا يعتبر (٢)
الدين بالتبديل تارة وبالنسخ أخرى .

(١) انظر ص ٦٠ - ٦١ من هذا الجزء . (٢) لعل الأصل : يتغير - بدل : يعتبر .

وهذا الدين لا يُنسخ أبداً لكن يكون فيه مَنْ يُدخل فيه من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يُلبس به الحق بالباطل ، ولا بد أن يقيم الله فيه مَنْ تقوم به الحجة خلفاً عن الرسل ، فينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ^(١) ، ليُحقَّ الله الحق ويُبطل الباطل ولو كره المشركون . فبالكتب المنزلة من السماء والآثار من العلوم الماثورة عن الأنبياء يميز الله الحق من الباطل ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .

وبذلك يتبين أن هذه الأسماء على هذا العدد والترتيب والطبقات ليست حقاً في كل زمان ، بل يجب القطع بأن هذا على عمومهِ وإطلاقهِ باطل ، فإن المؤمنين يقلون تارة ويكثرون أخرى ، ويقل فيهم السابقون المقربون تارة ، ويكثرون أخرى ، وينتقلون في الأمكنة ، ليس من شرط أولياء الله أهل الإيمان والتقوى ومَنْ يدخل منهم في السابقين المقربين لزوم مكان واحد في جميع الأزمنة .

وقد بعث الله رسوله بالحق وآمن معه بمكة نفر قليل كانوا أقل من سبعة ، ثم أقل من أربعين ، ثم أقل من سبعين ، ثم أقل من ثلاثمائة ، فيُعلم أنه لم يكن فيهم هذه الأعداد ، ومن الممتنع أن يكون منهم مَنْ كان في الكفار .

ثم هاجر هو وأصحابه إلى المدينة وكانت هي دار الهجرة والسنة والنصرة ، ومستقر النبوة وموضع خلافة النبوة ، وبها انعقدت بيعة الخلقاء الراشدين أبى بكر وعثمان وعمر وعليّ ، وإن كان « عليّ » قد خرج منها بعد أن بويع له فيها . ومن الممتنع أنه قد كان بمكة في زمنهم مَنْ يكون أفضل منهم .

ثم إن الإسلام انتشر في مشارق الأرض ومغاربها ، وكان في المؤمنين في كل وقت من أولياء الله المتقين بل من الصديقين السابقين المقربين مَنْ لا يحصى عدده إلا رب العالمين ، لا يحصون بثلاثمائة ولا بثلاثة آلاف ، ولما انقضت القرون الثلاثة الفاضلة كان أيضاً في القرون الخالية من أولياء الله المتقين بل من السابقين مَنْ جعل لهم عدداً محصوراً لازماً فهو من المتظلمين عمداً أو خطأ .

(١) هذا حديث أوله : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه » إلخ .

● لفظ الغوث ، وامتناع الاستغاثة بغير الله :

وأما لفظ الغوث والغيث فلا يستحقه إلا الله تعالى فهو غياث المستغيثين ، لا يجوز لأحد الاستغاثة بغيره لا بملك مقرب ، ولا نبي مرسل . ومن زعم أن أهل الأرض يرفعون حوائجهم التي يطلبون بها كشف الضر عنهم ، ونزول الرحمة بهم ، إلى الثلاثمائة ، والثلاثمائة إلى السبعين ، والسبعين إلى الأربعين ، والأربعين إلى السبعة ، والسبعة إلى الأربعة ، والأربعة إلى الغوث - فهو كاذب ضال مشرك ، فقد كان المشركون كما أخبر الله عنهم بقوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلُّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ (٢) فكيف يكون المؤمنون يرفعون إليه حوائجهم بعدة وسائط من الحُجَاب وهو القائل تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ، أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ (٣) .

وقال الخليل عليه السلام داعياً لأهل مكة : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ * رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ ، وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ، إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ (٤) ، وقال النبي ﷺ لأصحابه لما رفعوا أصواتهم بالتلبية : « أيها الناس ، أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، وإنما تدعون سميعاً قريباً ، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته » .

(١) الإسراء : ٦٧

(٢) النمل : ٦٢

(٣) البقرة : ١٨٦

(٤) إبراهيم : ٣٧ - ٤٠

وهذا باب واسع وقد علم المسلمون كلهم أنه لم يكن عامة المسلمين ولا مشايخهم المعروفون يرفعون إلى الله حوائجهم لا ظاهراً ولا باطناً بهذه الوسائط والحُجُب ، فتعالى الله عن تشبيهه بالمخلوقين من الملوك وسائر ما يقوله الظالمون علواً كبيراً .

● التشابه بين الرافضة والباطنية ^(١) والصوفية :

وهذا من جنس دعوى الرافضة أنه لا بد في كل زمان من إمام معصوم يكون حُجَّة الله على المكلفين لا يتم الإيمان إلا به ، ثم مع هذا يقولون إنه كان صبيّاً دخل السرداب من أكثر من أربعمئة وأربعين سنة ولا يُعرف له عين ولا أثر ولا يُدرك له حس ولا خبر .

● الأوتاد والقطب والأبدال :

وهؤلاء الذين يدعون هذه المراتب فيهم معناها للرافضة من بعض الوجوه ، بل هذا الترتيب والاعتداد يشبه من بعض الوجوه ترتيب الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم في السابق ، والتالي ، والناطق ، والأساس ، والجسد ... وغير ذلك من الترتيب الذي ما أنزل الله به من سلطان .

وأما « الأوتاد » فقد يوجد في كلام بعضهم أنه يقول : فلان من الأوتاد ، ومعنى ذلك أن الله يُثَبِّت به من الدين والإيمان في قلوب مَنْ يهديهم الله به كما يُثَبِّت الأرض بأوتادها ، وهذا المعنى ثابت لكل مَنْ كان بهذه الصفة ، فكل مَنْ حصل به تثبيت العلم والإيمان في جمهور الناس كان بمنزلة الأوتاد العظيمة

(١) الرافضة : فرقة من الشيعة تميز الطعن في الصحابة ، سمو بذلك لأن أوائلهم رفضوا زيد ابن علي حين نهاهم عن الطعن في الشيخين ، وقيل لأنهم رفضوا خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم .

والباطنية : فرق إسلامية عدة ، يجمعها أنها ترى لكل ظاهر باطناً ، مع صرف العناية إلى الباطن دون الظاهر ، ومن هذه الفرق التي يشملها اسم الباطنية : الإسماعيلية ، والقرامطة ، والحرامية ، بل قد يشمل الاسم فرقاً غير إسلامية كالمزدكية - وانظر ص ٧٦ (البلتاجي) .

والجبال الكبيرة ، ومن كان دونه كان بحسبه ، وليس ذلك محصوراً فى أربعة ولا أقل ولا أكثر ، بل جعل هؤلاء أربعة مضاهاة لقول المنجمين فى أوتاد الأرض .

* * *

فصل

فى تفصيل القول فى القطب والأبدال

وأما « القطب » فيوجد فى كلامهم أيضاً : فلان من الأقطاب وفلان قطب ، فكل من دار عليه أمر من أمور الدين والدنيا ، باطناً أو ظاهراً ، فهو قطب ذلك الأمر ومداره سواء أكان الدائر عليه أمر دائرة أو قرية أو مدينة ، أمر دينها أو دنياها باطناً أو ظاهراً ، ولا اختصاص لهذا المعنى بسبعة ولا أقل ولا أكثر ، لكن الممدوح من ذلك من كان مداراً لصلاح الدين دون مجرد صلاح الدنيا ، وهذا هو القطب فى عرفهم ، وقد يتفق فى عصر آخر أن يتكافأ اثنان أو ثلاثة فى الفضل عند الله ولا يجب أن يكون فى كل زمان شخص واحد هو أفضل الخلق عند الله مطلقاً .

وكذلك لفظ « البذل » جاء فى كلام كثير منهم ، فأما الحديث المرفوع فالأشبه أنه ليس من كلام النبى ﷺ ، فإن الإيمان كان بالحجاز واليمن قبل فتوح الشام ، وكانت الشام والعراق دار كفر ، ثم فى خلافة علىّ قد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال : « تمرق مارقة على خير فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق » فكان علىّ وأصحابه أولى بالحق ممن قاتلهم من أهل الشام ، ومعلوم أن الذين كانوا مع علىّ من الصحابة مثل عمار وسهل بن حنيف ونحوهما كانوا أفضل من الذين مع معاوية ، وإن كان سعد بن أبى وقاص ونحوه من القاعدين أفضل ممن كان معهما ، فكيف يُعتقد مع هذا أن الأبدال جميعهم الذين هم

أفضل الخلق كانوا فى أهل الشام ؟ هذا باطل قطعاً ، وإن كان قد ورد فى الشام وأهله فضائل معروفة فقد جعل الله لكل شىء قدراً .

والكلام يجب أن يكون بالعلم وبالقسط ، فمن تكلم فى الدين بغير علم دخل فى قوله : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (١) ، وفى قوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٢) ، ومن لم يتكلم بقسط وعدل خرج من قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ (٣) ، ومن قوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ (٤) ، ومن قوله : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (٥) .

والذين تكلموا باسم البدل أفردوه بمعان منها : أنهم أبدال (٦) ، ومنها أنهم كلما مات منهم رجل أبدل الله مكانه رجلاً ، ومنها أنهم أبدلوا السيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بالحسنات ، وهذه الصفات كلها لا تختص بأربعين ولا بأقل ولا أكثر ، ولا تُحصر بأهل بقعة من الأرض ، وبهذا التحرير يظهر المعنى باسم « النجباء » . فالغرض أن هذه الأسماء تارة تُفسر بمعان باطلة بالكتاب والسنة وإجماع السلف ، مثل تفسير بعضهم بأن « الغوث » هو الذى يغيث الله به أهل الأرض من رزقهم ونصرهم . فإن هذا نظير ما تقوله النصارى فى الباب وهو معدوم العين والأثر ، وتشبيه بحال « المنتظر » الذى دخل السرداب من نحو أربعمئة وأربعين سنة ، وكذلك من فسر الأربعين الأبدال بأن الناس إنما يُنصرون ويُرزقون بهم فذلك باطل ، بل النصر والرزق يحصل بأسباب من أوكدها دعاء المسلمين المؤمنين وصلاتهم وإخلاصهم ، ولا يتقيد ذلك لا بأربعين ولا بأقل ولا أكثر ، كما فى الحديث المعروف أن سعد بن أبى وقاص قال :

(٣) النساء : ١٣٥

(٢) البقرة : ١٦٩

(١) الإسراء : ٣٦

(٥) الحديد : ٢٥

(٤) الأنعام : ١٥٢

(٦) كذا ، وقد سقط منه المضاف إليه وأتذكر أنهم قالوا : أبدال الأنبياء .

يا رسول الله ، الرجل يكون حامية القوم أيسهم له مثل ما يسهم لضعفتهم ؟ فقال : « يا سعد ، وهل تُنصرون وتُرزقون إلا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم » ، وقد يكون للنصر والرزق أسباب أخر فإن الكفار أيضاً والفجار يُنصرون ويُرزقون . وقد يُجذب الله الأرض على المؤمنين ويخيفهم من عدوهم ، لينيبوا إليه ويتوبوا من ذنوبهم ، فيجمع لهم بين غفران الذنوب ، وتفريج الكرب ، وقد يُملى للكفار ويُرسل السماء عليهم مدراراً ويمدهم بأموال وبنين ويستدرجهم من حيث لا يعلمون ، إما ليأخذهم فى الدنيا أخذ عزيز مقتدر ، وإما ليضعف عليهم العذاب فى الآخرة ، فليس كل إنعام كرامة ولا كل امتحان عقوبة ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ * كَلَّا ﴾ (١) .

* * *

فصل

فى رجال الغيب والغوث وخاتم الأولياء

وليس فى أولياء الله المتقين بل ولا أنبياء الله ولا المرسلين من كان غائب الجسد دائماً عن أبصار الناس ، بل هذا من جنس قول القائل بأن علياً فى السحاب ، وأن محمد ابن الحنفية فى جبال رضوى ، وأن محمد بن الحسن فى سرداب سامرا ، وأن الحاكم فى جبل مصر ، وأن الأبدال رجال الغيب فى جبل لبنان . فكل هذا ونحوه من قول أهل الإفك والبهتان ، نعم قد تُخرق العادة فى حق الشخص فيغيب تارة عن أبصار الناس إما لدفع عدو عنه وإما لغير ذلك . وأما أنه يكون هكذا طول عمره فباطل ، نعم يكون نور قلبه وهدى فؤاده

(١) الفجر : ١٥ - ١٧

وما فيه من أسرار الله وأمانته وأنواره ومعرفته غيباً عن الناس ، ويكون صلاحه وولايته غيباً عن أكثر الناس ، فهذا هو الواقع . وأسرار الحق بينه وبين أوليائه وأكثر الناس لا يعلمون .

* * *

فصل

فى بطلان اسم الغوث مطلقاً

وقد بينا عن بطلان اسم الغوث مطلقاً واندرج فى ذلك غوث العرب والعجم ومكة والغوث السابع ، وكذلك لفظ « خاتم الأولياء » لفظ باطل لا أصل له ، وأول من ذكره محمد بن على الحكيم الترمذى ، وقد انتحله طائفة كل منهم يدعى أنه خاتم الأولياء كابن حمويه وابن العربى وغيرهما ، وكل منهم يدعى أنه أفضل من النبى ﷺ من بعض الوجوه ... إلى غير ذلك من الكفر والبهتان وكل طمعاً فى رياسة خاتم الأنبياء .

وقد غلطوا ، فإن خاتم الأنبياء إنما كان أفضلهم للأدلة الدالة على ذلك ، وليس كذلك للأولياء ، فإن أفضل أولياء هذه الأمة السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ، وخير قرونها القرن الذى بُعثَ فيهم النبى ﷺ ، ثم الذى يلونهم ثم الذى يلونهم . وخاتم الأولياء فى الحقيقة هو آخر مؤمن تقى يكون من الناس ، وليس ذلك بخير الأولياء ولا أفضلهم ، بل خيرهم وأفضلهم أبو بكر ثم عمر اللذان ما طلعت الشمس وما غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل منهما .

* * *

فصل

فى القلندرية والملامتية (١)

وأما هؤلاء القلندرية المحلقين اللحى فمن أهل الضلالة والجهالة وأكثرهم كافرون بالله ورسوله لا يرون وجوب الصلاة والصيام ولا يُحرّمون ما حرّم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، بل كثير منهم أكفر من اليهود والنصارى ، وهم ليسوا من أهل الملة ولا من أهل السنّة ، وقد يكون فيهم من هو مسلم لكن مبتدع ضال أو فاسق فاجر . ومن قال إن « قلندر » كان موجوداً فى زمن النبى ﷺ فقد كذب وافترى ، بل قد قيل : أصل هذا الصنف أنهم كانوا قوماً من نُسّاك الفُرس يدورون على ما فيه راحة قلوبهم بعد أداء الفرائض واجتناب المحرّمات ، هكذا فسّرهم الشيخ أبو حفص السهروردى فى عوارفه . ثم إنهم بعد ذلك تركوا الواجبات وفعلوا المحرّمات بمنزلة الملامتية الذين كانوا يُخفون حسناتهم ويُظهرون ما لا يظن بصاحبه الصلاح من زى الأغنياء ولبس العمامة ، فهذا قريب وصاحبه مأجور على نيته ، ثم حدث قوم فدخلوا فى أمور مكروهة

(١) القلندرية : طريقة صوفية أسسها « قلندر يوسف العربى الأسبانى » ، وجاء بها إلى دمياط الشيخ جمال الدين الساوى .

أما الملامتية : فهم طائفة صوفية من زعمائها ومؤسسيها أبو عثمان الحيرى المتوفى سنة ٢٩٨ هـ وقد رأت هذه الطائفة أن العالم شر لا خير فيه ، ولذلك أوجبوا على أنفسهم التزام الحزن والكمذ ورؤية التقصير فى جميع الأفعال ، ويفنون بهذا عن أعمالهم ويستتهرون فيها جلباً للامانة وتعرضاً لذم الخلق بدلاً من مدحهم ، والاتجاه دائماً نحو أنفسهم باللوم والشك فيها والنظر إليها نظرة التقصير ، فالاتحادية يغنون عن أنفسهم ، والملامتية يغنون عن أعمالهم .

ويعتقد الملامتية أنهم يقومون مع الحق تعالى على حفظ أوقاتهم ومراعاة أسرارهم ، فيلومون أنفسهم على جميع ما يظهرون من أنواع القرب والعبادات ، ويظهرون للخلق قبائح ما هم فيه ، ويكتمون عنهم محاسنهم ، فيلومهم الخلق على ظواهرهم ، ويلومون أنفسهم على ما يعرفونه من بواطنهم . (البلتاجى)

فى الشريعة ثم زاد الأمر ففعل قوم المحرّمات من الفواحش والمنكرات ، وترك الفرائض والواجبات ، وزعموا أن ذلك دخول منهم فى الملاميات . ولقد صدقوا فى استحقاقهم اللوم والذم والعقاب من الله فى الدنيا والآخرة . وتجب عقوبتهم جميعهم ومنعهم من هذا الشعار الملعون كما يجب ذلك فى كل معين ببدعة أو فجور ، وليس ذلك مختصاً بهم بل كل من كان من المتنسكة والمتفقهة والمتعبدة والمتفكرة والمتزهدة والمتكلمة والمتفلسفة ومن وافقهم من الملوك والأغنياء والكتّاب والحساب والأطباء وأهل الديوان والعامّة خارجاً عن الهدى ودين الحق الذى بعث الله به رسوله باطناً وظاهراً مثل من يعتقد أن شيخه يرزقه وينصره أو يهديه أو يُغيثه ، أو كان يعبد شيخه ويدعوه ويسجد له ، أو كان يُفضّله على النبى ﷺ تفضيلاً مطلقاً أو مقيداً فى شىء من الفضل الذى يُقرب إلى الله تعالى ، أو كان يرى أنه هو وشيخه مستغن عن متابعة الرسول ، فكل هؤلاء كفار إن أظهروا ، ومنافقون إن أبطنوا ، وهؤلاء الأجناس وإن كانوا قد كثروا فى هذه الأزمان ، فلقلة دعاة العلم والإيمان ، وفتور آثار الرسالة فى أكثر البلدان ، وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدى ، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك . وفى أوقات الفترات وأمكنة الفترات يُثاب الرجل على ما معه من الإيمان القليل ، ويغفر الله فيه لمن لم يقم الحجة عليه ما لا يغفر به لمن قامت الحجة عليه كما فى الحديث المعروف : « يأتى على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا صياماً ولا حجاً ولا عمرة إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة ويقولون : أدركنا آباءنا وهم يقولون : لا إله إلا الله » فقليل لحذيفة بن اليمان : ما تغنى عنهم لا إله إلا الله ؟ فقال : تنجيهم من النار ، تنجيهم من النار ، تنجيهم من النار .

● شروط تكفير مرتكب المكفرات :

وأصل ذلك أن المقالة التى هى كفر بالكتاب أو السنة أو الإجماع يقال : هى كفر قولاً يُطلق ، كما دلّ على ذلك الدليل الشرعى ، فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم .

ولا يجب أن يُحكم فى كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت فى حقه شروط التكفير وتنفى موانعه ، مثل مَنْ قال إن الخمر أو الربا حلال لقرب عهده بالإسلام أو لنشوته فى بادية بعيدة ، أو سمع كلاماً ^(١) أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن ولا أنه من أحاديث رسول الله ﷺ ، كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبى ﷺ قالها ، وكما كان الصحابة يشكُّون فى أشياء مثل رؤية الله وغير ذلك حتى يسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ ، ومثل الذى قال : إذا أنا مت فاسحقونى وذرونى فى اليمِّ لعلِّ أضل عن الله ... ونحو ذلك ، فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله تعالى : ﴿ لئلاَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ ^(٢) ، وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان . وقد أشبعنا الكلام فى القواعد التى فى هذا الجواب فى أماكنها ، والفتوى لا تحتل البسط أكثر من هذا .

* * *

فصل

فى تحريم اتخاذ القبور مساجد وأعياداً

وأما النذر للقبور أو لسكان القبور أو العاكفين على القبور سواء أكانت قبور الأنبياء أو الصالحين ، فهو نذر حرام باطل يشبه النذر للأوثان سواء أكانت نذر زيت أو شمع أو غير ذلك ، قال النبى ﷺ : « لعن الله زوَّارت القبور والمتخذين عليها المساجد والسُّرُج » ^(٣) ، وقال : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا

(١) لعله سقط من هنا وصف لهذا بأنه « من كلام الله أو رسوله ﷺ » .

(٢) النساء : ١٦٥

(٣) رواه أبو داود والترمذى والنسائى والحاكم من حديث ابن عباس بلفظ : « زائرات » وسنده صحيح ، و « لعن الله زوَّارات القبور » حديث آخر صحيح أيضاً .

قبور أنبيائهم مساجد « يُحَذَّرُ ما فعلوا ^(١) ، وقال : « إِنْ مَن كَانَ قَبْلَكُمْ
كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ فَبِئْسَ أَنهَآكُمْ عَنْ
ذَلِكَ » ^(٢) ، وقال : « اَللّٰهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِىْ وَثْنًا يُعْبِدُ مِنْ بَعْدِىَ » ^(٣) .

وقد اتفق أئمة الدين على أنه لا يُشرع بناء المساجد على القبور ، ولا أن
تُعلّق عليها الستور ، ولا أن يُنذر لها النذور ، ولا أن يوضع عندها الذهب
والفضة . بل حكم هذه الأموال أن تُصرف فى مصالح المسلمين إذا لم يكن لها
مستحق معين . ويجب هدم كل مسجد بُنى على قبر كائنا مَن كان الميت ، فإن
ذلك من أكبر أسباب عبادة الأوثان كما قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ
آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا
كَثِيرًا ﴿ ^(٤) وقال طائفة من السلف : هذه أسماء قوم صالحين لما ماتوا عكفوا
على قبورهم ثم عبدوهم . وَمَنْ نَذَرَ لَهَا نَذْرًا لَمْ يَجْزْ لَهُ الْوَفَاءُ لما ثبت فى
الصحاح عن النبى ﷺ أنه قال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيَطِعه ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ
يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِه » وعليه كفارة يمين ^(٥) ، ولما رُوِيَ عنه أنه قال :
« لا نذر فى معصية وكفارته كفارة يمين » ^(٦) .

ومن العلماء مَن لا يوجب عليه إلا الاستغفار والتوبة . ومن الحسن أن يصرف
ما نذره فى نظيره من المشروع مثل أن يصرف الدهن إلى تنوير المساجد ، والنفقة
إلى صالحة فقراء المؤمنين وإن كانوا من أقارب الشيخ ونحو ذلك . وهذا الحكم

(١) رواه الشيخان وغيرهما عن عائشة ، وفى بعض الروايات تعليل آخر لهذا اللعن غير تحذير
المسلمين عن اتخاذ القبور مساجد وهو قولها : ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشى أن يتخذ مسجداً .
(٢) هذه جملة من حديث آخر لها فى هذا الموضوع عند مسلم ، وهناك ألفاظ أخرى بمعنى واحد
وصرحت بأنه ﷺ قال ذلك فى مرضه الأخير قبل وفاته بخمسة أيام .

(٣) رواه مالك فى الموطأ . (٤) نوح : ٢٣ - ٢٤

(٥) رواه أحمد والبخارى وأصحاب السنن الأربعة عن عائشة .

(٦) رواه أحمد وأصحاب السنن عنها أيضاً وهو صحيح .

عام فى قبر نفيسة ومن هو أكبر من نفيسة من الصحابة مثل قبر طلحة والزبير وغيرهما بالبصرة ، وقبر سلمان الفارسى وغيره بالعراق ، والمشاهد المنسوبة إلى على رضى الله عنه والحسين وموسى وجعفر ، وقبر مثل معروف الكرخى وأحمد ابن حنبل وغيرهم رضى الله عنهم .

● عدم فائدة النذر ، ومنه ما هو كفر :

ومن اعتقد أن بالنذور لهم نفعاً أو أجراً ما فهو ضال جاهل . فقد ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ نهى عن النذر وقال : « إنه لا يأتى بخير وإنما يُستخرج به من البخيل » (١) ، وفى رواية : « إنما يلقي ابن آدم إلى القدر » ، فإذا كان هذا فى نذر الطاعة فكيف فى نذر المعصية ؟ فيعتقدون أنها باب الحوائج إلى الله ، وأنها تكشف الضر وتفتح الرزق وتحفظ مصر ، فهذا كافر مشرك يجب قتله ، وكذلك من اعتقد ذلك فى غيرها كائناً من كان ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ، إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ (٢) . ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرْكَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مَنْ ظَهِير * وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ .. ﴾ (٣) ، ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ، مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ، أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٤) ، ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ، إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، فَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ * وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ

(١) رواه أحمد والبخارى ومسلم وأصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر إلا الترمذى ، ومن حديث أبى هريرة إلا أبا داود - وفى رواية « إنه لا يرد شيئاً » بدل : لا يأتى بخير .

(٢) الإسراء : ٥٦ ، ٥٧ (٣) سبأ : ٢٢ - ٢٣ (٤) السجدة : ٤

وَالْأَرْضُ وَلَهُ الدِّينُ وَاصْبَاءُ ، أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ * وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ ، فَتَمَتَّعُوا ، فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿ ١١ ﴾ .

والقرآن من أوله إلى آخره وجميع الكتب والرسل إنما بُعثوا بأن يُعبد الله وحده لا شريك له ، وأن لا يجعلوا مع الله إلهاً آخر . والإله من يألهه القلب عبادة واستعانة وإجلالاً وإكراماً وخوفاً ورجاءً كما هو حال المشركين في آلهتهم ، وإن اعتقد المشرك أن ما يألهه مخلوق مصنوع كما كان المشركون يقولون في تلبيتهم : لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك ، وقال النبي ﷺ لحصين الخزاعي : « يا حصين ، كم تعبد » ؟ قال : أعبد سبعة آلهة ، ستة في الأرض وواحد في السماء . قال : « فمن ذا الذي تعبد له لرغبتك ورهبتك » ؟ قال : الذي في السماء . قال : « يا حصين ، فأسلم حتى أعلمك كلمات ينفعك الله بهن » فلما أسلم قال : « قل اللهم ألهمني رشدي وقني شر نفسي » .

* * *

فصل

في حكم سماع الغناء للمتصوفة

وأما مَنْ زعم أن الملائكة والأنبياء تحضر سماع المكاء والتصدية (٢) محبة له ورغبة فيه ، فهو كاذب مفتر ، بل إنما تحضره الشياطين وهي تنزل عليهم وتنفخ فيهم كما روى الطبراني وغيره عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي ﷺ : « إن الشيطان قال : يارب اجعل لي بيتاً . قال : بيتك الحمام ، قال : اجعل لي قرآناً ، قال : قرآنك الشعر ، قال : اجعل لي مؤذناً ، قال : مؤذذك المزمار » ،

(١) النحل : ٥١ - ٥٥

(٢) المكاء بالضم هو صفير الطائر ، والتصدية الصوت الذي يجرى مجرى الصدى وهو ما يرجع عن غيره بالانعكاس ، وفسر بالتصفيق قال تعالى في الجاهلية : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ ﴾ (الأنفال : ٣٥) .

وقد قال تعالى فى كتابه مخاطباً للشيطان : ﴿ وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتِطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ ﴾ (١) ، وقد فُسِّرَ ذلك طائفة من السَّكْف بصوت الغناء وهو شامل له ولغيره من الأصوات المستفزة لأصحابها عن سبيل الله . ورُوي عن النبى ﷺ أنه قال : « إنما نهيتُ عن صوتين أحمقين فاجرين : صوت لهو ولعب ومزامير الشيطان ، وصوت لطم خدود وشق جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية ذات المكاء والتصدية » .

وكيف يَذَرُ الشيطان (٢) عليهم حتى يتواجدوا الوجد الشيطانى حتى إن بعضهم صار يرقص فوق رؤس الحاضرين . ورأى بعض المشايخ المكاشفين أن شيطانه قد حمله حتى رقص به ، فلما صرخ قال : هرب شيطانه وسقط ذلك الرجل .

● أصحاب الأحوال وحكم ضررهم :

وهذه الأمور لها أسرار وحقائق لا يشهدها إلا أهل البصائر الإيمانية والمشاهد الإيقانية ، ولكن مَنْ انبع ما جاءت به الشريعة ، وأعرض عن السُّبُل المبتدعة ، فقد حصل له الهدى وخير الدنيا والآخرة ، وإن لم يعرف حقائق الأمور ، بمنزلة مَنْ سَلَكَ السبيل إلى مكة خلف الدليل الهادى فإنه يصل إلى مقصوده ويجد الزاد والماء فى موطنه ، وإن لم يعرف كيف يحصل ذلك وسببه ، وَمَنْ سَلَكَ خلف غير الدليل الهادى كان ضالاً عن الطريق ، فإما أن يهلك ، وإما أن يشقى مدة ثم يعود إلى الطريق ، والدليل الهادى هو الرسول الذى بعثه الله إلى الناس بشيراً نذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وهادياً إلى صراط مستقيم ، صراط الله الذى له ملك السموات والأرض .

وآثار الشيطان تظهر على أهل السماع الجاهلى مثل الإزباد والإرعاد والصرخات المنكرة ، ونحو ذلك ما يجدون فى نفوسهم من ثوران مراد الشيطان بحسب الصوت ، إما وجد فى الهوى مذموم ، وإما غضب وعدوان على مَنْ هو

(٢) كذا فى الأصل .

(١) الإسراء : ٦٤

مظلوم ، وإما لطم وشق ثياب وصياح كصياح المحزون المحروم ، إلى غير ذلك من الآثار الشيطانية التي تعتري أهل الاجتماع على شرب الخمر إذا سكروا بها ، فإن السكر بالأصوات المطربة قد تصير من جنس الإسكار بالأشربة المطربة فتصدّهم عن ذكر الله وعن الصلاة ، وتمنع قلوبهم حلاوة القرآن وفهم معانيه واتباعه ، فيصيرون مضارعين للذين يشترون لهو الحديث ليضلوا عن سبيل الله ، ويوقع بينهم العداوة والبغضاء حتى يقتل بعضهم بعضاً بأحواله الفاسدة الشيطانية كما يقتل العائن من أصابه بعينه ، ولهذا قال من قال من العلماء : إن هؤلاء يجب عليهم القود أو الدية إذا عُرِفَ أنهم قتلوا بالأحوال الشيطانية الفاسدة لأنهم ظالمون ، وهم إنما يغتبطون بما ينفذونه من موادهم المحرّمة كما يغتبط الظلمة المسلطون .

ومن هذا الجنس حال خفراء الكافرين والمبتدعين والظالمين ، فإنهم قد يكون لهم زهد وعبادة وهمّة كما يكون للمشرّكين وأهل الكتاب ، وكما كان للخوارج المارقين الذين قال فيهم النبي ﷺ : « يُحَقَّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتُهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامُهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتُهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لفيتموهم فاقتلوهم فإنّ في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

وقد يكون لهم مع ذلك أحوال باطنة كما يكون لهم ملكة ظاهرة ، فإن سلطان الباطن معناه السلطان الظاهر ، ولا يكون من أولياء الله إلا من كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون . وما فعلوه من الإعانة على الظلم فهم يستحقون العقاب عليه بقدر الذنب ، وباب القدرة والتمكن باطناً وظاهراً ليس مستلزماً لولاية الله تعالى ، بل قد يكون ولي الله متمكناً ذا سلطان ، وقد يكون مستضعفاً إلى أن ينصره الله ، وقد يكون عدو الله مستضعفاً وقد يكون سلطاناً إلى أن ينتقم الله منه ، فخفراء التتار في الباطن من جنس التتار في الظاهر ، هؤلاء في العباد ،

بمنزلة هؤلاء ، فى الأجناد . وأما الغلبة فإن الله قد يدل الكافرين على المؤمنين تارة ، كما يدل المؤمنين على الكافرين ، كما كان يكون لأصحاب النبى ﷺ مع عدوهم ، لكن العاقبة للمتقين . فإن الله يقول : ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ (١) ، وإذا كان فى المسلمين ضعف وكان العدو مستظهِراً عليهم كان ذلك بسبب ذنوبهم وخطاياهم ، إما لتفريطهم فى أداء الواجبات باطناً وظاهراً . وإما لعدوانهم بتعدى الحدود باطناً وظاهراً ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَوَلَمَّْا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ، قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (٣) ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ، إِنْ اللَّهُ لَقَوًى عَزِيزٌ ﴾ * الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمرؤا بالمعروف ونهؤا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور ﴾ (٤) .

* * *

فصل

فى المشاهد والقبور المشهورة

وأما هذه المشاهد المشهورة فمنها ما هو كذب قطعاً مثل المشهد الذى بظاهر دمشق المضاف إلى أبى بن كعب ، والمشهد الذى فى ظاهرها المضاف إلى أويس القرنى ، والمشهد الذى فى سفح لبنان المضاف إلى نوح عليه السلام ، والمشهد الذى بمصر المضاف إلى الحسين ... إلى غير ذلك من المشاهد التى يطول شرحها بالشام والعراق ومصر وسائر الأمصار ، حتى قال طائفة من العلماء منهم عبد العزيز الكنانى : كل هذه القبور المضافة إلى الأنبياء لا يصح فيها إلا قبر النبى ﷺ ،

(٢) آل عمران : ١٥٥

(١) غافر : ٥١

(٤) الحج : ٤٠ - ٤١

(٣) آل عمران : ١٦٥

وقد أثبت غيره قبر الخليل عليه السلام أيضاً ، وأما مشهد على فعامة العلماء على أنه ليس قبره ، بل قد قيل إنه قبر المغيرة بن شعبه ، وذلك أنه إنما ظهر بعد نحو ثلثمائة سنة من موت على في إمارة بنى بويه . وذكروا أن أصل ذلك حكاية بلغتهم عن الرشيد أنه أتى إلى ذلك المكان وجعل يعتذر إلى من فيه مما جرى بينه وبين ذرية على . وبمثل هذه الحكاية لا يقوم شيء ، فالرشيد أيضاً لا علم له بذلك ، ولعل هذه الحكاية - إن صحت عنه - فقد قيل له ذلك كما قيل لغيره .

وجمهور أهل المعرفة يقولون إن علياً إنما دُفِنَ في قصر الإمارة أو قريباً منه ، وهذا هو السنة ، فإن حمل ميت من الكوفة إلى مكان بعيد ليس فيه فضيلة أمر غير مشروع ، فلا يُظَنُّ بآل على رضى الله عنهم أنهم فعلوا به ذلك . ولا يُظَنُّ أيضاً أن ذلك خفي على أهل بيته والمسلمين ثلاثمائة سنة حتى أظهره قوم من الأعاجم الجهال ذوى الأهواء ، وكذلك قبر معاوية الذى بظاهر دمشق ، قد قيل إنه ليس قبر معاوية وإن قبره بخائط مسجد دمشق الذى يقال إنه قبر هود .

وأصل ذلك : أن عامة هذه القبور والمشاهد مضطرب مختلف لا يكاد يوقف منه على علم إلا في قليل منها بعد بحث شديد ، وهذا لأن معرفتها وبناء المساجد عليها ليس من شريعة الإسلام ، ولا ذلك من حكم الذكر الذى تكفل الله بحفظه حيث قال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ الذَّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١) ، بل قد نهى النبي ﷺ عما يفعله المبتدعون عندها مثل قوله الذى رواه مسلم في صحيحه عن جندب بن عبد الله قال : سمعتُ النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول : « إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ ، فَإِنِّى أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ » ، وقال : « لعن الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

(١) الحجر : ٩

● ما يحرم عند القبور وما يُسن :

وقد اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يُشرع بناء هذه المشاهد التى على القبور ، ولا يُشرع اتخاذها مساجد ، ولا تُشرع الصلاة عندها ، ولا يُشرع قصدها لأجل التعبد عندها بصلاة واعتكاف أو استغاثة وابتهاال ونحو ذلك ، وكرهوا الصلاة عندها ، ثم كثير منهم قال : الصلاة باطلة لأجل النهى عنها .

وإنما السُّنة إذا زار قبر مسلم ميت - إما نبي أو رجل صالح أو غيرهما - أن يُسَلِّمَ عليه ويدعو له بمنزلة الصلاة على جنازته كما جمع الله بين هذين حيث يقول فى المنافقين : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ (١) ، فكان دليل الخطاب أن المؤمنين يُصَلَّى عليهم ويُقام على قبورهم ، وفى السُّنن أن النبي ﷺ كان إذا دفن الميت من أصحابه يقوم على قبره ثم يقول : « سلوا له التثبيت ، فإنه الآن يُسْتَل » .

وفى الصحيح أنه كان يُعَلِّم أصحابه أن يقولوا إذا زاروا القبور : « السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تَفْتِنَّا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » .

● تعظيم المساجد وما ورد فيها :

وإنما دين الله تعالى تعظيم بيوت الله وحده لا شريك له ، وهى المساجد التى تُشرع فيها الصلوات جماعة وغير جماعة والاعتكاف وسائر العبادات البدنية والقلبية من القراءة والذكر والدعاء لله ، قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ، وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (٣) ،

(١) التوبة : ٨٤

(٢) الجن : ١٨

(٣) الأعراف : ٢٩

وقال تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ * لِيَجْزِيََهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (٣) . فهذا دين المسلمين الذين يعبدون الله مخلصين له الدين .

وأما اتخاذ القبور أوثاناً فهو من دين المشركين ، الذي نهى عنه سيد المرسلين ، والله تعالى يصلح حال جميع المسلمين ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً طيباً مباركاً كما هو أهله .

« تمت الرسالة - وقد طبعت عن نسخة كُتِبَتْ في بغداد بقلم محمد صالح المصطفى الوتار ، فيها شيء من الغلط والتحريف ، عفا الله عنا وعنه . »

* * *

(٣) النور : ٣٦ - ٣٨

(٢) التوبة : ١٨

(١) الأعراف : ٣١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إبطال وحدة الوجود

والرد على القائلين بها

سُئِلَ شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رضى الله تعالى عنه عن كراس وُجِدَ بخط بعض الثقات قد ذُكِرَ فيها كلام جماعة من الناس ، فمما فيه :

قال بعض السلف : إن الله تعالى لطف ذاته فسمها حقاً ، وكثفها فسمها خلقاً ، قال الشيخ نجم الدين بن إسرائيل : إن الله ظهر فى الأشياء حقيقة واحتجب بها مجازاً ، فمن كان من أهل الحق والجمع شهدا مظاهراً ومجالى ، ومن كان من أهل المجاز والفرق شهدا ستوراً وحجباً .

قال : وقال فى قصيدة له :

لقد حق لى رفض الوجود وأهله وقد علقت كفاى جمعاً بموجدى
ثم بعد مدة غير البيت بقوله :

* لقد حق لى عشق الوجود وأهله *

فسألته عن ذلك فقال : مقام البداية أن يرى الأكوان حجباً فيرفضها ، ثم يراها مظاهراً ومجالى فيحق له العشق لها ، كما قال بعضهم :

أقبل أرضاً سار فيها جمالها فكيف بدار دار فيها جمالها

قال : وقال ابن عربى عقيب إنشاد بيتى أبى نؤاس :

رقّ الزجاج وراقت الخمر فتشاكلا فتشابه الأمر

فكأنما خمر ولا قدح وكأنما قدح ولا خمر

لُبْسَ صورة العالم فظاهره خلقه ، وباطنه حقه . وقال بعض السَّكْف : عين ما ترى ذات لا ترى ، وذات لا ترى عين ما ترى ، الله فقط والكثرة وهم . قال الشيخ قطب الدين بن سبعين : ربُّ مالك ، وعبد هالك ، وأنتم ذلك ، الله فقط والكثرة وهم .

للشيخ محيي الدين بن عربي (١) :

يا صورة أنس سرها مضائي ما خلقت للأمر ترى لولائي
شئناك فأنشأناك خلقاً بشراً تشهدنا في أكمل الأشياء

وطلب بعض أولاد المشايخ للحرمايري من والده الحج (٢) فقال له الشيخ : طف يا بني بيت ما فارقه الله طرفه عين .

وقال : قيل عن رابعة (٣) إنها حَجَّتْ فقالت : هذا الصنم المعبود في الأرض وإنه ما ولج الله ولا خلا منه . وفيه للحلاج (٤) :

(١) ابن عربي : محيي الدين بن علي الحاتمي الطائفي ، توفي عام ٦٣٨ هـ ، ولد في مرسية بالأندلس ، وتوفي بسفح قاسيون في دمشق ، صوفي ، يلقب بالشيخ الأكبر ، أقام ٣٠ عاماً في أشبيلية ثم رحل إلى الشرق ، كان ظاهرياً في العبادات باطنياً في الاعتقاد . له ٤٠٠ مصنف منها « الفتوحات المكية » ، « فصوص الحكم » ، « ترجمان الأشواق » ، « محاضرة الأبرار ومسامرة الأخبار » ، « جامع الأحكام » (البلتاجي) .

(٢) كذا ، والعبارة غير ظاهرة فلعلها محرفة .

(٣) رابعة العدوية : توفيت عام ١٣٥ هـ ، امرأة من البصرة كانت تعزف بالمعازف ، تنسكت فأدخلت في التصوف فكرة الحب الإلهي بدلاً من الخوف والرهبة ، توفيت بظاهر القدس - في الأرجح - وقيل بالبصرة (البلتاجي) .

(٤) الحلاج : أبو مغيث الحسين بن منصور البضاوي ، ولد في الطور قرب البيضاء بفارس ، وتوفي في بغداد عام ٣٠٩ هـ ، فيلسوف صوفي . قضى السنوات في خلوات الصوفية لا سيما مع التستري والجنيد ، ثم طاف البلدان داعياً إلى الزهد ، اتهم بالزندقة والقول بالحلل فحكم عليه وسجن ثماني سنوات في بغداد ثم عذب وصلب ، أنشأ مذهباً في التصوف وأثار حوله الجدل ، فقدسه البعض وكفّره غيرهم ولم يبق من مؤلفاته - وكلها بالعربية - غير كتاب « الطواسين » . (البلتاجي)

سبحان مَنْ أظهر ناسوته سر سناء لاهوته الشاقب

ثم بدا مستتراً ظاهراً فى صورة الأكل والشارب

قال : وله :

عقد الخلائق فى الإله عقائداً وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه

وله أيضاً :

بينى وبينك إنى تزاحمنى فارفع بحقك إنى من البين

قال : وقال الشيخ شهاب الدين السهروردى ^(١) الحلبى المقتول بهذه البقية ^(٢) التى طلب العلاج رفعها تصرف الأغيار فى دمه . وكذلك قال السكف : العلاج نصف رجل ، وذلك أنه لم تُرفع له الإنية بالمعنى فرفعت له صورة . قالوا لمحيى الدين بن عربى ^(٣) :

والله ما هى إلا حيرة ظهرت وبى حلفت وإن المقسم الله

وقال فيه : المنقول عن عيسى عليه السلام أنه قال : إن الله تبارك وتعالى اشتاق أن يرى ذاته المقدسة فخلق من نوره آدم عليه السلام وجعله كالمرآة ينظر إلى ذاته المقدسة فيها ، وإنى أنا ذلك النور وادم المرآة .

(١) السهروردى : شهاب الدين يحيى بن حبش ، توفى عام ٥٨٧ هـ ، فيلسوف إشراقى كبير ، شافعى المذهب ، ولد بسهرورد بإيران ، ودرس فى مراغة بأذربيجان ، اتهم بالخروج على الدين وقتل فى قلعة حلب . له « حكمة الإشراق » ، « هياكل النور » . (البلتاجى)

(٢) لعلها : الإنية .

(٣) كثيراً ما يشير ابن تيمية إلى محيى الدين بن عربى بـ « ابن العربى » وقد صححناه حتى نميزه عن أبى بكر محمد بن عبد الله ابن العربى المتوفى عام ٥٤٣ هـ ، وهو عالم مشارك فى الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والنحو والتاريخ ، وهو غير ابن عربى الصوفى (البلتاجى) .

قال ابن الفارض فى قصيدته « نظم السلوك » :

وشاهد إذا استجلبتَ نفسك مَنْ ترى بغيرِ مرآءِ فى المرآة الصقيلة
أغيرك فيها لاح أم أنت ناظر إليك بها عند انعكاس الأشعة

قال : وقال ابن إسرائيل ^(١) : الأمر أمران . أمر بواسطة وأمر بغير واسطة .
فالأمر الذى بالوسائط قبله مَنْ شاء الله ورده مَنْ شاء الله تعالى ، والأمر بغير
واسطة لا يمكن خلافه ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ
يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٢) ، فقال له فقير : إن الله تعالى قال لآدم بلا واسطة :
لا تقرب الشجرة ، فاقرب وأكل ، فقال : صدقت ، وذلك أن آدم إنسان كامل .
وكذلك قال شيخنا على الحريرى : آدم صفى الله تعالى كان توحيده ظاهراً وباطناً
فقال : فكان قوله تعالى : « لا تأكل » ظاهراً ، وكان أمره : « كل » باطناً ،
فأكل ، فكذلك قوله تعالى . وإبليس كان توحيده ظاهراً ، فأمر بالسجود لآدم
فراه غيراً فلم يسجد ، فغير الله عليه وقال : ﴿ اخْرِجْ مِنْهَا ﴾ ... الآية .

قال : وقال شخص لسيدى حسن : يا سيدى ، إذا كان الله يقول لنبيه :
﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ ^(٣) أيش نكون نحن ؟ فقال سيدى : ليس
الأمر كما تظن ، قوله : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ أيش غير الإثبات
للنبي ﷺ كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(٤) ،
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٥) .

وفيه لأوحد الدين الكرمانى :

ما غبتَ عن القلب ولا عن عيني ما بينكم وبيننا من بين

(١) هو نجم الدين بن إسرائيل ، ولد عام ٥٦٣ هـ ، وتوفى عام ٦٧٧ هـ (البلتاجى) .

(٢) يس : ٨٢

(٣) آل عمران : ١٢٨

(٤) الأنفال : ١٧

(٥) الفتح : ١٠

غيره :

لا تحسب بالصلاة والصوم تنال قريباً ودنواً من جمال وجلال
فارق ظلم الطبع تكن متحداً بالله وإلا كل دعواك محال
غيره للحلاج :

إذا بلغ الصب الكمال من الهوى وغاب عن المذكور فى سطوة الذكر
يشاهد حقاً حين يشهده الهوى بأن صلاة العارفين من الكفر
للشيخ نجم الدين بن إسرائيل :

الكون يناديك أما تسمعى من ألف أشتاتى ومن فرقنى
انظر لترانى منظراً معتبراً ما فى سوى وجود من أوجدنى
وله :

ذرات وجود هى للحق شهود أن ليس لموجود سوى الخلق وجود
والكون وإن تكثرت عدته منه إلى علاه يبدو ويعود
وله :

برئت إليك من قولى وفعلى ومن ذاتى براءة مستقيل
وما أنا فى طراز الكون شىء لأنى مثل ظل مستحيل
للعفيف التلمسانى (١) :

أحن إليه وهو قلبى وهل يرى سوى أخو وجد يحن لقلبه
ويحجب طرفى عنه إذ هو ناظرى وما بعده إلا لإفراط قربه

(١) العفيف التلمسانى : دأب من زنادقة الصوفية ، لا يحرم فرجاً ويبيع نكاح الأم والأخت ، ويرى القرآن كله شركاً ، وما عنده غير ولا سوى بوجه من الوجوه ، ولد فى تلمسان ، ومات بدمشق عام ٦٩٠ هـ ، شغل مناصب فى الدولة ، له ديوان ، وأشعاره يغلب عليها الأسلوب الصوفى (البلتاجى) .

قال بعض السلف : التوحيد لا لسان له والألسنة كلها لسانه .

وفيه : لا يعرف التوحيد إلا الواحد ، ولا تصح العبارة عن التوحيد ، وذلك أنه لا يُعْبَرُ عنه إلا بغير ، ومن أثبت غيراً فلا توحيد له .

وفيه : سمعت من الشيخ محمد بن بشر النواوى أنه ورد سيدنا الشيخ على الحريرى ^(١) إلى جامع نوى ، قال الشيخ محمد : فجئت فقبلت الأرض بين يديه وجلست ، فقال : يا بنى ، وقفتُ مدة مع المحبة فوجدتها غير المقصود لأن المحبة لا تكون إلا من غير لغير وغير ما ثم ، ثم وقفتُ مدة مع التوحيد فوجدته كذلك لأن التوحيد لا يكون إلا من عبد لرب ، لو أنصف الناس ما رأوا عبداً ولا معبوداً .

وفيه : سمعتُ من الشيخ نجم الدين بن إسرائيل مما أسرَّ إلى أنه سمع من شيخنا الشيخ على الحريرى فى العام الذى توفى فيه قال : يا نجم ، رأيت لهاثى الفوقانية فوق السموات وحنكى تحت الأرضين ، ونطقَ لسانى بلفظة لو سُمِعَتْ منى ما وصل إلى الأرض من دمي قطرة . فلما كان بعد ذلك بمدة . قال شخص فى حضرة سيدى الشيخ حسن بن الحريرى : يا سيدى حسن ، ما خلقَ الله أقل عقلاً ممن ادعى أنه إله مثل فرعون وفمرد وأمثالهما . فقلت أنا : هذه المقالة ما يقولها إلا أجهل خلق الله أو أعرف خلق الله . فقال : صدقت . وذلك أنه سمعتُ من جدك يقول : رأيتُ كذا وكذا . فذكر ما روى نجم الدين عن الشيخ .

وفيه : قال بعض السلف : مَنْ كان عينَ الحجاب على نفسه فلا حاجب ولا محجوب .

والمطلوب من السادة العلماء : أن يُبيِّنوا لنا هذه الأقوال وهل هى حق أو باطل ؟ وما يُعرف به معناها وما يُبين أنها حق أو باطل ، وهل الواجب

(١) على بن الحسين الحريرى ، مؤسس الطريقة الحريرية ، له آراء فى وحدة الوجود فندها شيخ الإسلام ابن تيمية ، أصله من حوران ونشأ بدمشق ، له موشحات ، بعضها بالعامية ، توفى سجيناً عام ٦٤٥ هـ (البلتاجى) .

إنكارها ؟ أو إقرارها ؟ أو التسليم لمن قالها ؟ وهل لها وجه سائغ ؟ وما حكم من اعتقد معناها . إما مع المعرفة بحقيقتها ، وإما مع التأويل المجمل لمن قالها والمتكلمون أرادوا لها معنى صحيحاً يوافق العقل والنقل ويمكن تأويل ما يشكل منها وحمله على ذلك المعنى ؟ وهل الواجب بيان معناها وكشف مغزاها ، إذا كان هناك ناس يؤمنون بها ، ولا يعرفون حقيقتها ؟ أم ينبغى السكوت عن ذلك وترك الناس يعظمونها ويؤمنون بها مع عدم العلم بمعناها ؟

* *

● فأجاب شيخ الإسلام : أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه :

الحمد لله رب العالمين . هذه الأقوال المذكورة تشتمل على أصليين باطلين مخالفين لدين المسلمين واليهود والنصارى مخالفتها للمعقول والمنقول .

أحدهما : الحلول والاتحاد وما يقارب ذلك ، كالقول بوحدة الوجود كالذين يقولون إن الوجود واحد ، فالوجود الواجب للخالق هو الوجود الممكن للمخلوق ، كما يقول ذلك أهل الوحدة كابن عربي وصاحبه القونوي وابن سبعين^(١) وابن الفارض^(٢) صاحب القصيدة التائية « نظم السلوك » ، وعامر البوصيري

(١) ابن سبعين : أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم الإشبيلي ، ولد عام ٦١٣ وتوفي عام ٦٦٧ هـ ، فيلسوف عربي ومنشئ لطريقة صوفية ، ولد في مرسية ، ويُعرف في أوروبا خاصة برودده على الأسئلة الفلسفية التي وجهها فردريك الثاني إلى علماء سبته حيث كان يعيش ابن سبعين ، له « أسرار الحكمة الشرقية » ، و « الأجوبة عن الأسئلة الصقلية » (البلتاجي) .

(٢) ابن الفارض : عمر بن علي ، ولد في القاهرة ، وتوفي فيها عام ٦٣٣ هـ ، من مفكري الصوفية ، عاش متنسكاً في وادي المستضعفين في المقطم ثم في الحجاز ، له ديوان أشهر ما فيه تائيته الكبرى ، التي عرفت بـ « نظم السلوك » ، وقد ضمنها سجل حياته الروحية وعرض فيها مذهبه الصوفي ، ثم « الميمية في الخمرة » أي المعرفة الإلهية (البلتاجي) .

السيواسى الذى له قصيدة تناظر قصيدة ابن الفارض ، والتلمسانى الذى شرح مواقف النغرى ^(١) وله شرح الأسماء الحسنى على طريقة هؤلاء ، وسعيد الفرغانى الذى شرح قصيدة ابن الفارض ، والششتري ^(٢) صاحب « الأرحال » الذى هو تلميذ ابن سبعين ، وعبد الله البلبانى ، وابن أبى منصور المصرى صاحب « فك الأزار ، عن أعناق الأسرار » ... وأمثالهم .

● الوجود ، والثبوت ، والإطلاق ، والتعيين :

ثم من هؤلاء مَنْ يُفَرِّق بين الوجود والثبوت - كما يقوله ابن عربى - ويزعم أن الأعيان ثابتة فى العدم غنية عن الله فى أنفسها ، ووجود الحق هو وجودها ، والخالق مفتقر إلى الأعيان فى ظهور وجودها ، وهى مفتقرة إليه فى حصول وجودها الذى هو نفس وجوده ، وقوله مركّب من قول مَنْ قال : المعدوم شىء ، وقول مَنْ يقول : وجود المخلوق هو وجود الخالق . ويقول : فالوجود المخلوق هو الوجود الخالق ، والوجود الخالق هو الوجود المخلوق ، كما هو مبسوط فى غير هذا الموضع .

وفيهمْ مَنْ يُفَرِّق بين الإطلاق والتعيين - كما يقوله القونوى ونحوه - فيقولون : إنَّ الواجب هو الموجود المطلق لا بشرط . وهذا لا يوجد مطلقاً إلا فى الأذهان ، فما هو كلى فى الأذهان لا يكون فى الأعيان إلا معيناً ، وإن قيل : إنَّ المطلق جزء من المعنى ، لزم أن يكون وجود الخالق جزءاً من وجود المخلوقات ، والجزء لا يبدع الجميع ويخلقه ، فلا يكون الخالق موجوداً .

(١) هو الشيخ محمد بن عبد الجبار بن الحسن النغرى الصوفى المتوفى سنة ٣٥٤ هـ ، والتلمسانى شارحه : عفيف الدين سليمان بن على الصوفى الشاعر صاحب الديوان المشهور توفى سنة ٦٩٠ هـ (البلتاجى) .

(٢) الششتري : أبو الحسن على بن عبد الله ، توفى عام ٦٦٨ هـ ، متصوف أندلسى ، ولد فى شستر بالقرب من وادى آش ، وتوفى فى طينة (مصر) . تلميذ ابن سبعين ، له شعر وتواشيح ونظم زجل ، من كتبه « العروة الوثقى » ، و « ديوان شعر » (البلتاجى) .

وَمَنْ قَالَ : إِنَّ الْبَارِي هُوَ الْوُجُودُ الْمَطْلُوقُ بِشَرَطِ الْإِطْلَاقِ - كما يقول ابن سينا وأتباعه - فقولُه أشدُّ فساداً ، فإنَّ المَطْلُوقَ بِشَرَطِ الْإِطْلَاقِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا الْأَعْيَانِ ، فقول هؤلاء بموافقة من هؤلاء الذين يلزمهم التعطيل شر من قول الذين يشبهون أهل الحلول .

وآخرون يجعلون الوجود الواجب والوجود الممكن بمنزلة المادة والصورة يقولها ^(١) المتفلسفة أو قريب من ذلك كما يقول ابن سبّعين وأمثاله .

● تناقض أهل الوحدة وتصحيحهم للشرك :

وهؤلاء أقوالهم فيها تناقض وفساد ، وهى لا تخرج عن وحدة الوجود أو الحلول أو الاتحاد ، وهم يقولون بالحلول المطلق والوحدة المطلقة والاتحاد المطلق ، بخلاف مَنْ يقول بالمعنى - كالنصارى والغالية من الشيعة - الذين يقولون بإلهية على أو الحاكم أو الحلاج أو يونس القينى أو غير هؤلاء ممن ادعيت فيه الإلهية ، فإن هؤلاء قد يقولون بالحلول المقيّد الخاص ، وأولئك يقولون بالإطلاق والتعميم ، ولهذا يقولون : النصارى إنما كان خطأهم للتخصيص ، وكذلك يقولون عن المشركين عبادة الأصنام : إنما كان خطأهم لأنهم اقتصروا على عبادة بعض المظاهر دون بعض ، وهم يُجَوِّزون الشرك وعبادة الأصنام مطلقاً على وجه الإطلاق والعموم ، ولا ريب أن فى قول هؤلاء من الكفر والضلال ما هو أعظم من اليهود والنصارى ، وهذا المذهب كثير فى كثير من المتأخرين ، وكان طوائف من الجهمية يقولونه . وكلام ابن عربى فى « فصوص الحكم » وغيره ^(٢) ، وكلام ابن سبّعين وصاحبه الششتري وقصيدة ابن الفارض « نظم السلوك » وقصيدة عامر البصرى وكلام العفيف التلمسانى وعبد الله البلبالى والصدر القونوى وكثير من شعر ابن إسرائيل ، وما يُنقل عن شيخه الحريرى ، وكذلك

(١) لعل أصله : التى يقولها ... إلخ .

(٢) قوله : « وكلام ابن عربى » - مبتدأ ، خبره ما عطف عليه قوله بعد : « وهو مبني على هذا المذهب » .

يوجد نحو منه فى كلام كثير من الناس غير هؤلاء ، هو مبنى على هذا المذهب ، مذهب الحلول والاتحاد ووحدة الوجود ، وكثير من أهل السلوك الذين لا يعتقدون هذا المذهب يسمعون شعر ابن الفارض وغيره فلا يعرفون أن مقصوده هذا المذهب ، فإن هذا الباب وقع فيه من الاشتباه والضلال ، ما حير كثيراً من الرجال .

● معنى مباينة الله لخلقه :

وأصل ضلال هؤلاء أنهم لم يعرفوا مباينة الله سبحانه للمخلوقات وعلوه عليها ، وعلموا أنه موجود فظنوا أن وجوده لا يخرج عن وجودها ، بمنزلة من رأى شعاع الشمس فظن أنه الشمس نفسها .

ولما ظهرت الجهمية ^(١) المنكرة لمباينة الله وعلوه على خلقه ، افترق الناس فى هذا الباب على أربعة أقوال . فالسلف والأئمة يقولون : إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه ^(٢) كما دلّ على ذلك الكتاب والسنة وإجماع

(١) الجهمية : أصحاب جهم بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة ، ظهرت بدعته بترمز ، وقتله سالم بن أحوز المارنى بمرور فى آخر ملك بنى أمية ، وافق المعتزلة فى نفى الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء . منها إثباته علوماً حادثة للبارى تعالى لا فى محل ، ومنها القول بأن القدرة حادثة ، وأن الإنسان مجبور فى أفعاله ، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار ، وكما أن الأفعال جبر فالتكليف أيضاً جبر ، ومنها القول بانقطاع حركات أهل الخلددين ، وفناء الجنة والنار ، والقول بأن الإيمان لا يتبعض ولا ينقسم إلى عقد وقول وعمل ، ووافق المعتزلة فى نفى الرؤية وإثبات خلق الكلام وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود الشرع (البلتاجى) .

(٢) هذه الكلمة المأثورة بالروايات الصحيحة المسندة إلى أئمة السلف قد جمعت فى صفات الله تعالى بين قبول نصوص الكتاب والسنة وبين التنزيه المطلق الذى أرادته الجهمية والمعتزلة وبعض نظائر الأشعرية بتأويل النصوص بالتحكم والتكلف المؤدى إلى تعطيلها وجعلها كالألفو حتى لا يذكرونها فى عقائدهم ويسمون من يذكرها على إطلاقها مشبهاً - فمباينة الله تعالى لخلقه أبلغ ما يقال فى تنزيهه عن مشابهتهم فى شأن ما من شؤون الربوبية والألوهية أو مشابهته لهم فى شأن ما من شؤون المخلوقين ، فعلوه تعالى على خلقه واستواؤه على عرشه فوق جميع سماواته لا يقتضى مع ما ذكر من المباينة أن يكون محصوراً أو محدوداً أو متحيزاً ، إنما علوه سبحانه علو مباينة لها لا كعلو بعضها على بعض ، فإن هذا أمر إضافى لا حقيقة له فى نفسه ، يعترف بهذا جميع الفلاسفة وعلماء العقول فى كل زمان .

سَلَف الأُمّة . وكما عُلِمَ العلو والمباينة بالمعقول الصريح الموافق للمنقول الصحيح ، وكما قَطَرَ اللّهُ على ذلك خلقه فى إقرارهم به وقصدهم إياه سبحانه وتعالى .

● المعطلة والحلولية من الجهمية والمتصوفة :

والقول الثانى : قول معطلة الجهمية ونفاتهم وهم الذين يقولون : لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباين له ولا محايت له ، فينفون الوصفين المتقابلين للذين لا يخلو موجود عن أحدهما كما يقول ذلك أكثر المعتزلة ومَن وافقهم من غيرهم .

والقول الثالث : قول حلولية الجهمية الذين يقولون : إنه بذاته فى كل مكان كما تقول ذلك النجارية ^(١) أتباع حسين النجار وغيرهم من الجهمية وهؤلاء القائلون بالحلول والاتحاد من جنس هؤلاء ، فإن الحلول أغلب على عبّاد الجهمية وصوفيتهم وعامتهم ، والنفى والتعطيل أغلب على نظّارهم ومتكلميهم كما قبل : متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئاً ، ومتصوفة الجهمية يعبدون كل شىء ، وذلك لأن العبادة تتضمن القصد والطلب والإرادة والمحبة وهذا لا يتعلق بمعدوم . فإن القلب يتطلب موجوداً ، فإذا لم يطلب ما فوق العالم طلب ما هو فيه .

وأما الكلام والعلم والنظر فيتعلق بوجود ومعدوم . فإذا كان أهل الكلام والنظر يصفون الرب بصفات السلب والنفى التى لا يوصف بها إلا المعدوم ، لم يكن مجرد العلم والكلام ينافى عدم المعلوم المذكور ، بخلاف القصد والإرادة

(١) النجارية : أصحاب الحسين بن محمد النجار ، وأكثر معتزلة الرى وما حولها على مذهبه ، وهم وإن اختلفوا أصنافاً إلا أنهم لم يختلفوا فى المسائل الأصولية ، وهم مرغونية وزعفرانية ومستدركة ، اتفقوا مع المعتزلة فى نفى الصفات من العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر ، ووافقوا الصفاتية فى خلق الأعمال (البلتاجى) .

والعبادة فإنه ينافى عدم المعبود . ولهذا تجد الواحد من هؤلاء عند نظره وبحثه يميل إلى النفى ، وعند عبادته وتصوفه يميل إلى الحلول ، وإذا قيل : هذا ينافى ذلك ، قال : ذاك مقتضى عقلى ونظرى ، وهذا مقتضى ذوقى ومعرفتى . ومعلوم أن الذوق والوجدان لم يكن موافقاً للعقل والنظر وإلا لزم فسادهما أو فساد أحدهما .

والقول الرابع : قول مَنْ يقول إن الله بذاته فوق العالم ، وهو بذاته فى كل مكان . وهذا قول طوائف من أهل الكلام والتصوف كأبى معاذ وأمثاله . وقد ذكر الأشعرى فى « المقالات » هذا عن طوائف ، ويوجد فى كلام السالمية كأبى طالب المكى وأتباعه - مثل أبى الحكم بن برجان وأمثاله - ما يشير إلى نحو من هذا كما يوجد فى كلامهم ما يناقض هذا .

● تحذير الجنيد من الحلول والوحدة :

وفى الجملة .. فالقول بالحلول أو ما يناسبه وقع فيه كثير من مستأخرى الصوفية . ولهذا كان أئمة القوم يُحذِّرون منه كما فى قول الجنيد لما سُئِلَ عن التوحيد فقال: التوحيد أفراد المحدث عن القدم ، فبيِّن أن التوحيد أن تميِّز بين القديم والمحدث . وقد أنكر عليه ذلك ابن عربى صاحب « الفصوص » وادعى أن الجنيد وأمثاله ماتوا وما عرفوا التوحيد ، لما أثبتوا الفرق بين العبد والرب ، بناءً على دعواه أن التوحيد ليس فيه فرق بين الرب والعبد ، وزعم أنه لا يميِّز بين القديم والمحدث إلا مَنْ يكون ليس بقديم ولا محدث . وهذا جهل ، فإن المعرفة بأن هذا ليس ذاك ، والتمييز بين هذا وذاك ، لا يقتضى أن يكون العارف المميز بين الشيتين ليس هو أحد الشيتين ، بل الإنسان يعلم أنه ليس هو ذاك الإنسان الآخر مع أنه أحدهما ، فكيف لا يعلم أنه غير ربه وإن كان هو أحدهما ؟

* * *

الأصل الثانى

الاحتجاج بالقَدَر على المعاصى على الأمور ^(١) وفعل المحذور ، فإن القَدَر يجب الإيمان به ولا يجوز الاحتجاج به على مخالفة أمر الله ونهيه ووعدده ووعيدده . والناس الذين ضلوا فى القَدَر ثلاثة أصناف : قوم آمنوا بالأمر والنهى والوعد والوعيد ، وكذبوا بالقَدَر وزعموا أن من الحوادث ما لا يخلقه الله كالمعتزلة ونحوهم .

وقوم آمنوا بالقضاء والقَدَر ووافقوا أهل السنة والجماعة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأن الله خالق كل شىء وربه ومليكه ، لكن عارضوا بهذا الأمر والنهى وسموا هذا حقيقة وجعلوا ذلك معارضاً للشرعية .

وفيه من يقول إن مشاهدة القَدَر تنفى الملام والعقاب ، وإن العارف يستوى عنده هذا وهذا ، وهم فى ذلك متناقضون مخالفون للشرع والعقل والذوق والوجد ، فإنهم لا يسمون بين من أحسن إليهم وبين من ظلمهم ، ولا يسمون بين العالم والجاهل والقادر والعاجز ، ولا بين الطيب والخبيث ولا بين العادل والظالم ، بل يفرقون بينهما (؟) ويُفرقون أيضاً بموجب أهوائهم وأغراضهم لا بموجب الأمر والنهى ، فلا يقفون لا مع القَدَر ولا مع الأمر ، بل كما قال بعض العلماء : أنت عند الطاعة قدرى ، وعند المعصية جبرى ، أى مذهب وافق مذهبك ^(٢) تمذهبت به فلا يوجد أحد بالفلك (؟) فى ترك الواجب وفعل المحرم ، ألا وهو متناقض لا يجعله حجة فى مخالفة هواه بل يعادى من آذاه وإن كان محقاً ، ويحب من وافقه على غرضه وإن كان عدواً لله ، فيكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته بحسب هواه وغرضه وذوق نفسه ووجدده ، لا بحسب أمر الله ونهيه ومحبته وبُغضه وولايته وعداوته ، إذ لا يمكنه أن يجعل القَدَر حجة لكل أحد ، فإن ذلك

(١) لعله : أى ترك الأمور .

(٢) لعله : هواك ، أو غرضك .

مستلزم للفساد الذى لا صلاح معه ، وللشر الذى لا خير فيه . إذ لو جاز أن يحتج كل أحد بالقَدَر لما عوقب معتد ولا اقتُصّر من باغ ولا أُخِذَ لمظلوم من ظالم ، ولفعل كل أحد ما يشتهيهِ ، من غير معارض يعارضه فيه ، وهذا فيه من الفساد ، مالا يعلمه إلا رب العباد .

● مفاسد الاحتجاج بالقَدَر وبطلانه :

فمن المعلوم بالضرورة أن الأفعال تنقسم إلى ما ينفع العباد وما يضرهم ، والله قد بعث رسوله ﷺ يأمر المؤمنين بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ، فمن لم يتبع شرع الله ودينه اتبع ضده من البدع والأهواء ، وكان احتجاجه بالقَدَر من الجدل بالباطل ليدحض به الحق ، لا من باب الاعتماد عليه ^(١) لزمه أن يجعل كل من جرت عليه المقادير ، من أهل المعاذير .

وإن قال : أنا أعذر بالقَدَر من شهادته وعلم أن الله خالق فعله ومحركه لا من غاب عن المشهود ، أو كان من أهل الجحود .

قيل : فيقال لك : وشهود هذا وجحود هذا من القَدَر ، فالقَدَر متناول لشهود هذا وجحود هذا . فإن كان موجباً للفرق مع شمول القَدَر لهما فقد جعلت بعض الناس محموداً وبعضهم مذموماً مع شمول القَدَر لهما ، وهذا رجوع إلى الفرق ، واعتصام بالأمر والنهى ، وحينئذ فقد نقضت أصلك وتناقضت فيه . وهذا لازم لكل من معك فيه . ثم مع فساد هذا الأصل وتناقضه فهو قول باطل وبدعة مضلة .

(١) الظاهر أن يقال : ولزمه - كقوله : « وكان احتجاجه » عطفاً على قوله : « اتبع ضده » - الذى هو جواب « فمن لم يتبع شرع الله ودينه » . ولو قال : « واتبع ضده » ، عطفاً على قوله : « لم يتبع » - لكان قوله : « لزمه » إلخ هو جواب الشرط ولم يصح عطفه .

● الفرق بين معصيتي آدم وإبليس :

فَمَنْ جَعَلَ الْإِيمَانَ بِالْقَدَرِ وشهوده عذراً في ترك الواجبات وفعل المحظورات ^(١) بل الإيمان بالقدر حسنة من الحسنات ، وهذه لا تنهض بدفع جميع السيئات ، فلو أشرك مشرك بالله وكذب رسول الله ﷺ ناظراً إلى أن ذلك مقدر عليه لم يكن ذلك غافراً لتكذيبه ، ولا مانعاً من تعذيبه ، فإن الله لا يغفر أن يُشرك به ، سواء أكان المشرك مقراً بالقدر وناظراً إليه ، أو مكذباً به أو غافلاً عنه ، بل قد قال إبليس : ﴿ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٢) ، فأصر واحتج بالقدر ، فكان ذلك زيادة في كفره ، وسبباً لمزيد عذابه . وأما آدم عليه السلام فإنه قال : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٣) ، قال تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٤) فمن استغفر وتاب كان آدمياً سعيداً . وَمَنْ أَصْرُ واحتج بالقدر كان إبليسياً شقياً ، وقد قال تعالى لإبليس : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٥) .

وهذا الموضع ضل فيه كثير من الخائضين في الحقائق ، فإنهم يسلكون أنواعاً من الحقائق التي يجدونها ويذوقونها ، ويحتجون بالقدر فيما خالفوا فيه الأمر فيضاهون المشركين الذين كانوا يبتدعون ديناً لم يشرعه الله ، ويحتجون بالقدر على مخالفة أمر الله .

(١) سقط من هنا جواب « فَمَنْ جَعَلَ » - والمعنى : مَنْ جَعَلَ الْإِيمَانَ بِالْقَدَرِ عذراً لِمَنْ عَصَى اللَّهَ وأشرك به - لزمه كون هذا الإيمان منكراً من المنكرات وضلالة من الضلالات ، وليس الأمر كذلك - بل الإيمان بالقدر حسنة من الحسنات ... إلخ .

(٢) الحجر : ٣٩

(٣) الأعراف : ٢٣

(٤) البقرة : ٣٧

(٥) سورة ص : ٨٥

● المخاصمون لربهم فى القَدَر وأضدادهم :

والصنف الثالث من الضالين فى القَدَر : مَنْ خاصم الرب فى جمعه بين القضاء والقَدَر ، والأمر والنهى ، كما يُذكر ذلك على لسان إبليس ، وهؤلاء خصماء الله وأعداؤه . وأما أهل الإيمان فيؤمنون بالقضاء والقَدَر ، والأمر والنهى ، ويفعلون المأمور ، ويتركون المحظور ، ويصبرون على المقدور ، كما قال تعالى : ﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١) ، فالتقوى تتناول فعل المأمور ، وترك المحظور ، والصبر يتضمن الصبر على المقدور . وهؤلاء إذا أصابتهم مصيبة فى الأرض أو فى أنفسهم علموا أن ذلك فى كتاب ، وأن ما أصابهم لم يكن ليخطئهم ، وما أخطأهم لم يكن ليصيبهم ، فسلموا الأمر لله ، وصبروا على ما ابتلاهم به . وأما إذا جاء أمر الله فإنهم يسارعون فى الخيرات ، ويسابقون إلى الطاعات ، ويدعون ربهم رَغْباً ورَهْباً ، ويجتنبون محارمه ، ويحفظون حدوده ، ويتسففرون الله ويتوبون إليه من تقصيرهم فيما أمر وتعديهم لحدوده ، علماً منهم بأن التوبة فرض على العبد دائماً واقتداءً بنبيهم حيث يقول فى الحديث الصحيح : « أيها الناس ، توبوا إلى ربكم ، فوالذى نفسى بيده إنى لأستغفر الله وأتوب إليه أكثر من سبعين مرة » ، وآخر سورة نزلت عليه : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ، إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً ﴾ (٢) .

*

وإذا عُرِفَ هذان الأصلان فعليهما يُبنى جواب ما فى هذا السؤال من الكلمات ، ويُعرف ما دخل فى هذه الأمور من الضلالات .

(٢) سورة النصر .

(١) يوسف : ٩٠ .

● بدء الجواب عن كلمات أهل الوحدة :

فقول القائل : « إن الله لطف ذاته فسمها حقاً ، وكثفها فسمها خلقاً » هو من أقوال أهل الوحدة والحلول والاتحاد . وهو باطل ، فإن اللطيف إن كان هو الكثيف فالحق هو الخلق ولا تلطيف ولا تكثيف . وإن كان اللطيف غير الكثيف فقد ثبت الفرق بين الحق والخلق ، وهذا هو الحق . وحينئذ فالحق لا يكون خلقاً فلا يتصور أن ذات الحق يكون خلقاً بوجه من الوجوه ، كما أن ذات المخلوق لا تكون ذات الخالق بوجه من الوجوه .

وكذلك قول الآخر : « ظهر فيها حقيقة واحتجب عنها مجازاً » فإنه إن كان الظاهر غير المظاهر فقد ثبت الفرق بين الرب والعبد ، وإن لم يكن أحدهما غير الآخر فلا يتصور ظهور واحتجاب .

● عدم التفرقة بين الحق والخلق :

ثم قوله : « فمَن كان من أهل الحق شهدا مظاهرها ومجالي ، ومَن كان من أهل الفرق شهدا ستوراً وحُجُباً » كلام ينقض بعضه بعضاً ، فإنه إن كان الوجود واحداً لم يكن أحد الشاهدين عين الآخر ولم يكن الشاهد عين المشهود . ولهذا قال بعض شيوخ هؤلاء : مَن قال إن في الكون سوى الله فقد كذب ، فقال له آخر : فمَن الذى يكذب ؟ فأفحمه . وهذا لأنه إذا لم يكن موجود سوى الواجب بنفسه ، كان هو الذى يكذب ويظلم ويأكل ويشرب . وهكذا يصرح به أئمة هؤلاء كما يقول صاحب « الفصوص » وغيره : إنه موصوف بجميع صفات الذم ، وإنه هو الذى يمرض ويضرب وتصيبه الآفات ويوصف بالمصائب والنقائص ، كما إنه هو الذى يوصف بنعوت المدح والذم ، قال : فالعلى لنفسه هو الذى يكون له جميع الصفات الثبوتية والسلبية ، سواء أكانت محمودة عقلاً وعرفاً وشرعاً ، أو مذمومة عقلاً وعرفاً وشرعاً ، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة . وقال : ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات وقد أخبر بذلك عن نفسه ،

وبصفات النقص وبصفات الذم ؟ ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الخالق ، فكلها حق له ، كما أن صفات المخلوق حق للخالق .

وقول القائل : « لقد حق لى عشق الوجود وأهله » ، يقتضى أن يعشق إبليس وفرعون وهامان وكل كافر ، ويعشق الكلاب والخنازير والبول والعذرة وكل خبيث ، مع أنه باطل شرعاً وعقلاً ، فهو كاذب فى ذلك متناقض فيه ، فإنه لو آذاه مؤذ وآلمه ألماً شديداً لا يغضب محرماً شرعاً ^(١) .

● تناقض ابن سبعين وابن عربى :

وما ذكرَ عن بعضهم من قوله : « عين ما ترى ذات لا ترى ، وذات لا ترى عين ما ترى » هو من كلام ابن سبعين وهو من أكابر أهل الإلحاد ، أهل الشرك والسحر والاتحاد ، وكان من أفاضلهم وأذكياهم وأخبرهم بالفلسفة وتصوف المتفلسفة .

وقول ابن عربى : « ظاهره خلقه ، وباطنه حقه » . هو قول أهل الحلول وهو متناقض فى ذلك ، فإنه يقول بالوحدة فلا يكون هناك موجودان أحدهما باطن والآخر ظاهر . والتفريق بين الوجود والعين ، تفريق لا حقيقة له بل هو من أقوال أهل الكذب والمين .

● تناقض ابن عربى فى الوحدة :

وقول ابن سبعين : « رَبُّ هالك ، وعبد مالك ، وأنتم ذلك ، الله فقط والكثرة وَهْمٌ » موافق لأصله الفاسد فى أن وجود المخلوق وجود الخالق ، ولهذا قال : « وأنتم ذلك » ، فإنه جعل العبد هالكاً - أى لا وجود له - فلم يبق إلا وجود الرب ، فقال : « وأنتم ذلك » ، وكذلك قال : « الله فقط والكثرة وَهْمٌ » .

(١) كذا - وقد سقط منه جواب « لو آذاه » ... إلخ ، والمعنى : امتنع أن يعشقه طبعاً . ولا بد من سقوط كلام آخر يُفهم منه أن فعل مَنْ لا يغضب إذا عصى الله محرماً شرعاً .

فإنه على قوله : « لا موجود إلا الله » . ولهذا كان يقول هر وأصحابه فى ذكرهم : ليس إلا الله ، بدل قول المسلمين : لا إله إلا الله ، وكان يسميهم الشيخ قطب الدين بن القسطلانى « الليسية » ويقول : احذروا هؤلاء الليسية . ولهذا قال : الكثرة وهم . وهذا تناقض ، فإن قوله : « وَهُمْ » يقتضى متوهماً ، فإن كان المتوهم هو الوهم فيكون الله هو الوهم ، وإن كان المتوهم هو غير الوهم فقد تعدد الوجود . وكذلك : إن كان المتوهم هو الله فقد وصف الله بالوهم الباطل ، وهذا مع أنه كفر فإنه يناقض قوله : « الوجود واحد » . وإن كان المتوهم غيره فقد أثبت غير الله وهذا يناقض أصله . ثم متى أثبت غيراً لزممت الكثرة فلا تكون الكثرة وهماً بل تكون حقاً .

والبيتان المذكوران عن ابن عربى مع تناقضهما مبنيان على هذا الأصل ، فإن قوله : « يا صورة إنس سرها معنائى » ، خطاب على لسان الحق يقول لصورة الإنسان : يا صورة إنس سرها معنائى . أى هى الصورة وأنا معناها . وهذا يقتضى أن المعنى غير الصورة ، وهو يقتضى التعدد والتفريق بين المعنى والصورة ، فإن كان وجود المعنى هو وجود الصورة كما يُصرّح به فلا تعدد . وإن كان وجود هذا غير وجود هذا تناقض .

وقوله : « ما خلقك للأمر ترى لولائى » ، كلام مجمل يمكن أن يراد به معنى صحيح أى : لولا الخالق لما وُجدَ المكلفون ولا خلق لأمر الله . لكن قد عُرِفَ أنه لا يقول بهذا . فإن مراده الوحدة والحلول والاتحاد . ولهذا قال :

شئناك فانشأناك خلقاً بشراً كى تشهدنا فى أكمل الأشياء

فبيّن أن العبيد يشهدونه فى أكمل الأشياء وهى الصورة الإنسانية ، وهذا يشير إلى الحلول وهو حلول الحق فى الخلق لكنه متناقض فى كلامه ، فإنه لا يرضى بالحلول ولا يثبت موجودين حلّ أحدهما فى الآخر ، بل عنده وجود الحال هو عين وجود المحل ، لكنه يقول بالحلول بين الثبوت والوجود ، فوجود

الحق حَلٌّ في ثبوت الممكنات ، وثبوتها حَلٌّ في وجوده ، وهذا الكلام لا حقيقة له في نفس الأمر ، فإنه لا فرق بين هذا وهذا . لكنه هو مذهب المتناقض في نفسه .

● الحلول العام والخاص :

وأما الرجل الذي طلب من والده الحج فأمره أن يطوف بنفس الأب ، فقال : « طف بيت ما فارق الله طرفه عين قط » - فهذا كفر بإجماع المسلمين . فإن الطواف بالبيت العتيق بما أمر الله به ورسوله . وأما الطواف بالأنبياء والصالحين ، فحرام بإجماع المسلمين . ومن اعتقد ذلك ديناً فهو كافر سواء طاف ببدنه أو بقبره .

وقوله : « ما فارق الله طرفه عين قط » إن أراد به الحلول المطلق العام فهو مع بطلانه متناقض ، فإنه حينئذ لا فرق بين الطائف والمطوف به . فلم يكن طواف هذا بهذا أولى من العكس ، بل هذا يستلزم أنه يُطاف بالكلاب والخنازير والكفار والنجاسات والأقذار وكل خبيث وكل ملعون ، لأن الحلول والاتحاد العام يتناول هذا كله . وقد قال مرة شيخهم الشيرازي لشيخه التلمساني وقد مرَّ بكلب أجرب ميت : هذا أيضاً من ذات الله ؟ . فقال : وثمَّ خارج عنه ؟ ومرَّ التلمساني ومعه شخص فاجتازا بكلب فركضه الآخر برجله فقال : لا تركضه فإنه منه . وهذا مع أنه من أعظم الكفر والكذب الباطل في العقل والدين فإنه متناقض ، فإن الراكض والمركوض واحد ، وكذلك الناهي والمنهى ، فليس شيء من ذلك بأولى بالأمر والنهي من شيء ، ولا يُعقل مع الوحدة تعدد ، وإذا قيل : مظاهر ومجالي - قيل : إن كان لها وجود غير وجود المظاهر المتجلى فقد ثبت التعدد وبطلت الوحدة ، وإن كان وجود هذا هو وجود هذا لم يبق بين المظاهر والمظهر والمتجلى فيه ^(١) فرق ، وإن أراد بقوله : « ما فارق الله طرفه عين » - الحلول

(١) لعل أصله : والمجلى والمتجلى فيه .

الخاص - كما تقول النصارى فى المسيح ، لزم أن يكون هذا الحلول ثابتاً له من حين خُلِقَ كما تقوله النصارى فى المسيح فلا يكون ذلك حاصلًا له بمعرفته وعبادته وتحقيقه وعرفانه ، وحينئذ فلا يكون فرق بينه وبين غيره من الآدميين ، فلماذا يكون الحلول ثابتاً له دون غيره ؟ وهذا شر من قول النصارى ، فإن النصارى ادعوا ذلك فى المسيح لكونه خُلِقَ من غير أب ، والشيوخ لم يُفَضَّلوا فى نفس التخليق ، وإنما فُضِّلوا بالعبادة والمعرفة والتحقيق والتوحيد ، وهذا أمر حصل لهم بعد أن لم يكن ، فإذا كان هذا هو سبب الحلول وجب أن يكون الحلول فيهم حادثاً لا مقارناً لخلقهم ، وحينئذ فقولهم إن الرب ما فارق أبدانهم - أو قلوبهم - طرفة عين قط ، كلام باطل كيف ما قُدِّرَ .

● بطلان ما عُزِيَ إِلَى رَابِعَةِ الْعَدْوِيَّة :

وأما ما ذُكِرَ عن رابعة من قولها عن البيت : « إنه الصنم المعبود فى الأرض » - فهو كذب على رابعة ، ولو قال هذا مَنْ قاله لكان كافراً يُسْتَتَاب ، فإن تاب وإلا قُتِلَ ، وهو كذب ، فإن البيت لا يعبد المسلمون ولكن يعبدون رب البيت بالطواف به والصلاة إليه ، وكذلك ما نُقِلَ من قولها : « واللّه ما ولجّه الله ولا خلا منه » . كلام باطل عليها ، وعلى مذهب الحلولية : لا فرق بين ذاك البيت وغيره فى هذا المعنى ، فلاى مزية يُطاف به ويُصَلَّى إليه ويُحجّ دون غيره من البيوت ؟

وقول القائل : « ما ولج الله فيه » - كلام صحيح ، وأما قوله : « ما خلا منه » فإن أراد أن ذاته حالة فيه أو ما يشبه هذا المعنى فهو باطل وهو مناقض لقوله : « ما ولج فيه » ، وإن أراد به أن الاتحاد ملازم له لم يتجدد له ولوج ولم يزل غير حال فيه ، فهذا مع أنه كفر وباطل يوجب أن لا يكون للبيت مزية على غيره من البيوت إذ الموجودات كلها عندهم كذلك .

وأما البيتان المنسوبان إلى الحلاج :

سبحان مَنْ أظهر ناسوته سر سنا لاهوته الثاقب

حتى بدا في خلقه ظاهراً في صورة الأكل والشارب

فهذه قد تعيّن بها الحلول الخاص كما تقوله النصارى في المسيح ، وكان أبو عبد الله بن خفيف الشيرازي قبل أن يطلع على حقيقة أمر الحلاج يذب عنه ، فلما أنشد هذين البيتين قال : لعن الله مَنْ قال هذا .

وقوله :

عقد الخلائق في الإله عقائداً وأنا اعتقدتُ جميع ما اعتقدوه

● تجويز أهل الوحدة للجمع بين النقيضين :

فهذا البيت يُعرف لابن عربي ، فإن كان قد سبقه إليه الحلاج وقد تمثل هو به ، فإضافته إلى الحلاج صحيحة وهو كلام متناقض ، فإن الجمع بين النقيضين في الاعتقاد في غاية الفساد . والقضيتان المتناقضتان بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى لا يمكن الجمع بينهما ، وهؤلاء يزعمون أنه يثبت عندهم في الكشف ما يناقض صريح العقل ، وأنهم يقولون بالجمع بين النقيضين وبين الضدين ، وأن مَنْ سلك طريقهم يقول بمخالفة المعقول والمنقول . ولا ريب أن هذا من أفسد ما ذهب إليه أهل السفسطة ، ومعلوم أن الأنبياء عليهم السلام أعظم من الأولياء ، والأنبياء جاءوا بما تعجز العقول عن معرفته ولم يجيئوا بما تعلم العقول بطلانه ، فهم يخبرون بمحارات العقول ، لا بمحالات العقول ، وهؤلاء الملاحدة يدعون أن محالات العقول صحيحة ، وأن الجمع بين النقيضين صحيح ، وأن ما خالف صريح المعقول وصحيح المنقول صحيح . ولا ريب أنهم أصحاب خيال وأوهام ، يتخيلون في نفوسهم أموراً يتخيلونها ويتوهمونها فيظنونها ثابتة في الخارج ، وإنما هي من خيالاتهم ، والخيال الباطل

يُتصور فيه ما لا حقيقة له ولهذا يقولون : أرض الحقيقة هي أرض الخيال ،
كما يقول ذلك ابن عربي وغيره ، ولهذا يحكون حكاية ذكرها سعيد الفرغانى
شارح قصيدة ابن الفارض وكان من شيوخهم .

وأما قوله :

بينى وبينك إنى تزاحمنى فارفع بحقك إنى من البين

فإن هذا الكلام يُفسرُ بمعان ثلاثة : يقوله الزنديق ويقولُه الصديق ، فالأول
مراده به رفع ثبوت إنيتته حتى يقال : إن وجوده هو وجود الحق وإنيتته هي إنية
الحق ، فلا يقال إنه غير الله ولا سوى . ولهذا قال سَلَف هؤلاء الملاحدة :
إن الحلاج نصف رجل ، وذلك أنه لم تُرفع له الإنية بالمعنى فرفعت له صورة ،
فقليل : وهذا القول مع ما فيه من الكفر والإلحاد فهو متناقض ينقض بعضه
بعضاً ، فإن قوله : « بينى وبينك إنى تزاحمنى » ، خطاب لغيره ، وإثبات إنية
بينه وبين ربه ، وهذه إثبات أمور ثلاثة .

وكذلك يقول : « فارفع بحقك إنى من البين » ، طلب من غيره أن يرفع
إنيتته وهذا إثبات لأمر ثلاثة .

وهذا المعنى الباطل هو الفناء الفاسد ، وهو الفناء عن وجود سوى ، فإن هذا
فيه طلب رفع الإنية وهو طلب الفناء .

● الفناء ثلاثة أقسام :

والفناء ثلاثة أقسام : فناء عن وجود سوى ، وفناء عن شهود سوى ،
وفناء عن عبادة سوى .

فالأول : هو فناء أهل الوحدة الملاحدة كما فسروا به كلام الحلاج وهو أن
يجعل الوجود وجوداً واحداً .

وأما الثانى : وهو الفناء عن شهود سوى - فهذا هو الذى يعرض لكثير من السالكين كما يُحكى عن أبى يزيد وأمثاله ، وهو مقام الاصطلام ، وهو أن يغيب بموجوده عن وجوده وبمعبوده عن عبادته وبمشهوده عن شهادته وبمذكوره عن ذكره ، فيظن مَنْ لم يكن ، ويبقى مَنْ لم يزل ، وهذا كما يُحكى أن رجلاً كان يحب آخر فألقى المحبوب نفسه فى الماء فألقى المحب نفسه خلفه فقال : أنا وقعتُ ، فلم وقعتَ أنت ؟ فقال : غبتُ بك عنى ، فظننتُ أنك إنى . فهذا حال مَنْ عجز عن شىء من المخلوقات إذا شهد قلبه وجود الخالق وهو أمر يعرض لطائفة من السالكين ، ومن الناس مَنْ يجعل هذا من السلوك ، ومنهم مَنْ يجعله غاية السلوك حتى يجعلوا الغاية هو الفناء فى توحيد الربوبية ، فلا يُفرّقون بين المأمور والمحظور ، والمحبوب والمكروه ، وهذا غلط عظيم غلطوا فيه بشهود القَدَر وأحكام الربوبية عن شهود الشرع والأمر والنهى وعبادة الله وحده وطاعة رسوله ، فمَنْ طلب رفع إنيتّه بهذا الاعتبار لم يكن محموداً على هذا ولكن قد يكون معذوراً .

● الفناء الشرعى الحق وأباطيل أهل الوحدة :

وأما النوع الثالث - وهو الفناء عن عبادة سوى - فهذا حال النبيين وأتباعهم ، وهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه ، وبحبه عن حب ما سواه ، وبخشيتّه عن خشية ما سواه . وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه . فهذا تحقيق توحيد الله وحده لا شريك له وهو الحنيفية ملة إبراهيم ، ويدخل فى هذا أن يفنى عن اتباع هواه بطاعة الله فلا يحب إلا لله ، ولا يبغض إلا لله ، ولا يُعطى إلا لله ، ولا يمنع إلا لله . فهذا هو الفناء الدينى الشرعى الذى بعث الله به رسله وأنزل به كتبه .

وَمَنْ قَالَ : « فَارْفَعْ بِحَقِّكَ إِنِّي مِنْ الْبَيْنِ » ، بِمَعْنَى أَنْ يَرْفَعَ هَوَى نَفْسِهِ فَلَا يَتَّبِعَ هَوَاهُ وَلَا يَتَوَكَّلَ عَلَى نَفْسِهِ وَحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، بَلْ يَكُونُ عَمَلُهُ لِلَّهِ لَا لِهَوَاهُ ، وَعَمَلُهُ بِاللَّهِ وَبِقُوَّتِهِ لَا بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (١) فَهَذَا حَقٌّ مَحْمُودٌ . وَهَذَا كَمَا يُحْكِي عَنْ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَبَّ الْعِزَّةِ فِي الْمَنَامِ فَقُلْتُ : خُذَا بِي (٢) كَيْفَ الطَّرِيقَ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : اتْرَكَ نَفْسَكَ وَتَعَالَ - أَيْ اتْرَكَ اتِّبَاعَ هَوَاكَ وَالْاعْتِمَادَ عَلَى نَفْسِكَ فَيَكُونُ عَمَلُكَ لِلَّهِ وَاسْتِعَانَتُكَ بِاللَّهِ ، كَمَا قَالَ : ﴿ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ (٣) .

وَالْقَوْلُ الْمَحْكِيُّ عَنْ ابْنِ عَرَبِي : « وَبِىْ حَلَفْتُ وَإِنْ الْمَقْسَمُ اللَّهُ » ، هُوَ أَيْضاً مِنْ إِمْحَادِهِمْ وَإِفْكَهِمْ : جَعَلَ نَفْسَهُ حَالِفَةً بِنَفْسِهِ ، وَجَعَلَ الْحَالِفَ هُوَ اللَّهُ فَهُوَ الْحَالِفُ وَالْمَحْلُوفُ بِهِ كَمَا يَقُولُونَ : أَرْسَلَ مِنْ نَفْسِهِ إِلَى نَفْسِهِ رَسُولاً بِنَفْسِهِ ، فَهُوَ الْمُرْسِلُ وَالْمُرْسَلُ إِلَيْهِ وَالرَّسُولُ ، وَكَمَا قَالَ ابْنُ الْفَارُضِ فِي قَصِيدَتِهِ « نَظْمُ السُّلُوكِ » :

لَهَا صَلَوَاتِي بِالْمَقَامِ أَقِيمُهَا	وَأَشْهَدُ فِيهَا أَنَّهَا لِي صَلَّتْ
كَلَانَا مُصَلٍّ وَاحِدٌ سَاجِدٌ لِي	حَقِيقَتُهُ بِالْجَمْعِ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ
وَمَا كَانَ بِي صَلَى سِوَايَ وَلَمْ تَكُنْ	صَلَاتِي لِغَيْرِي فِي أَدَا كُلِّ رَكْعَةٍ
إِلَى أَنْ قَالَ :	

وَمَا زِلْتُ إِيَّاهَا وَإِيَّايَ لَمْ تَزَلْ	وَلَا فَرَقَ بَلْ ذَاتِي لِذَاتِي حَنْتِ
وَقَدْ رَفَعْتَ تَاءَ الْمَخَاطَبِ بَيْنَنَا	وَفِي رَفْعِهَا عَنْ فَرْقَةِ الْفَرْقِ رَفَعْتِي
فَإِنْ دَعَيْتَ كُنْتَ الْمَجِيبُ وَإِنْ أَكُنْ	مَنَادِي أَجَابَتْ مَنْ دَعَانِي وَلَبَّتْ

(١) الْفَاتِحَةُ : هـ

(٢) خُذَا - بَضْمُ الْخَاءِ - اسْمُ الْجَلَالَةِ بِالْفَارْسِيَّةِ - وَأَضَافَهُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ : أَيْ إِلَهِي .

(٣) هُودُ : ١٢٣

● كذب أهل الوحدة على المسيح :

وأما المنقول عن عيسى ابن مريم صلوات الله عليه فهو كذب عليه ، وهو كلام ملحد كاذب وضعه على المسيح ، وهذا لم ينقله عنه مسلم ولا نصرانى ، فإنه لا يوافق قول النصارى قوله : « إن الله اشتاق أن يرى ذاته المقدسة فخلق من نوره آدم ، وجعله كالمرآة ينظر إلى ذاته المقدسة فيها ، وإنى أنا ذلك النور وآدم المرآة » . فهذا الكلام مع ما فيه من الكفر والإلحاد متناقض ، وذلك أن الله سبحانه يرى نفسه كما يسمع كلام نفسه ، وهذا رسول الله ﷺ وهو عبد مخلوق لله قال لأصحابه : « إني أراكم من ورائي كما أراكم من بين يدي » ، فإذا كان المخلوق قد يرى ما خلفه وهو أبلغ من رؤية نفسه ، فالخالق تعالى كيف لا يرى نفسه ؟ وأيضاً فإن شوقه إلى رؤية نفسه حتى خلق آدم يقتضى أنه لم يكن فى الأزل يرى نفسه حتى خلق آدم ، ثم ذلك الشوق ، إن كان قديماً كان ينبغى أن يفعل ذلك فى الأزل ، وإن كان محدثاً فلا بد من سبب يقتضى حدوثه ، مع أنه قد يقال : الشوق أيضاً صفة نقص ، ولهذا لم يثبت ذلك فى حق الله تعالى ، وقد روى : « طال شوق الأبرار إلى لقائى وأنا إلى لقائهم أشوق » وهو حديث ضعيف .

● قولهم « خلق آدم كالمرآة لنوره ونور المسيح » :

وقوله : « خلق من نوره آدم وجعله كالمرآة ، وأنا ذلك النور وآدم هو المرآة » - يقتضى أن يكون آدم مخلوقاً من المسيح ، والمسيح خلق من مريم ، ومريم من ذرية آدم ، فكيف يكون آدم مخلوقاً من ذريته ؟ وإن قيل : المسيح هو نور الله ، فهذا القول وإن كان من جنس قول النصارى فهو شر من قول النصارى ، فإن النصارى يقولون : إن المسيح هو الناسوت ، واللاهوت الذى هو الكلمة هى

جوهر الابن ، وهم يقولون : الاتحاد اتحاد اللاهوت والانسوت متجدد حين خُلِقَ بدن المسيح ، لا يقولون إن آدم خُلِقَ من المسيح ، إذ المسيح عندهم اسم اللاهوت والانسوت جميعاً ، وذلك يمتنع أن يُخلق منه آدم ، وأيضاً فهم لا يقولون إن آدم خُلِقَ من لاهوت المسيح .

● تمثيلهم لظهور الحق فى الخلق بالمرأة :

وأيضاً فقول القائل : إن آدم خُلِقَ من نور الله الذى هو المسيح ، إن أراد به نوره الذى هو صفة لله فذاك ليس هو المسيح الذى هو قائم بنفسه ، إذ يمتنع أن يكون القائم بنفسه صفة لغيره ، وإن أراد بنوره ما هو نور منفصل عنه فمعلوم أن المسيح لم يكن شيئاً موجوداً منفصلاً قبل خلق آدم ، فامتنع على كل تقدير أن يكون آدم مخلوقاً من نور الله الذى هو المسيح ، وأيضاً فإذا كان آدم كالمرأة وهو ينظر إلى ذاته المقدسة فيها لزم أن يكون الظاهر فى آدم هو مثال ذاته لا أن آدم هو ذاته ولا مثال ذاته ولا كذاته ، وحينئذ فإن كان المراد بذلك أن آدم يعرف الله تعالى فىرى مثاله ذاته العلمى فى آدم فالرب تعالى يعرف نفسه ، فكان المثال العلمى إذا أمكن رؤيته كانت رؤيته للعلم المطابق له القائم بذاته أولى من رؤيته للعلم القائم بآدم ، وإن كان المراد أن آدم نفسه سأل الله فلا يكون آدم هو المرأة بل يكون هو كالمثال الذى فى المرأة .

وأيضاً فتخصيص المسيح بكونه ذلك النور هو قول النصارى الذين يخصونه بأنه الله ، وهؤلاء الاتحادية ضموا إلى قول النصارى قولهم بعموم الاتحاد حيث جعلوا فى غير المسيح من جنس ما تقوله النصارى فى المسيح .

وأما قول ابن الفارض :

وشاهد إذا استجلبت ذاتك مَنْ ترى	بغير مرء فى المرأة الصقيلة
أغيرك فيها لاح أم أنت ناظر	إليك بها عند انعكاس الأشعة

فهذا تمثيل فاسد ، وذلك أن الناظر فى المرأة مثال نفسه فىرى نفسه ، وكذا المرأة لا يرى نفسه بلا واسطة فقولهم بوجود باطل ، وبتقدير صحته ليس هذا مطابقاً له ، وأيضاً فهؤلاء يقولون بعموم الوحدة والاتحاد والحلول فى كل شىء ، فتخصيصهم بعد هذا آدم أو المسيح يناقض قولهم بالعموم ، وإنما يخص المسيح ونحوه من يقول بالاتحاد الخاص كالنصارى والغالية من الشيعة وجُهاال النساء ونحوهم ، وأيضاً فلو قُدر أن الإنسان يرى نفسه فى المرأة فالمرأة خارجة عن نفسه فرأى نفسه أو مثال نفسه فى غيره ، والكون عندهم ليس فيه غير ولا سوى فليس هناك مظهر مغاير للظاهر ولا مرآة مغايرة للرائى .

وهم يقولون : إن الكون مظاهر الحق - فإن قالوا : المظاهر غير الظاهر لزم التعدد وبطلت الوحدة ، وإن قالوا : المظاهر هى الظاهر لم يكن قد ظهر شىء فى شىء ولا تجلى شىء فى شىء ولا ظهر شىء لشىء ، وكان قوله : « وشاهد إذا استجلبت نفسك أن ترى » ، كلاماً متناقضاً ، لأن هنا مخاطباً ، ومخاطباً ، ومرآة تستجلى فيها الذات ، فهذه ثلاثة أعيان ، فإن كان الوجود واحداً بالعين بطل هذا الكلام ، وكل كلمة يقولونها تنقض أصلهم .

* * *

فصل

فى أمر التشريع وأمر التكوين والواسطة فيهما

وأما ما ذكره من قول ابن إسرائيل : « الأمر أمران ، أمر بواسطة وأمر بغير واسطة » ... إلى آخره - فمضمونه أن الأمر الذى بواسطة هو الأمر الشرعى الدينى ، والذى بلا واسطة هو الأمر القدرى الكونى ، وجعله أحد الأمرين بواسطة والآخر بغير واسطة كلام باطل ، فإن الأمر الدينى يكون بواسطة وبغير واسطة ، فإن الله كلم موسى وأمره بلا واسطة ، وكذلك كلم محمداً ﷺ وأمره ليلة المعراج ، وكذلك كلم آدم وأمره بلا واسطة وهى أوامر دينية شرعية ،

وأما الأمر الكونى فقول القائل : إنه لا بواسطة خطأ ، بل الله تعالى خلق الأشياء بعضها ببعض ، وأمر التكوين ليس هو خطاباً يسمعه المكون المخلوق فإن هذا ممتنع ، ولهذا قيل : إن كان هذا خطاباً له بعد وجوده لم يكن قد كُؤن به بل كان قد كُؤن قبل الخطاب ، وإن كان خطاباً له قبل وجوده فخطاب المعدوم ممتنع . وقد قيل فى جواب هذا : إنه خطاب لمعلوم لحضوره فى العلم وإن كان معدوماً فى العين .

● ليس فى التشريع أمر باطن غير الظاهر :

وأما ما ذكره الفقير فهو سؤال وارد بلا ريب . وأما ما ذكره عن شيخه من أن آدم كان توحيده ظاهراً وباطناً فكان قوله : « لا تقرب » ظاهراً ، وكان أمره بـ « كُؤن » باطناً ، فيقال : إن أريد بكونه قال : « كُؤن » باطناً أنه أمره بذلك فى الباطن أمر تشريع أو دين ، فهذا كذب وكفر . وإن كان أراد به خلق ذلك وقدره وكونه فهذا قدر مشترك بين آدم وبين سائر المخلوقات ، فإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له : كن ، فيكون . فكل ما كان من المكونات فهو داخل فى هذا الأمر . وأكل آدم من الشجرة وغير ذلك من الحوادث داخلة تحت هذا كدخول آدم ، فنفس أكل آدم هو الداخل تحت هذا الأمر كما دخل آدم . وقول القائل : إنه قال لآدم فى الباطن : « كُؤن » مثل قوله : إنه قال للكافر اكفر وللفاسق افسق ، والله لا يأمر بالفحشاء ، ولا يحب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يوجد منه خطاب باطن ولا ظاهر للكفار والفساق والعصاة بفعل الكفر والفسوق والعصيان ، وإن كان ذلك واقعاً بمشيئته وقدرته وخلقه وأمره الكونى - فالأمر الكونى ليس هو أمراً للعبد أن يفعل ذلك الأمر ، بل هو أمر تكوين لذلك الفعل فى العبد ، أو أمر تكوين لكون العبد على ذلك الحال ، فهو سبحانه هو الذى خلق الإنسان ﴿ هَلُوعاً ﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴿ (١) ، وهو الذى جعل المسلمين مسلمين كما قال الخليل :

(١) المعارج : ١٩ - ٢١

﴿ رَبُّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ (١) ، فهو سبحانه جعل العباد على الأحوال التي خلقهم عليها ، وأمره لهم بذلك أمر تكوين بمعنى أنه قال لهم : كونوا كذلك ، فيكونون كذلك . كما لو قال للجماة : كن ، فيكون ، فأمر التكوين لا فرق فيه بين الجماة والحيوان ، وهو لا يفتقر إلى علم الأمور ولا إرادته ولا قدرته ، لكن العبد قد يعلم ما جرى به القدر في أحواله كما يعلم ما جرى به القدر في أحوال غيره ، وليس في ذلك علم منه بأن الله أمره في الباطن بخلاف ما أمره به في الظاهر ، بل أمره بالطاعة باطناً وظاهراً ، ونهاه عن المعصية باطناً وظاهراً ، وقدر ما يكون فيه من طاعة ومعصية باطناً وظاهراً ، وخلق العبد وجميع أعماله باطناً وظاهراً ، وكون ذلك بقوله : « كن » باطناً وظاهراً .

● الاحتجاج بالقدر :

وليس في القدر حجة لابن آدم ولا عذر ، بل القدر يؤمن به ولا يُحتج به ، والمحتج بالقدر فاسد العقل والدين متناقض ، فإن القدر إن كان حجة وعذراً لزم أن لا يُلام أحد ولا يُعاقب ولا يُقتَص منه ، وحينئذ فهذا المحتج بالقدر يلزمه إذا ظلم في نفسه وماله وعرضه وحُرْمته أن لا ينتصر من الظالم ولا يغضب عليه ولا يذمه . وهذا أمر ممتنع في الطبيعة لا يمكن أحداً أن يفعله فهو ممتنع طبعاً محرماً شرعاً .

ولو كان القدر حجة وعذراً ، لم يكن إبليس ملوماً معاقباً ، ولا فرعون وقوم نوح وعاد وثمود وغيرهم من الكفار ، ولا كان جهاد الكفار جائزاً ، ولا إقامة الحدود جائزاً ، لا قطع السارق ولا جلد الزاني ولا رجمه ولا قتل القاتل ولا عقوبة

(١) البقرة : ١٢٨

معتد بوجه من الوجوه . ولما كان الاحتجاج بالقَدَر باطلاً فى فِطْرِ الخلق وعقولهم لم تذهب إليه أمة من الأمم . ولا هو مذهب أحد من العقلاء الذين يطردون قولهم : فإنه لا يستقيم عليه مصلحة أحد لا فى دنياه ولا آخرته ، ولا يمكن اثنان أن يتعاشرا ساعة واحدة إن لم يكن أحدهما ملتزماً مع الآخر نوعاً من الشرع ، فالشرع نور الله فى أرضه وعدله بين عباده ، لكن الشرائع تتنوع فتارة تكون مُنزلة من عند الله كما جاءت به الرسل ، وتارة لا تكون كذلك ، ثم المنزلة تارة تُبدل وتُغير كما غير أهل الكتاب شرائعهم . وتارة لا تُغير ولا تُبدل ، وتارة يدخل النسخ فى بعضها ، وتارة لا يدخل .

● بطلان الاحتجاج بالقَدَر شرعاً وطبعاً :

أما القَدَر فإنه لا يحتج به أحد إلا عند اتباع هواه ، فإذا فعل فعلاً بمجرد هواه وذوقه ووجدته من غير أن يكون له علم بحسن الفعل ومصلحته استند إلى القَدَر كما قال المشركون : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١) ، قال الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا ، قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ، إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ * قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢) ، فبيّن أنهم ليس عندهم علم بما كانوا عليه من الدين ، وإنما يتبعون الظن ، والقوم لم يكونوا ممن يُسوِّغ لكل أحد الاحتجاج بالقَدَر ، فإنه لو خرب أحد الكعبة أو شتم إبراهيم الخليل أو طعن فى دينهم لعادوه وآذوه ، كيف وقد عادوا النبى ﷺ على ما جاء به من الدين وما فعله هو أيضاً من المقدور ؟ فلو كان الاحتجاج بالقَدَر حجة لكان للنبى ﷺ وأصحابه ، فإن كان كل ما يحدث فى الوجود فهو مُقدَّر ، فالمحق والمبطل يشتركان فى الاحتجاج

(١) الأنعام : ١٤٨

(٢) الأنعام : ١٤٨ - ١٤٩

بالْقَدَرِ إن كان الاحتجاج به صحيحاً ، ولكن كانوا يعتمدون على ما يعتقدونه من جنس دينهم ، وهم فى ذلك يتبعون الظن ليس لهم به علم بل هم يخرصون .

● محاجة آدم وموسى والقَدَر :

وموسى لما قال لآدم : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ فقال آدم عليه السلام فيما قال لموسى : لِمَ تلومنى على أمر قدَّره الله علىَّ قبل أن أُخلق بأربعين عاماً ؟ فحجَّ آدم موسى - لم يكن آدم عليه السلام محتجاً على فعل ما نُهي عنه بالقَدَر ، ولا كان موسى ممن يحتج عليه بذلك فيقبله ، بل آحاد المؤمنين لا يفعل مثل هذا ، فكيف آدم وموسى ؟ وآدم قد تاب مما فعل واجتباه ربه وهدى ، وموسى أعلم بالله من أن يلوم مَنْ هو دون نبي على فعل تاب منه ، فكيف بنى من الأنبياء ؟ وآدم يعلم أنه لو كان القَدَر حُجَّة لم يحتج إلى التوبة ولم يجر ما جرى من خروجه من الجنة وغير ذلك ، ولو كان القَدَر حُجَّة لكان لإبليس وغيره . وكذلك موسى يعلم أنه لو كان القَدَر حُجَّة لم يعاقب فرعون بالغرق ولا بنو إسرائيل بالصعقة وغيرها ، كيف وقد قال موسى : ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ﴾ (١) ، وقال : ﴿ فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾ (٢) . وهذا باب واسع ، وإنما كان لوم موسى لآدم من أجل المصيبة التى لحقتهم بآدم من أكل الشجرة ولهذا قال : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ واللوم لأجل المصيبة التى لحقت الإنسان نوع ، واللوم لأجل الذنب الذى هو حق الله نوع آخر ، فإن الأب لو فعل فعلاً افتقر به حتى تضرر بنوه فأخذوا يلومونه لأجل ما لحقهم من الفقر لم يكن هذا كلومه لأجل كونه أذنب ، والعبد مأمور أن يصبر على المقدور ، وبطبع المأمور ، وإذا أذنب استغفر كما قال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾ (٣) ،

(١) القصص : ١٦

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) غافر : ٥٥

﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ (١) .
قال طائفة من السلف : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم ، فمن احتج بالقدر على ترك الأمور ، وجزع من حصول ما يكرهه من المقدور ، فقد عكس الإيمان والدين . وصار من حزب الملحدّين المنافقين ، وهذا حال المحتجّين بالقدر ، فإن أحدهم إذا أصابته مصيبة عظم جزعه وقلّ صبره فلا ينظر إلى القدر ولا يسلم له ، وإذا أذنب ذنباً أخذ يحتج بالقدر ، فلا يفعل الأمور ، ولا يترك المحظور ، ولا يصبر على المقدور ، ويدّعى مع هذا أنه من كبار أولياء الله المتقين ، وأئمة المحققين الموجودين ، وإنما هو من أعداء الله الملحدّين ، وحزب الشيطان اللعين . وهذا الطريق إنما يسلكه أبعد الناس عن الخير والدين والإيمان ، تجد أحدهم أخير الناس إذا قدر وأعظمهم ظلماً وعدواناً ، وأذل الناس إذا قُهر وأعظمهم جزعاً ووهناً . كما جرّبه الناس من الأحزاب البعيدين عن الإيمان بالكتاب والمقابلة من أصناف الناس . والمؤمن إن قدر عدل وأحسن ، وإن قُهر وغلب صبر واحتسب ، كما قال كعب بن زهير في قصيدته التي أنشدها للنبي ﷺ التي أولها : « بانت سعاد ... » إلخ في صفة المؤمنين :

ليسوا مفاريج إن نالت رماحهم يوماً وليسوا مجازيعاً إذا نيلوا

● الاحتجاج بالقدر قلب للدين :

وسئل بعض العرب عن شيء من أمور النبي ﷺ فقال : رأيته يغلب فلا يبطر ، ويغلب فلا يضجر ، وقد قال تعالى : ﴿ قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ، قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ، قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ، إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ (٣) ، وقال تعالى :

(١) التغابن : ١١

(٢) يوسف : ٩٠

(٣) آل عمران : ١٢٠

﴿ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِّنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (٢) . فذكر الصبر والتقوى فى هذه المواضع الأربعة ، فالصبر يدخل فيه الصبر على المقدور ، والتقوى يدخل فيها فعل المأمور . فمن رُزِقَ هذا وهذا فقد جُمِعَ له الخير ، بخلاف مَنْ عكس فلا يتقى الله بل يترك طاعته متبعاً لهواه ويحتج بالقدر ، ولا يصبر إذا ابتلى ولا ينظر حينئذ إلى القدر ، فإن هذا حال الأشقياء كما قال بعض العلماء : أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبرى ، أى مذهب وافق هواك تمذهبت به ، يقول : أنت إذا أطعت جعلت نفسك خالقاً لطاعتك فتنسى نعمة الله عليك كى (٣) أنه جعلك مطيعاً له ، وإذا عصيت لم تعترف بأنك فعلت الذنب بل تجعل نفسك بمنزلة المجبور عليه بخلاف مراده أو المحرك الذى لا إرادة له ولا قدرة ولا علم ، وكلاهما خطأ .

وقد ذكر أبو طالب المكى عن سهل بن عبد الله التستري أنه قال : إذا عمل العبد حسنة فقال : أى ربى ، أنا فعلت هذه الحسنة ، قال له ربه : أنا يسرتك لها وأنا أعنتك عليها . فإن قال : أى ربى ، أنت أعنتنى عليها ويسرتنى لها ، قال له ربه : أنت عملتها وأجرها لك . وإذا فعل سيئة فقال : أى ربى ، أنت قدرت على هذه السيئة ، قال له ربه : أنت اكتسبتها وعليك وزرها ، فإن قال : أى ربى ، إنى أذنبت هذا الذنب وأنا أتوب منه ، قال له ربه : أنا قدرته عليك وأنا أغفره لك . وهذا باب مبسوط فى غير هذا الموضع .

وقد كثر فى كثير من المنتسبين إلى المشيخة والتصوف شهود القدر فقط من غير شهود الأمر والنهى والاستناد إليه فى ترك المأمور وفعل المحذور ، وهذا

(٢) آل عمران : ١٨٦

(١) آل عمران : ١٢٥

(٣) كذا فى الأصل ، ولعل صوابه « فى » وحذفه أولى .

أعظم الضلال . ومن طرد هذا القول والتزم لوازمه كان أكفر من اليهود والنصارى والمشركين ، لكن أكثر من يدخل في ذلك يتناقض ولا يطرد قوله .

وقول هذا القائل هو من هذا الباب ، فقوله : « آدم كان أمره به » كُـلُّ « باطناً فأكل ، وإبليس كان توحيده ظاهراً فأمر بالسجود لآدم فراه غيراً فلم يسجد فغبر الله عليه وقال : ﴿ اخْرِجْ مِنْهَا ﴾ ... الآية ، فإن هذا مع ما فيه من الإلحاد كذب على آدم وإبليس ، فآدم اعترف بأنه هو الفاعل للخطيئة وأنه هو الظالم لنفسه وتاب من ذلك ولم يقل : إن الله ظلمنى ، ولا إن الله أمرنى فى الباطن بالأكل ، قال تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٢) . وإبليس أصر واحتج بالقدر فقال : ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٣) .

وأما قوله : « رآه غيراً فلم يسجد » - فهذا شر من الاحتجاج بالقدر ، فإن هذا قول أهل الوحدة الملحدين وهو كذب على إبليس ، فإن إبليس لم يمتنع من السجود لكونه غيراً بل قال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ (٤) ، ولم تؤمر الملائكة بالسجود لكون آدم ليس غيراً ، بل المغايرة بين الملائكة وآدم ثابتة معروفة والله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ، إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (٥) ، وكانت الملائكة وآدم معترفين بأن الله مباين لهم وهم مغايرون له ولهذا قالوا : دعوة دعا العبد ربه ، فآدم يقول : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾ (٦) ، والملائكة

(٣) الحجر : ٣٩

(٢) الأعراف : ٢٣

(١) البقرة : ٣٧

(٦) الأعراف : ٢٣

(٥) البقرة : ٣١ - ٣٢

(٤) الأعراف : ١٢

تقول : ﴿ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ (١) ، وتقول : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ .. الآية (٢) وقد قال تعالى : ﴿ أَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ أَغْفِرَ اللَّهُ أَتُخَذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ أَغْفِرَ اللَّهُ أُبْتَغِي حَكْماً وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾ (٥) . فلو لم يكن هناك غيره لم يكن المشركون أمروه بعبادة غير الله ولا اتخاذ غير الله ولياً ولا حكماً فلم يكونوا يستحقون الإنكار ، فلما أنكر عليهم ذلك دلّ على ثبوت غير ممكن عبادته واتخاذهم ولياً وحكماً ، وأنه من فعل ذلك فهو مشرك بالله كما قال تعالى : ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ ﴾ (٦) ، وقال : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً ﴾ (٧) ... وأمثال ذلك .

● معنى ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ ... إلخ :

وأما قول القائل : إن قوله : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ (٨) عين الإثبات للنبي ﷺ كقوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ (٩) ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١٠) فهذا يناه على قول أهل الوحدة والاتحاد ، وجعل معنى قوله : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ أى فعلك هو فعل الله لعدم المغايرة ، وهذا ضلال عظيم من وجوه :

(١) البقرة : ٣٢	(٢) غافر : ٧	(٣) الزمر : ٦٤
(٤) الأنعام : ١٤	(٥) الأنعام : ١١٤	(٦) الشعراء : ٢١٣
(٧) الإسراء : ٢٢	(٨) آل عمران : ١٢٨	(٩) الأنفال : ١٧
(١٠) الفتح : ١٠		

أحدها : أن قوله : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ نزل في سياق قوله : ﴿ لَيَقْطَعَنَّ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ ﴾ * لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ (١) ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يدعو على قوم من الكفار أو يلعنهم في القنوت فلما أنزل الله هذه الآية ترك ، فعلم أن معناها إفراد الرب تعالى بالأمر وأنه ليس لغيره أمر ، بل إن شاء الله قطع طرفاً من الكفار ، وإن شاء كبتهم فانقلبوا بالخيسارة ، وإن شاء تاب عليهم ، وإن شاء عذبهم . وهذا كما قال في الآية الأخرى : ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ ﴾ (٢) ، ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ، قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (٣) .

الوجه الثاني : أن قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ لم يرد به أن فعل العبد هو فعل الله تعالى كما تظنه طائفة من الغالطين ، فإن ذلك لو كان صحيحاً لكان ينبغي أن يقال لكل أحد حتى يقال للماشي : ما مشيت إذ مشيت ولكن الله مشى ، ويقال للراكب : وما ركبت إذ ركبت ولكن الله ركب ، ويقال للمتكلم : ما تكلمت إذ تكلمت ولكن الله تكلم . ويقال مثل ذلك للأكل والشارب والصائم والمصلّي ونحو ذلك ، وطرده ذلك يستلزم أن يقال للكافر : ما كفرت إذ كفرت ولكن الله كفر . ويقال للكاذب : ما كذبت إذ كذبت ولكن الله كذب . ومن قال مثل هذا فهو ملحد خارج عن العقل والدين . ولكن معنى الآية أن النبي ﷺ يوم بدر رماهم ولم يكن في قدرته أن يوصل الرمي إلى جميعهم ، فإنه إذا رماهم بالتراب وقال : « شاهت الوجوه » ولم يكن في قدرته أن يوصل ذلك إليهم كلهم ، فالله تعالى أوصل ذلك الرمي إليهم بقدرته ، يقول :

(١) آل عمران : ١٢٧ - ١٢٨ (٢) الأعراف : ١٨٨ (٣) آل عمران : ١٥٤

وما أوصلت إذ حذفت ولكن الله أوصل ، فالرمى الذى أثبت له ليس هو الرمى الذى نفاه عنه وهو الإيصال والتبليغ ، وأثبت له الحذف والإلقاء ، وكذلك إذا رمى سهماً فأوصلها بقدرته .

الوجه الثالث : أنه لو قُرِضَ أن المراد بهذه الآية أن الله خالق أفعال العباد فهذا المعنى حق ، وقد قال الخليل : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ﴾ (١) ، فالله هو الذى جعل المسلم مسلماً .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾ (٢) . فالله هو الذى خلقه هلوعاً ، لكن ليس فى هذا أن الله هو العبد ، ولا أن وجود الخالق هو وجود المخلوق ، ولا أن الله حال فى العبد . فالقول بأن الله خالق أفعال العباد حق ، والقول بأن الخالق حال فى المخلوق أو وجوده وجود المخلوق باطل ، وهؤلاء ينتقلون من القول بتوحيد الربوبية إلى القول بالحلول والاتحاد ، وهذا عين الضلال والإلحاد .

● معنى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ﴾ ... إلخ :

الوجه الرابع : أن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ (٣) لم يرد به إنك أنت الله ، وإنما أراد : إنك أنت رسول الله ومبلغ أمره ونهيه ، فمن بايعك فقد بايع الله ، كما أن من أطاعك فقد أطاع الله ، ولم يرد بذلك أن الرسول هو الله . ولكن الرسول أمر بما أمر الله به ، فمن أطاعه فقد أطاع الله ، كما قال النبى ﷺ : « مَنْ أَطَاعَنِى فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِى ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي » ، ومعلوم أن أميره ليس هو إياه ، ومن ظن فى قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ أن المراد به أن فعلك هو فعل الله ،

(٣) الفتح : ١٠

(٢) المعارج : ١٩ - ٢١

(١) البقرة : ١٢٨

أو المراد أن الله حال فيك ، ونحو ذلك .. فهو مع جهله وضلاله بل كفره وإلحاده قد سلب الرسول خاصيته وجعله مثل غيره ، وذلك أنه لو كان المراد به أن الله خالق لفعلك لكان هنا قدر مشترك بينه وبين سائر الخلق ، وكان من بايع أبا جهل فقد بايع الله ، ومن بايع مسيلمة فقد بايع الله ، ومن بايع قادة الأحزاب فقد بايع الله ، وعلى هذا التقدير فالمبايع هو الله أيضاً ، فيكون الله قد بايع الله إذ الله خالق لهذا ولهذا ، وكذلك إذا قيل بمذهب أهل الحلول والوحدة والاتحاد فإنه عام عندهم في هذا وهذا ، فيكون الله قد بايع الله . وهذا يقوله كثير من شيوخ هؤلاء الحلولية حتى إن أحدهم إذا أمر بقتال العدو يقول : أقاتل الله ؟ ما أقدر أن أقاتل الله ... ونحو هذا الكلام الذي سمعناه من شيوخهم وبيننا فسادهم وضلالهم غير مرة .

● الحلول الخاص :

وأما الحلول الخاص - فليس هو قول هؤلاء بل هو قول النصارى ومن وافقهم من الغالية ^(١) ، وهو باطل أيضاً فإن الله سبحانه قال له : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ^(٤) ، وقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ ^(٥) ، وقال : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ، وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ^(٦) .

فقوله : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾

(١) هم فرق الباطنية وآخرهم البهائية .

(٤) الإسراء : ١

(٣) الجن : ١٩

(٢) آل عمران : ١٢٨

(٦) الفتح : ١٨ - ١٩

(٥) البقرة : ٢٣

يبين قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ ، ولهذا قال : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١) ، ومعلوم أن يد النبي ﷺ كانت مع أيديهم ، كانوا يصافحونه ويصفقون على يديه في البيعة ، فعلم أن يد الله التي فوق أيديهم ليست هي يد النبي ﷺ ، ولكن الرسول عبد الله ورسوله فبايعهم عن الله وعاهدهم وعاقدهم عن الله ، فالذين بايعوه بايعوا الله الذي أرسله وأمره ببيعتهم ، ألا ترى أن كل من وكل شخصاً بعقد مع الوكيل كان ذلك عقداً مع الموكل ، ومن وكل نائباً له في معاهدة قوم فعاهدهم عن مستنبيه كانوا معاهدين لمستنبيه ، ومن وكل رجلاً في نكاح أو تزوج كان الموكل هو الزوج الذي وقع له العقد ؟ وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ﴾ ... الآية (٢) ، ولهذا قال في تمام الآية : ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٣) .

فتبين أن قول ذلك الفقير هو القول الصحيح ، وأن الله إذا كان قد قال لنبيه : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ (٤) فأيش نكون نحن ؟ وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه قال : « لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم ، فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله » .

● لا يرى أحد ربه في الدنيا :

وأما قول القائل :

ما غبت عن القلب ولا عن عيني ما بينكم وبيننا من بين

فهذا القول مبني على قول هؤلاء وهو باطل متناقض ، فإن مقتضاه أنه يرى الله بعينه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « واعلموا أن أحداً

(٢) التوبة : ١١١

(٤) آل عمران : ١٢٨

(١) الفتح : ١٠

(٣) الفتح : ١٠

منكم لن يرى ربه حتى يموت » ، وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أحداً من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدنيا ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ ، مع أن جماهير الأئمة على أنه لم يره بعينه في الدنيا وعلى هذا دلت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة وأئمة المسلمين .

ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما أنهم قالوا : رأى ربه بعينه ، بل الثابت عنهم إما إطلاق الرؤية . وإما تقييدها بالفؤاد ، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه وقوله : « أتاني البارحة ربي في أحسن صورة » ... الحديث الذي رواه الترمذي وغيره ، إنما كان بالمدينة في المنام هكذا جاء مفسراً ، وكذلك أم الطفيل ، وحديث ابن عباس وغيرهما مما فيه رؤية ربه إنما كان بالمدينة كما جاء مفسراً في الأحاديث ، والمعراج كان بمكة كما قال : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ ^(١) ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع . وقد ثبت بنص القرآن أن موسى قيل له : « لن تراني » ، وأن رؤية الله أعظم من إنزال كتاب من السماء ، فمن قال إن أحداً من الناس يراه ، فقد زعم أنه أعظم من موسى بن عمران ودعواه أعظم من دعوى من ادعى أن الله أنزل عليه كتاباً من السماء .

● الأقوال في رؤية الرب ثلاثة :

المسلمون في رؤية الله على ثلاثة أقوال ، فالصحابة والتابعون وأئمة المسلمين على أن الله يُرى في الآخرة بالأبصار عياناً وأن أحداً لا يراه في الدنيا بعينه ، لكن يرى في المنام ويحصل للقلوب في المكاشفات والمشاهدات ما يناسب حالها . ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه حتى يظن أنه رأى ذلك بعينه وهو غالط ، ومشاهدات القلوب تحصل بحسب إيمان العبد ومعرفته في صورة مثالية كما قد بسط في غير هذا الموضع .

(١) الإسراء : ١

والقول الثانى : قول نفاة الجهمية إنه لا يُرى فى الدنيا ولا فى الآخرة .

والثالث : قول من يزعم أنه يُرى فى الدنيا والآخرة .

وحلولية الجهمية يجمعون بين النفى والإثبات ، فيقولون : إنه لا يُرى فى الدنيا ولا فى الآخرة وإنه يُرى فى الدنيا والآخرة ، وهذا قول ابن عربى صاحب « الفصوص » وأمثاله ، لأن الوجود المطلق السارى فى الكائنات لا يُرى وهو وجود الحق عندهم .

ثم من أثبت الذات قال : يُرى متجلباً فيها ، ومن فرق بين المطلق والمعين قال : لا يُرى إلا مقيداً بصورة ، وهؤلاء قولهم دائر بين أمرين : إنكار رؤية الله ، وإثبات رؤية المخلوقات ، ويجعلون المخلوق هو الخالق أو يجعلون الخالق حالاً فى المخلوق ، وإلا فتفريقهم بين الأعيان الثابتة فى الخارج وبين وجودها هو قول من يقول بأن المعدوم شىء فى الخارج وهو قول باطل ، وقد ضموا إليه أنهم جعلوا نفس وجود المخلوق هو وجود الخالق ، وأما التفريق بين المطلق والمعين ، مع أن المطلق لا يكون هو فى الخارج مطلقاً ، يقتضى أن يكون الرب معدوماً وهذا هو جحود الرب وتعطيله ، وإن جعلوه ثابتاً فى الخارج جعلوه جزءاً من الموجودات فيكون الخالق جزءاً من المخلوق أو عرضاً قائماً بالمخلوق . وكل هذا مما يُعلم فساده بالضرورة ، وقد بسطَ هذا فى غير هذا الموضع .

● تناقض أقوال أهل الوحدة :

وأما تناقضه فقوله :

ما غبتَ عن القلب ولا عن عيني ما بينكم وبيننا من بين

يقتضى المغايرة وأن المخاطب غير المخاطب ، وأن المخاطب له عين قلب لا يغيب عنها المخاطب ، بل يشهده القلب والعين ، والشاهد غير المشهود .

وقوله : « ما بينكم وبيننا من بين » ، فيه إثبات ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، وهذا إثبات لاثنيين ، وإن قالوا : مظاهر ومجالي ، قيل : فإن كانت المظاهر والمجالي غير الظاهر المتجلى فقد ثبتت التثنية وبطل التعدد ، وإن كان هو إياه فقد بطلت الوحدة فالجمع بينهما تناقض . وقول القائل :

فارق ظلم الطبع وكن متحداً بالله وإلا كل دعواك محال

إن أراد الاتحاد المطلق ، فالمفارق هو المفارق وهو الطبع ، وظلم الطبع وهو المخاطب بقوله : « وكن متحداً بالله » ، وهو المخاطب بقوله : « كل دعواك محال » وهو القائل هذا القول ، وفي ذلك من التناقض ما لا يخفى .

● استحالة اتحاد الخلق بالخالق وهو بائن منه :

وإن أراد الاتحاد المقيّد فهو ممتنع ، لأن الخالق والمخلوق إذا اتحدا فإن كانا بعد الاتحاد اثنين ، كما كانا قبل الاتحاد ، فذلك تعدد وليس باتحاد ، وإن كانا استحالة إلى شيء ثالث كما يتحد الماء واللبن ، والنار والحديد ... ونحو ذلك مما يُشبهه النصارى بقولهم فى الاتحاد ، لزم من ذلك أن يكون الخالق قد استحال وتبدلت حقيقته كسائر ما يتحد مع غيره ، فإنه لا بد أن يستحيل ، وهذا ممتنع على الله يُنزّه الله عن ذلك ، لأن الاستحالة تقتضى عدم ما كان موجوداً ، والرب تعالى واجب الوجود بذاته وصفاته اللازمة له يمتنع عدم على شيء من ذلك ، ولأن صفات الرب اللازمة له صفات كمال فعدم شيء منها نقص تعالى الله عنه ، ولأن اتحاد المخلوق بالخالق يقتضى أن العبد متصف بالصفات القديمة اللازمة لذات الرب ، وذلك ممتنع على العبد المحدث المخلوق ، فإن العبد يلزمه الحدوث والافتقار والذل ، وصفات الرب تعالى اللازمة القدم والغنى والعزة ، وهو سبحانه قديم غنى عزيز بنفسه يستحيل عليه نقيض ذلك ، فاتحاد أحدهما

بالآخر يقتضى أن يكون الرب متصفاً بنقيض صفاته من الحدوث والفقر والذل ،
والعبد متصفاً بنقيض صفاته من القدم والغنى الذاتى والعز الذاتى ، وكل ذلك
ممتنع وبَسَطَ هذا يطول .

ولهذا سئل الجنيد عن التوحيد فقال : التوحيد إفراد الحدوث عن القدم . فبين
أنه لا بد من تمييز المحدث عن القديم .

● حديث تقرب العبد إلى الرب حتى يحبه :

ولهذا اتفق أئمة المسلمين على أن الخالق بائن عن مخلوقاته ، ليس فى
مخلوقاته شىء من ذاته ، ولا فى ذاته شىء من مخلوقاته ، بل الرب رب ،
والعبد عبد : ﴿ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا *
لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ (١) .

وإن كان المتكلم بهذا البيت أراد الاتحاد الوصفى ، وهو أن يجب العبد ما يحبه
الله . ويبغض ما يبغضه الله . ويرضى بما يرضى الله . وبغضب لما يبغضب الله .
ويأمر بما يأمر الله . وينهى عما ينهى الله عنه . ويوالى من يواليه الله .
ويعادى من يعاديه الله . ويحب لله . ويبغض لله . ويعطى لله . ويمنع لله .
بحيث يكون موافقاً لربه تعالى ، فهذا المعنى حق وهو حقيقة الإيمان وكمال
وفى الحديث الذى رواه البخارى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال : « يقول
الله تعالى : مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آَارَزَنِي بِالْمَحَارِبَةِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَى عَبْدِي بِمِثْلِ
أَدَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ . وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا
أُحِبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِى يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِى يُبْصِرُ بِهِ ، وَبِيَدِهِ الَّتِى يَبْطِشُ بِهَا ،
وَرِجْلَهُ الَّتِى يَمْشِى بِهَا ، فَبِمِى يَسْمَعُ ، وَبِمِى يَبْصُرُ ، وَبِمِى يَبْطِشُ ، وَبِمِى يَمْشِى ،
وَلِئِنْ سَأَلْنِي لِأَعْطِيَنَّهُ ، وَلِئِنْ اسْتَعَاذَ بِي لِأُعِيزَنَّهُ . وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ

(١) مريم : ٩٣ - ٩٥

ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ، ولا بد له منه .

وهذا الحديث يحتج به أهل الوحدة وهو حجة عليهم من وجوه كثيرة . منها : أنه قال : « مَنْ عادى لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة » فأثبت نفسه ووليه ومعادى وليه وهؤلاء ثلاثة .

ثم قال : « وما تقرب إلى عبدى بمثل أداء ما افترضت عليه ، ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه » فأثبت عبداً يتقرب إليه بالفرائض ثم بالنوافل ، وأنه لا يزال يتقرب بالنوافل حتى يحبه ، فإذا أحبه ، كان العبد يسمع به ويبصر به ويبطش به ويمشى به ، وهؤلاء هو عندهم قبل أن يتقرب بالنوافل وبعده ، هو عين العبد وعين غيره من المخلوقات ، فهو بطنه وفخذه ، لا يخصون ذلك بالأعضاء الأربعة المذكورة فى الحديث ، فالحديث مخصوص بحال مقيد وهم يقولون بالإطلاق والتعميم ، فأين هذا من هذا ؟

● قول أهل الوحدة فى التجلى فى الصور :

وكذلك قد يحتجون بما فى الحديث الصحيح أن الله يتجلى لهم يوم القيامة ، ثم يأتيهم فى صورة غير الصورة التى رأوه فيها أول مرة فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه . ثم يأتيهم فى الصورة التى رأوه فيها فى أول مرة فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا « فيجعلون هذا حجة لقولهم أنه يرى فى الدنيا فى كل صورة ، بل هو كل صورة ، وهذا الحديث حجة عليهم - فى هذا - أيضاً فإنه لا فرق عندهم بين الدنيا والآخرة ، وهو عندهم فى الآخرة المنكرون ^(١) الذين قالوا : نعوذ بالله

(١) ههنا تحريف ظاهر ، فإن قوله : « وهو عندهم فى الآخرة المنكرون » - لا معنى له فقد سقط من النسخ كلام لا سبيل إلى معرفته ، والمعروف عن ابن عربى فى فتوحاته يدل عليه ومنه أن الرب تعالى يتجلى لكل أحد بحسب معرفته ، فالقاصر المقيد برأى أو مذهب معين لا يعرفه إلا إذا تجلى له فى صورة اعتقاده ، وأما العارف المطلق من حجب القبود فإنه يعرفه فى كل شيء ويراه فى التجلى بكل صورة ، لأنه فى اعتقاده كل شيء (تعالى الله عما يقولون) - قاله محمد رشيد .

حتى يأتينا ربنا ، وهؤلاء الملاحدة يقولون : إن العارف يعرفه في كل صورة ، فإن الذين أنكروه يوم القيامة في بعض الصور كان لقصور معرفتهم . وهذا جهل منهم ، فإن الذين أنكروه يوم القيامة ثم عرفوه لما تجلّى لهم في الصورة التي رأوه فيها أول مرة هم الأنبياء والمؤمنون ، وكان إنكارهم مما حمدهم سبحانه وتعالى عليه ، فإنه امتحنهم بذلك حتى لا يتبعوا غير الرب الذي عبدوه ، فلهذا قال في الحديث وهو يسألهم ويثبتهم : « وقد نادى المنادى : ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون » .

ثم يُقال لهؤلاء الملاحدة : إذا كان عندهم هو الظاهر في كل صورة فهو المنكر وهو المنكر ، كما قال بعض هؤلاء لآخر : مَنْ قال لك إن في الكون سوى الله فقد كذب ، وقال له الآخر : فَمَنْ هو الذي كذب ؟

وذكر ابن عربي أنه دخل على مريد له في الخلوة وقد جاءه الغائط فقال : ما أبصر غيره أبول عليه ، فقال له شيخه : فالذي يخرج من بطنك من أين هو ؟ قال : فرجت عنى .

ومرّ شيخان - منهم التلمساني هذا والشيرازي - على كلب أجرب ميت ، فقال الشيرازي للتلمساني : هذا أيضاً من ذاته ؟ فقال التلمساني : هل ثم شيء خارج عنها ؟

وكان التلمساني قد أضلّ شيخاً زاهداً عابداً ببیت المقدس يقال له أبو يعقوب المغربي المبتلى حتى كان يقول : الوجود واحد ، وهو الله ، ولا أرى الواحد ، ولا أرى الله . ويقول : نطق الكتاب والسنة بثنوية الوجود ، والوجود واحد لا ثنوية فيه . ويجعل هذا الكلام له تسبيحاً يتلوه كما يتلو التسبيح .

● الفناء الحق .. والفناء الكفر :

وأما قول الشاعر :

إذا بلغ الصب الكمال من الهوى وغاب عن المذكور فى سطوة الذكر

فشاهد حقاً حين يشهده الهوى بأن صلاة العارفين من الكفر

فهذا الكلام - مع أنه كفر - هو كلام جاهل لا يتصور ما يقول ، فإنَّ الفناء والغيب هو أن يغيب بالمذكور عن الذكر ، وبالمعروف عن المعرفة ، وبالمعبود عن العبادة ، حتى يقنى مَنْ لم يكن ويبقى مَنْ لم يزل ، وهذا مقام الفناء الذى يعرض لكثير من السالكين لعجزهم عن كمال الشهود المطابق للحقيقة ، بخلاف الفناء الشرعى ، فمضمونه الفناء بعبادته عن عبادة ما سواه ، وبجبهه عن حب ما سواه . وبخشيتيه عن خشية ما سواه ، وبطاعته عن طاعة ما سواه .. فإن هذا تحقيق التوحيد والإيمان .

● شهود أهل الوحدة الفاسد الباطل :

وأما النوع الثالث من الفناء : وهو الفناء عن وجود سوى بحيث يرى أن وجود الخالق هو وجود المخلوق - فهذا هو قول هؤلاء الملاحدة أهل الوحدة . والمقصود هنا أن قوله : « يغيب عن المذكور » كلام جاهل ، فإن هذا لا يُحمد أصلاً ، بل المحمود أن يغيب بالمذكور عن الذكر لا يغيب عن المذكور فى سطوات الذكر ، اللهم إلا أن يريد أنه غاب عن المذكور فشهد المخلوق وشهد أنه الخالق ، ولم يشهد الوجود إلا واحداً ، ونحو ذلك من المشاهد الفاسدة ، فهذا شهود أهل الإلحاد لا شهود الموحدين ، ولعمري إن مَنْ شهد هذا الشهود الإلحادى فإنه يرى صلاة العارفين من الكفر . وأما قول القائل :

الكون يناديك أما تسمعنى من ألف أشتاتى ومن فرقنى

انظر لترانى منظراً معتبراً ما فى سوى وجود من أوجدنى

فهو من أقوال هؤلاء الملاحدة ، وأقوالهم كفر متناقض باطل فى العقل والدين ، فإنه إذا لم يكن فيه إلا وجود مَنْ أوجده ، كان ذلك الوجود هو الكون المنادى وهو المخاطب المنادى ، وهو الأشتات المؤلفة المفرقة وهو المخاطب الذى قيل له : انظر . وحينئذ يكون الوجود الواجب القديم الأزلى قد أوجد نفسه وفرقها وألفها . فهذا جمع بين النقيضين .

فالواجب هو الذى لا تقبل ذاته العدم ، فممتنع أن يكون الشئ الواحد قابلاً للعدم غير قابل للعدم ، والقديم هو الذى لا أول لوجوده والمحدث هو الذى له أول ، فيمتنع كون الشئ الواحد قديماً محدثاً ، ولولا أن قد عُلِمَ مرادهم بهذا القول لأمكن أن يُراد بذلك : ما فى سوى الوجود الذى خلقه مَنْ أوجدنى ، وتكون إضافة الوجود إلى الله إضافة الملك ، لكن قد عُلِمَ أنه لم يرد هذا ، ولأن هذه العبارة لا تُستعمل فى هذا المعنى ، وإنما يُراد بوجود الله وجود ذاته لا وجود مخلوقاته . وهكذا قول القائل :

وله ذات وجود الـ كونه الحق شهود

أنه ليس لموجود سوى الحق وجود

مراده أن وجود الكون هو نفس وجود الحق ، وهذا هو قول أهل الوحدة ، وإلا فلو أراد أن وجود كل موجود من المخلوقات هو من الحق تعالى ، فليس لشيء وجود من نفسه وإنما وجوده من ربه ، والأشياء باعتبار أنفسها لا تستحق سوى العدم ، وإنما حصل لها الوجود من خالقها وبارئها ، فهى دائمة الافتقار إليه لا تستغنى عنه لحظة لا فى الدنيا ولا فى الآخرة - لكان قد أراد معنى صحيحاً وهو الذى عليه أهل العقل والدين من الأولين والآخرين . وهؤلاء القائلون بالوحدة قولهم متناقض ، ولهذا يقولون الشئ ونقيضه وإلا فقوله : « منه وإلى علاه يبدى ويعيد » . يناقض الوحدة ، فمن هو البادى والعائد منه وإلى إذا لم يكن إلا واحد . وقوله :

وما أنا فى طراز الكون شىء لآنى مثل ظل مستحيل

يناقض الوحدة ، لأن الظل مغاير لصاحب الظل فإذا شُبَّه المخلوق بالظل لزم إثبات اثنين كما إذا شُبَّهه بالشعاع ، فإنَّ شعاع الشمس ليس هو نفس قرص الشمس ، وكذلك إذا شُبَّهه بضوء السراج وغيره ، والنصارى تشبَّه الحلول والاتحاد بهذا .

● بطلان أمثال الحلوليين من النصارى والصوفية :

وقلت لمن حضرني منهم وتكلم بشىء من هذا : فإذا كنتم تُشَبِّهون المخلوق بالشعاع الذى للشمس والنار ، والمخالق بالنار والشمس ، فلا فرق فى هذا بين المسيح وغيره ، فإنَّ كل ما سوى الله على هذا هو بمنزلة الشعاع والضوء ، فما الفرق بين المسيح وبين إبراهيم وموسى ؟ بل ما الفرق بينه وبين سائر المخلوقات على هذا ؟ وجعلت أردد عليه هذا الكلام وكان فى المسجد جماعة حتى فهمه فهماً جيداً وتبيَّن له وللحاضرين أنَّ قولهم باطل لا حقيقة له ، وأنَّ ما أثبتوه للمسيح إما ممتنع فى حق كل أحد ، وإما مشترك بين المسيح وغيره . وعلى التقديرين فتخصيص المسيح بذلك باطل .

● آيات المسيح وأمثالها آيات الرسل :

وذكرت له : أنَّه ما من آية جاء بها المسيح إلا وقد جاء موسى بأعظم منها ، فإنَّ المسيح ﷺ وإن كان جاء بإحياء الموتى ، فالموتى الذين أحياهم الله على يد موسى أكثر كالذين قالوا : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ ﴾ (١) ثم أحياهم الله بعد موتهم ، وقد جاء بإحياء الموتى غير واحد من الأنبياء ، والنصارى يُصدِّقون بذلك . وأما جعل العصا حيَّة فهذا أعظم من إحياء الميت ، فإنَّ الميت كانت فيه حياة فردَّت الحياة إلى محل كانت فيه

(١) البقرة : ٥٥

الحياة . وأما جعل خشبة يابسة حيواناً تبتلع العصى والحبال فهذا أبلغ فى القدر وأقدر ^(١) فإن الله يحيى الموتى ولا يجعل الخشب حياة .

وأما إنزال المائدة من السماء ، فقد كان يُنزل على عسكر موسى كل يوم من المن والسلوى ، ويُنبع لهم من الحجر من الماء ما هو أعظم من ذلك ، فإن الحلو أو اللحم دائماً هو أجلُّ فى نوعه وأعظم فى قدره مما كان على المائدة من الزيتون والسّمك وغيرهما ، وذكرت له نحواً من ذلك مما تبين أن تخصيص المسيح بالاتحاد ودعوى الإلهية ليس له وجه ، وأن سائر ما يُذكر فيه إما أن يكون مشتركاً بينه وبين غيره من المخلوقات ، وإما أن يكون مشتركاً بينه وبين غيره من الأنبياء والرسل ، مع أن بعض الرسل كإبراهيم وموسى قد يكون أكمل فى ذلك منه .

وأما خلقه من امرأة بلا رجل ، فخلق حواء من رجل بلا امرأة أعجب من ذلك ، فإنه خُلِقَ من بطن امرأة وهذا معتاد ، بخلاف الخلق من ضلع رجل فإن هذا ليس بمعتاد ، فما من أمر يُذكر فى المسيح ﷺ إلا وقد شركه فيه أو فيما هو أعظم منه غيره من بنى آدم .

فعلم قطعاً أن تخصيص المسيح باطل ، وأن ما يُدعى له إن كان ممكناً فلا اختصاص له به ، وإن كان ممتنعاً فلا وجود له فيه ولا فى غيره ، ولهذا قال هؤلاء الاتحادية : إن النصارى إنما كفروا بالتخصيص ، وهذا أيضاً باطل ، فإن الاتحاد عموم وخصوص ، والمقصود هنا أن تشبيه الاتحادية أحدهم بالظل المستحيل يناقض قولهم بالوحدة . وكذلك قول الآخر :

(١) كذا فى الأصل وفيه تحريف ظاهر من جهل النساخ ، والمعنى ظاهر وهو أن آية العصا لموسى أعظم من إحياء الميت لعيسى عليهما السلام وأدل على قدرة الله تعالى بما ذكر من الفرق بين البشر والخشب .

أحسن إليه وهو قلبي وهل يرى سوى أخو وجد يحن لقلبه
ويحجب طرفي عنه إذ هو ناظري وما بعده إلا لإفراط قربه

هو مع ما قصده به من الكفر والاتحاد كلام متناقض ، فإن حنين الشيء إلى ذاته متناقض ولهذا قال : « وهل يرى أخو وجد يحن لقلبه » ؟ وقوله : « وما بعده إلا لإفراط قربه » متناقض ، فإنه لا قُرب ولا بُعد عند أهل الوحدة فإنها تقتضى أن يقرب أحدهما من الآخر ، والواحد لا يقرب من ذاته ويبعد من ذاته .

وأما قول القائل : « التوحيد لا لسان له ، والألسنة كلها لسانه » - فهذا أيضاً من قول أهل الوحدة ، وهو مع كفره قول متناقض ، فإنه قد يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن لسان الشرك لا يكون له لسان التوحيد ، وأن أقوال المشركين الذين قالوا : ﴿ لَا تَذَرُنْ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنْ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (١) ، والذين قالوا : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (٢) ، والذين قالوا : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ * إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾ (٣) ، والذين قالوا : ﴿ حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ ﴾ (٤) ... ونحو هؤلاء - لسان هذا هو لسان التوحيد .

وأما تناقض هذا القول على ، أصلهم فإن الوجود إن كان واحداً كان إثبات التعدد تناقضاً ، فإذا قال القائل : الوجود واحد ، وقال الآخر : ليس بواحد بل يتعدد ، كان هذان قولين متناقضين فيمتنع أن يكون أحدهما هو الآخر . وإذا قال قائل : الألسنة كلها لسانه ، فقد صرح بالتعدد في قوله : « الألسنة كلها » ، وذلك يقتضى أن لا يكون هذا اللسان هو هذا اللسان ، فثبت التعدد وبطلت

(٢) الزمر : ٣

(١) نوح : ٢٣

(٤) الأنبياء : ٦٨

(٣) هود : ٥٣ - ٥٤

الوحدة . وكل كلام لهؤلاء ولغيرهم فإنه ينقض قولهم ، فإنهم مضطرون إلى إثبات التعدد .

فإن قالوا : الوجود واحد - بمعنى أن الموجودات اشتركت في مسمى الوجود - فهذا صحيح ، لكن الموجودات المشتركة في مسمى الواحد لا يكون وجود هذا منها عين وجود هذا ، بل هذا اشتراك في الاسم العام الكلى كالاشتراك في الأسماء التي يسميها النحاة اسم الجنس ، ويقسمها المنطقيون إلى جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام ، فالاشتراك في هذه الأسماء هو مستلزم لتباين الأعيان وكون أحد المشتركين ليس هو الآخر ، وهذا مما يُعلم أن وجود الحق مباين للخلوقات أعظم من مباينة هذا الموجود لهذا الموجود ، فإذا كان وجود الفلك مبايناً مخالفاً لوجود الذرة والبعوضة ، فوجود الحق تعالى أعظم مباينة لوجود كل مخلوق من مباينة وجود ذلك المخلوق لوجود مخلوق آخر .

● قولهم « لا يعرف التوحيد إلا واحد » :

وهذا وغيره مما يبين بطلان قول ذلك الشيخ حيث قال : لا يعرف التوحيد إلا الواحد ، ولا تصح العبارة عن التوحيد وذلك لا يُعبر عنه إلا بغير ، ومن أثبت غيراً فلا توحيد له - فإن هذا الكلام مع كفره متناقض فإن قوله : لا يعرف التوحيد إلا واحد ، يقتضى أن هناك واحداً يعرفه وأن غيره لا يعرفه ، هذا تفريق بين مَنْ يعرفه ومَنْ لا يعرفه ، وإثبات اثنين أحدهما يعرفه والآخر لا يعرفه إثبات للمغايرة بين مَنْ يعرفه ومَنْ لا يعرفه ، فقوله بعد هذا : « مَنْ أثبت غيراً فلا توحيد له » ، يناقض هذا . وقوله : « إنه لا تصح العبارة عن التوحيد » ، كفر بإجماع المسلمين ، فإن الله قد عبّر عن توحيده ورسوله عبّر عن توحيده والقرآن مملوء من ذكر التوحيد ، بل إنما أرسل الله الرسل وأنزل

الكتب بالتوحيد وقد قال تعالى : ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ (٢) ، ولو لم يكن عنه عبارة لما نطق به أحد ، وأفضل ما نطق به الناطقون هو التوحيد كما قال النبي ﷺ : « أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء الحمد لله » وقال : « مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » ، لكن التوحيد الذي يشير إليه هؤلاء الملاحدة - وهو وحدة الوجود - أمر ممتنع في نفسه لا يتصور تحققه في الخارج ، فإن الوحدة العينية الشخصية تمتنع في الشيئين المتعددين ، ولكن الوجود واحد في نوع الوجود بمعنى أن الاسم الموجود اسم عام يتناول كل أحد ، كما أن اسم الجسم والإنسان ونحوهما يتناول كل كل جسم وكل إنسان ، وهذا الجسم ليس هو ذاك ، وهذا الإنسان ليس هو ذاك ، وكذلك هذا الوجود ليس هو ذاك .

● نفهم التعبير عن التوحيد :

وقوله : « لا يصح التعبير عنه إلا بغير » ، يقال له أولاً : التعبير عن التوحيد يكون بالكلام ، والله يعبر عن التوحيد بكلام الله ، فكلام الله وعلمه وقدرته وغير ذلك من صفاته ، لا يُطلق عليه عند السلف والأئمة القول بأنه الله ، ولا يُطلق عليه بأنه غير الله ، لأن لفظ الغير قد يُراد به ما يباين غيره ، وصفة الله لا تباينه ، ويُراد به ما لم يكن إياه ، وصفة الله ليست إياه ، ففي أحد الاصطلاحين يقال : إنه غير ، وفي الاصطلاح الآخر : لا يقال إنه غير ، فلهذا لا يطلق أحدهما إلا مقروناً ببيان المراد لئلا يقول المبتدع : إذا كانت صفة الله غيره فكل ما كان غير الله فهو مخلوق ، فيتوسل بذلك إلى أن يجعل علم الله وقدرته وكلامه ليس هو صفة قائمة به ، بل مخلوقة في غيره ، فإن هذا فيه من

(١) الزخرف : ٤٥

(٢) الأنبياء : ٢٥

تعطيل صفات الخالق وجحد كماله ماهو من أعظم الإلحاد ، وهو قول الجهمية الذين كفّروهم السلف والأئمة تكفيراً مطلقاً . وإن كان الواحد المعين لا يكفر إلا بعد قيام الحجة التي يكفر تاركها (١) .

وأيضاً فيقال لهؤلاء الملاحدة : إن لم يكن في الوجود غير بوجه من الوجوه ، لزم أن يكون كلام الخلق وأكلهم وشربهم ونكاحهم وزناهم وكفرهم وشركهم وكل ما يفعلونه من القبائح هو نفس وجود الله ، ومعلوم أن من جعل هذا صفة لله كان من أعظم الناس كفراً وضلالاً ، فمن قال إنه عين وجود الله كان أكفر وأضل ، فإن الصفات والأعراض لا تكون عين الموجود القائم بنفسه وأئمة هؤلاء الملاحدة كابن عربي يقول :

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

فيجعلون كلام المخلوقين من الكفر والكذب وغير ذلك كلاماً لله ، وأما هذا اللحيد (٢) فزاد على هؤلاء فجعل كلامهم وعبادتهم نفس وجوده لم يجعل ذلك كلاماً له ، بل يقال أن يكون (٣) هنا كلام له لثلا يثبت غيراً له .

● وجوب عبد ورب :

وقد علّم بالكتاب والسنة والإجماع وبالعلوم العقلية الضرورية إثبات غير الله تعالى ، وأن كل ما سواه من المخلوقات فإنه غير الله تعالى ، ليس هو الله ولا صفة من صفات الله ، ولهذا أنكر الله على من عبد غيره ولو لم يكن هناك غير لما صح الإنكار قال تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ (٤) ، وقال تعالى ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أُتَّخَذُ وَلِيّاً ﴾ (٥) ، وقال

(١) يعني أن السلف كفّروا الجهمية ببدعتهم في الإلحاد بصفات الله وإنكار كونها معاني وجودية قائمة بذاته وزعمهم أن كلامه أصواتاً خلقها في سمع موسى وغيره .

(٢) كذا في الأصل فإن لم يكن محرفاً فهو تصغير لأحد : اسم فاعل من لحد الثلاثي ، وهو بمعنى ألحد . (٣) كذا في الأصل فيحر لفظاً ومعنى .

(٤) الزمر : ٦٤

(٥) الأنعام : ١٤

تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١) ،
وقال تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغَىٰ حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ
مُفَصَّلًا ﴾ (٢) .

● حب الله وتوحيده لنفسه :

وكذلك قول القائل : « وجدت المحبة غير المقصود لأنها لا تكون إلا من غير
لغير وغير ما ثم ، ووجدت التوحيد غير المقصود لأن التوحيد ما يكون إلا من
عبد لرب ، لو أنصف الناس ما رأوا عبداً ولا معبوداً » - هو كلام فيه من الكفر
والإلحاد والتناقض ما لا يخفى ، فإن الكتاب والسنة وإجماع المسلمين
أثبتت محبة الله لعباده المؤمنين ومبختهم له كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ
آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ (٤) ، وقوله :
﴿ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُتَّقِينَ ﴾ (٦) ، ﴿ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٧) ، ﴿ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ
الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (٨) ، وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « ثلاث من كن فيه
وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن كان
يحب المرء لا يحبه إلا الله ، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ
أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار » ، وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات
محبة الله تعالى لعباده المؤمنين ومبختهم له ، وهذا أصل دين الخليل إمام
الحنفاء عليه السلام . وأول من أظهر ذلك في الإسلام الجعد بن درهم فضحى بن
خالد بن عبد الله القسري (٩) يوم الأضحى بواسط وقال : « أيها الناس ، ضحوا يقبل

(١) فاطر : ٣	(٢) الأنعام : ١١٤	(٣) البقرة : ١٦٥
(٤) المائدة : ٥٤	(٥) التوبة : ٢٤	(٦) آل عمران : ٧٦
(٧) البقرة : ١٩٥	(٨) البقرة : ٢٢٢	

(٩) خالد بن عبد الله القسري . توفي عام ١٢٦ هـ ، أمير من قبيلة بجيلة ولى مكة في عهد الوليد
سنة ٩١ هـ ، ثم ولاه هشام بن عبد الملك العراق سنة ١٠٦ هـ ، ثم عزله وولى مكانه يوسف بن عمر
الشفقي ، فسجنه يوسف ثم قتله (البلتاجي) .

الله ضحاياكم ، فإننى مضح بالجعد بن درهم ، إنّه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً .
ثم نزل فذبحه .

● تناقض الاتحاديين :

وقوله : « المحبة ما تكون إلا من غير لغير ، وغير ما ثم » - كلام باطل من كل وجه ، فإن قوله : « لا يكون إلا من غير » ليس بصحيح ، فإن الإنسان يحب نفسه وليس غيراً لنفسه ، والله يحب نفسه ، وقوله : « ما ثم غير » - باطل ، فإن المخلوق غير الخالق ، والمؤمنون غير الله وهم يحبونه فالدعوى باطلة ، فكل واحدة من مقدمتى الحجة باطلة - قوله : « لا تكون إلا من غير لغير » ، وقوله : « غير ما ثم » - فإن الغير موجود والمحبة تكون من المحبوب لنفسه يحب نفسه ، ولهذا كثير من الاتحادية يناقضه فى هذا ويقول كما قال ابن الفارض (١) .

وكذلك قوله : « التوحيد لا يكون إلا من عبد لرب ، ولو أنصف الناس ما رأوا عابداً ولا معبوداً » - كلاً المقدمتين باطل ، فإن التوحيد يكون من الله لنفسه فإنه يوحد نفسه بنفسه ، كما قال تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٢) ، والقرآن مملوء من توحيد الله لنفسه ، فقد وَحَّدَ نفسه بنفسه كقوله : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ، إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٤) ، ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٥) .. وأمثال ذلك .

وأما الثانية فقوله : « إن الناس لو أنصفوا ما رأوا عابداً ولا معبوداً » - مع أنه غاية فى الكفر والإلحاد . كلام متناقض ، فإنه إذا لم يكن عابد ولا معبود

(١) لم يذكر عن ابن الفارض هنا شيئاً .

(٢) البقرة : ١٦٣

(٣) آل عمران : ١٨

(٤) محمد : ١٩

(٥) النحل : ٥١

بل الكل واحد ، فمن هم الذين لا ينصفون ؟ إن كانوا هم الله ، فيكون الله هو الذى لا ينصف ، وهو الذى يأكل ويشرب ويكفر ، كما يقول ذلك كثير منهم مثلما قال بعضهم لشيخه : الفقير إذا صَحَّ أكل بالله ، فقال له الآخر : الفقير إذا صَحَّ أكل الله . وقد صرَّح ابن عربى وغيره من شيوخهم بأنه هو الذى يجوع ويعطش ويمرض ويبول وينكح وينكح ، وأنه موصوف بكل نقص وعيب ، لأن ذلك هو الكمال عندهم كما قال فى « الفصوص » : فالعلى لنفسه هو الذى يكون له الكمال الذى يستقصى به جميع الأمور الوجودية النسب العدمية ، سواء أكانت محمودة عُرْفاً وعقلاً وشرعاً ، أو مذمومة عُرْفاً وعقلاً وشرعاً ، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة . وقال : ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات وأخبر بذلك عن نفسه ، وبصفات النقص والذم ؟ ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الخالق فهى كلها من أولها إلى آخرها صفات للعبد كما أن صفات العبد من أولها إلى آخرها صفات لله تعالى ؟

● خلاصة الرد على الاتحادية :

هذا المتكلم بمثل هذا الكلام يتناقض فيه ، فإنه يقال له : فأنت الكامل فى نفسك الذى لا ترى عابداً ولا معبوداً يعاملك بموجب مذهبك فيُضْرَب ويُوجَع ويُهَانَ ويُصَفَع ويُظْلَم ، فمن فعل به ذلك ؟ واشتكى أو صاح منه وبكى قيل له : ما ثم غير ، ولا عابد ولا معبود فلم يفعل بك هذا غيرك ، بل الضارب هو المضروب والشاتم هو المشتوم والعابد هو المعبود ، فإن قال : تظلم من نفسه واشتكى من نفسه ، قيل له : فقل أيضاً : عَبَدَ نفسه ، فإذا أثبت ظالماً ومظلوماً وهما واحد فأثبت عابداً ومعبوداً وهما واحد . ثم يقال له : هذا الذى يضحك ويضرب هو نفس الذى يبكى ويصيح ، وهذا الذى شبع وروى هو نفس هذا الذى جاع وعطش ، فإن اعترف بأنه غيره أثبت المغايرة ، وإذا أثبت المغايرة بين هذا وهذا فبين العابد والمعبود أولى وأحرى ، وإن قال : هو هو .

عومل معاملة جنس السوفسطائية ^(١) فإن هذا القول من أقبح السفسطة ، فيقال : فإذا كان هو هو فنحن نضربك ونقتلك والشئ قتل نفسه وأهلك نفسه . والإنسان قد يظلم نفسه بالذنوب فيقول : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾ ^(٢) لكون نفسه أمرته بالسوء والنفس أمارة بالسوء ، لكن جهة أمرها ليست جهة فعلها ، بل لا بد من نوع تعدد إما في الذات وإما في الصفات ، وكل أحد يعلم بالحس والاضطرار أن هذا الرجل الذى ظلم ذاك ليس هو إياه وليس هو بمنزلة الرجل الذى ظلم نفسه . وإذا كان هذا فى المخلوقين فالخالق أعظم مباينة للمخلوقين من هذا لهذا ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

ولولا أن أصحاب هذا القول كثروا وظهروا وانتشروا وهم عند كثير من الناس سادات الآنام ، ومشايخ الإسلام ، وأهل التوحيد والتحقيق ، وأفضل أهل الطريق ، حتى يفضلوهم على الأنبياء والمرسلين ، وأكابر مشايخ الدين ، لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد هذه الأحوال ، وإيضاح هذا الضلال ، ولكن يُعلم بذلك أن الضلال لا حد له ، وأنه إذا كررت (٢) العقول ، لم يبق لضلالها حد معقول ، فسبحان من فرق فى نوع الإنسان فجعل منه من هو أفضل العالمين ، وجعل منه من هو من شرار الشياطين ، ولكن تشبيه هؤلاء بالأنبياء والأولياء ، كتشبيه مسيلمة الكذاب ، بسيد أولى الألباب ، هو الذى يوجب جهاد هؤلاء الملحدون الذين يفسدون الدنيا والدين .

(١) السوفسطائيون : وتعنى باليونانية : معلمو الحكمة ، وهم مجموعة من المفكرين اليونانيين قبل سقراط (٤٦٩ - ٣٩٩ ق . م) ، ظهر أغلبهم فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانوا يعلمون الخطابة وفنون الجدل للشبان الطموحين ، وقف سقراط منهم موقفاً عدائياً ، واتهمهم أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق . م) بإنكار الحقيقة الموضوعية والمبادئ الأخلاقية ، ولكن كثيراً منهم كانت لديه نزعة إنسانية وعالمية واضحة ، أشهرهم پروتاجوراس (٤٨٠ - ٤١٠ ق . م) ، وجورجياس (٤٨٣ - ٣٧٦ ق . م) ، وهيبياس وپروديكوس (البلتاجى) . (٢) الأعراف : ٢٣

● احتمال توبة الملحد وموته على الإسلام :

والمقصود هنا رد هذه الأقوال ، وبيان الهدى من الضلال ، وأما توبة مَنْ قالها وموته على الإسلام ، فهذا يرجع إلى الملك العلّام ، فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات . ومن الممكنات أنّه قد تاب جل أصحاب هذه المقالات ، والله تعالى غافر الذنب قابل التوب شديد العقاب ، والذنب وإن عظم والكفر وإن غلظ وجسّم ، فإن التوبة تمحو ذلك كله ، والله سبحانه لا يتعاضمه ذنب أن يغفره لمن تاب ، بل يغفر الشرك وغيره للتائبين كما قال تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (١) ، وهذه الآية عامة مطلقة لأنها للتائبين ، وأما قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢) فإنها مقيدة خاصة لأنها في حق غير التائبين لا يغفر لهم الشرك ، وما دون الشرك معلق بمشيئة الله تعالى .

● اتحاد الصوفية أشرك من كفر أهل الكتاب :

والحكاية المذكورة عن الذي قال : « إنه التقم العالم كله وأراد أن يقول : أنا الحق » ، وأختها التي قيل فيها : « إن الإلهية لا يدعها إلا أجهل خلق الله وأعرف خلق الله » - هو من هذا الباب . والفقيه الذي قال : « ما خلق الله أقل عقلاً ممن ادعى أنه إله مثل فرعون وفروث وأمثالهما » هو الذي نطق بالصواب ، وسدّد الخطاب ، ولكن هؤلاء الملاحدة يُعْظَمُونَ فرعون وأمثاله ويدعون أنهم (٣) من موسى وأمثاله ، حتى إنه حدثني بهاء الدين عبد السيد - الذي كان قاضى اليهود وأسلم وحسن إسلامه - وكان قد اجتمع بالشيرازى أحد شيوخ هؤلاء ودعاه إلى هذا القول وزينه له فحدثني بذلك ، فبينت له ضلال هؤلاء وكفرهم ، وأن قولهم من جنس قول فرعون فقال لى : إنه لما ادعاه حسن

(٢) النساء : ٤٨

(١) الزمر : ٥٣

(٣) سقط من هنا كلمة : أعرف أو أعلم أو أفضل .

الشيرازى قال له : قولكم هذا يشبه قول فرعون ، فقال : نعم ، ونحن على قول فرعون ، وكان عبد السيد لم يسلم بعد ، فقال : أنا لا أدع موسى وأذهب إلى فرعون ، قال له : ولم ؟ قال : لأن موسى أغرق فرعون . فانقطع فاحتج عليه بالنصر القدرى الذى نصر الله موسى لا بكونه كان رسولا صادقا . قلت لعبد السيد : وأقرُّ لك أنه على قول فرعون ؟ قال : نعم ، قلت : فمن سمع إقرار الخصم لا يحتاج إلى بيّنة . أنا كنت أريد أن أبين لك أن قولهم هو قول فرعون ، فإذا كان قد أقرَّ بهذا حصل المقصود .

فهذه المقالات وأمثالها من أعظم الباطل ، وقد نبهنا على بعض ما به يُعرف معناها وأنه باطل والواجب إنكارها . فإن إنكار هذا المنكر السارى في كثير من المسلمين أولى من إنكار دين اليهود والنصارى الذى لا يضل به المسلمون لا سيما وأقوال هؤلاء شر من قول اليهود والنصارى ومن عرف معناها واعتقدتها كان من المنافقين الذين أمر الله بجهادهم بقوله تعالى : ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) ، والنفاق إذا عظم كان صاحبه شراً من كفار أهل الكتاب ، وكان فى الدرك الأسفل من النار .

● امتناع التأويل للاتحادية :

وليس لهذه المقالات وجه سائغ ، ولو قُدِّرَ أن بعضها يحتمل فى اللغة معنى صحيحاً ، فإن ما يُحمل عليها إذا لم يُعرف مقصود صاحبها (٢) وهؤلاء قد عُرِفَ مقصودهم كما عُرِفَ دين اليهود والنصارى والرافضة ، ولهم فى ذلك كتب مصنفة وأشعار مؤلفة وكلام يُفسَّرُ بعضه بعضاً ، وقد عُلِمَ مقصودهم بالضرورة ، فلا يَنَازَعُ فى ذلك إلا جاهل لا يُلْتَفَتُ إليه . ويجب بيان معناها وكشف مغزاها

(١) التوبة : ٧٣

(٢) فى الكلام تحريف وسقط والمعنى المفهوم من القرينة أنها - إنما يصح أن تُحمل على معنى صحيح تحتمله اللغة إذا لم يُعرف مقصود صاحبها .

لمن أحسن الظن بها أو خيف عليه أن يُحسن الظن بها وأن يضل ، فإن ضرر هذه على المسلمين أعظم من ضرر السموم التي يأكلونها ولا يعرفون أنها سموم ، وأعظم من ضرر السرّاق والخونة الذين لا يُعرفون إنهم سرّاق وخونة ، فإن هؤلاء غاية ضررهم موت الإنسان أو ذهاب ماله ، وهذه مصيبة في دنياه قد تكون سبباً لرحمته في الآخرة ، وأما هؤلاء فيستقون الناس شراب الكفر والإلحاد في آنية أنبياء الله وأوليائه ، ويلبسون ثياب المجاهدين في سبيل الله وهم في الباطن من المحاربين لله ورسوله ، ويُظهرون كلام الكفار والمنافقين ، في قوالب ألفاظ أولياء الله المحققين ، فيدخل الرجل معهم على أن يصير مؤمناً ولياً لله فيصير منافقاً عدواً لله . ولقد ضربتُ لهم مرة مثلاً يقوم أخذوا طائفة من الحاج ليحجوا بهم فذهبوا بهم إلى قبرص ، فقال لى بعض من كان قد انكشف له ضلالهم من أتباعهم : لو كانوا يذهبون بنا إلى قبرص لكانوا يجعلوننا نصارى ، وهؤلاء يجعلوننا شراً من النصارى . والأمر كما قاله هذا القائل .

وقد رأيتُ وسمعتُ عمن ظن هؤلاء من أولياء الله وأن كلامهم كلام العارفين المحققين ، من هو من أهل الخير والدين مالا أحصيهم ، فمنهم من دخل في اتحادهم وفهمه وصار منهم ، ومنهم من كان يؤمن بما لا يعلم ، ويُعَظِّم ما لا يفهم ، ويُصَدِّق بالمجهولات ، وهؤلاء هم أصلح الطوائف الضالين ، وهم بمنزلة من يُعَظِّم أعداء الله ورسوله ولا يعلم أنهم أعداء لله ورسوله ، ويوالى المشركين وأهل الكتاب ، ظاناً أنهم من أهل الإيمان وأولى الألباب ، وقد دخل بسبب هؤلاء الجهال المُعَظِّمين لهم من الشر على المسلمين ، ما لا يحصيه إلا رب العالمين .

وهذا الجواب ، لم يتسع لأكثر من هذا الخطاب ، والله أعلم .

« انتهت الرسالة »

* * *

ثم يقول السيد محمد رشيد رضا صاحب « المنار » ومحقق الطبعة الأولى :
« أرسل إلينا هذه الرسالة - سبع رسائل وفتاوى أخرى لشيخ الإسلام وناصر السُّنة
الإمام أحمد تقى الدين بن تيمية قدس الله روحه - أخونا فى الله الأستاذ
الفاضل الشيخ محمد بهجة الأثرى البغدادي ، بإرشاد أستاذه صفوة أصدقائنا
علامة العراق ورحلة أهل الآفاق السيد محمود شكرى الألوسى رحمه الله تعالى ،
وهى منقولة بقلم الأستاذ الفاضل الشيخ محمد على الفضيلى الزبيدى البغدادي
عن نسخة كثيرة الغلط والتحريف والسقط قال إنه اجتهد فى تصحيحها
ما استطاع . ونقول : إننا اجتهدنا بعده فصححنا مما بقى من ذلك ما تيسر لنا
ونبهنا على بعض ما يتيسر فى الحواشى وعلى بعض آخر بعلامة الاستفهام (؟)
بجانبه . ونحمد الله تعالى أن صار المراد منها كله مفهوما ، فنسأله تعالى أن
يثيب الجميع : المؤلف والناسخ والمرسل والمرشد والناشر بفضله وكرمه . »

* * *

مناظرة ابن تيمية العلنية

لدجاجة البطائحية الرفاعية

(وهى من أعظم ما تصدى له وقام به شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية قدس الله روحه من إقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحياء السنّة ومحاربة البدعة ، بعد أن أهمل ذلك الحكّام فالعلماء ففشّت البدع وصار كثير منها يُعدّ من شعائر الدين ، أو خصائص الصالحين ، فكان رحمه الله من أعظم المجددين) قال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله رب السموات والأرضين ،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خاتم النبيين ؛ صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وسلم تسليماً دائماً إلى يوم الدين

أما بعد .. فقد كتبت ما حضرني ذكره فى المشهد الكبير بقصر الإمارة
والميدان ، بحضرة الخلق من الأمراء والكتّاب والعلماء والفقراء العامة وغيرهم ،
فى أمر البطائحية يوم السبت تاسع جمادى الأولى سنة خمس ، لتشوف الهمم
إلى معرفة ذلك وحرص الناس على الاطلاع عليه ، فإن من كان غائباً عن ذلك
قد يسمع بعض أطراف الواقعة ، ومن شهدا فقد رأى وسمع ما رأى وسمع ،
ومن الحاضرين من سمع ورأى ما لم يسمع غيره ويبره لانتشار هذه الواقعة
العظيمة ، ولما حصل بها من عز الدين وظهور كلمته العليا وقهر الناس على
متابعة الكتاب والسنّة ، وظهور زيف من خرج عن ذلك من أهل البدع المضلة ،
والأحوال الفاسدة والتلبيس على المسلمين .

● مخاريق أهل الطريق وخوارقهم :

وقد كتبت فى غير هذا الموضع صفة حال هؤلاء البطائحية وطريقهم ، وطريق الشيخ أحمد بن الرفاعى ^(١) وحاله ، وما وافقوا منه المسلمين وما خالفوهم ، لتبين ما دخلوا فيه من دين الإسلام وما خرجوا فيه عن دين الإسلام ، فإن ذلك يطول وصفه فى هذا الموضع ، وإنما كتبت هنا ما حضرنى ذكره من حكاية هذه الواقعة المشهورة فى مناظرتهم ومقابلتهم ، وذلك أنى كنت أعلم من حالهم بما قد ذكرته فى غير هذا الموضع وهو أنهم وإن كانوا منتسبين إلى الإسلام وطريقة الفقر والسلوك ، ويوجد فى بعضهم التعبد والتأله والوجد والمحبة والزهد والفقر والتوضيع ولين الجانب والملاطفة فى المخاطبة والمعاشرة والكشف والتصرف ، ونحو ذلك ما يوجد - فيوجد أيضاً فى بعضهم من الشرك وغيره من أنواع الكفر ، ومن الغلو والبدع فى الإسلام والإعراض عن كثير مما جاء به الرسول والاستخفاف بشريعة الإسلام والكذب والتليس ، وإظهار المخارق ^(٢) الباطلة وأكل أموال الناس بالباطل والصد عن سبيل الله ما يوجد .

وقد تقدمت لى معهم وقائع متعددة بيّنت فيها لمن خاطبته منهم ومن غيرهم بعض ما فيهم من حق وباطل ، وأحوالهم التى يسمونها الإشارات ، وتاب منهم جماعة ، وأدّب منهم جماعة من شيوخهم ، وبيّنت صورة ما يُظهرونه من المخاريق مثل ملابس النار والحيات ، وإظهار الدم واللدن والزعفران وماء الورد

(١) الرفاعى : أبو العباس أحمد الحسينى ، توفى عام ٥٧٨ هـ ، صوفى من الكبار ، شافعى المذهب ، ولد فى قرية حسن من أعمال واسط بالعراق ، تفقه وتآدب وتصوف فانضم إليه خلق كثير ، وأسس الطريقة الرفاعية ، توفى بقرية أم عبيدة بالبطائح بين واسط والبصرة ، له « تفسير سورة القدر » ، و « الطريق الى الله » ، و « شرح التنبيه فى الفقه » ، وجمع كلامه فى رسالة دعيت « رحيق الكوثر » (البلتاجى) .

(٢) أطلقوا اسم المخارق والمخاريق على الخوارق المفتعلة بالحيل والتليس والشعوذة ، وهى فى أصل اللغة ضرب من لعب الصبيان .

والعسل والسكر وغير ذلك ، وأن عامة ذلك عن حيل معروفة وأسباب مصنوعة ، وأراد غير مرة منهم قوم إظهار ذلك ، فلما رأوا معارضة لهم رجعوا ودخلوا على أن أسترهم فأجبتهم إلى ذلك بشرط التوبة ، حتى قال لى شيخ منهم فى مجلس عام فيه جماعة كثيرة ببعض البساتين لما عارضتهم : بأنى أدخل معكم النار بعد أن نغتسل بما يذهب الحيلة ومن احترق كان مغلوباً ، فلما رأوا الصدق أمسكوا عن ذلك .

وحكى ذلك الشيخ أنه كان مرة عند بعض أمراء التتر بالمشرق وكان له صنم يعبده قال : فقال لى : هذا الصنم يأكل من هذا الطعام كل يوم ويبقى أثر الأكل فى الطعام بيئنا يرى فيه ، فأنكرت ذلك ، فقال لى : إن كان يأكل أنت تموت ؟ فقلت : نعم ، قال : فأقمت عنده إلى نصف النهار ولم يظهر فى الطعام أثر ، فاستعظم ذلك التترى ذلك وأقسم بأيمان مغلظة أنه كل يوم يرى فيه أثر الأكل لكن اليوم بحضورك لم يظهر ذلك . فقلت لهذا الشيخ : أنا أبين لك سبب ذلك . ذلك التترى كافر مشرك ولصنمة شيطان يغويه بما يظهره من الأثر فى الطعام ، وأنت كان معك من نور الإسلام وتأيد الله تعالى ما أوجب انصراف الشيطان عن أن يفعل ذلك بحضورك ^(١) وأنت وأمثالك بالنسبة إلى أهل الإسلام الخالص كالتترى بالنسبة إلى أمثالك ، فالتترى وأمثاله سود ، وأهل الإسلام المحض بيض ، وأنتم بلق فيكم سواد وبياض . فأعجب هذا المثل من كان حاضراً .

وقلت لهم فى مجلس آخر لما قالوا : أتريد أن تظهر هذه الإشارات ؟ قلت : إن عملتموها بحضور من ليس من أهل الشأن من الأعراب والفلاحين أو الأتراك أو العامة أو جمهور المتفهمة والمتفكرة والمتصوفة لم يحسب لكم ذلك ، فمن معه

(١) لعل ذلك الشيطان من شياطين الإنس كان يأكل من الطعام فى غفلة من ذلك الأمير الخرافى ويوهمه أن الصنم أكله لمصلحة له فى التلبيس عليه .

ذهب فليأت به إلى سوق الصرف إلى عند الجهابذة الذين يعرفون الذهب الخالص من المغشوش من الصُّفَر ، لا يذهب إلى عند أهل الجهل بذلك . فقالوا لى : لا نعمل هذا إلا أن تكون همتك معنا ^(١) ، فقلت : همتى ليست معكم بل أنا معارض لكم مانع لكم ، لأنكم تقصدون بذلك إبطال شريعة رسول الله ﷺ ، فإن كان لكم قدرة على إظهار ذلك فافعلوا . فانقلبوا صاغرين .

● وضع أهل الطريق أغلال الحديد فى أعناقهم :

فلما كان قبل هذه الواقعة بمدة كان يدخل منهم جماعة مع شيخ لهم من شيوخ البر مطوقين بأغلال الحديد فى أعناقهم ^(٢) وهو وأتباعه معروفون بأمور ، وكان يحضر عندى مرات فأخاطبه بالتي هى أحسن ، فلما ذكر الناس ما يظهرونه من الشعار المبتدع الذى يتميزون به عن المسلمين ، يتخذونه عبادة وديناً يوهمون به الناس إن هذا لله سر من أسرارهم ، وإنه سيماء أهل الموهبة الإلهية السالكين طريقهم ، أعنى طريق ذلك الشيخ وأتباعه - خاطبته فى ذلك بالمسجد الجامع وقلت : هذا بدعة لم يشرعها الله تعالى ولا رسوله ، ولا فعل ذلك أحد من سلف هذه الأمة ولا من المشايخ الذين يُقتدى بهم ^(٣) ، ولا يجوز التعبد بذلك ولا التقرب به إلى الله تعالى ، لأن عبادة الله بما لم يشرع ضلالة ، ولباس الحديد على غير وجه التعبد قد كرهه من كرهه من العلماء للحديث المروى فى ذلك وهو أن النبى ﷺ رأى على رجل خاتماً من حديد فقال : « مالى أرى عليك حلية أهل النار » ^(٤) ، وقد وصف الله تعالى أهل النار بأن فى أعناقهم الأغلال ،

(١) أراد بهذا رشوة شيخ الإسلام بمشاركته فى هذا الجاه الباطل على حد « وَدَّوْا لَوْ تَذَنُّوْا فَيُنْذِرُوْكُمْ (القلم : ٩) .

(٢) رأيت مثل هؤلاء فى الهند من متصوفة الشرك .

(٣) أى يقتدى بسيرتهم لموافقتها للكتاب والسنة كالجنيد .

(٤) رواه النسائى وله تنمة .

فالتشبه بأهل النار من المنكرات ، وقال بعض الناس : قد ثبت فى الصحيح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فى حديث الرؤيا قال فى آخره : « أحب القيد وأكره الغل ، القيد ثبات فى الدين » فإذا كان مكروهاً فى المنام فكيف فى اليقظة (١) .

● جعل المباح عبادة تشريع محظور وكفر :

فقلت له فى ذلك المجلس ما تقدم من الكلام أو نحواً منه مع زيادة ، وخوفته من عاقبة الإصرار على البدعة وأن ذلك يوجب عقوبة فاعله ... ونحو ذلك من الكلام الذى نسيت أكثره لبعد عهدي به . وذلك أن الأمور التى ليست مستحبة فى الشرع لا يجوز التعبد بها باتفاق المسلمين ، ولا التقرب بها إلى الله ولا اتخاذها طريقاً إلى الله وسبباً لأن يكون الرجل من أولياء الله وأحبائه ، ولا اعتقاد أن الله يحبها أو يحب أصحابها كذلك ، أو أن اتخاذها يزداد به الرجل خيراً عند الله وقربة إليه ، ولا أن يجعل شعاراً للتائبين المريدن وجه الله ، الذين هم أفضل ممن ليس مثلهم .

● لا عبادة ولا قربة إلا ما شرعه الله :

فهذا أصل عظيم تجب معرفته والاعتناء به ، وهو أن المباحات إنما تكون مباحة إذا جعلت مباحات ، فأما إذا اتخذت واجبات أو مستحبات كان ذلك ديناً لم يشرعه الله ، وجعل ما ليس من الواجبات والمستحبات منها بمنزلة جعل ما ليس من المحرمات منها ، فلا حرام إلا ما حرّمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه الله ، ولهذا عظم ذم الله فى القرآن لمن شرع ديناً لم يأذن الله به ، ولمن حرّم

(١) أصل الحديث فى الصحيحين وهذا لفظ مسلم وبعده : فلا أدري هو فى الحديث أم قاله ابن سيرين اهـ - أى راويه عن أبى هريرة ، وفى رواية له إسناده إلى أبى هريرة وليس فى رواية البخارى له شيء من الشك المذكور .

ما لم يأذن بتحريمه ^(١) ، فإذا كان هذا فى المباحات فكيف بالمكروهات أو المحرمات ؟ ولهذا كانت هذه الأمور لا تلزم بالنذر ، فلو نذر الرجل فعل مباح أو مكروه أو محرم لم يجب عليه فعله كما يجب عليه إذا نذر طاعة الله أن يطيعه ، بل عليه كفارة يمين إذا لم يفعل عند أحمد وغيره ، وعند آخرين لا شىء عليه ، فلا يصير بالنذر ما ليس بطاعة ولا عبادة ^(٢) .

● ضلال بعض أهل الطريق بالتعبد بأهوائهم :

ونحو ذلك العهود التى تتخذ على الناس للالتزام بطريقة شيخ معين ، وعهود أهل الفتوة ورماة البندق ونحو ذلك ، ليس على الرجل أن يلتزم من ذلك على وجه الدين والطاعة لله إلا ما كان ديناً وطاعة لله ورسوله فى شرع الله ، لكن قد يكون عليه كفارة عند الحنث فى ذلك . ولهذا أمرت غير واحد أن يعدل عما أخذ عليه من العهد بالالتزام بطريقة مرجوحة أو مشتملة على أنواع من البدع إلى ما هو خير منها من طاعة الله ورسوله ﷺ واتباع الكتاب والسنة ، إذ كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز لأحد أن يعتقد أو يقول عن عمل أنه قربة وبر وطريق إلى الله واجب أو مستحب إلا أن يكون مما أمر الله به ورسوله ﷺ وذلك يعلم بالأدلة النصوية على ذلك ، وما علم باتفاق الأمة أنه ليس بواجب ولا مستحب ولا قربة ، لم يجز أن يُعتقد أو يُقال إنه قربة وطاعة ، فكذلك هم متفقون على أنه لا يجوز قصد التقرب به إلى الله ، ولا التعبد به ولا اتخاذه ديناً ولا عمله من الحسنات ، فلا يجوز جعله من الدين لا باعتقاد وقول ، ولا بإرادة وعمل ،

(١) بل جعله من الشرك أو الكفر المتعدى الذى هو أضر من الشرك كما بيّناه فى تفسير ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف : ٣٣) . وغيره . راجع ص ٣٩٨ - ٤٠٤ من جزء التفسير الثامن وكذا ص ١٤٣ و ١٤٧ و ١٦٤ و ١٨١ منه .

(٢) لعله سقط من هنا : طاعة وعبادة منصوبين .

وبإهمال هذا الأصل غلط خلق كثير من العلماء والعُباد ، يرون الشيء إذا لم يكن محرماً لا يُنهى عنه بل يُقال إنه جائز (١) ، لا يفرقون بين اتخاذه ديناً وطاعة ويراً وبين استعماله كما تُستعمل المباحات المحضّة ، ومعلوم أن اتخاذه ديناً بالاعتقاد أو الاقتصاد أو بهما ، وبالقول أو بالعمل أو بهما ، من أعظم المحرّمات وأكبر السيئات ، وهذا من البدع المنكرات التي هي أعظم من المعاصي التي يُعلم أنها معاصي سيئات .

* * *

فصل

في وقائع المناظرة

فلما نهيتهم عن ذلك أظهروا الموافقة والطاعة ، ومضت على ذلك مدة والناس يذكرون عنهم الإصرار على الابتداع في الدين ، وإظهار ما يخالف شرعة المسلمين ، ويطلبون الإيقاع بهم ، وأنا أسلك مسلك الرفق والأناة ، وأنتظر الرجوع والفيئة ، وأؤخر الخطاب إلى أن يحضر ذلك الشيخ لمسجد الجامع . وكان قد كتب إلى كتاباً بعد كتاب فيه احتجاج واعتذار ، وعتب وآثار ، وهو كلام باطل لا تقوم به حجة ، بل إما أحاديث موضوعة ، أو إسرائيليات غير مشروعة ، وحقيقة الأمر الصد عن سبيل الله وأكل أموال الناس بالباطل . فقلت لهم : الجواب يكون بالخطاب . فإن جواب مثل هذا الكتاب لا يتم إلا بذلك ، وحضر عندنا منهم شخص فنزعنا الغل من عنقه ، وهؤلاء هم من أهل الأهواء الذين

(١) سقط جواب « إذا » من النسخ ، ومعناه أنهم يرون جواز جعله قربة وعبادة . وهذا مثار كثير من البدع المحدثّة . وذكر لي بعض علماء الأزهر في هذه الأيام أن بعض كبار علمائه كانوا يتكلمون فيما ينكره الوهابية من بدع القبور وغيرها ويستحسنون ذلك فقال بعضهم منكراً : ولكنهم منعوا أن يُستشفع بأصحابها الصالحين ، فقال له شيخ الأزهر (الأستاذ أبو الفضل الجيزاوي) : هذا هو الشرع . فقال المنكر : ما دليله ؟ فقال الشيخ : إنما يُطلب الدليل على الإذن به لا على المنع ، فدل هذا على أن الشيخ - أيد الله به السنّة - أعلمهم .

يتعبدون فى كثير من الأمور بأهوائهم لا بما أمر الله تعالى ورسوله ﷺ : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾ (١) ، ولهذا غالب وجدهم هوى مطلق لا يدرون من يعبدون وفيهم شبه قوى من النصارى الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ (٢) ، ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع : أهل الأهواء .

● ضجيج أهل الطريق وخزعبلاتهم المؤثرة :

فحملهم هواهم على أن تجمعوا تجمع الأحزاب ، ودخلوا إلى المسجد الجامع مستعدين للحراب ، بالأحوال التى يعدونها للغلاب . فلما قضيت صلاة الجمعة أرسلت إلى شيخهم لنخاطبه بأمر الله ورسوله ﷺ ، ونتفق على اتباع سبيله ، فخرجوا من المسجد الجامع فى جموعهم إلى قصر الإمارة وكأنهم اتفقوا مع بعض الأكابر على مطلوبهم ، ثم رجعوا إلى مسجد الشاغر على ما ذكر لى وهم من الصياح والاضطراب ، على أمر من أعجب العُجاب ، فأرسلت إليهم مرة ثانية لإقامة الحُجَّة والمُعذرة ، وطلباً للبيان والتبصرة ، ورجاء المنفعة والتذكرة . فعمدوا إلى القصر مرة ثانية ، وذكر لى أنهم قدموا من الناحية الغربية مظهرين الضجيج والعجيج ، والإزباد والإرعاد ، واضطراب الرؤوس والأعضاء ، والتقلب فى نهر بردى ، واطهار التوكه الذى يخيلوا (٣) به على الردى ، وإبراز ما يدعونه من الحال والمحال ، الذى يسلمه إليهم من أضلوا من الجهال .

فلما رأى الأمير ذلك هاله ذلك المنظر ، وسأل عنهم فقبل له : هم مشتكون ، فقال : ليدخل بعضهم ، فدخل شيخهم وأظهر من الشكوى على ودعوى الاعتداء

(١) القصص : ٥٠

(٢) المائدة : ٧٧

(٣) كذا ، ولعل أصله : « تحيلوا » أى اتخذوا الحيل وسيلة للجهاد فساقتهم إلى الردى . ذلك بأن أفعالهم التى ذكرها ولباسهم وأغلالهم لها تأثير عظيم فى قلوب العوام وأصحاب الأوهام .

منى عليهم كلاماً كثيراً لم يبلغنى جميعه ، لكن حدثنى مَنْ كان حاضراً أنُ
الأمير قال لهم : فهذا الذى يقوله من عنده أو يقوله عن الله ورسوله ﷺ ؟
فقالوا : بل يقوله عن الله ورسوله ﷺ ، قال : فأى شىء يقال له ؟ قالوا : نحن
لنا أحوال وطريق يسلم إلينا ^(١) ، قال : فنسمع كلامه ، فمَنْ كان الحق
معه نصرناه ، قالوا : نريد أن تشد منا ، قال : لا ، ولكن أشد من الحق سواء
أكان معكم أو معه ، قالوا : ولا بد من حضوره ؟ قال : نعم ، فكرروا ذلك
فأمر بإخراجهم ، فأرسل إلى بعض خواصه من أهل الصدق والدين ممن يعرف
ضلالهم ، وعرفنى بصورة الحال وأنه يريد كشف أمر هؤلاء .

● رفق ابن تيمية وإخلاصه فى الأمر والنهى :

فلما علمت ذلك ألقى فى قلبى أن ذلك لأمر يريد الله من إظهار الدين ،
وكشف حال أهل النفاق المبتدعين ، لانتشارهم فى أقطار الأرضين ، وما أحبت
البغى عليهم والعدوان ، ولا أن أسلك معهم إلا أبلغ ما يمكن من الإحسان ،
فأرسلت إليهم مَنْ عرفهم بصورة الحال ، وأنى إذا حضرت كان ذلك عليكم من
الوئال ، وكثر فيكم القيل والقال . وأن مَنْ قعد أو قام قدام رماح أهل الإيمان .
فهو الذى أوقع نفسه فى الهوان . فجاء الرسول وأخبر أنهم اجتمعوا بشيوخهم
الكبار ، الذين يعرفون حقيقة الأسرار ، وأشاروا عليهم بموافقة ما أمروا به من
اتباع الشريعة ، والخروج عما يُنكر عليهم من البدع الشنيعة . وقال شيخهم
الذى يسيح بأقطار الأرض كبلاد الترك ومصر وغيرها : أحوالنا تظهر عند التتار
لا تظهر عند شرع محمد بن عبد الله . وأنهم نزعوا الأغلال من الأعناق ،
وأجابوا إلى الوفاق .

ثم ذكر لى أنه جاءهم بعض أكابر غلمان المطاع ^(١) وذكر أنه لا بد من
حضورهم لموعد الاجتماع . فاستخرتُ الله تعالى تلك الليلة واستعنته ،

(١) هذه كلمة باطلة قالها بعض الفقهاء المغرورين بالدجل فاتخذها الدجاجة أصلاً شرعياً
وحكماً إلهياً . (٢) لعل أصله : الأمير المطاع .

واستنصرته واستهديته ، وسلكت سبيل عباد الله فى مثل هذه المسالك ، حتى ألقى فى قلبى أن أدخل النار عند الحاجة إلى ذلك . وأنها تكون برداً وسلاماً على من اتبع مله الخليل ، وأنها تحرق أشباه الصابئة ^(١) أهل الخروج عن هذه السبيل . وقد كان بقايا الصابئة أعداء إبراهيم إمام الحنفاء بنواحي البطائح منضمين إلى من يضاهيهم من نصارى الدهماء ، وبين الصابئة ومن ضلّ من العبّاد المنتسبين إلى هذا الدين ، نسب يعرفه من عرف الحق المبين ، فالغالية من القرامطة والباطنية - كالنصيرية والإسماعيلية ^(٢) - يخرجون إلى مشابهة الصابئة الفلاسفة ثم إلى الإشراك ثم إلى جحود الحق تعالى . ومن شركهم الغلو فى البشر ، والابتداع فى العبادات ، والخروج عن الشريعة له نصيب من ذلك بحسب ما هو به لائق كالملاحدين من أهل الاتحاد ، والغالية من أصناف العباد .

● دعاوى الرفاعية وتلبيساتهم :

فلما أصبحنا ذهباً للميعاد ، وما أحببت أن أستصحب أحداً للإسعاد ، لكن ذهب أيضاً بعض من كان حاضراً من الأصحاب ، والله هو المسبب لجميع

(١) الصابئة : أتباع نحلة تؤله الكواكب . كان مقرهم فى حران ، ما بين النهرين . خرج منهم علماء وفلاسفة ، ومنجمون ، وزعموا أنهم المعنيون باسم الصابئة الوارد فى القرآن . (البلتاجى)
(٢) القرامطة : حركة دينية سياسية اجتماعية ، لا تزال حقيقتها على كثير من الغموض لانقراض أتباعها ، تنسب إلى داعيها الأول حمدان قرمط .

والباطنية : هم الذين يأخذون بالمعنى الباطن للقرآن ، ويجعلون لكل ظاهر باطناً ولكل تنزيل تأويلاً ، وأطلق المسلمون هذا الاسم على فرق عديدة كان لها شأن سياسى ، أهمها القرامطة .
والنصيرية : طائفة تقطن جبل العلويين وشمالى سورية (سهول حمص وحماة وحلب) ، دعوا كذلك نسبة إلى محمد بن نصير مؤسس الطائفة أو راعيها ، توفى سنة ٢٦٠ هـ ، وكان الحسين الخصيبى يعتبر أكبر متكلميها .

والإسماعيلية : القائلون من الشيعة بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق بعد أبيه - وانظر ص ٧٥ من هذا الجزء (البلتاجى) .

الأسباب . وبلغنى بعد ذلك أنهم طافوا على عدد من أكابر الأمراء ، وقالوا أنواعاً مما جرت به عادتهم من التلبيس والافتراء ، الذى استحوزوا به على أكثر أهل الأرض من الأكابر والرؤساء ، مثل زعمهم أن لهم أحوالاً لا يقاومهم فيها أحد من الأولياء ، وأن لهم طريقاً لا يعرفها أحد من العلماء ، وأن شيخهم هو فى المشايخ كالخليفة ، وأنهم يتقدمون على الخالق بهذه الأخبار المنيفة ، وأن المنكر عليهم ما هو آخذ بالشرع الظاهر ، غير واصل إلى الحقائق والسرائر . وأن لهم طريقاً وله طريق . وهم الواصلون إلى كُنْهِ التحقيق ، وأشباه هذه الدعاوى ذات الزخرف والتزويق . وكانوا لفرط انتشارهم فى البلاد ، واستحواذهم على الملوك والأمراء والأجناد ، لحفاء نور الإسلام ، واستبدال أكثر الناس بالنور الظلام ، وطموس آثار الرسول فى أكثر الأمصار ، ودروس حقيقة الإسلام فى دولة التتار ، لهم فى القلوب موقع هائل ، ولهم فيهم من الاعتقاد ما لا يزول بقول قائل .

قال المخبر : فغدا أولئك الأمراء الأكابر . وخاطبوا فيهم نائب السلطان بتعظيم أمرهم الباهر . وذكر لى أنواعاً من الخطاب ، والله تعالى أعلم بحقيقة الصواب . والأمير مستشعر ظهور الحق عند التحقيق . فأعاد الرسول لى مرة ثانية فبلغه أننا فى الطريق . وكان كثير من أهل البدع الأضداد ، كطوائف من المتفقهة والمتفكرة وأتباع أهل الاتحاد ، مُجَدِّين فى نصرهم بحسب مقدورهم ، مجهزين لمن يعينهم فى حضورهم ، فلما حضرتُ وجدت النفوس فى غاية الشوق إلى هذا الاجتماع ، متطلعين إلى ما سيكون طالبين للاطلاع ، فذكر لى نائب السلطان وغيره من الأمراء بعض ما ذكره من الأقوال المشتملة على الافتراء ، وقال إنهم قالوا : إنك طلبت منهم الامتحان ، وأن يحموا الأطواق ناراً ويلبسوها . فقلت : هذا من البهتان .

● تلبيس الرفاعية كغيرهم بدعوى الكرامات :

وها أنا ذا أصف ما كان ، قلت للأمير : نحن لا نستحل أن نأمر أحداً بأن يدخل ناراً ولا يجوز طاعة مَنْ يأمر بدخول النار ، وفى ذلك الحديث الصحيح ، وهؤلاء يكذبون فى ذلك وهم كذّابون مبتدعون قد أفسدوا من أمر دين المسلمين ودنياهم ما الله به عليم . وذكرت تلبيسهم على طوائف من الأمراء ، وأنهم لبسوا على الأمير المعروف بالإيدمرى وعلى قفجق نائب السلطنة وعلى غيرهما ، وقد لبسوا أيضاً على الملك العادل كتبغا^(١) فى ملكه وفى حالة ولاية حماة ، وعلى أمير السلاح أجل أمير بديار مصر ، وضاق المجلس عن حكاية جميع تلبيسهم ، فذكرت تلبيسهم على الإيدمرى وأنهم كأنما يرسلون من النساء مَنْ يستخبر عن أحوال بيته الباطنة ، ثم يخبرونه بها على طريق المكاشفة ، ووعدوه بالملك ، وأنهم وعدوه أن يروه رجال الغيب ، فصنعوا خُشباً طوالاً وجعلوا عليها مَنْ يمشى كهيئة الذى يلعب بأكر الزجاج ، فجعلوا يمشون على جبل المزة وذاك يرى من بعيد قوماً يطوفون على الجبل وهم يرتفعون عن الأرض ، وأخذوا منه مالا كثيراً ثم انكشف له أمرهم .

قلت للأمير وولده هو الذى فى حلقة الجيش يعلم ذلك وهو ممن حدثنى بهذه القصة : وأما قفجق فإنهم أدخلوا رجلاً فى القبر يتكلم ، وأوهموه أن الموتى تتكلم ، وأتوا به فى مقابر باب الصغير إلى رجل زعموا أنه الرجل الشعرانى الذى بجبل لبنان ، ولم يقرّوه منه بل من بعيد لتعود عليه بركته وقالوا : إنه طلب منه جملة من المال ، فقال قفجق : الشيخ يكاشف وهو يعلم أن خزائى ليس فيها هذا كله ، وتقرّب قفجق منه وجذب الشعر فانقلع الجلد الذى ألصقوه

(١) كتبغا : الملك العادل ، سلطان مصر (٦٩٤ - ٦٩٦ هـ) من المماليك البحرين ، مغولى

الأصل ، ساءت الأحوال الاقتصادية فى عهده ، ثم خُلِعَ عن العرش . (البلتاجى) .

على جلده من جلد الماعز ، فذكرت للأمير هذا ، ولهذا قيل لى : إنه لما انقضى المجلس وانكشف حالهم للناس كتب أصحاب قفجق إليه كتاباً وهو نائب السلطنة بحماة يخبره بصورة ما جرى .

وذكرت للأمير أنهم مبتدعون بأنواع من البدع مثل الأغلال ونحوها ، وأنا نهيناهم عن البدع الخارجة عن الشريعة ، فذكر الأمير حديث البدعة وسألنى عنه ، فذكرت حديث العرياض بن سارية وحديث جابر بن عبد الله وقد ذكرتهما بعد ذلك فى المجلس العام كما سأذكره .

● عزم ابن تيمية على دخول النار لإقامة الحجة عليهم :

قلت للأمير : أنا ما امتحنت هؤلاء ، لكن هم يزعمون أن لهم أحوالاً يدخلون بها النار ، وأن أهل الشريعة لا يقدرّون على ذلك ، ويقولون : لنا هذه الأحوال التى يعجز عنها أهل الشرع فليس لهم أن يعترضوا علينا ، بل يسلم إلينا ما نحن عليه سواء وافق الشرع أو خالفه ، وأنا قد استخرت الله سبحانه أنهم إن دخلوا النار أدخل أنا وهم ، ومن احترق منا ومنهم فعليه لعنة الله وكان مغلوباً ، وذلك بعد أن تغسل جسامنا بالخل والماء الحار . فقال الأمير : ولمّ ذاك ؟ قلت : لأنهم يطلّون جسامهم بأدوية يصنعونها من دهن الضفادع وباطن قشر النارج وحجر الطلق وغير ذلك من الحيل المعروفة لهم ، وأنا لا أطلّى جلدى بشيء ، فإذا اغتسلت أنا وهم بالخل والماء الحار بطلت الحيلة وظهر الحق ، فاستعظم الأمير هجومى على النار وقال : أتفعل ذلك ؟ فقلت له : نعم ، قد استخرت الله فى ذلك وألقى فى قلبى أن أفعله ، ونحن لا نرى هذا وأمثاله ابتداءً فإن خوارق العادات إنما تكون لأمة محمد ﷺ المتبعين له باطناً وظاهراً لحجة أو حاجة ، فالحجة لإقامة دين الله ، والحاجة لما لا بد منه من النصر والرزق الذى به يقوم دين الله ، وهؤلاء إذا أظهروا ما يسمونه إشاراتهم وبراهينهم التى يزعمون أنها تبطل دين الله ، وشرعة وجب علينا أن ننصر الله ورسوله ﷺ ونقوم فى نصر دين الله وشريعته بما نقدر عليه من أرواحنا

وجسومنا وأموالنا ، فلنا حينئذ أن نعارض ما يظهرونه من هذه المخاريق بما يؤيدنا الله به من الآيات .

وليُعلم أن هذا مثل معارضة موسى للسحرة ، لما أظهروا سحرهم أيّد الله موسى بالعصا التي ابتلعت سحرهم . فجعل الأمير يخاطب مَنْ حضره من الأمراء على السباط بذلك ، وفرح بذلك وكأنهم كانوا قد أوهموه أن هؤلاء لهم حال لا يقدر أحد على رده ، وسمعتة يخاطب الأمير الكبير الذي قدم من مصر الحاج بهادر وأنا جالس بينهما على رأس السباط بالتركي ما فهمته منه أنه قال : اليوم ترى حرباً عظيماً ، ولعل ذاك كان جواباً لمن كان خاطبه فيهم على ما قيل .

وحضر شيوخهم الأكابر فجعلوا يطلبون من الأمير الإصلاح وإطفاء هذه القضية ويترفقون ، فقال الأمير : إنما يكون الصلح بعد ظهور الحق . وقمنا إلى مقعد الأمير بزاوية القصر أنا وهو وبهادر ، فسمعتة يذكر له أيوب الحمّال بمصر والمولهيّن ونحو ذلك ، فدلّ ذلك على أنه كان عند هذا الأمير لهم صورة معظمة ، وأن له فيهم ظناً حسناً ، والله أعلم بحقيقة الحال فإنه ذكر لي ذلك .

● حرص أمير دمشق على فضيحة مدعى الكرامات :

وكان الأمير أحب أن يشهد بهادر هذه الراقعة ليتبين له الحق ، فإنه من أكابر الأمراء وأقدمهم وأعظمهم حرمة عنده ، وقد قدم الآن وهو يحب تأليفه وإكرامه ، فأمر ببساط يُبسط في الميدان ، وقد قدم البطائحية وهم جماعة كثيرون وقد أظهروا أحوالهم الشيطانية من الإزياد والإرغاء وحركة الرؤوس والأعضاء ، والظفر والحبو والتقلب ، ونحو ذلك من الأصوات المنكرات ، والحركات الخارجة عن العادات ، المخالفة لما أمر به لقمان لابنه في قوله : ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ (١) .

(١) لقمان : ١٩

فلما جلسنا وقد حضر خلق عظيم من الأمراء والكُتّاب والعلماء والفقراء
والعامة وغيرهم ، وحضر شيخهم الأول المشتكى وشيخ آخر يسمى نفسه خليفة
سيده أحمد ويركب بعلمين ، وهم يسمونه عبد الله الكذاب ولم أكن أعرف ذلك ،
وكان من مدة قد قدم على من هم شيخ بصورة لطيفة وأظهر ما جرت به عادتهم
من المساءلة فأعطيته طلبته ولم أتفطن لكذبه حتى فارقني ، فبقى في نفسي أن
هذا خفى على تليسه إلى أن غاب وما يكاد يخفى على تليسه أحد ، بل أدركته
في أول الأمر ، فبقى ذلك في نفسي ولم أره قط إلى حين ناظرته ، ذكر لي أنه
ذاك الذي كان اجتمع به قديماً فتعجبت من حسن صنع الله أنه هتكه في أعظم
مشهد يكون حيث كتم تليسه بيني وبينه

● عدم جواز تعبدنا بشرع من قبلنا :

فلما حضروا تكلم منهم شيخ يقال له « حاتم » بكلام مضمونه طلب الصلح
والعفو عن الماضي والتوبة ، وإننا محبيون إلى ما طلب من ترك هذه الأغلال
وغيرها من البدع ، ومتبعون للشرعة ، فقلت : أما التوبة فمقبولة قال الله تعالى :
﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾ ^(١) هذه إلى جنب هذه ، وقال
تعالى : ﴿ نَبِيٌّ عَبْدِي أَيُّ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ
الْأَلِيمُ ﴾ ^(٢) ، فأخذ شخيم المشكى ينتصر للبسه الأطاوق وذكر أن وهب بن
منبه روى أنه كان في بني إسرائيل عابد ، وأنه جعل في عنقه طوقاً في حكاية
من حكايات بني إسرائيل لا تثبت . فقلت لهم : ليس لنا أن نتعبد في ديننا
بشيء من الإسرائيليات المخالفة لشرعنا ، قد روى الإمام أحمد في مسنده عن
جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ رأى بيد عمر بن الخطاب ورقة من التوراة
فقال : « أمتهوكون يا بن الخطاب ، لقد جثتكم بها بيضاء نقية ، لو كان موسى

(١) غافر : ٣

(٢) الحجر : ٤٩ - ٥٠

حيًا ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتكم » وفي مراسيل أبي داود أن النبي ﷺ رأى مع بعض أصحابه شيئاً من كتب أهل الكتاب فقال : « كفى بقوم ضلالة أن يتبعوا كتاباً غير كتابهم أنزل إلى نبي غير نبيهم » ، وأنزل الله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) ، فنحن لا يجوز لنا اتباع موسى ولا عيسى فيما علمنا أنه أنزل عليهما من عند الله إذا خالف شرعنا ، وإنما علينا أن نتبع ما أنزل علينا من ربنا ونتبع الشريعة والمنهاج الذي بعث الله به إلينا رسولنا كما قال تعالى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ، لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾ (٢) ، فكيف يجوز لنا أن نتبع عبّاد بنى إسرائيل في حكاية لا تعلم صحتها ؟ وما علينا من عبّاد بنى إسرائيل : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٣) . هات ما فى القرآن وما فى الأحاديث الصحاح كالبخارى ومسلم ، وذكرت هذا وشبهه بكيفية قوية .

● مسألة الباطن وكونه غير الظاهر :

فقال هذا الشيخ منهم يخاطب الأمير : نحن نريد أن تجمع لنا القضاة الأربعة والفقهاء ونحن قوم شافعية . فقلت له : هذا غير مستحب ولا مشروع عند أحد من علماء المسلمين ، بل كلهم ينهى عن التعبد به ويعدّه بدعة . وهذا الشيخ كمال الدين بن الزملى كانى مفتى الشافعية ودعوته وقلت : يا كمال الدين ، ما تقول فى هذا ؟ فقال : هذا بدعة غير مستحبة بل مكروهة - أو كما قال ، وكان مع بعض الجماعة فتوى فيها خطوط طائفة من العلماء بذلك . وقلت : ليس لأحد الخروج عن شريعة محمد ﷺ ولا الخروج عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وأشك هل تكلمت هنا فى قصة موسى والخضر فإنى تكلمت بكلام بعد عهدى به .

(٣) البقرة : ١٣٤

(٢) المائدة : ٤٨

(١) العنكبوت : ٥١

● تعجيز شيخ الإسلام لشيخ الرفاعية :

فانتدب ذلك الشيخ عبد الله ورفع صوته وقال : نحن لنا أحوال وأمور باطنة لا يوقف عليها ، وذكر كلاماً لم أضبط لفظه مثل المجالس والمدارس ، والباطن والظاهر ، ومضمونه أن لنا الباطن ولغيرنا الظاهر ، وأن لنا أمراً لا يقف (١) عليه أهل الظاهر فلا ينكرونه علينا . فقلت له ورفعت صوتي وغضبت : الباطن والظاهر والمجالس والمدارس والشرعة والحقائق ، كل هذا مردود إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ليس لأحد الخروج عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، لا من المشايخ والفقراء ، ولا من الملوك والأمراء ، ولا من العلماء والقضاة وغيرهم ، بل جميع الخلق عليهم طاعة الله ورسوله ﷺ . وذكرت هذا ونحوه .

فقال ورفع صوته : نحن لنا الأقوال وكذا وكذا ، وادعى الأحوال المخارقة كالنار وغيرها واختصاصهم بها ، وأنهم يستحقون تسليم الحال إليهم لأجلها . فقلت ورفعت صوتي وغضبت : أنا أخطب كل أحمدي من مشرق الأرض إلى مغربها ، أي شيء فعلوه في النار فأنا أصنع مثل ما تصنعون ، ومن احترق فهو مغلوب ، وربما قلت : فعليه لعنة الله . ولكن بعد أن تغسل جسومنا بالخل والماء الحار ، فسألني الأمراء والناس عن ذلك فقلت : لأن لهم حيلاً في الاتصال بالنار يصنعونها من أشياء من دهن الضفادع وقشر النارج وحجر الطلق ، فضج الناس بذلك فأخذ يظهر القدرة على ذلك فقال : أنا وأنت نلف في بارية بعد أن تطلي جسومنا بالكبريت . فقلت : فقم ، وأخذت أحرز (٢) عليه في القيام إلى ذلك فمد يده يظهر خلع القميص ، فقلت : لا حتى تغتسل في الماء الحار والخل ، فأظهر الوهم على عاداتهم . فقال : من كان يحب الأمير فليحضر خشباً أو يقال حزمة حطب . فقلت : هذا تطويل وتفريق للجمع ولا يحصل به مقصود ،

(١) وفي نسخة : لا يقدر .

(٢) كذا في الأصل ولعله : أصر عليه في القيام .

بل قنديل يوقد ، وأدخل أصبعي وأصبعك فيه بعد الغسل ومن احترقت أصبعه فعليه لعنة الله ، أو قلت : فهو مغلوب ، فلما قلت ذلك تغير وذل وذكر لي أن وجهه اصفر .

ثم قلت لهم : ومع هذا فلو دخلتم النار وخرجتم منها سالمين حقيقة ولو طرتم في الهواء ، ومشيتم على الماء ، ولو فعلتم ما فعلتم لم يكن في ذلك ما يدل على صحة ما تدعونه من مخالفة الشرع ، ولا على إبطال الشرع ، فإن الدجال الأكبر يقول للسماء : أمطري ، فتمطر ، وللأرض : أنبتى ، فتنبت ، وللخربة : أخرجى كنوزك ، فتخرج كنوزها تتبعه ، ويقتل رجلاً ثم يمشى بين شقيه . ثم يقول له : قم ، فيقوم^(١) ، ومع هذا فهو دجال كذاب ملعون لعنه الله ، ورفعت صوتي بذلك فكان لذلك وقع عظيم في القلوب .

وذكرت قول أبي يزيد البسطامي^(٢) : لو رأيتم الرجل يطير في الهواء ويمشى على الماء ، فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف وقوفه عند الأوامر والنواهي . وذكرت عن يونس بن عبد الأعلى أنه قال للشافعي : أتدرى ما قال صاحبنا ؟ - يعنى الليث بن سعد^(٣) - قال : لو رأيت صاحب هوى يمشى على الماء فلا تغتر به . فقال الشافعي : لقد قصر الليث ، لو رأيت صاحب هوى يطير في الهواء فلا تغتر به . وتكلمت في هذا ونحوه بكلام بعد عهدي به . ومشايخهم الكبار

(١) كذا في الأصل ، وفي رواية مسلم في حديث الدجال : « قال : فيقول : أتؤمن بي ؟ قال فيقول : أنت المسيح الكذاب قال : فيؤمر به فيؤشر بالمنشار من فرقه حتى يفرق بين رجله قال : ثم يمشى الدجال بين القطعتين ثم يقول له : قم ، فيستوى قائماً قال : ثم يقول له : أتؤمن بي ؟ فيقول : ما ازددت قبك إلا بصيرة . قال : ثم يقول : يا أيها الناس ، إنه لا يفعل بعد بأى أحد من الناس ... » الحديث ١ هـ من حاشية الأصل .

(٢) البسطامي : عبد الرحمن بن علي ، توفي عام ٨٥٨ هـ ، متصوف ، مؤرخ ، ولد بأنطاكية ، وعاش في القاهرة ، وتوفي ببورسة ، من أهم مؤلفاته « الفواتح المسكية في الفواتح المكية » ، و « الدر في الحوادث والسير » (البلتاجي) .

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري ، الحافظ ، إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً ، توفي عام ١٧٥ هـ (البلتاجي) .

يتضرعون عند الأمير فى طلب الصلح ، وجعلت ألح عليه فى إظهار ما ادعوه من النار مرة بعد مرة وهم لا يجيبون ، وقد اجتمع عامة مشايخهم الذين فى البلد والفقراء المولاهون منهم وهم عدد كثير ، والناس يضجون فى الميدان ويتكلمون بأشياء لا أضبطها .

فذكر بعض الحاضرين أن الناس قالوا ما مضمونه : ﴿ قَوِّعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ * فَعُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ ﴿ ^(١) ، وذكروا أيضاً أن هذا الشيخ يسمى عبد الله الكذاب . وأنه الذى قصدك مرة فأعطيته ثلاثين درهماً . فقلت : ظهر لى حين أخذ الدراهم وذهب أنه ملبس ، وكان قد حكى حكاية عن نفسه مضمونها أنه أدخل النار فى لحيته قدأماً صاحب حماة . ولما فارقتى وقع فى قلبى أن لحيته مدهونة وأنه دخل الروم واستحوذ عليهم

● شرط ابن تيمية فى توبة دجاجة الرفاعية :

فلما ظهر للحاضرين عجزهم وكذبهم وتلبيسهم ، وتبين للأمرء الذين كانوا يشهدون منهم أنهم مبطلون ، فرجعوا وتخاطب الحاج بهادر ونائب السلطان وغيرهما بصورة الحال وعرفوا حقيقة المحال ، وقمنا إلى داخل ودخلنا ، وقد طلبوا التوبة عما مضى وسألنى الأمير عما يطلب منهم . فقلت : متابعة الكتاب والسنة مثل أن يعتقد ^(٢) أنه لا يجب عليه اتباعهما أو أنه يسوغ لأحد الخروج من حكمهما ونحو ذلك ، أو أنه يجوز اتباع طريقة تخالف بعض حكمهما ، ونحو ذلك من وجوه الخروج عن الكتاب والسنة التى توجب الكفر وقد توجد القتل دون الكفر وقد توجد الطائفة الممتنعة دون قتل الواحد المقدور عليه .

(١) الأعراف : ١١٨ - ١١٩

(٢) الأمثلة الثلاثة التى ذكرها هى لعدم متابعة الكتاب والسنة لا لمتابعتها المطلوبة ، فلعله قد سقط من هذا الموضع جملة مضمونها : والرجوع عما يخالفها مثل كذا وكذا .

فقالوا : نحن ملتزمون الكتاب والسنة ، أتنكر علينا غير الأطواق ؟ نحن نخلعها . فقلت : الأطواق وغير الأطواق ، ليس المقصود شيئاً معيناً ، وإنما المقصود أن يكون جميع المسلمين تحت طاعة الله ورسوله ﷺ ، فقال الأمير ، فأى شيء الذى يلزمهم من الكتاب والسنة ؟ فقلت : حكم الكتاب والسنة كثير لا يمكن ذكره فى هذا المجلس ، لكن المقصود أن يلتزموا هذا التزاماً عاماً ومن خرج عنه ضربت عنقه - وكرر ذلك وأشار بيده إلى ناحية الميدان - وكان المقصود أن يكون هذا حكماً عاماً فى حق جميع الناس ، فإن هذا مشهد عام مشهور قد توفرت الهمم عليه ، فيتقرر عند المقاتلة وأهل الديوان والعلماء والعباد وهؤلاء وولاة الأمور أنه من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه .

● كلام دجاجة الطريق فى الصلاة :

قلت : ومن ذلك الصوات الخمس فى مراقبتها كما أمر الله ورسوله ، فإن من هؤلاء من لا يُصلى ، ومنهم من يتكلم فى صلاته حتى إنهم بالأمس بعد أن اشتكوا على فى عصر الجمعة جعل أحدهم يقول فى صلب الصلاة : يا سيدي أحمد شيء لله . وهذا مع أنه مبطل للصلاة ، فهو شرك بالله ودعاء لغيره فى حال مناجاته التى أمرنا أن نقول فيها : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (١) ، وهذا قد فُعل بالأمس بحضرة شيخهم ، فأمر قائل ذلك لما أنكر عليه المسلمون بالاستغفار على عادتهم فى صغير الذنوب ولم يأمره بإعادة الصلاة ، وكذلك يصيحون فى الصلاة صياحاً عظيماً وهذا منكر يُبطل الصلاة .

فقال : هذا يغلب على أحدهم كما يغلب العطاس . فقلت : العطاس من الله والله يحب العطاس ويكره التثاؤب ولا يملك أحدهم دفعه ، وأما هذا الصياح فهو من الشيطان وهو باختيارهم وتكلفهم ويقدرّون على دفعه .

(١) الفاتحة : ٥

● الأحوال الشيطانية لأهل الطريق :

ولقد حدثنى بعض الخبيرين بهم بعد المجلس أنهم يفعلون فى الصلاة ما لا تفعله اليهود والنصارى مثل قول أحدهم : أنا على بطن امرأة الإمام ، قول الآخر : كذا وكذا من الإمام ونحو ذلك من الأقوال الخبيثة ، وأنهم إذا أنكر عليهم المنكر ترك الصلاة يصلون بالتوبة وأنا أعلم أنهم متولين ^(١) شياطين ليسوا مغلوبين على ذلك كما يغلب الرجل فى بعض الأوقات على صيحة أو بكاء فى الصلاة أو غيرها .

فلما أظهروا التزام الكتاب والسنة وجموعهم بالميدان بأصواتهم وحركاتهم الشيطانية يظهرون أحوالهم . قلت له : أهذا موافق للكتاب والسنة ؟ فقال : هذا من الله حال يرد عليهم . فقلت : هذا من الشيطان الرجيم لم يأمر الله به ولا رسوله ﷺ ولا أحبه الله ولا رسوله . فقال : ما فى السموات والأرض حركة ولا كذا ولا كذا إلا بمشيئته وإرادته . فقلت له : هذا من باب القضاة والقدر وهكذا كل ما فى العالم من كفر وفسوق وعصيان هو بمشيئته وإرادته وليس ذلك بحجة لأحد فى فعله ، بل ذلك مما زينّه الشيطان وسخطه الرحمن .

● إقرار أهل الذمة على دينهم دون أهل البدع :

فقال : فبأى شىء تبطل هذه الأحوال ؟ فقلت : بهذه السياط الشرعية . فأعجب الأمير وضحك وقال : إى والله بالسياط الشرعية ، تبطل هذه الأحوال الشيطانية ، كما قد جرى مثل ذلك لغير واحد ومن لم يجب إلى الدين بالسياط الشرعية فالسيوف المحمدية . وأمسكت سيف الأمير وقلت : هذا نائب رسول الله ﷺ وغلामه ، وهذا السيف سيف رسول الله ﷺ ، فمن خرج عن كتاب الله وسنة رسوله ضربناه بسيف الله ، وأعاد الأمير هذا الكلام وأخذ بعضهم يقول : فاليهود والنصارى يُقرُّون ولا نُقرُّ نحن ؟ فقلت : اليهود والنصارى يُقرُّون بالجزية على دينهم المكتوم فى دورهم ، والمبتدع لا يُقرُّ على بدعته . فأفحموا لذلك .

(١) كذا فى الأصل ، ومقتضى الإعراب : « متولين » إلا أن يكون حُذِفَ من الكلام شىء فيه ناصب لقوله : « متولين » .

● المبتدع شر من الفاسق :

وحقيقة الأمر أن مَنْ أظهر منكراً في دا الإسلام لم يُقَرَّ على ذلك ، فمن دعا إلى بدعة وأظهرها لم يُقَرَّ ، ولا يُقَرَّ مَنْ أظهر الفجور ، وكذلك أهل الذمة لا يُقَرُّون على إظهار منكرات دينهم ، وَمَنْ سواهم فإن كان مسلماً أخذ بواجبات الإسلام وترك محرّماته ، وإن لم يكن مسلماً ولا ذمياً فهو إما مرتد وإما مشرك وإما زنديق ظاهر الزندقة . وذكرت ذم المبتدعة فقلت : روى مسلم في صحيحه عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أبي جعفر الباقر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته : « إِنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا ^(١) وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » وفي السنن عن العرياض ابن سارية قال : خطبنا رسول الله ﷺ خطبة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال قاتل : يا رسول الله ، كأنّ هذه موعظة مُودَّع فماذا تعهد إلينا ؟ فقال : « أوصيكم بالسمع والطاعة ، فإنّه مَنْ يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسُنَّتِي وَسُنَّةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيينَ مِنْ بَعْدِي ، تَمْسِكُوا بِهَا وَعَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بَدْعَةٌ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » - وفي رواية ^(٢) : « وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ » فقال لي : البدعة مثل الزنا ، وروى حديثاً في ذم الزنا . فقلت : هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، والزنا معصية والبدعة شر من المعصية كما قال سفيان الثوري : البدعة أحبُّ إلى إبليس من المعصية ، فإن المعصية يُتاب منها والبدعة لا يُتاب منها . وكان قد قال بعضهم : نحن نُتَوَّبُ الناس . فقلت : بما ذا تتوبونهم ؟ قال : من قطع الطريقة والسرقة ونحو ذلك ، فقلت : حالهم

(١) لفظ مسلم : « فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ... » إلخ .

(٢) هذه الزيادة شاذة ليست في السنن فذكر شيخ الإسلام وحافظ السنّة لها غريب ، وكأنه أراد

بها زيادة الترهيب .

بعد تتوبكم ، فإنهم كانوا فُسَّاقاً يعتقدون تحريم ما هم عليه ويرجون رحمة الله ويتوبون إليه أو ينوون التوبة ، فجعلتموهم بتتوبكم ضالين مشركين ، خارجين عن شريعة الإسلام ، يحبون ما يبغضه الله ، ويبغضون ما يحبه الله ، ونثبت أن هذه البدع التي هم وغيرهم عليها شر من المعاصي .^١

قلت مخاطباً للأمير والحاضرين : أما المعاصي فمثل ما روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان يدعى حماراً وكان يشرب الخمر وكان يُضحك النبي ﷺ ، وكان كلما أتى به النبي ﷺ جلده الحد ، فلعنه رجل مرة وقال : لعنه الله ، ما أكثر ما يُؤْتَى به إلى النبي ﷺ ؟ فقال النبي ﷺ : « لا تلعنه ، فإنه يجب الله ورسوله » . قلت : فهذا رجل كثير الشرب للخمر ومع هذا فلما كان صحيح الاعتقاد يحب الله ورسوله شهد له النبي ﷺ بذلك ونهى عن لعنته .

وأما المبتدع ، فمثل ما أخرجنا في الصحيحين عن علي بن أبي طالب وعن أبي سعيد الخدري وغيرهما - دخل حديث بعضهم في بعض - أن النبي ﷺ كان يُقَسِّم ، فجاءه رجل ناتيء الجبين كث اللحية مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود وقال ما قال ، فقال النبي ﷺ : « يخرج من ضئضىء هذا قوم يُحَقَّرُ أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » ، وفي رواية : « لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمد لنكلوا عن العمل » ، وفي رواية : « شر قتلى تحت أديم السماء خير قتلى مَنْ قتلوه » .

قلت : فهؤلاء مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم وما هم عليه من العبادة والزهادة ، أمر النبي ﷺ بقتلهم ، وقتلهم علي بن أبي طالب ومن معه من

أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وذلك لخروجهم عن سُنَّة النبي وشريعته ، وأظن أنى ذكرت قول الشافعى : لأن يُبتلى العبد بكل ذنب ، ما خلا الشرك بالله ، خير من أن يُبتلى بشيء من هذه الأهواء .

● دعوى الرفاعية القُدرة على الإيذاء بقلوبهم وكذبهم على شيخهم :

فلما ظهر قبح البدع فى الإسلام وأنها أظلم من الزنا والسرقة وشرب الخمر ، وأنهم مبتدعون بدعاً منكراً فيكون حالهم أسوأ من حال الزانى والسارق وشارب الخمر ، أخذ شيخهم عبد الله يقول : يا مولانا ، لا تتعرض لهذا الجنب العزيز - يعنى أتباع أحمد بن الرفاعى - فقلت منكراً بكلام غليظ : ويحك ، أى شيء هو الجنب العزيز وجنب من خالفه أولى بالعزبار والرزجنة ^(١) ، تريدون أن تبطلوا دين الله ورسوله . فقال : يا مولانا ، يحرقك الفقراء بقلوبهم ، فقلت : مثل ما أحرقتنى الرافضة لما قصدت الصعود إليهم وصار جميع الناس يخوفونى منهم ومن شرهم ويقول أصحابهم : إن لهم سراً مع الله ، فنصر الله وأعان عليهم . وكان الأمراء الحاضرون قد عرفوا بركة ما يسره الله فى أمر غزو الرافضة بالجليل .

وقلت لهم : يا شبه الرافضة ، يا بيت الكذب - فإن فيهم من الغلو والشرك والمروق عن الشريعة ما شاركوا به الرافضة فى بعض صفاتهم ، وفيهم من الكذب ما قد يقاربون به الرافضة فى ذلك أو يساوونهم أو يزيدون عليهم ، فإنهم من أكذب الطوائف حتى قيل فيهم : لا تقولوا أكذب من اليهود على الله ، ولكن قولوا أكذب من الأحمدية على شيخهم ، وقلت لهم : أنا كافر بكم وبأحوالكم ﴿ فَكِيدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴾ ^(٢) .

(١) كذا فى الأصل .

(٢) هود : ٥٥

ولما رددت عليهم الأحاديث المكذوبة أخذوا يطلبون مني كتباً صحيحة
ليبتدوا بها ، فبذلت لهم ذلك ، وأعيد الكلام : إنه من خرج عن الكتاب والسنة
ضربت عنقه ، وأعاد الأمير هذا الكلام واستقر الكلام على ذلك . والحمد لله
الذي صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده .

*

هذا آخر ما جرى مع البطائحية لشيخ الإسلام وإمام الأئمة الأعلام . الشيخ
تقى الدين أحمد الشهير بابن تيمية ، قدس الله روحه ونور ضريحه ورضي عنه .

« انتهى على الأصل البغدادى كسابقه »

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لباس الفتوة والخرقة عند المتصوفة

(ومسائل أخرى فشت فيهم)

مسألة سئلتها الشيخ الإمام العالم العلامة ، إمام الوقت ، فريد الدهر ، جوهر العلم ، لب الإيمان ، قطب الزمان ، مفتى الفرق ، شيخ الإسلام ، تقى الدين أبو العباس أحمد ، ابن الشيخ الإمام شهاب الدين عبد الحلیم ، ابن الشيخ الإمام العلامة مؤيد السنة مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحراني رضي الله عنه ونفع به آمين : في جماعة يجتمعون في مجلس ويلبسون لشخص منهم لباس الفتوة ويديرون بينهم في مجلسهم شربة فيها ملح وماء ويشربونها ، ويزعمون أن هذا من الدين ، ويذكرون في مجلسهم ألفاظاً لا تليق بالعقل والدين ، فعنها أنهم يقولون : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألبس على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لباس الفتوة ثم أمره أن يلبس من شاء ، ويقولون : إن اللباس أنزل على النبي ﷺ في صندوق ، ويستدلون عليه بقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ ﴾ ... الآية (١) - فهل هو كما زعموا أم كذب مختلق ؟ وهل هو من الدين أم لا ؟ وإذا لم يكن من الدين فما يجب على من يفعل ذلك أو يُعين عليه ؟ ومنهم من ينسب ذلك إلى الخليفة الناصر لدين الله إلى عبد الجبار ويزعم أن ذلك من الدين ، فهل لذلك أصل أم لا ؟ وهل الأسماء التي يسمون بها بعضهم بعضاً من اسم الفتوة ورءوس الأحزاب والزعماء فهل لهذا أصل أم لا ؟ ويسمون المجلس الذي يجتمعون فيه دسكرة ، ويقوم للقوم نقيب إلى الشخص الذي يلبسونه فينزعه

(١) الأعراف : ٢٦

اللباس الذى عليه بيده ويلبسه اللباس الذى يزعمون أنه لباس الفتوة بيده ، فهل هذا جائز أم لا ؟ وإذا قيل : لا يجوز فعل ذلك ولا الإعانة عليه ، فهل يجب على ولى الأمر منعهم من ذلك ؟ وهل للفتوة أصل فى الشريعة أم لا ؟ وإذا قيل : لا أصل لها فى الشريعة ، فهل يجب على غير ولى الأمر أن يُنكر عليهم ويمنعهم من ذلك أم لا ؟ مع إمكانه من الإنكار ^(١) ، وهل أحد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أو من التابعين أو من بعدهم من أهل العلم فعل هذه الفتوة المذكورة أو أمر بها أم لا ؟ وهل خُلِقَ النبي ﷺ من النور ، أم خُلِقَ من الأربع عناصر ، أم من غير ذلك ؟ وهل الحديث الذى يذكره بعض الناس : « لولاك ما خلق الله عرشاً ولا كرسيّاً ولا أرضاً ولا سماءً ولا شمساً ولا قمرّاً ولا غير ذلك » صحيح هو أم لا ؟ وهل الأخوة التى يواخيها المشايخ بين الفقراء فى السماع وغيره يجوز فعلها فى السماع ونحوه أم لا ؟ وهل أخى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار أم بين كل مهاجرى وأنصارى ؟ وهل أخى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على بن أبى طالب كرم الله وجهه أم لا ؟ بيئنا لنا ذلك بالتعليل والحجة المبينة وابتسطوا لنا الجواب فى ذلك بسطاً شافياً مأجورين .. أثابكم الله تعالى .

● لباس خرقة الفتوة مبتدع :

الجواب : الحمد لله ، أما ما ذكر من لباس لباس الفتوة السراويل أو غيره وإسقاء الملح والماء ، فهذا باطل لا أصل له ، ولم يفعل هذا رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه ، لا على بن أبى طالب ولا غيره ، ولا من التابعين لهم بإحسان . والإسناد الذى يذكرونه من طريق الخليفة الناصر إلى عبد الجبار إلى ثمامه فهو إسناد لا تقوم به حُجَّة ، وفيه من لا يُعرف ، ولا يجوز لمسلم أن ينسب إلى النبي ﷺ . بمثل هذا الإسناد المجهول الرجال أمراً من الأمور التى

(١) الوجه أن يقال : تمكته ، بدل « امكانه » فلعله محرف .

لا تُعرف عنه ، فكيف إذا نسب إليه ما يعلم أنه كذب وافتراء عليه ، فإن العالمين بسُنَّته وأحواله متفقون على أن هذا من الكذب المختلق عليه وعلى علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه ، وما ذكره من نزول هذا اللباس فى صندوق هو من أظهر الكذب باتفاق العارفين بسُنَّته ، واللباس الذى يوارى السوءة هو كل ما ستر العورة من جميع أصناف اللباس المباح ، أنزل الله تعالى هذه الآية لما كان المشركون يطوفون بالبيت عُرّة ويقولون : ثياب عصينا الله فيها لا نطوف فيها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، وأنزل قوله : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (١) ، والكذب فى هذا أظهر من الكذب فيما ذكر من لباس الخرقه ، وأن النبى ﷺ تواجد حتى سقطت البردة عن رداءه ، وأنه فرّق الخرق على أصحابه ، وأن جبريل أتاه وقال له : إن ربك يطلب نصيبه من زيق الفقر ، وأنه علّق ذلك بالعرش . فهذا أيضاً كذب باتفاق أهل المعرفة ، فإن النبى ﷺ لم يجتمع هو وأصحابه على سماع كف ولا سماع دفوف وشبابات ولا رقص ، ولا سقط عنه ثوب من ثيابه فى ذلك ولا قسمه على أصحابه ، وكل ما يُروى من ذلك فهو كذب مختلق باتفاق أهل المعرفة بسُنَّته

* * *

فصل

فى شروط لباس خرقه الفتوة

والشروط التى تشترطها شيوخ الفتوة ما كان منها مما أمر الله به ورسوله كصدق الحديث وأداء الأمانة وأداء الفرائض واجتناب المحارم ونصر المظلوم وصلة الأرحام والوفاء بالعهد ، أو كانت مستحبة كالعفو عن الظالم واحتمال الأذى وبذل المعروف الذى يحبه الله ورسوله ، وأن يجتمعوا على السُنَّة ويفارق أحدهما الآخر إذا كان على بدعة ونحو ذلك ، فهذه يؤمن بها كل مسلم سواء

(١) الأعراف : ٣١

شرطها شيوخ الفتوة أو لم يشرطوها ، وما كان منها مما نهى الله عنه ورسوله مثل التحالف الذى يكون بين أهل الجاهلية أن كُلاً منهما يصادق الآخر فى الحق والباطل ، ويعادى عدوه فى الحق والباطل ، وينصره على كل من يعاديه سواء أكان الحق معه أو كان مع خصمه ، فهذه شروط تحلل الحرام وتحرم الحلال ، وهى شروط ليست فى كتاب الله (١) ، وفى الصحيح عنه أنه ﷺ قال : « ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله ؟ مَنْ اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » ، (رواه البخارى) . وفى السنن عنه أنه قال : « المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » ، وكل ما كان من الشروط التى بين القبائل والملوك والشيوخ والأحلاف وغير ذلك ، فإنها على هذا الحكم باتفاق علماء المسلمين ، ما كان من الأمر المشروط الذى قد أمر الله به ورسوله فإنه يؤمر به كما أمر الله به ورسوله . وإن كان مما نهى الله عنه ورسوله فإنه يُنهى عنه كما نهى الله عنه ورسوله ، وليس لبنى آدم أن يتعاهدوا ولا يتعاقدوا ولا يتحالفوا ولا يتشارطوا على خلاف ما أمر الله به ورسوله ، بل على كل منهم أن يوفوا بالعقود والعهود التى عهداها الله إلى بنى آدم كما قال الله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ (٢) ، وكذلك ما يعقده المرء على نفسه كعقد النذر أو يعقده الاثنان كعقد البيع والإجارة والهبة وغيرهما ، أو ما يكون تارة من واحد وتارة من اثنين كعقد الوقف والوصية ، فإنه فى جميع هذه العقود متى اشترط العاقد شيئاً مما نهى الله عنه ورسوله كان شرطه باطلاً .

وفى الصحيح عن عائشة رضى الله عنها عن النبى ﷺ أنه قال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيَطِعه ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعصِيَ اللَّهَ فَلَا يعصه » . والعقود المخالفة

(١) سقط من الأصل أول الحديث من هنا إلى قوله : « كتاب الله » فنقلناه من صحيح البخارى .

(٢) البقرة : ٤٠

لما أمر الله به ورسوله هي من جنس دين الجاهلية ، وهي شُعبة من دين المشركين وأهل الكتاب الذين عقدوا عقوداً أمروا فيها بما نهى الله عنه ورسوله ، ونهوا فيها عما أمر الله ورسوله . فهذا أصل عظيم يجب على كل مسلم أن يتجنبه .

* * *

فصل

فى الفتى والفتوة والزعيم والحزب والدسكرة وما قالوه فيها

وأما لفظ الفتى فمعناه فى اللغة : الحدث كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ ﴾ (٣) ، لكن لما كانت أخلاق الأحداث اللين ، صار كثير من الشيوخ يعبرون بلفظ الفتوة عن مكارم الأخلاق كقول بعضهم : طريقنا نتفتى وليس بتقوى ؟ وقول بعضهم : الفتوة أن تُقربَ مَنْ يقصيك وتكرم مَنْ يؤذيك ، وتُحسن إلى مَنْ يسىء إليك ، سماحة لا كظماً ، ومودة لا مضارة . وقول بعضهم : الفتوة ترك ما تهوى لما تخشى . وأمثال هذه الكلمات التى توصف فيها الفتوة بصفات محمودة محبوبة سواء سميت فتوة أو لم تسم ، وهى لم تستحق المدح فى الكتاب والسنة إلا لدخولها فيما حمده الله ورسوله من الأسماء كلفظ الإحسان والرحمة والعفو والصفح والحلم وكظم الغيظ والبر والصدقة والزكاة والخير ، ونحو ذلك من الأسماء الحسنة التى تتضمن هذه المعانى ، فكل اسم علق الله به المدح والثواب فى الكتاب والسنة كان أهله بمدوحين ، وكل اسم علق به الذم والعقاب فى الكتاب والسنة كان أهله مذمومين ، كلفظ الكذب والخيانة والفجور والظلم والفاحشة ... ونحو ذلك .

(١) الكهف : ١٣

(٢) الأنبياء : ٦٠

(٣) الكهف : ٦٠

● لفظتا الزعيم ، ورأس الحزب ومعناهما :

وأما لفظ « الزعيم » . . فإنه مثل لفظ الكفيل والقبيل والضمين ، قال تعالى : ﴿ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ (١) ، فمن تكفل بأمر طائفة فإنه يقال : هو زعيم ، فإن كان قد تكفل بخير كان محموداً على ذلك ، وإن كان شراً كان مذموماً على ذلك .

وأما « رأس الحزب » .. فإنه رأس الطائفة التي تتحزب - أى تصير حزباً ، فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون ، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم . وإن كانوا قد زادوا فى ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل فى حزبهم بالحق والباطل والإعراض عمن لم يدخل فى حزبهم سواء أكان على الحق والباطل ، فهذا من التفرق الذى ذمّه الله تعالى ورسوله ، فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والاتتلاف ، ونهيا عن التفرقة والاختلاف ، وأمرًا بالتعاون على البر والتقوى ، ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان .

● ذم الشرع للتفرق وأمره بالاتفاق والوحدة :

وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضُوهُ دَعَى لَهُ سَائِرَ الْجَسَدِ بِالْحُمَى وَالسَّهْرِ » ، وفى الصحيحين عنه ﷺ : « الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا » وشبك بين أصابعه . وفى الصحيح عنه أنه قال : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَسْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ » وفى الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « انْصِرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا » قيل : يا رسول الله ، أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً ؟ قال : « تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ فَذَلِكَ نَصْرُكَ إِيَّاهُ » ، وفى الصحيح عنه قال : « خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ : يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرَضَ ، وَيُسَمِّيْتُهُ إِذَا

(١) يوسف : ٧٢

عطس ، ويجيبه إذا دعاه ، وَيُشَيِّعُهُ إذا مات » ، وفى الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه » .

فهذه الأحاديث وأمثالها فيها أمر الله ورسوله بما أمر به من حقوق المؤمنين بعضهم على بعض . وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال : « لا تَقَاطَعُوا ولا تَدَابِرُوا ولا تَبَاغُضُوا ولا تَحَاسِدُوا ، وكونوا عباد الله إخواناً » . وفى الصحيحين عنه ﷺ أنه قال : « إِنَّ الله يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثاً : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأن تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَاهُ الله أَمْرَكُمْ » .

وفى السُّنَنِ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « ألا أُنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « صلاح ذات البين ، هى الخالقة ، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين » فهذه الأمور مما نهى الله ورسوله عنها . وأما لفظ « الدسكرة » فليست من الألفاظ التى لها أصل فى الشريعة فيتعلق بها حمد أو ذم ، ولكن هى فى عُرْفِ الناس يُعَبَّرُ عنها عن المجامع كما فى حديث هرقل أنه جمع الروم فى دسكرة ، ويقال للمجتمعين على شرب الخمر : إنهم فى دسكرة ، فلا يتعلق بهذا اللفظ حمد ولا ذم . وهو إلى الذم أقرب لأن الغالب فى عُرْفِ الناس أنهم يسمون بذلك الاجتماع ^(١) على الفواحش والخمر والغناء .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كل مسلم ، لكنه من فروض الكفايات ، فإن قام بهما مَنْ يسقط به الفرض من ولاية الأمر أو غيرهم وإلا وجب على غيرهم أن يقوم من ذلك بما يقدر عليه .

* * *

(١) لعله يريد : محل الاجتماع المذكور ، ويمكن أن يكونوا توسعوا فيه فأطلقوه على الاجتماع

نفسه .

فصل

فى مِمَّ خُلِقَ النَبى ﷺ وَبِمَ تَتَفَاضَلُ المَخْلُوقَات

والنبي ﷺ خُلِقَ مِمَّا خُلِقَ مِنْهُ الْبَشَرُ ، وَلَمْ يُخْلَقْ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ مِنْ نُورٍ ،
بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِى الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
« إِنْ اللَّهُ خَلَقَ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورٍ ، وَخَلَقَ إِبْلِيسَ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ ، وَخَلَقَ آدَمَ مِمَّا
وُصِفَ لَكُمْ » .

● تَفْضِيلُ خَوَاصِّ الْبَشَرِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ :

وليس تفضيل بعض المخلوقات على بعض باعتبار ما خُلِقَتْ مِنْهُ فَقَطْ ، بَلْ قَدْ
يُخْلَقُ الْمُؤْمِنُ مِنْ كَافِرٍ وَالْكَافِرُ مِنْ مُؤْمِنٍ ، كَابْنِ نُوحٍ مِنْهُ وَكَإِبْرَاهِيمَ مِنْ آزَرَ ،
وآدَمَ خَلَقَهُ اللَّهُ مِنْ طِينٍ ، فَلَمَّا سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَأَسْجَدَ لَهُ الْمَلَائِكَةُ
وَفَضَّلَهُ عَلَيْهِمْ بِتَعْلِيمِهِ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَبِأَنَّهُ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ ، وَبِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَهُوَ
وَصَالِحُو ذُرِّيَّتِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَإِنْ كَانَ هَؤُلَاءُ مَخْلُوقِينَ مِنْ طِينٍ وَهَؤُلَاءُ مِنْ
نُورٍ . وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ كَبِيرَةٌ مَبْسُوطَةٌ فِى غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَإِنْ فَضَّلَ بَنَى آدَمَ هُوَ
بِأَسْبَابٍ يَطُولُ شَرْحُهَا هُنَا ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ فَضْلُهُمْ إِذَا دَخَلُوا دَارَ الْقَرَارِ ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ
يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴾ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ، فَنِعْمَ عُقْبَى
الدَّارِ ﴿ (١) ، وَالْآدَمِيُّ خُلِقَ مِنْ نَظْفَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ ثُمَّ مِنْ عِلْقَةٍ ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْ
صَغَرٍ إِلَى كِبَرٍ ، ثُمَّ مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ ، فَلَا يَظْهَرُ فَضْلُهُ وَهُوَ فِى ابْتِدَاءِ أَحْوَالِهِ ،
وَإِنَّمَا يَظْهَرُ فَضْلُهُ عِنْدَ كِمَالِ أَحْوَالِهِ ، بِخِلَافِ الْمَلِكِ الَّذِى تَشَابَهَ أَوَّلُ أَمْرِهِ وَآخِرُهُ .
وَمِنْ هُنَا غَلَطَ مَنْ فَضَّلَ الْمَلَائِكَةَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ حَيْثُ نَظَرَ إِلَى أَحْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ وَهُمْ
فِى أَثْنَاءِ الْأَحْوَالِ ، قَبْلَ أَنْ يَصِلُوا إِلَى مَا وَعِدُوا بِهِ فِى الدَّارِ الْآخِرَةِ مِنْ نَهَائِيَاتِ
الْكِمَالِ .

(١) الرعد : ٢٣ - ٢٤

وقد ظهر فضل نبينا على الملائكة ليلة المعراج لما صار بمستوى يسمع فيه صريف الأقلام ، وعلا على مقامات الملائكة ، والله تعالى أظهر من عظيم قدرته وعجيب حكمته من صالحى الآدميين من الأنبياء والأولياء ما لم يظهر مثله من الملائكة حيث جمع فيهم ما تفرق فى المخلوقات ، فخلق بدنه من الأرض وروحه من الملائكة الأعلى . ولهذا يقال : هو العالم الصغير وهو نسخة العالم الكبير .

ومحمد سيد ولد آدم وأفضل الخلق وأكرمهم عليه ، ومن هنا قال من قال : إن الله خلق من أجله العالم ، أو إنه لولا هو لما خلق عرشاً ولا كرسيّاً ولا سماءً ولا أرضاً ولا شمساً ولا قمرًا ، لكن ليس هذا حديثاً عن النبى ﷺ ، لا صحيحاً ولا ضعيفاً ، ولم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ، بل ولا يُعرف عن الصحابة ، بل هو كلام لا يُدرى قائله . ويمكن أن يُفسر بوجه صحيح كقوله : ﴿ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ (١) وقوله (٢) : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ، وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ، وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُم مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ، وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ (٣) ، وأمثال ذلك من الآيات التى يُبين فيها أنه خلق المخلوقات لبنى آدم ، ومعلوم أن لله فيها حكماً عظيمة غير ذلك وأعظم من ذلك ، ولكن يُبين لبنى آدم ما فيها من المنفعة وما أسبغ عليهم من النعمة ، فإذا قيل : فعل كذا لكذا لم يقتض أن لا يكون فيه حكمة أخرى ، وكذلك قول القائل : لولا كذا ما خلق كذا ،

(١) لقمان : ٢٠

(٢) كان قد سقط من الأصل آخر الآية السابقة وأول الآية اللاحقة .

(٣) إبراهيم : ٣٢ - ٣٤

لا يقتضى أن لا يكون فيه حَكَمٌ أخرى عظيمة ، بل يقتضى إذا كان أفضل صالحى بنى آدم وأفضلهم ^(١) محمد ، وكانت خلقته غاية مطلوبة ، وحكمة بالغة مقصودة من غيره ، وصار تمام الخلق ، ونهاية الكمال به حصل لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ^(١) ، والله خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ، وكان آخر الخلق يوم الجمعة وفيه خُلِقَ آدم وهو آخر ما خُلِقَ ، خُلِقَ يوم الجمعة بعد العصر فى آخر يوم الجمعة ، وسيد ولد آدم هو محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، آدم فَمُنْ دونه تحت لوائه قال ﷺ : « إني عند الله لمكتوب خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل فى طينته » أى كتبت نبوتى وأظهرت لما خُلِقَ آدم قبل نفخ الروح فيه ، كما يكتب الله رزق العبد وأجله وعمله وشقى أو سعيد إذا خلق الجنين قبل نفخ الروح فيه . فإذا كان الإنسان هو خاتم المخلوقات وآخرها وهو الجامع لما فيها ، وفاضله هو فاضل المخلوقات مطلقاً ، ومحمد إنسان هذا العين ، وقُطِبَ هذه الرحى ، وأقسام هذا الجمع كان كأنها غاية الغايات فى المخلوقات . فما يُنكر أن يُقال إنه لأجله خُلِقَتْ جميعها ، وإنه لولاه لما خُلِقَتْ ، فإذا فُسِّرَ هذا الكلام ونحوه بما يدل عليه الكتاب والسنة قَبْلَ ذلك .

● منع الغلو فى الرسول وما هو خاص بالرب :

وأما إذا حصل فى ذلك غلو من جنس غلو النصارى بإشراك بعض المخلوقات فى شىء من الربوبية كان ذلك مردوداً غير مقبول ، فقد صح عنه ﷺ أنه قال : « لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله » ، وقد قال تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ، إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ، فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ، انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ، إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ^(٢) ، والله

(٢) النساء : ١٧١

(١) كذا فى الأصل ولا يخلو من سقط وتحريف .

قد جعل له حقاً لا يُشركه فيه مخلوق ، فلا تصلح العبادة إلا له ، ولا الدعاء إلا له ، ولا التوكل إلا عليه ، ولا الرغبة إلا إليه ، ولا الرهبة إلا منه ، ولا ملجأ ولا منجاة منه إلا إليه . ولا يأتي بالحسنات إلا هو ، ولا يذهب السيئات إلا هو ، ولا حول ولا قوة إلا به ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ (١) ، ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ (٢) ، ﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا * لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ (٤) فجعل الطاعة لله وللرسول ، وجعل الخشية والتقوى لله وحده ، وكذلك فى قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴾ (٥) ، فالإيتاء لله والرسول ، وأما التوكل فعلى الله وحده ، والرغبة إلى الله وحده .

* * *

فصل

فى إخوة الإيمان والمؤاخاة بين الصحابة

وأما المؤاخاة .. فإن النبى ﷺ آخى بين المهاجرين والأنصار لما قدم المدينة ، كما آخى بين سلمان الفارسى ، وبين أبى الدرداء وبين عبد الرحمن ابن عوف وسعد بن الربيع .. وكانوا يتوارثون بتلك المؤاخاة حتى أنزل الله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (٦) ،

(٣) مريم : ٩٣ - ٩٥

(٢) البقرة : ٢٥٥

(١) سبأ : ٢٣

(٦) الأنفال : ٧٥

(٥) التوبة : ٥٩

(٤) النور : ٥٢

فصاروا يتوارثون بالقرابة وفى ذلك أنزل الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ ^(١) وهذا هو المحالفة ، واختلف العلماء هل التوارث بمثل ذلك عند عدم القرابة . والولاء محكم أو منسوخ ؟ على قولين : أحدهما : أن ذلك منسوخ ، وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد فى أشهر الروایتين عنه ، ولما ثبت فى صحيح مسلم عنه أنه قال : « لا حلف فى الإسلام ، وما كان من حلف فى الجاهلية فلم يزده الإسلام إلا شدة » . والثانى : أن ذلك محكم ، وهو مذهب أبى خنيفة وأحمد فى الرواية الأخرى عنه .

وأما المؤاخاة بين المهاجرين كما يقال أنه آخى بين أبى بكر وعمر ، وأنه آخى علياً ونحو ذلك ، فهذا كله باطل ، وإن كان بعض الناس ذكر أنه فعل بمكة ، وبعضهم ذكر أنه فعل بالمدينة ، وذلك نقل ضعيف إما منقطع وإما بإسناد ضعيف ، والذى فى الصحيح هو ما تقدم ، ومن تدبر الأحاديث الصحيحة والسيرة النبوية الثابتة تيقن أن ذلك كذب .

وأما عقد الأخوة بين الناس فى زماننا فإن كان المقصود منها التزام الأخوة الإيمانية التى أثبتها الله بين المؤمنين بقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ ^(٢) ، وقول النبى ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه » ، وقوله : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ، ولا يستام على سوم أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه » ، وقوله : « والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحبه لنفسه » ... ونحو ذلك من الحقوق الإيمانية التى تجب للمؤمن على المؤمن . فهذه الحقوق واجبة بنفس الإيمان ، والتزامها بمنزلة التزام الصلاة

(١) النساء : ٣٣

(٢) الحجرات : ١٠

والزكاة والصيام والحج ، والمعاهدة عليها كالمعاهدة على ما أوجب الله ورسوله .
وهذه ثابتة لكل مؤمن على كل مؤمن ، وإن لم يحصل بينهما عقد مؤاخاة ،
وإن كان المقصود منها إثبات حكم خاص كما كان بين المهاجرين والأنصار ،
فهذه فيها للعلماء قولان بناء على أن ذلك منسوخ أم لا ، فمن قال إنه منسوخ -
كمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه - قال : إن ذلك غير مشروع .
ومن قال : إنه لم يُنسخ - كما قال أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى - قال :
إنه مشروع .

● شروط السماع والإخاء عند الصوفية :

وأما الشروط التي يلتزمها كثير من الناس في السماع وغيره مثل أن يقول :
على المشاركة في الحسنات . وأينا خلص يوم القيامة خلص صاحبه ، ونحو ذلك ،
فهذه كلها شروط باطلة فإن الأمر يومئذ لله ، هو ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ
لِنَفْسٍ شَيْئاً ﴾ (١) ، وكما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا
خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ، وَمَا نَرَى مَعَكُمْ
شُفَعَاءَ كُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ، لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ
مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (٢) .

وكذلك يشترطون شروطاً من الأمور الدنيوية ولا يوفون بها ، وما أعلم أحداً
من دخل في هذه الشروط الزائدة على ما شرطه الله ورسوله وفقى بها ، بل هو
كلام يقولونه عند غلبة الحال ، لا حقيقة له في المال ، وأسعد الناس من قام بما
أوجبه الله ورسوله فضلاً عن أن يوجب على نفسه زيادات على ذلك - وهذه
المسائل قد بسطت في غير هذا الموضع ، والله أعلم . (قاله أحمد بن تيمية
الحراني) .

* * *

(٢) الأنعام : ٩٤

(١) الانتظار : ١٩

كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى العارف بالله الشيخ نصر المنبجي

قال الراوى : كتاب كتبه الشيخ الإمام وحيد دهره ، وفريد عصره ، علامة زمانه ، ناصر السُّنة ، مؤيد الشريعة ، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحرّانى ، فسح الله تعالى فى مدته ، وأعاد علينا من بركته - إلى الشيخ القدوة أبى الفتح نصر المنبجي سنة أربع وسبعمائة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من أحمد بن تيمية إلى الشيخ العارف القدوة السالك الناسك أبى الفتح نصر ، فتح الله على باطنه وظاهره ما فتح به على قلوب أوليائه . ونصره على شياطين الإنس والجن فى جهره وإخفائه ، ونهج به الطريقة المحمدية الموافقة لشرعته ، وكشف به الحقيقة الدينية المميزة بين خلقه وطاعته ، وإرادته ومحبته . حتى يظهر للناس الفرق بين الكلمات الكونية والكلمات الدينية ، وبين المؤمنين الصادقين الصالحين ، ومَن تشبَّه بهم من المنافقين ، كما فرَّق الله بينهما فى كتابه وسُنَّته .

● محبة الإيمان ومحبة الصوفية :

أما بعد .. فإنَّ الله تعالى قد أنعم على الشيخ وأنعم به نعمة باطنة وظاهرة فى الدين والدنيا ، وجعل له عند خاصة المسلمين الذين لا يريدون علواً فى الأرض ولا فساداً منزلة عليه ، ومودةً إليه لما منحه الله تعالى به من حسن المعرفة والقصد ، فإن العلم والإرادة ، أصل لطريق الهدى والعبادة . وقد بعث

الله محمداً ﷺ بأكمل محبة فى أكمل معرفة ، فأخرج بمحبة الله ورسوله التى هى أصل الأعمال ، المحبة التى فيها إشراك وإجمال ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ (٢) .

ولهذا كانت المحبة الإيمانية هى الموجبة للذوق الإيمانى والوجد الدينى كما فى الصحيحين عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث مَنْ كُنْ فيه وجد حلاوة الإيمان فى قلبه : مَنْ كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وَمَنْ كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وَمَنْ كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يُلْقَى فى النار » ، فجعل صلى الله تعالى عليه وسلم وجود حلاوة الإيمان معلقاً بمحبة الله ورسوله الفاضلة وبالمحبة فيه فى الله وبكراهة ضد الإيمان .

وفى صحيح مسلم عن العباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ذاق طعم الإيمان مَنْ رَضِيَ بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً » ، فجعل ذوق طعم الإيمان معلقاً بالرضا بهذه الأصول كما جعل الوجد معلقاً بالمحبة ليفرق صلى الله تعالى عليه وسلم بين الذوق والوجد الذى هو أصل الأعمال الظاهرة وثمرتها الأعمال الباطنة ، وبين ما أمر الله به ورسوله وبين غيره كما قال سهل بن عبد الله التستري (٣) : كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل ، إذ كان كل مَنْ أحب شيئاً فله ذوق بحسب محبته .

(٢) التوبة : ٢٤

(١) البقرة : ١٦٥

(٣) سهل التستري : توفى عام ٢٨٣ هـ ، من كبار الصوفيين ، ولد فى تستر ببلاد الأهواز ، وتوفى منفياً بالبصرة لقوله ان التوبة فريضة ، له « تفسير القرآن العظيم » ، و « مجموعة أجوبة » نقلها محمد بن سالم مؤسس مذهب السالمية ، من تلاميذه الحلاج (البلتاجى) .

● علامة محبة الإيمان :

ولهذا طالب الله تعالى مدعى محبته بقوله : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (١) ، قال الحسن البصري (٢) : ادعى قوم على عهد رسول الله ﷺ أنهم يحبون الله فطالبهم بهذه الآية فجعل محبة العبد لله موجبة لمتابعة رسوله ، وجعل متابعة رسوله موجبة لمحبة الرب عبده ، وقد ذكر نعت المحبين فى قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ (٣) ، فنعت المحبين المحبوبين بوصف الكمال الذى نعت الله به رسوله الجامع بين معنى الجلال والجمال المفرق فى الملتين ، قلنا (٤) وهو الشدة والعزة على أعداء الله ، والذلة والرحمة لأولياء الله ورسوله ، ولهذا يوجد كثير ممن له وجد وحب مجمل مطلق كما قال فيه كبير من كبرائهم :

مشرد عن الوطن مبعد عن السكن

يبكى الطلول والدمن يهوى ولا يدرى لمن

فالشيخ أحسن الله إليه قد جعل فيه من النور والمعرفة الذى هو أصل المحبة والإرادة ما تتميز به المحبة الإيمانية الحمديدية المفصلة ، عن المجملية المشتركة .

(١) آل عمران : ٣١

(٢) الحسن البصري : أبو سعيد ، توفى عام ١١٠ هـ ، تابعى من مشاهير الثقات ، ولد فى المدينة وأقام فى البصرة وفيها توفى ، لقي عثمان بن عفان وعبد الله بن العباس ، كان فريداً فى معرفة الأحكام الشرعية والتدريس والوعظ والحديث ، أثر تأثيراً عظيماً فى جيله من المسلمين ، وعنه اعتزل واصل بن عطاء الذى غدا رأس المعتزلة ، له مكانة عظيمة فى التصوف (البلتاجى) .

(٣) المائدة : ٥٤

● سورة الفاتحة بين الرب والعبد :

وكما يقع هذا الإجمال فى المحبة يقع أيضاً فى التوحيد ، قال الله تعالى فى أم الكتاب التى هى مفروضة على العبد وواجبة فى كل صلاة أن يقول : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ، وقد ثبت فى الحديث الصحيح أن الله يقول : « قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين ، نصفها لى ونصفها لعبدى ، ولعبدى ما سأل ، فإذا قال العبد : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قال الله : حمدنى عبدى ، وإذا قال : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ قال الله : أثنى على عبدى ، وإذا قال : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ قال : مجدنى عبدى - أو قال فوض إلى عبدى ، وإذا قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قال : فهذه الآية بينى وبين عبدى نصفين ، ولعبدى ما سأل ، فإذا قال : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ قال : فهؤلاء لعبدى ولعبدى ما سأل . »

ولهذا روى أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب ، جمع معانيها فى القرآن ، ومعانى القرآن فى المفصل ، ومعانى المفصل فى أم الكتاب ، ومعانى أم الكتاب فى هاتين الكلمتين : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ، وهذا المعنى قد ثناه الله فى مثل قوله : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ ^(١) ، وفى مثل قوله : ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾ ^(٣) ، وكان النبى ﷺ يقول فى نُسكته : « اللهم هذا منك وإليك » . فهو سبحانه مستحق التوحيد الذى هو دعاؤه وإخلاص الدين له دعاء العباد بالمحبة والإنابة والطاعة والإجلال والإكرام والخشية والرجاء ، ونحو ذلك من معانى تأله وعبادته

(١) هود : ١٢٣

(٢) الشورى : ١٠

(٣) الرعد : ٣

ودعاء المسألة والاستعانة بالتوكل عليه ، والالتجاء إليه ، والسؤال له ، ونحو ذلك مما يفعل سبحانه بمقتضى ربوبيته ، وهو سبحانه الأول والآخر والباطن والظاهر .

ولهذا جاءت الشريعة الكاملة فى العبادة باسم الله ، وفى السؤال باسم الرب ، فيقول المصلى والذاكر : الله اكبر ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، وكلمات الأذان : الله اكبر الله اكبر إلى آخرها ، ونحو ذلك .

وفى السؤال : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾ (١) ، ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ (٢) ، ﴿ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ (٣) ، ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ﴾ (٤) ، ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا ﴾ (٥) ، ﴿ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴾ (٦) ونحو ذلك .

● التوحيد وشوائب الشرك والقدر والإباحة فيه :

وكثير من المتوجهين السالكين يشهد فى سلوكه الربوبية والقيومية الكاملة الشاملة لكل مخلوق من الأعيان والصفات ، وهذه الأمور قائمة بكلمات الله الكونية التى كان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم يستعيد بها فيقول : « أعوذ بكلمات الله التامات التى لا يجاوزهن برُّ ولا فاجر من شر ما خلق وذراً ويراً ، ومن شر ما ينزل من السماء وما يعرج فيها ، ومن شر ما ذرأ فى الأرض وما يخرج منها ، ومن شر فتن الليل والنهار ، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن » ، فيغيب ويفنى بهذا التوحيد الربانى عما هو مأمور به أيضاً ومطلوبه وهو محبوب الحق ومرضيه من التوحيد الإلهى الذى هو عبادته وحده لا شريك له ، وطاعته وطاعة رسوله ، والأمر بما أمر به ، والنهى عما

(٣) القصص : ١٧

(٢) نوح : ٢٨

(١) الأعراف : ٢٣

(٦) المؤمنون : ١١٨

(٥) آل عمران : ١٤٧

(٤) القصص : ١٦

نهى عنه ، والحب فيه ، والبغض فيه ، ومن أعرض عن هذا التوحيد وأخذ بالأول فهو يشبه القدرية المشركية الذين قالوا : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(١) ، ومن أخذ بالثاني دون الأول فهو من القدرية المجوسية الذين يزعمون أن الله لم يخلق أفعال العباد ، ولا شاء جميع الكائنات كما تقول المعتزلة والرافضة ^(٢) ويقع فى كلام كثير من المتكلمة والمتفقهة . والأول ذهب إليه طوائف من الإباحية المنحلين عن الأوامر والنواهي ، وإنما يستعملون ذلك عند أهوائهم وإلا فهو لا يستمر ، وهو كثير فى المتألهة الخارجين عن الشريعة خفو العدو ^(٣) وغيرهم ، فإن لهم زهاديات وعبادات فيها ما هو غير مأمور به فيفيدهم أحوالاً فيها ما هو فاسد يشبهون من بعض الوجوه الرهبان وعباد البدود ^(٤) .

● مقاومة المقدّر غير المشروع :

ولهذا قال الشيخ عبد القادر قدّس الله روحه : كثير من الرجال إذا دخلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا ، وأنا انفتحت لى فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق ، والولى من يكون منازعاً للقدر لا من يكون موافقاً له . وهذا الذى قاله الشيخ تكلم به على لسان المحمدية ^(٤) ، أى أن المسلم مأمور أن يفعل ما أمر الله به ، ويدفع ما نهى الله عنه ، وإن كانت أسبابه قد قدّرت ، فيدفع قدر الله بقدر الله كما جاء فى الحديث الذى رواه الطبرانى فى كتاب الدعاء عن النبى ﷺ : « إِنْ الدَّعَاءُ وَالْبَلَاءُ لِيَلْتَقِيَانِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » ، وفى الترمذى :

(١) الأنعام : ١٤٨

(٢) المعتزلة : جماعة من المسلمين اعتمدوا على المنطق والقياس فى مناقشة القضايا الكلامية ، أهم تعاليمهم : أن مقترف الكبيرة ليس بالكافر ولا بالمؤمن بل فى منزلة بين المنزلتين : حرية الاختيار ، أى أن الإنسان ذو إرادة حرة وليس مجبراً على إتيان أعماله ، خلق القرآن . كما ناقشوا قضايا التوحيد والعدل والصفات الإلهية .

وأشهر المعتزلة : واصل بن عطاء ، وعمرو بن عبيد اللذان انفصلا عن الحسن البصرى .

وانظر فى تعريف الرافضة هامش ص ٩١ من هذا الجزء (البلتاجى) .

(٣) الظاهر أن البدود جمع « بُد » - بالضم ، وذكروا أن جمعه : « بددة وأبداد » ، ويوت

بالفارسية الصنم . (٤) كذا ولعل أصله : الشريعة المحمدية .

قيل يا رسول الله ، أرأيت أدوية نتداوى بها ، ورقى نسترقى بها ، وثقى نتقيها ، هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ فقال : « هُنَّ من قَدَرِ الله » ^(١) ، وإلى هذين المعنيين أشار الحديث الذى رواه الطبرانى أيضاً عن النبى ﷺ أنه قال : « يقول الله : يا بن آدم ، إنما هى أربع : واحدة لى ، واحدة لك ، واحدة بينى وبينك ، واحدة بينك وبين خلقى ، فأما التى لى : فتعبدنى لا تُشرك بى شيئاً ، وأما التى لك فعملك أجزيك به أحوج ما تكون إليه ، وأما التى هى بينى وبينك فمَنك الدعاء وعلى الإجابة ، وأما التى بينك وبين خلقى فأت إلى الناس بما يحب أن يؤتوه إليك » .

● التوحيد بنوعيه ومقاماته ووحدة دين الأنبياء :

ثم إن التوحيد الجامع لتوحيد الألوهية والربوبية أو توحيد أحدهما للعبد فيه ثلاث مقامات .

أحدها : مكان الفرق والكثرة بإنعامه (؟) من كثرة المخلوقات والمأمورات .

والثانى : مقام الجمع والفناء بحيث يغيب بمشهوده عن شهوده ، وبعبوده عن عبادته ، وبموحده عن توحيدده ، وبمذكوره عن ذكره ، وبمحبوبه عن حبه . فهذا فناء عن إدراك سوى وهو فناء القاصرين .

وأما الفناء الكامل المحمدى .. فهو الفناء عن عبادة سوى والاستعانة بالسوى وإرادة وجه سوى ، وهذا فى الدرجة الثالثة وهو شهود التفرقة فى الجمع ، والكثرة فى الوحدة ، فيشهد قيام الكائنات مع تفرقها بإقامة الله تعالى وحده وربوبيته ، ويرى أنه ما من دابة إلا رى آخذ بناصيتها ، وأنه على كل شىء وكيل ، وأنه رب العالمين ، وأن قلوب العباد ونواصيهم بيده ، لا خالق غيره ولا نافع ولا ضار ولا معطى ولا مانع ولا حافظ ولا معز ولا مذل سواه . ويشهد أيضاً فعل المأمورات مع كثرتها وترك الشبهات ^(٢) مع كثرتها لله وحده لا شريك له .

(١) ومنه أثر عمر فى الطاعون : نَفَرُ من قَدَرِ الله إلى قَدَرِ الله .

(٢) لعلها المنبهات فإنها أعم .

وهذا هو الدين الجامع العام الذى اشترك فيه جميع الأنبياء ، والإسلام العام والإيمان العام ، وبه أنزلت السور المكية ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ (١) ، ويقول : ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ (٢) ، ويقول تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ (٣) ولهذا ترجم البخارى عليه « باب ما جاء أن دين الأنبياء واحد » .

وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٤) فجمع فى الملل الأربع : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ وذلك قبل النسخ والتبديل وخص فى أول الآية المؤمنين ، وهو الإيمان الخاص الشرعى الذى قال فيه : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (٥) ، والشرعة هى الشريعة ، والمنهاج هو الطريقة ، والدين الجامع هو الحقيقة الدينية ، وتوحيد الربوبية هو الحقيقة الكونية ، فالحقيقة المقصودة الدينية الموجودة الكونية متفق عليها بين الأنبياء والمرسلين .

فأما الشرعة والمنهاج الإسلاميان فهو لأمة محمد ﷺ : ﴿ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (٦) ، وبها أنزلت السور المدنية إذ فى المدينة النبوية شرعت الشرائع وسُنَّتِ السُّنَنُ ونزلت الأحكام والفرائض والحدود .

(١) الشورى : ١٣

(٢) الزخرف : ٤٥

(٣) النحل : ٣٦

(٤) البقرة : ٦٢

(٥) المائدة : ٤٨

(٦) آل عمران : ١١٠

● أصحاب الأحوال والسكر من الصوفية :

فهذا التوحيد هو الذى جاءت به الرسل ونزلت به الكتب ، وإليه تشير مشايخ الطريقة وعلماء الدين ، لكن بعض ذوى الأحوال قد يحصل له فى حال الفناء القاصر سُكر وغيبة عن سوى ، والسكر وجد بلا تمييز ، فقد يقول فى تلك الحال : سبحانى ، أو ما فى الجبة إلا الله ، أو نحو ذلك من الكلمات التى تؤثر عن أبى يزيد البسطامى أو غيره من الأصحاء . وكلمات السكران تطوى ولا تُروى ولا تُؤدى إذا لم يكن سُكره بسبب محذور من عبادة أو وجه منهى عنه .

فأما إذا كان السبب محظوراً لم يكن السكران معذوراً ، لا فرق فى ذاك بين السكر الجسمانى والروحانى ، فسُكر الأجسام بالطعام والشراب ، وسُكر النفوس بالصور ، وسُكر الأرواح بالأصوات . وفى مثل هذا الحال غَلَطَ مَنْ غلط بدعوى الاتحاد والحلول العينى فى مثل دعوى النصارى فى المسيح ، ودعوى الغالية فى على وأهل البيت ، ودعوى قوم من الجهال الغالية فى مثل الحلاج أو الحاكم بمصر أو غيرهما ، وربما اشتبه عليهم الاتحاد النوعى الحكيم بالاتحاد العينى الذاتى .

فالأول كما رواه مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « يقول الله : عبدى ، مرضتُ فلم تعدنى ، فيقول : كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمتَ أنه مرض عبدى فلان فلو عُدته لوجدتني عنده . عبدى ، جُعتُ فلم تطعمنى ، فيقول : ربي ، كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمتَ أن عبدى فلاناً جاع ، فلو أطعمته لوجدتَ ذلك عندي » ففسر ما تكلم به فى هذا الحديث أن جوع عبده ومحبوه لقوله : « لوجدتَ ذلك عندي » ولم يقل : لوجدتني قد أكلته ، ولقوله : « لوجدتني عنده » ولم يقل : لوجدتني إياه ، وذلك لأن المحب يتفق هو ومحبوه بحيث يرضى أحدهما بما يرضاه الآخر ، ويأمر بما يأمر به ، ويبغض ما يبغضه ، ويكره ما يكرهه ، وينهى عما ينهى عنه .

وهؤلاء هم الذين يرضى الحق لرضاهم ويغضب لغضبهم ، والكامل المطلق
فى هؤلاء محمد ﷺ ، ولهذا قال تعالى فيه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا
يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (٢) ،
وقال : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ (٣) .

وقد جاء فى الإنجيل الذى بأيدى النصارى كلمات مجملة إن صحَّ أن المسيح
قالها فهذا معناها كقوله : « أنا وأبى واحد . مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى أَبَى » ونحو
ذلك وبها ضلت النصارى حيث اتبعوا المتشابه كما ذكر الله عنهم فى القرآن
لما قَدِمَ وفد نجران على النبى ﷺ وناظروه فى المسيح .

وقد جاء فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى عن أبى هريرة قال : قال
رسول الله ﷺ : « مَنْ عَادَى لى وَلِياً فَقَدْ بَارَزْنى بِالمَحَارِبَةِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَى
عَبْدى بِمِثْلِ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَزَالُ عَبْدى يَتَقَرَّبُ إِلَىَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى
أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أُحِبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذى يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذى يَبْصُرُ بِهِ ، وَيَدَهُ
الَّتى يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتى يَمْشَى بِهَا ، فَبِى يَسْمَعُ وَبِى يَبْصُرُ وَبِى يَبْطِشُ وَبِى
يَمْشَى » ، فأخبر فى هذا الحديث أن الحق سبحانه إذا تَقَرَّبَ إِلَيْهِ الْعَبْدُ بِالنَّوَافِلِ
المُسْتَحَبَّةِ الَّتى يَحِبُّهَا اللَّهُ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أُحِبَّهُ الْحَقُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

وقد غلط مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا قُرْبُ النَّوَافِلِ ، وَأَنَّ قُرْبَ الْفَرَائِضِ أَنْ يَكُونَ هُوَ
إِيَّاهُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ نَافِلَةً حَتَّى تَوْدَى الْفَرِيضَةُ ، فَهَذَا الْقُرْبُ يَجْمَعُ الْفَرَائِضَ
وَالنَّوَافِلَ . فَهَذِهِ الْمَعَانِى وَمَا يَشْبِهُهَا هِىَ أَصُولُ مَذْهَبِ أَهْلِ الطَّرِيقَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ .

(٣) النساء : ٨٠

(٢) التوبة : ٦٢

(١) الفتح : ١٠

● مذهب الاتحاد من الصوفية :

وقد بلغنى أن بعض الناس ذكر عند خدمتكم الكلام فى مذهب الاتحادية ، وكنت قد كتبت إلى خدمتكم كتاباً اقتضى الحال من غير قصد أن أشرت فيه إشارة لطيفة إلى حال هؤلاء ، ولم يكن القصد به والله واحداً بعينه ، وإنما الشيخ هو مجمع المؤمنين ، فعلينا أن نعيّنه فى الدين والدنيا بما هو اللائق به ، وأما هؤلاء الاتحادية فقد أرسل إلى الداعى من طلب كشف حقيقة أمرهم .

وقد كتبت فى ذلك كتاباً ربما يرسل إلى الشيخ ، وقد كتب سيدنا الشيخ عماد الدين فى ذلك رسائل والله تعالى يعلم ، وكفى به عليماً ، لولا أنى أرى دفع ضرر هؤلاء عن أهل طريق الله تعالى السالكين إليه من أعظم الواجبات - وهو شبيه بدفع التتار عن المؤمنين - لم يكن للمؤمنين بالله ورسوله حاجة إلى أن تكشف أسرار الطريق وتهتك أستارها ، ولكن الشيخ أحسن الله تعالى إليه يعلم أن مقصود الدعوة النبوية ، بل المقصود بخلق الخلق وإنزال الكتب وإرسال الرسل ، أن يكون الدين كله لله هو دعوة الخلائق إلى خالقهم بما قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً ﴾ (١) ، وقال سبحانه : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ ، عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ (٣) . وهؤلاء موهوا على السالكين التوحيد الذى أنزل الله تعالى به الكتب ، وبعث به الرسل - بالاتحاد الذى سموه توحيداً ، وحقيقته تعطيل الصانع وجحود الخالق .

(٣) الشورى : ٥٢ - ٥٣

(٢) يوسف : ١٠٨

(١) الأحزاب : ٤٥ - ٤٦

● رأى ابن تيمية فى ابن عربى :

وإنما كنت قديماً ممن يُحسن الظن بابن عربى ويعظمه لما رأيت فى كتبه من الفوائد مثل كلامه فى كثير من الفتوحات ، والكنة ، والمحكم المربوط ، والذرة الفاخرة ، ومطالع النجوم ... ونحو ذلك . ولم نكن بعد اطلعنا على حقيقة مقصوده ولم نطالع الفصوص ونحوه ، وكنا نجتمع مع إخواننا فى الله نطلب الحق ونتبعه ونكشف حقيقة الطريق ، فلما تبين الأمر عرفنا نحن ما يجب علينا ، فلما قدم من المشرق مشايخ معتبرون وسألوا عن حقيقة الطريقة الإسلامية والدين الإسلامى وحقيقة حال هؤلاء وجب البيان ، وكذلك كتب إلينا من أطراف الشام رجال سالكون أهل صدق وطلب أن أذكر النكت الجامعة لحقيقة مقصودهم ، والشيخ أيده الله تعالى بنور قلبه وذكاء نفسه وحق قصده من نصحه للإسلام وأهله وإخوانه السالكين يفعل فى ذلك ما يرجو به رضوان الله سبحانه ومغفرته فى الدنيا والآخرة .

● الاتحاد والحلول المطلق والمعين :

هؤلاء الذين تكلموا فى هذا الأمر لم يُعرف لهم خبر من حين ظهرت دولة التتار وإلا فكان الاتحاد القديم هو الاتحاد المعين ، وذلك أن القسمة رباعية ، فإن كل واحد من الاتحاد والحلول إما معين فى شخص وإما مطلق ، أما الاتحاد والحلول المعين كقول النصارى والغالية فى الائمة من الرافضة وفى المشايخ من جهال الفقراء والصوفية ، فإنهم يقولون به فى معنى إما بالاتحاد كاتحاد الماء واللبن وهو قول اليعقوبية وهم السودان ومن الحبشة والقبط ، وإما بالحلول وهو قول النسطورية ، وإما بالاتحاد من وجه دون وجه وهو قول الملكانية ^(١) .

(١) اليعقوبية - أو السريان - : هم اليوم المسيحيون أبناء اللغة السريانية ، انفصلت منهم جماعة عن كنيسة أنطاكية على إثر المجادلات اللاهوتية حول طبيعة المسيح ، وتنظمت فى سوريا وفى بلاد ما بين النهرين بفضل يعقوب البردعى ، فى القرن السادس الميلادى تأسست كنيسة يعرف أبنائها باليعاقبة ، كما تفرعت منهم فى القرن الخامس الكنيسة المارونية ، وقد تكونت فى القرن السابع عشر كنيسة سريانية كاثوليكية ، وفى الهند طائفة لا يستهان بها من السريان هم المالكاريون ، وطقوس السريان الكنسية مأخوذة من الطقس الأنطاكي وستعمل فيها اللغة السريانية . =

وأما الحلول المطلق : وهو أن الله تعالى بذاته حال فى كل شىء ، فهذا تحكيه أهل السنَّة والسَّلف عن قدماء الحهمية ، وكانوا يكفرونهم بذلك .

= والنسطورية : أو الآشوريون - : طائفة من المسيحيين ينتسبون الى نسطور بطريرك القسطنطينية ، قطنوا فى كردستان بين الموصل وأرمينية إلى أن تبدد شملهم بعد حرب عام ١٩١٤ ، ازدهرت عندهم الحياة الرهبانية فأوفدوا المبشرين إلى آسيا الشرقية فى القرن السادس الميلادى ، ونشروا المسيحية فى إيران والهند والصين ، وانضم قسم منهم إلى الكشلكة فى القرن السادس عشر وهم الكلدان .

والملكانية : هو الاسم الذى أطلقه العرب على مسيحيى سوريا الذين خضعوا لقرارات المجمع الخلقيدونى عام ٤٥١ م ، وهم فى ذلك من جهة الإمبراطور ، انضم فرع منهم إلى الكنيسة الكاثوليكية فى القرن الثامن عشر ، والفرع الثانى هم الروم الأرثوذكس ، ولغتهم الطقسية اليونانية والعربية .

ويرى اليعقوبية من النصارى أن اللاهوت والناسوت يؤلفان فى المسيح طبيعة واحدة ، ويزعمون أن الكلمة انقلبت لحماً ودماً ، فصار الإله هو المسيح ، وهو الظاهر بجسده بل هو هو ، بإرادة الله وفعله هما إرادة المسيح وفعله .

هذا على حين أن الملكانية يميزون بين طبيعتين فى المسيح : اللاهوت والناسوت ، ويزعمون أن مريم ولدت إلهاً أزلياً ، وأن القتل والصلب وقع فى اللاهوت والناسوت ، وأطلقوا اسم الأبوة على الله ، والنبوة على المسيح .

أما النسطورية ، فكانوا أكثر تدقيقاً من الملكانية فى التمييز بين الطبيعتين ، فأثبتوا للمسيح خصائص الإنسان فى الوجود والإرادة والعقل ، يميزين بين هذا وبين ما للعنصر اللاهوتى ، زاعمين أن الله سبحانه ذو أقانيم ثلاثة : الوجود ، والعلم ، والحياة ، ويدَّعون أن هذه الأقانيم ليست زائدة عن الذات ، ولا هى هو ، وأن الكلمة اتحدت بجسد عيسى لا على طريق الامتزاج كالملكانية ، ولا الظهور له كاليقونية ، ولكن كإشراق الشمس على بللور أو النقش فى الخاتم .

ولمزيد من التوضيح : انظر فى التعريف بهذه الفرق ونشأتها وتطورها كتابنا : « من وصايا القرآن الكريم » - نشر دار التراث العربى - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧ ، ص ٨٢ وما بعدها .

(البلتاجى)

وأما ما جاء به هؤلاء من الاتحاد العام ، فما علمت أحداً سبقهم إليه إلا مَنْ أنكر وجود الصانع مثل فرعون والقرامطة ، وذلك أن حقيقة أمرهم أنهم يرون أن عين وجود الحق هو عين وجود الخلق ، وأن وجود ذات الله خالق السموات والارض هي نفس وجود المخلوقات ، فلا يُتصور عندهم أن يكون الله تعالى خلق غيره ، ولا أنه رب العالمين ، ولا أنه غنى وما سواه فقير ، لكن تفرّقوا على ثلاثة طرق ، وأكثر مَنْ ينظر فى كلامهم لا يفهم حقيقة أمرهم لأنه أمر مبهم .

الأول : أن يقولوا إنّ الذوات بأسرها كانت ثابتة فى العدم ذاتها أبدية أزلية ، حتى ذوات الحيوان والنبات والمعادن والحركات والسكنات ، وأن وجود الحق فاض على تلك الذوات ، فوجودها وجود الحق وذواتها ليست ذوات الحق ، ويُفرّقون بين الوجود والثبوت ، فما كنتَ به فى ثبوتك ظهرتَ به فى وجودك . ويقولون : إنّ الله سبحانه لم يعط أحداً شيئاً ولا أغنى أحداً ولا أسعده ولا أشقاه ، وإنما وجوده فاض على الذوات فلا تحمد إلا نفسك ولا تذم إلا نفسك ، ويقولون : إنّ هذا هو سر القدر وأن الله تعالى إنما علم الأشياء من جهة رؤيته لها ثابتة فى العدم خارجاً عن نفسه المقدسة ، ويقولون : إنّ الله تعالى لا يقدر أن يُغيّر ذرة من العالم ، وأنهم قد يعلمون الأشياء من حيث علمها الله سبحانه فيكون علمهم وعلم الله تعالى من معدن واحد ، وأنهم يكونون أفضل من خاتم الرسل من بعض الوجوه ، لأنهم يأخذون من المعدن الذى أخذ منه الملك الذى يوحى به الرسل ، ويقولون : إنهم لم يعبدوا غير الله ولا يُتصور أن يعبدوا غير الله تعالى ، وإن عبّاد الأصنام ما عبدوا إلا الله سبحانه ، وإن قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (١) معنى حكم لا معنى أمر ، فما عبّدَ غير الله فى كل معبود ، فإن الله تعالى ما قضى بشيء إلا وقع ، ويقولون : إن الدعوة إلى الله تعالى مكر بالمدعو فإنه ما عدم من البداية ، فيُدعى إلى الغاية ، وأن قوم نوح قالوا : ﴿ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا ﴾ (٢)

(١) الإسراء : ٢٣

(٢) نوح : ٢٣

لأنهم لو تركوهم لتركوا من الحق بقدر ما تركوا منهم ، لأن للحق فى كل معبود وجهاً يعرفه مَنْ عرفه وينكره مَنْ أنكره ، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء فى الصورة المحسوسة ، وكالقوى المعنوية فى الصورة الروحانية ، وأن العارف منهم يعرف مَنْ عَبَدَ وفى أى صورة ظهر حتى عَبَدَ ، فإن الجاهل يقول : هذا حجر وشجر ، والعارف يقول : هذا محل إلهى ينبغى تعظيمه فلا يقتصر ، فإن النصارى إنما كفروا لأنهم خصّصوا ، وأن عبّاد الأصنام ما أخطأوا إلا من حيث اقتصارهم على عبادة بعض المظاهر ، والعارف يعبد كل شىء ، والله يعبد أيضاً كل شىء ، لأن الأشياء غذاؤه بالأسماء والأحكام وهو غذاؤها بالوجود ، وهو فقير إليها وهى فقيرة إليه ، وهو خليل كل شىء بهذا المعنى ، ويجعلون أسماء الله الحسنى هى مجرد نسبة وإضافة بين الوجود والثبوت وليست أموراً عدمية ، ويقولون : « من أسمائه الحسنى العلى عن ماذا وما ثم إلا هو ؟ وعلى ماذا وما ثم غيره ؟ فالمسمى محدثات وهى العلية بذاتها وليست إلا هو ، وما نكح سوى نفسه ، وما ذبح سوى نفسه . والمتكلم هو عين المستمع » ، وأن موسى إنما عتب على هارون حيث نهاهم عن عبادة العجل لضيقه وعدم اتساعه ، وأن موسى كان أوسع فى العلم فعلم أنهم لم يعبدوا إلا الله ، وأن أعلى ما عَبَدَ الهوى ، وأن كل من اتخذ إلهه هواه فما عَبَدَ إلا الله . وفرعون كان عندهم من أعظم العارفين وقد صدّقه السحرة فى قوله : أنا ربكم الأعلى ، وفى قوله : ما علمتُ لكم من إلهٍ غيرى .

● متحدة الصوفية على دين فرعون :

وكنت أخاطب بكشف أمرهم لبعض الفضلاء الضالين وأقول : إن حقيقة أمرهم هو حقيقة قول فرعون المنكر لوجود الخالق الصانع ، حتى حدثنى بعض عن كثير من كبارهم أنهم يعترفون ويقولون : نحن على قول فرعون ^(١) ، وهذه المعانى

(١) كذا فى الأصل ويراجع فى رسالة إبطال وحدة الوجود (ص ١١٧) من مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام .

كلها هي قول صاحب الفصوص والله تعالى أعلم بما مات الرجل عليه ، والله يغفر لجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، الأحياء منهم والأموات : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) .

والمقصود أن حقيقة ما تضمنه كتاب « الفصوص » المضاف إلى النبي ﷺ أنه جاء به وهو ما إذا فهم المسلم بالاضطرار (٢) أن جميع الأنبياء والمرسلين وجميع الأولياء والصالحين ، بل جميع عوام أهل الملل من اليهود والنصارى والصابئين ، يبرؤن إلى الله تعالى من بعض هذا القول فكيف منه كله . ونعلم أن المشركين عباد الأوثان والكفار أهل الكتاب يعترفون بوجود الصانع ﴿ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾ (٣) ، ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (٤) ، ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴾ (٥) ، ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ (٦) . ولا يقول أحد منهم إنه عين المخلوقات ، ولا نفس المصنوعات ، كما يقوله هؤلاء ، حتى إنهم يقولون : لو زالت السموات والأرض زالت حقيقة الله . وهذا مُركب من أصليين :

أحدهما : أن المعدوم شيء ثابت في العدم ، كما يقوله كثير من المعتزلة والرافضة ، وهو مذهب باطل بالعقل الموافق للكتاب والسنة والإجماع ، وكثير من متكلمي أهل الإثبات كالقاضي أبي بكر كُفِّرَ مَنْ يقول بهذا ، وإنما غلط هؤلاء من حيث لم يُفرِّقوا بين علم الله بالأشياء قبل كونها وأنها مثبتة عنده في

(١) الحشر : ١٠

(٢) كذا في الأصل وفيه ما ترى ، والمعنى أن ما في كتاب الفصوص من أمثال ما ذكر يفهم كل مسلم أنه مخالف لدين الله على السنة جميع رسله وأنه مما يتبرأ منه عوام جميع الملل .

(٤) الأنعام : ١

(٣) الحشر : ٢٤

(٦) الشعراء : ٢٨

(٥) الصافات : ١٢٦

أم الكتاب في اللوح المحفوظ ، وبين ثبوتها في الخارج عن علم الله تعالى ، فإن مذهب المسلمين أهل السنة والجماعة أن الله سبحانه وتعالى كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق قبل أن يخلقها ، فيُفرّقون بين الوجود العلمى وبين الوجود العينى الخارجى .

ولهذا كان أول ما نزل على رسول الله ﷺ سورة : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (١) ، فذكر المراتب الأربع وهى : الوجود العينى الذى خلقه ، والوجود الرسمى المطابق للفظى الدال على العلمى ، وبين أن الله تعالى علمه . ولهذا ذكر أن التعليم بالقلم ، فإنه مستلزم للمراتب الثلاثة . وهذا القول - أعنى قول من يقول : إن المعدوم شىء ثابت فى نفسه خارج عن علم الله تعالى - وإن كان باطلاً ودلالته واضحة لكنه قد ابتدع فى الإسلام من نحو أربعمئة سنة . وابن عربى وافق أصحابه وهو أحد أصلى مذهبى الذى فى الفصوص .

● الفرق بين ابن عربى وغيره فى الوحدة :

والأصل الثانى : أن وجود المحدثات المخلوقات هو عين وجود الخالق ليس غيره ولا سواه . وهذا هو الذى ابتدعه وانفرد به عن جميع من تقدّمه من المشايخ والعلماء ، وهو قول بقية الاتحادية ، لكن ابن عربى أقربهم إلى الإسلام وأحسن كلاماً فى مواضع كثيرة ، فإنه يفرّق بين الظاهر والمظاهر فيقر الأمر والنهى والشرائع على ما هى عليه ، ويأمر بالسلوك بكثير مما أمر به المشايخ من الأخلاق والعبادات ، ولهذا كثير من العبّاد يأخذون من كلامه سلوكهم فينتفعون بذلك وإن كانوا لا يفقهون حقائقه ، ومن فهمها منهم ووافقه فقد تبين قوله .

(١) العلق : ١ - ٥

● الصدر الرومى والعفيف التلمسانى :

وأما صاحبه الصدر الرومى .. فإنه كان متفلسفاً فهو أبعد عن الشريعة والإسلام ، ولهذا كان الفاجر التلمسانى الملقب بـ « العفيف » يقول : كان شيخى القديم متروحناً متفلسفاً والآخر فيلسوفاً متروحناً - يعنى الصدر الرومى - فإنه كان قد أخذ عنه ولم يدرك ابن عربى فى كتاب « مفتاح غيب الجمع والوجود »^(١) وغيره ، يقول : إن الله تعالى هو الوجود المطلق والمعين ، كما يفرق بين الحيوان المطلق والحيوان المعين ، والجسم المطلق والجسم المعين . والمطلق لا يوجد إلا فى الخارج مطلقاً ، لا يوجد المطلق إلا فى الأعيان الخارجة . فحقيقة قوله : إنه ليس لله سبحانه وجود أصلاً ولا حقيقة ولا ثبوت إلا نفس الوجود القائم بالمخلوقات . ولهذا يقول هو وشيخه : إن الله تعالى لا يرى أصلاً ، وأنه ليس له فى الحقيقة اسم ولا صفة ، ويصرحون بأن ذات الكلب والخنزير والبول والعذرة عين وجوده - تعالى الله عما يقولون .

وأما الفاجر التلمسانى .. فهو أخبث القوم وأعمقهم فى الكفر ، فإنه لا يفرق بين الوجود والثبوت كما يفرق ابن عربى ، ولا يفرق بين المطلق والمعين كما يفرق الرومى ، ولكن عنده ما ثم غير ولا سوى بوجه من الوجوه . وأن العبد إنما يشهد سوى ما دام محجوباً ، فإذا انكشف حجاب رآى أنه ما ثم غير يبين له الأمر . ولهذا كان يستحل جميع المحرمات حتى حكى عنه الثقات أنه كان يقول : البنت والأم والأجنبية شىء واحد ليس فى ذلك حرام علينا ، وإنما هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم . وكان يقول : القرآن كله شرك ليس فيه توحيد ، وإنما التوحيد فى كلامنا . وكان يقول : أنا ما أمسك شريعة واحدة . وإذا أحسن القول يقول : القرآن يوصل إلى الجنة ، وكلامنا يوصل إلى الله تعالى ، وشرح الأسماء الحسنى على هذا الأصل الذى له . وله ديوان شعر قد صنع فيه أشياء ،

(١) قوله : فى كتاب ... إلخ القطع غير متجه ، وكتاب مفتاح غيب الجمع والوجود لصدر الدين الرومى القونوى هذا مراد شيخ الإسلام نقل مشاهد من كتابه هذا على ضلالتة .

وشعره فى صناعة الشعر جيد ولكنه كما قيل : « لحم خنزير فى طبق صينى » ،
وصنّف للنصيرية (١) عقيدة . وحقيقة أمرهم أن الحق بمنزلة البحر وأجزاء
الموجودات بمنزلة أمواجه .

● ابن سبعين وابن الفارض والبلباني :

وأما ابن سبعين .. فإنه من البدو والاحاطة يقول أيضاً بوحدة الوجود
وأنه ما ثم غير ، وكذلك ابن الفارض فى آخر « نظم السلوك » لكن لم يصرح
هل يقول بمثل قول التلمسانى أو قول الرومى أو قول ابن عربى ، وهو إلى كلام
التلمسانى أقرب ، لكن ما رأيتُ فيهم مَنْ كفر هذا الكفر الذى ما كفره أحد قط
مثل التلمسانى وآخر يقال له « البلباني » من مشايخ شيراز ومن شعره :

وفى كل شىء له آية تدل على أنه عينه

وأيضاً :

وما أنت غير الكون بل أنت عينه ويفهم هذا السر مَنْ هو ذائقه

وأيضاً :

وتلتذ إن مرت على جسدى يدى لأنى فى التحقيق لست سواكم

وأيضاً :

ما بال عيسك لا يقصر قرارها وإلام ظلك لا يننى متنقلا

فلسوف تعلم أن سيرك لم يكن إلا إليك إذا بلغت المنزلا

وأيضاً :

ما الأمر إلا نسق واحد ما فيه من حمد ولا ذم

وإنما العادة قد خُصّصت والطبع والشارع فى الحكم

(١) للتعريف بالنصيرية انظر هامش ص ٧٥ من هذا الجزء (البلتاجى) .

(٢) للتعريف بالتلمسانى وابن الفارض وابن سبعين انظر هامش ص ١١٢ ، ١١٤ من هذا الجزء .

(البلتاجى)

وأيضاً :

يا عاذلى أنت تنهانى وتأمرنى والوجد أصدق نهاءً وأمارٍ
فإن أطعك وأعص الوجد عدت عمى عن العيان إلى أوهام أخبارٍ
فعين ما أنت تدعونى إليه إذا حققتَه تـره النهى يـاجارى
وأيضاً :

وما البحر إلا الموج لا شىء غيره وإن فرقتَه كثرة المتعدد
إلى أمثال هذه الأشعار ، وفى النثر ما لا يُحصى ، ويوهمون الجهال أنهم
مشايخ الإسلام وأئمة الهدى الذين جعل الله تعالى لهم لسان صدق فى الأمة
مثل سعيد بن المسيب والحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس
والأوزاعى وإبراهيم بن أدهم وسفيان الثورى والفضيل بن عياض ومعروف
الكرخى والشافعى وأبى سليمان وأحمد بن حنبل وبشر الحافى وعبد الله بن
المبارك وشقيق البلخى ومَن لا يُحصى كثرة - إلى مثل المتأخرين مثل الجنيد بن
محمد القواريرى وسهل بن عبد الله التسترى وعمر بن عثمان المكى ومَن بعدهم -
إلى أبى طالب المكى إلى مثل الشيخ عبد القادر الكيلانى والشيخ عدى والشيخ
أبى البيان والشيخ أبى مدين والشيخ عقيل والشيخ أبى الوفاء والشيخ رسلان
والشيخ عبد الرحيم والشيخ عبد الله اليونينى والشيخ القرشى وأمثال هؤلاء
المشايخ الذين كانوا بالحجاز والشام والعراق ومصر والمغرب وخراسان من الأولين
والآخرين .

● تكفير مشايخ الصوفية المهديين للاتحادية :

كل هؤلاء متفقون على تكفير هؤلاء ومَن هو أرجح منهم ، وأن الله سبحانه
ليس هو خلقه ولا جزءاً من خلقه ولا صفة لخلقه ، بل هو سبحانه وتعالى مميّز
بنفسه المقدسة ، بائن بذاته المعظمة عن مخلوقاته ، وبذلك جاءت الكتب الأربعة
الإلهية من التوراة والإنجيل والزبور والقرآن ، وعليه فطر الله تعالى عباده وعلى
ذلك دلت العقول .

وكثيراً ما كنتُ أظن أن ظهور مثل هؤلاء أكبر أسباب ظهور التتار واندراس شريعة الإسلام وأن هؤلاء مقدمة الدجال الأعور الكذاب الذى يزعم أنه هو الله ، فإن هؤلاء عندهم كل شىء هو الله ولكن بعض الأشياء أكبر من بعض وأعظم . وأما على رأى صاحب « الفصوص » ، فإن بعض المظاهر والمستجليات يكون أعظم لعظم ذاته الثابتة فى العدم . وأما على رأى الرومى فإن بعض المتعينات يكون أكبر ، فإن بعض جزئيات الكلى أكبر من بعض . وأما على البقية فالكل أجزاء منه ، وبعض الجزء أكبر من بعض . فالدجال عند هؤلاء مثل فرعون من كبار العارفين وأكبر من الرُّسل بعد نبينا محمد ﷺ وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام ، فموسى قاتل فرعون الذى يدعى الربوبية ، ويُسلط الله تعالى مسيح الهدى - الذى قيل فيه إنه الله تعالى وهو برىء من ذلك - على مسيح الضلالة الذى قال إنه الله .

● حكمة نفى العور عن الله تعالى :

ولهذا كان بعض الناس يعجب من كون النبى ﷺ قال : « إنه أعور » (١) ، وكونه قال : « واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » ، وابن الخطيب أنكر أن يكون النبى ﷺ قال هذا لأن ظهور دلائل الحدوث والنقص على الدجال أبين من أن يُستدل عليه بأنه أعور ، فلما رأينا حقيقة قول هؤلاء الاتحادية وتدبرنا ما وقعت فيه النصارى والحلولية ، ظهر سبب دلالة النبى ﷺ لأمتة بهذه العلامة فإنه بُعثَ رحمة للعالمين ، فإذا كان كثير من الخلق يُجوزُ ظهور الرب فى البشر ، أو يقول إنه هو البشر-كان الاستدلال على ذلك بالعور دليلاً على إنتفاء الإلهية عنه .

وقد خاطبني قديماً شخص من خيار أصحابنا كان يميل إلى الاتحاد ثم تاب منه وذكر هذا الحديث فبيّنتُ له وجهه ، وجاء إلينا شخص كان يقول إنه خاتم

(١) تنمة الحديث : « وإن الله ليس بأعور » رواه الشيخان من حديث ابن عمر وهذا لفظ البخارى ، وهذه الجملة هى محل التعجب الذى حمل ابن الخطيب - وهو الفخر الرازى - على إنكار الحديث .

الأولياء فزعم أن الحلاج لما قال : أنا الحق ، كان الله تعالى هو المتكلم على لسانه كما يتكلم الجنى على لسان المصروع ، وأن الصحابة لما سمعوا كلام الله تعالى من النبي ﷺ كان من هذا الباب . فبيّنتُ له فساد هذا وأنه لو كان كذلك كان الصحابة بمنزلة موسى بن عمران ، وكان من خاطبه هؤلاء أعظم من موسى ، لأن موسى سمع الكلام الإلهي من الشجرة وهؤلاء يسمعون من الجن الناطق . وهذا يقوله قوم من الاتحادية لكن أكثرهم جهال لا يفرّقون بين الاتحاد العام المطلق الذي يذهب إليه الفاجر التلمساني وذووه ، وبين الاتحاد المعين الذي يذهب إليه النصارى والغالية .

● كفر قدماء الجهمية كالاتحادية :

وقد كان سلف الأمة وسادات الأئمة يرون كفر الجهمية ^(١) أعظم من كفر اليهود كما قال عبد الله بن المبارك والبخارى وغيرهما ، وإنما كانوا يلوحون تلويحاً وقلّ أن كانوا يصرحون بأن ذاته في مكان .

وأما هؤلاء الاتحادية فهم أخبث وأكفر من أولئك الجهمية ، ولكن السلف والأئمة أعلم بالإسلام وبحقائقه ، فإن كثيراً من الناس قد لا يفهم تغليظهم في ذم المقالة حتى يتدبرها ويرزق نور الهدى ، فلما اطلع السلف على سر القول نفروا منه ، وهذا كما قال بعض الناس : متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئاً ، ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء . وذلك لأن متكلمهم ليس في قلبه تأله ولا تعبد ، فهو يصف ربه بصفات العدم والموات .

وأما المتعبد ففي قلبه تأله وتعبد ، والقلب لا يقصد إلا موجوداً لا معدوماً فيحتاج أن يعبد المخلوقات ، إما الوجود المطلق ، وإما بعض المظاهر كالشمس والقمر والبشر والأوثان وغير ذلك ، فإن قول الاتحادية يجمع كل شرك في العالم ، وهم لا يوحدون الله سبحانه وتعالى وإنما يوحدون القدر المشترك بينه وبين المخلوقات ، فهم بريهم يعدلون . ولهذا حدث الثقة أن ابن سبعين كان يريد الذهاب إلى الهند وقال إن أرض الإسلام لا تسعه ، لأن الهند مشركون يعبدون كل شيء حتى النبات والحيوان .

(١) للتعريف بالجهمية ، انظر هامش ص ١١٧ من هذا الجزء .

● المعطلون والاتحاديون :

وهذا حقيقة قول الاتحادية ، وأعرف ناساً لهم اشتغال بالفلسفة والكلام وقد تألّوها على طريق هؤلاء الاتحادية فإذا أخذوا يصفون الرب سبحانه بالكلام قالوا : ليس بكذا ، ووصفوه بأنه ليس هو رب المخلوقات كما يقوله المسلمون ، لكن يجحدون صفات الخالق التي جاءت بها الرسل عليهم السلام ، وإذا صار لأحدهم ذوق ووجد تأله وسلك طريق الاتحادية وقال إنه هو الموجودات كلها . فإذا قيل له : أبين ذلك النفي من هذا الإثبات ؟ قال : ذلك وجدى ، وهذا ذوقى . فيقال لهذا الضال : كل ذوق ووجد لا يطابق الاعتقاد فأحدهما أو كلاهما باطل ، وإنما الأذواق والمواجيد نتائج المعارف والاعتقادات ، فإن علم القلب وحاله متلازمان ، فعلى قدر العلم والمعرفة يكون الوجد المحبة والحال . ولو سلك هؤلاء طريق الأنبياء والمرسلين عليهم السلام الذين أمرُوا بعبادة الله تعالى وحده لا شريك له ووصفوه بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله ، واتبعوا طريق السابقين الأولين ، لسلكوا طريق الهدى ووجدوا برد اليقين وقرّة العين ، فإن الأمر كما قال بعض الناس : إن الرسل جاؤا بإثبات مفصل ونفى مجمل ، والصابئة المعطلة جاؤا بنفى مفصل وإثبات مجمل ، فالقرآن مملوء من قوله تعالى فى الإثبات : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) ، و ﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢) ، وأنه ﴿ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (٣) ، ﴿ وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ (٤) وفى النفى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٥) ، ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٦) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ (٧) ، ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٨) .

(١) البقرة : ٢٣١	(٢) البقرة : ٢٠	(٣) الحج : ٦١
(٤) غافر : ٧ بلفظ : ﴿ وَسِعَتْ ﴾ .	(٥) الشورى : ١١	
(٦) الإخلاص : ٤	(٧) مريم : ٦٥	(٨) الصافات : ١٨٠ - ١٨١

وهذا الكتاب مع أنى قد أطلت فيه الكلام على الشيخ - أيده الله تعالى بالإسلام ونفع المسلمين ببركة أنفاسه وحسن مقاصده ونور قلبه - فإن ما فيه نكت مختصرة ، فلا يمكن شرح هذه الأشياء فى كتاب ، ولكن ذكرت للشيخ - أحسن الله تعالى إليه - ما اقتضى الحال أن أذكره - وحامل الكتاب مستوفز عجلان ، وأنا أسأل الله العظيم أن يصلح أمر المسلمين عامتهم وخاصتهم ، ويهديهم إلى ما يقربهم ، وأن يجعل الشيخ من دعاة الخير الذين قال الله سبحانه فيهم : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١) .

« انتهى »

* * *

(١) آل عمران : ١٠٤

مسألة « صفات الله تعالى وعلوه على خلقه

بين النفي والإثبات »

جواب سؤال رُفِعَ إلى شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية

رحمه الله رحمة واسعة وجزاه خيراً .. آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال : ما تقول السادة الفقهاء أئمة الدين ، في رجلين تباحثا في مسألة الإثبات للصفات والجزم بإثبات العلو ، فقال أحدهما : لا يجب على أحد معرفة هذا ، ولا البحث عنه ، ويعتقد أن الله واحد في ملكه ، وهو رب كل شيء وخالقه ومليكه . ومن تكلم في شيء من هذا فهو مجسّم حشوى ، فهل هذا القائل لهذا الكلام مصيب أم مخطئ ؟ فإذا كان مخطئاً ، فما الدليل على أنه يجب على الناس أن يعتقدوا إثبات الصفات والعلو ويعرفوه ؟ وما معنى التجسيم والحشو ؟ أفتونا وابتسطوا القول في هذا مأجورين إن شاء الله تعالى ..

● الجواب :

الحمد لله رب العالمين .. يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي ﷺ ، فما جاء به القرآن أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة ، وتفصيلاً عند العلم بالتفصيل ، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فمن شهد أنه رسول الله شهد أنه صادق فيما يُخبر به عن الله ، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة ، إذ الكاذب ليس برسول فيما يكذبه ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ^(١) .

(١) الحاقة : ٤٤ - ٤٦

● جملة التصديق بما جاء به الرسول ﷺ :

وفى الجملة .. فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام لا يحتاج إلى تقريره هنا ، وهو الإقرار بما جاء به النبي ﷺ وهو ما جاء به من القرآن والسنة كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (٦) .

ومما جاء به الرسول رضاه عن السابقين الأولين ، وعن من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، كما قال : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (٧) .

ومما جاء به الرسول إخباره بأنه تعالى قد أكمل الدين بقوله : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (٨) .

(٣) البقرة : ٢٣١

(٢) البقرة : ١٥١

(١) آل عمران : ١٦٤

(٦) النساء : ٥٩

(٥) النساء : ٦٥

(٤) النساء : ٦٤

(٨) المائدة : ٣

(٧) التوبة : ١٠٠

ومما جاء به الرسول أمر الله له بالبلاغ المبين كما قال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ (٣) .

ومعلوم أنه قد بلغ الرسالة كما أمر ولم يكتم منها شيئاً ، فإن كتمان ما أنزله الله إليه يناقض موجب الرسالة ، كما أن الكذب يناقض موجب الرسالة ، ومن المعلوم في دين المسلمين أنه معصوم من الكتمان لشيء من الرسالة ، كما أنه معصوم من الكذب فيها .. والأمة تشهد له بأنه بلغ الرسالة كما أمره الله ، ويؤمن ما أنزل إليه من ربه ، وقد أخبر الله بأنه قد أكمل الدين ، وإنما كمل بما بلغه ، إذ الدين لم يُعرف إلا بتبليغه ، فعلم أنه بلغ جميع الدين الذي شرعه الله لعباده كما قال ﷺ : « تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك » وقال : « ما تركت من شيء يُقرِّبكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به ، وما من شيء يُبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به » وقال أبو ذر : لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يُقلب جناحيه في السماء إلا ذكرنا منه علماً .

● تصديق الرسول فيما جاء به من صفات الباري :

إذا تبين هذا .. فقد صَحَّ ووجب على كل مسلم تصديقه فيما أخبر ربه عن الله تعالى من أسماء الله وصفاته مما جاء في القرآن وفي السنة الثابتة عنه كما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه ، فإن هؤلاء الذين تلقوا عنه القرآن والسنة وكانوا يتلقون عنه ما في ذلك من العلم والعمل كما قال أبو عبد الرحمن السلمي : لقد حدثنا الذين كانوا يقرؤنا القرآن كعثمان بن عفان وغيره أنهم

(٣) المائدة : ٦٧

(٢) النحل : ٤٤

(١) النور : ٥٤

كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً ، وقد قام عبد الله بن عمر وهو من أصاغر الصحابة في تعلم البقرة ثمانى سنين وإنما ذلك لأجل الفهم والمعرفة وهذا معلوم من وجوه .

● وجوب فهم القرآن وتدبره :

أحدها : أن العادة المطردة التي جبل الله عليها بنى آدم توجب اعتناهم بالقرآن المنزل عليهم لفظاً ومعنى ، بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد ، فإنه قد علم أنه من قرأ كتاباً في الطب أو الحساب أو النحو أو الفقه أو غير ذلك ، فإنه لا بد أن يكون راغباً في فهمه وتصور معانيه ، فكيف من قرأ كتاب الله تعالى المنزل إليهم الذي به هداهم الله ، وبه عرفهم الحق والباطل والخير والشر والهدى والضلال والرشاد والغى ؟

فمن المعلوم أن رغبتهم في فهمه وتصور معانيه أعظم الرغبات ، بل إذا سمع المتعلم من العالم حديثاً فإنه يرغب في فهمه ، فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه ، بل ومن المعلوم أن رغبة الرسول ﷺ في تعرفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعرفهم حروفه ، فإن معرفه الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود إذ اللفظ إنما يراد للمعنى

الوجه الثانى : أن الله سبحانه وتعالى قد حضهم على تدبره وتعقله واتباعه في غير موضع كما قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (٤) ، فإذا كان

(٢) محمد : ٢٤

(٤) النساء : ٨٢

(١) سورة ص : ٢٩

(٣) المؤمنون : ٦٨

قد حض الكفار والمنافقين على تدبره عُلِمَ أن معانيه مما يمكن الكفار والمنافقين على تدبره (١) ، وعُلِمَ أن معانيه مما يمكن فهمها ومعرفتها ، فكيف لا يكون ذلك للمؤمنين ، وهذا يتبين أن معانيه كانت معروفة بيّنة لهم .

الوجه الثالث : أنه قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٣) فبيّن أنه أنزله عربياً لأن يعقلوا ، والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه .

● ذم من لم يفهم القرآن ولم يعقله :

الوجه الرابع : إنه ذم من لا يفقهه ، فقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مُسْتَوْرًا * وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ (٥) فلو كان المؤمنون لا يفقهونه أيضاً لكانوا مشاركين للكفار والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى به .

الوجه الخامس : أنه ذم من لم يكن حظه من السماع إلا سماع الصوت دون فهم المعنى واتباعه ، فقال تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ، صُمُّ بُكْمٌ عُمَى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا ، أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾ (٨)

(١) كذا ولعل أصله : مما يمكنهم تدبر . (٢) يوسف : ٢ (٣) الزخرف : ٣

(٤) الإسراء : ٤٥ - ٤٦ (٥) النساء : ٧٨ (٦) البقرة : ١٧١

(٧) الفرقان : ٤٤ (٨) محمد : ١٦

... وأمثال ذلك . وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول ﷺ ولم يفهموا وقالوا : ماذا قال آنفاً ؟ أى الساعة ، وهذا كلام من لم يفقه ، قال تعالى : ﴿ أَوَلَيْكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾ (١) فمن جعل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان غير عالمين بمعانى القرآن جعلهم بمنزلة الكفار والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى عليه .

الوجه السادس : أن الصحابة رضى الله عنهم قرأوا للتابعين القرآن كما قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره ، أقف عند كل آية منه وأسأله عنها . ولهذا قال سفيان الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وكان ابن مسعود وابن عباس نقلوا عنه (٢) من التفسير ما لا يحصىه إلا الله . والنقول بذلك عن الصحابة والتابعين ثابتة معروفة عند أهل العلم بها .

● أسباب الاختلاف فى التفسير المأثور :

فإن قال قائل : قد اختلفوا فى تفسير القرآن اختلافاً كثيراً ، ولو كان ذلك معلوماً عندهم عن الرسول ﷺ لم يختلفوا . فيقال : الاختلاف الثابت عن الصحابة - بل وعن أئمة التابعين - فى القرآن أكثره لا يخرج عن وجوه :

أحدها : أن يُعبر كل منهم عن معنى الاسم بعبارة غير عبارة صاحبه ، فالمسمى واحد وكل اسم يدل على معنى لا يدل عليه الاسم الآخر مع أن كلاهما حق بمنزلة تسمية الله تعالى بأسمائه الحُسنى ، وتسمية الرسول ﷺ بأسمائه ، وتسميه القرآن العزيز بأسمائه .. فقال تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ، أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٣) ، فإذا قيل : الرحمن ،

(١) محمد : ١٦

(٢) يُنظر مرجع الضمير فى قوله : « عنه » ، فهذان الصحابيَّان قد أخذَا عن النبى ﷺ ولا ذكر له قبله ، ولعل فيه حذفاً يدل عليه كالتصلية بعد : « عنه » . (٣) الإسراء : ١١٠

الرحيم ، الملك ، القدوس ، السلام - فهي كلها أسماء لمسمى واحد سبحانه وتعالى ، وأن كل اسم يدل على نعت لله لا يدل عليه الاسم الآخر ، ومثال هذا من التفسير كلام العلماء في تفسير « الصراط المستقيم » ، فهذا يقول : هو الإسلام ، وهذا يقول : هو القرآن ، أى اتباع القرآن ، وهذا يقول : السنة والجماعة ، وهذا يقول : طريق العبودية ، وهذا يقول : طاعة الله ورسوله ، ومعلوم أن الصراط يوصف بهذه الصفات كلها ويسمى بهذه الأسماء كلها ، ولكن كل واحد منهم دَلُّ المخاطب على النعت الذى به يعرف الصراط وينتفع بمعرفه ذلك النعت .

الوجه الثانى : أن يذكر كل منهم من تفسير الاسم بعض أنواعه أو أعيانه على سبيل التمثيل للمخاطب لا على الحصر والإحاطة ، كما لو سأل أعجمى عن معنى لفظ « الخبز » فأرى رغباً وقيل : هذا هو ، فذاك مثال للخبز وإشارة إلى جنسه لا إلى ذلك الرغيف خاصة .

ومن هذا ما جاء عنهم فى قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ ^(١) ، فالقول الجامع أن الظالم لنفسه : المفرط بترك مأمور أو فعل محظور ، والمقتصد : القائم بأداء الواجبات وترك المحرمات ، والسابق بالخيرات : بمنزلة المقرّب الذى يتقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض حتى يحبه الحق .

ثم إن كلاً منهم يذكر نوعاً من هذا . فإن قال قائل : الظالم ، المؤخر للصلاة عن وقتها ، والمقتصد : المصلّى لها فى وقتها ، والسابق : المصلّى لها فى أول وقتها حيث يكون التقديم أفضل ، وقال آخر : الظالم لنفسه : هو البخيل الذى لا يصل رحمه ولا تمام ^(٢) زكاته ، والمقتصد : القائم بما يجب عليه من الزكاة وصلة الرحم وقربى الضيف والإعطاء فى النائية ، والسابق : الفاعل المستحب بعد

(٢) كذا الأصل ولعله : ولا يؤدى تمام زكاته .

(١) فاطر : ٣٢

الواجب كما فعل الصديق الأكبر حين جاء بماله كله ، ولم يكن مع هذا يأخذ من أحد شيئاً . وقال آخر : الظالم لنفسه : الذى يصوم عن الطعام لا عن الآثام ، والمقتصد : الذى يصوم عن الطعام والآثام ، والسابق : الذى يصوم عن كل ما لا يُقرُّبه إلى الله تعالى - وأمثال ذلك - لم تكن الأقوال ^(١) متناقضة بل كُلُّ ذَكَرٍ نوعاً مما تناولته الآية .

الوجه الثالث : أن يذكر أحدهم لنزول الآية سبباً ، ويذكر الآخر سبباً آخر لا ينافى الأول ، ومن الممكن نزولها لأجل السببين جميعاً أو نزولها مرتين ، مرة لهذا ومرة لهذا . وأما ما صَحَّ عن السلف أنهم اختلفوا فيه اختلاف تناقض ، فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم يختلفوا فيه ، كما أن تنازعهم فى بعض مسائل السُّنة كبعض مسائل الصلاة والزكاة والصيام والحج والفرائض والطلاق ... ونحو ذلك - لا يمنع أن يكون أصل هذه السُّنن مأخوذاً عن النبي ﷺ ، وجملها منقولة عنه بالتواتر .

وقد تبين أن الله تعالى أنزل عليه الكتاب والحكمة ، وأمر أزواج نبيه ﷺ أن يذكرن ما يُتلى فى بيوتهن من آيات الله والحكمة . وقد قال غير واحد من السلف أن الحكمة هى السُّنة ، وقد قال ﷺ : « أَلَا إِنِّى أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ » . فما ثبت عنه من السُّنة فعلينا اتباعه سواء قيل : إنه من القرآن ولم نفهمه نحن ، أو قيل : ليس فى القرآن ، كما أن ما اتفق عليه السابقون الأولون والذين اتبعوهم بإحسان فعلينا أن نتبعهم فيه سواء قيل : إنه كان منصوباً فى السُّنة ولم يبلغنا ذلك ، أو قيل : إنه مما استنبطوه واستخرجوه باجتهادهم من الكتاب والسُّنة « انتهت المقدمة » .

* * *

(١) جواب : فإن قال قائل .

فصل

فى الآيات ، والأحاديث والآثار فى علو الرب على خلقه

فإذا تبين ذلك فوجوب إثبات العلو لله تعالى ونحوه يتبين من وجوه :

أحدها : أن يُقال إن القرآن والسُّنن المستفيضة المتواترة وكلام السابقين والتابعين - بل وسائر القرون الثلاثة - مملوء بما فيه إثبات العلو لله على عرشه بأنواع من الدلالات ، ووجوه من الصفات ، وأصناف من العبارات ، تارة يُخبر أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش ، وقد ذكر الاستواء على العرش فى سبعة مواضع ، وتارة يُخبر بعروج الأشياء وصعودها وارتفاعها إليه كقوله تعالى : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ (١) ، ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى ﴾ (٢) ، ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (٤) ، وتارة يُخبر بنزولها منه أو من عنده كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنَّا هُمْ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٥) ، ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٦) ، ﴿ حَم * تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٧) ، ﴿ حَم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (٨) ، وتارة يُخبر بأنه الأعلى والعلی كقوله تعالى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ (٩) ، وقوله : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ (١٠) .

وتارة يُخبر بأنه فى السماء كقوله تعالى : ﴿ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِى السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِى السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ (١١) فذكر السماء دون الأرض ولم يُعلق بذلك

(٣) المعارج : ٤

(٢) آل عمران : ٥٥

(١) النساء : ١٥٨

(٦) النحل : ١٠٢

(٥) الأنعام : ١١٤

(٤) فاطر : ١٠

(٩) الأعلى : ١

(٨) الجاثية : ١ - ٢

(٧) فصلت : ١ - ٢

(١١) الملك : ١٦ - ١٧

(١٠) البقرة : ٢٥٥

ألوهية أو غيرها ، كما ذكرَ في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ
وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾ (١) ، وقال تعالى ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي
الْأَرْضِ ﴾ (٢) ، وكذلك قال النبي ﷺ : « ألا تأمنونني وأنا أمين من
في السماء » ؟ وقال للجارية : « أين الله » ؟ قالت : في السماء ، قال :
« أعتقها فإنها مؤمنة » .

وتارة يجعل بعض الخلق عنده دون بعض ويخبر عن عنده بالطاعة كقوله :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ
يَسْجُدُونَ ﴾ (٣) ، فلو كان موجب العناية معنى عاماً كدخولهم تحت قدرته
ومشيئته وأمثال ذلك ، لكان كل مخلوق عنده ، ولم يكن أحد مستكبراً عن
عبادته ، بل مُسَبِّحاً له ساجداً وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ
عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ (٤) ، وهو سبحانه وصف الملائكة بذلك
رداً على الكفار والمستكبرين عن عبادته ، وأمثال هذا في القرآن لا يُحصَى
إلا بكلفة . وأما الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين فلا يحصيها إلا الله
تعالى .

فلا يخلو : إما أن يكون ما اشتركت فيه هذه النصوص من إثبات علو الله
نفسه وعلى خلقه هو الحق ، أو الحق نقيضه ، إذ الحق لا يخرج عن النقيضين ،
وإما أن يكون نفسه فوق الخلق ، أو لا يكون فوق الخلق كما تقول الجهمية ،
ثم تارة يقولون : لا فوقهم ولا فيهم ، ولا داخل ، ولا خارج ، ولا مابين ،
ولا محايث ، وتارة يقولون : هو بذاته في كل مكان ، وفي المقالتين كلتيهما
يدفعون أن يكون هو نفسه فوق خلقه .

(٢) الأنعام : ٣

(١) الزخرف : ٨٤

(٤) غافر : ٦٠

(٣) الأعراف : ٢٠٦

فإما أن يكون الحق إثبات ذلك أو نفيه ، فإن كان نفي ذلك هو الحق ، فمعلوم أن القرآن لم يُبين هذا قط لا نصاً ولا ظاهراً ، ولا الرسول ولا أحد من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ، لا أئمة المذاهب الأربعة ولا غيرهم ، ولا يمكن أحداً أن ينقل عن واحد من هؤلاء أنه نفى ذلك أو أخبر به ، وأما ما نُقلَ من الإثبات عن هؤلاء فأكثر من أن يُحصى أو يُحصر ، فإن كان الحق النفي دون الإثبات - والكتاب والسنة والإجماع إنما دل على الإثبات ولم يذكر النفي أصلاً - لزم أن يكون الرسول والمؤمنون لم ينطقوا بالحق في هذا الباب ، بل نطقوا بما يدل - إما نصاً وإما ظاهراً - على الضلال والخطأ المناقض للهدى والصواب .

ومعلوم أن مَنْ اعتقد هذا في الرسول والمؤمنين فله أوفر حظ من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ (١) .

● دعوى مخالفة النصوص لظواهرها :

فإن القائل إذا قال : هذه النصوص أريدَ بها خلاف ما يُفهم منها ، أو خلاف ما دلَّت عليه ، أو أنه لم يرد إثبات علو الله نفسه على خلقه ، وإنما أريدَ بها علو المكانة ، ونحو ذلك - كما قد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع - فيقال له : فكان يجب أن يُبين للناس الحق الذي يجب التصديق به باطناً وظاهراً ، بل ويُبين لهم ما يدلهم على أن هذا الكلام لم يُردَّ به مفهومه ومقتضاه ، فإن غاية ما يُقدَّر أنه تكلم بالمجاز المخالف للحقيقة ، والباطن المخالف للظاهر ، ومعلوم باتفاق العقلاء أن المخاطب المبيَّن إذا تكلم فلا بد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي ، فإذا كان الرسول - المبلِّغ المبيِّن الذي بيَّن للناس

(١) النساء : ١١٥

ما نزل إليهم - يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه ، كان عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذى لم يرد ، لا سيما إذا كان باطلاً لا يجوز اعتقاده فى الله ، فإن عليه أن ينهاهم عن أن يعتقدوا فى الله ما لا يجوز اعتقاده إذا كان ذلك مخوفاً عليهم ، ولو لم يخاطبهم بما يدل على ذلك ، فكيف إذا كان خطابه هو الذى يدلهم على ذلك الاعتقاد الذى تقول النفاة هو اعتقاد باطل ؟ فإذا لم يكن فى الكتاب ولا السنة ولا كلام أحد من السلف والأئمة ما يوافق قول النفاة أصلاً ، بل هم دائماً لا يتكلمون إلا بالإثبات . امتنع حينئذ أن لا يكون مرادهم الإثبات ، وأن يكون النفى هو الذى يعتقدونه ويعتمدونه . وهم لم يتكلموا به قط ولم يُظهروه ، وإنما أظهروا ما يخالفه وينافيه ، وهذا كلام مبين لا مخلص لأحد عنه ، لكن للجهمية المتكلمة هنا كلام ، وللجهمية المتفلسفة كلام .

* * *

● مذاهب متفلسفة القرامطة فى الصفات :

أما المتفلسفة القرامطة^(١) فيقولون : إن الرسل كلّموا الخلق بخلاف ما هو الحق ، وأظهروا لهم خلاف ما يبطنون . وربما يقولون : إنهم كذبوا لأجل مصلحة العامة فإن مصلحة العامة لا تقوم إلا بإظهار الإثبات ، وإن كان فى نفس الأمر باطلاً . وهذا - مع ما فيه من الزندقة البيّنة والكفر الواضح - قول متناقض فى نفسه ، فإنه يقال : لو كان الأمر كما تقولون والرسل من جنس رؤسائكم ، لكان خواص الرسل يطلعون على ذلك ، ولكانوا يظلمون خواصهم على هذا الأمر ، فكان يكون النفى مذهب خاصة الأئمة وأكملها عقلاً وعلماً ومعرفة ، والأمر بالعكس ، فإن من تأمل كلام السلف والأئمة وجد أعلم الأئمة عند الأئمة كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود ومعاذ بن جبل وعبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وأبى بن كعب وأبى الدرداء وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو ... وأمثالهم ، هم أعظم الخلق إثباتاً ، وكذلك أفضل التابعين

(١) للتعريف بالقرامطة انظر هامش ١٧٩ من هذا الجزء (البلتاجى) .

مثل سعيد بن المسيب وأمثاله ، والحسن البصري وأمثاله ، وعلى بن الحسين وأمثاله ، وأصحاب ابن مسعود وأصحاب ابن عباس ، هم من أجل التابعين ، بل النقول عن هؤلاء فى الإثبات يجبن عن إظهاره كثير من الناس ، وعلى ذلك تأول يحيى بن عمار وصاحبه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصارى ما يروى أن من العلم كهيئة المكنون لا يعرفه إلا أهل العلم بالله ، فإذا ذكروه لم ينكره إلا أهل الغرّة بالله ، تأولوا ذلك على ما جاء من الإثبات ، لأن ذلك ثابت عن رسول الله ﷺ والسابقين والتابعين لهم بإحسان ، بخلاف النفى فإنه لا يؤخذ عنهم ، ولا يمكن حمله عليه .

وقد جمع علماء الحديث من النقول عن السلف فى الإثبات ما لا يحصى عدده إلا رب السموات ، ولم يقدر أحد أن يأتى عنهم فى النفى بحرف واحد ، إلا أن يكون من الأحاديث المختلقة التى ينقلها من هو أبعد الناس عن معرفة كلامهم .

● تمسك المتأولين بالمجمل دون المبين :

ومن هؤلاء من يتمسك بمجملات سمعها ، بعضها كذب وبعضها صدق ، مثل ما ينقلونه عن عمر أنه قال : كان النبى ﷺ وأبو بكر يتحدثان ، وكنت كالزنجى بينهما ، فهذا كذب باتفاق أهل العلم بالأثر ، وبتقدير صدقه فهو مجمل ، فإذا قال أهل الإثبات : كان ما يتكلمان فيه من هذا الباب لموافقته ما نُقلَ عنهما ، كان أولى من قول النفاة : إنهما يتكلمان بالنفى ، وكذلك حديث جراب أبى هريرة لما قال : حفظتُ عن رسول الله ﷺ جرابين ، أما أحدهما فبثثته فيكم ، وأما الآخر فلو بثثته لقطعتم هذا البلعوم - فإن هذا حديث صحيح لكنه مجمل قد جاء مفسراً أن الجراب الآخر كان فيه حديث الملاحم والفتن ، ولو قُدِّرَ أن فيه ما يتعلق بالصفات فليس فيه ما يدل على النفى ، بل الثابت المحفوظ من أحاديث أبى هريرة كحديث إتيانه يوم القيامة ، وحديث النزول والضحك ... وأمثال ذلك كلها على الإثبات ، ولم يُنقل عن أبى هريرة حرف واحد فى النفى من جنس قول النفاة .

● مذهب الجهمية فى الصفات :

وأما الجهمية المتكلمة فيقولون : إن القرينة الصارفة لهم عما دلّ عليه الخطاب هو العقل ، فاكتمى بالدلالة العقلية الموافقة لمذهب النفاة ، فيقال لهم :

أولاً : فحينئذ إذا كان ما تكلم به إنما يفيدهم مجرد الضلال وإنما يستفيدون الهدى من عقولهم ، كان الرسول قد نصب لهم أسباب الضلال ، ولم ينصب لهم أسباب الهدى ، وأحالهم فى الهدى على نفوسهم . فيلزم على قولهم أن تركهم فى الجاهلية خير لهم من هذه الرسالة التى لم تنفعهم بل ضرتهم .

ويقال لهم ثانياً : فالرسول ﷺ قد بين الإثبات الذى هو أظهر فى العقل من قول النفاة ، مثل ذكره لخلق الله وقدرته ومشيبته وعلمه ... ونحو ذلك من الأمور التى تُعلم بالعقل أعظم مما يُعلم بنفى الجهمية ، وهو لم يتكلم بما يناقض هذا الإثبات ، فكيف يحيلهم على مجرد العقل فى النفى الذى هو أخفى وأدق ، وكلامه لم يدل عليه بل دلّ على نقيضه وضده ، ومن نسب هذا إلى الرسول ﷺ قاله حسيبه على ما يقول .

والمراتب ثلاث : إما أن يتكلم بالهدى ، أو بالضلال ، أو يسكت عنهما . ومعلوم أن السكوت عنهما خير من التكلم بما يضل ، وهنا يُعرف بالعقل أن الإثبات لم يسكت عنه بل بينه ، وكان ما جاء به السمع موافقاً للعقل ، فكان الواجب فيما ينفيه العقل ، أن يتكلم فيه بالنفى كما فعل فيما يُثبت العقل ، وإذا لم يفعل ذلك كان السكوت عنه أسلم للأمة

أما إذا تكلم فيه بما يدل على الإثبات ، وأراد منهم أن لا يعتقدوا إلا النفى ، لكون مجرد عقولهم تُعرفهم به ، فإضافة هذا إلى الرسول ﷺ من أعظم أبواب الزندقة والنفاق .

● موافقة العقل للنصوص ومذهب فرعون :

ويقال لهم ثالثاً : مَنْ الذى سَلَّمَ لكم أن العقل يوافق مذهب النفاة ، بل العقل الصريح إنما يوافق ما أثبتته الرسول ، وليس بين المعقول الصريح والمنقول الصريح تناقض أصلاً ، وقد بسطنا هذا فى مواضع بيّنا فيها أن ما يذكرون من المعقول المخالف لما جاء به الرسول ﷺ ، وإنما هو جهل وضلال تقلده متأخروهم عن متقدميهم ، وسموا ذلك عقليات ، إنما هى جهليات ، ومَنْ طلب من تحقيق ما قاله أئمة الضلال بالمعقول لم يرجع إلا إلى مجرد تقليدهم ، فهم يكفرون بالشرع ويخالفون العقل تقليداً لمن توهّموا أنه عالم بالعقليات ، وهم مع أنمتهم الضلال كقوم فرعون معه ، حيث قال : ﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ ﴾ (١) ، قال تعالى عنه : ﴿ وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾ * فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ ، فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ * وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ (٢) ، وفرعون هو إمام النفاة ولهذا صرّح محققو النفاة بأنهم على قوله ، كما يصرّح به الاتحادية من الجهمية من النفاة ، إذ هو الذى أنكر العلو وكذب موسى وأنكر تكليم الله لموسى ، قال تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أُسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً ﴾ (٣) ، والله تعالى قد أخبر عن فرعون أنه أنكر الصانع وقال : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٤) وطلب أن يصعد إلى إله موسى ، فلو لم يكن موسى أخبره أن إلهه فوق لم يقصد ذلك ، فإنه هو لم يكن مقراً به ، فإذا لم يخبره موسى به لم يكن إثبات العلو لا منه ولا من موسى عليه الصلاة والسلام . فلا يقصد الاطلاع ولا يحصل به ما قصده من التلبيس على قومه ،

(١) الزخرف : ٥٤

(٢) القصص : ٣٩ - ٤٢

(٣) غافر : ٣٦ - ٣٧

(٤) الشعراء : ٢٣

بأنه صعد إلى إله موسى ، ولكان صعوده إليه كنزوله إلى الآبار والأنهار ، وكان ذلك أهون عليه ، فلا يحتاج إلى تكلف الصرح .

وأما نبينا ﷺ فإنه لما عُرِجَ به ليلة الإسراء ووجد في السماء الأولى آدم عليه السلام ، وفي الثانية يحيى وعيسى ، ثم في الثالثة يوسف ، ثم في الرابعة إدريس ، ثم في الخامسة هارون ، ثم وجد موسى ^(١) ، ثم عرج إلى ربه وفرض عليه خمسين صلاة ، ثم رجع إلى موسى فقال له : ارجع إلى ربك فاسأل التخفيف لأمتك ، فإن أمتك لا تطيق ذلك ، قال : « فرجعتُ إلى ربي فسألته التخفيف لأمتي » وذكر أنه رجع إلى موسى ثم رجع إلى ربه مراراً ، فصدق موسى في أن ربه فوق السموات ، وفرعون كذب موسى في ذلك .

والجهمية النفاة موافقون لآل فرعون أئمة الضلال . وأهل السنة والإثبات موافقون لآل إبراهيم أئمة الهدى ، وقال تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ، وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾ ^(٢) ، وموسى ومحمد من آل إبراهيم ، بل هم سادات آل إبراهيم صلوات الله عليهم أجمعين .

● مسألة علو الخالق على خلقه :

الوجه الثاني : في تبين وجوب الإقرار بالإثبات ، وعلو الله على السموات أن يقال : من المعلوم أن الله تعالى أكمل الدين وأتم النعمة ، وأن الله أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء ، وأن معرفة ما يستحقه الله وما تنزه عنه هو من أجل أمور الدين وأعظم أصوله ، وأن بيان هذا وتفصيله أولى من كل شيء .. فكيف يجوز أن يكون هذا الباب لم يُبينه الرسول ﷺ ولم يُفصِّله ولم يُعلم أئمة

(١) الظاهر أنه سقط من هذا الموضع : أنه وجد موسى في السماء السادسة ، وإبراهيم في السابعة .

(٢) الأنبياء : ٧٢ - ٧٣

ما يقولون فى هذا الباب ؟ وكيف يكون الدين قد كمل وقد تُركوا على البيضاء ولا يدرون بماذا يعرفون ربهم ، أبا تقولوا النفاة ؟ أو بأقوال أهل الإثبات ؟

الثالث : أن يقال : كل من فيه أدنى محبة للعلم أو أدنى محبة للعبادة لا بد أن يخطر بقلبه هذا الباب ويقصد فيه الحق ومعرفة الخطأ من الصواب ، فلا يُتصور أن يكون الصحابة والتابعون كلهم كانوا معرضين عن هذا لا يسألون عنه ، ولا يشتاقون إلى معرفته ، ولا تطلب قلوبهم الحق منه ، وهم ليلاً ونهاراً يتوجهون بقلوبهم إليه ويدعونه تضرعاً وخيفة ورغباً ورهباً ، والقلوب مجبولة مفطورة على طلب العلم . فهذا ومعرفة الحق فيه وهى مشتاقة إليه أكثر من شوقها إلى كثير من الأمور ، ومع الإرادة الجازمة والقدرة يجب حصول المراد ، وهم قادرون على سؤال الرسول ﷺ وسؤال بعضهم بعضاً ، وقد سأله عما هو دون هذا .. سأله : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فأجابهم ، وسأله أبو رزين : أضحك ربنا ؟ فقال : نعم ، فقال : لن نعدم من رب يضحك خيراً . ثم إنهم لما سأله عن الرؤية قال : « إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » ، فشبه الرؤية بالرؤية . والنفاة لا يقولون : يُرى كما تُرى الشمس والقمر ، بل قولهم الحقيقى أنه لا يُرى بحال ، ومن قال يُرى - موافقة لأهل الإثبات ومناقضة لهم - فسرّ الرؤية بمزيد علم فلا تكون كرؤية الشمس والقمر .

● نصوص الكتاب والسنة الإثبات لا النفى :

والمقصود هنا أنهم لا بد أن يسألوه عن ربهم الذى يعبدونه - إن كان ما تقوله الجهمية حقاً - وإذا سأله فلا بد أن يجيبهم . ومن المعلوم بالاضطرار أن ما تقوله الجهمية النفاة لم ينقله عنه أحد من أهل التبليغ عنه وإنما نقلوا عنه ما يوافق قول أهل الإثبات .

الوجه الرابع : أن يقال : إما أن يكون الله يحب منا أن نعتقد قول النفاة ، أو نعتقد قول أهل الإثبات ، أو لا نعتقد واحداً منهما . فإن كان مطلوبه منا اعتقاد قول النفاة - وهو أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، وأنه ليس فوق

السموات رب ولا على العرش إله ، وأن محمداً لم يُعْرَج به إلى الله وإنما عُرِجَ به إلى السموات فقط لا إلى الله ، فإن الملائكة لا تعرج إلى الله بل إلى ملكوته ، وأن الله لا ينزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء ... وأمثال ذلك ، وإن كانوا يعبرون عن ذلك بعبارات مبتدعة فيها إجمال وإيهام وإيهام بكقولهم : ليس بمتحيز ولا جسم ولا جوهر ، ولا هو في جهة ولا مكان ، وأمثال هذه العبارات التي تفهم منها العامة تنزيه الرب تعالى عن النقائص ، ومقصدهم هم أنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله يُعبد ، ولا عُرِجَ بالرسول إلى الله ، وإنما المقصود أنه إن كان الذي يحبه الله لنا أن نعتقد هذا النفي ، فالصحابة والتابعون أفضل منا فقد كانوا يعتقدون هذا النفي والرسول ﷺ كان يعتقد ، وإذا كان الله ورسوله يرضاه لنا وهو إما واجب علينا أو مستحب لنا ، فلا بد أن يأمرنا الرسول ﷺ بما هو واجب علينا ، ويدنينا إلى ما هو مستحب لنا ، ولا بد أن يظهر عنه وعن المؤمنين ما فيه إثبات لمحسوب الله ومرضاته وما يُقرب إليه لا سيما مع قوله عز وجل : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ (١) ، لا سيما والجهمية تجعل هذا أصل الدين وهو عندهم التوحيد الذي لا يخالفه إلا شقي ، فكيف لا يُعلم الرسول ﷺ أمته التوحيد ؟ وكيف لا يكون التوحيد معروفاً عند الصحابة والتابعين ؟ والفلاسفة والمعتزلة ومن اتبعهم يسمون مذهب النفاة التوحيد ، وقد سمي صاحب « المرشدة » أصحابه الموحدين إذ عندهم مذهب النفاة هو التوحيد ، وإذا كان كذلك ، كان من المعلوم أنه لا بد أن يُبينه الرسول ﷺ ، وقد عُلِمَ بالاضطرار أن الرسول ﷺ وأصحابه لم يتكلموا بمذهب النفاة . فعُلِمَ أنه ليس بواجب ولا مستحب ، بل عُلِمَ أنه ليس من التوحيد الذي شرعه الله تعالى لعباده .

وإن كان يحب منا مذهب الإثبات وهو الذي أمرنا به ، فلا بد أيضاً أن يُبين ذلك لنا ، ومعلوم أن في الكتاب والسنة من إثبات العلو والصفات أعظم مما

(١) المائة : ٣

فيهما من إثبات الوضوء والטיيم والصيام وتحريم ذوات المحارم وخبث المطاعم ... ونحو ذلك من الشرائع . فعلى قول أهل الإثبات يكون الدين كاملاً ، والرسول ﷺ مبلغاً مبيناً ، والتوحيد عند السلف مشهوراً معروفاً . والكتاب والسنة يُصدَّق بعضه بعضاً ، والسلف خير هذه الأمة ، وطريقهم أفضل الطرق ، والقرآن كله حق ليس فيه إضلال ، ولا دَلٌّ على كفر ومحال ، بل هو الشفاء والهدى والنور . وهذه كلها لوازم ملتزمة ونتائج مقبولة ، فقولهم مؤتلف غير مختلف ، ومقبول غير مردود .

• إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ لَنَا الْجَهْلَ وَلَا الْحَيْرَةَ :

وإن كان الذى يحبه الله ألا تثبت ولا ننفى ، بل نبقى فى الجهل البسيط وفى ظلمات بعضها فوق بعض لا تُفَرِّقُ الحق من الباطل ولا الهدى من الضلال ولا الصدق من الكذب ، بل نقف بين المثبتة والنفاة موقف الشاكين الحيارى ، ﴿ مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ﴾ (١) ، لا مُصَدِّقِينَ ولا مُكَذِّبِينَ - لزم من ذلك أن يكون الله يحب منا عدم العلم بما جاء به الرسول ﷺ ، وعدم العلم بما يستحقه الله سبحانه وتعالى من الصفات التامات ، وعدم العلم بالحق من الباطل ، ويحب منا الحيرة والشك ، ومن المعلوم أن الله لا يحب الجهل ولا الشك ولا الحيرة ولا الضلال ، وإنما يحب الدين والعلم واليقين . وقد ذم الحيرة بقوله : ﴿ قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى اثْنًا ، قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى ، وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا زَكَاةَ ، وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (٢) ، وقد أمرنا الله تعالى أن نقول : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٣) .

(٣) الفاتحة : ٦ - ٧

(٢) الأنعام : ٧١ - ٧٢

(١) النساء : ١٤٣

● الرد على الواقعة فى مسألة الصفات :

وفى صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضى الله عنها : أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يُصَلِّي يقول : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » ، فهو يسأل ربه أن يهديه لما اختلف فيه من الحق ، فكيف يكون محبوب الله عدم الهدى فى مسائل الخلاف ؟ وقد قال الله له : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾ (١) ، وما يذكره بعض الناس عنه أنه قال : « زدنى فيك تحييراً » كذب باتفاق أهل العلم بحديثه ، بل هذا سؤال من هو حائر وقد سأل المزيد من الحيرة ، ولا يجوز لأحد أن يسأل ويدعو بمزيد من الحيرة إذا كان حائراً ، بل يسأل الهدى والعلم ، فكيف بمن هو هادى الخلق من الضلال . وإنما يُنقل هذا عن بعض الشيوخ الذين لا يقتدى بهم فى مثل هذا - إن صح النقل عنه - فهذا يلزم عليه أمور :

أحدها : أن من قال هذا فعليه أن ينكر على النفاة فإنهم ابتدعوا ألفاظاً ومعانى لا أصل لها فى الكتاب ولا فى السنة . وأما المثبتة إذا اقتصروا على النصوص فليس له الإنكار عليهم - وهؤلاء الواقعة هم فى الباطن يوافقون النفاة أو يقرونهم ، وإنما يعارضون المثبتة ، فعلم أنهم أقروا أهل البدعة ، وعادوا أهل السنة .

الثانى : أن يُقال : عدم العلم بمعانى القرآن والحديث ليس بما يحب الله ورسوله فهذا القول باطل .

الثالث : أن يُقال : الشك والحيرة ليست محمودة فى نفسها باتفاق المسلمين ، غاية ما فى الباب أن من لم يكن عنده علم بالنفى ولا الإثبات يسكت .

(١) طه : ١١٤

فأما مَنْ علم الحق بدليله الموافق لبيان رسوله ﷺ فليس للواقف الشاك الحائر أن ينكر على العالمِ الجازم المستبصر المتبع للرسول العالمِ بالمنقول والمعقول .

الرابع : أن يُقال : السكف كلهم أنكروا على الجهمية النفاة وقالوا بالإثبات وأفصحوا به ، وكلامهم فى الإثبات والإنكار. على النفاة أكثر من أن يمكن إثباته فى هذا المكان ، وكلام الائمة المشاهير - مثل مالك والثورى والأوزاعى وأبى حنيفة وحماد زيد وحماد بن سلمة وعبد الرحمن بن مهدى ووکیع بن الجراح والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبى عبيدة وأئمة أصحاب مالك وأبى حنيفة والشافعى وأحمد - موجود كثير لا يحصيه أحد .

● كلام مالك فى الاستواء والعلو :

وجواب مالك فى ذلك صريح فى الإثبات ، فإن السائل قال له : يا أبا عبد الله .. ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (١) ، كيف استوى ؟ فقال مالك : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول - وفى لفظ : استواؤه معلوم أو معقول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » . فقد أخبر رضى الله عنه بأن نفس الاستواء معلوم ، وأن كيفية الاستواء مجهولة ، وهذا بعينه قول أهل الإثبات .

وأما النفاة .. فما يشبتون استواء حتى تُجهل كيفيته ، بل عند هذا القائل الشاك وأمثاله أن الاستواء مجهول غير معلوم ، وإن كان الاستواء مجهولاً لم يحتج أن يقال : الكيف مجهول ، لا سيما إذا كان الاستواء منفيّاً ، فالمنفى المعلوم لا كيفية له حتى يقال : هى مجهولة أو معلومة ، وكلام مالك صريح فى إثبات الاستواء وأنه معلوم ، وأن له كيفية ، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن . ولهذا بدع السائل الذى سأله عن هذه الكيفية ، فإن السؤال

(١) طه : ٥

إنما يكون عن أمر معلوم لنا ونحن لا نعلم كيفية استوائه ، وليس كل ما كان معلوماً وله كيفية تكون تلك كيفية معلومة لنا ، يبين ذلك أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال : « الله في السماء ، وعلمه في كل مكان » ، حتى ذكر ذلك مكى في كتاب التفسير الذي جمعه من كلام مالك ونقله أبو عمر والظلمنى وأبو عمر بن عبد البر وابن أبي زيد في المختصر وغير واحد ، ولو كان مالك من الواقفة أو النفاة لم ينقل هذا الإثبات . والقول الذي قاله مالك قاله قبله ربيعة بن عبد الرحمن شيخه كما رواه عنه سفيان بن عيينة ، وقال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشوني كلاماً طويلاً يقرر مذهب الإثبات ويرد على النفاة ، وقد ذكرناه في غير هذا الموضع .

● كلام أئمة السلف في الإثبات :

وكلام المالكية في ذم الجهمية النفاة مشهور في كتبهم ، وكلام أئمة المالكية وقدمائهم في الإثبات كثير مشهور لأن علماءهم حكوا إجماع أهل السنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه . وابن أبي زيد إنما ذكر ما ذكره سائر أئمة السنة ، ولم يكن من أئمة المالكية من خالف ابن أبي زيد في هذا ، وهو إنما ذكر هذا في مقدمة الرسالة لتلقن لجميع المسلمين لانه عند أئمة السنة من الاعتقادات التي يلقتها كل أحد . ولم يرد على ابن أبي زيد في هذا إلا من كان من أتباع الجهمية النفاة لم يعتمد من خالفه على أنه بدعة ، ولا أنه مخالف للكتاب والسنة ، ولكن زعم من خالف ابن أبي زيد وأمثاله إنما خالفه مخالف للعقل ^(١) وقالوا : إن ابن أبي زيد لم يكن يحسن الكلام الذي يُعرف فيه ما يجوز على الله وما لا يجوز . والذي أنكروا على ابن أبي زيد وأمثاله من المتأخرين تلقوا هذا الإنكار عن متأخرى الأشعرية ^(٢) كأبي المعالي وأتباعه ،

(١) كذا في الأصل وفي هامشه الظاهر : إنما خالفه لمخالفته العقل .

(٢) الأشعرية : مذهب إسلامي ، أسسه أبو الحسن علي الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤ هـ ، وكان الأشعري معتزلياً ثم جاهر بخلافهم ، ولد في البصرة وتوفى ببغداد ، ألف قرابة ثلاثمائة كتاب منها : « الإبانة عن أصول الديانة » و « اللع في الرد على أهل الزيغ والبدع » و « مقالات الإسلاميين » . (البلتاجي)

وهؤلاء تلقوا هذا الإنكار عن الأصول التي شركوا فيها المعتزلة ونحوهم من الجهمية ، فالجهمية من المعتزلة وغيرهم هم أصل هذا الإنكار .

وسلك الأئمة وأئمتها متفقون على الإثبات ، رادون على الواقعة والنفاة ، مثل ما رواه البيهقي وغيره عن الأوزاعي قال : كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته .

● إنكار الجهمية وحدهم أن الله في السماء :

وقال أبو مطيع البلخي في كتاب « الفقه الأكبر » : سألت أبا حنيفة عمن يقول : لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض ، قال : كفر ، لأن الله يقول : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (١) ، وعرشه فوق سبع سمواته ، فقلت : إنه يقول : على العرش ، ولكن لا أدري العرش في السماء أو في الأرض ؟ ، فقال : إنه إذا أنكر أنه في السماء كفر ، لأنه تعالى في أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل . قال عبد الله بن نافع : كان مالك بن أنس يقول : الله في السماء وعلمه في كل مكان . وقال معدان : سألت سفيان الثوري عن قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ (٢) قال : علمه . وقال حماد بن زيد فيما ثبت عنه من غير وجه - رواه ابن أبي حاتم والبخاري وعبد الله بن أحمد وغيرهم - : إنما يدور كلام الجهمية على أن يقولوا : ليس في السماء شيء . وقال علي بن الحسن بن شقيق : قلت لعبد الله بن المبارك : بماذا نعرف ربنا ؟ قال : بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه . قلت : بحد ؟ قال : بحد لا يعلمه غيره ، وهذا مشهور عن ابن المبارك ثابت عنه من غير وجه ، وهو نظر صحيح ثابت عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغير واحد من الأئمة . وقال رجل لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمن ، قد خفت الله من كثرة ما أدعو على الجهمية . قال : لا تخف ، فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس

(٢) الحديد : ٤

(١) طه : ٥

بشيء . وقال جرير بن عبد الحميد : كلام الجهمية أوله شهد وآخره سم ، وإنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء إله . رواه ابن أبي حاتم ، ورواه هو وغيره بأسانيد ثابتة عن عبد الرحمن بن مهدي قال : إن الجهمية أرادوا أن ينفوا أن يكون الله كلم موسى بن عمران ، وأن يكون على العرش ، أرى أن يُستتابوا فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم . وقال يزيد بن هارون : مَنْ زعم أن الله على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي . وقال سعيد بن عامر الضبي - وذكرَ عنده الجهمية فقال هم : شر قول من اليهود والنصارى ، قد أجمع أهل الأديان مع المسلمين أن الله على العرش وقالوا هم : ليس عليه شيء . وقال عباد بن العوام الواسطي : كلمتُ بشر المرسى وأصحابه فرأيتُ آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا : ليس في السماء شيء ، أرى أن لا يناكحوا ولا يوارثوا . وهذا كثير من كلامهم .

● صفة العلو على الخلق :

وهكذا ذكر أهل الكلام - الذين ينقلون مقالات الناس - مقالة أهل السنة وأهل الحديث ، كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي صنّفه في اختلاف المصلين ، ومقالات الإسلاميين ، فذكر فيه أقوال الخوارج والرافضة والمعتزلة والمرجئة وغيرهم . ثم قال : ذكر مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث وجعلتهم قولهم : الإقرار بالله وملأته وكتبه ورُسّله وبما جاء من عند الله ، وبما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ لا يردون من ذلك شيئاً ... إلى أن قال : وأن الله على عرشه كما قال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (١) ، وأن له يدين بلا كيف كما قال تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَّصْتُ بَيْدِي ﴾ (٢) ، وأقروا أن لله علماً كما قال : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ (٣) ، ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ (٤) ،

(٢) سورة ص : ٧٥

(١) طه : ٥

(٤) فاطر : ١١

(٣) النساء : ١٦٦

وأثبتوا السمع والبصر ، ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة ، وقالوا : إنه لا يكون في الأرض خير ولا شر إلا ما شاء الله ، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله ، كما قال : ﴿ وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (١) ... إلى أن قال : ويقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ مثل : « إن الله ينزل إلى سماء الدنيا فيقول : هل من مستغفر فأغفر له » كما جاء في الحديث .

ويقرون أن الله يجيء يوم القيامة كما قال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (٢) ، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ (٣) ... وذكر أشياء كثيرة ، إلى أن قال : فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه ، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب .

● كلام الأشعرى في الاستواء :

قال الأشعرى أيضاً في مسألة الاستواء : قال أهل السنة وأصحاب الحديث : ليس بجسم ، ولا يشبه الأشياء ، وأنه على عرشه كما قال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٤) ، ولا نتقدم بين يدي الله في القول ، بل نقول : استوى بلا كيف ، وأنه له بدين بلا كيف كما قال تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (٥) ، وأن الله ينزل إلى سماء الدنيا كما جاء في الحديث .

قال : وقالت المعتزلة : استوى على عرشه بمعنى استولى . وقال الأشعرى أيضاً في كتاب « الإبانة في أصول الديانة » في باب الاستواء : إن قال قائل : ما تقولون في الاستواء ؟ قيل : نقول له : إن الله مستو على عرشه كما قال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٦) ، وقال : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ (٧) ، وقال : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ (٨) ، وقال حكاية عن فرعون :

(٣) سورة ق : ١٦

(٢) الفجر : ٢٢

(١) الإنسان : ٣٠

(٦) طه : ٥

(٥) سورة ص : ٧٥

(٤) طه : ٥

(٨) النساء : ١٥٨

(٧) فاطر : ١٠

﴿ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾ (١) ، كَذَبَ فِرْعَوْنُ مُوسَى فِي قَوْلِهِ : إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ (٢) ، فَالسَّمَوَاتُ فَوْقَهَا الْعَرْشُ ، وَكُلُّ مَا عَلَا فَهُوَ سَمَاءٌ وَلَيْسَ إِذَا قَالَ : ﴿ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ يَعْنِي جَمِيعَ السَّمَوَاتِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَرْشَ الَّذِي هُوَ أَعْلَى السَّمَوَاتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ السَّمَوَاتِ فَقَالَ : ﴿ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ (٣) وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ يَمْلَأُ السَّمَوَاتِ جَمِيعًا ، وَرَأَيْنَا الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا دَعَوْا نَحْوَ السَّمَاءِ لِأَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ لَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ نَحْوَ الْعَرْشِ . وَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْحُرُورِيَّةِ : إِنَّ مَعْنَى « اسْتَوَى » اسْتَوْلَى وَمَلَكَ وَقَهَرَ ، وَأَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَجَحَدُوا أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ ، وَذَهَبُوا فِي الْإِسْتِوَاءِ إِلَى الْقُدْرَةِ ، فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالْأَرْضِ السَّابِعَةِ ، لِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَالْأَرْضُ فَالِلَّهِ قَادِرٌ عَلَيْهَا وَعَلَى الْحَشُوشِ وَالْأَخْلِيَّةِ ، فَلَوْ كَانَ مُسْتَوِيًا عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ لَجَازَ أَنْ يَقَالَ : هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَعَلَى الْحَشُوشِ وَالْأَخْلِيَّةِ ، فَيَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ الْإِسْتِوَاءُ الَّذِي هُوَ عَامٌ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ، وَقَدْ نَقَلَ هَذَا عَنِ الْأَشْعَرِيِّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أُنَمَّةِ أَصْحَابِهِ كَابْنِ فُورِكَ وَالْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ فِي كِتَابِهِ الَّذِي جَمَعَهُ فِي « تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِي فِيمَا يَنْسَبُ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ » ، وَذَكَرَ اعْتِقَادَهُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي « الْإِبَانَةِ » وَقَوْلُهُ فِيهِ : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ الْمَعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْحُلُولِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمَرْجَةِ فَعَرَفُونَا قَوْلَكُمْ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ ، وَدِيَانَتَكُمْ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ .. قِيلَ لَهُ : قَوْلُنَا الَّذِي بِهِ نَقُولُ ، وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا : التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ ، وَمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ

(١) غافر : ٣٦ - ٣٧

(٢) الملك : ١٦

(٣) نوح : ١٦

والتابعين ، وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان عليه أحمد بن حنبل - نضر الله وجهه - قائلون ، ولما خالف فيه مجانبون لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل الذى أبان الله به الحق عند ظهور الضلال ، وأوضح المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيف الزائغين وشك الشاكين ، ورحمة الله عليه من إمام مقدم وكبير مفهم ، وعلى جميع أئمة المسلمين .

● الاتفاق على أن الله فوق العرش :

وجملة قولنا أننا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ ، وذكر ما تقدم وغيره جمل كبيرة أوردت فى غير هذا الموضع ، وقال أبو بكر الآجرى فى كتاب « الشريعة » : الذى يذهب إليه أهل العلم أن الله تعالى على عرشه فوق سمواته ، وعلمه محيط بكل شىء ، قد أحاط بجميع ما خلق فى السموات العلا ، وجميع ما فى سبع أرضين ، يرفع إليه أفعال العباد ، فإن قال قائل : أى شىء معنى قوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ وَلَا خُمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ... الآية (١) ؟ قيل له : علمه ، والله على عرشه وعلمه محيط بهم ، كذا فسره أهل العلم ، والآية يدل أولها وآخرها أنه العلم وهو على عرشه هذا قول المسلمين .

والقول الذى قاله الشيخ محمد بن أبى زيد وأنه فوق عرشه المجيد بذاته وهو فى كل مكان بعلمه قد تأوله بعض المبطلين بأن رفع « المجيد » ، ومراده أن الله هو المجيد بذاته ، وهذا مع أنه جهل واضح ، فإنه بمنزلة أن يقال : الرحمن بذاته والرحيم بذاته ، والعزیز بذاته .

وقد صرح ابن أبى زيد فى « المختصر » بأن الله فى سمائه دون أرضه - هذا لفظه - والذى قاله ابن أبى زيد ما زالت تقوله أئمة أهل السنة فى جميع الطوائف .

(١) المجادلة : ٧

وقد ذكر أبو عمرو الطلمنكى الإمام فى كتابه الذى سماه « الوصول إلى معرفة الأصول » : أن أهل السُّنة والجماعة متفقون على أن الله استوى بذاته على عرشه ، وكذلك ذكره عثمان بن أبى شيبة حافظ الكوفة فى طبقة البخارى ونحوه ، ذكر ذلك عن أهل السُّنة والجماعة ، وكذلك ذكره يحيى بن عمار السجستانى الإمام فى رسالته المشهورة فى السُّنة التى كتبها إلى ملك بلاده ... وكذلك ذكر أبو نصر السجزى الحافظ فى كتاب « الإبانة » له قال : وأئمتنا كالثورى ومالك وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته ، وأن علمه بكل مكان ، وكذلك ذكر شيخ الإسلام الأنصارى وأبو العباس الطرقى والشيخ عبد القادر ومَن لا يحصى عدده إلا الله من أئمة الإسلام وشيوخه .

● استواء الله على العرش ، وكلام الله غير مخلوق :

وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب « حلية الأولياء » وغير ذلك من الصفات المشهورة فى الاعتقاد الذى جمعه : طريقنا طريق السلف المتبعين الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة ، قال : وما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة لا يزول ولا يحول ، لم يزل عالماً بعلم بصيراً ببصر سمياً بسمع متكلماً بكلام ، أحدث الأشياء من غير شئ ، وأن القرآن كلام الله وسائر كتبه المنزلة كلامه غير مخلوق ، وأن القرآن من جميع الجهات مقروءاً ومتلواً ومحفوظاً ومسموعاً وملفوظاً كلام الله حقيقة لا حكاية ولا ترجمة ، وأنه بالفاظنا كلام الله غير مخلوق ، وأن الواقعة من اللفظية من الجهمية ، وأن مَن قصد القرآن بوجه من الوجوه يريد خلق كلام الله فهو عندهم من الجهمية ، وأن الجهمى عندهم كافر - وذكر أشياء إلى أن قال : وإن الأحاديث التى ثبتت عن النبى ﷺ فى العرش واستواء الله عليه يقولون بها ويشبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ، وأن الله بائن من خلقه والخلق بائنون منه لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم ، وهو مستو على عرشه فى سمائه من دون أرضه ، وذكر سائر اعتقادات السلف وإجماعهم على ذلك .

وقال يحيى بن عثمان فى رسالته : لا نقول كما قالت الجهمية أنه مداخل
الأمكنة وممازج كل شىء ولا نعلم أين هو ، بل نقول : هو بذاته على عرشه
وعلمه محيط بكل شىء ، وسمعه وبصره وقدرته مدركة لكل شىء ، وهو معنى قوله :
﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ (١) .

وقال الشيخ العارف معمر بن أحمد شيخ الصوفية فى هذا العصر : أحببت أن
أوصى أصحابى بوصية من السنة وأجمع ما كان عليه أهل الحديث وأهل المعرفة
والتصوف من المتقدمين والمتأخرين ، فذكر أشياء من الوصية إلى أن قال فيها :
وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تأويل ، والاستواء معقول والكيف
مجهول ، وأنه مستو على عرشه بائن من خلقه والخلق بائون منه بلا حلول
ولا ممازجة ولا ملاصقة ، وأنه عز وجل بصير سميع عليم خبير ، يتكلم ويرضى
ويسخط ويضحك ويعجب ، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً ، وينزل كل ليلة
إلى سماء الدنيا كيف شاء بلا كيف ولا تأويل ، ومن أنكر النزول أو تأول
فهو مبتدع ضال .

وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابونى النيسابورى فى
كتاب « الرسالة فى السنة » : ويعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق
سبع سمواته على عرشه كما نطق به كتابه ، وعلماء الأمة وأعيان سلف الأمة
لم يختلفوا أن الله تعالى على عرشه فوق سمواته قال : وأما إمامنا أبو عبد الله
الشافعى فقد احتج فى كتابه « المبسوط » فى مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة فى
الكفارة ، وأن الرقبة الكافرة لا يصح التكفير بها بخبر معاوية بن الحكم ، وأنه
أراد أن يعتق الجارية السوداء عن الكفارة ، وسأل النبى ﷺ عن إعتاقه إياها
فامتحنها ليعرف أنها مؤمنة أم لا ، فقال لها : « أين ربك » ؟ فأشارت إلى
السماء ، فقال : « أعتقها فإنها مؤمنة » ، فحكم بإيمانها لما أقرت أن ربها فى
السماء وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية .

(١) الحديد : ٤

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي « باب القول في الاستواء » :

قال الله تعالى ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (١) ، ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (٢) ، ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ (٣) ، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ (٤) ، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (٥) ، ﴿ أَمْنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ (٦) وأراد : من فوق السماء ، كما قال : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٧) بمعنى على جذوع النخل ، وقال : ﴿ فَسَيَحُورُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٨) أى على الأرض ، وكل ما علا فهو سماء ، والعرش أعلى السموات ، فمعنى الآية : أنتم من على العرش ، كما صرح به في سائر الآيات ، قال : وفيما كتبنا من الآيات دلالة على إبطال قول من زعم من الجهمية أن الله بذاته في كل مكان ، وقوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ (٩) إنما أراد بعلمه لا بذاته .

وقال أبو عمر بن عبد البر في « شرح الموطأ » لما تكلم على حديث النزول قال : وهذا حديث لم يختلف أهل الحديث في صحته ، وفيه دليل أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة ، وهو من حجتهم على المعتزلة ، قال : وهذا أشهر عند الخاصة والعامة وأعرف من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا أنكره عليهم مسلم ، وقال أبو عمر أيضاً : أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم قالوا في تأويل قوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نُجُوى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِبُهُمْ ﴾ (١٠) : هو على العرش وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك أحد يُحتج بقوله .

* *

(٣) الأنعام : ١٨

(٦) الملك : ١٦

(٩) الحديد : ٤

(٢) الأعراف : ٥٤

(٥) فاطر : ١٠

(٨) التوبة : ٢

(١) طه : ٥

(٤) النحل : ٥٠

(٧) طه : ٧١

(١٠) المجادلة : ٧

وقال شيخ الإسلام المسزول أيده الله : فهذا ما تلقاه الخلف عن السلف ، إذ لم يُنقل عنهم غير ذلك ، إذ هو الحق الظاهر الذي دلت عليه الآيات الفرقانية والأحاديث النبوية ، فنسأل الله العظيم أن يختم لنا بخير ولسائر المسلمين ، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا بمنه وكرمه ، إنه أرحم الراحمين .. والحمد لله وحده .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتاوى لابن تيمية

(١) إستلحاق مَنْ وَلِدَ لستة أشهر :

قال رحمه الله ورضي عنه في رجل تزوج بنتاً بكرةً بالغاً ودخل بها فوجدها بكرةً ، ثم إنها ولدت ولداً بعض مضي ستة أشهر بعد دخوله بها ، فهل يلحق به الولد أم لا ؟ وأن الزوج حلف بالطلاق منها أن الولد ولده من صلبه ، فهل يقع به الطلاق أم لا ؟ والولد ابناً سورياً كامل الخلقة وعمر سنين .. أففتونا مأجورين .

أجاب رضى عنه : الحمد لله . إذا ولدته لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ، ولو بلحظة ، لحقه الولد باتفاق الأئمة ، ومثل هذه القصة وقعت في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

واستدل الصحابة على إمكان كون الولد يُولد لستة أشهر بقوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(١) ، مع قوله : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ ^(٢) ، فإذا كان مدة الرضاع من الثلاثين حولين ، يكون الحمل ستة أشهر .. فجمع في الآية أقل الحمل وقام الرضاع ، ولو لم يستلحقه إذا استحلقه وأقر به بل لو استحلق مجهول النسب وقال : إنه ابني ، لحقه باتفاق المسلمين إذا كان ذلك ممكناً ، ولم يذع به أنه ابنه ، كان باراً في يمينه ولا حنث عليه .. والله أعلم .

* * *

(٢) البقرة : ٢٣٣

(١) الأحقاف : ١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٢) الفقر والتصوف :

مسألة فى « الفقر والتصوف » صورتها : ما تقول الفقهاء رضى الله عنهم فى رجل يقول : إن الفقر لم يتعبد به ، ولم تؤمر به ، ولا جسم له ، ولا معنى ، وأنه غير سبيل موصل إلى رضا الله تعالى وإلى رضا رسوله ، وإنما تعبدنا بمتابعة أمر الله واجتناب نهيه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وأن أصل كل شىء العلم والتعبد والعمل به ، والتقوى والورع عن المحارم ، والفقر المسمى على لسان الطائفة والأكابر هو الزهد فى الدنيا ، والزهد فى الدنيا يفيد العلم الشرعى ، فيكون الزهد فى الدنيا العمل بالعلم وهذا هو الفقر ، فإذا : الفقر فرع من فروع العلم ، والأمر على هذا ، وما ثم طريق أوصل من العلم ، والعمل بالعلم على ما صح وثبت عن النبى ﷺ ، ويقول : إن الفقر المسمى المعروف عند أكثر أهل الزى المشروع فى هذه الأعصار من الزى والألفاظ والاصطلاح المعتادة غير مرضى لله ولا لرسوله .. فهل الأمر كما قال ، أو غير ذلك ؟ أفتونا مأجورين .

● العلم والعمل لا بد منهما معاً :

نسخة جواب الشيخ تقى الدين بن تيمية رضى الله عنه :

الحمد لله .. أصل هذه المسألة أن الألفاظ التى جاء بها الكتاب والسنة علينا أن نتبع ما دلت عليه مثل لفظ الإيمان ، والبر ، والتقوى ، والصدق ، والعدل ، والإحسان ، والصبر ، والشكر ، والتوكل ، والخوف ، والرجاء ، والحب لله ، والطاعة لله وللرسول ، وبر الوالدين ، والوفاء بالعهد ... ونحو ذلك مما يتضمن ذكر ما أحبه الله ورسوله من القلب والبدن . فهذه الأمور التى يحبها الله ورسوله هى الطريق الموصل إلى الله ، مع ترك ما نهى الله عنه ورسوله كالكفر

والنفاق والكذب والإثم والعدوان والظلم والجزع والهلع والشرك والبخل والجبن وقسوة القلب والغدر وقطيعة الرحم ... ونحو ذلك ، فعلى كل مسلم أن ينظر فيما أمر الله به ورسوله فيفعله ، وما نهى الله عنه ورسوله فيتركه . هذا هو طريق الله وسبيله ، ودينه الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وهذا الصراط المستقيم يشتمل على علم وعمل ، علم شرعى وعمل شرعى ، فَمَنْ عَلِمَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ كَانَ فَاجِرًا ، وَمَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ الْعِلْمِ كَانَ ضَالًّا ، وقد أمرنا سبحانه أن نقول : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (١) . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اليهود المغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » ، وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يعملوا به ، والنصارى عبدوا الله بغير علم . ولهذا كان السكف يقولون : احذر فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون ، وكانوا يقولون : مَنْ فسد من العلماء ففيه شبه باليهود . وَمَنْ فسد من العباد ففيه شبه من النصارى ، فمن دعا إلى العلم دون العمل المأمور به كان مضلاً ، وأضلّ منهما مَنْ سلك في العلم طريق أهل البدع فيتبع أموراً تخالف الكتاب والسنة ، يظنها علوماً وهى جهالات . وكذلك مَنْ سلك فى العبادة طريق أهل البدع فيعمل أفعالاً تخالف الأعمال المشروعة يظنها عبادات وهى ضلالات ، فهذا وكثير فى المنحرف المنتسب إلى فقه أو فخر ، يجتمع فيه أنه يدعو إلى العلم دون العمل ، والعمل دون العلم . ويكون ما يدعو إليه فيه بدع تخالف الشريعة . وطريق الله لا تتم إلا بعلم وعمل يكون كلاهما موافق الشريعة .

(١) الفاتحة : ٦ - ٧

● الفقر المحمود والمذموم :

فالسالك طريق الفقر والتصوف والزهد والعبادة إن لم يسلك بعلم يوافق الشريعة ، وإلا كان ضالاً عن الطريق ، وكان ما يفسده أكثر مما يصلحه . والسالك من الفقه والعلم والنظر والكلام إن لم يتابع الشريعة ويعمل بعلمه وإلا كان فاجراً ، ضالاً عن الطريق . فهذا هو الأصل الذى يجب اعتماده على كل مسلم .

وأما التعصب لأمر من الأمور بلا هدى من الله فهو من عمل الجاهلية ، ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله . ولا ريب أن لفظ الفقر فى الكتاب والسنة وكلام الصحابة والتابعين وتابعيهم لم يكونوا يريدون به نفس طريق الله ، وفعل ما أمر به ، وترك ما نهى عنه والأخلاق المحمودة ولا نحو ذلك ، بل الفقر عندهم ضد الغنى ، والفقراء هم الذين ذكرهم الله فى قوله : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ (١) ، وفى قوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٢) ، وفى قوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ﴾ (٣) . والغنى هو الذى لا يحل له أخذ الزكاة ، أو الذى يجب عليه الزكاة ، أو ما يشبه هذا . لكن لما كان الفقر مظنة الزهد طوعاً أو كرهاً ، إذ من العصمة أن لا تقدر . وصار المتأخرون كثيراً ما يقرنون بالفقر معنى الزهد ، والزهد قد يكون مع الغنى ، وقد يكون مع الفقر ، ففى الأنبياء والسابقين الأولين ممن هو زاهد مع غناه كثير .

● التصوف مع احترام الأمر والنهى :

والزهد المشروع ترك ما لا ينفع فى الدار الآخرة . وأما كل ما يستعين به العبد على طاعة الله فليس تركه من الزهد المشروع ، بل ترك الفضول التى تُشغل عن طاعة الله ورسوله هو المشروع . وكذلك فى أثناء المائة الثانية صاروا

(١) التوبة : ٦٠

(٢) البقرة : ٢٧٣

(٣) الحشر : ٨

يُعبّرون عن ذلك بلفظ الصوفى ، لأن لبس الصوف يكثر فى الزُّهاد . ومَن قال إن الصوفى نسبة إلى الصُّفَّة أو الصفاء أو الصف الأول ، أو صوفة بن مر بن أدّ ابن طابخة ، أو صوفة القفا ... فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى . لكن من الناس مَن قد لمحوا الفرق فى بعض الأمور دون بعض بحيث يُفرّق بين المؤمن والكافر ، ولا يُفرّق بين البرّ والفاجر ، أو يُفرّق بين بعض الأبرار وبين بعض الفجّار ، ولا يُفرّق بين آخرين إتباعاً لظنه وما يهواه ، فيكون ناقص الإيمان بحسب ما سوى بين الأبرار والفجّار ، ويكون معه من الإيمان بدين الله تعالى الفارق بحسب ما فرّق به بين أوليائه وأعدائه .

● الاعتراف بالذنب وشهود النعمة :

ومَن أقرّ بالأمر والنهى الدينيين دون القضاء والقدر وكان من القدرية كالمعتزلة ونحوهم الذين هم مجوسو هذه الأمة ، فهؤلاء يشبهون المجوس وأولئك يشبهون المشتركين الذين هم شر من المجوس ، ومَن أقر بهما وجعل الرب متناقضاً فهو من أتباع إبليس الذى اعترض على الرب سبحانه وخاصمه كما نُقلَ ذلك عنه . فهذا التقسيم من القول والاعتقاد ، وكذلك هم فى الأحوال والأفعال ، فالصواب منها حالة المؤمن الذى يتقى الله فيفعل المأمور ويترك المحظور ويصبر على ما يصيبه من المقدور ، فهو عند الأمر والدين والشرعة ، ويستعين بالله على ذلك كما قال تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(١) ، وإذا أذنب استغفر وتاب لا يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات ولا يرى المخلوق حُجّة على رب الكائنات ، بل يؤمن بالقدر ولا يحتج به كما فى الحديث الصحيح الذى فيه : سيد الاستغفار أن يقول العبد : « اللهم أنت ربي ، لا إله إلا أنت ، خلقتنى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذُ بك من شر ما صنعت ، أبوءُ لك بنعمتك علىّ وأبوءُ بذنبي ، فاغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت »

(١) الفاتحة : ٥

فيقر بنعمة الله عليه في الحسنات ، ويعلم أنه هو هداه ويسره لليسرى ، ويقر يذنبه من السيئات ويتوب منها كما قال بعضهم : أطعتك بفضلك والمنة لك ، وعصيتك بعلمك والحجة لك ، فأسألك بوجوب حُجَّتِكَ علىَّ وانقطاع حُجَّتِي إلا ما غفرتَ لى .

وفى الحديث الصحيح الإلهى : « يا عبادى ، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .. وهذا له تحقيق مبسوط فى غير هذا الموضع .

وآخرون قد يشهدون الأمر فقط فتجدهم يجتهدون فى الطاعة حسب الاستطاعة ، لكن ليس عندهم من مشاهدة القَدَر ما يوجب لهم حقيقة الاستعانة والتوكل والصبر . وآخرون يشهدون القَدَر فقط فيكون عندهم من الاستعانة والتوكل والصبر ما ليس عند أولئك ، لكنهم لا يلتزمون أمر الله ورسوله واتباع شريعته وملازمة ما جاء به الكتاب والسنة من الدين ، فهؤلاء يستعينون الله ولا يعبدونه ، والذين من قبلهم يريدون أن يعبدوه ولا يستعينوه ، والمؤمن يعبده ويستعينه .

والقسم الرابع : شر الأقسام ، وهو مَنْ لا يعبده ولا يستعينه ، فلا هو مع الشريعة الأمرية ولا مع القَدَر الكونى ، وانقسامهم إلى هذه الأقسام هو فيما يكون قبل القدور من توكل واستعانة ونحو ذلك ، وما يكون بعده من صبر ورضا ونحو ذلك ، فهم فى التقوى وهى طاعة الأمر الدينى والصبر على ما يقدر عليه من القَدَر الكونى أربعة أقسام .

● أقسام الناس فى التقوى والطاعة :

أحدها : أهل التقوى والصبر ، وهم الذين أنعم الله عليهم أهل السعادة فى الدنيا والآخرة .

والثانى : الذين لهم نوع من التقوى بلا صبر ، مثل الذين يمتثلون ما عليهم من الصلاة ونحوها ويتركون المحرمات ، لكن إذا أصيب أحدهم فى بدنه بمرض ونحوه أو ماله أو فى عرضه أو ابتلى بعدو يخيفه ، عظم جزعه وظهر هلعه .

والثالث : قوم لهم نوع من الصبر بلا تقوى ، مثل الفجار الذين يصبرون على ما يصيبهم فى مثل أهوائهم ، كاللصوص والقطاع الذين يصبرون على الآلام فى مثل ما يطلبونه من الغصب وأخذ الحرام ، والكُتّاب وأهل الديوان الذين يصبرون على ذلك فى طلب ما يُجعل لهم من الأموال بالخيانة وغيرها ، وكذلك طلاب الرياسة والعلو على غيرهم ، يصبرون من ذلك على أنواع من الأذى التى لا يصبر عليها كثير من الناس .

وكذلك أهل المحبة للصور المحرمة من أهل العشق وغيرهم ، يعبدون فى مثل ما يهونونه من المحرمات على أنواع من الأذى والآلام ، وهؤلاء هم الذين يريدون علواً فى الأرض أو فساداً من طلاب الرياسة والعلو على الخلق ، ومن طلاب الأموال بالبغي والعدوان والاستمتاع بالصور المحرمة نظراً أو مباشرة وغير ذلك ، يصبرون على أنواع من المكروهات ولكن ليس لهم تقوى فيما تركوه من المأمور ، وفعلوه من المحظور ، وكذلك قد يصبر الرجل على ما يصيبه من المصائب كالمرض والفقر وغير ذلك ولا يكون فيه تقوى إذا قدر .

● شر الأقسام من أولئك :

وأما القسم الرابع : فهو شر الأقسام ، لا يتقون إذا قدروا ، ولا يصبرون إذا ابتلوا ، بل هم كما قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾ (١) ، فهؤلاء تجدهم من أظلم الناس

(١) المعارج : ١٩ - ٢١

وأجبرهم إذا قدروا ، ومن أذل الناس وأجزعهم إذا قُهِروا ، إن قهرتهم ذلُّوا لك ونافقوك وحبوك واسترحموك ، ودخلوا فيما يدفعون به من أنفسهم من أنواع الكذب والذل وتعظيم المسؤل ، وإن قهروك كانوا من أظلم الناس وأقساهم قلباً وأقلهم رحمة وإحساناً وعفواً ، كما قد جرَّبه المسلمون في كل مَنْ كان عن حقائق الإيمان أبعد مثل التتار الذين قاتلهم المسلمون ومَنْ يشبههم في كثير من أمورهم وإن كان متظاهراً بلباس جند المسلمين وعلمائهم وزهادهم وتجارهم وصناعاتهم ، فالاعتبار بالحقائق فإن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم ، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم ، فمَنْ كان قلبه وعمله من جنس قلوب التتار وأعمالهم كان شبيهاً لهم من هذا الوجه ، وكان ما معه من الإسلام أو ما يظهره منه بمنزلة ما معهم من الإسلام وما يظهرونه منه ، بل يوجد في غير التتار المقاتلين من المظهرين للإسلام مَنْ هو أعظم رِدَّةً وأولى بالأخلاق الجاهلية وأبعد عن الأخلاق الإسلامية من التتار ، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول في خطبه : « خير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » . وإذا كان خير الكلام كلام الله وخير الهدى هدى محمد ، فكل مَنْ كان إلى ذلك أقرب وهو به أشبه كان إلى الكمال أقرب وهو به أحق ، ومَنْ كان عن ذلك أبعد وشبهه أضعف كان على الكمال أبعد وبالباطل أحق ، والكامل هو مَنْ كان لله أطوع ، وعلى ما يصيبه أصبر ، فكلما كان أتبع لما يأمر الله به ورسوله وأعظم موافقة لله فيما يحبه ويرضاه وصبر على ما قَدَّره وقضاه كان أكمل وأفضل ، وكل مَنْ نقص عن هذين كان فيه من النقص بحسب ذلك ، وقد ذكر الله تعالى الصبر والتقوى جميعاً في غير موضع من كتابه ، وبين أنه ينتصر العبد على عدوه من الكفار ، المحاربين المعاهدين والمنافقين وعلى مَنْ ظلمه من المسلمين ولصاحبه تكون العاقبة .

● فوائد الصبر :

قال الله تعالى : ﴿ بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ * هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لِقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ، قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * إِنْ تَمَسَسْتُمْ حَسَنَةً تَسَوْهُمْ وَإِنْ تَصَبَّكُم سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ، إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ (٣) ، وقال إخوة يوسف له : ﴿ أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ، قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ، قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ، إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٤) .

وقد قرن الصبر بالأعمال الصالحة عموماً وخصراً فقال تعالى : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ (٥) ، وفي إتياع ما أوحى إليه التقوى كلها تصديقاً لخبر الله وطاعة لأمره ، وقال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ، ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ * وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٦)

(١) آل عمران : ١٢٥ (٢) آل عمران : ١٨٦ (٣) آل عمران : ١١٨ - ١٢٠

(٤) يوسف : ٩٠ (٥) يونس : ٩٠ (٦) هود : ١١٤ - ١١٥

وقال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ، وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٤) فهذه مواضع قرن فيها الصلاة والصبر ، وقرن بين الرحمة والصبر فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالرَّحْمَةِ ﴾ (٥) ، وفى الرحمة الإحسان إلى الخلق بالزكاة وغيرها فإن القسمة أيضاً رباعية ، إذ من الناس مَنْ يصبر ولا يرحم كأهل القوة والقسوة ، ومنهم مَنْ يرحم ولا يصبر كأهل الضعف واللين مثل كثير من النساء ومن يشبههن ، ومنهم مَنْ لا يصبر ولا يرحم كأهل القسوة والهلع ، والمحمود هو الذى يصبر ويرحم كما قال الفقهاء فى صفة المتولى : ينبغى أن يكون قوياً من غير عنف ، ليناً من غير ضعف ، فبصبره بقوى وبلينه يرحم ، وبالصبر يُنصر العبد ، فإن النصر مع الصبر ، وبالرحمة يرحمه الله تعالى كما قال النبى ﷺ : « إنما يرحم الله من عباده الرحماء » ، وقال : « مَنْ لَمْ يَرْحَمْ لَا يُرْحَمْ » ، وقال : « لَا تُنْزَعِ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ ، الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ، اِرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ » .. والله أعلم . « انتهى » .

* * *

(٣) البقرة : ٤٥

(٢) طه : ١٣٠

(١) غافر : ٥٥

(٥) البلد : ١٧

(٤) البقرة : ١٥٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل

فى أن الصحابة لا يجتمعون على ضلالة

فى شروط عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه التى شرطها على أهل الذمة لما قدم الشام وشارطهم بمحضر المهاجرين والأنصار ، وعليها العمل عند أئمة المسلمين لقوله عليه السلام : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » ، وقوله عليه السلام : « اقتدوا بالذين من بعدى : أبى بكر وعمر » لأن هذا صار إجماعاً من أصحاب رسول الله عليه السلام الذين لا يجتمعون على ضلالة على ما نقلوه وفهموه من كتاب الله وسنة رسوله ، وهذه الشروط مروية من وجوه مختصرة ومبسوطة .

● شروط عمر رضى الله عنه على أهل الذمة :

منها : ما رواه سفيان الثوري عن مسروق بن عبد الرحمن بن عتبة قال : كتب عمر حين صالح نصارى الشام كتاباً وشرط عليهم فيه أن لا يحدثوا فى مدنهم ولا ما حولها ديراً ولا صومعة ولا كنيسة ولا قلاية لراهب ، ولا يجذدوا ما خرب ، ولا يمنعوا كنائسهم أن ينزلها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونهم ، ولا يؤوا جاسوساً ولا يكتموا غش المسلمين ولا يعلموا أولادهم القرآن ولا يظهروا شركاً ولا يمنعوا ذوى قرابتهم من الإسلام إن أرادوه ، وأن يوقروا المسلمين وأن يقوموا لهم من مجالسهم إن أرادوا الجلوس ، ولا يتشبهوا بالمسلمين فى شئ من لباسهم من قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ، ولا يتكفوا بكناهم ولا يركبوا سرجاً ولا يتقلدوا سيفاً ولا يتخذوا شيئاً من سلاح

ولا ينقشوا خواتيمهم بالعربية ولا يبيعوا الخمر ، وأن يجزوا مقادير رؤوسهم وأن يلزموا زيجهم حيثما كانوا ، وأن يشدوا الزنانير على أوساطهم ، ولا يظهروا صليباً ولا شيئاً من كتبهم فى شىء من طرق المسلمين ، ولا يجاوروا المسلمين بموتاهم ، ولا يضربوا بالناقوس إلا ضرباً خفياً ، ولا يرفعوا أصواتهم بقراءة تهم فى كنائسهم فى شىء من حضرة المسلمين ، ولا يخرجوا شعانين ، ولا يرفعوا مع موتاهم أصواتهم ولا يظهروا النيران معهم ولا يشتروا من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين ، فإن خالفوا شيئاً مما اشترط عليهم فلا ذمة لهم ، وقد حلّ للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاندة والشقاق .

وأما ما يرويه بعض العامة عن النبى ﷺ أنه قال : « مَنْ آذَى ذمياً فقد آذانى » فهذا كذب على رسول الله ﷺ لم يروه أحد من أهل العلم ، وكيف ذلك وأذاهم قد يكون بحق وقد يكون بغير حق ، بل قد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا ﴾ (١) ، فكيف يحرم آذى الكفار مطلقاً وأى ذنب أعظم من الكفر ، ولكن فى سنن أبى داود عن العرياض بن سارية عن النبى ﷺ : قال : « إِنْ اللّٰهُ لَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بَيْوتَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ ، وَلَا تَضْرِبُوا أَبْشَارَهُمْ ، وَلَا تَأْكُلُوا ثَمَارَهُمْ إِذَا أُعْطَوْكُمْ مِنْهَا ، وَلَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » وكان عمر بن الخطاب يقول : أذلّوهم ولا تظلموهم .

● زى أهل الذمة :

وعن صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم عن رسول الله ﷺ : « أَلَا مَنْ ظَلَمَ مَعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ حَقَّهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بَغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وفى سنن أبى داود عن قابوس بن أبى ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ جَزِيَّةٌ ، وَلَا تَصْلَحُ قَبِلَتَانِ بِأَرْضٍ » ، وهذه الشروط قد ذكرها

أئمة العلماء من أهل المذاهب المتنوعة وغيرها فى كتبهم واعتمدوها ، فقد ذكروا أن على الإمام أن يلزم أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين فى لباسهم ، وشعورهم ، وكتبهم ، وركوبهم .. بأن يلبسوا ثوباً يخالف ثياب المسلمين كالعسلى ، والأزرق ، والأصفر ، والأدكن ، ويشدوا الخرق فى قلانسهم وعمائهم والزنانير فوق ثيابهم ، وقد أطلق طائفة من العلماء أنهم يؤخذون باللبس وشدة الزنانير جميعاً ، ومنهم من قال : هذا يجب إذا شُرطَ عليهم ، وقد تقدّم اشتراط عمر بن الخطاب رضى الله عنه ذلك عليهم جميعاً حيث قال : ولا يتشبهوا بالمسلمين فى شئ من لباسهم فى قلنسوة ولا غيرها من عمامة ولا نعلين ... إلى أن قال : ويلزمهم بذلك حيثما كانوا ويشدوا الزنانير على أوساطهم .

وهذه الشروط يُجددّها عليهم من يوفقه الله تعالى من ولاية أمور المسلمين كما جدّد عمر بن عبد العزيز فى خلافته وبالع فى إتباع سنة عمر بن الخطاب حيث كان من العلم والعدل والقيام بالكتاب والسنة بمنزلة ميّزه الله بها عن غيره من الأئمة ، وجدّدّها هارون الرشيد وجعفر المتوكل وغيرهما ، وأمروا بهدم الكنائس التى ينبغى هدمها كالكنائس التى بالديار المصرية كلها ، وفى وجوب هدمها قولان ، ولا نزاع فى جواز هدم ما كان بأرض العنوة إذا فتحت ولو أقرت بأيديهم لكونهم أهل الوطن كما أقرهم المسلمون على كنائس بالشام ومصر ، ثم ظهرت شعائر المسلمين فيما بعد فى تلك البقعة بحيث بنيت فيها المساجد فلا يجتمع شعائر الكفر مع شعائر الإسلام كما قال النبى ﷺ : « لا يجتمع قبلتان بأرض » ولهذا شرط عليهم عمر والمسلمون أن لا يظهروا شعائر دينهم .

● تحريم الوقف على معابد أهل الكتاب :

وأيضاً فلا نزاع بين المسلمين أن أرض المسلمين لا يجوز أن تُحبس على الديارات والصوامع ، ولا يصح الوقف عليها ، بل لو وقفها ذمى وتحاكم إلينا لم يُحكم بصحة الوقف ، فكيف نحبس أموال المسلمين على معابد الكفار التى يُشرك فيها بالرحمن ويُسبّ الله ورسوله فيها أقبح سب .

وكان من سبب إحداث هذه الكنائس وهذه الأحباس عليها شيثان :

أحدهما : أن بنى عبيد الله القدّاح ، الذين كان ظاهرهم الرفض وباطنهم النفاق ، يستوزرون تارة يهودياً وتارة نصرانياً ، واجتلب ذلك النصراني خلقاً كثيراً ، وبنى كنائس كثيرة .

والثاني : استيلاء الكُتّاب من النصارى على أموال المسلمين فيدلسون فيها على المسلمين ما يشاؤون ، والله أعلم .. قاله أحمد بن تيمية .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا تحل مشاركة الكتابيين فى أعيادهم

مسألة : فيمن يفعل من المسلمين مثل طعام النصارى فى النيروز ويفعل سائر المواسم مثل الفطاس ، والميلاد ، وخميس العدس ، وسبت النور ، ومن يبيعهم شيئاً يستعينون به على أعيادهم ، أيجوز للمسلمين أن يفعلوا شيئاً من ذلك .. أم لا ؟

● الجواب : الحمد لله .. لا يحل للمسلمين أن يتشبهوا بهم فى شيء مما يختص بأعيادهم لا من طعام ، ولا لباس ، ولا اغتسال ، ولا إيقاد نيران ولا تبطيل عادة من معيشة أو عبادة أو غير ذلك ، ولا يحل فعل وليمة ولا الإهداء ولا البيع بما يستعان به على ذلك لأجل ذلك ، ولا تمكين الصبيان ونحوهم من اللعب الذى فى الأعياد ولا إظهار زينة ، وبالجملية ليس لهم أن يخصصوا أعيادهم بشيء من شعائرهم بل يكون يوم عيدهم عند المسلمين كسائر الأيام لا يخصه المسلمون بشيء من خصائصه ، وأما إذا أصابه المسلمون قصداً فقد كره ذلك طوائف من السلف والخلف ، وأما تخصيصه بما تقدم ذكره فلا نزاع فيه بين العلماء ، بل قد ذهب طائفة من العلماء إلى كفر من يفعل هذه الأمور لما فيها من تعظيم شعائر الكفر .

وقال طائفة منهم : من ذبح نطيحة يوم عيدهم فكأنما ذبح خنزيراً .

وقال عبد الله بن عمرو بن العاص : من تأسى ببلاد الأعاجم وصنع نيروزهم ومهرجانهم وتشبه بهم حتى يموت وهو كذلك حُشِرَ معهم يوم القيامة ، وفى سُنَنِ أبى داود عن ثابت بن الضحاک قال : نَذَرَ رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً بـ « بوانة » ، فأتى رسول الله ﷺ فقال : إني نذرتُ أن أنحر إبلاً ببوانة . فقال النبى ﷺ : « هل كان فيها من وثن يُعْبَد من دون الله من أوثان الجاهلية » ؟ قال : لا . قال : « فهل كان فيها عيد من أعيادهم » ؟ قال :

لا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أوف بنذك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » . فلم يأذن النبي ﷺ أن يوفى بنذره مع أن الأصل في الوفاء أن يكون واجباً حتى أخبره أنه لم يكن بها عيد من أعياد الكفار ، وقال : « لا وفاء لنذر في معصية الله » ، فإذا كان الذبح بمكان كان فيه عيدهم معصية فكيف بمشاركتهم في نفس العيد ؟

بل قد شرط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابة وسائر أئمة المسلمين أن لا يظهروا أعيادهم في دار المسلمين وإنما يعملونه سراً في مساكنهم ، فكيف إذا أظهرها المسلمون ؟ حتى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لا تتعلموا رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فإن السخط ينزل عليهم ، وإذا كان الداخل لفرجة أو غيرها نُهيَ عن ذلك لأن السخط ينزل عليهم ، فكيف بمن يفعل ما يسخط الله به عليهم مما هي من شعائر دينهم ؟

وقد قال غير واحد من السلف في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ (١) قالوا : أعياد الكفار ، فإذا كان هذا في شهودها من غير فعل ، فكيف بالأفعال التي من خصائصها ؟ وقد روى عن النبي ﷺ في المسند والسنن أنه قال : « مَنْ تشبه بقوم فهو منهم » ، وفي لفظ : « ليس منا من تشبه بغيرنا » وهو حديث جيد ، فإذا كان هذا في التشبه بهم وإن كان في العادات ، فكيف التشبه بهم فيما هو أبلغ من ذلك ؟

وقد كره جمهور الأئمة - إما كراهة تحريم أو كراهة تنزيه - أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقرايبهم إدخالاً له فيما أهل به لغير الله وما ذبح على النصب ، وكذلك نهوا عن معاونتهم على أعيادهم بإهداء أو مبايعة وقالوا : إنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيدهم لا لحماً ، ولا دماً ،

(١) الفرقان : ٧٢

ولا ثوباً ، ولا يعارون دابة ولا يعاونون على شيء من دينهم ، لأن ذلك من تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم ، وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ ^(١) ثم إن المسلم لا يحل له أن يعينهم على شرب الخمر بعصرها أو نحو ذلك ، فكيف على ما هو من شعائر الكفر ؟ ، وإذا كان لا يحل له أن يعينهم هو ، فكيف إذا كان هو الفاعل لذلك ؟ والله أعلم ..
قاله أحمد بن تيمية .

« تمت بحمد الله »

* * *

محتويات الجزء الأول

الصفحة

تقديم : بقلم الأستاذ محمد الأنور أحد البلتاجي ٥

الرسالة الأولى : فى الهجر الجميل ، والصفح الجميل ، والصبر الجميل وأقسام الناس فى التقوى والصبر (٣١ - ٤٠)

التقوى مع الصبر ، والخلق والأمر ، والجمع والفرق	٣٢
الإقرار بالقضاء والقدر وبالأمر والنهى	٣٤
الشرع والقدر ، والحقيقتان الكونية والشرعية	٣٥
أقسام الناس فى التقوى والصبر	٣٦
أخلاق الإيمان وأخلاق الكفر	٣٧
قرن الصبر بالتقوى وبالصلاة وبالنصر	٣٨
قرن الصبر بالرحمة	٤٠

الرسالة الثانية : فى الشفاعة الشرعية والتوسل إلى الله بالأعمال ، وبالذوات والأشخاص (٤١ - ٥٨)

الشفاعة .. ما يسوغ منها وما يحظر	٤٢
الاحتجاج بفعل عمر ومعاوية رضى الله عنهما فى الاستسقاء	٤٤
حديث الأعمى ووجه التأويل فيه	٤٥
دعاء الناس بعضهم لبعض	٤٧
الاستعانة لا تكون إلا بالله	٤٧
الفرق بين حال الغيبة والحضور ، والحياة والموت	٤٨
أقوال العلماء فى اليمين بالنبي ﷺ	٥٠
حديث الأعمى ووجه التأويل فيه	٥٢

٥٢ سؤال الله بحق عابديه عليه
٥٤ الحلف والإقسام بغير الله على الله وسؤاله بحقهم عليه
٥٥ حديث السؤال بجاء الرسول موضوع
٥٦ دعاء غير الله وطلب الدعاء من الميت
٥٧ سؤال الموتى والاستغاثة بهم بدعة ضلالة
٥٨ تعظيم موتى الصالحين سبب عبادة الأصنام

الرسالة الثالثة : فى أهل الصُّفَّة وأباطيل بعض المتصوفة فيهم ، وفى الأولياء وأصنافهم والدعاوى فيهم (٥٩ - ١٠٧)

٦٣ الصُّفَّة وأهلها والمهاجرون وأحكامهم
٦٥ عدد أهل الصُّفَّة وتاريخهم
٦٥ أبو عبد الرحمن السلمى مصنف الصوفية
٦٧ فصل : فى حال أهل الصُّفَّة
٦٧ الاكتساب ومتى يباح السؤال
٦٧ تحريم السؤال (الشحاذة)
٦٩ فصل : فى تبرئة الصحابة من قتال المؤمنين مع الكفار
٧٠ أهل الصُّفَّة وضلالات المتصوفة فيهم
٧١ كون توحيد الربوبية يجتمع مع الشرك وتعطيل الشرع
٧٣ التوحيد الذى جاء به الرسل
٧٤ كثرة العبادة تجتمع مع الكفر ومع البدعة
٧٥ كفر الباطنية
٧٧ فصل : فى خطأ تفضيل أهل الصُّفَّة على العشرة
٧٨ فصل : فى سماع المتصوفة والروايات المكذوبة له
٧٩ فصل : فى الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى
٨٠ فصل : فى أكاذيب المتصوفة عن الأولياء

الصفحة

٨٠	فصل : فى معنى الولى والولاية لله
٨١	تفسير الولى والولاية لله
٨٢	شرط الإيمان والولاية « حسن الخاتمة »
٨٤	الولاية لا تقتضى العصمة من الخطأ والذنب
٨٦	فصل : فى أصناف الفقراء والأغنياء وأحكامهم
٨٨	فصل : فى الكلام على الأوتاد والأبدال والنجباء والدليل على بطلانه
٩٠	لفظ الغوث ، وامتناع الاستغاثة بغير الله
٩١	التشابه بين الرافضة والباطنية والصوفية
٩١	الأوتاد والقطب والأبدال
٩٢	فصل : فى تفصيل القول فى القطب والأبدال
٩٤	فصل : فى رجال الغيب والغوث وخاتم الأولياء
٩٥	فصل : فى بطلان اسم الغوث مطلقاً
٩٦	فصل : فى القلندرية والملاطية
٩٧	شروط تكفير مرتكب الكفريات
٩٨	فصل : فى تحريم اتخاذ القبور مساجد وأعياداً
١٠٠	عدم فائدة النذر ، ومنه ما هو كفر
١٠١	فصل : فى حكم سماع الغناء للمتصوفة
١٠٢	أصحاب الأحوال وحكم ضررهم
١٠٤	فصل : فى المشاهد والقبور المشهورة
١٠٦	ما يحرم عند القبور وما يُسن
١٠٦	تعظيم المساجد وما ورد فيها

الرسالة الرابعة : إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها

(١٠٨ - ١٦٩)

١١٤	الأصل الأول : الحلول والاتحاد وما يقارب ذلك كالقول بوحدة الوجود
١١٥	الوجود والشبوت والإطلاق والتعيين

١١٦	تناقض أهل الوحدة وتصحيحهم للشرك
١١٧	معنى مباينة الله لخلقه
١١٨	المعطلة والحلولية من الجهمية والمتصوفة
١١٩	تحذير الجنيد من الحلول والوحدة
١٢٠	الأصل الثانى : الاحتجاج بالقَدَر على المعاصى على المأمور والمحظور
١٢١	مفاسد الاحتجاج بالقَدَر وبطلانه
١٢٢	الفرق بين معصيتى آدم وإبليس
١٢٣	المخاصمون لربهم فى القَدَر وأضدادهم
١٢٤	بدء الجواب عن كلمات أهل الوحدة
١٢٤	عدم التفرقة بين الحق والخلق
١٢٥	تناقض ابن سبعين وابن عربى
١٢٥	تناقض ابن عربى فى الوحدة
١٢٧	الحلول العام والخاص
١٢٨	بطلان ما عزى إلى رابعة العدوية
١٢٩	تجوير أهل الوحدة للجمع بين النقيضين
١٣٠	الفناء ثلاثة أقسام
١٣١	الفناء الشرعى احر وأباطيل أهل الوحدة
١٣٣	كذب أهل الوحدة على المسيح
١٣٣	قولهم : « خلق آدم كالمرأة لنوره ونور المسيح »
١٣٤	تمثيلهم لظهور الحق فى الخلق بالمرأة
١٣٥	فصل : فى أمر التشريع وأمر التكوين والواسطة فيهما
١٣٦	ليس فى التشريع أمر باطن غير الظاهر
١٣٧	الاحتجاج بالقَدَر
١٣٨	بطلان الاحتجاج بالقَدَر شرعاً وطبعاً
١٣٩	محااجة آدم وموسى والقَدَر
١٤٠	الاحتجاج بالقَدَر قلب للدين

الصفحة

١٤٣ معنى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾
١٤٥ معنى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ﴾
١٤٦ الحلول الخاص
١٤٧ لا يرى أحد ربه فى الدنيا
١٤٨ الأقوال فى رؤية الرب ..
١٤٩ تناقض أقوال أهل الوحدة
١٥٠ استحالة اتحاد الخلق بالخالق وهو بائن منه
١٥١ حديث تقرب العبد إلى الرب حتى يحبه
١٥٢ قول أهل الوحدة فى التجلى فى الصور
١٥٤ الفناء الحق .. والفناء الكفر
١٥٤ شهود أهل الوحدة الفاسد الباطل
١٥٦ بطلان أمثال الحلولين من النصارى والصوفية
١٥٦ آيات المسيح وأمثالها آيات الرسل
١٥٩ قولهم : « لا يعرف التوحيد إلا واحد »
١٦٠ نفهم التعبير عن التوحيد
١٦١ وجوب « عبد ورب »
١٦٢ حب الله وتوحيده لنفسه
١٦٣ تناقض الاتحاديين
١٦٤ خلاصة الرد على الاتحادية
١٦٦ احتمال توبة الملحد وموته على الإسلام
١٦٦ اتحاد الصوفية أشد من كفر أهل الكتاب
١٦٧ امتناع التأويل للاتحادية

الرسالة الخامسة : مناظرة ابن تيمية العلنية

لدجاجة البطائحية الرفاعية

(١٧٠ - ١٩٤)

١٧١ مخاريق أهل الطريق وخوارقهم
-----	----------------------------------

١٧٣ وضع أهل الطريق أغلال الحديد فى أعناقهم
١٧٤ جعل المباح عبادة تشريع محظور وكفر
١٧٤ لا عبادة ولا قربة إلا ما شرعه الله
١٧٥ ضلال أهل الطريق بالتعبد بأهوائهم
١٧٦ فصل : فى وقائع المناظرة
١٧٧ ضجيج أهل الطريق وخزعبلاتهم المؤثرة
١٧٨ رفق ابن تيمية وإخلاصه فى الأمر والنهى
١٧٩ دعاوى الرفاعية وتلبيساتهم
١٨١ تلبيس الرفاعية كغيرهم بدعوى الكرامات
١٨٢ عزم ابن تيمية على دخول النار لإقامة الحجة عليهم
١٨٣ حرص أمير دمشق على فضيحة مدعى الكرامات
١٨٤ عدم جواز تعبدنا بشرع من قبلنا
١٨٥ مسألة الباطن وكونه غير الظاهر
١٨٦ تعجيز شيخ الإسلام لشيخ الرفاعية
١٨٨ شرط ابن تيمية فى توبة دجاجة الرفاعية
١٨٩ كلام دجاجة الطريق فى الصلاة
١٩٠ الأحوال الشيطانية لأهل الطريق
١٩٠ إقرار أهل الذمة على دينهم دون أهل البدع
١٩١ المبتدع شر من الفاسق
١٩٣ دعوى الرفاعية القدرة على الإيذاء بقلوبهم وكذبهم على شيخهم

الرسالة السادسة : لباس الفتوة والخرقه عند المتصوفة .. ومسائل أخرى فشئت فيهم (١٩٥ - ٢٠٧)

١٩٦ لباس خرقه الفتوة مبتدع
١٩٧ فصل : فى شروط لباس خرقه الفتوة

الصفحة

١٩٩ فصل : فى الفتى والفتوة والزعيم والحزب والدسكرة وما قالوه فيها
٢٠٠ لفظتا الزعيم ، ورأس الحزب ومعناهما
٢٠٠ ذم الشرع للتفرق وأمره بالاتفاق والوحدة
٢٠٢ فصل : فى مِمَّ خُلِقَ النبى صلى الله عليه وسلم ويمَّ تتفاضل المخلوقات
٢٠٤ منع الغلو فى الرسول وما وهو خاص بالرب
٢٠٥ فصل : فى إخوة الإيمان والمؤاخاة بين الصحابة
٢٠٧ شروط السماع والإخاء عند الصوفية

الرسالة السابعة : كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية
إلى العارف بالله الشيخ نصر المنجى
(٢٠٨ - ٢٣١)

٢٠٨ محبة الإيمان ومحبة الصوفية
٢١٠ علامة محبة الإيمان
٢١١ سورة الفاتحة بين الرب والعبد
٢١٢ التوحيد وشوائب الشرك والقدر والإباحة فيه
٢١٣ مقاومة المقتدر غير المشروع
٢١٤ التوحيد بنوعيه ومقاماته ووحدة دين الأنبياء
٢١٦ أصحاب الأحوال والسُّكر من الصوفية
٢١٨ مذهب الاتحاد من الصوفية
٢١٩ رأى ابن تيمية فى ابن عربى
٢١٩ الاتحاد والحلول المطلق والمعين
٢٢٢ متحدة الصوفية على دين فرعون
٢٢٤ الفرق بين ابن عربى وغيره فى الوحدة
٢٢٥ الصدر الرومى والعفيف التلمسانى
٢٢٦ ابن سبعين وابن الفارض والبلبائى
٢٢٧ تكفير مشايخ الصوفية المهديين للاتحادية
٢٢٨ حكمة نفى العور عن الله تعالى
٢٢٩ كفر قدماء الجهمية كالاتحادية

المعطلون والاتحاديون	٢٣.
----------------------------	-----

الرسالة الثامنة : مسألة صفات الله تعالى وعلوه على خلقه بين النفي والإثبات (٢٣٢ - ٢٦٢)

جملة التصديق بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم	٢٣٣
تصديق الرسول فيما جاء به من صفات الباري	٢٣٤
وجوب فهم القرآن وتدبره	٢٣٥
ذم من لم يفهم القرآن ولم يعقله	٢٣٦
أسباب الاختلاف في التفسير المأثور	٢٣٧
فصل في الآيات والأحاديث والآثار في علو الرب على خلقه	٢٤٠
دعوى مخالفة النصوص لظواهرها	٢٤٢
مذاهب متفلسفة القرامطة في الصفات	٢٤٣
تمسك المتأولين بالمجمل دون المبيّن	٢٤٤
مذهب الجهمية في الصفات	٢٤٥
موافقة العقل للنصوص ومذهب فرعون	٢٤٦
مسألة علو الخالق على خلقه	٢٤٧
نصوص الكتاب والسنة : الإثبات لا النفي	٢٤٨
إن الله لا يحب لنا الجهل ولا الحيرة	٢٥٠
الرد على الواقفة في مسألة الصفات	٢٥١
كلام مالك في الاستواء والعلو	٢٥٢
كلام أئمة السلف في الإثبات	٢٥٣
إنكار الجهمية وحدهم أن الله في السماء	٢٥٤
صفة العلو على الخلق	٢٥٥
كلام الأشعرى في الاستواء	٢٥٦
الاتفاق على أن الله فوق العرش	٢٥٨

استواء الله على العرش ، وكلام الله غير مخلوق ٢٥٩

الرسالة التاسعة : فتاوى أخلاقية تصوفية (٢٦٣ - ٢٧٩)

٢٦٣	(١) استلحاق من وُلِدَ لستة أشهر
٢٦٤	(٢) الفقر والتصوف
٢٦٤	العلم والعمل لا بد منهما
٢٦٦	الفقر المحمود والمذموم
٢٦٦	التصوف مع احترام الأمر والنهي
٢٦٧	الاعتراف بالذنب وشهود النعمة
٢٦٨	أقسام الناس فى التقوى والطاعة
٢٦٩	شر الأقسام من أولئك
٢٧١	فوائد الصبر
٢٧٣	فصل : فى أن الصحابة لا يجتمعون على ضلالة
٢٧٣	شروط عمر رضى الله عنه على أهل الذمة
٢٧٤	زى أهل الذمة
٢٧٥	تحريم الوقف على معابد أهل الكتاب
٢٧٧	لا تحل مشاركة الكتابيين فى أعيادهم
٢٨٠	محتويات الجزء الأول

* * *

رِسَالَةُ وَفَنَاءِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ وَالْعَقَائِدِ وَالْآدَابِ وَالْأَحْكَامِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقَى الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ نَيْمِيَّةَ

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

الجزء الثاني

قدّم له ونقحه وراجعه
دعرج آياته وأضاف إلى مواضعه

محمد بن فوز العبد المذنب

حققه وعائنه مواضعه

السيد محمد شيرعنا
منشئ مجلة النوار

الناشر

مكتبة وهبة

٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

(١٩ - الرسائل والفتاوى / ١)

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

حقوق الطبع - بهذا الشكل - محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قاعدة جليلة فيما يتعلق بأحكام السفر والإقامة

مثل قصر الصلاة ، والفطر في شهر رمضان .. وغير ذلك

قال شيخنا شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رضى الله عنه :

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

أما بعد .. فهذه قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والإقامة مثل قصر الصلاة والفطر في شهر رمضان ونحو ذلك ^(١) ، وأكثر الفقهاء من أصحاب

(*) استعنا في التعليق على الأحكام الفقهية الخاصة بالسفر الواردة في هذا الجزء بكتاب «الفقه على المذاهب الأربعة - قسم العبادات» (البلتاجي) .

(١) اتفق الفقهاء على القصر في الصلاة للمسافر ، ولكن اختلفوا : هل هو سنة مؤكدة ، أم هو واجب ، أم جائز . على أقوال :

فيقول الحنفية : إن قصر الصلاة واجب على المسافر ، ولا يجوز له الإتمام لقوله ﷺ : « فرضت الصلاة ركعتين .. ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر » . فإذا أتم صلاته أتم لتأخير السلام عن نهاية القعود المفروض ، وهو القعود الأول في هذه الحالة ، ويعتبر متنقلاً بالركعتين الأخيرتين لأن الفرض إنما هو الركعتان الأوليان ، ولذا تبطل صلاته إن ترك القعود الأول في هذه الصورة لأنه ترك فرضاً من فرائض الصلاة .

في حين يقول المالكية : إن القصر سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة ، فإذا لم يجد المسافر مسافراً يقتدى به صلى منفرداً محافظة على القصر ، ويكره أن يقتدى بالمقيم لأنه لو اقتدى به لزمه الإتمام فتفوت سنة القصر المؤكدة .

الشافعي وأحمد وغيرهم جعلوها نوعين : نوعاً يختص بالسفر الطويل وهو

= بينما يقول الشافعية : بأن القصر جائز وهو أفضل من الإتمام إن بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يُختلف في جواز قصره ، فإن كان السفر أقل من ثلاث فالإتمام أفضل ، وكذا لو كان ثلاثاً فأكثر وكان المسافر ملاحاً (وهو مَنْ له دخل في تسيير السفينة) فإن الإتمام له أفضل لخلاف الإمام أحمد وقوله بعدم جواز القصر له ، وقد يجب القصر فيما إذا أحرَّ المسافر الصلاة إلى آخر الوقت بحيث لا يسع الوقت الباقي منه الصلاة إلا مقصورة ، لأنه لو أتمَّ لازم إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من إبقائها بتمامها في الوقت .

أما الحنابلة ، فيقولون : القصر جائز وهو أفضل من الإتمام ولا يُكره الإتمام .
كما اتفق الفقهاء على إباحة الفطر للمسافر بشرط أن يبيع قصر الصلاة ، وبشرط أن يشرع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل إلى المكان الذي يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر .
ويقول الحنابلة : إنه إذا سافر الصائم من بلده في أثناء النهار ولو بعد الزوال سفرأً مباحاً يبيع القصر جاز له الإفطار ، ولكن الأولى له أن يتم صوم ذلك اليوم .

ويزيد الشافعية شرطاً ثالثاً لجواز الفطر في السفر ، وهو أن لا يكون الشخص مديماً السفر ، فإن كان مديماً له حرم عليه الفطر إلا إذا لحقه بالصوم مشقة كالمشقة التي تبيح التيمم فيفطر وجوباً .
واتفقوا على أنه إذا شرع في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر ، فلو أفطر فعليه القضاء دون الكفارة .. إلا أن الشافعية يقولون بأنه إذا أفطر الصائم الذي أنشأ السفر بعد طلوع الفجر بما يوجب القضاء والكفارة وجباً عليه ، وإذا أفطر بما يوجب القضاء فقط وجب عليه القضاء وحرم عليه الفطر على كل حال .

وجوزوا الفطر للمسافر الذي بيئت النية بالصوم ولا إثم عليه ، وعليه القضاء . إلا أن المالكية يقولون : بأنه إذا بيئت نية الصوم في السفر فأصبح صائماً فيه ثم أفطر ، لزمه القضاء والكفارة سواء أفطر تناولاً أو لا .

في حين يقول الحنفية : بأنه يحرم الفطر على مَنْ بيئت نية الصوم في سفره ، وإذا أفطر فعليه القضاء دون الكفارة .

ويُنَدب للمسافر الصوم إن لم يشق عليه لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (البقرة : ١٨٤) ، فإن شق عليه كان الفطر أفضل إلا إذا أدَّى الصوم إلى الخوف على نفسه من التلف أو تلف عضو منه أو تعطيل منفعة ، فيكون الفطر واجباً ويحرم الصوم .

ويقول المالكية : بأنه يُنَدب للمسافر الصوم ولو تضرر بأن حصلت له مشقة . بينما يقول الحنابلة : بأنه يُسَنُّ للمسافر الفطر ويُكره له الصوم ولو لم يجد مشقة لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من البر الصوم في السفر » (البلتاجي) .

القصر والفطر ، ونوعاً يقع فى الطويل والقصير كالتييم (١) والصلاة على

(١) التيمم هو طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بصعيد مطهر ، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، ويُشترط لصحته أمور : منها دخول الوقت ، فلا يصح التيمم قبله ، ومنها النية ، ومنها الإسلام ، ومنها طلب الماء عند فقد ، ومنها عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم كدهن وشمع يحول بين المسح وبين البشرة ، ومنها الخلو من الحيض والنفاس ، ومنها وجود العذر بسبب من الأسباب الموجبة للتيمم .

هذا .. وللتيمم شروط وجوب أيضاً كالوضوء والغسل .

وترجع الأسباب المبيحة للتيمم إلى أمرين : (أحدهما) فقد الماء بأن لم يجده أصلاً أو وجد ماء لا يكفى للطهارة ، و (ثانيهما) العجز عن استعمال الماء أو الاحتياج إليه بأن يجد الماء الكافى للطهارة ولكن لا يقدر على استعماله ، أو كان يقدر على استعماله ولكن يحتاجه لشرب ونحوه على التفصيل الآتى ، أما باقى الأسباب التى ستذكر بعد فإنها أسباب للعجز عن استعمال الماء .

أما عن فقد الماء ، فإنه يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة ، وجمعة ، وعيد ، وطواف ، وناقلة ، ولو كان يريد صلاتها وحدها دون الفرض وغير ذلك ، ولا فرق فى فاقد الماء بين أن يكون صحيحاً أو مريضاً ، حاضراً أو مسافراً سفر قصر أو غيره ، ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية .

وأما من وجد الماء وعجز عن استعماله بسبب من الأسباب الشرعية فإنه كفاقد الماء يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة .

ومن أسباب العجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء إذا استند فى ذلك إلى تجربة ، أو أخبار طبيب حاذق مسلم .

ومنها خوفه من عدو يحول بينه وبين الماء إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه ، سواء أكان العدو آدمياً أم حيواناً مفترساً .

ومنها احتياجه للماء فى الحال أو المآل ، فلو خاف (ظناً لا شكاً) عطش نفسه أو عطش آدمى غيره أو حيوان لا يحل قتله - ولو كلباً غير عقور - عطشاً يؤدي إلى هلاك أو شدة أذى فإنه يتيمم ويحفظ ما معه من الماء ، وكذلك إن احتاج للماء لعجن أو طبخ ، وكذلك إن احتاج إليه لإزالة نجاسة غير معفو عنها .

ومنها فقد آلة الماء كحبل ودلو ، لأنه يجعل الماء الموجود فى البئر ونحوها كالمنقود .

ومنها خوفه من شدة برودة الماء بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن

=

تسخينه ، فإنه فى كل هذه الأحوال يتيمم .

الراحلة ، وأكل الميتة هو من هذا القسم ، وأما المسح على الخُفين والجمع بين الصلاتين فمن الأول ، وفى ذلك نزاع .

والكلام فى مقامين ؛ أحدهما : الفرق بين السفر الطويل والقصير فيقال :

= وفى لزوم طلب الماء عند فقدته تفصيل فى المذاهب .

ومن وجد الماء وكان قادراً على استعماله ولكنه خشى باستعماله خروج الوقت بحيث لو تيمم أدركه ولو توضأ لا يدركه ، نفى صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب .

وأركان التيمم : منها النية ، ولها فى التيمم كيفية مخصوصة مفصلة فى المذاهب ، ووقت النية عند وضع يده على ما يتيمم به .

ومنها الصَّعيد الطَّهور وهو الذى لم تمسه نجاسة ، فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفى بيان الصَّعيد تفصيل المذاهب .

ومنها مسح جميع الوجه ، ولو بيد واحدة أو أصبع ، ويدخل فى الوجه اللحية ولو طال ، وكذا الوتر - وهى الحاجز بين طاقتى الأنف - وما غار من الأنف وما بين العذار وتد الأذن ، وكذا ما تحت الوتد من البياض الذى بين الأذن والعذار ، ولا يتتبع ما غار من بدنه .

ومنها مسح اليدين مع المرفقين ، ويجب أن ينزع ما ستر شيئاً منها كالحاتم والأساور ويمسح ما تحته ولا يكفى تحريكه فى التيمم بخلاف الوضوء ، وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضاً أخرى ، كالموالة عند المالكية ، والترتيب والموالة عند الحنابلة ، والترتيب بأن يبدأ بالوجه ثم اليدين عند الشافعية ، ولم يزد الحنابلة شيئاً لأن أركان التيمم عندهم شيان هما : المسح والضربتان .

وفروض التيمم عند المالكية أربعة هى : النية ، والضربة الأولى (وهى استعمال الصَّعيد) وتعميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسح ، والموالة .

وعند الحنابلة أربعة هى : مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأنفه وسوى ما تحت شعر خفيف ، ومسح اليدين إلى الكوعين ، والترتيب ، والموالة فى الحدث الأصغر .

وعند الشافعية سبعة : هى : النية ، ومسح الوجه ، ومسح اليدين مع المرفقين ، والترتيب ، ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ، والتراب الطَّهور الذى له غبار ، وقصد نقل التراب إلى الأعضاء .

وأما سُنَّته ، فمنها التسمية - على تفصيل المذاهب - ومنها الترتيب ، ومنها غير ذلك على تفصيل فى المذاهب .

= وللتيمم مندوبات ومكروهات فصلتها المذاهب .

المقام الأول : الفرق بين السفر الطويل والقصير

هذا الفرق لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ، بل الأحكام التي علقها الله بالسفر علقها به مطلقاً كقوله تعالى في آية الطهارة : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ (١) ، وقوله تعالى في آية الصيام : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٣) ، وقول النبي ﷺ : « إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ » (٤) ، وقول عائشة : فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ فَأَقْرَبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَزِيدَتْ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ . وقول عمر : صَلَاةُ الْأَضْحَى رَكْعَتَانِ وَصَلَاةُ الْفَطْرِ رَكْعَتَانِ وَصَلَاةُ الْمَسَافِرِ رَكْعَتَانِ وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ ، تمام غير قصر على لسان نبيكم . وقوله ﷺ : « يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ » (٥) ، وقول

= وينقسم التيمم إلى مفروض ومندوب ، فيُفترض لما تُفترض له الطهارة ، ويُندب لما تُندب له وإن كان شرطاً في صحة ما يُندب له .

وأما مبطلات التيمم فهي مبطلات الوضوء ، والتيمم عن حدث أكبر لا يعود محدثاً محدثاً أكبر إلا بما يوجب الغسل وإن اعتبر محدثاً محدثاً أصغر بنواقض الوضوء ، فإن تيمم لجناية ثم انتقض تيممه لم يعد جنباً بل صار محدثاً محدثاً أصغر فيجوز له أن يقرأ القرآن ويدخل المسجد ، ويمكث فيه ، وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمراً آخر وهو زوال العذر المبيح للتيمم كأن يجد الماء بعد فقدّه ، أو يقدر على استعماله بعد عجزه (البلتاجي) .

(١) النساء : ٤٣ (٢) البقرة : ١٨٤ (٣) النساء : ١.١

(٤) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة بسند صحيح ، وحديث عائشة بعده متفق عليه وحديث عمر بعدهما رواه أحمد والنسائي وابن ماجه بسند صحيح .

(٥) المسح على الخفين ثابت بالسنة النبوية الكريمة ، وحكمه الجواز ، فهو رخصة للرجال والنساء في السفر والحضر يجوز الأخذ بها بالشروط الآتية ، إلا أن غسل الرجلين أفضل من المسح المرخص فيه ، وقد يجب المسح في أحوال ، منها أن يكون مع لايسه ماء يكفي للمسح دون الغسل فإنه في هذه الحالة يجب المسح ، ومنها خوف فوت الوقت أو خوف فوت فرض آخر كالوقوف بعرفة ، فإنه يجب المسح في ذلك أيضاً .

صفوان بن عسال : أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا سفرأ - أو مسافرين - أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط أو بول

= ويُشترط في صحة المسح على الخفين شروط : منها أن يمكن تتابع المشى فيهما . ولا فرق بين أن يكون الخف مصنوعاً من جلد أو متخذاً من لبد أو جوخ أو شعر أو وبر أو قطن أو غير ذلك ، ولا فرق أيضاً في المتخذ من اللبد وما بعده بين أن يكون منعلاً (أى موضوعاً له جلد في أسفله) أو مجلداً (أى موضوعاً له جلد في أعلاه وفي أسفله) أو لم يكن كذلك . ويسمى المتخذ منها جورياً (والجورب ما يُلبس في الرجل كالمعروف بالشراب في زماننا أو كالأحذية المصنوعة من الصوف أو القطن) فإنه يصح المسح عليها إذا استكملت الشروط . ويُشترط في صحة المسح على الجورب أن يكون ثخيناً فلا يصح المسح على الرقيق الذي لا يثبت على الرجل بنفسه من غير رباط ولا على الرقيق الذي لا يمنع وصول الماء إلى ما تحته ، وكذلك لا يصح المسح على الجورب الشفاف الذي يصف ما تحته رقيقاً كان أو ثخيناً . ومنها أن يكون الخف ساتراً للقدم مع الكعبين ، ولو كان الستر بنحو أزرار ، أما ستر ما فوق الكعبين فليس داخلاً في الخف الشرعى ، فإن كان ساتراً للكعبين ، ولكنه واسع يُرى من أعلاه ظهر القدم أو نقص عن ستر الكعبين ففي صحة المسح عليه تفصيل في المذاهب . ومنها أن يكون الخف مباحاً فلا يصح على الخف المغصوب أو المسروق أو نحو ذلك ، ومنها أن يكونا طاهرين وفي اشتراط الطهارة تفصيل المذاهب . ومنها أن يلبسهما على طهارة مائية تامة ، فلا يجوز المسح عليهما إذا لبسهما بعد تيمم أو قبل تمام طهارته بالماء . ومنها أن لا يكون على محل المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء كعجين ونحوه . وهناك شروط أخر للمسح مفصلة في المذاهب . والمقدار الواجب مسحه من الخف اختلفت فيه المذاهب ، فأوجب الحنفية تعميم ظاهر أعلاه بالمسح ، وأما مسح باطن أسفله مما يلى الأرض فمستحب ويعيد تاركه في الوقت المختار مراعاة للقول بالوجوب . أما الحنفية فقالوا بأنه يُفترض أن يمسح من ظاهر الخف المشغول بالرجل قدر طول ثلاثة أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد . في حين يقول الشافعية بأنه يُفترض أن يمسح أى جزء من ظاهر أعلى الخف يتحقق به المسح ولو بوضع أصبعه المبتل من غير إمرار قياساً على مسح الرأس فلا يجزئ المسح في غير ما ذكر بما يحاذى الساق أو العقب أو الحروف أو الأسفل أو الجوانب أو نحو ذلك ، بخلاف المسح على ما يحاذى الكعبين فإنه يجزئ . ولو كان بظاهر جلد الخف شعر فوق المسح عليه ولم يصل الجلد بلل لم يصح المسح ، وكذا إذا وصل البلل إلى الجلد وكان يقصد بالمسح الشعر فقط فإنه لا يصح . =

أو نوم (١) ، وقول النبي ﷺ : « إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ له من

= ويقول الحنفية أنه يمسح أكثر ظاهر أعلى الخف ، وأما مسح باطنه فمستحب ، فإن تركه نسياناً أتى به وحده ولو طال بأن زاد على مدة الموالاة بين غسل الأعضاء في الوضوء ، أما لو تركه عمداً فيأتى به وحده إن قرب ، وأما في البعد فيُنْدَب إعادة الوضوء كله وكذا إعادة الصلاة التي صلاها قبل مسح الأسفل إن بقي وقتها المختار .

ومن لبس خفاً فوق خف أو (جرموقاً) وهو الجلد الذي يلبسه على الخف ليحفظه من الطين ونحوه كفى المسح على الأعلى بتفصيل في المذاهب .

وكيفية المسح المسنونة : أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ، ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابع يده قليلاً بحيث يكون المسح عليهما خطوطاً .

وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْماً وَلَيْلَةً ، وَيَمْسَحُ الْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا سِوَاءَ أَكَانَ السَّفَرُ سَفَرِ قَصْرِ مَبَاحٍ أَوْ لَا - على تفصيل في المذاهب .

وسواء أكان الماسح صاحب عذر أو لا ، وذلك لما رواه شريح بن هانيء قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت : سل علياً فإنه كان يسافر مع النبي ﷺ فقال : « جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم » (رواه مسلم) .

ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس ، فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلاً واستمر متوضئاً إلى وقت العشاء ثم أحدث اعتبرت المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس .

ويكره - تنزيهاً - في المسح على الخفين أمور : منها الزيادة على المرة الواحدة ، ومنها غسل الخفين بدل مسحهما إذا نوى بالغسل رفع الحدث ، أما إن نوى به النظافة فقط أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجزئ عن المسح ، وعليه أن يمسح الخفين بعد ذلك الغسل .

ويبطل المسح على الخفين بأمور : منها طرو موجب الغسل ، كجناية أو حيض أو نفاس ، ومنها نزع من الرجل ولو بخروج بعض القدم إلى ساق الخف ، ومنها حدوث خرق في الخف على تفصيل في المذاهب ، ومنها انقضاء مدة المسح ولو شكاً . (البلتاجي)

(١) رواه الشافعي وأحمد والنسائي والترمذي وابن خزيمة وصحاحه وغيرهم ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه حديث حسن ، وأورده المجد ابن تيمية جد المؤلف في المنتقى بلفظ : « أمرنا - يعني النبي ﷺ - أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا ، ويوماً وليلة إذا أقمنا . ولا نخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم ولا نخلعهما إلا من جناية » . رواه أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي : صحيح الإسناد ، وحديث عائشة وعمر المرتوفان لهما حكم المرفوع وهما في الصحيح .

العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم « (١) ، وقوله ﷺ : « السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه ، فإذا قضى أحدكم نهمته من سفره فليتعجل الرجوع إلى أهله » (٢) .

● نوط الشارع الرخص بالسفر مطلقاً :

فهذه النصوص وغيرها من نصوص الكتاب والسنة ليس فيها تفريق بين سفر طويل وسفر قصير ، فمن فرق بين هذا وهذا فقد فرق بين ما جمع الله بينه فرقاً لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله ، وهذا الذي ذكر من تعليق الشارع الحكم بمسمى الاسم المطلق وتفریق بعض الناس بين نوع ونوع من غير دلالة شرعية له نظائر :

منها : أن الشارع علّق الطهارة بمسمى الماء في قوله : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ (٣) . ولم يُفرّق بين ماء وماء ، ولم يجعل الماء نوعين طاهراً وطهوراً .

ومنها : أن الشارع علّق المسح بمسمى الخف ولم يُفرّق بين خف وخف فيدخل في ذلك المفتوق والمخروق وغيرهما من غير تحديد ولم يشترط أيضاً أن يثبت بنفسه .

ومن ذلك : أنه أثبت الرجعة في مسمى الطلاق بعد الدخول ولم يُقسّم طلاق المدخول بها إلى طلاق بائن ورجعي .

ومن ذلك : أنه أثبت الطلقة الثالثة بعد طلقتين وافتداء ، والافتداء الفرقة بعوض ، وجعلها موجبة للبينة بغير طلاق يُحسب من الثلاث . وهذا الحكم مُعلّق بهذا المسمى لم يُفرّق فيه بين لفظ ولفظ .

(١) رواه أحمد والبخاري .

(٢) رواه أحمد والشيخان وابن ماجه .

(٣) النساء : ٤٣ .

ومن ذلك : أنه علق الكفارة بسمى أيمان المسلمين فى قوله تعالى :
﴿ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ
تَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ (٢) ولم يُفرِّق بين يمين ويمين من أيمان المسلمين ، فجعل أيمان
المسلمين المنعقدة تنقسم إلى مكفرة وغير مكفرة مخالف لذلك .

ومن ذلك : أنه علق التحريم بسمى الخمر وبَيَّن أن الخمر هى المسكر فى
قوله ﷺ : « كل مُسْكِرٍ خمر وكل مُسْكِرٍ حرام » (٣) ولم يُفرِّق بين مُسْكِرٍ
ومُسْكِرٍ .

ومن ذلك : أنه علق الحكم بسمى الإقامة كما علقه بسمى السفر ولم يُفرِّق
بين مقيم ومقيم ، فجعل المقيم نوعين : نوعاً تجب عليه الجمعة (٤) بغيره
ولا تنعقد به ، ونوعاً تنعقد به ، لا أصل له .

(٢) التحريم : ٢

(١) المائدة : ٨٩

(٣) رواه الجماعة إلا البخارى فقد روى الجملة الثانية معهم .

(٤) من شروط الجمعة الإقامة فى المحل الذى تقام فيه الجمعة أو فى محل متصل به ، بحيث
لا يكون بعيداً عنه ولو لم يكن مصراً ، وفى ذلك تفصيل فى المذهب .

يقول الحنفية : إن الإقامة من شروط وجوب الجمعة ولو من مسافر إذا نوى أن يقيم خمسة عشر
يوماً ، أما الاستيطان (أى دوام الإقامة) فليس شرطاً لوجوبها . ويُشترط أيضاً المصر ، فلو كان
مقيماً بقرية فلا تجب عليه الجمعة لقول على كرم الله وجهه : « لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر
ولا أضحي إلا فى مصر جامع أو مدينة عظيمة » .

ومثل الإقامة فى المصر الجامع - الإقامة بمكان قريب منه بحيث لا يبعد عنه أكثر من غلوة
وهى « أربعمئة ذراع » فى الأصح . والفرق بين القرية والمصر أن المصر هى ما لا يسع أكبر مساجدها
أهلها المكلفين بالجمعة والقرية بخلافها ، وعلى هذا فتوى أكثر الفقهاء وإن كان مشهور المذهب أن
المصر هو كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحدود وإن لم ينقلها بالفعل .

ويقول الحنابلة : إن الجمعة تجب على المقيم ببلدة تُقام فيها الجمعة ولو كان بينه وبين المسجد الذى
تُقام فيه أكثر من فرسخ ، وكما أن الإقامة بالمصر شرط فى الوجوب ، فالمصر أيضاً شرط فى
الصحة ، فلا تصح من أهل القرى إلا إذا استوطن القرية الواحدة أربعين رجلاً فأكثر بمن تجب عليهم =

بل الواجب أن هذه الأحكام لما علقها الشارع بمسمى السفر فهي تتعلق بكل سفر سواء أكان ذلك السفر طويلاً أو قصيراً ، ولكن ثم أمور ليست من

= بحيث لا يفارقونها صيفاً ولا شتاء ، فإن كان مقيماً خارجاً عن البلد الذي تُقام به الجمعة فإنها تجب عليه إلا إذا كان بينه وبين الموضع الذي تُقام فيه فرسخ فأقل ، فإن كان بينه وبين ذلك الموضع أكثر من فرسخ فإنها لم تجب عليه . وكذا تجب على المسافر إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام بشرط أن يكون بينه وبين موضع إقامته فرسخ فأقل أيضاً .

ويقول المالكية : من شروط وجوب الإقامة بالبلد الذي تُقام فيه أو بقرية أو خيمة بعيدة عنه بثلاثة أميال وثلاث فقط . وتعتبر هذه المسافة من المنارة التي في طرف البلد إن جاز تعدد مساجد الجمعة بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد . أما إذا منع تعدد المساجد فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً ، فالمقيم والمسافر الذي نوى إقامة أربعة أيام تامة تجب عليه الجمعة وإن كانت لا تنعقد بالمسافر الذي نوى الإقامة .

أما الاستيطان - وهو الإقامة بنية التأبيد - فهو شرط لوجوبها ابتداءً ولصحتها ، فلا تجب الجمعة ابتداءً إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأبيد بحيث يمكنهم حمايتها والذود عنها من الطوارئ الغالبة ، ولا تصح الجمعة إلا في بلدة مستوطنة ، فلو نزل جماعة كثيرة بمكان ونووا فيه الإقامة شهراً مثلاً وأرادوا أن يقيموا جمعة في ذلك المكان فلا تجب عليهم ولا تصح ، ولا يُشترط في بلد الجمعة أن يكون مصرأ فتصح في القرية وفي الأخصاص - وهي البيوت المبنية من الجريد أو القصب الفارسي (البوص) ، وأما بيوت الشعر فلا تجب الجمعة على أهلها ولا تصح لأن الغالب عليهم الارتحال إلا إذا كانوا قريبين من بلدها فتجب عليهم تبعاً كما تقدم .

أما الشافعية ، فيقولون إنه يُشترط لوجوب الجمعة الإقامة بمحلها أو بمحل قريب منه بحيث يسمعون النداء فيه إلا إذا بلغ عددهم أربعين فتجب عليهم إقامتها بمحلهم ولا يجب عليهم السعي للبلد القريب منهم ، ومتى تحققت الإقامة وجبت الجمعة ، ولو كان الشخص مسافراً ونوى إقامة أربعة أيام . وأما الاستيطان - وهو الإقامة على التأبيد بحيث لا يظعنون عن محلهم صيفاً ولا شتاء - فليس شرطاً لوجوب الجمعة ، وإنما هو شرط للانعقاد ، فلا تنعقد الجمعة إلا بمن كان متوطناً ، فلو حضر من المتوطنين أقل من أربعين وكمل العدد بمقيم غير متوطن فلا تصح الجمعة ، ولا يُشترط في الجمعة المصر ، فالقرية والبلد وغيرهما سواء في وجوب الجمعة وصحتها متى تمت شروطها ، وإنما الشرط أن تقع في بناء . وعُلِمَ مما تقدم أن المسافر لا تجب عليه الجمعة إلا إذا خرج من بلدها بعد فجر يومها فتجب ، وأما إذا خرج قبل فجر يومها فإنه لا تجب عليه ولو كان سفره قصير ، إلا إذا كان في مكان يسمع فيه نداء الجمعة من المحل الذي تُقام فيه بالبلدة التي خرج منها فلا تجب عليه إذا سمع النداء من غيره .

فإن خرج الحصّادون ونحوهم من العمال إلى مكان أعمالهم قبل الفجر لا تجب عليهم الجمعة إلا إذا كانوا في مكان يسمعون فيه النداء من بلدهم (البلتاجي) .

خصائص السفر بل تُشَرِّع في السفر والحَضَر ، فإن المضطر إلى أكل الميتة لم يخص الله حكمه بسفر ، لكن الضرورة أكثر ما تقع به في السفر ، فهذا لا فرق فيه بين الحَضَر والسفر الطويل والقصير فلا يُجعل هذا معلقاً بالسفر .

● الجمع بين الصلاتين في الحَضَر :

وأما الجمع بين الصلاتين فهل يجوز في السفر القصير ؟ فيه وجهان في مذهب أحمد .. أحدهما : لا يجوز كمذهب الشافعي قياساً على القصر ، والثاني : يجوز كقول مالك ، لأن ذلك شُرِّعَ في الحَضَر للمرض والمطر فصار كأكل الميتة ، إنما علته الحاجة لا السفر وهذا هو الصواب ، فإن الجمع بين الصلاتين ليس معلقاً بالسفر وإنما يجوز للحاجة بخلاف القصر .

وأما الصلاة على الراحلة ^(١) فقد ثبت في الصحيح ، بل استفاض عن النبي ﷺ ، أنه كان يُصَلِّي على راحلته في السفر أي وجه توجهت به ويوتر عليها ،

(١) يجب استقبال القبلة - في الصلاة على الراحلة - بشرطين : القدرة ، والأمن . فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ولم يجد مَنْ يوجه إليها سقط عنه ويصلى إلى الجهة التي يقدر عليها ، وكذا مَنْ خاف من عدو آدمي أو غيره على نفسه أو ماله فإن قبلته هي التي يقدر على استقبالها ، ولا يجب عليه الإعادة في الحالتين .

ومَنْ كان راكباً على دابة ولا يمكنه أن ينزل عنها لخوف على نفسه أو ماله أو لخوف من ضرر يلحقه بالانقطاع عن القافلة ، أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إلى ركوبها ونحو ذلك - فإنه يصلى الفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أي جهة يمكنه الاتجاه إليها ، وتسقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع فعلها ، ولا إعادة عليه .

ويذهب المالكية إلى أن خوف مجرد الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة ، بل يقولون : إنه لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماءً إلا في الالتحام في حرب كافراً وعدو كلص أو سير في خضخاض لا يطبق النزول به ، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماءً ولو لغير القبلة ، وكذا إذا نزل عنها ولم يستطع العودة إلى ركوبها فإنه يلزمه أن ينزل ويصلى ، فإن صلى على ظهرها في هذه الحالة لا تصح صلاته إلا إذا أتى بها كاملة فتصح على الراجع . =

غير أنه لا يُصَلَّى عليها المكتوبة . وهل يسوغ ذلك في الحضر ؟ فيه قولان في

= واتفق العلماء على أن صلاة الفرض على الدابة عند الأمن والقُدرة فإنها لا تصح إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها كالصلاة على الأرض ، فإذا أمكنه أن يصلى عليها صلاة كاملة صحت ولو كانت الدابة سائرة .

إلا أن الشافعية يقولون : بأنه لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا إذا كانت واقفة أو سائرة وزمامها بيد ممیز . وكانت صلاته مستوفية سواء في حالة الأمن والقُدرة وغيرهما ، إلا أن الحائض في الأحوال المتقدمة يصلى حسب قُدْرته وعليه الإعادة .

ويقول الحنفية : إنه لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير عذر ولو أتى بها كاملة سواء أكانت الدابة سائرة أو واقفة إلا إذا صلى على محمل فوق دابة وهي واقفة وللمحمل عيدان مرتكزة على الأرض ، أما المعذور فإنه يصلى حسب قُدْرته ولكن بالإيماء لأنها فرضه ، وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة فلا تصح صلاته حال سيرها ، ومثل الفرض - الواجب بأنواعه .

كما اتفق العلماء على أن مَنْ أراد أن يصلى في سفينة فرضاً أو نفلاً ، فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك ، وليس له أن يصلى إلى غير جهتها حتى لو دارت السفينة وهو يصلى وجب عليه أن يدور إلى جهة القبلة حيث دارت ، فإن عجز عن استقبالها صلى إلى جهة قُدْرته ويسقط عنه السجود أيضاً إذا عجز عنه ، ومحل كل ذلك إذا خاف خروج الوقت قيل أن تصل السفينة أو القاطرة إلى المكان الذي يصلى فيه صلاة كاملة ، ولا تجب عليه الإعادة ، ومثل السفينة القطر البخارية البرية .

وانفرد الشافعية بقولهم : إن الصلاة النافلة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة ، فإن لم يمكن التحول إليها ترك النافلة بالمرة وهذا غير الملاح ، أما هو فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر ، وإلا صلى إلى جهة قُدْرته على الراجح . أما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقاً . وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر ، على تفصيل في المذاهب . .

يقول الشافعية : إن صلاة النافلة على الدابة جائزة إلى الجهة التي يقصدها المسافر ولا يجوز له الانحراف عنها إلا للقبلة ، فإن انحرف لغير القبلة عالماً عامداً بطلت صلاته . وإنما تجوز بشرط السفر ولو لم يكن سفر قصر ويصليها صلاة تامة بركوع وسجود إلا إذا شق عليه ذلك فإنه يومئذ بركوعه وسجوده بحيث يكون إنحناء السجود أخفض من إنحناء الركوع إن سهل ، وإلا فعل ما أمكنه ، ويجب عليه فيها استقبال القبلة إن لم يشق عليه ، فإنه شق عليه استقبالها في كل صلاة وجب عليه أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيرة الإحرام . فإن شق عليه ذلك أيضاً سقط استقبال القبلة بشروط ستة : (الأول) أن يكون السفر مباحاً . (الثاني) أن يقصد السفر إلى =

مذهب أحمد وغيره ، فإذا جُوزَ في الحَضَرِ ففي القصر أولى ، وأما إذا مُنِعَ في الحَضَرِ فالفرق بينه وبين القصر والفطر يحتاج إلى دليل .

* . * . *

= مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة . (الثالث) أن يكون السفر لغرض شرعى كالتجارة . (الرابع) دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها ، فلو قطع السفر وهو يصلى لزمه استقبالها . (الخامس) دوام السير ، فلو نزل أو وقف للاستراحة في أثناء الصلاة لزمه الاستقبال ما دام غير سائر . (السادس) ترك الفعل الكثير بلا عذر كالركض والعدو بلا حاجة في أثناء الصلاة المذكورة ، أما إن كانت لحاجة فلا يضر ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهراً بخلاف ما إذا بالت الدابة أو دُمى فيها أو وطئت نجاسة رطبة ، فإن كان زمامها بيده بطلت صلاته وإلا فلا . أما إن كانت النجاسة جافة فإن فارقتها الدابة حالاً صحت الصلاة وإلا فلا تصح ، ومن جعل دابته تطأ نجاسة بطلت صلاته مطلقاً .

ويجوز للمسافر أن يتنفل ماشياً ، فإن كان في غير محل لزمه إتمام الركوع والسجود والتوجه فيهما إلى القبلة ، كما يجب عليه التوجه إليها عند إحرامه والجلوس بين السجدين ولا يمشى إلا في قيامه واعتداله من الركوع قائماً ، وتشهده وسلامه كذلك . ومن كان ماشياً في نحو ثلج أو رحل أو ماء جاز له الإيماء بالركوع والسجود ، إلا أنه يلزمه استقبال القبلة فيهما ، والماشى إذا وطئ نجاسة عمداً في أثناءها بطلت صلاته مطلقاً ، فإن وطئها سهواً صحت صلاته إن كانت جافة وفارقتها حالاً وإلا بطلت صلاته .

ويقول المالكية : إنه يجوز للمسافر سفراً تقصر فيه الصلاة أن يصلى النفل ولو كان وتراً على ظهر الدابة بشرط أن يكون راكباً لها ركوباً معتاداً ، وله ذلك متى وصل إلى مبدأ قصر للصلاة على الأحوط ، ثم إن كان راكباً في « شقدوف » و « تختروان » ونحوهما بما يتيسر فيه الركوع والسجود عادة صلى بالركوع والسجود قائماً أو جالساً إن شاء لا بالإيماء ، ويقوم استقبال جهه السفر مقام استقبال القبلة ، وإن كان راكباً لأتبان ونحوها صلى بالركوع والإيماء للسجود بشرط أن يكون الإيماء للأرض لا للسرج ونحوه ، وأن يحسر عما منه عن جهته . ولا تُشترط طهارة الأرض التي يومئ لها ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضاً ويكفيه استقبال جهة السفر ، فلو انحرف عنها عمداً لغیر ضرورة بطلت صلاته إلا إن كان الانحراف للقبلة فتصح ، لأن القبلة هي الأصل ، ويُندب للمسافر المذكور أن يبدأ صلاته لجهة القبلة ولا يجب ولو تيسر ، أما الماشى والمسافر سفراً لا تقصر فيه الصلاة لكونه قصيراً أو غير مباح مثلاً ، وكذا راكب الدابة ركوباً غير معتاد (كالراكب مقلوباً) فلا تصح صلاته إلا بالاستقبال والركوع والسجود .

.....

= ويجوز للمتنفل على الدابة أن يفعل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه وتحريك رجله وإمساك زمامها بيده ، ولكنه لا يتكلم ولا يلتفت . وإذا شرع في الصلاة على ظهرها ثم وقف ، فإن نوى إقامة تقطع حكم السفر نزل وتم بالأرض بالركوع والسجود وإلا خفف القراءة ، وأتم على ظهرها ، وأما الفرض على ظهر الدابة ولو كان نفلًا مندورًا فلا يصح إلا في الهودج ونحوه بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام ، أما على الأتان ونحوها فلا يصح إلا لضرورة .

في حين يقول الحنفية : بأنه تُندب الصلاة على الدابة إلى أي جهة توجهت إليها دابته ، فلو صلى إلى جهة غير التي توجهت إليها دابته لا تصح لعدم الضرورة ، ولا يشترط في ذلك السفر ، بل يتنفل المقيم بلا عذر متى جاوز المصر إلى المحل الذي يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه . وينبغي أن يوميء لأن الصلاة على الدابة شرعت بالإيماء ، فلو سجد على شيء وضعه أو سجد على السرج اعتبر سجوده إيماءً إن كان أخفض من الركوع . ولا يُشترط استقبال القبلة في ابتداء الصلاة لأنها لما جازت إلى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح إلى غير جهتها ، نعم يُستحب ذلك مع عدم المشقة ، ويجوز أن يحث دابته على السير بالعمل القليل ، كما يجوز له أن يفتح صلاته على الدابة ثم ينزل عنها بالعمل القليل ويتمها بانياً على ما صلاه . أما إذا افتتح الصلاة وهو على الأرض فلا يجوز له أن يتمها بانياً على ظهر الدابة . ولو افتتح صلاته خارج المصر ثم دخل المصر أتم على الدابة . وأما صلاة الفرض والواجب وسنة الفجر فإنها لا تجوز على الدابة إلا لضرورة كخوف من لص أو سبع على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل . ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة عليها ولو كانت في السرج والركابين في الأصح ، ولا يجوز للماشي أن يتنفل ماشياً بل يقف إذا أراد التنفل ويؤدي الصلاة تامة ..

أما الحنابلة : فإنهم يقولون بأنه يجوز للمسافر سفرًا مباحًا إلى جهة معينة - سواء أكان سفر قصر أو لا - أن يتنفل على ظهر الدابة أو على الأرض إذا كان ماشياً ، ويجب على المتنفل على الدابة أن يركع ويسجد ويستقبل القبلة في جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة ، فإن شق عليه شيء من ذلك فلا يجب . فيستقبل جهة سفره إن شق عليه استقبال القبلة ويوميء للركوع أو السجود إن تعسر واحد منهما . ويلزم أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع إن تيسر . وأما الماشي فيلزمه افتتاح الصلاة إلى جهة القبلة وأن يركع ويسجد بالأرض إلى جهة القبلة أيضاً ويفعل باقى الصلاة وهو ماش مستقبلاً جهة مقصده . ومن كان يتنفل على الدابة وهو ماش وكان مستقبلاً جهة مقصده ثم عدلت به دابته ، أو عدل هو عنها ، فإن كان العدول لجهة القبلة صحت ، وإن كان لغيرها فإن كان لغير عذر بطلت صلاته مطلقاً ، وإن كان لعذر وطال العدول عرفاً بطلت إلا فلا . ويُشترط طهارة ما تحت الراكب المتنفل من برذعة ونحوها بخلاف الحيوان فلا تُشترط طهارته . أما من سافر ولم يقصد جهة معينة ، وكذا من سافر سفرًا مكروهاً أو محرماً ، فإنه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها (البلتاجي) .

المقام الثانى : حد السفر الذى علق الشارع به الفطر والقصر

● الأقوال فى حد السفر للفطر والقصر :

وهذا مما اضطرب الناس فيه ، قيل : ثلاثة أيام ، وقيل : يومين قاصدين ^(١) ، وقيل : أقل من ذلك حتى قيل : ميل . والذين حددوا ذلك بالمسافة منهم من قال : ثمانية وأربعون ميلاً ، وقيل : ستة وأربعون ، وقيل : خمسة وأربعون ، وقيل : أربعون ، وهذه أقوال عن مالك ، وقد قال أبو محمد المقدسى : لا أعلم لما ذهب إليه الأئمة وجهاً ^(٢) . وهو كما قال رحمه الله ، فإن التحديد بذلك ليس ثابتاً بنص ولا إجماع ولا قياس ، وعامة هؤلاء يُفرّقون بين السفر الطويل والقصير ويجعلون ذلك حداً للسفر الطويل ، ومنهم من لا يسمى سفرًا إلا ما بلغ هذا الحد وما دون ذلك لا يسميه سفرًا ، فالذين قالوا : ثلاثة أيام احتجوا بقوله : « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن » ، وقد ثبت عنه فى الصحيحين أنه قال :

(١) كذا فى الأصل ، ولعل صوابه : مسيرة يومين ... إلخ - والسفر القاصد هو السهل القريب .
(٢) يرى الفقهاء أن من شروط صحة القصر أن يكون مسافة تبلغ ستة عشر فرسخاً ذهاباً فقط ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد ، وهذه المسافة تساوى ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين متراً (مسيرة يوم وليلة بسير الإبل المحمّلة بالأثقال سيراً معتاداً) .
ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشيء قليل كميل أو ميلين ، ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة فى المدة المذكورة (يوم وليلة) فلو قطعها فى أقل منها - ولو فى لحظة - صح القصر .
ويقول الحنفية : إن المسافة مقدرة بالزمن وهو ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة ، ويكفى أن يسافر فى كل يوم منها من الصباح إلى الزوال ، والمعتبر السير الوسط - أى سير الإبل ومشى الأقدام - فلو بُكر فى اليوم الأول ومشى إلى الزوال وبلغ المرحلة ونزل ويات فيها ثم بكر فى اليوم الثانى وفعل ذلك ثم فعل ذلك فى اليوم الثالث أيضاً فقد قطع مسافة القصر ، ولا عبرة بتقديرها بالفراسخ على المعتمد ، ولا يصح القصر فى أقل من هذه المسافة .

ويرى المالكية أن المسافة إن نقصت عن القدر المبين بثلاثة أميال وقصر الصلاة صحت صلاته ولا إعادة عليه على المشهور ، ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومَنى ومزدلفة والمحصب إذا خرجوا فى موسم الحج للوقوف بعرفة ، فإنه يُسنُّ لهم القصر فى حال ذهابهم وكذا فى حال إيابهم إذا بقى عليهم عمل من أعمال الحج التى تؤدى فى غير وطنهم ، وإلا أقموا (البلتاجى) .

« لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم » ، وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال : « مسيرة يومين » ، وثبت في الصحيح : « مسيرة يوم » ، وفي السنن : « بربداً » . فدلّ على أنّ ذلك كله سفر وإذنه له في المسح ثلاثة أيام إنما هو تجويز لمن سافر ذلك وهو لا يقتضى أن ذلك أقل السفر ، كما أُذِنَ للمقيم أن يمسه يوماً وليلة وهو لا يقتضى أن ذلك أقل الإقامة ، والذين قالوا : « يومين » اعتمدوا على قول ابن عمر وابن عباس والخلاف في ذلك مشهور عن الصحابة حتى ابن عمر وابن عباس وما رُوي : « يا أهل مكة ، لا تقصروا في أقل من أربعة بُرْد من مكة إلى عسفان » إنما هو من قول ابن عباس ورواية ابن خزيمة وغيره له مرفوعاً إلى النبي ﷺ باطل بلا شك عند أئمة أهل الحديث ، وكيف يخاطب النبي ﷺ أهل مكة بالتحديد وإنما أقام بعد الهجرة زمناً يسيراً وهو بالمدينة لا يحد لأهلها حداً كما حدّه لأهل مكة ، وما بال التحديد يكون لأهل مكة دون غيرهم من المسلمين ؟؟

● الشارع لم يحدد مسافة السفر :

وأيضاً فالتحديد بالأميال والفراسخ يحتاج إلى معرفة مقدار مساحة الأرض ، وهذا أمر لا يعلمه إلا خاصة الناس ، ومن ذكره فإنما يُخبر به عن غيره تقليداً وليس هو بما يُقطع به ، والنبي ﷺ لم يُقدّر الأرض بمساحة أصلاً فكيف يُقدّر الشارع لأمته حداً لم يجر به له ذكر في كلامه وهو مبعوث إلى جميع الناس ، فلا بد أن يكون مقدار السفر معلوماً علماً عاماً ، وذرع الأرض مما لا يمكن بل هو إما متعذر وإما متعسر ، لأنه إذا أمكن الملوك ونحوهم مسح طريق فإنما يمسحونه على خط مستوٍ أو خطوط منحنية إنحناءً مضبوطاً ، ومعلوم أن المسافرين قد يعرفون غير تلك الطريق وقد يسلكون غيرها ، وقد يكون في المسافة صعود ، وقد يطول سفر بعضهم لبطء حركته ، ويقصر سفر بعضهم لسرعة حركته ، والسبب الموجب هو نفس السفر لا نفس مساحة الأرض .

والموجود فى كلام النبى ﷺ والصحابة فى تقدير الأرض بالأزمنة كقوله فى الحوض : « طوله شهر وعرضه شهر » ، وقوله : « بين السماء والأرض خمسمائة سنة » ^(١) ، وفى حديث آخر : « إحدى - أو اثنتان ، أو ثلاث - وسبعون سنة » فقليل : الأول بالسير المعتاد سير الإبل والأقدام ، والثانى : سير البريد فإنه فى العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات ، وكذلك الصحابة يقولون : يوم تام ويومان ، ولهذا قال مَنْ حَدَّهُ بِشْمَانِيَّةٍ وَأَرْبَعِينَ مِيلًا : مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام ، لكن هذا لا دليل عليه .

● أقل ما قيل فى سفر الرُّخَص :

وإذا كان كذلك فنقول : كل اسم ليس له حد فى اللغة ولا فى الشرع فالمرجع فيه إلى العرف ، فما كان سفرًا فى عُرف الناس فهو السفر الذى عُلِّقَ به الشارع الحكم ، وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة ، فإن هذه المسافة بريد وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسُّنَّة ، والبريد هو نصف يوم بسير الإبل والأقدام وهو ربع مسافة يومين وليلتين وهو الذى قد يسمى مسافة ^(٢) وهو الذى يمكن الذهاب إليها أن يرجع من يومه ، وأما ما دون هذه المسافة إن ^(٣)

(١) هذا الحديث لا يصح . قال الحافظ العراقى فى تخريج أحاديث الإحياء : رواه الترمذى من رواية الحسن عن أبى هريرة وقال : غريب . قال : ويروى عن أيوب ويونس بن عبيد وعلى بن زيد . قالوا : لم يسمع الحسن من أبى هريرة ، ورواه أبو الشيخ فى العظمة من رواية أبى نصر عن أبى ذر ورجاله ثقات إلا أنه لا يُعرف لأبى نصر سماع من أبى ذر ... انتهى .

وأقول : الحسن هو البصرى الزاهد الفقيه التابعى المشهور ، قالوا : كان يرسل كثيراً ويدلس فيروى عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول : حدثنا ، وخطبنا - يعنى قومه . وهذا الحديث من مراسيله التى قالوا إنها كالريح . وأبو نصر - راوى الحديث الثانى - قال البزار مخرجه : أحسبه حميد بن هلال ولم يسمع من أبى ذر ، كما قال البزار مخرج الحديث عنه : وينبغى أن لا يعتد بمراسيله مَنْ يحتج بالمراسيل لأن ابن سيرين قال : كان أربعة يُصدِّقون كل مَنْ حدثهم ولا يبالون بمن يسمعون : الحسن وأبو العالية وحميد بن هلال وداود بن أبى هند . ذكر هذا الدارقطنى فى سننه وسقط من بعض نسخها اسم الأخير كما فى تهذيب التهذيب .

(٢) ههنا بياض كتب تجاهه بهامش الأصل : لعله مسافة الغدو ورواحه . والأظهر أن يقال :

(٣) لعل أصله : إن قيل أن ... إلخ . مسافة القصر .

مسافة القصر محدودة بالمسافة ، فقد قيل : يقصر فى ميل . وروى عن ابن عمر أنه قال : لو سافرت ميلاً لقصرت . قال ابن حزم : لم نجد أحداً يقصر فى أقل من ميل ، ووجد ابن عمر وغيره يقصرون فى هذا القدر ، ولم يحد الشارع فى السفر حداً فقلنا بذلك إتباعاً للسنة مطلقاً ولم نجد أحداً يقصر بما دون الميل . ولكن هو على أصله وليس هذا إجماعاً ، فإذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك لم يضره أن لا يعرف أحداً ذهب إليه كعاداته فى أمثاله ، وأيضاً فليس فى قول ابن عمر أنه لا يقصر فى أقل من ذلك ، وأيضاً فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر فى يوم أو يومين ، فإما أن تتعارض أقواله أو تُحمل على اختلاف الأحوال ، والكلام فى مقامين :

المقام الأول : أن مَنْ سافر مثل سفر أهل مكة إلى عرفات يقصر ، وأما إذا قيل ليست محدودة بالمسافة بل الاعتبار بما هو سفر ، فمَنْ سافرَ ما يسمى سفراً قصر وإلا فلا .

وقد يركب الرجل فرساً يخرج به لكشف أمر وتكون المسافة أميالاً ويرجع فى ساعة أو ساعتين ولا يسمى مسافراً ، وقد يكون غيره فى مثل تلك المسافة مسافراً بأن يسير على الإبل والأقدام سيراً لا يرجع فيه ذلك اليوم إلى مكانه . والدليل على ذلك من وجوه ..

● قصر النبى ﷺ فى أيام الحج بأهل مكة :

أحدها : أنه قد ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء أهل الحديث أن النبى ﷺ فى حجة الوداع كان يقصر الصلاة بعرفة ومزدلفة وفى أيام منى ، وكذلك أبو بكر وعمر بعده ، وكان يُصَلَّى خلفهم أهل مكة ولم يأمرهم بإتمام الصلاة ، ولا نقل أحد - لا بإسناد صحيح ولا ضعيف - أن النبى ﷺ قال لأهل مكة لما صَلَّى بالمسلمين ببطن عرفة الظهر ركعتين قصراً وجمعاً ، ثم العصر

ركعتين : يا أهل مكة أتموا صلاتكم . ولا أمرهم بتأخير صلاة العصر ، ولا نقل أحد أن أحداً من الحجيج - لا أهل مكة ولا غيرهم - صلى خلف النبي ﷺ خلاف ما صلى بجمهور المسلمين ، أو نقل أن النبي ﷺ أو عمر قال بهذا اليوم : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر » فقد غلط ، وإنما نُقِلَ أن النبي ﷺ قال هذا في جوف مكة لأهل مكة عام الفتح ، وقد ثبت أن عمر بن الخطاب (١) لأهل مكة لما صلى في جوف مكة ، ومن المعلوم أنه لو كان أهل مكة قاموا فأتوا وصلُّوا أربعاً وفعلوا ذلك بعرفة ومزدلفة ويمنى أيام منى لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله بالضرورة ، بل لو أخروا صلاة العصر ثم قاموا دون سائر الحجاج فصلوها قصراً لنُقِلَ ذلك ، فكيف إذا أتموا الظهر أربعاً دون سائر المسلمين ؟ وأيضاً فإنهم إذا أخذوا في إتمام العصر والنبي ﷺ قد شرع في الظهر لكان إما أن ينتظرهم فيطيل القيام ، وإما أن يفوتهم معه بعض العصر بل أكثرها ، فكيف إذا كانوا يتمون الصلوات ؟ وهذا حُجَّةٌ على كل أحد وهو على مَنْ يقول إن أهل مكة جمعوا معه أظهروا .

● الأقوال في قصر الصلاة :

وذلك أن العلماء تنازعوا في أهل مكة هل يقصرون ويجمعون بعرفة على ثلاثة أقوال .. فقليل : لا يقصرون ولا يجمعون - وهذا هو المشهور عند أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالقاضي في « المجرد » وابن عقيل في « الفصول » لاعتقادهم أن ذلك مُعَلَّقٌ بالسفر الطويل وهذا قصير .

والثاني : أنهم يجمعون ولا يقصرون - وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي ، والمنقولات عن أحمد توافق هذا فإنه أجاب في غير موضع بأنهم لا يقصرون ولم يقل : لا يجمعون ، وهذا هو الذي رجحه أبو محمد المقدسي في الجمع وأحسن في ذلك .

(١) لعل صواب العبارة هكذا : أن عمر بن الخطاب قال مثل ذلك لأهل مكة ... إلخ .

والثالث : أنهم يجمعون ويقصرون - وهذا مذهب مالك وإسحاق بن راهويه وهو قول طاوس وابن عيينة وغيرهما من السلف ، وقول طائفة من أصحاب أحمد والشافعي كأبي الخطاب في « العبادات الخمس » وهو الذي رجّحه أبو محمد المقدسي وغيره من أصحاب أحمد فإن أبا محمد وموافقيه رجّحوا الجمع للمكي بعرفة .

وأما القصر .. فقال أبو محمد : الحُجَّة مع مَنْ أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه ، والمعلوم أن الإجماع لم ينعقد على خلافه وهو اختيار طائفة من علماء أصحاب أحمد كان بعضهم يقصر الصلاة في مسيرة بريد ، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه لمن تبين السُّنَّة وتدبرها ، فإن مَنْ تأمل الأحاديث في حجة الوداع وسياقها علم علماً يقيناً أن الذين كانوا مع النبي ﷺ من أهل مكة وغيرهم صلّوا بصلاته قصراً وجمعاً ولم يفعلوا خلاف ذلك ، ولم ينقل أحد قط عن النبي ﷺ أنه قال لا بعرفة ولا مزدلفة ولا مِنى : « يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر » وإنما نُقِلَ أنه قال ذلك في نفس مكة كما رواه أهل السُّنن عنه ، وقوله ذلك في داخل مكة دون عرفة ومزدلفة ومِنى دليل على الفرق ، وقد رُوِيَ من جهة أهل العراق عن عمر أنه كان يقول بِمِنى : « يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر » وليس له إسناد .

● الأقوال في الجمع بين الصلاتين :

وإذا ثبت ذلك فالجمع بين الصلاتين ^(١) قد يُقال : إنه لأجل النُسك - كما تقوله الحنفية وطائفة من أصحاب أحمد وهو مقتضى نصه فإنه يمنع المكي من

(١) يرى الفقهاء أنه يُجمع بين الظهر والعصر تقديماً في وقت الأولى ، وتأخيراً في وقت الثانية ، وبين المغرب والعشاء كذلك ، وفي هذا تفصيل في المذاهب :

فيقول المالكية : إن أسباب الجمع هي : السفر ، والمرض ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر . ووجود الحاج بعرفة أو مزدلفة .

القصر بعرفة ولم يمنعه من الجمع ، وقال فى جمع المسافر : أنه يجمع فى الطويل كالقصر عنده . وإذا قيل : الجمع لأجل النُّسك ، ففيه قولان : أحدهما : لا يجمع

= الأول : السفر والمراد به مطلق السفر سواء أكان سفر قصر أو لا ، ويشترط أن يكون غير محرم ولا مكروه ، فيجوز لمن يسافر سفرًا مباحًا أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطين : أحدهما : أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذى ينزل فيه المسافر للاستراحة .

ثانيهما : أن ينوى الارتحال قبل دخول وقت العصر والنزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس . فإن نوى النزول قبل اصفرار الشمس صلى الظهر قبل أن يرتحل وأخّر العصر وجوباً حتى ينزل لأنه ينزل فى وقتها الاختيارى فلا داعى لتقديمها ، فإن قدّمها مع الظهر صحت مع الإثم وتُدب إعادتها فى وقتها الاختيارى بعد نزوله ، وإن نوى النزول بعد الاصفرار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وخيّر فى العصر ، فإن شاء قدّمها وإن شاء أخرها حتى ينزل لأنها واقعة فى الوقت الضرورى على كل حال ، لأنه إن قدّمها صلاها فى وقتها الضرورى المقدم لأجل السفر ، وإن أخرها صلاها فى وقتها الضرورى المشروع . وإن دخل وقت الظهر (وهو زوال الشمس) وكان سائراً ، فإن نوى النزول وقت اصفرار الشمس أو قبله جاز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله ، فإن نوى النزول بعد الغروب فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر ولا تأخير العصر حتى ينزل ، لأنه يؤدى إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها ، وإنما يجمع بينهما جمعاً سورياً فيوقع الظهر فى آخر وقتها الاختيارى ، والعصر فى أول وقتها الاختيارى .

والمغرب والعشاء كالظهر والعصر فى جميع هذا التفصيل ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب وهو غروب الشمس ينزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر ، وأن ثلث الليل الأول ينزل منزلة اصفرار الشمس بعد العصر ، وأن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدّم ، فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل فإن نوى الارتحال قبل دخول وقت العشاء والنزول بعد طلوع جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم قبل ارتحاله ، وإن نوى النزول قبل الثلث الأول أخر العشاء حتى ينزل ، وإن نوى النزول بعد الثلث الأول من الليل صلى المغرب قبل ارتحاله وخيّر فى العشاء .. وعلى هذا القياس .

والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى فالأولى تركه ، وإنما يجوز إذا كان مسافراً فى البر ، فإن كان مسافراً فى البحر فلا يجوز له لأن رخصة الجمع إنما ثبتت فى سفر البر لا غير .

الثانى : المرض ، فمن كان مريضاً يشق عليه القيام لكل صلاة أو الوضوء كذلك - كالمبطون - يجوز له الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمعاً سورياً ، بأن يصلى الظهر فى آخر وقتها الاختيارى ، والعصر فى أول وقتها الاختيارى ، ويصلى المغرب قبيل مغيب الشفق ، =

إلا بعرفة ومزدلفة - كما تقوله الحنفية . والثانى : أنه يجمع لغير ذلك من الأسباب المقتضية للجمع وإن لم يكن سافراً - وهو مذهب الثلاثة مالك والشافعى

= والعشاء فى أول مغيبه ، وليس هذا جمعاً حقيقياً لوقوع كل صلاة فى وقتها وهو جائز من غير كراهة ، وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت ، بخلاف غير المعذور فإنه وإن جاز له هذا الجمع الصورى ولكن تفوته فضيلة أول الوقت ، وأما الصحيح إذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها أو إغماء يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية كالعصر بالنسبة للظهر ، والعشاء بالنسبة للمغرب ، فإنه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى فإن قدمها ولم يقع ما خافه أعادها فى الوقت ولو الضرورى استحباباً .

الثالث والرابع : المطر والطين مع الظلمة ، إذا وجد مطر غزير يحمل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم أو وحل كبير وهو ما يحمل أواسط الناس على خلع الحذاء مع الظلمة ، جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء فى جماعة من غير مشقة ، فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب ويصليهما دفعة واحدة ، وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى ، وهو خاص بالمسجد فلا يجوز بالمنازل . وصفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولاً بصوت مرتفع كالعادة ، ثم يؤخر صلاة المغرب ندباً بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ثم يصلى المغرب ، ثم يؤذن للعشاء ندباً فى المسجد لا على المنارة لئلا يظن الناس دخول وقت العشاء المعتاد ، ويكون الأذان بصوت منخفض ، ثم يصلى العشاء ولا يفصل بينهما بنفل ، وكذا يكره التنفل بين كل صلاتين مجموعتين ، فإن تنفل فلا يمتنع الجمع ، وكذا لا يتنفل بعد العشاء فى جمع المطر ويؤخر صلاة الوتر حتى يغيب الشفق لأنها لا تصح إلا بعده . ولا يجوز الجمع للمنفرد فى المسجد إلا أن يكون إماماً راتباً له منزل ينصرف إليه ، فإنه يجمع وحده وينوى الجمع والإمامة لأنة منزل منزلة الجماعة . ومن كان معتكفاً بالمسجد جاز له الجمع تبعاً لمن يجمع فى المسجد إن وجد ، وإذا انقطع المطر بعد الشروع فى الأول جاز الجمع لا إن انقطع قبل الشروع .

الخامس : الوجود بعرفة ، يُسنُّ للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة سواء أكان من أهلها أو أهل غيرها من أماكن النُسك كمنى ومزدلفة أو كان من أهل الآفاق ، ويقتصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة وإن لم تكن المسافة مسافة قصر .

السادس : الوجود بمزدلفة ، يُسنُّ للحاج بعد أن يدفع من عرفة أن يؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فيصلها مع العشاء مجموعة جمع تأخير ، وإنما يُسنُّ الجمع لمن وقف مع الإمام بعرفة وإلا صلى كل صلاة فى وقتها ، ويُسنُّ قصر العشاء لغير أهل المزدلفة لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج ، والقصر خاص بغير أهل المكان الذى فيه وهو عرفة ومزدلفة .

وأحمد . وقد يُقال : لأن ذلك سفر قصير وهو يُجوزُ الجمع في السفر القصير -
كما قال هذا وهذا بعض الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد فإن الجمع

= ويقول الشافعية بأنه يجوز الجمع بين صلاة الظهر والعصر جمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة
القصر المتقدمة بشروط السفر ، ويجوز جمعهما جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر ، ويُشترط في
جمع التقديم ستة شروط .

الأول : الترتيب بأنه يبدأ بصاحبه الوقت ، فلو كان في وقت الظهر وأراد أن يصلي معه العصر
في وقته يلزمه أن يبدأ بالظهر ، فلو عكس صحت صلاة الظهر وهي صاحبة الوقت ، وأما التي بدأ
بها وهي العصر فلم تنعقد لا فرضاً ولا نفلاً إن لم يكن عليه فرض من نوعها إلا وقعت بدلاً منه .
وإن كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نفلاً .

الثاني : نية الجمع في الأولى بأنه ينوي بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر ، ويُشترط
في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها فلا تكفي قبل التكبير ولا بعد السلام .

الثالث : الموالاة بين الصلاتين بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف مما يمكن فلا
يصلى بينهما النافلة الراتبة ، ويجوز الفصل بينهما بالأذان والإقامة والطهارة ، فلو صلى الظهر
وهو متيمم ثم أراد أن يجمع معه العصر فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثاني للعصر إذ لا يجوز أن
يجمع بين صلاتين بالتيمم .

الرابع : دوام السفر أي أن يشرع في الصلاة الثانية بتكبيره الإحرام ولو انقطع سفره بعد ذلك
أثناءها . أما إذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب .

الخامس : بقاء وقت الصلاة الأولى يقيناً إلى عقد الصلاة الثانية .

السادسة : ظن صحة الصلاة الأولى ، فلو كانت الصلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه لغير
حاجة وشك في السبق والمعية لا يصح جمع العصر معها جمع تقديم . والأولى ترك الجمع لأنه
مختلف في جوازه في المذاهب .

لكن يُسنُّ الجمع إذا كان الحاج مسافراً وكان بعرفة أو مزدلفة ، فالأفضل للأول جمع العصر مع
الظهر تقديماً ، وللثاني جمع المغرب مع العشاء تأخيراً لإتفاق المذاهب على جواز الجمع فيهما .
واعلم أن الجمع قد يكون أيضاً واجباً ومندوباً ، فيجب إذا ضاق وقت الأولى عن الطهارة والصلاة
أن يجمع تأخيراً . ويُندب للحاج المسافر على ما سبق بيانه كما يُندب إذا ترتب على الجمع كمال
الصلاة كأن يصليها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفرداً عند عدمه . ويُشترط لجمع الصلاة جمع
= تأخير في السفر شرطان :

لا يختص بالسفر ، والنبي ﷺ لم يجمع فى حجته إلا بعرفة ومزدلفة ولم يجمع بمنى ، ولا فى ذهابه وإيابه ، ولكن جمع قبل ذلك فى غزرة تبوك ، والصحيح

= أولهما : نية التأخير فى وقت الأولى ما دام الباقى منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة ، فإن لم ينو التأخير أو نواه والباقى من الوقت لا يسعها فقد عصى وكانت قضاءً إن لم يدرك منها ركعة فى الوقت وإلا كانت أداء مع الحرمة .

وثانيهما : دوام السفر إلى تمام الصلاتين ، فلو أقام قبل ذلك صارت الصلاة التى نوى تأخيرها قضاءً ، أما الترتيب والمواصلة بين الصلاتين فى جمع التأخير فهو مسنون وليس بشرط . ويجوز للمقيم أن يجمع ما يجمع فى السفر ولو عصراً مع الجمعة تقديماً فى وقت الأولى بسبب المطر ولو كان المطر قليلاً بحيث يبلى أعلى الثوب أو أسفل النعل ، ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان ، ولكن لا يجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط : (الأول) أن يكون المطر ونحوه موجوداً عند تكبيرة الإحرام فيهما وعند السلام من الصلاة الأولى حتى تتصل بأول الثانية ، ولا يضر انقطاع المطر فى أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما . (الثانى) الترتيب بين الصلاتين . (الثالث) المواصلة بينهما . (الرابع) نية الجمع كما تقدم فى جميع السفر . (الخامس) أن يصلى الثانية جماعة ولو عند إحرامها ولا يشترط وجود الجماعة إلى آخر الصلاة الثانية على الراجع ولو انفرد قيل تمام ركعتها الأولى . (السادس) أن ينوى الإمام الإمامة والجماعة . (السابع) أن يكون الجمع فى مصلى بعيد عرفاً بحيث يأتونه بمشقة فى طريقهم إليه ويستثنى من ذلك الإمام الراتب فله أن يجمع بالمأمومين بهذا السبب وإن لم يتأذ بالمطر .

فإذا تخلف شرط من ذلك فلا يجوز الجمع للمقيم ، وليس من الأسباب التى تبيح للمقيم هذا الجمع الظلمة الشديدة والريح والخوف والوحل والمرض على المشهور ، ورُجِحَ جواز الجمع تقديماً وتأخيراً للمرض .

فى حين يقول الحنفية : بأنه لا يجوز الجمع بين صلاتين فى وقت واحد - لا فى السفر ولا فى الحضر - بأى عذر من الأعذار إلا فى حالتين :

الأولى : يجوز جمع الظهر والعصر فى وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة : (الأول) أن يكون ذلك يوم عرفة . (الثانى) أن يكون محرماً بالحج . (الثالث) أن يصلى خلف إمام المسلمين أو من ينوب عنه . (الرابع) أن تبقى صلاة الظهر صحيحة فإن ظهر فسادها وجبت إعادتها . ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يجمع معها العصر ، بل يجب أن يصلى العصر إذا دخل وقته .

أنه لم يجمع بعرفة لمجرد السفر كما قصر للسفر بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول ولاشتغاله بالمسير إلى مزدلفة ، وكان جمع عرفة لأجل العبادة وجمع

= الثانية : يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير بشرطين : (الأول) أن يكون ذلك بالمزدلفة . (الثاني) أن يكون محرماً بالحج .

وكل صلاتين جمعتا لا يؤذن لهما إلا أذان واحد وإن كان لكل منهما إقامة خاصة ، قال عبد الله ابن مسعود : « والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله ﷺ صلاة قط إلا لوقتها إلا صلاتين : جمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بجمع » - أي بالمزدلفة . (رواه الشيخان) .

بينما يقول الحنابلة : بأن الجمع المذكور بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديماً أو تأخيراً مباح وتركه أفضل ، وإنما يُسنُّ الجمع بين الظهر والعصر تقديماً بعرفة ، وبين المغرب والعشاء تأخيراً بالمزدلفة ، ويُشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلي مسافراً سافراً تقصر فيه الصلاة ، أو يكون مريضاً تلحقه مشقة بترك الجمع ، أو تكون امرأة مرضعة أو مستحاضة - فإنه يجوز لها الجمع دفعاً لمشقة الطهارة عند كل صلاة . ومثل المستحاضة المعذور كمن به سلسل بول . وكذا يُباح الجمع المذكور للعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ، وللعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى والساكن تحت الأرض ، وكذا يُباح الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه ولمن يخاف ضرراً يلحقه بتركه في معيشته .

وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً ، ويُباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والريح الشديدة الباردة والمطر الذي يبيل الثوب ويترتب عليه حصول مشقة ، لا فرق بين أن يصلى بداره أو بالمسجد ولو كان طريقه مستقوفاً ، والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير ، فإن استوى الأمران عنده فجمع التأخير أفضل .

وُشترط لصحة الجمع تقديماً وتأخيراً أن يراعى الترتيب بين الصلوات ولا يسقط هنا بالنسيان كما يسقط في قضاء الفوائت الآتى بعد .

وُشترط لصحة جمع التقديم فقط أربعة شروط : (الأول) أن ينوى الجمع عند تكبيرة الإحرام في الصلاة الأولى . (الثاني) أن لا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف فلو صلى بينهما نافلة راتبة لم يصح الجمع . (الثالث) وجود العذر المبيح للجمع عند افتتاحهما وعند سلام الأولى . (الرابع) أن يستمر العذر إلى فراغ الثانية .

ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان : (الأول) نية الجمع في وقت الصلاة الأولى إلا إذا ضاق وقتها عن فعلها فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ . (الثاني) بقاء العذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى إلى دخول وقت الثانية (البلتاجي) .

مزدلفة لأجل السير الذي جَدُّ فيه وهو سيره إلى مزدلفة ، وكذلك كان يصنع في سفره : كان إذا جَدُّ به السير آخرَ الأولى إلى وقت الثانية ثم ينزل فيصليهما جميعاً كما فعل بمزدلفة ، وليس في شريعته ما هو خارج عن القياس ، بل الجمع الذي جمعه هناك يُشرع أن يُفعل نظيره كما يقوله الأكثرون ، ولكن أبو حنيفة يقول : هو خارج عن القياس ، وقد عَلِمَ أن تخصيص العلة إذا لم تكن لفوات شرط أو وجود مانع دَلٌّ على فسادها ، وليس فيما جاء من عند الله اختلاف ولا تناقض ، بل حكم الشيء حكم مثله ، والحكم إذا ثبت بعلة ثبت بنظيرها .

* * *

● أدلة قصر الصلاة في كل سفر :

وأما القصر فلا ريب أنه من خصائص السفر ولا تعلق له بالنسك ، ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة وغيرها إلا أنهم بسفر وعرفة عن المسجد بريد - كما ذكره الذين مسحوا ذلك وذكره الأزرقى في أخبار مكة ، فهذا قصر في سفر قدره بريد وهو لما رجعوا إلى منى كانوا في الرجوع من السفر وإنما كان غاية قصدهم بريداً ، وأي فرق بين سفر أهل مكة إلى عرفة وبين سفر سائر المسلمين إلى قدر ذلك من بلادهم والله لم يُرَخِّص في الصلاة ركعتين إلا لمسافر ، فعُلِمَ أنهم كانوا مسافرين ، والمقيم إذا اقتدى بمسافر فإنه يُصَلِّي أربعاً ^(١) كما قال النبي ﷺ

(١) من شروط صحة القصر عند الفقهاء : أن لا يقتدى بمقيم أو مسافر يتم الصلاة ، فإن فعل ذلك وجب عليه الإتمام وإن دخل معه في التشهد الأخير .

إلا أن الحنفية يقولون : بأنه لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت ، وعليه الإتمام حينئذ ، لأن فرضه يتغير عند ذلك من اثنين لأربع . أما إذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم لأن فرضه بعد خروج الوقت لا يتغير إلى أربع لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط . فلو اقتدى به بطلت صلاته لأن القعدة الأولى حينئذ في حق المسافر المقتدى فرض ، وهي من حق إمامه المقيم ليست كذلك ، والواجب أن يكون الإمام أقوى حالاً من المأموم في الوقت وبعده . أما اقتداء المقيم بالمسافر فيصح مطلقاً .

كما يقول المالكية : إن المسافر إذا لم يدرك مع الإمام المقيم ركعة كاملة فلا يجب عليه الإتمام ، بل يقصر ، لأن المأمومية لا تتحقق إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام (البلتاجي) .

لأهل مكة في مكة : « أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر » وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من العلماء ولكن في مذهب مالك نزاع .

الدليل الثاني : أنه قد نهى أن تسافر المرأة إلا مع ذي محرم أو زوج ، تارة يُقدَّر وتارة يُطلق ، وأقل ما رُوِيَ في التقدير : بريد . فدل ذلك على أن البريد يكون سفراً كما أن الثلاثة الأيام تكون سفراً واليومين تكون سفراً واليوم يكون سفراً ، هذه الأحاديث ليس لها مفهوم بل نهى عن هذا وهذا وهذا .

الدليل الثالث : أن السفر لم يحده الشارع وليس له حد في اللغة فرُجِعَ فيه إلى ما يعرفه الناس ويعتادونه ، فما كان عندهم سفراً فهو سفر ، والمسافر يريد أن يذهب إلى مقصده ويعود إلى وطنه ، وأقل ذلك مرحلة يذهب في نصفها ويرجع في نصفها وهذا هو البريد ، وقد حَدُّوا بهذه المسافة الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى إلى القاضى والعدو على الخصم والحضانة .. وغير ذلك مما هو معروف في موضعه - وهو أحد القولين في مذهب أحمد ، فلو كانت المسافة محدَّدة لكان حدُّها بالبريد أجود ، لكن الصواب أن السفر ليس محدَّداً بمسافة بل يختلف فيكون مسافراً في مسافة بريد ، وقد يقطع أكثر من ذلك ولا يكون مسافراً .

الدليل الرابع : أن المسافر رَخَّصَ الله له أن يُفطر في رمضان ، وأقل الفطر يوم ، ومسافة البريد يُذهب إليها ويُرجع في يوم ، فيحتاج إلى الفطر في شهر رمضان ويحتاج أن يقصر الصلاة بخلاف ما دون ذلك فإنه قد لا يحتاج فيه إلى قصر ولا فطر إذا سافر أول النهار ورجع قبل الزوال ، وإذا كان غدوه يوماً ورواحه يوماً فإنه يحتاج إلى القصر والفطر وهذا قد يقتضى أنه قد يُرَخَّص له أن يقصر ويفطر في بريد وإن كان قد لا يُرَخَّص له في أكثر منه إذا لم يعد مسافراً .

الدليل الخامس : أنه ليس تحديد مَنْ حَدَّ المسافة بثلاثة أيام بأولى ممن حدّها بيومين ، ولا اليومان بأولى من يوم ، فوجب أن لا يكون لها حد بل كل ما يسمى سفرأ يشرع . وقد ثبت بالسُّنة القصر في مسافة بريد فعُلِمَ أن في الأسفار ما قد يكون بريداً ، وأدنى ما يسمى سفرأ في كلام الشارع البريد .

● ترجيح رواية القصر في بريد ، وتضعيف أثر القصر في ميل :

وأما ما دون البريد - كالليل - فقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه كان يأتي قُباء كل سبت وكان يأتيه راكباً وماشياً ، ولا ريب أن أهل قُباء وغيرهم من أهل العوالي كانوا يأتون إلى النبي ﷺ بالمدينة ولم يقصر الصلاة هو ولا هم .

وقد كانوا يأتون الجمعة من نحو ميل وفرسخ ولا يقصرون الصلاة ، والجمعة على مَنْ سمع النداء ، والنداء قد يُسمع من فرسخ ، وليس كل مَنْ وجبت عليه الجمعة أبيح له القصر ، والعوالي بعضها من المدينة وإن كان اسم المدينة يتناول جميع المساكن كما قال تعالى : ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ، وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمِمَّنْ حَوْلَهُمْ مِّنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ ﴾ (٢) .

وأما ما نُقِلَ عن ابن عمر فيُنظر فيه هل هو ثابت أم لا ؟ فإن ثبت فالرواية عنه مختلفة وقد خالفه غيره من الصحابة ولعله أراد إذا قطعت من المسافة ميلاً ، ولا ريب أن قُباء من المدينة أكثر من ميل ، وما كان ابن عمر ولا غيره يقصرون الصلاة إذا ذهبوا إلى قُباء ، فقصر أهل مكة الصلاة بعرفة وعدم قصر أهل المدينة الصلاة إلى قُباء ونحوها مما حول المدينة - دليل على الفرق ... والله أعلم .

(١) التوبة : ١٠١

(٢) التوبة : ١٢٠

والصلاة على الراحلة إذا كانت مختصة بالسفر لا تُفعل إلا فيما يسمى سفراً ، ولهذا لم يكن النبي ﷺ يُصَلِّي على راحلته في خروجه إلى مسجد قُباء مع أنه كان يذهب إليه راكباً وماشياً ، ولا كان المسلمون الداخلون من العوالي يفعلون ذلك وهذا لأن هذه المسافة قريبة كالمسافة في المصر ، واسم المدينة يتناول المساكن كلها فلم يكن هناك إلا أهل المدينة والأعراب كما دُلَّ عليه القرآن ، فمن لم يكن من الأعراب كان من أهل المدينة وحينئذ فيكون مسيره إلى قُباء كأنه في المدينة ، فلو سُوِّغَ ذلك سُوِّغَت الصلاة في المصر على الراحلة وإلا فلا فرق بينهما .

والنبي ﷺ لما كان يُصَلِّي بأصحابه جمعاً وقصراً لم يكن يأمر أحداً منهم بنية الجمع والقصر بل خرج من المدينة إلى مكة يُصَلِّي ركعتين من غير جمع ، ثم صلى بهم الظهر بعرفة ولم يعلمهم أنه يريد أن يُصَلِّي العصر بعدها ، ثم صلى بهم العصر ولم يكونوا نوا الجمع وهذا جمع تقديم ، وكذلك لما خرج من المدينة صلى بهم بذي الحليفة العصر ركعتين ولم يأمرهم بنية قصر ، وفي الصحيح أنه لما صلى إحدى صلاتي العشي وسَلَّمَ من اثنتين قال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ قال : « لم أنس ولم تقصر » . قال : بلى قد نسيت . قال : « أكما يقول ذو اليمين » ؟ قالوا : نعم ، فأتَمَّ الصلاة . ولو كان القصر لا يجوز إلا إذا نواه لبيّن ذلك ولكانوا يعلمون ذلك ، والإمام أحمد لم يُنقل عنه - فيما أعلم - أنه اشترط النية في جمع ولا قصر ولكن ذكره طائفة من أصحابه كالخرقي والقاضي .

وأما أبو بكر عبد العزيز وغيره فقالوا : إنما يوافق مطلق نصوصه .

وقالوا : لا يُشترط للجمع ولا للقصر نية - وهو قول الجمهور من العلماء كمالك وأبي حنيفة وغيرهما ، بل قد نص أحمد على أن المسافر له أن يُصَلِّي العشاء قبل مغيب الشفق وعلَّلَ ذلك : بأنه يجوز له الجمع كما نقله عنه

أبو طالب والمروزي وذكر ذلك القاضي في « الجامع الكبير » ، فعلم أنه لا يُشترط في الجمع نية (١) .

(١) يرى الفقهاء أن من شروط صحة القصر : نية السفر ، ويشترط لنية السفر أمران :
الأول : أن ينوي قطع تلك المسافة بتمامها من أول سفره ، فلو خرج هائماً على وجهه لا يدري لأين يتوجه لا يقصر ولو طاف الأرض كلها لأنه لم يقصد قطع المسافة ، وكذلك لا يقصر إذا نوى قطع المسافة ولكنه نوى الإقامة أثناءها مدة قاطعة لحكم السفر .
ويقول الحنفية : إن نية إقامة المدة القاطعة لحكم السفر لا تبطل حكم القصر إلا إذا أقام بالفعل ، فلو سافر من القاهرة - مثلاً - نائياً الإقامة بأسبوع مدة خمسة عشر يوماً فأكثر ، يجب عليه القصر في طريقه إلى أن يقيم .
والأمر الثاني : الاستقلال بالرأى ، فلا تعتبر نية التابع بدون نية متبوعه كالزوجة مع زوجها ، والجندي مع أميره ، والخادم مع سيده ، فلو نوت الزوجة مسافة القصر دون زوجها لا يصح لها أن تقصر ، وكذلك الجندي والخادم ونحوهما ، ولا يُشترط في نية السفر البلوغ ، فلو نوى الصبي مسافة القصر قصر الصلاة .

ولم ينص المالكية على شرط الاستقلال بالرأى ، ولكن قواعد مذهبهم لا تأباه ، فإن شرط النية عندهم أن تكون جازمة ، ونية التابع معلقة على نية المتبوع ضرورة أنه تابع له في سيره وعدمه ، فما لم ينو المتبوع قطع المسافة بتمامها لا يتأتى للتابع أن يجزم النية بذلك ، فالمعتبر إذن نية المتبوع ، ونية التابع كالعدم - كما هو رأى غيرهم من أهل المذاهب الثلاثة .
ويزيد الشافعية حكماً آخر ، وذلك أن التابع إذا نوى أنه متى تخلص من التبعية يرجع من سفره كالجندي إذا شُطِبَ اسمه ، والخادم إذا انفصل من الخدمة ، فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر - وهي المرحلتان - فإن فاتته صلاة حين بلوغه المرحلتين قضاهما مقصورة لأنها فاتتة سفر .

ويشترط الحنفية في نية السفر أن تكون من بالغ فلا تصح نية الصبي ، فشروط نية السفر عندهم ثلاثة : نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر ، والاستقلال بالرأى ، والبلوغ .
كما أن من شروط صحته - عندهم - : النية عند كل صلاة تقصر .
إلا أن المالكية يقولون : بأنه تكفى فيه نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ، ولا يلزم تجديدها فيما بعدها من الصلوات ، فهي كنية الصوم أول ليلة من رمضان فإنها تكفى لباقي الشهر .
في حين يقول الحنفية : بأنه يلزمه نية السفر قبل الصلاة ، ومتى نوى السفر كان فرضه ركعتين ، وقد علمت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات (البلتاجي) .

● لا تُشترط المقارنة لمن يجمع :

ولا تُشترط أيضاً المقارنة ، فإنه لما أباح أن تُصلى العشاء قبل مغيب الشفق ، وعلله بأنه يجوز له الجمع ، لم يجر إن زاد به الشفق الأبيض ، لأن مذهبه المتواتر عنه أن المسافر يُصلى العشاء بعد مغيب الشفق الأحمر وهو أول وقتها عنده ، وحينئذ يخرج وقت المغرب عنده فلم يكن مصلياً لها في وقت المغرب بل في وقتها الخاص . وأما في الحَضَر فاستحب تأخيرها إلى أن يغيب الأبيض قال : لأن الحُمرَة قد تسترها الحيطان فيُظن أن الأحمر قد غاب ولم يغب ، فإذا غاب البياض تيقن مغيب الحُمرَة ، فالشفق عنده في الموضعين الحُمرَة ، لكن لما كان الشك في الحَضَر لاستتار الشفق بالحيطان احتاط بدخول الأبيض ، فهذا مذهبه المتواتر عن نصوصه الكثيرة .

وقد حكى بعضهم رواية عنه : أن الشفق في الحَضَر الأبيض وفي السفر الأحمر ، وهذه الرواية حقيقتها كما تقدّم وإلا فلم يقل أحمد ولا غيره من علماء المسلمين أن الشفق في نفس الأمر يختلف بالحَضَر والسفر ، وأحمد قد علل الفرق ، فلو حُكي عنه لفظ مجمل كان المفسر من كلامه يبيّنه . وقد حكى بعضهم رواية عنه : أن الشفق مُطلق البياض وما أظن هذا إلا غلطاً عليه ، وإذا كان مذهبه : أن أول الشفق إذا غاب في السفر خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء ، وهو يُجوز للمسافر أن يُصلى العشاء قبل مغيب الشفق ، وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع ، علّم أنه صلاها قبل مغيبها لا بعد مغيب الأحمر فإنه حينئذ لا يجوز التعليل بجواز الجمع .

الثاني (١) : أن ذلك من كلامه يدل على أن الجمع عنده هو الجمع في الوقت وإن لم يصل إحداها بالأخرى كالجمع في وقت الثانية على المشهور من مذهبه ومذهب غيره ، وأنه إذا صلى المغرب في أول وقتها والعشاء في آخر وقت

(١) في هامش الأصل : كذا في الأصل ولم يسبق بالمعطف عليه .. اهـ . والظاهر أن الأول الذي جعل هذا ثانياً له هو ما ذكر من عدم اشتراط المقارنة بين الصلاتين في الجمع .. فتأمل .

المغرب حيث يجوز له الجمع جاز ذلك . وقد نص أيضاً على نظير هذا فقال : إذا صَلَّى إحدى صلاتي الجمع في بيته والأخرى في المسجد فلا بأس ، وهذا نص منه على أن الجمع هو جمع في الوقت لا تُشترط فيه المواصله ، وقد تأوّل ذلك بعض أصحابه على قرب الفصل وهو خلاف النص ، ولأن النبي ﷺ لما صَلَّى بهم بالمدينة ثمانياً جميعاً ، وسبعاً جميعاً ، لم يُنقل أنه أمرهم ابتداءً بالنية ولا السكف بعده ، وهذا قول الجمهور كأبى حنيفة ومالك وغيرهما وهو في القصر مبنى على فرض المسافر .. فصارت الأقوال للعلماء في اقتران الفعل ثلاثة .

● مذاهب العلماء في إقتران صلاتي الجمع :

أحدها : أنه لا يجب الاقتران لا في وقت الأولى ولا الثانية كما قد نص عليه أحمد كما ذكرناه في السفر وجمع المطر .

والثاني : أنه يجب الاقتران في وقت الأولى دون الثانية ، وهذا هو المشهور عند أكثر أصحابه المتأخرين وهو ظاهر مذهب الشافعي ، فإن كان الجمع في وقت الأولى اشترط الجمع ، وإن كان في وقت الآخرة فإنه يُصَلَّى الأولى في وقت الثانية وأما الثانية فيُصَلِّيها في وقتها فتصح صلاته لها وإن أخرها ولا يَأثم بالتأخير ، وعلى هذا تُشترط الموالاة في وقت الأولى دون الثانية .

والثالث : تُشترط الموالاة في الموضعين كما يُشترط الترتيب ، وهذا وجه في مذهب الشافعي وأحمد ، ومعنى ذلك : أنه إذا صَلَّى الأولى وأخر الثانية أتم وإن كان وقعت صحيحة لأنه لم يكن له إذا أخر الأولى إلا أن يصلي الثانية معها ، فإذا لم يفعل ذلك كان بمنزلة مَنْ أخرها إلى وقت الضرورة ويكون قد صلاها في وقتها مع الإثم .

• حكم الموالاة بين صلاتي الجمع :

والصحيح أنه لا تُشترط الموالاة بحال لا فى وقت الأولى ولا فى وقت الثانية ، فإنه ليس لذلك حد فى الشرع ، ولأن مراعاة ذلك يُسقط مقصود الرخصة ، وهو شبهه بقول مَنْ حمل الجمع على الجمع بالفعل وهو أن يُسَلِّم من الأولى فى آخر وقتها ويُحرِّم بالثانية فى أول وقتها كما تأوَّل جمعه على ذلك طائفة من العلماء أصحاب أبى حنيفة وغيرهم ، ومراعاة هذا من أصعب الأشياء وأشقها فإنه يريد أن يبتدىء فيها إذا بقى من الوقت مقدار أربع ركعات أو ثلاث فى المغرب ، ويريد مع ذلك أن لا يطيلها ، وإن كان بنية الإطالة تُشرع فى الوقت الذى يحتمل ذلك ، وإذا دخل فى الصلاة ثم بدا له أن يطيلها أو أن ينتظر أحداً ليحصل الركوع والجماعة لم يشرع ذلك ويجتهد فى أن يُسَلِّم قبل خروج الوقت ، ومعلوم أن مراعاة هذا من أصعب الأشياء علماً وعملاً وهو يُشغل قلب المصلِّ غير مقصود الصلاة ، والجمع شرع رخصة ودفعاً للحرَج عن الأمة ، فكيف لا يُشرع إلا مع حرج شديد ومع ما ينقض مقصود الصلاة ؟

فعَلِمَ أَنَّهُ كَانَ ﷺ إِذَا أَخَّرَ الظُّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ يَفْعَلُ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّيْسِيرُ وَرَفَعَ الْحَرَجَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ وَلَا يَلْتَزِمُ أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ مِنَ الْأُولَى إِلَّا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا الْخَاصِّ ، وَكَيْفَ يَعْلَمُ ذَلِكَ الْمُصَلِّى فِي الصَّلَاةِ وَآخِرَ وَقْتِ الظُّهْرِ وَأَوَّلَ وَقْتِ الْعَصْرِ إِنَّمَا يُعْرِفُ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ بِالظَّلِّ ، وَالْمُصَلِّى فِي الصَّلَاةِ لَا يُمْكِنُهُ مَعْرِفَةُ الظَّلِّ وَلَمْ يَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ آتَاتٍ حَسَابِيَّةٍ يَعْرِفُ بِهَا الْوَقْتَ ، وَلَا مَوْقَاتٍ يَعْرِفُ ذَلِكَ بِالْآلَاتِ الْحَسَابِيَّةِ ، وَالْمَغْرِبَ إِنَّمَا يُعْرِفُ آخِرَ وَقْتِهَا بِمَغِيبِ الشَّفَقِ ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى جِهَةِ الْغَرْبِ هَلْ غَرَبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ أَوِ الْأَبْيَضُ ؟ وَالْمُصَلِّى فِي الصَّلَاةِ مِنْهُيٌّ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ .

وإذا كان يُصَلِّى فى بيت أو فسطاط أو نحو ذلك مما يستره عن الغرب ويتعذر عليه فى الصلاة النظر إلى المغرب فلا يمكنه فى هذه الحال أن يتحرى السلام فى آخر وقت المغرب ، بل لا بد أن يُسَلِّم قبل خروج الوقت بزمن يعلم أنه معه يُسَلِّم قبل خروج الوقت .

● أغلاط للفقهاء فى الجمع بين الصلاتين :

ثم الثانية لا يمكنه - على قولهم - أن يشرع فيها حتى يعلم دخول الوقت وذلك يحتاج إلى عمل وكلفة مما لم يُنقل عن النبى ﷺ أنه كان يراعيه بل ولا أصحابه ، فهؤلاء لا يمكن الجمع على قولهم فى غالب الأوقات لغالب الناس إلا مع تفريق الفعل ، وأولئك لا يكون الجمع عندهم إلا مع اقتران الفعل ، وهؤلاء فهموا من الجمع اقتران الفعلين فى وقت واحد أو وقتين ، وأولئك قالوا : لا يكون الجمع إلا فى وقتين ، وذلك يحتاج إلى تفريق الفعل ، وكلا القولين ضعيف .

والسنة جاءت بأوسع من هذا وهذا ، ولم تُكَلِّف الناس لا هذا ولا هذا ، والجمع جائز فى الوقت المشترك ، فتارة يجمع فى أول الوقت كما جمع بعرفة ، وتارة يجمع فى وقت الثانية كما جمع بمزدلفة وفى بعض أسفاره ، وتارة يجمع فيما بينهما فى وسط الوقتين وقد يقعان معاً فى آخر وقت الأولى ، وقد يقعان معاً أول وقت الثانية ، وقد تقع هذه فى هذا وهذه فى هذا وكل هذا جائز لأن أصل هذه المسألة أن الوقت عند الحاجة مشترك ، والتقديم والتوسط بحسب الحاجة والمصلحة ، ففى عرفة ونحوها يكون التقديم هو السنة .

● الجمع فى المطر ، والتقديم والتأخير فيه :

وكذلك جمع المطر ، السنة أن يجمع للمطر فى وقت المغرب حتى يختلف مذهب أحمد : هل يجوز أن يجمع للمطر فى وقت الثانية ؟ على وجهين . وقيل : إن ظاهر كلامه أنه لا يجمع ، وفيه وجه ثالث : أن الأفضل التأخير وهو غلط مخالف للسنة والإجماع القديم ، وصاحب هذا القول ظن أن التأخير فى الجمع أفضل مطلقاً لأن الصلاة يجوز فعلها بعد الوقت عند النوم والنسيان ، ولا يجوز فعلها قبل الوقت بحال ، بل لو صلاها قبل الزوال وقبل الفجر أعادها ، وهذا غلط فإن الجمع بمزدلفة إنما المشروع فيه تأخير المغرب إلى وقت العشاء بالسنة المتواترة واتفاق المسلمين ، وما علمتُ أحداً من العلماء سوغ له هناك أن يُصَلَّى

العشاء فى طريقه ، وإنما اختلفوا فى المغرب : هل له أن يصلبها فى طريقه على قولين . وأما التأخير فهو كالتقديم ، بل صاحبه أحق بالذم ، ومن نام عن صلاة أو نسيها فإن وقتها فى حقه حين يستيقظ ويذكرها ، وحينئذ هو مأمور بها لا وقت لها إلا ذلك فلم يصلها إلا فى وقتها .

وأما من صلى قبل الزوال وطلوع الفجر الذى يحصل به ، فإن كان متعمداً فهذا فعل ما لم يؤمر به ، وأما إن كان عاجزاً عن معرفة الوقت - كالمحبوس الذى لا يمكنه معرفة الوقت - فهذا فى إجزائه قولان للعلماء ، وكذلك فى صيامه إذا صام حيث لا يمكنه معرفة شهود رمضان كالأسير إذا صام بالتحري ثم تبين له أنه قبل الوقت ففى إجزائه قولان للعلماء ، وأما من صلى فى المصر قبل الوقت غلطاً فهذا لم يفعل ما أمر به وهل تنعقد صلاته نفلاً أو تقع باطلة ؟ على وجهين فى مذهب أحمد وغيره .

والمقصود .. أن الله لم يبح لأحد أن يؤخر الصلاة عن وقتها بحال ، كما لم يبح له أن يفعلها قبل وقتها بحال ، فليس جمع التأخير بأولى من جمع التقديم ، بل ذاك بحسب الحاجة والمصلحة ، فقد يكون هذا أفضل وقد يكون هذا أفضل ، وهذا مذهب جمهور العلماء وهو ظاهر مذهب أحمد المنصوص عنه وغيره . ومن أطلق من أصحابه القول بتفضيل أحدهما مطلقاً فقد أخطأ على مذهبه .

● الأحاديث فى الجمع تقديماً وتأخيراً :

وأحاديث الجمع الثابتة عن النبى ﷺ مأثورة من حديث ابن عمر وابن عباس وأنس ومعاذ وأبى هريرة وجابر ، وقد تأول هذه الأحاديث من أنكر الجمع على تأخير الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أول وقتها ، وقد جاءت الروايات الصحيحة بأن الجمع كان يكون فى وقت الثانية وقى وقت الأولى وجاء الجمع مطلقاً ، والمفسر يبين المطلق ، ففى الصحيحين من حديث سفيان عن الزهرى عن سالم عن أبيه أن النبى ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب

والعشاء . وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء (رواه مسلم) . وروى مسلم من حديث يحيى بن سعيد : حدثنا عبيد الله : أخبرني نافع عن ابن عمر أنه كان إذا جَدُّ به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ، ويُذكر أن رسول الله ﷺ كان إذا جَدُّ به السير جمع بين المغرب والعشاء .

● حديث ابن عمر في جمع التأخير :

قال الطحاوي : حديث ابن عمر إنما فيه الجمع بعد مغيب الشفق من فعله ، وذكر عن النبي ﷺ أنه جمع بين الصلاتين ولم يذكر كيف كان جمعه ، هذا إنما فيه التأخير من فعل ابن عمر لا فيما رواه عن النبي ﷺ فذكر المثبتون ما رواه محمد بن يحيى الذهلي : حدثنا حماد بن مسعدة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع : أن عبد الله بن عمر أسرع السير فجمع بين المغرب والعشاء فسألتُ نافعاً فقال : بعد ما غاب الشفق بساعة وقال : إني رأيتُ رسول الله ﷺ يفعل ذلك إذا جَدُّ به السير ، ورواه سليمان بن حرب : حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع : أن ابن عمر استصرخ على صفية بنت أبي عبيد وهو بمكة وهي بالمدينة فأقبل فسار حتى غربت الشمس وبدت النجوم فقال رجل كان يصحبه : الصلاة الصلاة ، فسار ابن عمر ، فقال له سالم : الصلاة ، فقال : إن رسول الله ﷺ كان إذا عجل به أمر في سفر جمع بين هاتين الصلاتين . فسار حتى إذا غاب الشفق جمع بينهما وسار ما بين مكة والمدينة ثلاثاً .

وروى البيهقي هذين بإسناد صحيح مشهور ، قال : ورواه معمر عن أيوب ، وموسى بن عقبة عن نافع ، وقال في الحديث : فأخَّرَ المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ثم نزل فصلَّى المغرب والعشاء قال : وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك إذا جَدُّ به السير أو حزنه أمر . قال : ورواه يزيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن نافع فذكر أنه سار قريباً من ربع الليل ثم نزل

فصلّى ، ورواه من طريق الدارقطني : حدثنا ابن صاعد والنيسابوري ، حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد ، أخبرني عمر بن محمد بن يزيد ، حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر أنه أقبل من مكة وجاءه خبر صفية بنت أبي عبيد فأسرع السير فلما غابت الشمس قال له إنسان من أصحابه : الصلاة ، فسكت ثم سار ساعة فقال له صاحبه : الصلاة ، فقال الذي قال له « الصلاة » : إنه ليعلم من هذا علماً لا أعلمه فسار حتى إذا كان بعد ما غاب الشفق بساعة نزل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادى لشيء من الصلاة في السفر فأقام فصلّى المغرب والعشاء جميعاً جمع بينهما ثم قال : إن رسول الله ﷺ كان إذا جدّ به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق بساعة ، وكان يُصلّى على ظهر راحلته أين توجهت به السبحة ^(١) في السفر ويُخبر أن رسول الله ﷺ كان يصنع ذلك .

قال البيهقي : اتفقت رواية يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر وأيوب السختياني وعمر بن محمد بن زيد على أن جمع عبد الله بن عمر بين الصلاتين بعد غيوبة الشفق ، وخالفهم من لا يدانيهم في حفظ أحاديث نافع ، وذكر أن ابن جابر رواه عن نافع ولفظه : حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلّى المغرب ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق فصلّى بنا ثم أقبل علينا فقال : كان رسول الله ﷺ إذا عجل به الأمر صنع هكذا . وقال : وبمعناه رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن خالد عن نافع ، ورواية الحفّاظ من أصحاب نافع أولى بالصواب فقد رواه سالم بن عبد الله وأسلم مولى عمر وعبد الله بن دينار وإسماعيل بن عبد الرحمن بن ذويب عن ابن عمر نحو روايتهم . أما حديث سالم فرواه عاصم بن محمد عن أخيه عمر بن محمد عن سالم ، وأما حديث أسلم فأسنده من حديث ابن أبي مريم : أخبرنا محمد بن جعفر ، أخبرني زيد بن أسلم

(١) المراد بالسبحة : النافلة .

عن أبيه قال : كنتُ مع ابن عمر فبلغه عن صفية شدة وجع فأسرع السير حتى كان بعد غروب الشَّفَق نزل فصلّى المغرب والعتمة جمع بينهما وقال : إني رأيتُ رسول الله ﷺ إذا جَدُّ به السير أخرَّ المغرب وجمع بينهما (رواه البخارى فى صحيحه عن ابن أبى مریم) .

وأُسند أيضاً من كتاب يعقوب بن سفيان : أخبرنا أبو صالح وابن بكير قالا : حدثنا الليث قال : قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن : حدثنى عبد الله بن دينار - وكان من صالحى المسلمين صدقاً وديناً - قال : غابت الشمس ونحن مع عبد الله بن عمر فسرنا فلما رأيناه قد أمسى قلنا له : الصلاة ، فسكت حتى غاب الشَّفَق وتصوّت النجوم فنزل فصلّى الصلاتين جميعاً ثم قال : رأيتُ رسول الله ﷺ إذا جَدُّ به السير صلّى صلاتى هذه ، يقول : جمع بينهما بعد ليل .

وأما حديث إسماعيل بن عبد الرحمن فأُسند من طريق الشافعى وأبى نعيم ، عن ابن عيينة ، عن أبى نجيح ، عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب قال : صحبتُ ابن عمر فلما غابت الشمس هبنا أن نقول له : قم إلى الصلاة ، فلما ذهب بياض الأفق وفحمة العشاء نزل فصلّى ثلاث ركعات وركعتين ، ثم التفت إلينا فقال : هكذا رأيتُ رسول الله ﷺ يفعل .

● حديث أنس فى جمع التقديم :

وأما حديث أنس ففى الصحيحين عن ابن شهاب عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخرَّ الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلّى الظهر ثم ركب . هذا لفظ الفعل عن عقيل عنه ، ورواه مسلم من حديث ابن وهب : حدثنى جابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنس ، عن رسول الله ﷺ : أنه

كان إذا عجل به السير ^(١) يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق . ورواه مسلم من حديث شبابة : حدثنا الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما ، ورواه من حديث الإسماعيلي ^(٢) : أخبرنا الفريابي ، أخبرنا إسحاق بن راهويه ، أخبرنا شبابة بن سوار عن ليث ، عن عقيل ، عن أنس : كان رسول الله ﷺ إذا كان في السفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل . قلت : هكذا في هذه الرواية وهي مخالفة للمشهور من حديث أنس .

وأما حديث معاذ فمن أفراد مسلم ، رواه من حديث مالك وزهير بن معاوية وقرة بن خالد ، وهذا لفظ مالك عن أبي الزبير المكي ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة : أن معاذ بن جبل أخبرهم أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلّى الظهر والعصر ، ثم دخل ثم خرج ، فصلّى المغرب والعشاء .

* * *

● جواز جمع الصلاتين للحاجة لا للسفر :

قلت : الجمع على ثلاث درجات ، أما إذا كان سائراً في وقت الأولى فإنما ينزل في وقت الثانية فهذا هو الجمع الذي ثبت في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر وهو نظير جمع مزدلفة ، وأما إذا كان وقت الثانية سائراً أو راكباً فجمع في وقت الأولى فهذا نظير الجمع بعرفة ، وقد روي ذلك في السنن كما

(١) في نسخ مسلم : عجل عليه السفر .

(٢) ظاهر هذا أن مسلماً روى حديث أنس هذا باللفظ الآتي : عن الإسماعيلي ، وليس كذلك ، والصواب أن الإسماعيلي رواه عن جعفر الفريابي عن إسحاق ... إلخ .

سنذكره إن شاء الله ، وأما إذا كان نازلاً في وقتها جميعاً نزولاً مستمراً فهذا ما علمت روى ما يستدل به عليه إلا حديث معاذ هذا فإن ظاهره أنه كان نازلاً في خيمة في السفر وأنه أخر الظهر ثم خرج فصلّى الظهر والعصر جميعاً ثم دخل إلى بيته ثم خرج فصلّى المغرب والعشاء جميعاً ، فإن الدخول والخروج إنما يكون في المنزل ، وأما السائر فلا يقال : دخل وخرج ، بل نزل وركب . وتبوك هي آخر غزوات النبي ﷺ ولم يسافر بعدها إلا حجة الوداع ، وما نُقِلَ أنه جمع فيها إلا بعرفة ومزدلفة ، وأما بمنى فلم ينقل أحد أنه جمع هناك بل نقلوا أنه كان يقصر الصلاة هناك ، ولا نقلوا أنه كان يؤخر الأولى إلى آخر وقتها ، ولا يُقدّم الثانية إلى أول وقتها وهذا دليل على أنه كان يجمع أحياناً في السفر، وأحياناً لا يجمع وهو الأغلب على أسفاره أنه لم يكن يجمع بينهما ، وهذا يُبين أن الجمع ليس من سنة السفر كالقصر ، بل يفعل للحاجة سواء أكان في السفر أو في الحضر فإنه قد جمع أيضاً في الحضر لثلا يخرج أمته . فالمسافر إذا احتاج إلى الجمع جمع سواء أكان ذلك لسيره وقت الثانية أو وقت الأولى وشقّ النزول عليه ، أو كان مع نزوله حاجة أخرى مثل أن يحتاج إلى النوم والاستراحة وقت الظهر ووقت العشاء فينزل وقت الظهر وهو تعباً سهران جائع محتاج إلى راحة وأكل ونوم فيؤخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم يحتاج أن يُقدّم العشاء مع المغرب وينام بعد ذلك ليستيقظ نصف الليل لسفره ، فهذا ونحوه يُباح له الجمع .

وأما النازل أياماً في قرية أو مصر ، وهو في ذلك كأهل المصر ، فهذا وإن كان يقصر لأنه مسافر ، فلا يجمع ، كما أنه لا يُصلّى على الراحلة ولا يُصلّى بالتميم ولا يأكل الميتة . فهذه الأمور أبيحت للحاجة ، ولا حاجة به إلى ذلك بخلاف القصر فإنه سنة صلاة السفر .

● الجمع بين أحاديث الجمع بين الصلاتين :

والجمع فى وقت الأولى كما فعله النبى ﷺ بعرفة فمأثور فى السنن مثل الحديث الذى رواه أبو داود والترمذى وغيرهما من حديث المفضل بن فضالة عن الليث بن سعد عن هاشم بن سعد عن أبى الزبير عن أبى الطفيل عن معاذ بن جبل : أن رسول الله ﷺ كان فى غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وإن ارتحل قبل أن تزغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وفى المغرب مثل ذلك ، إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم نزل فجمع بينهما ، قال الترمذى : حديث معاذ حديث حسن غريب .

قلت : وقد رواه قتيبة عن الليث عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل لكن أنكره على قتيبة ، قال البيهقى : تفرّد به قتيبة عن الليث ، وذكر عن البخارى قال : قلت لقتيبة : مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل ؟ فقال : كتبت مع خالد المدائنى . قال البخارى : وكان خالد هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ ، قال البيهقى : وإنما أنكروا من هذا رواية يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل ، فأما رواية أبى الزبير عن أبى الطفيل فهى محفوظة صحيحة .

قلت : وهذا الجمع الذى فسره هشام بن سعد عن أبى الزبير ، والذي ذكره مالك يدخل فى الجمع الذى أطلقه الثورى وغيره ، فمن روى عن أبى الزبير عن أبى الطفيل عن معاذ : أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء عام تبوك ، وهذا الجمع الأول ليس فى المشهور من حديث أنس ، لأن المسافر إذا ارتحل بعد زغ الشمس ولم ينزل وقت العصر فهذا مما لا يحتاج إلى الجمع بل يُصلّى العصر فى وقتها ، وقد يتصل سيره إلى الغروب فهذا يحتاج إلى الجمع بمنزلة جمع عرفة لما كان الوقوف متصلاً إلى الغروب صلى العصر مع الظهر إذ كان الجمع بحسب الحاجة .

● ما روى من السنة في صفة الجمع :

وبهذا تتفق أحاديث النبي ﷺ وإلا فالنبي ﷺ لا يُفَرَّق بين متماثلين ، ولم ينقل أحد عنه أنه جمع بِنَى ولا بمكة عام الفتح ولا في حجة الوداع مع أنه أقام بها بضعة عشر يوماً يقصر الصلاة ، ولم يقل أحد إنه جمع في حجته إلا بعرفة ومزدلفة ، فعُلِمَ أنه لم يكن جمعه لقصره ، وقد رُوِيَ الجمع في وقت الأولى في المصر من حديث ابن عباس أيضاً موافقة لحديث معاذ ذكره أبو داود فقال : وروى هشام بن عروة عن حسين بن عبد الله عن كريب عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحو حديث الفضل .

قلت : هذا الحديث معروف عن حسين ، وحسين هذا ممن يُعتبر بحديثه ويُستشهد به ولا يُعتمد عليه وحده فقد تكلم فيه على بن المديني والنسائي ، ورواه البيهقي من حديث عثمان بن عمر عن ابن جريج عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر ، وإذا لم تزل حتى يرتحل سار حتى إذا دخل وقت العصر نزل فجمع الظهر والعصر ، وإذا غابت الشمس وهو في منزله جمع بين المغرب والعشاء ، وإذا لم تغب حتى يرتحل سار حتى أتت العتمة نزل فجمع بين المغرب والعشاء . قال البيهقي : ورواه حجاج بن محمد عن ابن جريج : أخبرني حسين عن كريب ، وكان حسين سمعه منهما جميعاً واستشهد على ذلك برواية عبد الرزاق ، عن ابن جريج وهي معروفة وقد رواها الدارقطني وغيره وهي من كتب عبد الرزاق قال عبد الرزاق عن ابن جريج : حدثني حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عكرمة وعن كريب عن ابن عباس أن ابن عباس قال : ألا أخبركم عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر ؟ قلنا : بلى . قال : كان إذا زاغت له الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب ، وإذا لم تزغ له في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر ، وإذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء ، وإذا لم تحن في منزله ركب

حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما . قال الدارقطني : ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن حسين عن كريب ، فاحتمل أن يكون ابن جريج سمعه أولاً من هشام بن عروة عن حسين - كقول عبد المجيد عنه - ثم لقي ابن جريج حسيناً فسمعه منه - كقول عبد الرزاق وحجاج عن ابن جريج قال البيهقي : وروى عن محمد بن عجلان ويزيد بن الهادي وأبى رويس المدني . عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ، وهو بما تقدم من شواهد يقوى ، وذكر ما ذكره البخاري تعليقاً : حديث إبراهيم بن طهمان عن الحسين عن يحيى ابن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر مسيره ، وجمع بين المغرب والعشاء . أخرجه البخاري في صحيحه فقال : وقال إبراهيم بن طهمان فذكره .

قلت : قوله : « على ظهر سيره » قد يراد به على ظهر سيره في وقت الأولى ، وهذا مما لا ريب ، ويدخل فيه ما إذا كان على ظهر سيره في وقت الثانية كما جاء صريحاً عن ابن عباس . قال البيهقي : وقد روى أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس : لا نعلمه إلا مرفوعاً بمعنى رواية الحسين ، وذكر ما رواه إسماعيل بن إسحاق : حدثنا سليمان بن حرب : حدثنا حماد بن زيد عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن ابن عباس : ولا أعلمه إلا مرفوعاً وإلا فهو عن ابن عباس : أنه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ، قال إسماعيل : حدثنا عارم : حدثنا حماد ... فذكره . قال عارم : هكذا حدث به حماد قال : كان إذا سافر فنزل منزلاً فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ، ورواه حماد بن سلمة عن أيوب من قول ابن عباس : قال إسماعيل : حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس قال : إذا كنتم سائرين فنبأ بكم المنزل فسيروا حتى تصيبوا تجمعون بينهما ، وإن كنتم نزولاً فعجل بكم أمر فاجمعوا بينهما ثم ارتحلوا .

قلت : فحديث ابن عباس فى الجمع بالمدينة صحيح من مشاهير الصحاح كما سيأتى إن شاء الله .

● تأخير المغرب إلى مغيب الشفق :

وأما حديث جابر .. ففى سُنَن أبى داود وغيره من حديث عبد العزيز بن محمد عن مالك عن أبى الزبير عن جابر : أن رسول الله ﷺ غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف . قال البيهقى : ورواه من حديث الحمانى عن عبد العزيز ، ورواه الأجلح عن أبى الزبير ، كذلك قال أبو داود : حدثنا محمد بن هشام - جار أحمد بن حنبل - حدثنا جعفر بن عون عن هشام بن سعد قال : بينهما عشرة أميال - يعنى بين مكة وسرف .

قلت : عشرة أميال ثلاثة فراسخ وثلث ، والبريد أربعة فراسخ ، وهذه المسافة لا تُقطع فى السير الحثيث حتى يغيب الشفق ، فإن الناس يسيرون من عرفة عقب المغرب ولا يصلون إلى جمع إلا وقد غاب الشفق ، ومن عرفة إلى مكة بريد ، فجمع دون هذه المسافة وهم لا يصلون إليها إلا بعد غروب الشفق ، فكيف بسرف ؟ وهذا يوافق حديث ابن عمر وأنس وابن عباس : أنه إذا كان سائراً أخر المغرب إلى أن يغرب الشفق ثم يصليهما جميعاً .

قال البيهقى : والجمع بين الصلاتين بعذر السفر من الأمور المشهورة المستعملة فيما بين الصحابة والتابعين مع الثابت عن رسول الله ﷺ ، ثم عن أصحابه ، ثم ما أجمع عليه المسلمون من جمع الناس بعرفة ثم بالمزدلفة ، وذكر ما رواه البخارى من حديث سعيد عن الزهرى : أخبرنى سالم عن عبد الله بن عمر قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير فى السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء .

قال سالم : وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك إذا أعجله السير في السفر :
يقيم صلاة المغرب فيصلّيها ثلاثاً ثم يُسَلِّم ، ثم قلماً يلبث حتى يُقيم صلاة
العشاء ويصلّيها ركعتين ثم يُسَلِّم ، ولا يُسَبِّح بينهما بركعة ، ولا يُسَبِّح بعد
العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل .

وروى مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال لسالم بن عبد الله بن عمر : ما أشد
ما رأيت أباك عبد الله بن عمر آخر المغرب في السفر ؟ قال : غربت له الشمس
بذات الجيش فصلّاها بالعقيق ، قال البيهقي : رواه الثوري عن يحيى بن سعيد
وزاد فيه : ثمانية أميال .

ورواه ابن جريج عن يحيى بن سعيد وزاد فيه قال : قلت : أي ساعة تلك ؟
قال : قد ذهب ثلث الليل أو رُبْعُه . قال : ورواه يزيد بن هارون عن يحيى بن
سعيد عن نافع قال : فسار أميلاً ثم نزل فصَلَّى . قال يحيى : وذكر لي نافع
هذا الحديث مرة أخرى فقال : سار قريباً من رُبْع الليل ثم نزل فصَلَّى .

● جمع التقديم ومَنْ فعله من السلف :

ورَوَى من مصنف سعيد بن أبي عروة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس
أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر ويقول : هي سُنَّة . ومن حديث علي بن
عاصم : أخبرني الجريري وسلمان التيمي عن أبي عثمان النهدي قال : كان
سعيد بن زيد وأسامة بن زيد إذا عجل بهما السير جمعا بين الظهر والعصر ،
وبين المغرب والعشاء .

وروينا في ذلك عن سعيد بن أبي وقاص وأنس بن مالك ، ورَوَى عن عمر
وعثمان . وذكر ما ذكره مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه قال : سألتُ سالم
ابن عبد الله : هل يُجمع بين الظهر والعصر في السفر ؟ فقال : نعم .. لا بأس
بذلك ، ألا ترى إلى صلاة الناس بعرفة ؟

وذكر في كتاب يعقوب بن سفيان : حدثنا عبد الملك بن أبي سلمة : حدثنا
الداروردي عن زيد بن أسلم وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومحمد بن المنكدر
وأبي الزناد في أمثال لهم خرجوا إلى الوليد وكان أرسل إليهم يستفتيهم في
شيء فكانوا يجمعون بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس .

قلت : فهذا استدلال من السلف بجمع عرفة على نظيره ، وأن الحكم ليس
مختصاً ، وهو جمع تقديم للحاجة في السفر .

● جمع النبي ﷺ بين الصلاتين بالمدينة ترخيصاً لأُمَّته :

وأما الجمع بالمدينة لأجل المطر أو غيره .. فقد روى مسلم وغيره من حديث
أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : صلى رسول الله ﷺ
الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر .
ومن رواه عن أبي الزبير : مالك في موطأه وقال : أظن ذلك كان في مطر.
قال البيهقي : وكذلك رواه زهير بن معاوية وحماة بن سلمة عن أبي الزبير :
« في غير خوف ولا سفر » إلا أنهما لم يذكر المغرب والعشاء وقالوا :
« بالمدينة » ، ورواه أيضاً ابن عيينة وهشام بن سعد عن أبي الزبير بمعنى رواية
مالك وساق البيهقي طرقها ، وحديث زهير رواه مسلم في صحيحه : حدثنا
أبو الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر
والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر .

قال أبو الزبير : فسألت سعيداً لم فعل ذلك ؟ قال : سألت ابن عباس كما
سألتني فقال : أراد أن لا يخرج أحداً من أُمَّته . قال : وقد خالفهم قُرّة في
الحديث فقال : في سفره سافرهما إلى تبوك . وقد رواه مسلم من حديث قُرّة عن
أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : جمع رسول الله ﷺ في سفره
سافرهما في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء . فقلت
لابن عباس : ما حمله على ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أُمَّته .

قال البيهقي : وكان قُرّة أراد حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ فهذا لفظ حديثه ، وروى سعيد بن جبير الحديثين جميعاً فسمع قُرّة أحدهما ، ومن تقدم ذكره الآخر . قال : وهذا أشبه ، فقد روى قُرّة حديث أبي الطفيل أيضاً .

قلت : وكذا رواه مسلم فروى هذا المتن من حديث معاذ ومن حديث ابن عباس فإن قُرّة ثقة حافظ ، وقد روى الطحاوي حديث قُرّة عن أبي الزبير فجعله مثل حديث مالك عن أبي الزبير ، حديث أبي الطفيل وحديثه هذا عن سعيد ، فدل ذلك على أن أبا الزبير حدث بهذا وبهذا . قال البيهقي : ورواه حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير فخالف أبا الزبير في متنه ، وذكره من حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، قيل له : فما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أُمته . وفي رواية وكيع قال سعيد : قلت لابن عباس : لِمَ فعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ قال : كيلا يُخرج أُمته . ورواه مسلم في صحيحه .

قال البيهقي : ولم يخرج البخاري مع كون حبيب بن أبي ثابت من شرطه ، ولعله إنما أعرض عنه - والله أعلم - لما فيه من الاختلاف على سعيد بن جبير قال : ورواية الجماعة عن أبي الزبير أولى أن تكون محفوظة ، فقد رواه عمرو ابن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس بقريب من معنى رواية مالك عن أبي الزبير .

قلت : تقديم رواية أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت لا وجه له ، فإن حبيب بن أبي ثابت من رجال الصحيحين ، فهو أحق بالتقديم من أبي الزبير ، وأبو الزبير من أفراد مسلم ، وأيضاً فأبو الزبير اختلف عنه عن سعيد بن جبير في المتن ، تارة يجعل ذلك في السفر كما رواه عنه قُرّة موافقة لحديث أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وتارة يجعل ذلك في المدينة كما رواه الأكثرون عنه عن سعيد .

● الجمع بين الصلاتين رخصة لا تتقيد بالمطر ولا غيره :

فهذا أبو الزبير قد روى عنه ثلاثة أحاديث : حديث أبي الطفيل عن معاذ في جمع السفر ، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله . وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس الذي فيه جمع المدينة . ثم قد جعلوا هذا كله صحيحاً . لأن أبا الزبير حافظ فلم لا يكون حديث حبيب بن أبي ثابت أيضاً ثابتاً عن سعيد ابن جبير وحبيب أوثق من أبي الزبير ؟ وسائر أحاديث ابن عباس الصحيحة تدل على ما رواه حبيب . فإن الجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن لأجل المطر ، وأيضاً فقلوه : « بالمدينة » يدل على أنه لم يكن في السفر ، فقلوه : جمع بالمدينة في غير خوف ولا مطر ، أولى بأن يقال : من غير خوف ولا سفر ، ومن قال : أظنه في المطر ، فظن ظنه ليس هو في الحديث ، بل مع حفظ الرواة ، فالجمع صحيح ، قال : من غير خوف ولا مطر ، وقال : ولا سفر ، والجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن بهذا ولا بهذا . وبهذا استدل أحمد به على الجمع لهذه الأمور بطريق الأولى ، فإن هذا الكلام يدل على أن الجمع لهذه الأمور أولى ، وهذا من باب التنبيه بالفعل ، فإنه إذا جمع ليرفع الحرَج الحاصل بدون الخوف والمطر والسفر ، فالحرَج الحاصل بهذه أولى أن يُرفع ، والجمع لها أولى من الجمع لغيرها .

● الجمع بين الصلاتين رخصة لا للسفر ولا للنسك :

ومما يبيِّن أن ابن عباس لم يرد الجمع للمطر - وإن كان الجمع للمطر أولى بالجواز - بما رواه مسلم من حديث حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت عن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، فجعل الناس يقولون : الصلاة .. الصلاة ، قال : فجاء رجل من بني تيم لا يفتر : الصلاة .. الصلاة . فقال : أتعلمني بالسنة لا أم لك ؟ ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء .

قال عبد الله بن شقيق : فحاك فى صدرى من ذلك شىء فأتيت أبا هريرة فسألتَه فصدقَ مقالته .

ورواه مسلم أيضاً من حديث عمران بن حدير عن ابن شقيق قال : قال رجل لابن عباس : الصلاة ، فسكت ، ثم قال : الصلاة ، فسكت ، ثم قال : لا أم لك ، أتعلّمنَا بالصلاة وكنا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله ﷺ .

● نفى احتمال أن يكون الجمع لأجل المطر :

فهذا ابن عباس لم يكن فى سفر ولا فى مطر ، وقد استدللّ بما رواه على ما فعله فعلم أن الجمع الذى رواه لم يكن فى مطر ، ولكن كان ابن عباس فى أمر مهم من أمور المسلمين يخطبهم فيما يحتاجون إلى معرفته ، ورأى أنه إن قطعه ونزل فانت مصلحته ، فكان ذلك عنده من الحاجات التى يجوز فيها الجمع ، فإن النبى ﷺ كان يجمع بالمدينة لغير خوف ولا مطر ، بل للحاجة تعرض له كما قال : أراد أن لا يُخرج أُمته ، ومعلوم أن جمع النبى ﷺ بعرفة ومزدلفة لم يكن لخوف ولا مطر ولا لسفر أيضاً ، فإنه لو كان جمعه للسفر ، لجمع فى الطريق ولجمع بمكة ، كما كان يقصر بها ، ولجمع لما خرج من مكة إلى منى وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ولم يجمع بمنى قبل التعريف ولا جمع بها بعد التعريف أيام منى ، بل يُصلى كل صلاة ركعتين غير المغرب ، ويُصليها فى وقتها ، ولا جمعه أيضاً كان للنسك ، فإنه لو كان كذلك لجمع من حين أحرم فإنه من حينئذ صار محرماً ، فعلم أن جمعه المتواتر بعرفة ومزدلفة لم يكن لمطر ولا خوف ، ولا لخصوص النسك ولا لمجرد السفر ، فهكذا جمعه بالمدينة الذى رواه ابن عباس ، وإنما كان الجمع لرفع الحرج عن أُمته ، فإذا احتاجوا إلى الجمع جمعوا .

● بطلان كل ما تأولوا به حديث الجمع بالمدينة :

قال البيهقي : ليس فى رواية ابن شقيق عن ابن عباس من هذين الوجهين الثابتين عنه نفى المطر ، ولا نفى السفر ، فهو محمول على أحدهما . أو على ما أوله عمرو بن دينار ، وليس فى روايتهما ما يمنع ذلك التأويل . فيقال : يا سبحان الله ! ابن عباس كان يخطب بهم بالبصرة ، فلم يكن مسافراً ، ولم يكن هناك مطر ، وهو ذكر جمعاً يحتج به على مثل ما فعله ، فلو كان ذلك لسفر أو مطر كان ابن عباس أجلاً قَدراً من أن يحتج على جمعه بجمع المطر أو السفر ، وأيضاً فقد ثبت فى الصحيحين عنه أن هذا الجمع كان بالمدينة ، فكيف يقال : لم ينف السفر ؟ وحبيب بن أبى ثابت من أوثق الناس ، وقد روى عن سعيد أنه قال : من غير خوف ولا مطر .

وأما قوله : إن البخارى لم يخرج ، فيقال : هذا من أضعف الحجج فهو لم يخرج أحاديث أبى الزبير وليس كل مَنْ كان من شرطه يخرج .

وأما قوله : ورواية عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء ، قريب من رواية أبى الزبير ، فإنه ذكر ما أخرجاه فى الصحيحين من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ صَلَّى بالمدينة سبعاً وثمانياً : الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . وفى رواية البخارى عن حماد بن زيد : فقال لأيوب : لعله فى ليلة مطيرة ؟ فقال : عسى . فيقال : هذا الظن من أيوب وعمرو ، فالظن ليس من مالك . وسبب ذلك أن اللفظ الذى سمعوه لا ينفى المطر ، فجوزوا أن يكون هو المراد ، ولو سمعوا رواية حبيب بن أبى ثابت الثقة الثبت لم يظنوا هذا الظن ، ثم رواية ابن عباس هذه حكاية فعل مطلق ، لم يذكر فيها نفى خوف ولا مطر ، فهذا يدل على أن ابن عباس كان قصده بيان جواز الجمع بالمدينة فى الجملة ، ليس مقصوده تعيين سبب واحد ، فمن قال : إنما أراد جمع المطر وحده - فقد غلط عليه ، ثم عمرو بن دينار تارة يُجَوِّز أن يكون للمطر موافقة لأيوب ، وتارة يقول هو وأبو الشعثاء : إنه كان

جمعاً في الوقتين ، كما في الصحيحين عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار : سمعتُ جابر بن زيد يقول : سمعتُ ابن عباس يقول : صليتُ مع رسول الله ﷺ ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً ، قال قلت : يا أبا الشعثاء أراه آخر الظهر وعَجَلُ العصر ، وآخر المغرب وعَجَلُ العشاء ، قال : وأنا أظن ذلك . فيقال : ليس الأمر كذلك . لأن ابن عباس كان أفقه وأعلم من أن يحتاج إذا كان قد صلى كل صلاة في وقتها الذي تعرف العامة والخاصة جوازه أن يذكر هذا الفعل المطلق دليلاً على ذلك . وأن يقول : أراد بذلك أن لا يخرج أُمته . وقد علم أن الصلاة في الوقتين قد شُرِعتْ بأحاديث المواقيت . وابن عباس هو ممن روى أحاديث المواقيت . وإمامة جبريل له عند البيت . وقد صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله . وصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه . فإن كان النبي ﷺ إنما جمع على هذا الوجه . فأى غرابة في هذا المعنى ؟ ومعلوم أنه كان قد صلى في اليوم الثاني كلاً الصلاتين في آخر الوقت وقال : « الوقت ما بين هذين » ، فصلاته للأولى وحدها في آخر الوقت أولى بالجواز ، وكيف يليق بابن عباس أن يقول : فعل ذلك كيلا يخرج أُمته ، والوقت المشهور هو أوسع وأرفع للخرج من هذا الجمع الذي ذكره ؟ وكيف يحتج على مَنْ أنكر عليه التأخير لو كان النبي ﷺ إنما صلى في الوقت المختص بهذا الفعل وكان له في تأخير المغرب حين صلاها قبل مغيب الشفق وحدها ، وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ما يغنيه عن هذا ؟ وإنما قصد ابن عباس بيان جواز تأخير المغرب إلى وقت العشاء ليبين أن الأمر في حال الجمع أوسع منه في غيره . وبذلك يرتفع الحَرَجُ عن الأمة . ثم ابن عباس قد ثبت عنه في الصحيح أنه ذكر الجمع في السفر . وأن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر سيره . وقد تقدم ذلك مفصلاً . فعُلِمَ أن لفظ الجمع في عرفة وعادته إنما هو الجمع في وقت أحدهما .

• الجمع من غير خوف ولا علة :

وأما الجمع فى الوقتين فلم يُعرف أنه تكلم به ، فكيف يعدل عن عادته التى يتكلم بها إلى ما ليس كذلك ؟ وأيضاً فابن شقيق يقول : حاك فى صدرى من ذلك شىء ، فأتيتُ أبا هريرة فسألتُه فصدّق مقالته . أترأه حاك فى صدره أن الظهر لا يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت ؟ وأن العصر لا يجوز تقديمها إلى أول الوقت ؟ وهل هذا مما يخفى على أقل الناس علماً حتى يحيك فى صدره منه ؟ وهل هذا مما يحتاج أن ينقله إلى أبى هريرة أو غيره حتى يسأله عنه ؟ إن هذا مما تواتر عند المسلمين وعلموا جوازه . وإنما وقعت شبهة لبعضهم فى المغرب خاصة ، وهؤلاء يجوزون تأخيرها إلى آخر وقتها ، فالحديث حجة عليهم كيفما كان ، وجواز تأخيرها ليس معلقاً بالجمع ، بل يجوز تأخيرها مطلقاً إلى آخر الوقت حين يؤخرُ العشاء أيضاً ، وهكذا فعل النبى ﷺ حين بيّن أحاديث المواقيت ، وهكذا فى الحديث الصحيح : « وقت المغرب ما لم يغب نور الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل » ، كما قال : « وقت الظهر ما لم يصر ظل كل شىء مثله ، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس » فهذا الوقت المختص الذى بيّنه بقوله وفعله وقال : « الوقت ما بين هذين » ليس له اختصاص بالجمع ولا تعلق به . ولو قال قائل : قوله : « جمع بينهما بالمدينة من غير خوف ولا سفر » ، المراد به الجمع فى الوقتين كما يقول ذلك مَنْ يقول من الكوفيين ، لم يكن بينه وبينهم فرق . فلماذا يكون الإنسان من المطففين لا يحتج لغيره كما يحتج لنفسه ؟ ولا يقبل لنفسه ما يقبله لغيره ؟

وأيضاً فقد ثبت هذا من غير حديث ابن عباس ورواه الطحاوى : حدثنا ابن خزيمة وإبراهيم بن أبى داود وعمران بن موسى قال : أخبرنا الربيع بن يحيى الأثنانى ، حدثنا سفيان الثورى عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة للرخصة من غير خوف ولا علة ، لكن يُنظر حال هذا الأثنانى .

وجمع المطر عن الصحابة ، فما ذكره مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء ليلة المطر جمع معهم في ليلة المطر ، قال البيهقي : ورواه العمري عن نافع فقال : قبل الشفق ، وروى الشافعي في القديم : أنبأنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن حبيب أن ابن عباس جمع بينهما في المطر قبل الشفق ، وذكر ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني بالإسناد الثابت عن هشام بن عروة وسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كانوا يجمعون بين المغرب والعشاء في الليلة المطيرة إذا جمعوا بين الصلاتين ولا ينكر ذلك ، وبإسناده عن موسى بن عقبة أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع بين المغرب والعشاء الآخرة إذا كان المطر ، وأن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن ومشixe ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ولا ينكرون ذلك .

● آثار الجمع وما تدل عليه :

فهذه الآثار تدل على أن الجمع للمطر من الأمر القديم المعمول به بالمدينة زمن الصحابة والتابعين ، مع أنه لم يُنقل أن أحداً من الصحابة والتابعين أنكر ذلك فعلم أنه منقول عندهم بالتواتر جواز ذلك ، لكن لا يدل على أن النبي ﷺ لم يجمع إلا للمطر ، بل إذا جمع لسبب هو دون المطر مع جمعه أيضاً للمطر كان قد جمع من غير خوف ولا مطر ، كما أنه إذا جمع في السفر وجمع في المدينة كان قد جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر ، فقول ابن عباس : جمع من غير كذا ولا كذا - ليس نفيًا منه للجمع بتلك الأسباب ، بل إثبات منه لأنه جمع بدونها وإن كان جمع بها أيضا .

ولو لم يُنقل أنه جمع بها فجمعه بما هو دونها دليل على الجمع بها بطريق الأولى ، فيدل ذلك على الجمع للخوف والمطر ، وقد جمع بعرفة ومزدلفة من غير خوف ولا مطر .

فالأحاديث كلها تدل على أنه جمع فى الوقت الواحد لرفع الحرج عن أمتة
فيباح الجمع إذا كان فى تركه حرج قد رفعه الله عن الأمة ، وذلك يدل على
الجمع للمرض الذى يحرج صاحبه بتفريق الصلاة بطريق الأولى والأخرى ، وجمع
مَنْ لا يمكنه إكمال الطهارة فى الوقتين إلا بحرج كالمستحاضة وأمثال ذلك من
الصور (١) .

● الجمع من غير عذر من الكبائر :

وقد رُوِيَ عن عمر بن الخطاب أنه قال : الجمع بين الصلاتين من غير عذر من
الكبائر ، وروى الثورى فى جامعه عن سعيد عن قتادة عن أبى العالية عن عمر
ورواه يحيى بن سعد عن يحيى بن صبيح : حدثنى حميد بن هلال عن أبى قتادة
- يعنى العدوى - أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل له : ثلاث من الكبائر :
الجمع بين الصلاتين إلا من عذر ، والفرار من الزحف والنهب . قال البيهقى :
أبو قتادة أدرك عمر فإن كان شاهده كتب فهو موصول ، وإلا فهو إذا انضم إلى
الأول صار قوياً . وهذا اللفظ يدل على إباحة الجمع للعذر ولم يخص عمر عذراً
من عذر . قال البيهقى : وقد روى فيه حديث موصول عن النبى ﷺ فى إسناده
مَنْ لا يُحتج به وهو من رواية سلمان التيمى عن حنش الصنعائى عن عكرمة عن
ابن عباس ... ا هـ .



(١) ذكر النووى فى شرح مسلم خلاصة ما قاله المتأولون لروايات الجمع بالمدينة من غير مطر
ولا خوف وردها كلها بما دل قطعاً على أن هذا الجمع فى الإقامة رخصة للأمة ، وقال فى آخر البحث :
وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع فى الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين
وأشهب من أصحاب مالك . وحكاه الخطابى عن الثقال والشاشى الكبير من أصحاب الشافعى عن
أبى إسحاق المروذى واختاره ابن المنذر ويؤيده ظاهر قول ابن عباس : « أراد أن لا يحرج أمتة » فلم
يعلله بمرض ولا غيره ، والله أعلم ... ا هـ .

فصل

فى تمام الكلام فى القصر وسبب إتمام عثمان الصلاة بمنى وقد تقدّم فيها بعض أقوال الناس ، والقولان الأولان مرويان عن الزهرى وقد ذكرهما أحمد ، روى عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن الزهرى قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعاً لأنه قد عزم على المقام ^(١) بعد الحج ، ورجع الطحاوى هذا الوجه مع أنه ذكر الوجهين

(١) يرى الفقهاء أنه إذا نوى المسافر الإقامة مدة كان ذلك مما يمنع القصر ، وفى ذلك تفصيل فى المذاهب :

فالحنفية يقولون : بأنه يمتنع القصر إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوماً متوالية كاملة ، فلو نوى الإقامة أقل من ذلك ولو بساعة لا يكون مقيماً ، وإنما تمنع نية الإقامة القصر - عندهم - بشروط أربعة :

الأول : أن يترك السير بالفعل ، فلو نوى الإقامة وهو يسير لا يكون مقيماً ويجب عليه القصر .
الثانى : أن يكون الموضع الذى نوى الإقامة فيه صالحاً لها ، فلو نوى الإقامة فى صحراء ليس فيها سكان أو فى جزيرة خربة أو فى بحر لم تمنع نية القصر أيضاً .

الثالث : أن يكون الموضع الذى نوى الإقامة فيه واحداً ، فلو نوى الإقامة ببلدتين لم يعين إحداهما لم تصح نيته أيضاً .

الرابع : أن يكون مستقلاً بالرأى ، فلو نوى التابع الإقامة لا تصح نيته ولا يتم إلا إذا علم نية متبوعه .

ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ثم رجع قبل إتمامها وجب عليه إتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع . وكذا إذا نوى الإقامة قبل إتمامها فإنه يجب عليه الإتمام فى الموضع الذى وصل إليه وإن لم يكن صالحاً للإقامة فيه . ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلاً يُعتبر مسافراً يجب عليه القصر ، ولو بقى على ذلك عدة سنين ، إلا إذا كان منتظراً قافلة مثلاً وعلم أنها لا تحضر إلا بعد خمسة عشر يوماً فإنه يعتبر نائياً الإقامة ويجب عليه إتمام الصلاة فى هذه الحالة .

ويقول الحنابلة : إن القصر يمتنع لو نوى المسافر إقامة مطلقة ولو فى مكان غير صالح للإقامة فيه أو نوى الإقامة مدة يجب عليه فيها أكثر من عشرين صلاة ، وكذا إذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لا تنقضى إلا فى أربعة أيام . ويوم الدخول ويوم الخروج بحسبان من المدة . ومن أقام فى أثناء =

الآخرين فذكر ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب عن الزهري قال : إنما صلى
عثمان بمنى أربعاً لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يخبرهم أن
الصلاة أربع ، قال الطحاوي : فهذا يخبر أنه فعل ما فعل ليعلم الأعراب به أن

= سفره لحاجة بلا نية إقامة ولا يدري متى تنقضي فله القصر ولو أقام سنين سواء غلب على ظنه
كثرة مدة الإقامة أو قلتها بعد أن يحتمل انقضاؤها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها ، وإذا رجع
إلى المحل الذي سافر منه قبل قطع المسافة فلا يقصر في عودته .

أما المالكية فإنهم يقولون : بأنه يقطع حكم السفر ، ويمنع القصر نية إقامة أربعة أيام بشرطين :
(أحدهما) أن تكون تامة لا يُحتسب منها يوم الدخول إن دخل بعد طلوع الفجر ولا عدم الخروج
إن خرج في أثنائه . (وثانيهما) وجوب عشرين صلاة على الشخص في هذه الإقامة . فلو أقام
أربعة أيام تامة وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع وكان ناوياً ذلك قبل الإقامة فإنه يقصر
حال إقامته لعدم وجوب عشرين صلاة ، وكذا إذا دخل عند الزوال وكان ينوي الارتحال بعد ثلاثة أيام
وبعض الرابع غير يوم الدخول فإنه يقصر لعدم تمام الأيام الأربعة ، ثم إن نية الإقامة إما أن تكون
في ابتداء السير وإما أن تكون في أثنائه ، فإن كانت في ابتداء السير فلا يخلوا إما أن تكون
المسافة بين محل النية ومحل الإقامة مسافة قصر أو لا . فإن كانت مسافة قصر قصر الصلاة حتى
يدخل محل الإقامة بالفعل وإلا أتم من حين النية ، أما إن كانت النية في أثناء سفره فإنه يقصر
حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتمد ،
ولا يشترط في محل الإقامة المنوية أن يكون صالحاً للإقامة فيه ، فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل
لا عمران به فلا يقصر بمجرد دخوله على ما تقدم ، ومثل نية الإقامة أن يعلم بالعادة أن مثله يقيم
في جهة أربعة أيام فأكثر فإنه يتم وإن لم ينو الإقامة ، أما إن أراد أن يخالف العادة ونوى أن
لا يقيم فيها الأربعة أيام المعتادة فإنه لا ينقطع حكم سفره ، ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر
بمحل خوف فإنها لا تقطع حكم السفر ، أما إذا أقام بمحل في أثناء سفره بدون أن ينو الإقامة به
فإن إقامته به لا تمنع القصر ولو أقام مدة طويلة ، بخلاف ما إذا أقام بدون نية في محل ينتهي إليه
سفره ، فإن هذه الإقامة تمنع من القصر إلا إذا علم أو ظن أنه يخرج من قبل المدة القاطعة للسفر ،
ومن رجع بعد الشروع في السفر إلى المحل الذي سافر منه سواء أكان وطناً أو محل إقامة اعتُبر
الرجوع في حقه سفرًا مستقلاً ، فإن كان مسافة قصر وإلا فلا ولو لم يكن ناوياً الإقامة في ذلك
المحل ، وسواء أكان رجوعه لحاجة نسيها أو لا .

الصلاة أربع . فقد يُحتمل أن يكون لما أراد أن يريهم ذلك نوى الإقامة فصار مقيماً فرضه أربع فصلى بهم أربعاً ، فالسبب الذى حكاه معمر عن الزهرى ^(١) ويحتمل أن يكون فعل ذلك وهو مسافر لتلك العلة ، قال : والتأويل الأول أشبه عندنا لأن الأعراب كانوا بالصلاة وأحكامها فى زمن رسول الله ﷺ أجهل منهم بها وبحكمها فى زمن عثمان ، وهم بأمر الجاهلية حينئذ أحدث عهداً إذ كانوا فى زمن رسول الله ﷺ إلى العلم بفرض الصلوات أحوج منهم إلى ذلك فى زمن عثمان ، فلما كان رسول الله ﷺ لم يتم الصلاة لتلك العلة ، ولكنه قصرها ليُصلُّوا معه صلاة السفر على حكمها ويُعلِّمهم صلاة الإقامة على حكمها ، كان عثمان أحرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة ، قال الطحاوى : وقد قال آخرون : إنما أتمَّ الصلاة لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا مَنْ حَلَّ وارتحل ، واحتجوا بما رواه عن حماد بن سلمة عن قتادة قال : قال عثمان بن عفان : إنما يقصر الصلاة مَنْ حمل الزاد والمزاد وحلَّ وارتحل ، وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبى عروبة ، وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن عباس بن عبد الله بن أبى ربيعة : أن عثمان ابن عفان كتب إلى عماله : ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا تأن ولا تاجر ، إنما يُصلِّي الركعتين مَنْ كان معه الزاد والمزاد ، وروى أيضاً من طريق حماد بن سلمة : أن أيوب السخيتانى أخبرهم عن أبى قلابة الجرفى عن عمه أبى المهلب قال : كتب عثمان أنه قال : بلغنى أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجباية

= فى حين يقول الشافعية : بأن القصر يمتنع إذا نوى الإقامة أربعة أيام تامة غير يومى الدخول والخروج ، فإذا نوى أقل من أربعة أيام أو لم ينو شيئاً فله أن يقصر حتى يقيم أربعة أيام بالفعل ، هذا إذا لم يكن له حاجة فى البقاء ، أما إذا كانت له حاجة وجزم بأنها لا تُقضى فى أربعة أيام فإن سفره ينتهى بمجرد المكث والاستقرار ، سواء نوى الإقامة بعد الوصول له أو لا ، فإنه توقع قضاءها من وقت لآخر بحيث لا يجزم بأنه يقيم أربعة أيام فله القصر إلى ثمانية عشر يوماً (البلتاجى) .

(١) « الذى » : خير المبتدأ . والمعنى : فالسبب الصحيح هو الذى حكاه معمر ... إلخ .

وإما لجريم ثم يقصرون الصلاة ، وإنما يقصر الصلاة مَنْ كان شاخصاً أو بحضرة عدو . قال ابن حزم : هذان الإسنادان فى غاية الصحة . قال الطحاوى : قالوا : وكان مذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا مَنْ يحتاج إلى حمل الزاد والمزاد وَمَنْ كان شاخصاً ، فأما مَنْ كان فى مصر يستغنى به عن حمل الزاد والمزاد فإنه يتم الصلاة ، قالوا : ولهذا أتمَّ عثمان بِمَنى لأن أهلها فى ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصرأ يستغنى مَنْ حَلَّ به عن حمل الزاد والمزاد . قال الطحاوى : وهذا المذهب عندنا فاسد ، لأن مَنى لم تصر فى زمن عثمان أعمر من مكة فى زمن رسول الله ﷺ ، وقد كان رسول الله ﷺ يُصَلَّى بها ركعتين ، ثم صَلَّى بها أبو بكر بعده كذلك ، ثم صَلَّى بها عمر بعد أبى بكر كذلك ، فإذا كانت مع عدم احتياج مَنْ حَلَّ بها إلى حمل الزاد والمزاد تقصر فيها الصلاة ، فما دونها من المواطن أخرى أن يكون كذلك . قال : فقد انتفت هذه المذاهب كلها لفسادها عن عثمان أن يكون من أجل شىء منها قصر الصلاة ، غير المذهب الأول ، الذى حكاه معمر عن الزهرى ، فإنه يحتمل أن يكون من أجلها أتمها ، وفى الحديث أن إتمامه كان لنيته الإقامة على ما رويناه فيه ، وعلى ما كشفنا من معناه .

● الرد على الطحاوي فيما تأوّل به إتمام عثمان :

قلت : الطحاوى مقصوده أن يجعل ما فعله عثمان موافقاً لأصله ، وهذا غير ممكن فإن عثمان من المهاجرين ، والمهاجرون كان يحرم عليهم المقام بمكة ولم يُرَخَّصَ النبى ﷺ لهم إذا قدموا مكة للعمرة أن يقيموا بها أكثر من ثلاث بعد قضاء العمرة كما قال فى الصحيحين عن العلاء بن الحضرمى أن النبى ﷺ رَخَّصَ للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نُسُكِهِ ثلاثاً ، ولهذا لما توفى ابن عمر بها أمر أن يُدفن بالحل ولا يُدفن بها . وفى الصحيحين أن النبى ﷺ لما عاد سعد بن أبى وقاص ، وقد كان مرض فى حجة الوداع ، خاف سعد أن يموت بمكة فقال : يا رسول الله ، أخلف عن هجرتى . فبشّره النبى ﷺ بأنه لا يموت بها . وقال :

« إنك لن تموت حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون » ، لكن البائس سعد بن خولة يرثى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة .

ومن المعروف عن عثمان أنه كان إذا اعتمر ينيخ راحلته ، فيعتمر ثم يركب عليها راجعاً ، فكيف يقال إنه نوى المقام بمكة ؟ ثم هذا من الكذب الظاهر ، فإن عثمان ما أقام بمكة قط ، بل كان إذا حج يرجع إلى المدينة .

وقد حمل الشافعي وأصحابه وطائفة من متأخري أصحاب أحمد ، كالقاضي وأبى الخطاب وابن عقيل وغيرهم فعل عثمان على قولهم ، فقالوا : لما كان المسافر مخيراً بين الإتمام والقصر ، كان كل منهما جائزاً ، وفعل عثمان هذا ، لأن القصر جائز والإتمام جائز ، وكذلك حملوا فعل عائشة واستدلوا بما روه من جهتها ، وذكر البيهقي قول من قال : أتمها لأجل الأعراب ، ورواه من سُنن أبى داود : حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا حماد عن أيوب عن الزهري : أن عثمان بن عفان أتم الصلاة بمنى من أجل الأعراب ، لأنهم كثروا عامين فصلّى بالناس أربعاً ، ليُعَلِّمهم أن الصلاة أربع .

وروى البيهقي من حديث إسماعيل بن إسحاق القاضي : حدثنا يعقوب عن حميد : حدثنا سليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن عثمان بن عفان : أنه أتم الصلاة بمنى ثم خطب الناس فقال : أيها الناس ، إنَّ السُّنَّةَ سُنَّةُ رسول الله ﷺ وسُنَّةُ صاحبيه ، ولكنه حدث العام من الناس فخفت أن تعيبوا ، قال البيهقي : وقد قيل غير هذا والأشبه أن يكون رآه رخصة فرأى الإتمام جائزاً كما رآته عائشة ،

● استبعاد أن يكون عثمان أتم لمجرد الترخص :

قلت : وهذا بعيد ، فإن عدول عثمان عما داوم عليه رسول الله ﷺ وخليفته بعده مع أنه أهون عليه ، وعلى المسلمين ومع ما عُلِّمَ من حلم عثمان ، واختياره له ولرعيته أسهل الأمور ، ويُعده عن التشديد والتغليظ لا يناسب أن يفعل

الأمر الأثقل الأشد مع ترك ما داوم عليه رسول الله ﷺ وخليفته بعده ، ومع
رغبة عثمان في الاقتداء بالنبي ﷺ وخليفته بعده لمجرد كون هذا المفضول
جائزاً ، إن لم ير أن في فعل ذلك مصلحة راجحة بعثته على أن يفعله ، وهب
أن له أن يُصَلِّيَ أربعاً فكيف يلزم بذلك مَنْ يصلي خلفه ؟ فإنهم إذا اتّموا به
صَلُّوا بصلاته فيلزم المسلمين بالفعل الأثقل مع خلاف السُّنة لمجرد كون ذلك
جائزاً ، وكذلك عائشة .

● موافقة السلف لعثمان ، ومخالفة بعض الصحابة له :

وقد وافق عثمان على ذلك غيره من السلف أمراؤهم وغير أمرائهم ، وكانوا
يتمون وأئمة الصحابة لا يختارون ذلك ، كما روى مالك عن الزهري أن رجلاً
أخبره عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد يغوث كانا
جميعاً في سفر ، وكان سعد بن أبي وقاص يقصر الصلاة ويفطر ، وكانا يتمان
الصلاة ويصومان ، فقليل لسعد : نراك تقصر من الصلاة وتُفطر ويتمان ، فقال
سعد : نحن أعلم ، وروى شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الرحمن
ابن المسور قال : كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من قرى الشام ، فكان
يصلي ركعتين فنصلي نحن أربعاً فنسأله عن ذلك فيقول سعد : نحن أعلم .
وروى مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال : جاء عبد الله
ابن عمر يعود عبد الله بن صفوان فصلي بنا ركعتين ثم انصرف فأتمنا لأنفسنا .

قلت : عبد الله بن صفوان كان مقيماً بمكة فلماذا أتموا خلف ابن عمر ، وروى
مالك عن نافع أن ابن عمر كان يُصَلِّي وراء الإمام يَمْنَى أربعاً ، وإذا صَلَّى لنفسه
صَلَّى ركعتين ، قال البيهقي : والأشبه أن يكون عثمان رأى القصر رخصة فرأى
الإتمام جائزاً كما رآته عائشة . قال : وقد رُوي ذلك عن غير واحد من الصحابة
مع اختيارهم القصر ، ثم روى الحديث المعروف من رواية عبد الرزاق عن إسرائيل
عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي ليلى قال : أقبل سلمان في اثني عشر راكباً

من أصحاب النبي ﷺ فحضرت الصلاة فقالوا : تقدّم يا أبا عبد الله . فقال :
إنّا لا نؤمكم ولا ننكح نساءكم ، إنّ الله هدانا بكم ، قال : فتقدم رجل من
القوم فصلى بهم أربعاً قال : فقال سلمان : ما لنا ولا لمربعة إنّما كان يكفيننا
نصف المربعة ونحن إلى الرخصة أحوج . قال : فبيّن سلمان بمشهد هؤلاء
الصحابة أن القصر رخصة .

● تعليل كراهية سلمان للإتمام :

قلت : هذه القضية كانت في خلافة (١) .

وسلمان قد أنكر التربع وذلك أنه كان خلاف السنّة المعروفة عندهم ، فإنه لم
تكن الأئمة يربعون في السفر وقوله : « ونحن إلى الرخصة أحوج » يبيّن أنها
رخصة وهي رخصة مأمور بها كما أن أكل الميتة في المخمصة رخصة وهي
مأمور بها ، وفطر المريض رخصة وهو مأمور به ، والصلاة بالتيّم رخصة مأمور
بها ، والطواف بالصفاء والمروة قد قال الله فيه : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ (٢) وهو مأمور به ، إما ركن وإما واجب
وإما سنّة ، والذي صلى سلمان أربعاً يحتمل أنه كان لا يرى القصر لمثله إما لأن
سفره كان قصراً عنده ، وإما لأن سفره لم يكن عنده مما يقصر فيه الصلاة ، فإن
من الصحابة من لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو غزو ، وكان لكثير من
السلف والخلف نزاع في جنس سفر القصر وفي قدره ، فهذه القضية المعينة لم
يتبين فيها حال الإمام ، ومتابعة سلمان له تدل على أن الإمام إذا فعل شيئاً
متأولاً اتبع عليه كما إذا قنّت متأولاً أو كبرّ خمساً أو سبعا متأولاً ، والنبي ﷺ
صلى خمساً واتبعه أصحابه ظانين أن الصلاة زيد فيها ، فلما سلّم ذكروا ذلك له
فقال : « إنّما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإن نسيت فذكروني » .

(١) بياض بالأصل .

(٢) البقرة : ١٥٨

● أقوال الأئمة فى مَنْ أتم الصلاة المقصورة :

وقد تنازع العلماء فى الإمام إذا قام إلى خامسة هل يتابعه المأموم ، أو يفارقه ويُسَلِّم ، أو يفارقه وينتظره ، أو يُخَيَّرُ بين هذا وهذا على أقوال معروفة وهى روايات عن أحمد ، أو رأى أن التربع مكروه وتابع الإمام عليه فإن المتابعة واجبة ويجوز فعل المكروه لمصلحة راجحة ، ولا ريب أن تربيع المسافر ليس كصلاة الفجر أربعاً ، فإن المسافر لو اقتدى بمقيم لصلى خلفه أربعاً لأجل متابعة إمامه فهذه الصلاة تُفعل فى حال ركعتين وفى حال أربعاً بخلاف الفجر ، فجاز أن تكون متابعة الإمام المسافر كمتابعة المسافر للمقيم لأن كلاهما اتبع إمامه ، وهذا القول - وهو القول بكراهة التربع - أعدل الأقوال وهو الذى نص عليه أحمد فى رواية الأثرم وقد سأل : هل للمسافر أن يصلى أربعاً ؟ فقال : لا يعجبني ، ولكن السفر ركعتان . وقد نقل عنه المروذى أنه قال : إن شاء صلى أربعاً وإن شاء صلى ركعتين ، ولا يختلف قول أحمد : أن الأفضل هو القصر ، بل نُقِلَ عنه إذا صلى أربعاً أنه توقف فى الإجزاء ، ومذهب مالك كراهية التربع وأنه يعيد فى الوقت ، ولهذا يُذكر فى مذهبه هل تصح الصلاة أربعاً ؟ على قولين .

ومذهب الشافعى جواز الأمرين وأيهما أفضل ؟ فيه قولان ، أصحهما أن القصر أفضل كإحدى الروایتين عن أحمد ، وهو اختيار كثير من أصحابه ، وتوقف أحمد عن القول بالإجزاء يقتضى أنه يخرج على قوله فى مذهبه ، وذلك أن غايته أنه زاد زيادة مكروهة وهذا لا يُبطل الصلاة فإنه أتى بالواجب وزيادة ، والزيادة إذا كانت سهواً لا تُبطل الصلاة باتفاق المسلمين ، وكذلك الزيادة خطأ إذا اعتقد جوازها ، وهذه الزيادة لا يفعلها مَنْ يعتقد تحريمها ، وإنما يفعلها مَنْ يعتقد أنها جائزة ولا نص بتحريمها بل الأدلة دالة على كون ذلك مخالفاً للسنة لا أنه مُحَرَّم كالصلاة بدون رفع اليدين ومع الالتفات ... ونحو ذلك من المكروهات ، وسنتكلم إن شاء الله على تمام ذلك .

● مذهب عثمان رضى الله عنه فى قصر الصلاة :

وأما إتمام عثمان فالذى ينبغى أن يحمل حاله على ما كان يقول لا على ما لم يثبت عنه ، فقله : « إنه بلغنى أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجرىم يقصرون الصلاة ، وإنما يقصر الصلاة مَنْ كان شاخصاً أو بحضرة عدو » ، وقوله بيّن فيه مذهبه وهو أنه لا يقصر الصلاة مَنْ كان نازلاً فى قرية أو مصر إلا إذا كان خائفاً بحضرة عدو ، وإنما يقصر مَنْ كان شاخصاً - أى مسافراً وهو الحامل للزاد والمزاد - أى للطعام والشراب ، والمزاد وعاء الماء ، يقول : إذا كان نازلاً مكاناً فيه الطعام والشراب كان مترفهاً بمنزلة المقيم فلا يقصر ، لأن القصر إنما جعل للمشقة التى تلحق الإنسان وهذا لا تلحقه مشقة . فالقصر عنده للمسافر الذى يحمل الزاد والمزاد وللخائف ، ولما عمرت منى وصار بها زاد ومزاد لم ير القصر بها لا لنفسه ولا لمن معه من الحاج ، وقوله فى تلك الرواية : « ولكن حدث العام » . لم يذكر فيها ما حدث فقد يكون هذا هو الحادث ، وإن كان قد جاءت الجهال من الأعراب وغيرهم يظنون أن الصلاة أربع فقد خاف عليهم أن يظنوا أنها تُفعل فى مكان فيه الزاد والمزاد أربعاً وهذا عنده لا يجوز ، وإن كان قد تأهل بمكة فيكون هذا أيضاً موافقاً فإنه إنما تأهل بمكان فيه الزاد والمزاد وهو لا يرى القصر لمن كان نازلاً بأهله فى مكان فيه الزاد والمزاد ^(١) . وعلى هذا فجميع ما ثبت فى هذا الباب من عذره يصدق بعضه بعضاً .

(١) فى مجاوزة محل الإقامة عند الفقهاء تفصيل فى المذاهب :

فيقول الشافعية : إنه لا بد أن يصل إلى محل يُعَدُّ فيه مسافراً عُرفاً ، وابتداء السفر لساكن الأبنية يحصل بمجاوزة سور مختص بالمكان الذى سافر منه إذا كان ذلك السور صوب الجهة التى يقصدها المسافر وإن كان داخله أماكن خربة ومزارع ودور ، لأن كل هذا يُعَدُّ من ضمن المكان الذى سافر منه ، ولا عبرة بالخندق والقنطرة على وجود السور ، ومثل السور ما يقيمه أهل القرى من الجسور ، فإن لم يوجد السور المذكور وكان هناك قنطرة أو خندق فلا بد من مجاوزته ، فإن لم يوجد شئ من ذلك فالعبرة بمجاوزة العمران وإن تخلله خراب ، ولا يُشترط مجاوزة الخراب الذى فى طرف =

.....

= العمران إذا ذهبت أصول حيطانه ولا مجاوزة المزارع ولا البساتين واو بنيت بها قصور أو دور تُسكن فى بعض فصول السنة ، ولا بد من مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التى لا سور لها . وإذا اتصل بالبلد عُرفاً قرية أو قريتان مثلاً ، فيُشترط مجاوزتهما إن لم يكن بينهما سور وإلا فالشرط مجاوزة السور ، فإن لم تكونا متصلتين اكتفى بمجاوزة قرية المسافر عُرفاً . أما القصور التى فى البساتين المتصلة بالبلد فإن كانت تُسكن فى كل السنة فحكمها كالقريتين المذكورتين ، وإلا فلا كما تقدّم ، وابتداء السفر لساكن الخيام يكون بمجاوزة تلك الخيام ومرافقها كمطرح الرماد وملعب الصبيان ومرابط الخيل ، ولا بد أيضاً من مجاوزة المهبط إن كان فى ربوة ومجاوزة المصعد إن كان فى منخفض ، ولا بد أيضاً من مجاوزة عرض الوادى إن سافر فى عرضه وهذا إذا لم يخرج المهبط والمصعد والوادى عن الاعتدال ، أما لو اتسع شئ منها جداً فيُكتفى بمجاوزة الحلة وهى البيوت التى يجتمع أهلها للسمر ويستطيعون استعارة لوازمهم بعضهم من بعض ، أما المسافر الذى سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فابتداء سفره يكون بمجاوزة محل رحله ومرافقه ، هذا إذا كان السفر براً ، أما إذا كان فى البحر المتصل ببلده كالسويس ، وجده - مثلاً - فابتداء سفره من أول تحرك السفينة للسفر ولا عبرة بالأسوار ولو وُجدت بالبلدة على المعتمد ، وإذا كانت السفينة تجرى محاذاة للأبنية التى فى البلدة فلا يقصر حتى تجاوز تلك الأبنية .

فى حين يقول الحنابلة : إن المسافر يقصر إذا فارق بيوت محل إقامته العامة بما يعد مفارقة عُرفاً ، سواء أكانت داخل السور أو خارجه ، وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء . أما إذا اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة فلا يقصر إلا إذا فارقهما معاً . وكذا لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها للرياضة فى الصيف مثلاً ، إلا إذا جاوز تلك البساتين ، أما إذا كان من سكان الخيام أو من سكان القصور أو البساتين فلا يقصر حتى يفارق خيامه أو المكان الذى نُسبَ إليه البساتين أو القصور عُرفاً ، وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من أعواد الذرة ونحوها فإنه لا يقصر حتى يفارق محل إقامة قومه .

أما الحنفية فإنهم يقولون : إن من قصد سفر مسافة القصر المتقدم بيانه قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع إقامته ، سواء أكان مقيماً فى المصر أو فى غيره ، فإذا خرج من المصر لا يقصر إلا إذا جاوز بيوته من الجهة التى خرج منها وإن كلن بإزائه بيوت من جهة أخرى ، ويلزم أن يجاوز كل البيوت ولو كانت متفرقة متى كان أصلها من المصر ، فلما انفصلت عن المصر محلة كانت متصلة بها قبل ذلك الانفصال لا يقصر إلا إذا جاوزها بشرط أن تكون عامرة . أما إذا كانت خربة لا سكان فيها فلا يلزم مجاوزتها ، ويُشترط أيضاً أن يجاوز ما حول المصر من المساكن وأن يجاوز =

وأما ما اعتذر به الطحاوي من أن مكة كانت على عهد النبي ﷺ أعمر من منى في زمن عثمان ، فجواب عثمان له أن النبي ﷺ في عُمره القضية ثم في غزوة الفتح ثم في عُمره الجعرانة كان خائفاً من العدو وعثمان يجوز القصر لمن كان خائفاً وإن كان نازلاً في مكان فيه الزاد والمزاد فإنه يُجوز للمسافر ولمن كان بحضرة العدو ، وأما في حجة الوداع فقد كان النبي ﷺ آمناً لكنه لم يكن نازلاً بمكة وإنما كان نازلاً بالأبطح خارج مكة هو وأصحابه فلم يكونوا نازلين

= القرى المتصلة بذلك بخلاف القرى المتصلة بالفناء فلا يُشترط مجاوزتها ولا يُشترط أن تغيب البيوت عن بصره ، وإذا خرج من الأخبية (الخيام) لا يكون مسافراً إلا إذا جاوزها سواء أكانت متصلة أو متفرقة ، أما إذا كان مقيماً على ماء أو محتطب فإنه يعتبر مسافراً إذا فارق الماء أو المحتطب ما لم يكن المحتطب واسعاً جداً أو النهر بعيد المنبع أو المصب وإلا فالعبرة بمجاورة العمران ، ويُشترط أيضاً أن يجاوز الفناء المتصل بموضع إقامته وهو المكان المَعْد لمصالح السكان كركض الدواب ودفن الموتى وإلقاء التراب ، فإن انفصل الفناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بفضاء قدر أربعمائة زراع فإنه لا يُشترط مجاوزته ، كما لا يُشترط مجاوزة البساتين لأنها لا تعتبر من العمران . وإن كانت متصلة بالبناء سواء سكنها أهل البلدة في كل السنة أو بعضها .

بينما يقول المالكية : إن المسافر إما أن يكون مسافراً من أبنية أو من خيام (وهو البدوي) أو من محل لا بناء به ولا خيام كساكن الجبل ، فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بنياتها والفضاء الذي حواليتها والبساتين المسكونة بأهلها ولو في بعض العام بشرط أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكماً بأن كان ساكونها ينتفعون بأهل البلد ، فإن كانت غير مسكونة بالأهل في وقت من العام فلا تُشترط مجاوزتها كالمزارع ، وكذا إذا كانت منفصلة عن البلد ولا ينتفع ساكونها بأهلها فلا تُشترط مجاوزتها ، ولا يشترط مجاوزة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المعتمد ، بل العبرة بمجاورة البساتين المذكورة فقط ولو كان مسافراً من بلد تُقام فيه الجمعة ، ومثل البساتين القريبة المتصلة بالبلد التي سافر منها إذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد فلا بد من مجاوزتها أيضاً ، فالعزب المتجاورة متى كان بين سكانها ارتفاع فهي كبلد واحد فلا يقصر المسافر من عزبة منها حتى يجاوز الجميع ، وأما ساكن الخيام فلا يقصر إذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام التي يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة أو اسم الدار فقط ، فإن جمعهم اسم القبيلة فقط أو لم يجتمعوا في قبيلة ولا دار ، فإن كان بينهما ارتفاع فلا بد من مجاوزة الكل ، وإلا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط ، وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء فإنه يقصر متى انفصل عن محله . (البلتاجي) .

بدار إقامة ولا يمكن فيه الزاد والمزاد . وقد قال أسامة : أين ننزل غداً ؟ هل ننزل بدارك بمكة ؟ فقال : « وهل ترك لنا عقيل من دار ننزل بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر » وهذا المنزل بالأبطح بين المقابر ومنى .

● مذهب عائشة في القصر :

وكذلك عائشة رضى الله عنها أخبرت عن نفسها أنها إنما تتم لأن القصر لأجل المشقة وأن الإتمام لا يشق عليها ، والسلف والخلف تنازعوا في سفر القصر في جنسه وفي قدره ، فكان قول عثمان وعائشة أحد أقوالهم فيها .

وللناس في جنس سفر القصر أقوال أخر مع أن عثمان قد خالفه على وابن مسعود وعمران بن الحصين وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وغيرهم من علماء الصحابة ، فروى سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : اعتل عثمان وهو بمنى فأتى على فقيل له : صل بالناس . فقال : إن شئتم صليت بكم صلاة رسول الله ﷺ ركعتين . قالوا لا ، إلا صلاة أمير المؤمنين - يعنون أربعا - فأبى وفي الصحيحين عن ابن مسعود (١) .



(١) وهنا بياض بالأصل والمروى فيهما عنه بهذه المسألة أنه قيل له في منى : إن عثمان صلى بالناس أربعا فاسترجع وقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين ، وصليت مع أبي بكر الصديق رضى الله عنه بمنى ركعتين ، وصليت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمنى ركعتين فليت حظى من أربع ركعات ركعتان متبيلتان .

الخلاف فى جواز إتمام الرباعية فى السفر

وقد تنازع الناس فى الأربع فى السفر على أقوال . أحدها : أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعاً ، وهذا مذهب طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبى حنيفة وابن حزم وغيره من أهل الظاهر . ثم عند أبى حنيفة : إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد تطوع بها ، وإن لم يقعد مقدار التشهد بطلت صلاته ، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة كما لو صلى عندهم الفجر أربعاً .

وقد روى سعيد فى سننه عن الضحاك بن مزاحم قال : قال ابن عباس : مَنْ صَلَّى فى السفر أربعاً كمن صَلَّى فى الحضر ركعتين . قال ابن حزم : وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذَكَرَ له الإتمام فى السفر لمن شاء ، فقال : لا ، الصلاة فى السفر ركعتان حتماً لا يصح غيرها ، وحُجَّةٌ هؤلاء ، أنه قد ثبت أن الله إنما فرض فى السفر ركعتين ، والزيادة على ذلك لم يأت بها كتاب ولا سنة ، وكل ما رُوِيَ عن النبى ﷺ من أنه صَلَّى أربعاً أو أَقْرُ مَنْ صَلَّى أربعاً فإنه كذب .

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منهما أن القصر إنما يكون فى بعض الأسفار دون بعض ، كما تأولَ غيرهما أنه لا يكون إلا فى حج أو عُمرة أو جهاد ، ثم قد خالفهما أئمة الصحابة وأنكروا ذلك . قالوا : لأن النبى ﷺ قال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » فأمر بقبولها ، والأمر يقتضى الوجوب . ومن قال : يجوز الأمران فعمدتهم قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فى الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (١) قالوا : وهذه العبارة إنما تُستعمل فى المباح

(١) النساء : ١٠١

لا فى الواجب كقوله : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّنْ مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَّرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ (٢) ... ونحو ذلك ، واحتجوا من السنة بما تقدم من أن النبي ﷺ حسن لعائشة إتمامها ، وبما روى من أنه فعل ذلك واحتجوا بأن عثمان أتم الصلاة بمنى بمحضر الصحابة فأتموا خلفه وهذه كلها حجج ضعيفة

● تخطئة مَنْ جوز إتمام الرباعية فى السفر :

أما الآية فنقول : قد علم بالتواتر أن النبي ﷺ إنما كان يصلى فى السفر ركعتين وكذلك أبو بكر وعمر بعده ، وهذا يدل على أن الركعتين أفضل كما عليه جماهير العلماء ، وإذا كان القصر طاعة لله ورسوله وهو أفضل من غيره لم يجز أن يحتج بنفى الجناح على أنه مباح لا فضيلة فيه ، ثم ما كان عذرهم عن كونه مستحباً هو عذر لغيرهم عن كونه مأموراً به أمر إيجاب ، وقد قال تعالى فى السعى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ (٣) ، والطواف بين الصفا والمروة هو السعى المشروع باتفاق المسلمين وذلك إما ركن وإما واجب وإما سنة ، وأيضاً فالقصر وإن كان رخصة استباحة المحظور فقد تكون واجبة كأكل الميتة للمضطر والتميم لمن عدم الماء ... ونحو ذلك ، هذا إن سلم أن المراد به قصر العدد ، فإن للناس فى الآية ثلاثة أقوال : قيل : المراد به قصر العدد فقط وعلى هذا فيكون التخصيص بالخوف غير مفيد .

والثانى : أن المراد به قصر الأعمال ، فإن صلاة الخوف تقصر عن صلاة الأمن والخوف يبيح ذلك ، وهذا يرد عليه أن صلاة الخوف جائزة حضراً وسفراً ، والآية أفادت القصر فى السفر .

(٣) البقرة : ١٥٨

(٢) البقرة : ٢٣٦

(١) النساء : ١٠٢

والقول الثالث : وهو الأصح - أن الآية أفادت قصر العدد وقصر العمل جميعاً ولهذا علّق ذلك بالسفر والخوف ، فإذا اجتمع الضرب في الأرض والخوف أبيح القصر الجامع لهذا ولهذا ، وإذا انفرد السفر فإنما يبيح قصر العدد ، وإذا انفرد الخوف فإنما يفيد قصر العمل .

● صلاة الخوف ركعة ، والسفر ركعتان ، والإقامة أربع :

ومن قال : إن الفرض في الخوف والسفر ركعة - كأحد القولين في مذهب أحمد وهو مذهب ابن حزم - فمراده إذا كان خوف وسفر فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة كما روى أبو داود الطيالسي : حدثنا المسعودي - هو عبد الرحمن بن عبد الله - عن يزيد الفقير قال : سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر أقصرهما ؟ ، قال جابر : لا ، فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر ، إنما القصر ركعة عند القتال .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . قال ابن حزم : ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي ﷺ بأسانيد في غاية الصحة . قال ابن حزم : وبهذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعة ، وإن شاء ركعتين ، لأنه جاء في القرآن بلفظ : ﴿ لَا جُنَاحَ ﴾ لا بلفظ الأمر والإيجاب ، وصلاها الناس مع النبي ﷺ مرة ركعة فقط ومرة ركعتين فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر .

● صلاة المسافر ركعتان غير قصر :

وأما صلاة عثمان فقد عُرِفَ إنكار أئمة الصحابة عليه ومع هذا فكانوا يُصَلُّون خلفه ، بل كان ابن مسعود يُصَلِّي أربعاً وإن انفرد ويقول : الخلاف شر . وكان ابن عمر إذا انفرد صَلَّى ركعتين . وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عندهم ومخالفة للسنة ومع ذلك فلا إعادة على من فعلها ، وإذا فعلها

الإمام اتبع فيها ، وهذا لأن صلاة المسافر ليست كصلاة الفجر ، بل هي من جنس الجمعة والعيدين ، ولهذا قرن عمر بن الخطاب في السنة التي نقلها بين الأربع فقال : صلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم وقد خاب من افتري . رواه أحمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب ابن عجرة قال : قال عمر ، ورواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن يزيد الإيامي (١) عن عبد الرحمن فهذه الأربعة ليست من جنس الفجر .

ومعلوم أنه يوم الجمعة يُصَلَّى ركعتين تارة وَيُصَلَّى أربعاً أخرى ، ومن فاتته الجمعة إنما يُصَلَّى أربعاً لا يُصَلَّى ركعتين ، وكذلك مَنْ لم يدرك منها ركعة عند الصحابة وجمهور العلماء كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « مَنْ أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » ، وإذا حصلت شروط الجمعة خطب خطبتين وصَلَّى ركعتين ، فلو قُدِّرَ أنه خطب وصَلَّى الظهر أربعاً لكان تاركاً للسنة ومع هذا فليسوا بمن صَلَّى الفجر أربعاً ، ولهذا يجوز للمريض والمسافر والمرأة وغيرهم ممن لا تجب عليهم الجمعة أن يُصَلَّى الظهر أربعاً أن يأتوا به في الجمعة فيُصَلَّى ركعتين ، فكذلك المسافر له أن يُصَلَّى ركعتين ، وله أن يأتوا بمقيم فيُصَلَّى خلفه أربعاً ، فإن قيل : الجمعة يُشترط لها الجماعة فلماذا كان حكم المنفرد فيها خلاف حكم المؤتم .

وهذا الفرق ذكره أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد قيل لهم : اشتراط الجماعة في الصلوات الخمس فيه نزاع في مذهب أحمد وغيره والأقوى

(١) كذا والصواب اليامي ، قال في تقريب التهذيب : زيد - بموحدة مصغر - ابن الحارث أبو عبد الله الكريم بن عمرو بن كعب اليامي - بالتحانية ، أبو عبد الرحمن الكوفي ثقة ثبت عابد من السادسة ، مات سنة ثنتين وعشرين أو بعدها .

أنه شرط مع القدرة وحينئذ المسافر لما ائتم بالمقيم دخل في الجماعة الواجبة فلزمه اتباع الإمام كما في الجمعة ، وإن قيل : فللمسافرين أن يُصلُّوا جماعة ، قيل : ولهم أن يُصلُّوا يوم الجمعة جماعة ويُصلُّوا أربعاً ، وصلاة العيد قد ثبت عن عليٍّ أنه استخلف مَنْ صَلَّى بالناس في المسجد أربعاً ركعتين للسنة وركعتين لكونهم لم يخرجوا إلى الصحراء ، فصلاة الظهر يوم الجمعة وصلاة العيدين تُفعل تارة ثنتين وتارة أربعاً كصلاة المسافر بخلاف صلاة الفجر ، وعلى هذا تدل آثار الصحابة فإنهم كانوا يكرهون من الإمام أن يُصَلِّي أربعاً ويُصَلُّون خلفه كما في حديث سلمان وحديث ابن مسعود وغيره مع عثمان ، ولو كان ذلك عندهم كمن يُصَلِّي الفجر أربعاً لما استجازوا أن يُصلُّوا أربعاً كما لا يستجيز مسلم أن يُصَلِّي الفجر أربعاً .

● النهي عن وصل صلاة بأخرى :

ومَنْ قال : إنهم لما قعدوا قدر التشهد أدوا الفرض والباقي تطوع ، قيل له : من المعلوم أنه لم يُنقل عن أحدهم أنه قال : نوبنا التطوع بالركعتين ، وأيضاً فإن ذلك ليس بمشروع فليس لأحد أن يُصَلِّي بعد الفجر ركعتين بل قد أنكر النبي ﷺ على مَنْ صَلَّى بعد الإقامة السنة وقال : « آصبح أربعاً » ؟ ، وقد صَلَّى قبل الإمام فكيف إذا وصل الصلاة بصلاة وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ نهى أن توصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بكلام أو قيام .

وقد كان الصحابة ينكرون على مَنْ يُصَلِّي الجمعة وغيرها بصلاة تطوع ، فكيف يُسَوِّغُونَ أن يُصَلِّي الركعتين في السفر إن كان لا يجوز إلا ركعتان بصلاة تطوع ؟ وأيضاً فلماذا وجب على المقيم خلف المسافر أن يُصَلِّي أربعاً كما ثبت ذلك عن الصحابة وقد وافق عليه أبو حنيفة ؟ وأيضاً فيجوز أن يُصَلِّي المقيم أربعاً خلف المسافر ركعتين كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه يفعلون ذلك ويقولون : « أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر » .

وهذا مما يبين أن صلاة المسافر من جنس صلاة المقيم فإنه قد سَلَّمَ جماهير العلماء أن يُصَلَّى هذا خلف هذا كما يُصَلَّى الظهر خلف مَنْ يُصَلَّى الجمعة ، وليس هذا كمن صَلَّى الظهر قضاءً خلف مَنْ يُصَلَّى الفجر .

● لا يُشترط نية المسافر لقصر الرباعية :

وأما مَنْ قال : إن المسافر فرضه أربع وله أن يُسقط ركعتين بالقصر ، فقوله مخالف للنصوص وإجماع السلف والأصول وهو قول متناقض ، فإن هاتين الركعتين يملك المسافر إسقاطهما لا إلى بدل ولا إلى نظيره ، وهذا يناقض الوجوب ، فإنه يمتنع أن يكون الشيء واجباً على العبد ومع هذا لا يلزمه فعله ولا فعل بدله ولا نظيره - فعُلِمَ بذلك أن الفرض على المسافر الركعتان فقط ، وهذا الذى يدل عليه كلام أحمد وقدماء الصحابة فإنه لم يشترط فى القصر نية وقال : لا يعجبني الأربع ، وتوقف فى أجزاء الأربع .

ولم ينقل أحد عن أحمد أنه قال : لا يقصر إلا بنية ، وإنما هذا من قول الخرقى ومَنْ اتبعه ، ونصوص أحمد وأجوبته كلها مطلقة فى ذلك كما قاله جماهير العلماء ، وهو اختيار أبى بكر موافقة لقدماء الأصحاب كالخلال وغيره بل والأثرم وأبى داود وإبراهيم الحربى وغيرهم ، فإنهم لم يشترطوا النية لا فى قصر ولا فى جمع ، وإذا كان فرضه ركعتين فإذا أتى بهما أجزاء ذلك سواء نوى القصر أو لم ينوه ، وهذا قول الجماهير كمالك وأبى حنيفة وعامة السلف ، وما علمتُ أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان اشترط نية لا فى قصر ولا فى جمع ، ولو نوى المسافر الإتمام كانت السنة فى حقه الركعتين ، ولو صَلَّى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لم ينوه .

ولم ينقل قط أحد عن النبى ﷺ أنه أمر أصحابه لا بنية قصر ولا نية جمع ، ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرؤن بذلك مَنْ يُصَلَّى خلفهم مع أن

المأمومين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام فإن النبي ﷺ لما خرج في حجته صَلَّى بهم الظهر بالمدينة أربعاً ، وصَلَّى بهم العصر بذي الحليفة ركعتين وخلفه أُمم لا يحصى عددهم إلا الله كلهم خرجوا يحجون معه وكثير منهم لا يعرف صلاة السفر إما لحدوث عهده بالإسلام وإما لكونه لم يسافر بعد لا سيما النساء صَلَّوا معه ولم يأمرهم بنية القصر ، وكذلك جمع بهم بعرفة ولم يقل لهم : إني أريد أن أصَلِّي العصر بعد الظهر حتى صَلَّاهَا .

* * *

فصل

في سفر القصر والفطر

● الخلاف في السفر الشرعى وحكمه :

السفر في كتاب الله وسُنَّة رسوله في القصر والفطر مطلق ، ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره .. أما جنسه فاختلفوا في نوعين ، أحدهما : حكمه ، فمنهم مَنْ قال : لا نقصر إلا في حج أو عُمرة أو غزو - وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم ، قال ابن حزم : وهو قول جماعة من السلف كما روينا من طريق ابن أبي عدى : حدثنا جرير عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن ابن مسعود قال : لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد . وعن طاوس أنه كان يُسأل عن قصر الصلاة فيقول : إذا خرجنا حُجَّاجاً أو عُمَّاراً صَلَّينا ركعتين ، وعن إبراهيم التيمي أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عُمرة أو جهاد ، وحُجَّة هؤلاء أنه ليس معنا نص يوجب عموم القصر للمسافر فإن القرآن ليس فيه إلا قصر المسافر إذا خاف أن يفتنه الذين كفروا وهذا سفر الجهاد ، وأما السُنَّة فإن النبي ﷺ قصر في حجه وعُمرة وغزواته فثبت جواز هذا ، والأصل في الصلاة الإتمام فلا تسقط إلا حيث أسقطتها السُنَّة .

● الصواب صلاة القصر فى كل سفر :

ومنهم مَنْ قال : لا يقصر إلا فى سفر يكون طاعة فلا يُقصر فى مباح كسفر التجارة وهذا يُذكر رواية عن أحمد ، والجمهور يُجوزون القصر فى السفر الذى يجوز فيه الفطر وهو الصواب لأن النبى ﷺ قال : « إنَّ الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » رواه عنه أنس بن مالك الكعبى وقد رواه أحمد وغيره بإسناد جيد . وأيضاً فقد ثبت فى صحيح مسلم وغيره عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » (١) فقد أَمِنَ الناس . فقال : عجبتُ مما عجبتُ منه فسألتُ رسولَ الله ﷺ عن ذلك فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » وهذا يُبين أن سفر الأَمْنِ يجوز فيه قصر العدد وإن كان ذلك صدقة من الله علينا أَمَرْنَا بقبولها .

وقد قال طائفة من أصحاب الشافعى وأحمد : إن شئنا قبلناها ، وإن شئنا لم نقبلها فإن قبول الصدقة لا يجب ، ليدفعوا بذلك الأمر بالركعتين وهذا غلط ، فإن النبى ﷺ أَمَرْنَا أَنْ نَقْبَلَ صَدَقَةَ اللَّهِ عَلَيْنَا وَالْأَمْرُ لِلإِجَابِ ، وكل إحسانه إلينا صدقة علينا فإن لم نقبل ذلك هلكننا ، وأيضاً فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : صلاة السفر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم وقد خاب مَنْ افترى ، كما قال : صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الأضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان ، وهذا نقل عن النبى ﷺ أنه سَنَّ لِلْمُسْلِمِينَ الصَّلَاةَ فِي جَنْسِ السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ كَمَا سَنَّ الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَلَمْ يَخْصْ ذَلِكَ بِسَفَرٍ نُسْكٍ أَوْ جِهَادٍ ، وأيضاً فقد ثبت فى الصحيحين عن عائشة أنها قالت : قُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ فزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِّ وَأَقْرُبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ، وهذا يُبين أن المسافر لم يؤمر بأربع قط ، وحينئذ فما أوجب الله على المسافر أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعاً ، وليس فى كتاب الله

(١) النساء : ١٠١ - يلفظ : « فَلَيْسَ » .

ولا سُنَّة رسولُه لفظ يدل على أن المسافر فُرِضَ عليه أربع ، وحينئذ فَمَنْ أوجب على مسافر أربعاً فقد أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله .

● خلاف الأئمة في سفر القصر :

فإن قيل : قوله : « وَضِعَ » يقتضى أنه كان واجباً قبل هذا كما قال : أنه وَضِعَ عنه الصوم ، ومعلوم أنه لم يجب على المسافر صوم رمضان قط ، لكن لما انعقد سبب الوجوب فأخرج المسافر من ذلك سُمِّيَ وضعاً ، ولأنه كان واجباً في المقام فلما سافر وَضِعَ بالسفر كما يقال : مَنْ أسلم وَضِعَتْ عنه الجزية مع أنها لا تجب على مسلم بحال ، وأيضاً فقد قال صفوان بن محرز : قلت لابن عمر : حدثني عن صلاة السفر ، قال : أتخشى أن يُكذب عليّ ؟ قلت : لا . قال : ركعتان ، مَنْ خالف السُنَّة كفر ، وهذا معروف رواه أبو التياح عن موري العجل عنه وهو مشهور في كتب الآثار . وفي لفظ : « صلاة السفر ركعتان وَمَنْ خالف السُنَّة كفر » ، وبعضهم رفعه إلى النبي ﷺ ، فبيّن أن صلاة السفر ركعتان وأن ذلك من السُنَّة التي مَنْ خالفها فاعتقد خلافها فقد كفر . وهذه الأدلة دليل على أن مَنْ قال : إنه لا يقصر إلا في سفر واجب - فنقله ضعيف .

ومنهم مَنْ قال : لا يقصر في السفر المكروه ولا المحرّم ويقصر في المباح ^(١) ، وهذا أيضاً رواية عن أحمد وهل يقصر في سفر النزهة ؟ فيه عن أحمد روايتان :

(١) يرى بعض الفقهاء أن من شروط صحة القصر أن يكون السفر مباحاً ، فلو كان السفر حراماً كأن سافر لسرقة مال أو لقطع طريق ، أو نحو ذلك ، فلا يقصر ، وإذا قصر لم تنعقد صلاته . ولم يشترط الحنفية ذلك ، فيجب القصر على كل مسافر ولو كان السفر محرّماً ربّائهم بفعل المحرّم ، في حين يرى المالكية أن السفر إذا كان محرّماً صح القصر مع الإثم . أما إذا كان السفر مكروهاً ، فإن الحنفية يقولون بوجوب القصر مع السفر المكروه أيضاً كغيره ، في حين يرى الشافعية جواز القصر مع السفر المكروه ، بينما المالكية يكرهون القصر مع السفر المكروه ، أما الحنابلة فإنهم يقولون بعدم جواز القصر في السفر المكروه ، ولو قصر لا تنعقد صلاته كالسفر المحرّم .

أما إذا كان السفر مباحاً ولكن وقعت فيه المعصية ، فلا يمنع القصر (البلتاجي) .

وأما السفر المحرّم فمذهب الثلاثة - مالك والشافعي وأحمد - لا يقصر فيه ،
وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا : يقصر في جنس الأسفار
وهو قول ابن حزم وغيره ، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كل
سفر وإن كان محرّماً ، كما يوجب الجميع التيمم إذا عُدِمَ الماء في السفر المحرّم ،
وابن عقيل رجّح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرّم .

● الآيات والأحاديث في أحكام السفر :

والحُجّة مع مَنْ جعل القصر والفطر مشروعاً في جنس السفر ولم يخص سفرًا
من سفر ، وهذا القول هو الصحيح ؛ فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر ، قال
تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (١) ،
كما قال في آية التيمم : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ... الآية (٢) .
وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يُصَلِّي ركعتين ، ولم ينقل قط أحد
عن النبي ﷺ أنه خَصَّ سفرًا من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراماً ومباحاً ،
ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ، ولو بين
ذلك لنقلته الأمة ، وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئاً . وقد علّق الله ورسوله
أحكاماً بالسفر كقوله تعالى في التيمم : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ ،
وقوله في الصوم : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ ، وقوله :
﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ
خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٣) ، وقول النبي ﷺ : « يمسح المسافر
ثلاثة أيام ولياليهن » ، وقوله : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم » ، وقوله : « إن الله وضع عن المسافر الصوم
وشطر الصلاة » ، ولم يذكر قط في شيء من نصوص الكتاب والسنة تقييد
السفر بنوع دون نوع ، فكيف يجوز أن يكون الحكم مُعلّقاً بأحد نوعي السفر

(١) البقرة : ١٨٤

(٢) النساء : ٤٣

(٣) النساء : ١٠١

ولا يُبيِّن الله ورسوله ذلك ؟ بل يكون بيان الله ورسوله متناولاً للنوعين ، وهكذا فى تقسيم السفر إلى طويل وقصير ، وتقسيم الطلاق بعد الدخول إلى بائن ورجعى ، وتقسيم الأيمان إلى يمين مُكفَّرة وغير مُكفَّرة ، وأمثال ذلك مما علَّق الله ورسوله الحكم فيه بالجنس المشترك العام فجعله بعض الناس نوعين : نوعاً يتعلق به ذلك الحكم ، ونوعاً لا يتعلق من غير دلالة على ذلك من كتاب ولا سنة لا نصاً ولا استنباطاً .

والذين قالوا : لا يثبت ذلك فى السفر المحرَّم عُمدتهم قوله تعالى فى الميتة : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ^(١) ، وقد ذهب طائفة من المُفسِّرين إلى أن الباغى هو الباغى على الإمام الذى يجوز قتاله ، والعادى هو العادى على المسلمين وهم المحاربون قُطَاع الطريق ، قالوا : فإذا ثبت أن الميتة لا تحل لهم فسائر الرُّخص أولى ، وقالوا : إذا اضطر العاصى بسفره أمرناه أن يتوب ويأكل ولا نبيح له إتلاف نفسه ، وهذا القول معروف عن أصحاب الشافعى وأحمد ، وأما أحمد ومالك فجوزوا له أكل الميتة دون القصر والفطر ، قالوا : ولأن السفر المحرَّم معصية والرُّخص للمسافر إعانة على ذلك فلا تجوز الإعانة على المعصية .

● الصحيح فى تفسير الباغى ، والعادى ، والخوف ، والإثم :

وهذه حُجَجٌ ضعيفة ، أما الآية فأكثر المُفسِّرين قالوا : المراد بالباغى الذى يبغى المحرَّم من الطعام مع قُدرته على الحلال ، والعادى الذى يتعدى القَدْر الذى يحتاج إليه ، وهذا التفسير هو الصواب دون الأول ، لأن الله أنزل هذا فى السور المكية : - الأنعام والنحل - وفى المدنية ، ليبين ما يحل وما يحرم من الأكل ، والضرورة لا تختص بسفر ، ولو كانت فى سفر فليس السفر المحرَّم مختصاً بقطع الطريق ، والخروج على الإمام ، ولم يكن على عهد النبى ﷺ إمام

(١) البقرة : ١٧٣

يُخرج عليه ولا من شرط الخارج أن يكون مسافراً ، والبغاة الذين أمر الله بقتالهم في القرآن لا يُشترط فيهم أن يكونوا مسافرين ، ولا كان الذين نزلت الآية فيهم أولاً مسافرين ، بل كانوا من أهل العوالي مقيمين واقتتلوا بالنعال والجريد ، فكيف يجوز أن يُفسر الآية بما لا تختص بالسفر وليس فيها كل سفر محرّم ؟ فالمذكور في الآية - لو كان كما قيل - لم يكن مطابقاً للسفر المحرّم فإنه قد يكون بلا سفر وقد يكون السفر المحرّم بدونه ، وأيضاً فقوله : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ ﴾ حال من ﴿ اضْطُرَّ ﴾ ، فيجب أن يكون حال اضطراره وأكله الذي يأكل فيه غير باغ ولا عاد فإنه قال : ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ، ومعلوم أن الإثم إنما يُنفى عن الأكل الذي هو الفعل لا عن نفس الحاجة إليه ، فمعنى الآية : فمن اضطرّ فأكل غير باغ ولا عاد ، وهذا يبيّن أن المقصود أنه لا يبغى في أكله ولا يتعدى ، والله تعالى يقرن بين البغى والعدوان ، فالبغى ما جنسه ظلم ، والعدوان مجاوزة القدر المباح ، كما قرن بين الإثم والعدوان في قوله : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (١) ، فالإثم جنس الشر ، والعدوان مجاوزة القدر المباح ، فالبغى من جنس الإثم ، قال تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (٣) ، فالإثم جنس لظلم الورثة إذا كان مع العمد ، وأما الجَنَفُ فهو الجَنَفُ عليهم بعمد وبغير عمد ، لكن قال كثير من المفسرين : الجَنَفُ الخطأ ، والإثم العمد ، لأنه لما خَصَّ الإثم بالذكر وهو العمد بقى الداخل في الجَنَفِ الخطأ ، ولفظ العدوان من باب تَعَدَّى الحدود كما قال تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ، وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٤) ... ونحو ذلك ، ومما يشبه هذا قوله : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا ﴾ (٥) والإسراف مجاوزة الحد في المباح ، وأما الذنوب فما كان جنسه شر وإثم .

(٣) البقرة : ١٨٢

(٢) آل عمران : ١٩

(١) المائدة : ٢

(٥) آل عمران : ١٤٧

(٤) البقرة : ٢٢٩

• عموم أنواع الرُّخص للطائع والعاصي :

وأما قولهم : « إن هذا إعانة على المعصية » فغلط ، لأن المسافر مأمور بأن يُصَلِّي ركعتين كما هو مأمور أن يُصَلِّي بالتيمم وإذا عدم الماء في السفر المحرَّم كان عليه أن يتيمم ويُصَلِّي ، وما زاد على الركعتين ليست طاعة ولا مأموراً بها أحد من المسافرين وإذا فعلها المسافر كان قد فعل منهيّاً عنه ، فصار صلاة الركعتين مثل أن يُصَلِّي المسافر الجمعة خلف مستوطن . فهل يُصَلِّيها إلا ركعتين وإن كان عاصياً بسفره وإن كان إذا صَلَّى وحده صَلَّى أربعاً ، وكذلك صومه في السفر ليس برأ ولا مأموراً به فإن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال : « ليس من البر الصيام في السفر » ، وصومه إذا كان مقيماً أحبُّ إلى الله من صيامه في سفر محرَّم ، ولو أراد أن يتطوَّع على الراحلة في السفر المحرَّم لم يُمنع من ذلك ، وإذا اشتبهت عليه القبلة أما كان يتحرى ويُصَلِّي ؟ ولو أخذت ثيابه أما كان يُصَلِّي عريانياً ؟ فإن قيل : هذا لا يمكنه إلا هذا ، قيل : والمسافر لم يؤمر إلا بركعتين والمشروع في حقه أن لا يصوم ، وقد اختلف الناس : لو صام هل يسقط الفرض عنه ؟ واتفقوا على أنه إذا صام بعد رمضان أجزاءً ، وهذه المسألة ليس فيها احتياط ، فإن طائفة يقولون : مَنْ صَلَّى أربعاً أو صام رمضان في السفر المحرَّم لم يجزئه ذلك كما لو فعل ذلك في السفر المباح عندهم .

وطائفة يقولون : لا يجزيه إلا صلاة أربع وصوم رمضان ، وكذلك أكل الميتة واجب على المضطر سواء أكان في السفر أو الحَضَر ، وسواء أكانت ضرورة بسبب مباح أو محرَّم ، فلو ألقى ماله في البحر واضطر إلى أكل الميتة كان عليه أن يأكلها ، ولو سافر سافراً محرَّماً فأتعبه حتى عجز عن القيام صَلَّى قاعداً ، ولو قاتل قتالاً محرَّماً حتى أعجزته الجراح عن القيام صَلَّى قاعداً ، فإن قيل : فلو قاتل قتالاً محرَّماً هل يُصَلِّي صلاة الخوف ؟ قيل : يجب عليه أن يُصَلِّي ولا يقاتل ، فإن كان لا يدع القتال المحرَّم فلا نبيح له ترك الصلاة بل إذا صَلَّى

صلاة خائف كان خيراً من ترك الصلاة بالكلية ، ثم هل يعيد ؟ هذا فيه نزاع ، ثم إن أمكن فعلها بدون هذه الأفعال المبطلة في الوقت وجب ذلك عليه لأنه مأمور بها ، وأما إن خرج الوقت ولم يفعل ذلك ، ففي صحتها وقبولها بعد ذلك نزاع .

● النوع الثاني من موارد النزاع :

النوع الثاني : من موارد النزاع أن عثمان كان لا يرى مسافراً إلا من حمل الزاد والمزاد دون من كان نازلاً ، فكان لا يحتاج فيه إلى ذلك كالتاجر والثاني والجبلي الذين يكونون في موضع لا يحتاجون فيه إلى ذلك ، ولم يُقدَّر عثمان للسفر قدراً بل هذا الجنس عنده ليس بمسافر ، وكذلك قيل : إنه لم ير نفسه والذين معه مسافرين بمنى لما صارت منى معمورة ، وذكر ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه قال : كانوا يقولون : السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يُحمل فيه الزاد والمزاد ، ومأخذ هذا القول - والله أعلم - أن القصر إنما كان في السفر لا في المقام ، والرجل إذا كان مقيماً في مكان يجد فيه الطعام والشراب لم يكن مسافراً بل مقيماً ، بخلاف المسافر الذي يحتاج أن يحمل الطعام والشراب ، فإن هذا يلحقه من المشقة ما يلحق المسافر من مشقة السفر .. وصاحب هذا القول كأنه رأى الرخصة إنما تكون للمشقة ، والمشقة إنما تكون لمن يحتاج إلى حمل الطعام والشراب ، وقد نُقِلَ عن غيره كلام يُفَرَّق فيه بين جنس وجنس ، روى ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن فيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : لا يغرنكم سوادكم هذا من صلاتكم فإنه من مصركم ، فقلوه : « من مصركم » يدل على أنه جعل السواد بمنزلة المصر لما كان تابعاً له ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : كنت مع حذيفة بالمدائن فاستأذنته أن آتي أهلي بالكوفة فأذن لي وشرط علي أن لا أفطر ولا أصلي ركعتين حتى أرجع

إليه وبينهما نيف وستون ميلاً ، وعن حذيفة أن لا يقصر إلى السواد - وبين الكوفة والسواد تسعون ميلاً ، وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر : لا يطأ أحدكم بماشية أحداً الجبال أو بطون الأودية وتزعمون أنكم سفر ، لا ولا كرامة ، إنما التقصير في السفر من البآء ^(١) من الأفق إلى الأفق .

● مَنْ قَالَ إِنَّ السَّفَرَ مَا يُحْمَلُ فِيهِ الزَّادُ مُطْلَقاً :

قلت : هؤلاء لم يذكروا مسافة محدودة للقصر ، لا بالزمان ولا بالمكان ، لكن جعلوا هذا الجنس من السير ليس سفرأ كما جعل عثمان السفر ما كان فيه حمل زاد ومزاد ، فإن كانوا قصدوا ما قصده عثمان من أن هذا لا يزال يسير في مكان يحمل فيه الزاد والمزاد فهو كالمقيم فقد وافقوا عثمان ، لكن ابن مسعود خالف عثمان في إتمامه بمنى ، وإن كان قصدهم أن أعمال البلد تبع له كالسواد مع الكوفة ، وإنما المسافر مَنْ خرج من عمل إلى عمل كما في حديث معاذ : « من أفق إلى أفق » فهذا هو الظاهر ، ولهذا قال ابن مسعود عن السواد : « فإنه من مصركم » ، وهذا كما أن ما حول مصر من البساتين والمزارع تابعة له فهم يجعلون ذلك كذلك وإن طال ولا يجدون فيه مسافة ، وهذا كما أن المخالف . وهي الأمكنة التي يستخلف فيها مَنْ هو خليفة عن الأمير العام بالمصر الكبير ، وفي حديث معاذ : « مَنْ خرج من مخلاف إلى مخلاف » ، يدل على ذلك ما رواه محمد بن بشار : حدثنا أبو عامر العقدي ، حدثنا شعبة ، سمعت قيس بن عمران بن عمير يُحَدِّث عن أبيه عن جده أنه خرج مع عبد الله بن مسعود وهو رديفه على بغلة له مسيرة أربعة فراسخ فصلَّى الظهر ركعتين ، قال شعبة : أخبرني بهذا قيس بن عمران وأبوه عمران بن عمير شاهد وعمير مولى ابن مسعود ، فهذا يدل على أن ابن مسعود لم يحد السفر بمسافة طويلة ولكن

(١) كذا بالأصل .

اعتبر أمراً آخر كالأعمال ، وهذا أمر لا يُحدّ بمسافة ولا زمان لكن بعموم الولايات وخصوصها مثل مَنْ كان بدمشق فإذا سافر إلى ما هو خارج عن أعمالها كان مسافراً . وأصحاب هذه الأقوال كأنهم رأوا ما رُخص فيه للمسافر إنما رُخص فيه للمشقة التي تلحقه في السفر ، واحتياجه إلى الرخصة ، وعلموا أن المنتقل في المصر الواحد من مكان إلى مكان ليس بمسافر ، وكذلك الخارج إلى ما حول المصر ، كما كان النبي ﷺ يخرج إلى قُباء كل سبت راكباً وماشياً ، ولم يكن يقصر ، وكذلك المسلمون كانوا ينتابون الجمعة من العوالى ولم يكونوا يقصرون ، فكان المنتقل في العمل الواحد بهذه المثابة عندهم .

● تخطيط كل جعل توابع المصر كالمصر في السفر :

وهؤلاء يُحتج عليهم بقصر أهل مكة مع النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة ومنى (١) ، مع أن هذه تابعة لمكة ومضافة إليها وهي أكثر تبعاً لها من السواد للكوفة وأقرب إليها منها ، فإن بين باب بنى شيبة وموقف الإمام بعرفة عند الصخرات التي في أسفل جبل الرحمة بريد بهذه المسافة وهذا السير وهم مسافرون ، وإذا قيل : المكان الذي يسافرون إليه ليس بموضع مقام . قيل : بل كان هناك قرية « نُمرة » والنبي ﷺ لم يزل بها وكان بها أسواق وقريب منها « عرنة » التي تصل واديتها بعرفة ، ولأنه لا فرق بين السفر إلى بلد تُقام فيه وبلد لا تُقام فيه

(١) من سنن الحج : جمع الظهر والعصر بمسجد عرفة - جمع تقديم - على أن تقصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة ، وأما هم فلا يقصرون . ثم تجمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة إليها ، وهذا الجمع يكون تأخيراً في وقت العشاء ، وإنما يُسنُّ لمن وقف بعرفة مع الإمام ثم سار إلى المزدلفة مع الناس ، أو لم يسر معهم وهو قادر عليه ، فإن لم يقف مع الإمام فلا يجمع بينهما بل يصلى كل صلاة في وقتها ، وإذا لم يسر مع الناس لعجزه عن السير معهم فإنه يؤخر المغرب ويجمعها مع العشاء عند دخول وقتها في أى مكان شاء ، وقصر العشاء لغير أهل مزدلفة ، فالجمع بعرفة ومزدلفة سنة لكل حاج ولو كان من أهلها ، والقصر إنما يسن لغير المحل الذي فيه القصر (البلتاجي) .

إذا لم يقصد الإقامة ، فإن النبي ﷺ والمسلمين سافروا إلى مكة وهي بلد يمكن الإقامة فيه وما زالوا مسافرين في غزواتهم وحجهم وعمرتهم ، وقد قصر النبي ﷺ الصلاة في جوف مكة عام الفتح وقال : « يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم فإننا قوم سُفَر » ، وكذلك عمر بعده فعل ذلك رواه مالك بإسناد صحيح ولم يفعل ذلك رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر بن الخطاب (١) ، ومن نقل ذلك عنهم فقد غلط ، وهذا بخلاف خروج النبي ﷺ إلى قباء كل سبت راكباً وماشياً ، وخروجه إلى الصلاة على الشهداء فإنه قبل أن يموت بقليل صلى عليهم ، وبخلاف ذهابه إلى البقيع ، وبخلاف قصد أهل العوالي المدينة ليجمعوا (٢) بها .. فإن هذا كله ليس بسفر فإن اسم المدينة متناول لهذا كله ، وإنما الناس قسمان : الأعراب وأهل المدينة ، ولأن الواحد منهم يذهب ويرجع إلى أهله في يومه من غير أن يتأهب لذلك أهبة السفر فلا يحمل زاداً ولا مزاداً ، لا في طريقه ولا في المنزل الذي يصل إليه ، ولهذا لا يسمى من ذهب إلى ربض مدينته مسافراً ، ولهذا تجب الجمعة على من حول المصر عند أكثر العلماء وهو يقدر بسماع النداء ويفرسخ ، ولو كان سفراً لم تجب الجمعة على من ينشئ لها سفراً ، فإن الجمعة لا تجب على مسافر فكيف يجب أن يسافر لها ؟

● تحقيق معنى السفر :

وعلى هذا فالمسافر لم يكن مسافراً لقطعه مسافة محدودة ، ولا لقطعه أياماً محدودة ، بل كان مسافراً لجنس العمل الذي هو سفر ، وقد يكون مسافراً من مسافة قريبة ولا يكون مسافراً من أبعد منها ، مثل أن يركب فرساً سابقاً ويسير مسافة بريد ثم يرجع من ساعة إلى بلده فهذا ليس مسافراً وإن قطع هذه المسافة في يوم وليلة ويحتاج في ذلك إلى حمل زاد ومزاد فكان مسافراً كما كان سفر

(١) أى لم يأمرؤا أهل مكة بالإقامة لأنهم يعدون في منى مسافرين .

(٢) أى ليصلوا الجمعة

أهل مكة إلى عرفة ، ولو ركب رجل فرساً سابقاً إلى عرفة ثم رجع من يومه إلى مكة لم يكن مسافراً ، يدل على ذلك أن النبي ﷺ لما قال : « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، والمقيم يوماً وليلة » فلو قطع بريداً في ثلاثة أيام كان مسافراً ثلاثة أيام ولياليهن فيجب أن يمسح مسح سفر ، ولو قطع البريد في نصف يوم لم يكن مسافراً ، فالنبي ﷺ إنما اعتبر أن يسافر ثلاثة أيام سواء أكان سفره حثيثاً أو بطيئاً ، سواء أكانت الأيام طويلاً أو قصاراً ، ومن قدره ثلاثة أيام أو يومين جعلوا ذلك بسير الإبل والأقدام ، وجعلوا المسافة الواحدة حداً يشترك فيه جميع الناس حتى لو قطعها في يوم جعلوه مسافراً ، ولو قطع ما دونها في عشرة أيام لم يجعلوه مسافراً .. وهذا مخالف لكلام النبي ﷺ .

● المدائن المسورة وغير المسورة وما يلحق بها :

وأيضاً فالنبي ﷺ في ذهابه إلى قباء والعوالي واحد ، ومجىء أصحابه من تلك المواضع إلى المدينة إنما كانوا يسيرون في عمران بين الأبنية والحوائط التي هي النخيل ، وتلك مواضع الإقامة لا مواضع السفر ، والمسافر لا بد أن يسفر أى يخرج إلى الصحراء فإن لفظ السفر يدل على ذلك ، يقال : سfert المرأة عن وجهها : إذا كشفتها ، فإذا لم يبرز إلى الصحراء التي ينكشف فيها من بين المساكن لا يكون مسافراً ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ، وَمَنْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ، مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ (٢) ، فجعل الناس قسمين : أهل المدينة والأعراب . والأعراب هم أهل العمود ، وأهل المدينة هم أهل المدر ، فجميع من كان ساكناً في مدر كان من أهل المدينة . ولم يكن للمدينة سور ينهز به داخلها من خارجها بل كانت محال محال ، وتسمى المحلة داراً ، والمحلة القرية الصغيرة

(١) التوبة : ١٠١

(٢) التوبة : ١٢٠

فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ليست أبنية متصلة ، فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالى دورهم أموالهم ونخيلهم ، وبنو عذى بن النجار دارهم كذلك ، وبنو مازن بن النجار كذلك ، وبنو سالم كذلك ، وبنو ساعدة كذلك ، وبنو الحارث ابن الخزرج كذلك ، وبنو عمرو بن عوف كذلك ، وبنو عبد الأشهل كذلك ، وسائر بطون الأنصار كذلك ، كما قال النبي ﷺ : « خير دور الأنصار دار بنى النجار ثم دار بنى الأشهل ثم دار بنى الحارث ثم دار بنى ساعدة ، وفي كل دور الأنصار خير » ، وكان النبي ﷺ قد نزل في بنى مالك بن النجار وهناك بنى مسجده وكان حائطاً لبعض بنى النجار فيه نخل وخرب وقبور ، فأمر بالنخل ففُطِعت وبالقبور ففُشِئت وبالحُرب فسُوِيَتْ وبنى مسجده هناك وكانت سائر دور الأنصار حول ذلك ، قال ابن حزم : ولم يكن هناك مصر ، قال : وهذا أمر لا يجهله أحد بل هو نقل الكوافى عن الكوافى وذلك كله مدينة واحدة ، كما جعل الله الناس نوعين : أهل المدينة ، ومن حولهم من الأعراب ، فمن ليس من الأعراب فهو من أهل المدينة ، لم يجعل للمدينة داخلًا وخارجًا وسورًا وريضاً كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة ، وقد جعل النبي ﷺ حرم المدينة بريداً في بريد ، والمدينة بين لابتين ، واللابة الأرض التى ترابها حجارة سود وقال : « ما بين لابتيتها حرم » فما بين لابتيتها كله من المدينة وهو حرم فهذا بريد لا يكون الضارب فيه مسافراً . وإن كان المكي إذا خرج إلى عرفات مسافراً فعرفة ومزدلفة ومنى صحارى خارجة عن مكة ليست كالعوالى من المدينة ، وهذا أيضاً مما يَبَيَّن أنه لا اعتبار بمسافة محدودة ، فإن المسافر فى المصر الكبير لو سافر يومين أو ثلاثة لم يكن مسافراً ، والمسافر عن القرية الصغيرة إذا سافر مثل ذلك كان مسافراً ، فعُلِمَ أنه لا بد أن يقصد بقعة يسافر من مكان إلى مكان فإذا كان ما بين المكانين صحراء لا مساكن فيها يُحمل فيها الزاد والمزاد فهو مسافر وإن وجد الزاد والمزاد بالمكان الذى يقصده .

● الحُجَّةُ في سفر : عمل النبي في حجة الوداع :

وكان عثمان جعل حكم المكان الذي يقصده حكم طريقه فلا بد أن يعدم فيه الزاد والمزاد ، وخالفه أكثر علماء الصحابة وقولهم أرجح ، فإن النبي ﷺ قصر بمكة عام فتح مكة وفيها الزاد والمزاد ، وإذا كانت منى قريبة فيها زاد ومزاد فبينها وبين مكة صحراء يكون مسافراً من بقطعها كما كان بين مكة وغيرها ، ولكن عثمان قد تأول في قصر النبي ﷺ بمكة أنه كان خائفاً لأنه لما فتح مكة والكفار كثيرون وكان قد بلغه أن هوازن جمعت له ، وعثمان يُجوزُ القصر لمن كان بحضرة عدو ، وهذا كما يُحكى عن عثمان أنه يعنى النبي ﷺ إنما أمرهم بالمتعة لأنهم كانوا خائفين ، وخالفه علي وعمران بن حصين وابن عمر وابن عباس وغيرهم من الصحابة ، وقولهم هو الراجح ، فإن النبي ﷺ في حجة الوداع كان آمناً لا يخاف إلا الله وقد أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العُمرة والقصر ، وقصر العدد إنما هو مُعَلَّق بالسفر ، ولكن إذا اجتمع الخوف والسفر أبيح قصر العدد وقصر الركعات وقد قال النبي ﷺ هو وعمر بعده لما صليا بمكة : « يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم فإنما قوم سُفَر » بين أن الواجب لصلاتهم ركعتين مجود كونهم سُفَرًا فلهذا الحكم تعلق بالسفر ولم يعلقه بالخوف .

فَعُلِمَ أن قصر العدد لا يُشترط فيه خوف بحال ، وكلام الصحابة أو أكثرهم من هذا الباب يدل على أنهم لم يجعلوا السفر قطع مسافة محدودة أو زمان محدود يشترط فيه جميع الناس ، بل كانوا يجيبون بحسب حال السائل ، فمن رآوه مسافرا أثبتوا له حكم السفر ، وإلا فلا .

● سبب اختلاف الصحابة في تحديد السفر :

ولهذا اختلف كلامهم في مقدار الزمان والمكان ، فروى وكيع عن الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال : إذا سافرت يوماً إلى العشاء فإن زدتَ فقصر ، ورواه الحجاج بن منهال : حدثنا أبو عوانة عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال : لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى

العتمة إلا في أكثر من ذلك ، وروى وكيع عن شعبة عن شبيل عن أبي جمرة الضبعي قال : قلت لابن عباس : أقصر في الأيلة ؟ قال : تذهب وتحجى ، في يوم ؟ قلت : نعم ، قال : لا .. إلا يوم متاح . فهنا قد نهى أن يقصر إذا رجع إلى أهله ^(١) في يوم هذه مسيرة بريد وأذن في يوم ، وفي الأول نهاء أن

(١) يرى الفقهاء أن العودة إلى المكان الذي يُباح له القصر عنده حين ابتداء سفره مما يمنع القصر ، سواء أكان ذلك المكان وطناً له أو لا ، ومثل العودة بالفعل نيّة العودة ، وفي ذلك كله تفصيل في المذاهب ..

فيقول الحنفية : إن المسافر إذا عاد إلى المكان الذي خرج منه ، فإن كان ذلك قبل أن يقطع مقدار مسافة القصر بطل سفره . وكذلك يبطل بمجرد نيّة العودة ، وإن لم يعد ويجب عليه في الحالتين إتمام الصلاة ، أما إذا عاد بعد قطع مسافة القصر فإنه لا يتم إلا إذا عاد بالفعل ، فلا يبطل القصر بمجرد نيّة العودة ولا بالشروع فيها ، ثم إن الوطن عندهم ينقسم إلى قسمين : وطن أصلي وهو الذي ولد فيه الإنسان أو له فيه زوج في عصمته أو قصد أن يرتزق فيه وإن لم يولد به ولم يكن له به زوج ، ووطن إقامة وهو المكان الصالح للإقامة فيه مدة خمسة عشر يوماً فأكثر إذا نوى الإقامة . ثم إن الوطن الأصلي لا يبطل إلا بمثله ، فإذا ولد شخص بأسبوط مثلاً كانت له وطناً أصلياً ، فإن خرج منها إلى القاهرة وتزوج بها أو مكث فيها بقصد الاستقرار والتعيش كانت له وطناً أصلياً كذلك ، فإذا سافر من القاهرة إلى أسبوط التي ولد بها وجب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة التي تقطع القصر ، لأن أسبوط وإن كانت وطناً أصلياً له إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة . ولا يُشترط في بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما مسافة القصر ، فلو ولد في الواسطي مثلاً ثم انتقل إلى القاهرة قاصداً الاستقرار فيها أو تزوج فيها ثم سافر إلى أسبوط ومر في طريقه على الواسطي أو دخل فيها فإنه يقصر لأنها وإن كانت وطناً أصلياً إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة وإن لم يكن بينهما مسافة القصر ، فلا يبطل الوطن الأصلي بوطن الإقامة ، فلو سافر من محل ولادته أو بلدة زوجه أو محل ارتزاقه إلى جهة ليست كذلك وأقام بها خمسة عشر يوماً ثم عاد إلى المحل الذي خرج منه فإنه يجب عليه الإتمام وإن لم ينو الإقامة لأن وطن الإقامة لا يُبطل الوطن الأصلي .

أما وطن الإقامة فإنه يبطل بثلاثة أمور :

أحدها : الوطن الأصلي ، فإذا أقام شخص بمكة مثلاً خمسة عشر يوماً ثم سافر منها إلى مَنى فتزوج بها ثم رجع إلى مكة فإنه يتم الصلاة لبطلان وطن الإقامة - وهو مكة - بالوطن الأصلي وهو مَنى .

يقصر إلا فى أكثر من يوم ، وقد روى نحو الأول عن عكرمة موله قال : إذا خرجت من عند أهلك فأقصر ، فإذا أتيت أهلك فأقم ، وعن الأوزاعى : لا قصر

= ثانيها : يبطل بمثله ، فلو سافر مسافة قصر إلى مكان صالح للإقامة وأقام به خمسة عشر يوماً ناوياً ثم ارتحل عنه إلى مكان آخر وأقام به كذلك ثم عاد إلى المكان الأول وجب عليه قصر الصلاة وإن لم ينو الإقامة به خمسة عشر يوماً ، لأن وطن الإقامة الأول يبطل بوطن الإقامة الثانية ولا يشترط فى بطلان وطن الإقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر كما تقدم فى الوطن الأصلى .

ثالثها : إنشاء السفر من وطن الإقامة ، فلو أقام المسافر سفر قصر بمكان صالح خمسة عشر يوماً فأكثر ثم نوى السفر بعد ذلك إلى مكان آخر يبطل وطن الإقامة بإنشاء السفر منه ، فلو عاد إليه ولو لحاجة لا يتم لبطلان كونه وطن له بإنشاء السفر منه .

أما إنشاء السفر من غيره ، فإنه لا يبطل إلا بشرطين :

الأول : أن لا يمر المسافر فى طريقه على وطن إقامته ، فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن إقامة .
والثانى : أن يكون بين المكان الذى أنشأ منه السفر وبين وطن الإقامة مسافة القصر ، فلو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن إقامة ، مثلاً إذا خرج تاجران أحدهما من أسبوط والآخر من جرجا وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوماً ناوياً ، وأقام الثانى بكفر الزيات كذلك . فصارت القاهرة وطن إقامة للأول ، وكفر الزيات وطن إقامة للثانى ، وبين القاهرة وكفر الزيات مسافة القصر ، فإذا قام كل منهما إلى بنى ، ففى هذه الحالة يتمان ، لأن بين القاهرة وبنى دون مسافة القصر وكذلك من كفر الزيات إلى بنى ، فإذا أقاما بينهما خمسة عشر يوماً يبطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكفر الزيات لأن وطن الإقامة يبطل بمثله - كما تقدم - وصارت بنى وطن إقامة لهما ، فإذا قاما من بنى إلى كفر الزيات بقصد إنشاء السفر من كفر الزيات إلى القاهرة فأقاما بكفر الزيات يوماً ثم قاما إلى القاهرة فإنهما يتمان فى كفر الزيات لأن المسافة دون مسافة القصر ، وكذلك يتمان فى طريقهما إلى القاهرة إذا مرا على بنى ، لأنه وإن كان بين كفر الزيات وبين القاهرة مسافة القصر ، إلا أنهما لمورهما فى سفرهما على بنى لم يبطل كونها وطن إقامة لهما ، لأن وطن الإقامة لا يبطل بإنشاء السفر من غيره - وهو كفر الزيات - ما دام المسافر يمر عليه وما دامت المسافة بينه وبين المكان الذى أنشأ السفر منه دون مسافة القصر .

فى حين يقول المالكية : إنه إذا سافر من بلد قاصداً قطع مسافة القصر ثم رجع إلى تلك البلدة فتلك البلدة إما أن تكون بلدته الأصلية وهى التى نشأ فيها وإليها ينتسب ، وإما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائماً ، وإما أن تكون محلاً أقام فيه المدة القاطعة لحكم السفر بنية . فإذا رجع إلى بلدته الأصلية أو البلدة التى نوى الإقامة فيها على التأييد فإنه يتم بمجرد دخولها ولو لم ينو الإقامة القاطعة ، إلا إذا خرج منها أولاً رافضاً لسكنائها فإن دخوله فيها لا يمنع القصر إلا إذا نوى إقامة بها قاطعة أو كان له بها زوجة بنى بها . وإذا رجع إلى محل الإقامة فدخوله فيه لا يمنع =

إلا فى يوم تام ، وروى وكيع عن هشام بن ربيعة بن الغاز الجرشى عن عطاء بن أبى رباح : قلت لابن عباس أقصر إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى الطائف

= القصر إلا إذا نوى إقامة المدة المذكورة . هذا هو الحكم فى حال وجوده بالبلدة التى خرج منها ، وأما فى حال رجوعه وسيره إلى هذه البلدة فيُنظر للمسافة ، فإن كانت مسافة الرجوع مسافة قصر - قصر وإلا فلا . ومتى كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر فقد بطل السفر وأتم الصلاة فى حال رجوعه وحال وجوده بالبلدة مطلقاً ولو كانت غير بلدته الأصلية وغير محل الإقامة على التأييد . وأما إذا كانت بلدته الأصلية أو البلدة التى نوى الإقامة فيها على الدوام فى أثناء طريقه ثم دخلها ، فإن مجرد دخوله يقطع حكم السفر ومثل ذلك بلدة الزوجة التى بنى وبها وكانت غير ناشد فمجرد دخولها يقطع حكم السفر أيضاً ، فإن نوى فى أثناء سيره دخول ما ذكر نظر إلى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة (وهى بلدته الأصلية أو بلدة الإقامة على الدوام أو بلدة الزوجة) فإن كانت مسافة قصر - قصر فى حال سيره إليها وإلا فلا . واعتمد بعضهم القصر مطلقاً ومجرد المرور لا يمنع حكم القصر ، كما أن دخول بلدة الزوجة التى لم يدخل بها أو كانت ناشراً لا يمنعه .

بينما يقول الشافعية : إن الوطن هو المحل الذى يقيم فيه المرء على الدوام صيفاً وشتاءً ، وغيره ما ليس كذلك . فإذا رجع إلى وطنه بعد أن سافر منه انتهى سفره وبمجرد وصوله إليه سواء رجع إليه لحاجة أو لا . وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أو لا . ويقصر فى حال رجوعه حتى يصل ، وإن رجع إلى غير وطنه فإما أن يكون رجوعه لغير حاجة أو لا ، فإن كان رجوعه لغير حاجة فلا ينتهى سفره إلا بنية إقامة المدة القاطعة قبل وصوله أو نية الإقامة مطلقاً ، بشرط أن ينوى وهو ما كثر لا سائر ، مستقل لا تابع ، وحينئذ ينتهى سفره بمجرد الوصول ، فإن لم ينو الإقامة المذكورة فلا ينقطع حكم السفر إلا بأحد أمرين ، إقامة المدة المذكورة بالفعل أو نيتها بعد الوصول ، وإن كان رجوعه لحاجة فإن جزم بأنها لا تقضى فى أربعة أيام انقطع سفره بمجرد الاستقرار فى البلدة والمكث فيها وإن لم ينو الإقامة . أما إذا علم أنها تقضى فيها فلا ينقطع سفره وله القصر ما دام فى هذه البلدة ، هذا إذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت ، فإن توقع قضاءها كذلك فله القصر مدة ثمانية عشر يوماً كاملة . ومثل الرجوع إلى الوطن نيته ، فينتهى السفر بمجرد النية بشرط أن ينوى وهو ما كثر غير سائر . وأما نية الرجوع إلى غير وطنه فينتهى سفره بها إذا كان الرجوع لغير حاجة . فإن كان الرجوع المنوى لحاجة فلا ينقطع سفره بذلك ، ومثل نية الرجوع التردد فيه .

أما الحنابلة فإنهم يقولون : إنه إذا رجع لوطنه أو ابتدأ السفر منه أولاً أو نوى الرجوع إليه ، فإن كانت المسافة دون مسافة القصر وجب عليه الإتمام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه ثانياً أو يعدل =

وعسفان فذلك ثمانية وأربعون ميلاً ، وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء قلت لابن عباس : أقصر إلى منى أو عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى الطائف أو جدة أو عسفان ، فإذا وردت على ماشية لك أو أهل فأتى الصلاة ، وهذا الأثر قد اعتمده أحمد والشافعي . قال ابن حزم : من عسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلاً ، قال : وأخبرنا الثقة أن من جدة إلى مكة أربعين ميلاً .

قلت : نهيه عن القصر إلى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك الحاجة ويرجع من يومه إلى مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه ، ويؤيد ذلك أن ابن عباس لا يخفى عليه أن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي ﷺ وأبى بكر وعمر في الحج إذا خرجوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى ، وابن عباس من أعلم الناس بالسنة فلا يخفى عليه مثل ذلك ، وأصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج إلى عرفة ومزدلفة كطاوس وغيره ، وابن عيينة نفسه الذي روى هذا الأثر عن ابن عباس كان يقصر إلى عرفة في الحج ، وكان أصحاب ابن عباس كطاوس يقول أحدهم : أترى الناس - يعنى أهل مكة - صلّوا في الموسم خلاف صلاة رسول الله ﷺ ؟ وهذه حجة قاطعة فإنه من المعلوم أن أهل مكة لما حجّوا معه كانوا خلقاً كثيراً وقد خرجوا معه إلى منى يصلّون خلفه ، وإنما صلّى بمنى أيام منى قصرأ والناس كلهم يصلّون خلفه - أهل مكة وسائر المسلمين - لم يأمر أحداً منهم أن يتم صلاته ، ولم ينقل ذلك أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ، ثم أبو بكر وعمر بعده كانا يصليان في الموسم بأهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران

= عن نية الرجوع ، ولا يلزمه إعادة ما قصر من الصلوات قبل أن يرجع أو ينوى الرجوع . ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه الحاجة أو للعدول عن السفر بالمرة . وإن كانت المسافة بين وطنه وبين المحل الذي نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر - قصر في حال رجوعه لأنه سفر طويل فيقصر فيه ، وإذا مر المسافر بوطنه أتم ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه ، وكذا إذا مر ببلدة تزوج فيها وإن لم تكن وطناً له فإنه يتم حتى يفارق تلك البلدة (البتاجي) .

أحداً بإتمام ، مع أنه قد صحَّ عن عمر بن الخطاب أنه لما صَلَّى بمكة قال : يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم فإننا قوم سُفَر ، وهذا أيضاً مروى عن النبي ﷺ في أهل مكة عام الفتح لا في حجة الوداع ، فإنه في حجة الوداع لم يكن يُصَلَّى بمكة بل كان يُصَلَّى بمنزله وقد رواه أبو داود وغيره وفي إسناده مقال .

● عذر من جعل مسافة القصر ستة عشر فرسخاً :

والمقصود أن من تدبر صلاة النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة ومنى بأهل مكة وغيرهم ، وأنه لم ينقل مسلم قط عنه أنه أمرهم بإتمام ، عَلِمَ قطعاً أنهم كانوا يقصرون خلفه وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن عباس ولا غيره ، ولهذا لم يعلم أحد من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صَلَّى ركعتين ، فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب به من سألَه إذا سافر إلى منى أو عرفة سافراً لا ينزل فيه بمنى وعرفة بل يرجع من يومه ، فهذا لا يقصر عنده ، لأنه قد بين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر وإنما يقصر من سافر يوماً ولم يقل : « مسيرة يوم » بل اعتبر أن يكون السفر يوماً ، وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسفان ، وقد ذكر ابن حزم أنها اثنان وثلاثون ميلاً ، وغيره يقول أربعة بُرد ثمانية وأربعون ميلاً ، والذين حدُّوها ثمانية وأربعين ميلاً عُمدتهم قول ابن عباس وابن عمر . وأكثر الروايات عنهم تخالف ذلك ، فلو لم يكن إلا قولهما لم يجز أن يأخذ ببعض أقوالهما دون بعض ، بل إما أن يجمع بينهما وإما أن يطلب دليل آخر ، فكيف والآثار عن الصحابة أنواع آخر ؟ ولهذا كان المحدِّدون بستة عشر فرسخاً من أصحاب مالك والشافعي وأحمد إنما لهم طريقان ، بعضهم يقول : لم أجد أحداً قال بأقل من القصر فيما دون هذا ، فيكون هذا إجماعاً - وهذه طريقة الشافعي وهذا أيضاً منقول عن الليث بن سعد ، فهذان الإمامان بيَّنا عذرهما أنهما لم يعلمَا من قال بأقل من ذلك ، وغيرهما قد علم من قال بأقل من ذلك .

والطريقة الثانية : أن يقولوا : هذا قول ابن عمر وابن عباس ولا مخالف لهما من الصحابة فصار إجماعاً . وهذا باطل ، فإنه نُقِلَ عنهما هذا وغيره وقد ثبت عن غيرهما من الصحابة ما يخالف ذلك .

● مسافة القصر عند مالك والشافعي وأحمد :

وتمَّ طريقة ثالثة سلكها بعض أصحاب الشافعي وأحمد وهي أن هذا التحديد مأثور عن النبي ﷺ كما رواه ابن خزيمة في « مختصر المختصر » عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : « يا أهل مكة ، لا تقصروا في أقل من أربعة بُرْد من مكة إلى عسفان » وهذا ما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنه كذب على النبي ﷺ ولكن هو من كلام ابن عباس ، أفترى رسول الله ﷺ إنما حَدَّ مسافة القصر لأهل مكة دون أهل المدينة التي هي دار السنَّة والهجرة والنُّصرة ودون سائر المسلمين ؟ وكيف يقول هذا وقد تواتر عنه أن أهل مكة صَلُّوا خلفه بعرفة ومزدلفة ومنى ؟ ولم يحدِّ النبي ﷺ قط السفر بمسافة لا بريد ولا غير بريد ، ولا حداً بزمان ، ومالك قد نُقِلَ عنه : أربعة بُرْد ، كقول الليث والشافعي وأحمد وهو المشهور عنه . قال : فإن كانت أرض لا أميال فيها فلا يقصرون في أقل من يوم وليلة للثقل . قال : وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلى . وقد ذَكَرَ عنه : لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلاً فصاعداً ، ورُوِيَ عنه : لا قصر إلا في اثنين وأربعين ميلاً فصاعداً ، ورُوِيَ عنه : لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً ، وروى عنه إسماعيل بن أبي أويس : لا قصر إلا في ستة وأربعين ميلاً قصداً . ذكر هذه الروايات القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتابه « المبسوط » ورأى لأهل مكة خاصة أن يقصروا الصلاة في الحج خاصة إلى منى فما فوقها ، هي أربعة أميال ، وروى عنه ابن القاسم أنه قال فيمن خرج ثلاثة أميال كالرعاء وغيرهم فتأول فأفطر في رمضان : لا شيء عليه إلا القضاء فقط ، ورُوِيَ عن الشافعي : أنه لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي .

● الروايات عن ابن عمر فى مسافة القصر :

والآثار عن ابن عمر أنواع .. فروى محمد بن المثنى : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان الثوري ، سمعتُ جبلة بن سحيم يقول : سمعتُ ابن عمر يقول : لو خرجتُ ميلاً لقصرتُ الصلاة . وروى ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، حدثنا مسعر عن محارب بن زياد ، سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر - يعنى الصلاة - (محارب قاضى الكوفة من خيار التابعين أحد الأئمة ومسعر أحد الأئمة) . وروى ابن أبي شيبة : حدثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن زيد بن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة فى مسيرة ثلاثة أميال . قال ابن حزم : محمد بن زيد هو طائى ولأه محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة مشهور من كبار التابعين . وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قصر إلى ذات النُصب قال : وكنتُ أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر ، قال عبد الرزاق : ذات النُصب من المدينة على ثمانية عشر ميلاً ، فهذا نافع يخبر عنه أنه قصر فى ستة فراسخ وأنه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا يقصر ، وكذلك روى عنه ما ذكره غندر : حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب : قال خرجتُ مع عبد الله ابن عمر بن الخطاب إلى ذات النُصب وهى من المدينة على ثمانية عشر ميلاً ، فلما أتاها قصر الصلاة ، وروى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فى مسيرة أربعة بُرْد .

وما تقدّم من الروايات يدل على أنه كان يقصر فى هذا وفى ما هو أقل منه ، وروى وكيع عن سعيد بن عبيد الطائى عن علي بن ربيعة الوالبى الأسدى قال : سألتُ ابن عمر عن تقصير الصلاة قال : حاج أو مُعتمر أو غاز ؟ فقلت : لا ، ولكن أحدنا يكون له الضيعة فى السواد ، فقال : تعرف السويداء ؟ فقلت : سمعتُ بها ولم أرها ، قال : فإنها ثلاث ولبلتان وليلة للمسرّع ، إذا خرجنا إليها قصرنا ، قال ابن حزم : من المدينة إلى السويداء اثنان وسبعون ميلاً أربعة وعشرون فرسخاً .

قلت : فهذا مع ما تقدم يُبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً ، لكن بينَ بهذا جواز القصر في مثل هذا لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواء فأجابه ابن عمر بجواز القصر .

● تعارض الروايات عن ابن عمر في القصر :

وأما ما رَوَى ^(١) من طريق ابن جريج : أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير وهي مسيرة ثلاث قواصد لم يقصر فيما دونه ، وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي بقدر الأهواز من البصرة لا يقصر فيما دون ذلك - قال ابن حزم : بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهي مائة ميل غير أربعة أميال ، قال : وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر ثم على نافع أيضاً عن ابن عمر .

قلت : هذا النفي وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعاً ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال إنه اختلف اجتهاده ، بل نفى لقصره فيما دون ذلك ، وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره أنه قصر فيما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً ، فمن روى عن أيوب إن قدر أن نافعاً روى هذا فيكون حين حدث بهذا قد نسي أن ابن عمر قصر فيما دون ذلك فإنه قد ثبت عن نافع عنه أنه قصر فيما دون ذلك .

● الروايات عن أنس في القصر :

وروى حماد بن زيد : حدثنا أنس بن سيرين قال : خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه وهي على رأس خمسة فراسخ فصلّى بنا العصر في سفينة وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سَلَّمَ ، ثم صَلَّى بنا ركعتين ثم سَلَّمَ . وهذا فيه أنه إنما خرج إلى أرضه المذكورة ولم يكن سفره إلى غيرها حتى يقال :

(١) يُنظر أين جواب « أما » ؟

كانت من طريقه ، فقصر فى خمسة فراسخ وهى بريد وربيع ، وفى صحيح مسلم : حدثنا ابن أبى شيبه وابن بشار كلاهما عن غندر عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهناتى : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة فقال : كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شعبة شك - صلى ركعتين ولم ير أنس أن يقطع من المسافة الطويلة هذا لأن السائل سأله عن قصر الصلاة وهو سؤال عما يقصر فيه ليس سؤالاً عن أول صلاة يقصرها ، ثم إنه لم يقل أحد : إن أول صلاة لا يقصرها إلا فى ثلاثة أميال أو أكثر من ذلك فليس فى هذا جواب لو كان المراد ذلك ، ولم يقل ذلك أحد ، فدلّ على أن أنساً أراد أنه من سافر هذه المسافة قصر ، ثم ما أخبر به عن النبى ﷺ ففعل من النبى ﷺ لم يبين هل كان ذلك الخروج هو السفر أو كان ذلك هو الذى قطعه من السفر ؟ فإن أراد به أن ذلك كان سفره فهو نص ، وإن كان ذلك الذى قطعه من السفر فأنس بن مالك استدل بذلك على أنه يقصر إليه إذا كان هو السفر ، يقول : إنه لا يقصر إلا فى السفر ، فلولا أن قطع هذه المسافة سفر لما قصر .

● أقوال الظاهرية فى مسافة القصر وأقلها ميل :

وهذا يوافق قول من يقول : لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفرًا لا يكتفى مجرد قصده المسافة التى هى سفر ، وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه ، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل ، لكن داود وأصحابه يقولون : لا يقصر إلا فى حج أو عمرة أو غزو ، وابن حزم يقول : إنه يقصر فى كل سفر ، وابن حزم عنده أنه لا يفطر إلا فى هذه المسافة ، وأصحابه يقولون : إنه يفطر فى كل سفر ، بخلاف القصر ، لأن القصر ليس عندهم فيه نص عام عن الشارع وإنما فيه فعله أنه قصر فى السفر ولم يجدوا أحداً قصر فيما دون ميل ، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر . وابن حزم يقول : السفر هو البروز عن محلة الإقامة ، لكن قد علم أن النبى ﷺ خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا ، فخرج هذا عن أن يكون

سفرًا ولم يحدوا أقل من ميل يسمى سفرًا ، فإن ابن عمر قال : لو خرجتُ ميلاً لقصرتُ الصلاة ، فلما ثبت أن هذه المسافة جعلها سفرًا ولم نجد أعلا منها يسمى سفرًا جعلنا هذا هر الحد ، قال : وما دون الميل من آخر بيوت قريته له حكم الحَضَر فلا يقصر فيه ولا يفطر ، وإذا بلغ الميل فحينئذ صار له سفر يقصر فيه الصلاة ويفطر فيه ، فمن حينئذ يقصر ويفطر ، وكذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فإنه يتم ليس في سفر يقصر فيه .

● تحقيق شيخ الإسلام لمعنى السفر وروايات القصر :

قلت : جعل هؤلاء السفر محدوداً في اللغة قالوا : وأقل ما سمعنا أنه يسمى سفرًا هو الميل ، وأولئك جعلوه محدوداً بالشرع ، وكلا القولين ضعيف ، أما الشارع فلم يحدده ، وكذلك أهل اللغة لم ينقل أحد عنهم أنهم قالوا : الفرق بين ما يسمى سفرًا وما لا يسمى سفرًا هو مسافة محدودة ، بل نفس تحديد السفر بالمسافة باطل في الشرع واللغة ، ثم لو كان محدوداً بمسافة ميل ، فإن أريد أن الميل يكون من حدود القرية المختصة به فقد كان النبي ﷺ يخرج أكثر من ميل من محله في الحجاز ولا يقصر ولا يفطر ، وإن أراد من المكان المجتمع الذي يشمل اسم مدينة ميلاً ، قيل له : فلا حجة لك في خروجه إلى المقابر والغائط لأن تلك لم تكن خارجاً عن آخر حد المدينة ، ففي الجملة كان يخرج إلى العوالى وإلى أحد كما كان يخرج إلى المقابر والغائط وفي ذلك ما هو أبعد من ميل ، وكان النبي ﷺ وأصحابه يخرجون من المدينة إلى أكثر من ميل ويأتون إليها أبعد من ميل ولا يقصرون كخروجهم إلى قباء والعوالى وأحد ، ودخولهم للجمعة وغيرها من هذه الأماكن .

وكان كثير من مساكن المدينة عن مسجده أبعد من ميل فإن حرم المدينة يريد في يريد حتى كان الرجلان من أصحابه لبعد المكان يتناوبان الدخول ، يدخل هذا يوماً وهذا يوماً كما كان عمر بن الخطاب وصاحبه الأنصاري ، يدخل هذا يوماً وهذا يوماً ، وقول ابن عمر : لو خرجتُ ميلاً قصرتُ الصلاة هو كقوله :

إنى لأسافر الساعة من النهار فأقصر ، وهذا إما أن يريد به ما يقطعه من المسافة التى يقصدها فيكون قصده : إنى لا أؤخر القصر إلى أن أقطع مسافة طويلة ، وهذا قول جماهير العلماء إلا من يقول : إذا سافر نهاراً لم يقصر إلى الليل .

● تحقيق أن السفر يُعرف بالعرف لا الزمان :

وقد احتج العلماء على هؤلاء بأن النبى ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ، وقد يُحمل حديث أنس على هذا لكن فعله يدل على المعنى الأول ، أو يكون مراد ابن عمر : من سافر قصر ، ولو كان قصده هذه المسافة إذا كان فى صحراء بحيث يكون مسافراً لا يكون متنقلاً بين المساكن فإن هذا ليس بمسافر باتفاق الناس ، وإذا قُدِّرَ أن هذا مسافر فلو قُدِّرَ أنه مسافر أقل من الميل بعشرة أذرع فهو أيضاً مسافر ، فالتحديد بالمسافة لا أصل له فى شرع ولا لغة ، ولا عُرِفَ ولا عقل ، ولا يعرف عموم الناس مساحة الأرض فلا يُجعل ما يحتاج إليه عموم المسلمين معلّقاً بشيء لا يعرفونه ، ولم يمسح أحد الأرض على عهد النبى ﷺ ولا قُدِّرَ النبى ﷺ الأرض لا بأميال ولا فراسخ ، والرجل قد يخرج من القرية إلى صحراء لحطب يأتى به فيغيب اليومين والثلاثة فيكون مسافراً وإن كانت المسافة أقل من ميل ، بخلاف من يذهب ويرجع من يومه فإنه لا يكون فى ذلك مسافراً فإن الأول يأخذ الزاد والمزاد بخلاف الثانى ، فالمسافة القريبة فى المدة الطويلة تكون سفراً ، والمسافة البعيدة فى المدة القليلة لا تكون سفراً فالسفر يكون بالعمل الذى سُمى سفراً لأجله . والعمل لا يكون إلا فى زمان ، فإذا طال العمل وزمانه فاحتاج إلى ما يحتاج إليه المسافر من الزاد والمزاد سُمى مسافراً وإن لم تكن المسافة بعيدة ، وإذا قصر العمل والزمان بحيث لا يحتاج إلى زاد ومزاد لم يُسمَّ سفراً وإن بعدت المسافة ، فالأصل هو العمل الذى يسمى سفراً ، ولا يكون العمل إلا فى زمان فيُعتبر العمل الذى هو سفر ولا يكون ذلك إلا فى مكان يسافر عن الأماكن وهذا مما يعرفه الناس بعاداتهم ليس له حد فى الشرع ولا اللغة ، بل ما سموه سفراً فهو سفر .

* * *

فصل

فى أن الإقامة خلاف السفر ولا يخلو حال أحد عنهما

وأما الإقامة فهى خلاف السفر ، فالناس رجلان مقيم ومسافر ، ولهذا كانت أحكام الناس فى الكتاب والسنة أحد هذين الحكمين : إما حكم مقيم وإما حكم مسافر ، وقد قال تعالى : ﴿ يَوْمَ ظَعْنُكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾ (١) فجعل الناس يوم ظعن ويوم إقامة ، والله تعالى أوجب الصوم وقال : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٢) فمن ليس مريضاً ولا على سفر فهو الصحيح المقيم ، ولذلك قال النبى ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ » فمن لم يوضع عنه الصوم وشطر الصلاة فهو المقيم .

وقد أقام النبى ﷺ فى حجته بمكة أربعة أيام ثم ستة أيام بمنى ومزدلفة وعرفة يقصر الصلاة هو وأصحابه فدلّ على أنهم كانوا مسافرين ، وأقام فى غزوة الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة ، وأقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ، ومعلوم بالعادة أن ما كان يفعل بمكة وتبوك لم يكن ينقضى فى ثلاثة أيام ولا أربعة حتى يُقال إنه كان يقول : اليوم أسافر .. غداً أسافر ، بل فتح مكة وأهلها وما حولها كفار محاربون له وهى أعظم مدينة فتحها وفتحها ذلت الأعداء ، وأسلمت العرب ، وسرى السرايا إلى النواحي ينتظر قدومهم ، ومثل هذه الأمور مما يُعلم أنها لا تنقضى فى أربعة أيام ، فعلم أنه أقام لأمر يعلم أنها لا تنقضى فى أربعة وكذلك فى تبوك .

وأيضاً فمن جعل للمقام حداً من الأيام إما ثلاثة ، وإما أربعة ، وإما عشرة ، وإما اثنى عشر ، وإما خمسة عشر ، فإنه قال قولاً لا دليل عليه من جهة الشرع وهى تقديرات متقابلة . فقد تضمنت هذه الأقوال تقسيم الناس إلى ثلاثة أقسام : إلى مسافر ، وإلى مقيم مستوطن وهو الذى ينوى المقام فى المكان ، وهذا هو

(٢) البقرة : ١٨٤

(١) النحل : ٨٠

الذى تنعقد به الجمعة وتجب عليه ، وهذا يجب عليه إتمام الصلاة بلا نزاع فإنه المقيم المقابل للمسافر ، والثالث : مقيم غير مستوطن ، أوجبوا عليه إتمام الصلاة والصيام ، وأوجبوا عليه الجمعة وقالوا : لا تنعقد به الجمعة ، وقالوا : إنما تنعقد الجمعة بمستوطن .

● غلط تقسيم المقيم إلى مستوطن وغيره فى صلاة الجمعة :

وهذا التقسيم - وهو تقسيم المقيم إلى مستوطن وغير مستوطن - تقسيم لا دليل عليه من جهة الشرع ، ولا دليل على أنها تجب على من لا تنعقد به ، بل من وجبت عليه انعقدت به ، وهذا إنما قالوه لما أثبتوا مقيماً يجب عليه الإتمام والصيام ووجدوه غير مستوطن فلم يمكن أن يقولوا تنعقد به الجمعة ، فإن الجمعة إنما تنعقد بالمستوطن ، لكن إيجاب الجمعة على هذا ، وإيجاب الصيام والإتمام على هذا هو الذى يُقال إنه لا دليل عليه ، بل هو مخالف للشرع ، فإن هذه حال النبى ﷺ بمكة فى غزوة الفتح وفى حجة الوداع وحاله بتبوك ، بل وهذه حال جميع الحجاج الذين يقدمون مكة ليقضوا مناسكهم ثم يرجعوا ، وقد يقدم الرجل بمكة رابع ذى الحجة ، وقد يقدم قبل ذلك بيوم أو أيام ، وقد يقدم بعد ذلك ، وهم كلهم مسافرون لا تجب عليهم الجمعة ولا إتمام ، والنبى ﷺ قد صبح رابعة من ذى الحجة وكان يُصلّى ركعتين ، لكن من أين لهم أنه لو قدم صبح الثالثة وثانية كان يتم ويأمر أصحابه بالإتمام ؟ ليس فى قوله وعمله ما يدل على ذلك ولو كان هذا حداً فاصلاً بين المقيم والمسافر لبيّنه للمسلمين كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ﴾ (١) ، والتمييز بين المقيم والمسافر بنية أيام معدودة يقيمها ليس هو أمراً معلوماً لا بشرع ولا لغة ولا عرف .

(١) التوبة : ١١٥

● تحريم الإقامة بمكة على المهاجرين :

وقد رخص النبي ﷺ للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً والقصر في هذا جائز عند الجماعة وقد سمّاه إقامة ورخص للمهاجر أن يقيمها ، فلو أراد المهاجر أن يقيم أكثر من ذلك بعد قضاء النسك لم يكن له ذلك ، وليس في هذا ما يدل على أن هذه المدة فرق بين المسافر والمقيم ، بل المهاجر ممنوع أن يقيم بمكة أكثر من ثلاث بعد قضاء المناسك أن الثلاث مقدار يُرخص فيه فيما كان محظور الجنس ، قال ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج » ، وقال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث » وجعل ما تحرم المرأة بعده من الطلاق ثلاثاً ، فإذا طلقها ثلاث مرات حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره لأن الطلاق في الأصل مكروه فأبيح منه للحاجة ما تدعو إليه الحاجة وحرمت عليه بعد ذلك إلى الغاية المذكورة ، ثم المهاجر لو قدم مكة قبل الموسم بشهر أقام إلى الموسم ، فإن كان لم يُبَحَّ له إلا فيما يكون سفراً كانت إقامته إلى الموسم سفراً فتقصر فيه الصلاة ، وأيضاً فالنبي ﷺ وأصحابه قدموا صبح رابعة من ذي الحجة فلو أقاموا بمكة بعد قضاء النسك ثلاثاً كان لهم ذلك ، ولو أقاموا أكثر من ثلاث لم يجز لهم ذلك وجاز لغيرهم أن يقيم أكثر من ذلك ، وقد أقام المهاجرون مع النبي ﷺ عام الفتح قريباً من عشرين يوماً بمكة ولم يكونوا بذلك مقيمين إقامة خرجوا بها عن السفر ، ولا كانوا ممنوعين ، لأنهم كانوا مقيمين لأجل تمام الجهاد وخرجوا منها إلى غزوة حنين ، وهذا بخلاف من لا يقدم إلا للنسك فإنه لا يحتاج إلى أكثر من ثلاث .

● غلط من قطع معنى السفر بإقامة أربعة أيام :

فعلّم أن هذا التحديد لا يتعلق بالقصر ولا بتحديد السفر ، والذين حدّوا ذلك بأربعة منهم من احتج بإقامة المهاجر وجعل يوم الدخول والخروج غير محسوب ، ومنهم من بنى ذلك على أن الأصل في كل من قدم المصر أن يكون مقيماً يتم الصلاة ، لكن ثبتت الأربعة بإقامة النبي ﷺ في حجته فإنه أقامها وقصر ،

وقالوا فى غزوة الفتح وتبوك : إنه لم يكن عزم على إقامة مدة لأنه كان يريد عام الفتح غزو حنين ، وهذا الدليل مبنى على أنه من قدم المصر فقد خرج عن حد السفر وهو ممنوع بل هو مخالف للنص والإجماع والعرف ، فإن التاجر الذى يقدم ليشتري سلعة أو يبيعها ويذهب هو مسافر عند الناس ، وقد يشتري السلعة ويبيعها فى عدة أيام ولا يحد الناس فى ذلك حداً .

والذين قالوا : يقصر إلى خمسة عشر ، قالوا هذا : غاية ما قيل وما زاد على ذلك فهو مقيم بالإجماع ، وليس الأمر كما قالوه ، وأحمد أمر بالإتمام فيما زاد على الأربعة احتياطاً واختلفت الرواية عنه : إذا نوى إقامة إحدى وعشرين هل يتم أو يقصر ؟ لتردد الاجتهاد فى صلاة النبى ﷺ يوم الرابع ، فإن كان صلى الفجر بمببته وهو ذو طوى فإنما صلى بمكة عشرين صلاة ، وإن كان صلى الصبح بمكة فقد صلى بها إحدى وعشرين صلاة ، والصحيح أنه إنما صلى الصبح يومئذ بذى طوى ودخل مكة ضحى ، كذلك جاء مصرحاً به فى أحاديث ، قال أحمد فى رواية الأثرم : إذا عزم على أن يقيم أكثر من ذلك أتم ، واحتج بأن النبى ﷺ قدم لصبح رابعة قال : فأقام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الفجر بالأبطح يوم الثامن وكان يقصر الصلاة فى هذه الأيام وقد أجمع على إقامتها ، فإذا أجمع أن يقيم كما أقام النبى ﷺ قصر ، فإذا أجمع على أكثر من ذلك أتم . قال الأثرم : قلت له : فلم لم يقصر على ما زاد من ذلك ؟ قال : لأنهم اختلفوا فيأخذ بالأحوط فيتم . قال : قيل لأبى عبد الله : يقول أخرج اليوم .. أخرج غداً - أيقصر ؟ فقال : هذا شئ آخر .. هذا لم يعزم . فأحمد لم يذكر دليلاً على وجوب الإتمام إنما أخذ بالاحتياط وهذا لا يقتضى الوجوب ، وأيضاً فإنه معارض بقول من يوجب القصر ويجعله عزيمة فى الزيادة .

● قصر علماء الصحابة الصلاة مدة أشهر وسنين :

وقد روى الأثرم : حدثنا الفضل بن دكين ، حدثنا مسعر عن حبيب بن أبى ثابت عن عبد الرحمن بن المسور قال : أقمنا مع سعد بعمان أو بعمان شهرين ، فكان يصلى ركعتين ونصلى أربعاً فذكرنا ذلك له فقال : نحن أعلم . قال الأثرم :

حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد عن أيوب عن نافع ، أن ابن عمر أقام بأذربيجان ستة أشهر يُصَلِّي ركعتين وقد حال الثلج بينه وبين الدخول ، قال بعضهم : والثلج الذى يتفق فى هذه المدة يُعلم أنه لا يذوب فى أربعة أيام فقد أجمع إقامة أكثر من أربع ، قال الأثرم : حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا هشام ، حدثنا يحيى عن حفص بن عبيد الله : أن أنس بن مالك أقام بالشام سنتين يقصر الصلاة . قال الأثرم : حدثنا الفضل بن دكين ، حدثنا هشام ، حدثنا ابن شهاب عن سالم قال : كان ابن عمر إذا أقام بمكة قصر الصلاة إلا أن يُصَلِّي مع الإمام ، وإن أقام شهرين إلا أن يجمع الإقامة ، وابن عمر كان يقدم قبل الموسم بمدة طويلة حتى إنه كان أحياناً يحرم بالحج من هلال ذى الحجة ، وهو كان من المهاجرين ، فما كان يحل له المقام بعد قضاء نُسكِهِ أكثر من ثلاث ، ولهذا أوصى لما مات أن يُدفن بسرف لكونها من الحل حتى لا يُدفن فى الأرض التى هاجر منها . وقال الأثرم : حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال : ما كان ابن عمر يُصَلِّي بمكة إلا ركعتين إلا أن يرفع المقام ولهذا أقام مرة ثنتى عشر يُصَلِّي ركعتين وهو يريد الخروج ، وهذا يُبين أنه كان يُصَلِّي قبل الموسم ركعتين مع أنه نوى الإقامة إلى الموسم ، وكان ابن عمر كثير الحج وكان كثيراً ما يأتى مكة قبل الموسم بمدة طويلة ، قال الأثرم : حدثنا ابن الطباع ، حدثنا القاسم بن موسى الفقير عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه مكحول عن ابن محيرز أن أبا أيوب الأنصارى وأبا صرمة الأنصارى وعقبة بن عامر شتوا بأرض الروم فصاموا رمضان وقاموه وأتموا الصلاة ، قال الأثرم : حدثنا قبيصة ، حدثنا سفيان عن منصور عن أبي وائل قال : خرج مسروق إلى السلسلة فقصر الصلاة فأقام سنين يقصر حتى رجع وهو يقصر ، قيل : يا أبا عائشة ، ما يحملك على هذا ؟ قال : إتباع السنّة .

* * *

فصل

فى الذين لم يكرهوا أن يصلى المسافر أربعاً

● القصر فى السفر صدقة من الله :

والذين لم يكرهوا أن يُصَلَّى المسافر أربعاً ظنوا أن النبى ﷺ فعل ذلك أو فعله بعض أصحابه على عهدہ ، فأقره عليه ، وظنوا أن صلاة المسافر ركعتين وأربعاً بمنزلة الصوم والفطر فى رمضان ، وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة بأنهم كانوا يسافرون مع النبى ﷺ فمنهم الصائم ومنهم المفطر ، وهذا بما اتفق أهل العلم على صحته ، وأما ما ذكره مع الترييح فحسبه بعض أهل العلم صحيحاً وبذلك استدلل الشافعى وبعض أصحاب أحمد ، قال الشافعى: لما ذكر قول النبى ﷺ : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » فدلّ على أن القصر فى السفر بلا خوف صدقة من الله ، والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصر ، ودلّ على أن يقصر فى السفر بلا خوف إن شاء المسافر أن عائشة قالت: كل ذلك فعل رسول الله ﷺ .. أتم فى السفر وقصر .

قلت : وهذا الحديث رواه الدارقطنى وغيره من حديث أبى عاصم : حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء بن أبى رباح عن عائشة : أن النبى ﷺ كان يقصر فى السفر ويتم ويفطر ويصوم ، قال الدارقطنى : هذا إسناد صحيح ، قال البيهقى : ولهذا شاهد من حديث دلهم بن صالح والمغيرة بن زياد وطلحة بن عمر وكلهم ضعيف ، وروى حديث دلهم بن صالح عن عطاء بن عبيد الله بن موسى : حدثنا دلهم بن صالح الكندى عن عطاء عن عائشة قالت : كنا نُصَلَّى مع النبى ﷺ إذا خرجنا إلى مكة أربعاً حتى نرجع .

وروى حديث المغيرة - وهو أشهرها - عن عطاء عن عائشة : أن النبى ﷺ كان يقصر فى السفر ويتم ، وروى حديث طلحة بن عمر عن عطاء عن عائشة قالت : كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ .. قد أتم وقصر وصام فى السفر

وأفطر . قال البيهقي : وقد قال عمر بن ذر - كوفى ثقة - أخبرنا عطاء بن أبي رباح أن عائشة كانت تُصَلِّي في السفر المكتوبة أربعاً ، وروى ذلك بإسناده ثم قال : وهو كالموافق لرواية دلهم بن صالح وإن كان في رواية دلهم زيادة سند .

● حديث إتمام عائشة ضعيف :

قلت : أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت تُصَلِّي أربعاً فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن عائشة ، وإذا كان إنما أسنده هؤلاء الضعفاء والثقة وثقوه على عائشة دل ذلك على ضعف المسند ولم يكن ذلك شاهداً للمسند ، قال ابن حزم في هذا الحديث : انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره ، وقد قال فيه أحمد بن حنبل : ضعيف .. كل حديث أسنده منكر .

قلت : فقد رُوِيَ من غير طريقه لكنه ضعيف أيضاً ، وقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث منكر ، وهو كما قال الإمام أحمد وإن كان طائفة من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي ، ولا ريب أن هذا حديث مكذوب على النبي ﷺ مع أن من الناس من يقول لفظه : « كان يقصر في السفر وتتم ، ويفطر وتصوم » بمعنى أنها هي التي كانت تتم وتصوم ، وهذا أشبه بما رُوِيَ عنها من غير هذا الوجه من أنه كذب عليها ، أيضاً قال البيهقي : وله شاهد قوى بإسناد صحيح ، وروى من طريق الدارقطني من طريق محمد بن يوسف : حدثنا العلاء بن زهير عن عبد الرحمن ابن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : خرجتُ مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان ، فأنظر رسول الله ﷺ وصمتُ ، وقصر وأتممتُ فقلت : يا رسول الله ، بأبي أنت وأمي : أفطرتُ وصمتُ وقصرتُ وأتممتُ قال : « أحسنت يا عائشة » ، ورواه البيهقي من طريق آخر عن القاسم بن الحكم ، حدثنا العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة لم يذكر إياه ، قال الدارقطني : الأول

متصل وهو إسناد حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة فدخل عليها وهو مراهق ، ورواه البيهقي من وجه ثالث من حديث أبي بكر النيسابوري : حدثنا عباس الدوري ، حدثنا أبو نعيم ، حدثنا العلاء بن زهير ، حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة : أنها اعتمرت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت : يا رسول الله : بأبي أنت وأمي .. قصرت وأتممت وأفطرت وصمتُ فقال : « أحسنت يا عائشة » وما عاب عليّ . قال أبو بكر النيسابوري : هكذا قال أبو نعيم عن عبد الرحمن عن عائشة ، ومن قال عن أبيه في هذا الحديث فقد أخطأ .

قلت : أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث ، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ وهو أقرب إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين ولهذا رجح هذه الطريق ، وكذلك أهل السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي ولفظه عن عائشة : أنها اعتمرت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت : يا رسول الله ، بأبي أنت وأمي .. قصرت وأتممت وأفطرت وصمتُ فقال : « أحسنت يا عائشة » وما عاب عليّ ، وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين فتنتطق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه والحكم ببطلانها .

● حديث عائشة في الإتمام غير متصل بل خطأ :

والصواب ما قاله أبو بكر ، وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالته وقال فيه أبو محمد بن حزم : هذا الحديث تفرد به العلاء بن زهير الأزدي لم يروه غيره وهو مجهول ، وهذا الحديث خطأ قطعاً فإنه قال فيه : « أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان » ومعلوم باتفاق أهل العلم أن رسول الله ﷺ لم يعتمر في رمضان

قط ولا خرج من المدينة في عُمرة في رمضان ، بل ولا خرج إلى مكة في رمضان قط إلا عام الفتح فإنه كان حينئذ مسافراً في رمضان ، وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم ، وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر فلم يكن يُصَلَّى بهم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صَلَّى في السفر أربعاً ، والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه إن شاء الله تعالى ، وعام فتح مكة لم يعتمر ، بل ثبت بالنقول المستفيضة التي اتفق عليها أهل العلم به أنه إنما اعتمر بعد الهجرة أربع عُمَر منها ثلاث في ذى القعدة ، والرابعة مع حجته : عُمرة الحديبية لما صدّه المشركون فحل بالحديبية بالإحصار ولم يدخل مكة، وكانت في ذى القعدة ، ثم اعتمر في العام القابل عُمرة القضية، وكانت في ذى القعدة أيضاً ، ثم لما قَسَم غنائم حنين بالجعرانة اعتمر من الجعرانة ، وكانت عُمرة في ذى القعدة أيضاً ، والرابعة مع حجته ، ولم يعتمر بعد حجه لا هو ولا أحد ممن حَجَّ معه إلا عائشة لما كانت قد حاضت وأمرها أن تهل بالحج ، ثم أَعمرها مع أخيها عبد الرحمن من التنعيم . ولهذا قيل لما بُنِيَ هناك من المساجد « مساجد عائشة » ، فإنه لم يعتمر أحد من الصحابة على عهد النبي ﷺ لا قبل الفتح ولا بعده عُمرة من مكة إلا عائشة . فهذا كله مما تواترت به الأحاديث الصحيحة مثل ما في الصحيحين عن أنس أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عُمَر كلهن في ذى القعدة إلا التي مع حجه : عُمرة من الحديبية في ذى القعدة وعُمرة من العام المقبل في ذى القعدة وعُمرة من الجعرانة في ذى القعدة حيث قَسَم غنائم حنين وعُمرة مع حجته . وهذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري: اعتمر أربعاً : عُمرة الحديبية في ذى القعدة حيث صدّه المشركون ، وعُمرة في العام المقبل في ذى القعدة حيث صالحهم ، وعُمرة حُنين من الجعرانة حيث قَسَم غنائم حُنين ، وعُمرة مع حجته .

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب قال : اعتمر رسول الله ﷺ في ذى القعدة قبل أن يحج مرتين . وهذا لفظ البخاري . وأراد بذلك العُمرة التي أتمها وهي

عُمرَةُ القضية والجعرانة . وأما الحديبية فلم يمكن إتمامها بل كان منحصرأ لما صدّه المشركون وفيها أنزل الله آية الحصار باتفاق أهل العلم ، وقد ثبت في الصحيح عن عائشة لما قيل لها إن ابن عمر قال : إن رسول الله ﷺ اعتمر في رجب ، فقالت : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه ، وما اعتمر في رجب قط ، ما اعتمر إلا وهو معه . وفي رواية عن عائشة قالت : لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة ، وكذلك عن ابن عباس رواهما ابن ماجه ، وقد روى أبو داود عنها قالت : اعتمر رسول الله ﷺ عُمَرتين : عُمرة في ذي القعدة وعُمرة في شوال . وهذا إن كان ثابتاً عنها فلعله ابتداء سفره كان في شوال ولم تقل قط إنه اعتمر في رمضان فعلم أن ذلك خطأ محض .

● حديث عائشة في الإتمام باطل :

وإذا ثبت بالأحاديث الصحيحة أنه لم يعتمر إلا في ذي القعدة ، وثبت أيضاً أنه لم يسافر من المدينة إلى مكة ودخلها إلا ثلاث مرات : عُمرة القضية ثم غزوة الفتح ثم حجة الوداع ، وهذا مما لا يتنازع فيه أهل العلم بالحديث والسيرة وأحوال رسول الله ﷺ ، ولم يسافر في رمضان إلى مكة إلا غزوة الفتح ، كان كل من هذين دليلاً قاطعاً على أن هذا الحديث الذي فيه أنها اعتمرت معه في رمضان وقالت : « أتممت وصمتُ ، فقال : أحسنتِ » خطأ محض . فعلم قطعاً أنه باطل لا يجوز لمن علم حاله أن يرويه عن النبي ﷺ لقوله : « مَنْ روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » ولكن مَنْ حدث من العلماء الذين لا يستحلون هذا فلم يعلموا أنه كذب .

فإن قيل : فيكون قوله : « في رمضان » خطأ وسائر الحديث يمكن صدقه ، قيل : بل جميع طرقه تدل على أن ذلك كان في رمضان لأنها قالت : « قلت : أفطرتُ وصمتُ وقصرتُ وأتممتُ ، فقال : أحسنتِ يا عائشة » ، وهذا إنما يقال في الصوم الواجب . وأما السفر في غير رمضان فلا يُذكر فيه مثل هذا لأنه

معلوم أن الفطر فيه جائز . وأيضاً فقد روى البيهقي وغيره بالإسناد الثابت عن الشعبي عن عائشة أنها قالت : فُرِضَت الصلاة ركعتين ركعتين إلا المغرب ففُرِضَتْ ثلاثاً ، فكان رسول الله ﷺ إذا سافر صَلَّى الصلاة الأولى ، وإذا أقام زاد مع كل ركعتين ركعتين إلا المغرب لأنها وتر ، والصبح لأنها تطول فيها القراءة . فقد أخبرت عائشة أنه كان إذا سافر صَلَّى الصلاة الأولى ركعتين ركعتين فلو كان تارة يُصَلِّي أربعاً لأخبرت بذلك وهذا يناقض تلك الرواية المكذوبة على عائشة . وأيضاً فعائشة كانت حديثة السن على عهد النبي ﷺ فإن النبي ﷺ مات وعمرها أقل من عشرين سنة ، فإنه لما بنى بها بالمدينة كان لها تسع سنين وإنما أقام بالمدينة عشراً ، فإذا كان قد بنى بها في أول الهجرة كان عمرها قريباً من عشرين ، ولو قُدِّرَ أنه بنى بها بعد ذلك لكان عمرها حينئذ أقل . وأيضاً فلو كانت كبيرة فهي إنما تتعلم الإسلام وشرائعه من النبي ﷺ فكيف يُتَصَوَّرُ أن تصوم وتُصَلِّي معه في السفر خلاف ما يفعله هو وسائر المسلمين وسائر أزواجه ولا تخبره بذلك حتى تصل إلى مكة ؟ هل يُظَنُّ مثل هذا بعائشة أم المؤمنين ؟ وما بالها فعلت هذا في هذه السفرة دون سائر أسفارها معه ؟ وكيف تطيب نفسها بخلافه من غير استئذانه وقد ثبت عنها في الصحيحين بالأسانيد الثابتة باتفاق أهل العلم أنها قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ثم أتمها في الحَضَرِ وأَقَرَّتْ صلاة السفر على الفريضة . وهذا من رواية الزهري عن عروة عن عائشة ورواية أصحابه الثقات ، ومن رواية صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة يرويه مثل ربيعة ، ومن رواية الشعبي عن عائشة . وهذا مما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه صحيح ثابت عن عائشة ، فكيف تقدم مع رسول الله ﷺ على أن تُصَلِّي في السفر قبل أن تستأذنه وهي تراه والمسلمين معه لا يُصَلُّون إلا ركعتين . وأيضاً فهي لما أتمت الصلاة بعد موت النبي ﷺ لم يُحْتَجَّ بأنها فعلت ذلك على عهد النبي ﷺ ولا ذكر ذلك أخبر الناس بها عروة ابن أختها ، بل اعتذرت بعذر من جهة الاجتهاد كما رواه النيسابوري والبيهقي وغيرهما بالأسانيد الثابتة عن

وهب بن جرير : حدثنا شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها كانت تُصَلِّي في السفر أربعاً فقلت لها : لو صَلَّيتِ ركعتين ؟ فقالت : يا بن أخي ، إنه لا يشق عليّ .

وأيضاً فالحديث الثابت عن صالح بن كيسان أن عروة بن الزبير حدثه عن عائشة أن الصلاة حين فُرِضت كانت ركعتين في الحَضَر والسفر فَأَقْرَت صلاة السفر على ركعتين وَأَتِمَّت في الحَضَر أربعاً . قال صالح : فأخبر بها عمر بن عبد العزيز فقال : إنَّ عروة أخبرني أن عائشة تُصَلِّي أربع ركعات في السفر قال : فوجدتُ عروة يوماً عنده فقلت : كيف أخبرتنى عن عائشة ؟ فحدثت بما حدثني به . فقال عمر : أليس حدثتنى أنها كانت تُصَلِّي أربعاً في السفر ؟ قال : بلى . وفي الصحيحين عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : أول ما فُرِضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحَضَر وأَقْرَت صلاة السفر . قال الزهري : قلت : فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة ؟ قال : إنها تأوَّلت كما تأوَّل عثمان . فهذا عروة يروي عنها أنها اعتذرت عن إتمامها بأنها قالت : لا يشق عليّ ، وقال : إنها تأوَّلت كما تأوَّل عثمان . فدلَّ ذلك على أن إتمامها كان بتأويل من اجتهداها ، ولو كان النبي ﷺ قد حَسَّنَ لها الإتمام أو كان هو أتم لكانت قد فعلت ذلك إتباعاً لسنة رسول الله ﷺ وكذلك عثمان ، ولم يكن ذلك مما يُتأوَّل بالاجتهاد .

ثم إنَّ هذا الحديث أقوى ما اعتمد عليه من الحديث مَنْ قال بالإتمام في السفر وقد عُرِفَ أنه باطل ، فكيف بما هو أبطل منه وهو كون النبي ﷺ كان يُتم في السفر ويُقصر ، وهذا خلاف المعلوم بالتواتر من سنته التي اتفق عليها أصحابه نقلاً عنه وتبليغاً إلى أمته . لم ينقل عنه قط أحد من أصحابه أنه صَلَّى في السفر أربعاً بل تواترت الأحاديث عنهم أنه كان يُصَلِّي في السفر ركعتين هو وأصحابه .

● المحدثون المتعصبون للمذهب :

والحديث الذى يرويه زيد العمى عن أنس بن مالك قال : إنا معاشر أصحاب رسول الله ﷺ كنا نسافر فمنا الصائم ومنا المفطر ، ومنا المتم ومنا المقصر ، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المتم على المقصر . هو كذب بلا ريب وزيد العمى ممن اتفق العلماء على أنه متروك ، والثابت عن أنس إنما هو فى الصوم . ومما يبين ذلك أنهم فى السفر مع النبى ﷺ لم يكونوا يُصلُّون فرادى بل كانوا يُصلُّون بصلاته ، بخلاف الصوم فإن الإنسان قد يصوم وقد يُفطر ، فهذا الحديث من الكذب ، وإن كان البيهقى روى هذا فهذا مما أنكر عليه ورآه أهل العلم لا يستوفى الآثار التى لمخالفيه كما يستوفى الآثار التى له ، وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها وقبح فيها ، وإنما أوقعه فى هذا - مع علمه ودينه - ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبى ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر ، فمن سلك هذه السبيل دحضت حججه وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها فى كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها ليوافق القول الذى ينصره كما يفعله صاحب « شرح الآثار » أبو جعفر مع أنه يروى من الآثار أكثر مما يروى البيهقى . لكن البيهقى ينقى الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوى .

● ما كانت عائشة أعلم به من الرجال وعكسه :

والحديث الذى فيه أنه ﷺ كان يقصر ويتم ، ويفطر ويصوم ، قد قيل إنه مُصَحَّف ، وإنما لفظه : كان يقصر وتتم هى - بالتاء - ويفطر وتصوم هى ، ليكون معنى هذا الحديث معنى الحديث الآخر الذى إسناده أمثل منه ، فإنه معروف عن عبد الرحمن ابن الأسود لكنه لم يُحفظ عن عائشة . وأما نقل هذا الآخر عن عطاء فغلط على عطاء قطعاً ، وإنما الثابت عن عطاء أن عائشة كانت تُصلّى فى السفر أربعاً كما رواه غيره ، ولو كان عند عائشة عن النبى ﷺ

فى ذلك سُنَّة لكانت محتج بها ، ولو كان ذلك معروفاً من فعله لم تكن عائشة أعلم بذلك من أصحابه الرجال الذين كانوا يُصَلُّون خلفه دائماً فى السفر ، فإن هذا ليس مما تكون عائشة أعلم به من غيرها من الرجال كقيامه بالليل واغتساله من الإكسال فضلاً عن أن تكون مختصة بعلمه ، بل أمور السفر أصحابه أعلم بحاله فيها من عائشة ، لأنها لم تكن تخرج معه فى كل أسفاره فإنه قد ثبت فى الصحيح عنها أنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ، فأيهن خرج سهمها خرج بها معه . فإما كان يسافر بها أحياناً وكانت تكون مخدرة فى خدرها ، وقد ثبت عنها فى الصحيح أنها لما سألها شريح بن هانى عن المسح على الخفين قالت : سل علياً فإنه كان يسافر مع النبى ﷺ ، هذا والمسح على الخفين أمر قد يفعله النبى ﷺ فى منزله فى السفر فتراه دون الرجال بخلاف الصلاة المكتوبة ، فإن النبى ﷺ لم يكن يُصَلِّيها فى الحضر ولا فى السفر إلا إماماً بأصحابه ، إلا أن يكون له عذر من مرض أو غيبة لحاجة كما غاب يوم ذهب ليصلح بين أهل قُباء ، وكما غاب فى السفر للطهارة فقدّموا عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم الصبح . ولما حضر النبى ﷺ حَسَنَ ذلك وصوته . وإذا كان الإتمام إنما كان والرجال يُصَلُّون خلفه فهذا مما يعلمه الرجال قطعاً وهو مما تتوفر الهمم والدواعى على نقله فإن ذلك مخالف لعادته فى عامة أسفاره ، فلو فعله أحياناً لتوفرت هممهم ودواعيهم على نقله كما نقلوا عنه المسح على الخفين لما فعله ، وإن كان الغالب عليه الوضوء ، وكما نقلوا عنه الجمع بين الصلاتين أحياناً ، وإن كان الغالب عليه أن يُصَلَّى كل صلاة فى وقتها الخاص ، مع أن مخالفة لسُنَّته أظهر من مخالفة بعض الوقت لبعض فإن الناس لا يشعرون بمرور الأوقات كما يشعرون بما يشاهدونه من اختلاف العذر فإن هذا أمر يُرى بالعين لا يحتاج إلى تأمل واستدلال ، بخلاف خروج وقت الظهر وخروج وقت المغرب فإنه يحتاج إلى تأمل . ولهذا ذهب طائفة من العلماء إلى أن جمعه إنما كان فى غير عرفة ومزدلفة بأن يُقدَّم الثانية ويؤخر الأولى إلى آخر وقتها ، وقد رُوِيَ أنه كان يجمع كذلك ، فهذا مما يقع فيه شبهة بخلاف الصلاة أربعاً لو فعل ذلك فى السفر ، فإن هذا لم يكن يقع فيه شبهة ولا نزاع ، بل كان ينقله المسلمون .

● خبر الواحد فيما تتوافر الدواعى على نقله :

وَمَنْ جَوَّزَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي السَّفَرِ أَرْبَعاً - وَلَا يَنْقُلُهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا يُعَرَفُ قَطْرُ إِلَّا مِنْ رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ مُضَعَفَةٍ عَنْ آخَرٍ عَنْ عَائِشَةَ ، وَالرِّوَايَاتُ الثَّابِتَةُ عَنْ عَائِشَةَ لَا تَوَافِقُهُ بَلْ تَخَالِفُهُ - فَإِنَّهُ لَوْ رُوِيَ لَهُ بِإِسْنَادٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْفَجْرَ مَرَّةً أَرْبَعاً لَصَدَّقَ ذَلِكَ ، وَمِثْلُ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْدَقَ بِكُلِّ الْأَخْبَارِ الَّتِي مِنْ هَذَا الْجِنْسِ الَّتِي يَنْفَرِدُ فِيهِ الْوَاحِدُ ، مِمَّا تَتَوَفَّرُ الْهَمَمُ وَالِدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ ، وَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَقّاً لَكَانَ يُنْقَلُ وَيُسْتَفِيضُ . وَهَذَا فِي الضَّعْفِ مِثْلُ أَنْ يُنْقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ بِعَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ وَمِنَى : « أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ » وَيُنْقَلُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَلَا يُنْقَلُ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ ضَعِيفٍ ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ حَقّاً لَكَانَ مِمَّا تَتَوَفَّرُ الْهَمَمُ وَالِدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ . وَذَلِكَ مِثْلُ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ : سَأَلَ سَائِلٌ عِمْرَانَ بْنَ الْحَصِينِ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ فَقَالَ : إِنْ هَذَا الْفَتَى يَسْأَلُنِي عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ ، فَاحْفَظُوهُمْ عَنِّي ، مَا سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَفْراً قَطْرَ ، إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَشَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَهُ وَاعْتَمَرْتُ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : « يَا أَهْلَ مَكَّةَ ، أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ » ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ عُمَرَ وَاعْتَمَرْتُ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَاقَالَ : « أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ » ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ عُثْمَانَ وَاعْتَمَرْتُ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ أَتَمَّ ، فَمَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصِلْ فِي السَّفَرِ قَطْرَ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ ، وَهُوَ مِمَّا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ سَائِرُ الرِّوَايَاتِ ، فَإِنَّ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ إِنَّمَا نَقَلُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى فِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ .

● الغلط فى حديث أمر أهل مكة بإتمام الصلاة أربعاً :

وأما ما ذكره من قوله : « يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم فإننا قوم سُفَر » فهذا مما قاله بمكة عام الفتح ، لم يقله فى حجته ، وإنما هذا غلط وقع فى هذه الرواية . وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن حميد عن حماد باسناده ، رواه البيهقى من طريقه ولفظه : ما سافر رسول الله ﷺ سَفْراً إلا صلى ركعتين ، حتى يرجع ويقول : « يا أهل مكة ، قوموا فصلوا ركعتين فإننا قوم سُفَر » ، وغزا الطائف وحُنين ، فصلى ركعتين وأتى الجعرانة فاعتمر منها . وحججت مع أبى بكر واعتمرت ، فكان يُصلى ركعتين ، وحججت مع عمر بن الخطاب ، فكان يُصلى ركعتين ، فلم يذكر قوله إلا عام الفتح ، قبل غزوة حُنين والطائف ، ولم يذكر ذلك عن أبى بكر وعمر ، وقد رواه أبو داود فى سننه صريحاً من حديث ابن عتبة : حدثنا على بن زيد عن أبى نضرة عن عمران بن حصين قال : عرفت مع النبى ﷺ وشهدت معه الفتح ، فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة يصلى ركعتين يقول : « يا أهل البلد ، صلوا أربعاً فإننا قوم سُفَر » ، وهذا إنما كان فى غزوة الفتح فى نفس مكة لم يكن بمنى ، وكذلك الثابت عن عمر أنه صلى بأهل مكة فى الحج ركعتين ، ثم قال عمر بعد ما سلم : أتموا الصلاة يا أهل مكة فإننا قوم سُفَر .

هذا وما يبين ذلك أن هذا لم ينقله عن النبى ﷺ احد من الصحابة ، لا ممن نقل صلاته ، ولا ممن نقل نُسُكه وحجه مع توفر الهمم والدواعى على نقله ، مع أن أئمة فقهاء الحرمين كانوا يقولون : إن المكين يقصرون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى ، أفىكون كان معروفاً عندهم عن النبى ﷺ خلاف ذلك ؟ أم كانوا جهالاً بمثل هذا الأمر الذى يشيع ولا يجهله أحد ممن حج مع النبى ﷺ ؟ وفى الصحيحين عن حارثة بن خزاعة قال : صلينا مع النبى ﷺ بمنى أكثر ما كنا وآمنه ركعتين (حارثة هذا خزاعى وخزاعة منزلها حول مكة) .

وفى الصحيحين عن عبد الله بن زيد قال ، صلى بنا عثمان بمِنَى أربع ركعات ، فقليل ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع وقال : صليتُ مع رسول الله ﷺ بمِنَى ركعتين ، وصليتُ مع أبى بكر بمِنَى ركعتين ، وصليتُ مع عمر بمِنَى ركعتين ، فليت حظى من أربع ركعات ركعتين متقبلتين .

● إغذار عثمان فى إقامه الصلاة بمِنَى :

وإقام عثمان رضى الله عنه قد قيل إنه كان لأنه تأهل بمكة ، فصار مقيماً ، وفى المسند عن عبد الرحمن بن أبى ذآب ، أن عثمان صلى بمِنَى أربع ركعات ، فأنكر الناس عليه فقال : يا أيها الناس ، إنى تأهلت بمكة منذ قدمت ، وإنى سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ تأهل فى بلد فليصل صلاة مقيم بمكة ثلاثة أيام ويقصر الرابعة » فإنه يقصر كما فعل النبى ﷺ وهو لا يمكنه أن يقيم بها أكثر من ذاك ، فإن عثمان كان من المهاجرين ، وكان المقام بمكة حراماً عليهم .

وفى الصحيحين أن النبى ﷺ رخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، وكان عثمان إذا اعتمر يأمر بإحلاته ، فتُهيأ له فيركب عليها عقب العُمره لثلاث يقيم بمكة ، فكيف يُتصور أنه يعتقد أنه صار مستوطناً بمكة إلا أن يُقال إنه جعل التأهل إقامة لا استيطاناً ؟ فيقال : معلوم أن مَنْ أقام بمكة ثلاثة أيام فإنه يقصر كما فعل النبى ﷺ ، وهو لا يمكنه أن يقيم بها أكثر من ذلك ، لكن قد يكون نفس التأهل مانعاً من القصر ، وهذا أيضاً بعيد فإن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبى ﷺ وخلفائه بمِنَى ، وأيضاً فالأمراء بعد عثمان من بنى أمية كانوا يتمون إقتداءً به ، ولو كان عُدْره مختصاً به لم يفعلوا ذلك ، وقيل إنه خَشِيَ أن الأعراب يظنون أن الصلاة أربع ، وهذا أيضاً ضعيف ، فإن الأعراب كانوا فى زمن النبى ﷺ أجهل منهم فى زمن عثمان ، ولم يتم الصلاة ، وأيضاً فهم يرون صلاة المسلمين فى المقام أربع ركعات ، وأيضاً فظنهم أن السُّنة فى صلاة المسافر أربع خطأ منهم ، فلا يسوغ مخالفة السُّنة ليحصل بالمخالفة

ما هو بمثل ذلك ، وعروة قد قال : إن عائشة تأوَّلت كما تأوَّل عثمان ، وعائشة أخبرت أن الإتمام لا يشق عليها .

أن يكون ذلك كما رآه مَنْ رآه لأجل مشقة السفر ، ورأوا أن الدنيا لما اتسعت عليهم لم يحصل لهم من المشقة ما كان يحصل على مَنْ كان صَلَّى أربعاً ، كما قد جاء عن عثمان من نهيه عن المتعة التي هي الفسخ ، أن ذلك كان لأجل حاجتهم - إذ ذاك - إلى هذه المتعة فتلك الحاجة قد زالت .

« تمت بحمد الله »

*

جاء في آخر النسخة التي طبعنا عنها هذه الرسالة ما نصه :

« هذا آخر ما وجدته من هذه القاعدة الجليلة ، للشيخ تقي الدين بن تيمية ، وكان المنقول عنها يقول كاتبها إنه نقلها من نسخة بخط ابن القيم رحمهم الله ، وقد وقع الفراغ غداة يوم الجمعة ٨ صفر سنة ١٣٤١ في المدرسة الداودية من بغداد المحمية ، وأنا الفقير عبد الكريم بن السيد عباس الأزجى . والحمد لله رب العالمين » .

* * *

محتويات الجزء الثانى

الصفحة

قاعدة جليلة فيما يتعلق بأحكام السفر والإقامة مثل قصر الصلاة ، والفطر فى شهر رمضان .	
... وغير ذلك	٣
المقام الأول : الفرق بين السفر الطويل والقصير	٧
نوط الشارع الرخص بالسفر مطلقاً	١٠
الجمع بين الصلاتين فى الحَضَر	١٣
المقام الثانى : حد السفر الذى علق الشارع به الفطر والقصير	١٧
الأقوال فى حد السفر للفطر والقصير	١٧
الشارع لم يحدد مسافة السفر	١٨
أقل ما قيل فى سفر الرخص	١٩
قصر النبى ﷺ فى أيام الحج بأهل مكة	٢٠
الأقوال فى قصر الصلاة	٢١
الأقوال فى الجمع بين الصلاتين	٢٢
أدلة قصر الصلاة فى كل سفر	٢٨
ترجيح رواية القصر فى بريد ، وتضعيف أثر القصر فى ميل	٣٠
لا تشترط المقارنة لمن يجمع	٣٣
مذاهب العلماء فى اقتران صلاتى الجمع	٣٤
حكم الموالاة بين صلاتى الجمع	٣٥
أغلاط للفقهاء فى الجمع بين الصلاتين	٣٦
الجمع فى المطر ، والتقديم والتأخير فيه	٣٦
الأحاديث فى الجمع تقديماً وتأخيراً	٣٧
حديث ابن عمر فى جمع التأخير	٣٨
حديث أنس فى جمع التقديم	٤٠
جواز جمع الصلاتين للحاجة لا للسفر	٤١
الجمع بين أحاديث الجمع بين الصلاتين	٤٣

٤٤ ما روى من السُّنة فى صفة الجمع
٤٦ تأخير المغرب إلى مغيب الشفق
٤٧ جمع التقديم ومَنْ فعله من السَّكف
٤٨ جمع النبى ﷺ بين الصلاتين بالمدينة ترخيصاً لأُمَّته
٥٠ الجمع بين الصلاتين رخصة لا تتقيد بالمطر ولا غيره
٥٠ الجمع بين الصلاتين رخصة لا للسفر ولا للنُّسك
٥١ نفى احتمال أن يكون الجمع لأجل المطر
٥٢ بطلان كل ما تأولوا به حديث الجمع بالمدينة
٥٤ الجمع من غير خوف ولا علة
٥٥ آثار الجمع وما تدل عليه
٥٦ الجمع من غير عذر من الكبائر
٥٧ فصل : فى تمام الكلام فى القصر وسبب إتمام عثمان الصلاة بِمَنْى
٦٠ الرد على الطحاوى فيما تأول به إتمام عثمان
٦١ استبعاد أن يكون عثمان أتم لمجرد الترخص
٦٢ موافقة السَّكف لعثمان ، ومخالفة بعض الصحابة له
٦٣ تعليل كراهية سلمان للإتمام
٦٤ أقوال الأئمة فى مَنْ أتم الصلاة المقصورة
٦٥ مذهب عثمان رضى الله عنه فى قصر الصلاة
٦٨ مذهب عائشة فى القصر
٦٩ الخلاف فى جواز إتمام الرباعية فى السفر
٧٠ تخطئة مَنْ جوزَّ إتمام الرباعية فى السفر
٧١ صلاة الخوف ركعة ، والسفر ركعتان ، والإقامة أربع
٧١ صلاة المسافر ركعتان من غير قصر
٧٣ النهى عن وصل صلاة بأخرى
٧٤ لا يُشترط نية المسافر لقصر الرباعية
٧٥ فصل : فى سفر القصر والفطر

الصفحة

٧٥ الخلاف فى السفر الشرعى وحكمه
٧٦ الصواب صلاة القصر فى كل سفر
٧٧ خلاف الأئمة فى سفر القصر
٧٨ الآيات والأحاديث فى أحكام السفر
٧٩ الصحيح فى تفسير الباغى ، والعادى ، والخوف ، والإثم
٨١ عموم أنواع الرخص للطائع والعاصى
٨٢ النوع الثانى من موارد النزاع
٨٣ مَنْ قال إن السفر ما يُحمل فيه الزاد مطلقاً
٨٤ تخطئة كل جعل توابع المصر كالمصر فى السفر
٨٥ تحقيق معنى السفر
٨٦ المدائن المسورة وغير المسورة وما يلحق بها
٨٨ الحجة فى سفر عمل النبى فى حجة الوداع
٨٨ سبب اختلاف الصحابة فى تحديد السفر
٩٣ عذر مَنْ جعل مسافة القصر ستة عشر فرسخاً
٩٤ مسافة القصر عند مالك والشافعى وأحمد
٩٥ الروايات عن ابن عمر فى مسافة القصر
٩٦ تعارض الروايات عن ابن عمر فى القصر
٩٦ الروايات عن أنس فى القصر
٩٧ أقوال الظاهرية فى مسافة القصر وأقلها ميل
٩٨ تحقيق شيخ الإسلام لمعنى السفر وروايات القصر
٩٩ تحقيق أن السفر يُعرف بالعُرف لا الزمان
١٠٠ فصل : فى أن الإقامة خلاف السفر ولا يخلو حال أحد عنهما
١٠١ غلط تقسيم المقيم إلى مستوطن وغيره فى صلاة الجمعة
١٠٢ تحريم الإقامة بمكة على المهاجرين
١٠٢ غلط مَنْ قطع معنى السفر بإقامة أربعة أيام
١٠٣ قصر علماء الصحابة الصلاة مدة أشهر وسنين

الصفحة

١٠٥ فصل : فى الذين لم يكرهوا أن يصلّى المسافر أربعاً
١٠٥ القصر فى السفر صدقة من الله
١٠٦ حديث إتمام عائشة ضعيف
١٠٧ حديث عائشة فى الإتمام غير متصل بل خطأ
١٠٩ حديث عائشة فى الإتمام باطل
١١٢ المحدثون المتعصبون للمذهب
١١٢ ما كانت عائشة أعلم به من الرجال وعكسه
١١٤ خبر الواحد فيما تتوافر الدواعى على نقله
١١٥ الغلط فى حديث أمر أهل مكة بإتمام الصلاة أربعاً
١١٦ إغذار عثمان فى إتمامه الصلاة بمنى
١١٨ محتويات الجزء الثانى

* * *

رقم الإيداع : ٤٣٧٧ / ٩٢
I.S.B.N 977 - 225 - 019 - 5

سَيِّدُنا وَفِنا وَشَيْخُنا اِسلام

في النفسير والحديث والأصول
والعقائد والآداب والأحكام

لشيخ الإسلام

تقي الدين أبو العباس أحمد بن نيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

المجلد الثالث

قدم له ونقحه وراجعه
وخرج آياته وأضاف إلى موابية
محمد بن فوز الرحمن البغدادي

حققه وعالقه موابية
السيد محمد شير رضا
منشئ مجلة النور

الناشر
مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية . عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

حقوق الطبع - بهذا الشكل - محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مذهب السلف القويم فى تحقيق مسألة كلام الله الكريم

قال الإمام أبو الحسن بن عروة رحمه الله تعالى فى الكواكب (١) :

نُقِلَ من سؤال قُدِّم من بلاد « كيلان » فى مسألة القرآن إلى دمشق فى سنة أربع وسبعمائة من جهة سلطان تلك البلاد على يد قاضيه ، لأجل معرفة الحق من الباطل عندما كثر عندهم الاختلاف والاضطراب ، ورغب كل من الفريقين فى قبول كلام شيخ الإسلام أبى العباس أحمد بن تيمية فى هذا الباب ، فأملاه شيخ الإسلام فى المجلس ، وكتبه أحمد بن محمد بن مرى الشافعى بخط جيد قوى . ثم إن كاتب هذه الأوراق اطلع على هذه الفتوى يوم الاثنين ثالث ربيع الآخر سنة إحدى وعشرين وثمانمائة فاخترت لنفسى منها مواضع نقلتها فى هذه الأوراق إذ الجواب جواب طويل جداً .

« صورة السؤال »

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم فى قوم يقولون : إن كلام الناس وغيرهم قديم ، سواء أكان الكلام (٢) صدقاً أو كذباً ، فحشاً أو غير فحش ، نظماً أو نثراً ، ولا فرق بين كلام الله عز وجل وكلامهم فى القدم إلا من جهة الثواب .

وقال قوم منهم - بل أكثرهم : أصوات الحمير والكلاب كذلك (٣) لما قُرِئ

(١) نقل من الجزء العشرين من « الكواكب » المودع فى خزانة المكتبة العمومية بدمشق فى المدرسة الظاهرية .

(٢) وُجِدَ فى الأصل ههنا لفظة : « كلام » وهى زائدة ، كما أشار إليه فى حاشية نسختنا .

(٣) لعل الأصل : « ولما » .

عليهم ما نُقِلَ عن الإمام أحمد رداً على قولهم تأولوا ذلك القول وقالوا :
إن أحمد إنما قال ذلك خوفاً من الناس ، فهل هم مصيبون أو مخطئون ؟ فإذا
كانوا مخطئين فهل على ولي الأمر وفقه الله ردعهم وزجرهم عن ذلك أم لا ؟
وإذا وجب زجرهم فهل يكفرون إن أصرُّوا أم لا ؟ وهل الذي نُقِلَ عن الإمام
أحمد حق ، أو هو كما يزعمون ؟ ... أفَتونا مأجورين .

✱

● كلام البشر مخلوق وما يقرأونه من القرآن غير مخلوق :

أجاب الإمام العلامة شيخ الإسلام قانع البدع ومُظهر الحق للمخلق ،
أبو العباس أحمد بن تيمية :

الحمد لله .. بل هؤلاء مخطئون في ذلك خطأ محرماً فاحشاً بإجماع المسلمين ،
وقد قالوا منكرًا من القول وزوراً ، بل كُفراً وضلالاً ومحالاً ، ويجب نهيهم عن
هذا القول الفاحش ، ويجب على ولاية الأمور عقوبة مَنْ لم ينته منهم عن ذلك
جزاءً بما كسب نكالاً من الله . فإن هذا القول مخالف للعقل والنقل والدين ،
مناقض للكتاب والسنة وإجماع المؤمنين . وهي بدعة شنيعة لم يقلها قط أحد من
علماء المسلمين ، لا من علماء السنة ولا من علماء البدعة ، ولا يقولها عاقل
يفهم ما يقول ، ولا يُحتاج في مثل هذا الكلام الذي فساد معلوم ببداهة العقل
أن يُحتج له بنقل عن إمام من الأئمة ، إلا من جهة أن رده وإنكاره منقول عن
الأئمة ، وأن قائله مخالف للأمة مبتدع في الدين ، ولتزول بذلك شبهة مَنْ يتوهم
أن قولهم من لوازم قول أحد من السلف ، وليُعلم أنهم مخالفون لمذاهب الأئمة
المقتدى بهم ، بل قول الأئمة مناقض لقولهم ، فإن الأئمة كلهم نصوا على أن
كلام الآدميين مخلوق ، بل نص أحمد على أن أفعال العباد مخلوقة عموماً
وعلى كلام الآدميين خصوصاً ، لم يمتنعوا عن هذا الإطلاق لأجل الشبهة التي
عرضت لمثل هؤلاء المبتدعة .

● من البدعة أن يُقال « لفظى بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق » :

ثم ساق الشيخ كلاماً طويلاً إلى أن قال : « ومن المشهور فى كتاب « صريح السُّنة » لمحمد بن جرير الطبرى - وهو متواتر عنه - لما ذكر الكلام فى أبواب السُّنة قال : وأما القول فى ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر فيه نعلمه عن صحابى مضى ، ولا عن تابعى قفا ، إلا عمن فى قوله الشفا والغنى ، وفى إتباعه الرُّشد والهُدى ، ومن قام مقام الأئمة الأول : أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، فإن أباً إسماعيل الترمذى حدثنى قال : سمعتُ أباً عبد الله يقول : اللفظية جهمية . قال ابن جرير : سمعتُ جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يحكون عنه أنه كان يقول : مَنْ قال : لفظى بالقرآن مخلوق فهو جهمى ، ومن قال : غير مخلوق فهو مبتدع . قال ابن جرير : القول فى ذلك عندنا لا يجوز أن يقول أحد غير قوله ، إذ لم يكن إمام قائم به سواه ، وفيه كفاية لكل متبع ، وقناعة لكل مقتنع ، وهو الإمام المتبع .

وقال صالح بن الإمام أحمد : بلغ أبى أن أباً طالب يحكى عن أبى أنه يقول : لفظى بالقرآن غير مخلوق ، فقال ، ابعث إلى أبى طالب ، فوجهتُ إليه فجاء فقال له أبى : أنا قلت لك لفظى بالقرآن غير مخلوق ؟ وغضب أبى وجعل يرتعد ، فقال له : قرأتُ عليك : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) فقلتُ لى : هذا ليس بمخلوق ، فقال له : فلمَ حكيتَ عنى أنى قلت لفظى بالقرآن غير مخلوق ؟ وبلغنى أنك وضعتَ ذلك فى كتابك وكتبت به إلى قوم ، فإن كان فى كتابك فامحه أشد المحو ، واكتب الى القوم الذين كتبتَ إليهم أنى لم أقل هذا ، وغضب وقال له : تحكى عنى ما لم أقل ؟ فجعل فوزان يعتذر إليه (٢) وانصرف من عنده وهو مرعوب ، فعاد أبو طالب فذكر أنه حكى ذلك من كتابه

(١) الإخلاص : ١

(٢) كذا بالأصل وليحرر .

وكتب إلى أولئك القوم يخبر أنه وهم على أبي عبد الله في الحكاية عنه . قال أبو عبد الله : القرآن حيث تصرف غير مخلوق .

وقال عبد الوهاب الوراق : مَنْ قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فإنه يُهجر ولا يُكلم ويُحذر منه ، وذكر الخلال في كتاب « القراءة » عن إسحاق بن إبراهيم قال : قال أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يوماً ، وكنت سألته عن قوله (١) : « مَنْ لم يتغن بالقرآن » قال : هو الرجل يرفع صوته به ، فهذا معناه إذا رفع صوته فقد تَغَنَّى به ، وعن منصور وصالح أنه قال لابيه : يرفع صوته بالقرآن بالليل ؟ فقال : نعم إن شاء رفع ، ثم ذكر حديث أم هانئ : « كنتُ أسمع قراءة النبي ﷺ وأنا على عرشي من الليل » ، وقال الأثرم : سألتُ أبا عبد الله عن القراءة بالألحان فقال : كل شيء محدث فإنه لا يعجبني إلا أن يكون صوت رجل لا يتكلفه .

● فضل أحمد على سائر أئمة السُّنَّة ومكانة أهل الحديث من علماء الأمة :

قال : وأما قول القائل : « إن أحمد قال ذلك خوفاً من الناس » فبطلان هذا القول يعلمه كل عاقل بلغه شيء من أخبار أحمد ، وقائل هذا هو إلى العقوبة البليغة أحوج منه إلى جوابه لافتراءه على الأئمة ، فإن الإمام أحمد صار مثلاً سائراً يُضرب به المثل في المحنة والصبر على الحق ، فإنه لم يكن يأخذه في الله لومة لائم ، حتى صارت الإمامة مقرونة باسمه في لسان كل أحد فيقال : قال الإمام أحمد ، وهذا مذهب الإمام أحمد لقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ (٢) فإنه أُعْطِيَ مَنْ

(١) يعني قول النبي ﷺ وهو في سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » .

(٢) السجدة : ٢٤

الصبر واليقين ، ما نال به الإمامة في الدين ، وقد تداوله ثلاثة خلفاء ، يُسلطون عليه من شرق الأرض إلى غربها ومعهم من العلماء المتكلمين والقضاة والوزراء ، والسعاة والأمراء والولاة ما لا يحصيه إلا الله ، فبعضهم تسلط عليه بالحبس ، وبعضهم بالتهديد الشديد ، وبعضهم يعده بالقتل ، وبغيره من الرعب ، وبعضهم بالترغيب في الرياسة والمال ، وبعضهم بالنفي والتشريد من وطنه ، وقد خذله في ذلك أهل الأرض حتى أصحابه العلماء والصالحون ، وهو مع ذلك لا يجيبهم إلى كلمة واحدة مما طلبوا منه ، وما رجع عما جاء به الكتاب والسنة ولا كتم العلم ، ولا استعمل التقيّة ، بل قد أظهر من سنة رسول الله ﷺ وآثاره ما دفع به البدع المخالفة لذلك مما لم يتأت مثله لعالم من نظرائه . ولهذا قال بعض علماء الشام : لم يُظهر أحد ما جاء به الرسول كما أظهره أحمد بن حنبل ، فكيف يُظنُّ به أنه كان يخاف هذه الكلمة التي لا قدر لها ، وأيضاً فمن أصوله أنه لا يقول في الدين قولاً مبتدعاً ، فكيف بكلمة ما قالها أحد قبله .

قال : فالمنتسبون إلى السنة والحديث وإن كانوا أصلح من غيرهم وفيهم من الخير ما لا يوجد في غيرهم ، فإن السنة في الإسلام كالإسلام في الملل . فكما أنه يوجد في المنتسبين إلى الإسلام ما يوجد في غيرهم من الخير فكل خير فهو في المسلمين أكثر ، وكل شر في المسلمين فهو في غيرهم أكثر ، فكذلك المنتسبون إلى السنة قد يوجد فيهم من الخير ما لا يوجد في غيرهم ، وإن كان في غيرهم خير فهو فيهم أكثر ، وكل شر فيهم فهو في غيرهم أكثر .

● حكاية الكلام وتبليغه لا يُخرجه عن إسناده إلى من صدر عنه :

قال : ويجب القطع بأن كلام الآدميين مخلوق ويُطلق القول بذلك إطلاقاً ولا يحتاج إلى تفصيل بأن يقال : نظمه أو تأليفه ، أو غير ذلك ، وذلك لأن كلام المتكلم هو عبارة عن ألفاظه ومعانيه ، وعامة ما يوجد في كتاب الله وسنة

رسوله وكلام السلف وسائر الأمم عربهم وعجمهم فإنه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً لشموله لهما ، فيُقال عن كلام الله وهو القرآن : هذا كلام الله ، وهذا كلام فلان .

قال : وأما الأمة الوسط الباكون على الفطرة فيقولون لما بلغه المبلغ عن غيره وأداه : هذا كلام ذاك لا كلامك وإنما بلغته بقولك ، كما قال أبو بكر الصديق لما خرج على قريش فقرأ : ﴿ آلم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾ ... الآية (١) فقالوا : هذا كلامك أو كلام صاحبك ؟ فقال : ليس بكلامي ولا كلام صاحبي ، ولكنه كلام الله .

وفى سنن أبي داود من حديث جابر : أن رسول الله ﷺ كان يعرض نفسه على الناس بالموقف فيقول : « ألا رجل يحملني الى قومه لأبلغ كلام ربي ، فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي عز وجل » ، فبيّن أن ما يُبلغه ويتلوه هو كلام الله لا كلامه وإن كان يُبلغه بأفعاله وصوته ، والأمم متفقون على هذا إذا سمعوا من يروى قصيدة أو كلاماً أو قرآناً ، أو مسألة قالوا : هذا كلام فلان وقوله فإنه هو الذي اتصف به وألفه وأنشأه .

قال : وكذلك من تبع آباءه الذين سلفوا من غير اعتصام منه بالكتاب والسنة والإجماع فإنه ممن ذمه الله في كتابه في مثل قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ (٢) ، وفى قوله : ﴿ يَوْمَ تَقْلُبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَالَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ﴾ وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءتنا فأضلونا السبيلاً ... (٣) ، وكذلك من اتبع الظنون والأهواء معتقداً أنها عقليات

(١) الروم : ١ - ٣ (٢) المائدة : ١٠٤ (٣) الأحزاب : ٦٦ - ٦٧

وذوقيات فهو ممن قال الله فيه : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ ، وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى ﴾ (١) ، وإنما يفصل بين الناس فيما تنازعوا فيه الكتاب المنزل من السماء والرسول المؤيد بالمعجزات كما قال تعالى : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ ... الآية (٤) ، وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ﴾ ... الآية (٥) ، فأخبر سبحانه عن مضي من كان متمسكاً بدين حق من اليهود والنصارى والصابئين ، وعن المؤمنين بعد بعث محمد من جميع الأمم أن من تلبس بهذه الخصال من سائر الأمم وهي جماع الصلاح وهي الإيمان بالله والبعث والمعاد والإيمان بالله واليوم الآخر ، وعمل صالحاً - وهو أداء المأمورات وترك المحظورات - فإن له أجره عند ربه ولا خوف عليه مما أمامه ولا يحزن على ما وراءه . وإسلام الوجه هو إخلاص الدين لله وهو عبادته وحده لا شريك له وهو حقيقة قول : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٦) ، وهو محسن ، فالأول وهو إسلام الوجه هو النية ، وهذا الثاني وهو الإحسان هو العمل الصالح . وهذا الذي ذكره في هاتين الآيتين هو الإيمان العام والإسلام العام الذي أوجبه على جميع عباده من الأولين والآخرين ، وهو دين الله العام الذي بعث به جميع الرسل وأنزل به جميع الكتب .

(٣) النساء : ٥٩

(٢) البقرة : ٢١٣

(١) النجم : ٢٣

(٦) الفاتحة : ٥

(٥) البقرة : ٦٢

(٤) البقرة : ١١٢

● أول بدعة فى الإسلام وتكفير المؤمن بالذنوب :

فكان أول بدعة حدثت فى هذه الأمة بدعة الخوارج ^(١) المكفرة بالذنوب

(١) الخوارج : اصطلاح يطلق فى التاريخ الإسلامى على طائفة عقائدية سياسية ظهرت فى أواخر عصر الخلفاء الراشدين ، وانبثقت منها على مر الزمن عدة فرق عرفت كل منها باسم خاص بلغت اثنتين وعشرين فرقة ، اختلفت بعضها على البعض بأقوال تُنسب إلى مؤسس كل فرقة منها ، غير أن الخوارج لا سيما فى الفترة الأولى من نشأتهم متفقون على مسائل أهمها :

١ - أن الخلافة حق لكل مسلم ما دام كنفاً لها ، بمعنى أنهم يخالفون الشيعة وبنى أمية على السواء فى أن يكون الخليفة قرشياً أو أن تنتقل إليه الخلافة بالوراثة .

٢ - كما اتفقوا على تكفير على وعثمان وأصحاب الجمل ، وتكفير الحكمين وكذلك معاوية وأصحابه .

٣ - واتفقوا على خروجهم على السلطان الجائر وعلى تكفير مرتكبي كبار الذنوب ، إذ فى رأيهم أن الاعتقاد بالله ونبه دون العمل بتعاليم الدين لا يختلف عن الكفر . لهذا كان الخوارج فى أول أمرهم أهل عبادة حتى تعلقوا بالسياسة .

ونواة الخوارج هم بعض شيعة على - كرم الله وجهه - ممن خرجوا عليه بعد واقعة صفين عام ٢٨ هـ ، ووجه خلافهم معه أن بيعته كانت صحيحة باتفاق مجموع الأمة فما كان له أن يلجأ إلى التحكيم بينه وبين معاوية ، وكان عليه أن يقاتل معاوية قتال المؤمن بحقه ، وأنه كذلك احتكم إلى الرجال ولم يحتكم إلى القرآن ، وأنه بذلك أثار فتنة بين المسلمين كما أثارها عثمان . وعُرف هؤلاء الخوارج الأول بالحرورية ، كما عُرفوا باسم المحكمة الأولى .

وتعتبر الحرورية من أقدم فرق الخوارج تاريخياً ، وتُنسب إلى حروراء - وهى موضع أو قرية بالقرب من الكوفة نزل بها جماعة من شيعة الإمام على بن أبى طالب - على إثر رجوعه من صفين بعد أن خرجوا عليه واختلفوا معه بسبب التحكيم ، فلما دخل على الكوفة اختلف عنه هؤلاء وكانت جملتهم اثنى عشر ألفاً ، ونزلوا بحروراء ، ومن هنا عُرفوا بالحرورية ، كما عُرفوا بالخوارج ، وراح الحرورية يقاتلون مخالفيهم فهزمهم على - كرم الله وجهه - فى معركة النهروان عام ٢٨ هـ ، ثم تطورت معتقداتهم بعد إمارة معاوية .

ومن زعماء الخوارج فى هذا الدور : عبد الله الراسبي ، وحرموص ، وابن زهير ، والأشرس ، وأصبح الخوارج منذ قيام الدولة الأموية مصدر فتن خطيرة امتزجت فيها العقيدة بالسياسة . =

فإنهم يُكفِّرون الفاسق الملى ، فزعمت الخوارج والمعتزلة أن الذنوب الكبيرة -
ومنهم من قال : والصغيرة - لا تجامع الإيمان أبداً بل تنافيه وتُفسده كما يُفسد
الأكل والشرب الصيام .

قالوا : والإيمان هو فعل المأمور وترك المحذور ، فمتى بطل بعضه بطل كله
كسائر المركبات فيكون العاصي كافراً لأنه ليس إلا مؤمن أو كافر .

وقالت المعتزلة (١) : نُنزله منزلة بين المنزلتين : نُخرجه من الإيمان ولا نُدخله

= وتفرَّق الخوارج بين البلاد ، فنزلوا الأهواز وفارس واليمن وعمان والجزيرة والبيامة ، ثم شمال
إفريقيا ، ومن زعمائهم إبان هذا العصر : فروة ، وحيان ، وحرثة ، وقرة بن نوفل ، وزباد العجلي ،
والضحاك ، ثم نافع بن الأزرق الذي تُنسب إليه الأزارقة ، وأبو عمر الخارجي .
ومن القواد الأمرين الذي شغلوا بحرب الخوارج : المغيرة بن شعبة ، وزباد بن أبيه ، وعبيد الله
ابن زياد ، والمهلب بن أبي صفرة ، والأحنف ، ثم الحجاج .

وأهم فرق الخوارج بعد المحكمة الأولى :

١ - الأزارقة : أتباع نافع بن الأزرق . ٢ - النجدات : أتباع نجدة بن عامر .
٣ - الصفرية : جماعة زياد بن الأصفر . ٤ - العجاردة : وزعيمها عبد الله عجرد .
وانقسمت العجاردة فرقا منها : الخازمية والشعبية والمعلومية والمجهولية والصلتية والحمزية -
نسبة إلى حمزة الخارجي ، والشعالية - نسبة إلى ثعلبة بن مشكان ، والمعبدية والأقنسية والشيبانية ،
والرشيدية ، والمكرمية ، وهذه الفرق الأخيرة من الشعالية .

٥ - البيهسية : وزعيمها أبو بيهس بن جابر .

٦ - الإباضية : أتباع عبد الله بن إباض ، وقد انتشرت في شمال إفريقيا وساحل الخليج
العربي .

ومن الفرق التي تُنسب إلى الخوارج : الفرقة الشيبية - نسبة إلى شبيب بن يزيد الذي قُتل على
يد الحجاج ، وتفرَّق عنه أصحابه - ومنها : الحفصية والحارثية (البلتاجي) .

(١) المعتزلة : هم جماعة من المسلمين اعتمدوا على المنطق والقياس في مناقشة القضايا
الكلامية . ومن أهم تعاليمهم :

أولاً : أن مقترف الكبيرة ليس بالكافر ولا بالمؤمن ، بل في منزلة بين المنزلتين . =

فى الكفر . وقابلتهم المرجئة والجهمية ومن اتبعهم من الأشعرية والكرامية (١)

= ثانياً : حرية الاختيار ، أى أن الإنسان ذو إرادة حرة وليس مجبراً على إتقان أعماله .

ثالثاً : خلق القرآن .

كما ناقشوا قضايا التوحيد والعدل والصفات الإلهية . وأشهر زعماء المعتزلة : واصل بن عطاء (المتوفى عام ١٣١ هـ) ، وعمرو بن عبيد (المتوفى عام ١٤٤ هـ) اللذان انفصلا عن الحسن البصرى (المتوفى عام ١١٠ هـ) ، وانظر ج ١ هامش ص ٢١٣ (البلتاجى) .

(٢) المرجئة : من الفرق الإسلامية ، والإرجاء فى اللغة - وهو الاسم الذى تُنسب إليه هذه الفرقة - يكون بمعنى الإمهال أو الرجاء . فالمرجئة يقولون : إنه لا يجوز أن يقضى على إنسان يحكم ما فى الدنيا بأنه من أهل الجنة أو النار ، ويقولون : إن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان ، وإنه لا يضر مع الإيمان معصية ما دام الله لا يعذب الفاسقين من هذه الأمة ، وإن ما دون الشرك مغفور لا محالة ، فإذا مات العبد على توحيدة لا يضره ما اقترف من الذنوب .

وتنقسم المرجئة إلى طوائف منها : اليونسية ، والغسانية ، والتوياتية .

- والجهمية : فرقة من الجبرية الخالصة ممن يُطلق عليهم « أهل الأهواء » ، تُنسب إلى جهنم بن صفوان (المتوفى عام ١٢٨ هـ) ، وقد أشاع مذهبه فى « ترند » ، ومن أقوال الجهمية : نفى الصفات الأزلية ، وقولهم بأنه لا يجوز أن يُوصف الله تعالى بصفة يُوصف بها خلقه ، لأن ذلك يقتضى تشبيهاً ، لذلك نفى الجهمية الحياة والعلم عن الله تعالى ، وأثبتوا الصفات التى ينفرد بها عن الخلق كالقُدرة والفعل والخلق ، فقالوا فى وصفه سبحانه : إنه قادر ، موجد ، فاعل ، خالق ، محيى ، مميت ...

وللدارمى المحدث صاحب السنن (المتوفى عام ٢٥٥ هـ) كتاب فى الرد على الجهمية ، وانظر هامش ج ١ ص ١١٧ (البلتاجى) .

- أما الأشعرية : فهم أتباع أبى الحسن الأشعرى مؤسس المذهب الكلامى الإسلامى المنسوب إليه ، والذى اعتنقه أهل السنة وأصحاب الحديث وخاصة الشافعية ، وهو مذهب يعارض المعتزلة وسائر الفرق التى تُتهم بالانحراف .

أنتشر المذهب الأشعرى يختلف البلاد الإسلامية ، وبرز فيه أعلام من أمثال : الباقلانى ، وابن فورك ، والإسفرايينى ، والجوينى ، والغزالى .

وبالرغم من اعتداد الأشعرية بالعقل ، فإنهم لم يمنحوه سلطة التحسين أو التقبيح ، كما لم يجاروا المعتزلة فى وجوب تحرى مصالح العباد بالنسبة للإله ، وانظر هامش ج ١ ص ٢٥٣ . (البلتاجى)

فقالوا : ليس من الإيمان فعل الأعمال الواجبة ولا ترك المحظورات البدنية ، فإن الإيمان لا يقبل الزيادة ولا النقصان ، بل هو شيء واحد يستوى فيه جميع المؤمنين من الملائكة والمقتصدين والمقربين والظالمين .

= - الكرامية : هم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام - الذي يُعد من الصفانية لأنه كان ممن يثبت الصفات ، إلا أنه ينتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه .

وتنقسم الكرامية إلى اثنتى عشر فرقة ، وأصولها ستة هي : العابدية والنونية والزرينية والإسحاقية ، والواحدية ، وأقربهم الهيصمية ، ولكل واحدة منهم رأى ، إلا أنه لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين ، بل عن سفهاء جاهلين .

والكرامية وإن كانوا يذهبون مذهب الصفانية الذين يُثبتون لله صفات يتميز بها ، ويقسمون هذه الصفات إلى صفات أزلية (أو صفات الذات) ، وإلى صفات أفعال ، إلا أنهم يقولون بأن الله - سبحانه - على العرش استقراراً ، وأنه بجهة فوق ذاتاً ، ويطلقون عليه اسم « الجوهر » ، وأن هذا الجوهر محاسن للعرش من الصفحة العليا ، ويجوز عليه الانتقال والتجول والتزول ، ويعنون بكونه جسماً أنه قائم بذاته وهذا هو الجسم عندهم .

ومن أصولهم أن ما يحدث فى ذات الله تعالى إنما يحدث بقدرته ، وما يحدث مبايناً لذاته فإِنما يحدث بواسطة الإحداث ، ويعنون بها الإيجاد والإعدام الواقعيين فى ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات ، ويعنون بالمحدث ما باين ذاته عن الجواهر والأعراض ، فيفرقون بين الخلق والمخلوق ، والإيجاد والموجود والموجد ، وكذلك بين الإعدام والمعدوم .

ويقولون إن القَدَر خيرُه وشره من الله تعالى ، وأنه - سبحانه - أراد الكائنات كلها خيرها وشرها ، وخلق الموجودات كلها حسنُها وقبيحها ، ويثبتون للعبد فعلاً بالقُدرة الحادثة ويسمونُها كسباً .

ويزعم بعض الكرامية أن الله تعالى خلق آدم بيده ، وأنه استوى على عرشه ، وأنه يجئ يوم القيامة لمحاسبة الخلق .

ويقولون - جميعهم - بأن الإمامة تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعيين - كما يقول أهل السنة - إلا أنهم قالوا يجوز عقد البيعة لإمامين فى قطرين ، وغرضهم إثبات إمامة معاوية بالشام باتفاق جماعة من الصحابة ، وإثبات إمامة على بن أبى طالب بالمدينة والعراقيين باتفاق جماعة من الصحابة .

(البلتاجى)

● تفسير قول السلف « الإيمان قول وعمل » ، وبيان إجماله :

وأما السلف والأئمة فاتفقوا على أن الإيمان قول وعمل ، فيدخل في القول قول القلب واللسان ، وفي العمل عمل القلب والأركان ، وقال المنتصرون لمذهبهم ^(١) : إنَّ للإيمان أصولاً وفروعاً ، وهو مشتمل على أركان وواجبات ومستحبات بمنزلة اسم الحج والصلاة وغيرها من العبادات ، فإن اسم الحج يتناول كل ما يُشرع فيه من فعل أو ترك مثل الإحرام ومثل ترك محظوراته والوقوف بعرفة ومزدلفة ومنى والطواف بالبيت وبين الجبلين المكتنفين له وهما الصفا والمروة . ثم الحج مع هذا اشتمل على أركان متى تركت لم يصح الحج كالوقوف بعرفة ، وعلى ترك محظور متى فعله فسد حجه وهى الوطء ، ومشتمل على واجبات من فعل وترك يأثم بتركها عمداً ، ويجب مع تركها لعذر أو غيره الجبران بدم ، كالإحرام من المواقيت المكانية ، والجمع بين الليل والنهار بعرفة ، وكرمى الجمار ونحو ذلك ، ومشتمل على مستحبات من فعل وترك يكمل الحج بها ولا يأثم بتركها ولا توجب دماً ، مثل رفع الصوت بالإهلال والإكثار منه وسوق الهدى وذكر الله ودعائه فى تلك المواضع ، وقلة الكلام إلا فى أمر أو نهى أو ذكر : مَنْ فعل الواجب وترك المحظور فقد تَمَّ حجه وعُمَرَتَه لله وهو مقتصد من أصحاب اليمين فى هذا العمل ، لكن مَنْ أتى بالمستحب فهو أكمل منه وأتم حجاً وعملاً وهو سابق مُقَرَّب ، وَمَنْ ترك المأمور وفعل المحظور لكنه أتى بأركانه وترك مفسداته فهو حج ناقص يُثاب على ما فعله من الحج ويُعاقب على ما تركه ، وقد سقط عنه أصل الفرض بذلك مع عقوبته على ما ترك ، وَمَنْ أخْلَ بركن أو فعل مفسداً فحجه فاسد لا يسقط به فرضه بل عليه إعادته ، مع أنه قد تنازعوا فى إثابته على ما فعله وإن لم يسقط به الفرض ، والأشبه أنه يُثاب

(١) لفظ : « وقال » ليس من الأصل الذى طبعنا عنه ولكنها ضرورة .

عليه ، فصار الحج ثلاثة أقسام : كاملاً بالمستحبات ، وتاماً بالواجبات فقط ، وناقصاً عن الواجب ، والفقهاء يُقسّمون الوضوء إلى كامل فقط ومجزى ، ويريدون بالكامل ما أتى بمفروضه ومسنونته ، وبالمجزى ما اقتصر على واجبه ، فهذا فى الأعمال المشروعة وكذلك فى الأعيان المشهودة ، فإن الشجرة مثلاً اسم لمجموع الجذع والأغصان ، وهى بعد ذهاب الورق شجرة كاملة وبعد ذهاب الأغصان شجرة ناقصة ، فليكن مثل ذلك فى معنى الإيمان .

● الإيمان كالصلاة والحج ، يبطل ببعض متعلقاته دون بعض :

والذين قالوا ^(١) : الإيمان ثلاث درجات : إيمان السابقين المقربين ، وهو ما أتى فيه بالواجبات والمستحبات من فعل وترك ، وإيمان المتقصدین أصحاب اليمين وهو ما ترك صاحبه فيه بعض الواجبات ، أو فعل فيه بعض المحظورات ، ولهذا قال علماء السنة : لا يكفر أحد بذنب ، إشارة إلى بدعة الخوارج الذين يُكفرون بالذنب ، وإيمان الظالمين لأنفسهم وهو مَنْ أقرَّ بأصل الإيمان - وهو الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله وهو شهادة أن لا إله إلا الله - ولم يفعل المأمورات ويجتنب المحظورات ، فإن أصل الإيمان التصديق والانقياد ، فهذا أصل الإيمان الذى لم يأت به فليس بمؤمن وقد تواتر فى الأحاديث : « أخرجوا من النار مَنْ كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، مثقال حبة من خير ، مثقال ذرة من خير » ، و « الإيمان بضع وستون - أو بضع وسبعون ^(٢) - شعبة أعلاها : قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » .. فعلم

(١) قوله : « والذين قالوا ... » ليس بعده ما يصلح أن يكون خبراً له ، فالظاهر أن أصله : وقالوا

(٢) هذه رواية مسلم بالشك ، واعتمد البخارى رواية العدد الأول ، وأصحاب السنن العدد الثانى .

أن الإيمان يقبل التبعية والتجزئة ، وأن قليله يخرج به صاحبه من النار إن دخلها ، وليس كما يقوله الخارجون عن مقالة أهل السنة أنه لا يقبل التبعية والتجزئة بل هو شىء واحد إما أن يحصل كله وإما أن لا يحصل منه شىء .

● الإيمان الكامل والإيمان الناقص وزيادة الإيمان :

واعلم أن عامة السور المكية التى أنزلها الله بمكة هى فى هذا الإيمان العام المشترك بين الأنبياء جميعهم . وهذا القدر المشترك هو فى بعض الملل أعظم قدراً ووصفاً ، فإن ما جاء به محمد من صفات الله وأسمائه وذكر اليوم الآخر أكمل مما جاء به سائر الأنبياء ، ومنه ما تختلف فيه الشرائع والمناهج كالقبلة والنسك ومقادير العبادات وأوقاتها وصفاتها ، والسُنن والأحكام ... وغير ذلك فمسمى الإيمان والدين فى أول الإسلام ليس هو مسماه فى آخر زمان النبوة ، بل مسماه فى الآخر أكمل من مسماه فى أول البعثة وأوسطها ، كما قال تعالى فى آخر الأمر : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (١) ، وقال بعدها : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (٢) ، ولهذا قال الإمام أحمد : كان الإيمان فى أول الإسلام ناقصاً فجعل يتم ، وهكذا مسمى الإيمان والدين قد يتنوع بحسب الأشخاص ، وبحسب أمر الله كلاً منهم ، وبحسب ما يفعله مما أمر به ، وبحسب إقباله وحضوره وإخلاصه ، فإن المؤمنين من الأولين والآخرين مشتركون فى الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح ولكن بينهم تفاوت ما فى القلوب إذا ذكر الله وما فى اليوم الآخر ما تفاوت به الإيمان ، فعند ذكر الجنة والنجاة من النار وذم من ترك بعضه ونحو ذلك يزداد الإيمان الواجب لقوله :

(٢) المائة : ٥

(١) المائة : ٣

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ ... الآية (١) ،
 وقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ
 عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ... الآيات (٢) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
 الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ ﴾ الآية (٣) ،
 وقوله فى الجنة : ﴿ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ (٤) وقوله ﷺ :
 « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » الحديث . نفى الإيمان الواجب
 عنه الذى يستحق به الجنة ولا يستلزم ذلك نفى أصل الإيمان وسائر أجزائه
 وشعبه ، وهذا معنى قولهم : نفى كمال الإيمان ، وحقيقة ذلك أن الكمال الواجب
 ليس هو الكمال المستحب المذكور فى قول الفقهاء : الغسل كامل ومجزئ ، ومنه
 قوله عليه السلام : « مَنْ غَشَنَا فَلَيْسَ مِنَّا » ليس المراد به أنه كافر كما تأولته
 الخوارج ، ولا أنه ليس من خيارنا كما تأولته المرجئة ، ولكن المضمّر يطابق
 المظهر ، والمظهر هو المؤمنون المستحقون للشواب ، السالمون من العذاب ،
 والغاش ليس منا (٥) لأنه متعرض لعذاب الله وسخطه .

إذا تبين هذا فمن ترك بعض الإيمان الواجب فى الجملة لعجزه عنه - إما لعدم
 تمكنه من العلم أو لعدم تمكنه من العمل - لم يكن مأموراً بما يعجز عنه ،
 ولم يكن ذلك من الإيمان والدين الواجب فى حقه ، وإن كان من الدين والإيمان
 الواجب فى الأصل ، بمنزلة صلاة المريض والخائف وسائر أهل الأعذار الذين
 يعجزون عن إتمام الصلاة ، فإن صلاتهم صحيحة بحسب ما قدروا عليه وبه
 أمروا ، وإن كانت صلاة القادر على الإتمام أفضل وأكمل كما قال النبى ﷺ :
 « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير » (رواه
 مسلم من حديث أبى هريرة) ، وفى حديث حسن السياق : « إن الله يلوم على

(٣) النور : ٦٢

(٢) الأنفال : ٢

(١) الحجرات : ١٥

(٥) الأظهر أن يكون : ليس منهم .

(٤) الحديد : ٢١

العجز ولكن عليك بالكيس « ولو أمكنه العلم به دون العمل لوجب الإيمان به علماً واعتقاداً وإن لم يعمل به .

● لا يُكْفَرُ جميع السيئات إلا التوبة ، ولا يُحِبَطُ جميع الحسنات إلا الرُّدة :

قال : فإن الله قد بيّن بنصوص معروفة أن الحسنات يُذهبن السيئات ، وأنه مَنْ يعمل مثقال ذرّة خيراً يره ، وَمَنْ يعمل مثقال ذرّة شراً يره ، وأن مصائب الدنيا تُكْفَرُ الذنوب ، وأنه يقبل شفاعة النبي ﷺ في أهل الكبائر، وأنه يغفر الذنوب جميعاً ، ويغفر ما دون الشرك ، وأن الصدقة يُبطلها المن والأذى ، وأن الرياء يُبطل العمل ... ونحو ذلك ، فجعل للسيئات ما يوجب رفع عقابها ، كما قد جعل للحسنات ما قد يُبطل ثوابها ، لكن ليس شيء يُبطل جميع السيئات إلا التوبة ، كما أنه ليس شيء يُبطل جميع الحسنات إلا الرُّدة ، وبهذا يتبين أننا نشهد بأن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً على الإطلاق والعموم ، ولا نشهد لمعيّن أنه في النار لأننا لا نعلم لحق الوعيد له بعينه ، لأن لحق الوعيد بالمعيّن مشروط بشروط وانتفاء موانع ، ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه . وفائدة هذا الوعيد أن هذا الذنب سببٌ مقتضٍ لهذا العذاب ، والسبب قد يقف تأثيره على وجود شرطه وانتفاء مانعه .

يُبيّن هذا أنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وآكل ثمنها . وثبت عنه في الصحيح أن رجلاً كان يُكثر شرب الخمر فلعنه رجل فقال النبي ﷺ : « لا تلعه ، فإنه يحب الله ورسوله » فنهى عن لعن هذا المعين وهو مدمن الخمر لأنه يحب الله ورسوله ، وقد لعن أولاً شاربها على العموم .

● تكفير أحمد وعامة أئمة السُّنة للجهمية دون غيرهم من المبتدعة :

قال : فمسألة تكفير أهل البدع والأهواء متفرعة على هذا الاصل ، فنبدأ بمذاهب الأئمة في ذلك قبل التنبيه على الحُجَّة فنقول : المشهور من مذهب أحمد وعامة أئمة السُّنة تكفير الجهمية وهم المعطلة لصفات الرحمن ، فإن قولهم صريح في مناقضة ما جاءت به الرسل من الكتاب ، وحقيقة قولهم جحود الصانع وجحود ما أخبر به عن نفسه على لسان رسوله ، بل وجميع الرسل . ولهذا قال عبد الله بن المبارك : إننا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية . وقال غير واحد من الأئمة : إنهم أكفر من اليهود والنصارى . وبهذا كَفَرُوا مَنْ يقول إن القرآن مخلوق ، وإن الله لا يُرى في الآخرة ، وإن الله ليس على العرش ، وإنه ليس له علم ولا قُدرة ولا رحمة ولا غضب ... ونحو ذلك من صفاته ، وأما المرجئة فلا تختلف نصوصه أنه لا يُكْفَرهم فإن بدعهم من جنس اختلاف الفقهاء في الفروع ، وكذلك الذين يُفَضِّلُون علياً على أبي بكر لا يختلف قوله إنه لا يُكْفَرهم ، وذلك قول طائفة من الفقهاء ولكن يُبدعون .

قال : وعنه في تكفير مَنْ لم يُكْفَر الجهمية روايتان أصحهما : لا يكفر . والجهمية عند كثير من السلف - مثل ابن المبارك ويوسف بن أسباط وطائفة من أصحاب أحمد - ليسوا من الثلاث والسبعين فرقة التي افرقت عليها هذه الأمة ، بل أصول هذه الفرق هم الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية .

قال : فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها ^(١) ، وإثابة قائلها ، وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها .

(١) هذه الجملة تعليل لمن كَفَرُوا دعاء البدعة دون سائر أهلها ، وكان ينبغي لابن عروة أن لا يحذف ذكرهم من تلخيصه لكلام شيخ الإسلام .

● الخطأ المعفو عنه فى أمور الإيمان بالقطعيات :

قال : وفى الأدلة الشرعية ما يوجب أن الله لا يُعَذَّب من هذه الأمة مخطئاً على خطأه وإن عَذَّب المخطئ من غير هذه الأمة ، فقد ثبت فى الصحيح من حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله : إذا مات فَحَرَّقُوهُ ثُمَّ ذَرُّوا نَصْفَهُ فى الْبَرِّ وَنَصْفَهُ فى الْبَحْرِ ، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذاباً لا يُعَذِّبُهُ أَحَدٌ من الْعَالَمِينَ ، فلما مات الرجل فعلوا به كما أمرهم ، فأمر الله الْبَرَّ فجمع ما فيه وأمر الْبَحْرَ فجمع ما فيه ثم قال : لِمَ فعلتَ هذا ؟ قال : من خشيتك يارب وأنت أعلم ، فغفر له . » وهذا الحديث متواتر عن النبى ﷺ رواه أصحاب الصحيح والمساند من حديث أبى سعيد وحذيفة وعقبة بن عامر وغيرهم عن النبى ﷺ من وجوه متعددة يعلم أهل الحديث أنها تفيد العلم اليقيني وإن لم يحصل ذلك لغيرهم ، فهذا الرجل قد وقع له الشك والجهل فى قدرة الله تعالى على إعادة مَنْ يصل إلى الحالة التى أمر أهله أن يفعلوها به ، وأنْ من أَحْرَقَ وَذُرِّي لا يقدر الله أن يعيده ويحشره إذا فُعِلَ به ذلك ، وأنه ظنَّ ذلك ظناً ولم يجزم به .

وهذان أصلان عظيمان : أحدهما متعلق بالله وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير ، والثانى متعلق باليوم الآخر وهو الإيمان بأن الله يُعيد هذا الميت ولو صار إلى ما يقدرُ صيرورته إليه مهما كان فلا بد أن الله يُحييه ويجزيه بأعماله . فهذا الرجل مع هذا لما كان مؤمناً بالله فى الجملة ومؤمناً باليوم الآخر فى الجملة وهو أن الله يُثيب ويُعاقب بعد الموت ، فهذا عمل صالح وهو خوفه من الله أن يعاقبه على تفريطه غُفِرَ له بما كان معه من الإيمان بالله واليوم الآخر ، وإنما أخطأ من شدة خوفه ، كما أن الذى وجد راحلته بعد إياسه منها أخطأ من شدة فرحه .

● التكفير بالخطأ فى الاعتقادات والاجتهاد فى العمليات :

وقد وقع الخطأ كثيراً لخلق من هذه الأمة واتفقوا على عدم تكفير من أخطأ ، مثل ما أنكر بعض الصحابة أن يكون الميت يسمع نداء الحى ، وأنكر بعضهم أن يكون المعراج يقظة ، ول بعضهم فى الخلافة والتفضيل كلام ، وكذلك لبعضهم فى قتال بعض وتكفير بعض أقوال معروفة ، وكان القاضى شريح ينكر قراءة من قرأ : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ (١) ويقول : إن الله لا يعجب ، فبلغ ذلك إبراهيم النخعى فقال : إنما شريح شاعر يعجبه علمه ، كان عبد الله أفقه منه وكان يقرأ : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ فهذا قد أنكر قراءة ثابتة ، وأنكر صفة لله دل عليها الكتاب والسنة ، واتفقت الأمة على أن شريحاً إمام من الأئمة ، وكذلك بعض العلماء أنكر حروفاً من القرآن كما أنكر بعضهم : ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٢) فقال : إنما هى : « أو لم يتبين الذين آمنوا » ، وآخر أنكر : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (٣) فقال : إنما هى : « ووصى ربك » ، وبعضهم كان حذف المعوذتين . وآخر يكتب سورتي القنوت . وهذا الخطأ معفو عنه بالإجماع ، وكذلك الخطأ فى الفروع العملية فإن المخطئ فيها لا يكفر ولا يفسق بل ولا يأثم ، وإن كان بعض المتكلمة والمتفقهة يجعل المخطئ فيها آثماً ، وبعض المتفقهة يعتقد أن كل مجتهد فيها مصيب ، فهذان القولان شاذان ولم يقل أحد بتكفير المخطئ فيها ، فقد أخطأ بعض السلف فيها مثل خطأ بعضهم فى بعض انواع الربا ، واستحلال آخرين الخمر ، واستحلال آخرين القتال فى الفتنة . وقد قال تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ، وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ (٤) ، وفى الصحيح : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

(١) الصافات : ١٢ - وهى فى السورة بنصب التاء وليس رفعها .

(٤) الأنبياء : ٧٨ - ٧٩

(٣) الإسراء : ٢٣

(٢) الرعد : ٣١

● ما كل ما هو كفر يكفر به الشخص المعين :

والسنة والإجماع منعقد على أن مَنْ بلغته دعوة النبي ﷺ فلم يؤمن فهو كافر لا يُقبل منه الاعتذار بالاجتهاد لظهور أدلة الرسالة وأعلام النبوة ، والنصوص إنما أوجبت رفع المزاخنة بالخطأ لهذه الأمة ، وإذا كان كذلك فالمخطئ في بعض هذه المسائل إما أن يُلحق بالكفار من المشركين وأهل الكتاب مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان ، وإما أن يُلحق بالمخطئين في مسائل الإيجاب والتحريم مع أنها أيضاً من أصول الإيمان ، فإن الإيمان الذي يوجب الواجبات الظاهرة المتواترة وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة هو أعظم أصول الإيمان وقواعد الدين ، والجاحد لها كافر بالاتفاق . مع أن المجتهد في بعضها إذا أخطأ ليس بكافر بالاتفاق ، وإذا كان لا بد من إلحاقه بأحد الصنفين فإلحاقه بالمؤمنين المخطئين أشد شَبهاً من إلحاقه بالمشركين وأهل الكتاب ، مع العلم بأن كثيراً من أهل البدع منافقون النفاق الأكبر ، فما أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم زنادقة منافقون ^(١) وأولئك في الدرك الأسفل من النار . بل أصل هذه البدع من المنافقين الزنادقة ممن يكون أصل زندقته مأخوذاً عن الصابئين والمشركين ، وأصل هؤلاء هو الإعراض عما جاء به الرسول من الكتاب والحكمة وابتغاء الهدى في غير ذلك ممن كان هذا أصله ، فهو يعد الرسالة إنما هي للعامة دون الخاصة ، كما يقوله قوم من المتفلسفة والمتكلمة والمتصوفة ، فنفي الصفات كفر ، والتكذيب بأن الله لا يُرى في الآخرة كفر ، وإنكار أن يكون الله على العرش كفر ، وكذلك ما كان في معنى ذلك كإنكار تكليم الله لموسى واتخاذ الله إبراهيم خليلاً .

(١) كذا في الأصل وهو محرف ، فإما أن يكون أول الجملة : « فأكثر ما يوجد ... إلخ » ، وإما أن يكون آخرها : « من الزنادقة المنافقين » .

● الجزاء فى الآخرة :

قال : فإن الجزاء فى الحقيقة إنما هو فى الدار الآخرة التى هى دار الثواب والعقاب . وأما الدنيا فإنما يُشرع فيها ما شرع من العقوبات دفعاً للظلم والعدوان وكسراً للنفوس العاتية الباغية ودفعاً لشر الجبار الطاغى ، وإذا كان الأمر كذلك ، فعقوبة الدنيا غير مستلزمة لعقوبة الآخرة ولا بالعكس ، ولهذا أكثر السلف على قتل الداعى إلى البدعة لما يجرى على يديه من الفساد فى الدين سواء قالوا هو كافر أو ليس بكافر .

وإذا عُرِفَ هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يُحكم عليه بأنه مع الكفار لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة بالرسالة التى يبين بها لهم أنهم مخالفون للرسول ، وإن كانت مقاتلتهم هذه لا ريب أنها كفر ، وهكذا الكلام فى جميع تكفير المعينين ، مع أن بعض هذه البدع أشد من بعض ، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان والعمل الصالح ما ليس فى بعض ، والله أعلم .



فصل

« فى مسألة القرآن العزيز وذكر دلالة الكتاب والسنة على ما اتفق عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن بعدهم من أئمة المسلمين - الأئمة الأربعة وغيرهم - والتنبيه على الأقوال التى حدثت بعد السلف الصالح كقول السلف : إن القرآن كلام الله . »

● تحقيق كون القرآن كلام الله منزل منه :

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (١) ، وهو منزل من الله كما قال تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْماً

(١) التوبة : ٦

وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ، وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴿١﴾ ، فَأَخْبِرْ سُبْحَانَهُ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ وَالْعِلْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَقًّا .

وقال تعالى : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (٢) ، ﴿ حَمْدُ * تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ (٣) ، ﴿ حَمْدُ * تَنْزِيلُ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانِ لِرِزْقِكَ لَازِمًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ (٦) ... ونحو ذلك ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٧) ، فأخبر سبحانه أنه منزل من الله ولم يخبر عن شيء أنه منزل من الله إلا كلامه ، بخلاف نزول الملائكة والمطر والحديد وغير ذلك ، ولهذا كان القول المشهور عن السلف : أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، فإن من قال إنه مخلوق يقول : إنه خلق في بعض المخلوقات القائمة بنفسها ، فمن ذلك المخلوق نزل وبدأ ، لم ينزل من الله ، فأخبار الله تعالى أنه منزل من الله يناقض أن يكون قد نزل من غير الله ، ولهذا فسر الإمام أحمد قوله : « منه بدأ » - أي هو المتكلم ، وقال أحمد : كلام الله من الله ليس ببائن عنه ، وأيضاً فلو كان مخلوقاً في غيره لم يكن كلامه بل كان يكون كلاماً لذلك المخلوق فيه ، وكذلك سائر ما وصف به نفسه من الإرادة والمحبة والمشیئة والرضا والغضب والمقت ... وغير ذلك من الأمور ، لو كان مخلوقاً في غيره لم يكن الرب تعالى متصفاً به ، بل كان يكون صفة لذلك المحل ، فإن المعنى إذا قام بمحل كان صفة لذلك المحل ولم يكن صفة لغيره

(٣) غافر : ١ - ٢

(٢) الزمر : ١

(١) الأنعام : ١١٤

(٦) طه : ١٢٩

(٥) السجدة : ١٣

(٤) فصلت : ١ - ٢

(٧) النحل : ١٠٢

فيمتنع أن يكون المخلوق أو الخالق موصوفاً بصفة موجودة قائمة بغيره لأنه فطر ذلك ^(١) ما وصف به نفسه من الأفعال اللازمة يمتنع أن يوصف الموصوف بأمر لم يقم به . وهذا مبسوط فى مواضع آخر .

● الشواهد والنصوص فى كون القرآن كلام الله تعالى حقيقة :

ومن قول السلف : إن الناس من الله تعالى كما يقول ذلك بعض المتأخرين ، قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ ﴾ ^(٢) ، وفى الصحيحين عن ابن مسعود قال : قال لى النبى ﷺ : « اقرأ على القرآن » قلت : أقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : « إني أحب أن أسمعه من غيرى » ، فقرأت عليه سورة النساء ، حتى بلغت إلى هذه الآية : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ ^(٣) ، قال : « حسبك » ، فنظرت فإذا عيناه تذرفان من البكاء ، والنبى ﷺ سمعه من جبريل وهو الذى نزل عليه به ، وجبريل سمعه من الله تعالى ، كما نص على ذلك أحمد وغيره من الأئمة ، قال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ نَزَّلَهُ

(١) قوله : « لأنه فطر ذلك » ليس له معنى ، فلا بد أن يكون محرفاً وما قبله وما بعده سيأتى بيانه فى مواضع أخرى من هذه المباحث كما أشار إليه فى قوله : « وهذا مبسوط فى مواضع آخر » .

(٣) النساء : ٤١

(٢) آل عمران : ١٦٤

(٥) الشعراء : ١٩٣ - ١٩٥

(٤) البقرة : ٩٧

رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴿١﴾ ، فأخبر سبحانه أنه نزلهُ روح القدس - وهو الروح الأمين وهو جبريل - من الله بالحق ، ولم يقل أحد من السلف أن النبي ﷺ سمعه من الله وإنما قال ذلك بعض المتأخرين ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (٢) هو كقوله تعالى : ﴿ نَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نُبَأٍ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ ﴾ (٤) ... ونحو ذلك مما يكون الرب فعله بملأه ، فإن لفظ « نحن » هو للواحد المطاع الذي له أعوان يطيعونه ، فالرب تعالى خلق الملائكة وغيرها ، تطيعه الملائكة أعظم مما يطيع المخلوق أعوانه ، فهو سبحانه أحق باسم « نحن » ، و « فعلنا » ... ونحو ذلك من كل ما يُستعمل .

وفى الصحيحين عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ يعالج من التنزيل شدة وكان مما يحرك شفّتيه ، فقال ابن عباس : أنا أحركهما لك كما كان رسول الله ﷺ يحركهما . وقال سعيد بن جبیر : أنا أحركهما كما رأيتُ ابن عباس يحركهما ، فحرك شفّتيه فأنزل الله : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ (٥) ، قال : جمعه لك فى صدرك وتقرأه ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ (٦) فإذا قرأه رسولنا - وفى لفظ : فإذا قرأه جبريل - فاستمع له وأنصت ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (٧) أى نقرؤه . فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع ، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما قرأه .

(٣) القصص : ٣

(٢) القيامة : ١٧ - ١٩

(١) النحل : ١.١ - ١.٢

(٦) القيامة : ١٨

(٥) القيامة : ١٦ - ١٧

(٤) يوسف : ٣

(٧) القيامة : ١٩

● تكليم الله لعباده ثلاثة أنواع :

وقد بين الله تعالى أنواع تكليمه لعباده فى قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ (١) ، فبين سبحانه أن التكليم تارة يكون وحياً ، وتارة من وراء حجاب كما كلم موسى ، وتارة يُرسل رسولا فيوحى الرسول بإذن الله ما يشاء ، وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ (٢) ، فإذا أرسل الله تعالى رسولا كان ذلك مما يُكلم به عباده فيتلوه عليهم وينبئهم به كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ (٣) ، وإنما نبأهم بوساطة الرسول ، والرسول مبلغ به ، كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ (٦) ، والرسول أمر أمته بالتبليغ عنه . ففى صحيح البخارى عن عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ أنه قال : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدَّثُوا عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَىٰ مَتَعَمَدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » ، وقال ﷺ : « مَا خُطِبَ الْمُسْلِمِينَ : لِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، قَرُبُ مَبْلَغِ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ » ، وقال ﷺ : « نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ ، قَرُبُ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى غَيْرِ فَقِيهِ ، وَرُبُّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » ، وفى السُّنَنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ بِالْمَوْسَمِ فَيَقُولُ : « أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّى ، فَإِنْ قَرِشْتُ مَنَعُونِى أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّى » ، وكما لم يقل أحد من السلف إنه مخلوق ، فلم يقل أحد منهم إنه قديم ، لم يقل واحداً من القولين أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا مَنْ

(٣) التوبة : ٩٤

(٢) الحج : ٧٥

(١) الشورى : ٥١

(٦) النور : ٥٤

(٥) الجن : ٢٨

(٤) المائدة : ٦٧

بعدهم من الأئمة الأربعة ولا غيرهم ، بل الآثار متواترة عنهم بأنهم كانوا يقولون : القرآن كلام الله ، ولما ظهر مَنْ قال إنه مخلوق قالوا رداً لكلامه : إنه غير مخلوق ، ولم يريدوا بذلك أنه مفترى كما ظنه بعض الناس فإن أحداً من المسلمين لم يقل إنه مفترى بل هذا كفر ظاهر يعلمه كل مسلم ، وإنما قالوا : إنه مخلوق خلقه الله في غيره ، فردّ السلف هذا القول ، كما تواترت الآثار عنهم بذلك وصنّف في ذلك مصنفات متعددة وقالوا : منه بدأ واليه يعود .

● أول مَنْ قال : « القرآن مخلوق » ، وَمَنْ قال : « قديم » وَمَنْ قال : « معنى واحد » :

وأول مَنْ عُرِفَ أنه قال : مخلوق - الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان (١) .

(١) الجعد بن درهم : من أصحاب الآراء المنحرفة ومن اتهموا بالزندقة ، عاش بشمال العراق في أواخر حكم الدولة الأموية ، قيل : كان مؤدباً لمروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية ، ومن ثمّ عُرِفَ - الخليفة - بالجعدى نسبة إلى الجعد بن درهم .

وأول مَنْ قال بخلق القرآن هو الجعد بن درهم ، مما أثار الفتنة بعد ذلك في خلافة الرشيد ، قتله خالد القسري أمير العراق لزندقته بأمر هشام بن عبد الملك حوالي عام ١١٨ هـ .

- أما الجهم بن صفوان : فهو أحد أصحاب الفرق من الجبرية ، وهو أبو محرز جهم بن صفوان الراسبي ، واليه تنسب الفرقة الجهمية ، نشأ بسمرقند وكان من موالى بني راسب فنسب إليهم ، ودعا لمذهبه في ترمذ وغيرها من بلاد خراسان ، واتصل بالحارث بن سريح الذي ثار على الخليفة هشام بن عبد الملك لأسباب أخذها على نظام الحكم ومجاфاته لروح الإسلام ، وكانت فتنة حتى قضى عليها نصر ابن سيار أمير خراسان ، وفيها قتل الحارث كما قتل الجهم عام ١٢٨ هـ .

- أما القول بخلق القرآن ، فالمقصود به أنه حادث مخلوق وليس قديماً موجوداً من الأزل ، وهو الموضوع الذي أثار الجدل في خلافة المأمون العباسي وبعده ، وعرف هذا الحادث بمحنة خلق القرآن ، وذلك أن المأمون أعلن في عام ٢١٢ هـ - متأثراً بآراء بعض المعتزلة - أن القرآن مخلوق وليس قديماً ، وظن أنه متى أعلن رأيه للعلماء وفقهاء الأمة فإنهم سوف يجيبونه إلى إعلان رضاهم به ، ولكن النتيجة جاءت عكس ما ظن ، ورفض فقهاء عصره هذا القول وغلا بعضهم في ذلك فقال بتكفير مَنْ رأى القول بخلق القرآن .

وأول مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ قَالَ : هو قديم - عبد الله بن سعيد بن كلاب ، ثم افترق الذين شاركوه فى هذا القول ، فمنهم مَنْ قَالَ : الكلام معنى واحد قائم بذات الرب ومعنى القرآن كله والتوراة والإنجيل وسائر كتب الله وكلامه هو ذلك المعنى الواحد الذى لا يتعدد ولا يتبعض ، والقرآن العربى لم يتكلم الله به بل هو مخلوق خلقه فى غيره . وقال جمهور العقلاء : هذا القول معلوم الفساد بالاضطرار فإنه من المعلوم بصريح العقل أن معنى آية الكرسي ليس معنى آية الدين ، ولا معنى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ معنى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ، فكيف بمعانى كلام الله كله فى الكتب المنزلة وخطابه لملائكته وحسابه لعباده يوم القيامة وغير ذلك من كلامه . ومنهم مَنْ قَالَ : هو حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته لم يزل ولا يزال موصوفاً بها . وكلاً الحزبين يقول : إن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وإنه لم يزل ولا يزال يقول : يا نوح ، يا إبراهيم ، يا أيها المزمّل ، يا أيها المدثر ، كما قد بسّطت أقوالهم فى غير هذا الموضع ، ولم يقل أحد السلف بواحد من القولين ، ولم يقل أحد من السلف إن هذا القرآن عبارة عن كلام الله ولا حكاية له ، ولا قال أحد منهم : إن لفظى

= وعاشت محنة خلق القرآن عشرين سنة ، وعاصرت خلافة « المأمون » وأخيه « المعتصم » وابنه « الواثق » ، وبدأت المحنة منذ أن طلب المأمون من أمير بغداد « إسحاق بن إبراهيم » أن يمتحن ثلاثين من علمائها فأجمعوا على أن القرآن قديم ، بمعنى أن القرآن ذاته شئ غير النطق بالفاظه الذى هو فعل حادث ، وكان من أبرز الفقهاء الذين عارضوا هذا القول : الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١ هـ) ، فكُيِّلَ بالحديد وسُجِّنَ وعُذِّبَ ولكنه أصر على إنكار القول بأن القرآن مخلوق . وأوصى المأمون إلى أخيه « المعتصم » أن يسير بسيرته فى القرآن ، وبعد وفاته تابع ابن أخيه « الواثق » تنفيذ وصية أبيه ، حتى كاد هذا الجدل الفقهى أن ينتهى إلى فتنة سياسية ، وكان من ضحايا حكم « الواثق » استشهاد الفقيه أحمد بن نصر الخزاعى ، الذى صُلِبَ بسامراء ، والفقيه المصرى أبو يعقوب البيهقى رفيق الشافعى الذى استقدم من القاهرة إلى بغداد لامتحانه ومات فى سجنه ، ولم ترتفع المحنة حتى تولى « المتوكل » الخلافة (البلتاجى) .

بالقرآن قديم أو غير مخلوق ، فضلاً عن أن يقول : إن صوتي به قديم أو غير مخلوق ، بل كانوا يقولون بما دلّ عليه الكتاب والسنة من أن هذا القرآن كلام الله ، والناس يقرأونه بأصواتهم ويكتبونه بمدادهم ، وما بين اللوحين كلام الله ، وكلام الله غير مخلوق .

● قراءتنا للقرآن وأصواتنا بها مخلوقة ، والقرآن غير مخلوق :

وفى الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو » ، وقال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ (١) ، والمداد الذي يكتب به القرآن مخلوق ، والصوت الذي يقرأ به هو صوت العبد ، والعبد وصوته وحركاته وسائر صفاته مخلوقة ، فالقرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الباري ، والصوت الذي يقرأ به العبد صوت القارئ ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ (٢) ، وقال النبي ﷺ : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » ، فبين أن الأصوات التي يقرأ بها القرآن أصواتنا ، والقرآن كلام الله ، ولهذا قال أحمد ابن حنبل وغيره من أئمة السنة : يُحَسِّنُهُ الْإِنْسَانُ بِصَوْتِهِ ، كما قال أبو موسى الأشعري للنبي ﷺ : لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيراً . فكان ما قاله أحمد وغيره من أئمة السنة من أن الصوت صوت العبد موافقاً للكتاب والسنة ، وقد قال تعالى : ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ

(١) البروج : ٢١ - ٢٢

(٢) التوبة : ٦

(٣) لقمان : ١٩

(٤) الحجرات : ٢

(٥) الحجرات : ٣

مداداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لِنَفْعِ الْبَحْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١﴾ ، ففرق سبحانه بين المداد الذي تكتب به كلماته وبين كلماته ، فالبحر وغيره من المداد الذي يكتب به الكلمات مخلوق ، وكلمات الله غير مخلوقة . وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (٢) ، فالأبحر إذا قُدرت مداداً تنفذ وكلمات الله لا تنفذ ، ولهذا قال أئمة السنة : لم يزل الله متكلماً كيف شاء وبما شاء ، كما ذُكرت الآثار بهذه المعاني عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما .

● إخبار الله تعالى عن نفسه بالنداء والحديث في نداءه بصوت :

هذا ، وقد أخبر سبحانه عن نفسه بالنداء في أكثر من عشرة مواضع ، فقال تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ، وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (٤) ، ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٥) ، وذكر سبحانه نداءه لموسى عليه السلام في سورة طه ومريم والطس الثلاث وفي سورة والنازعات ، وأخبر أنه ناداه في وقت بعينه فقال تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى * إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ (٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا ﴾ (٨) ،

(٣) الأعراف : ٢٢

(٢) لقمان : ٢٧

(١) الكهف : ١٠٩

(٦) القصص : ٣٠

(٥) القصص : ٦٥

(٤) القصص : ٦٢

(٨) القصص : ٤٦

(٧) النازعات : ١٥ - ١٦

واستفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابه والتابعين ومن بعدهم من أئمة السنة أنه سبحانه ينادى بصوت ، نادى موسى وينادى عباده يوم القيامة بصوت ، ويتكلم بالوحي بصوت ، ولم يُنقل عن أحد من السلف أنه قال إن الله يتكلم بلا صوت أو بلا حرف ، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف ، كما لم يقل أحد منهم إن الصوت الذى سمعه موسى قديم ، ولا أن ذلك النداء قديم ، ولا قال أحد منهم إن هذه الأصوات المسموعة من القرآن هي الصوت الذى تكلم الله به ، بل الآثار مستفيضة عنهم بالفرق بين الصوت الذى يتكلم الله به وبين أصوات العباد .

وكان أئمة السنة يعدون من أنكر تكلمه بصوت من الجهمية كما قال الإمام أحمد لما سُئلَ عن قال إنه الله لا يتكلم بصوت ، فقال : هؤلاء جهمية ، إنما يدورون على التعطيل . وذكر بعض الآثار المروية فى أنه سبحانه يتكلم بصوت . وقد ذكر من صنّف فى السنة من ذلك قطعة كما (١) من ذلك قطعة ، وعلى ذلك ترجم عليه البخارى فى صحيحه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾ (٢) ، وقد ذكر البخارى فى كتاب « خلق الأفعال » مما يبين به الفرق بين الصوتين آثاراً متعددة . وكانت محنة البخارى مع أصحابه محمد ابن يحيى الذهلى وغيره بعد موت أحمد بسنين ، ولم يتكلم أحمد فى البخارى إلا بالثناء عليه ، ومن نقل عن أحمد أنه تكلم فى البخارى بسوء فقد افترى عليه .

● تكلمه تعالى بصوت ، وتكفير الشافعى وغيره من يقول :

« القرآن مخلوق » :

وقد ذكر الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخى فى كتابه الذى سماه « الفصول فى الأصول » قال : سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول :

(٢) سبأ : ٢٣

(١) بياض بالأصل .

سمعتُ أبا حامد الإسفراييني يقول : مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق ومَنْ قال مخلوق فهو كافر ، والقرآن حمله جبريل مسموعاً من الله ، والنبى ﷺ سمعه من جبريل ، والصحابة سمعوه من رسول الله ﷺ ، وهو الذى نتلوه نحن بالسنتنا وفيما بين الدفتين وما فى صدورنا مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق ، ومَنْ قال : « مخلوق » فهو كافر ، عليه لعائن الله والناس أجمعين .

وقد كان طائفة من أهل الحديث والمنتسبين إلى السنة تنازعوا فى اللفظ بالقرآن هل يقال إنه مخلوق ، ولما حدث الكلام فى ذلك أنكرت أئمة السنة كأحمد بن حنبل وغيره أن يُقال : لفظى بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق ، وقالوا : مَنْ قال إنه مخلوق فهو جهمى ، ومَنْ قال : إنه غير مخلوق فهو مبتدع . وأما صوت العبد فلم يتنازعوا أنه مخلوق ، فإن المبلغ لكلام غيره بلفظ صاحب الكلام إنما بلغ غيره ، كما يقال : روى الحديث بلفظه ، وإنما يبلغه بصوت نفسه لا بصوت صاحب الكلام .

● القراءة بالمعنى المصدرى وبالحاصل بالمصدر - أى المقروء :

واللفظ فى الأصل مصدر : لَفَظَ يلفظ لفظاً ، وكذلك التلاوة والقراءة مصدران ، لكن شاع استعمال ذلك فى نفس الكلام الملفوظ المقروء المتلو ^(١) وهو المراد باللفظ فى إطلاقهم . فإذا قيل : لفظى - أو اللفظ بالقرآن مخلوق ، أشعر أن هذا القرآن الذى يقرؤه ويلفظ به مخلوق ، وإذا قيل : لفظى غير مخلوق ، أشعر أن شيئاً مما يُضاف إليه غير مخلوق ، وصوته وحركته مخلوقان ، لكن كلام الله الذى يقرؤه غير مخلوق ، والتلاوة قد يُراد بها نفس الكلام الذى يُتلى ،

(١) يعبر عن الأول بالمعنى المصدرى ، وعن الثانى بالحاصل بالمصدر .

وقد يُراد بها نفس حركة العبد ، وقد يُراد بها مجموعهما . فإذا أُريد بها الكلام نفسه الذى يُتلى فالتلاوة هى المتلو . وإذا أُريد بها حركة العبد فالتلاوة ليست هى المتلو ، وإذا أُريد بها المجموع فهى متناولة للفعل والكلام فلا يُطلق عليها إنها المتلو ولا إنها غيره .

ولم يكن أحد من السلف يريد بالتلاوة مجرد قراءة العباد وبالمتلو مجرد معنى واحد يقوم بذات البارئ تعالى ، بل الذى كانوا عليه أن القرآن كلام الله تكلم الله به بحروفه ومعانيه ليس شيء منه كلاماً لغيره ، لا لجبريل ولا لمحمد ولا لغيرهما ، بل كَفَّرَ اللَّهُ مَنْ جعله قول البشر ، مع أنه سبحانه أضافه تارة إلى رسول من البشر وتارة إلى رسول من الملائكة ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ، قَلِيلاً مَّا تُؤْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ، قَلِيلاً مَّا تَذْكُرُونَ * تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١) ، فالرسول هنا محمد ﷺ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٌ ثُمَّ آمِينَ * وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ * وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ * فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ * إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (٢) ، فالرسول هنا جبريل ، وأضافه سبحانه إلى كل منهما باسم رسول لأن ذلك يدل على أنه مبلغ له عن غيره وأنه رسول فيه لم يحدث هو شيئاً منه ، إذ لو كان قد أحدث منه شيئاً لم يكن رسولاً فيما أحدثه بل كان منشئاً له من تلقاء نفسه ، وهو سبحانه يضيفه إلى رسول من الملائكة تارة ومن البشر تارة ، فلو كانت الإضافة لكونه أنشأ حروفه لتناقض الخبران ، فإن إنشاء أحدهما له يناقض إنشاء الآخر له ، وقد كَفَّرَ اللَّهُ تعالى مَنْ قال إنه قول البشر ، فَمَنْ قال إن القرآن أو شيئاً منه قول بشر أو ملك

(١) الحاقة : ٤٠ - ٤٣

(٢) التكوين : ١٩ - ٢٧

فقد كذب ، وَمَنْ قال إنه قول رسول من البشر ومن الملائكة بلغه عن مرسله ليس قول (١) .

● جهل المتكلمين بأقوال السلف فهم لا يذكرونها في كتبهم :

ولم يقل أحد من السلف أن جبريل أحدث ألفاظه ولا محمداً ﷺ ، ولا أن الله تعالى خلقها في الهواء أو غيره من المخلوقات ، ولا أن جبريل أخذها من اللوح المحفوظ ، بل هذه الأقوال هي من أقوال بعض المتأخرين ، وقد بسط الكلام في غير هذا الموضع على تنازع المبتدعين الذين اختلفوا في الكتاب وبين فساد أقوالهم ، وأن القول السديد هو قول السلف وهو الذي يدل عليه النقل الصحيح والعقل الصريح ، وإن كان عامة هؤلاء المختلفين في الكتاب لم يعرفوا القول السديد - قول السلف - بل ولا سمعوه ولا وجدوه في كتاب من الكتب التي يتداولونها لأنهم لا يتداولون الآثار السلفية ولا معاني الكتاب والسنة إلا بتحريف بعض المحرفين لها ، ولهذا إنما يذكر أحدهم أقوالاً مبتدعة إما قولين وإما ثلاثة وإما أربعة وإما خمسة ، والقول الذي كان عليه السلف ودل عليه الكتاب والسنة لا يذكره لأنه لا يعرفه ، ولهذا نجد الفاضل من هؤلاء حائراً مقراً بالحيرة على نفسه وعلى من سبقه من هؤلاء المختلفين لأنه لم يجد فيما قالوه قولاً صحيحاً .

وكان أول من ابتدع الأقوال الجهمية (٢) المحضة النفاة الذين لا يثبتون الأسماء والصفات ، فكانوا يقولون أولاً : إن الله تعالى لا يتكلم ، بل خلق

(١) بياض بالأصل والمعنى يقتضى أن يكون المحذوف : « ليس قولاً أنشأه من عنده » فقد صدق .

(٢) أتباع جهم بن صفوان المتوفى عام ١٢٨ هـ ، ويقولون : بأن الانسان مسير ، وينفون الصفات (البلتاجي) .

كلاماً في غيره وجعل غيره يُعبر عنه ، وأن قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى ﴾ (١) ، وقول النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِذَا بَقِيَ ثُلُثُ اللَّيْلِ ، فيقول : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » معناه أن ملكاً يقول ذلك عنه ، كما يقال : نادى السلطان : أى أمر منادياً نادى عنه ، فإذا تَلَّى عليهم ما أخبر الله تعالى به عن نفسه من أنه يقول ويتكلم . قالوا هذا مجاز ، كقول العربى : « امتلأ الحوض وقال قطنى » وقالت (٢) اتساع بطنه ... ونحو ذلك .

● بطلان تأويل نداء الله بنداء ملك بأمره :

فلما عرف السكف حقيقته وأنه مضاه لقول المتفلسفة المعطلة الذين يقولون : إن الله تعالى لم يتكلم ، وإنما أضافت الرسل إليه الكلام بلسان الحال ، كفروهم ويئسوا ضلالهم ، ومما قالوا لهم : إن المنادى عن غيره كمنادى السلطان يقول : أمر السلطان بكذا ، خرج مرسومه بكذا ، لا يقول : إني آمركم بكذا وأنهاكم عن كذا ، والله تعالى يقول فى تكليمه لموسى : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِى ﴾ (٣) ، ويقول تعالى إذا نزل ثلث الليل الغابر : « مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » ، وإذا كان القائل ملكاً قال - كما فى الحديث الذى فى الصحيحين : « إذا أحب الله العبد نادى فى السماء : يا جبريل إني أحب فلاناً فأحبه ، فيحبه جبريل وينادى فى السماء : إن الله يحب فلاناً فأحبه ، فيحبه أهل السماء ، ويوضع له القبول فى الأرض » ، فقال جبريل فى ندائه عن الله

(١) الشعراء : ١٠

(٣) طه : ١٤

(٢) كذا فى الأصل والظاهر أنه سقط منه شيء .

تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ فَلَانًا فَأَحْبُوهُ » ، وفى نداء الرب يقول : « مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » فإن قيل : فقد رُوِيَ أَنَّهُ يَأْمُرُ مَنَادِيًا فَيَنَادِي ، قيل : هذا ليس فى الصحيح ، فإن صَحَّ أَمَكْنُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ بَأَنَ يَنَادِي هُوَ وَيَأْمُرُ مَنَادِيًا يَنَادِي . أما أن يعارض بهذا النقل النقل الصحيح المستفيض الذى اتفق أهل العلم بالحديث على صحته وتلقيه بالقبول مع أنه صريح فى أن الله تعالى هو الذى يقول : « مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » فلا يجوز .

● مذهب الجهمية والمعتزلة والكلابية فى كلام الله تعالى :

وكذلك جهم كان ينكر أسماء الله تعالى فلا يسميه شيئاً ولا حياً ولا غير ذلك إلا على سبيل المجاز . قال : لأنه إذا سُمِّيَ باسم تسمى به المخلوق كان تشبيهاً ، وكان جهم مُجَبِّراً يقول : إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَفْعَلُ شَيْئاً ، فلهذا نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ سَمَّى اللَّهَ قَادِرًا لِأَنَ الْعَبْدَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ .

ثم إن المعتزلة الذين اتبعوا عمرو بن عبيد على قوله فى القَدَرِ والوعيد دخلوا فى مذهب جهم ، فأثبتوا أسماء الله تعالى ولم يثبتوا صفاته ، وقالوا : نقول إن الله متكلم حقيقة ، وقد يذكرون إجماع المسلمين على أن الله متكلم حقيقة ، لئلا يُضَافَ إِلَيْهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ ، لكن معنى كونه سبحانه متكلماً عندهم أنه خلق الكلام فى غيره ، فمذهبهم ومذهب الجهمية فى المعنى سواء ، لكن هؤلاء يقولون هو متكلم حقيقة ، وأولئك ينفون أن يكون متكلماً حقيقة . وحقيقة قول الطائفتين أنه غير متكلم ، فإنه لا يُعْقَلُ مُتَكَلِّمٌ إِلَّا مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ ، ولا مرید إِلَّا مَنْ قَامَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ ، ولا محب ولا راض ولا مبغض ولا رحيم إِلَّا مَنْ قَامَ بِهِ الْإِرَادَةُ وَالْمَحَبَّةُ وَالرَّضَا وَالْبُغْضُ وَالرَّحْمَةُ ، وقد وافقهم على ذلك كثير ممن انتسب فى الفقه إلى أبى حنيفة من المعتزلة . وغيرهم من

أئمة المسلمين ليس فيهم مَنْ يقول بقول المعتزلة لا في نفي الصفات ولا في القَدَر
ولا المنزلة بين المنزلتين ولا إنفاذ الوعيد .

ثم تنازع المعتزلة والكلابية ^(١) في حقيقة المتكلم ، فقالت المعتزلة : المتكلم
مَنْ فعل الكلام ولو أنه أحدثه في غيره ، ليقولوا إنَّ الله يخلق الكلام في غيره
وهو متكلم به . وقالت الكلابية : المتكلم مَنْ قام به الكلام وإن لم يكن متكلماً
بمشيئته وقدرته ، ولا فعل فعلاً أصلاً ، بل جعلوا المتكلم بمنزلة الحى الذى قامت
به الحياة ، وإن لم تكن حياته بمشيئته ولا قدرته ولا حاصلة بفعل من أفعاله .

● الخلاف بين السلف وفرق المتكلمين في صفات الله تعالى :

وأما السلف وأتباعهم وجمهور العقلاء ، فالتكلم المعروف عندهم مَنْ قام به
الكلام وتكلم بمشيئته وقدرته ، لا يُعقل متكلم لم يقم به الكلام ، ولا يُعقل
متكلم بغير مشيئته وقدرته ، فكان كل من تينك الطائفتين المبتدعتين أخذت
بعض وصف المتكلم : المعتزلة أخذوا أنه فاعل ، والكلابية أخذوا أنه محل
الكلام ، ثم زعمت المعتزلة أنه يكون فاعلاً للكلام في غيره ، وزعموا هم ومَنْ
وافقهم من أتباع الكلابية كأبى الحسن ^(٢) وغيره أن الفاعل لا يقوم به الفعل ،
وكان هذا مما أنكره السلف وجمهور العقلاء وقالوا : لا يكون الفاعل إلا مَنْ قام
به الفعل ، وأنه يفرق بين الفاعل والفعل والمفعول ، وذكر البخارى في كتاب
« خلق أفعال العباد » إجماع العلماء على ذلك . والذين قالوا : إن الفاعل

(١) الكلابية : أصحاب عبد الله بن سعيد الكلابة ، وهم من الصفاتية الذين يثبتون لله تعالى
صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والوجود
والإنعام والعزة والعظمة ، ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل ، بل يسوقون الكلام سوقاً
واحداً ، وكذلك يثبتون صفات جبرية مثل اليدين والرجلين ، ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون
بتسميتها صفات جبرية (البلتاجى) .

(٢) أبو الحسن الأشعري .

لا يقوم به الفعل ، وقالوا مع ذلك : إن الله فاعل أفعال العباد كأبى الحسن (١) وغيره أن يكون الرب (٢) هو الفاعل لفعل العبد وأن العبد لم يفعل شيئاً وأن جميع ما يخلقه العبد فعل له ، وهم يصفونه بالصفات الفعلية المنفصلة عنه ويقسمون صفاته إلى صفات ذات وصفات أفعال ، مع أن الأفعال عندهم هي المفعولات المنفصلة عنه ، فلزمهم أن يوصف بما خلقه من الظلم والقبائح مع قولهم إنه لا يوصف بما خلقه من الكلام وغيره ، فكان هذا تناقضاً منهم تسلطت به عليهم المعتزلة . ولما قرروا ما هو من أصول أهل السنة وهو أن المعنى إذا قام بمحل اشتق له منه اسم ولم يشتق لغيره منه اسم كاسم المتكلم ، نقض عليهم المعتزلة ذلك باسم الخالق والعاقل فلم يجيبوا عن النقض بجواب سديد .

وأما السلف والأئمة فأصلهم مطرد . ومما احتجوا به على أن القرآن غير مخلوق ما احتج به الإمام أحمد وغيره من قول النبي ﷺ : « أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ » قالوا : والمخلوق لا يُستعاذ به ، فعورضوا بقوله : « أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمَعَاذِكَ مِنْ عِقَابِكَ ، وَبِكَ مِنْكَ » فطرد السلف والأئمة أصلهم وقالوا : معافاته فعله القائم به ، وأما العافية الموجودة في الناس فهي مفعوله .

● بيان كل فرقة من المبتدعين فساد مذهب الأخرى والحق عند غيرهم

وكذلك قالوا : إن الله خالق أفعال العباد ، فأفعال العباد القائمة بهم مفعولة له لا نفس فعله ، وهي نفس فعل العبد ، وكان حقيقة قول أولئك نفى فعل الرب

(١) أبو الحسن الأشعري .

(٢) كذا في الأصل ولعله سقط منه شيء ، « كأنكروا » ، فإنهم يقولون : إن العبد هو الفاعل لفعله من أكل وشرب ونوم ، ولو كان الله هو الفاعل لذلك لوجب أن يقال : إنه هو الأكل الشارب النائم لأن الفاعل من قام به الفعل .

ونفى فعل العبد . فتسلطت عليهم المعتزلة فى مسألة الكلام والقدر تسلطاً بينوا به تناقضهم كما بينوا هم تناقض المعتزلة .

وهذا أعظم ما يُستفاد من أقوال المختلفين الذين أقوالهم باطلة ، فإنه يُستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى ، فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال ، ويكون ذلك داعياً له إلى طلب الحق ، ولا تجد الحق إلا موافقاً لما جاء به الرسول ﷺ ، ولا تجد ما جاء به الرسول إلا موافقاً لصريح المعقول ، فيكون ممن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، ومن له قلب يعقل به وأذن يسمع بها ، بخلاف الذين قالوا : ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السُّعِيرِ ﴾ (١) .

وقد وافق الكلابية على قولهم كثير من أهل الحديث والتصوف ومن أهل الفقه المنتسبين إلى الأئمة الأربعة ، وليس من الأئمة الأربعة وأمثالهم من أئمة المسلمين من يقول بقولهم .

● استدلال المتكلمين باصطلاحات باطلة جعلوها مسلّمة :

وحدث مع الكلابية ونحوهم طوائف أخرى من الكرامية (٢) وغير الكرامية من أهل الفقه والحديث والكلام ، فقالوا : إنه سبحانه متكلم بمشيئته وقدرته كلاماً قائماً بذاته ، وهو يتكلم بحروف وأصوات بمشيئته وقدرته ، ليتخلصوا بذلك من بدعتى المعتزلة والكلابية . لكن قالوا : إنه لم يكن فى الأول أن يتكلم بل صار الكلام ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً عليه ، من غير حدوث سبب أوجب إمكان

(١) الملك : ١٠

(٢) الكرامية : بدعة إسلامية قديمة قالت بالتجسيم ، وتُنسب إلى محمد بن كرام المتوفى عام

٢٥٦ هـ ، وانظر هامش ص ١٣ من هذا الجزء (البلتاجى) .

الكلام وقدرته عليه ، وهذا القول مما وافق الكرامية عليه كثير من أهل الكلام والفقه والحديث ، لكن ليس من الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة المسلمين مَنْ نُقِلَ عنه مثل قولهم . وهذا مما شاركوا فيه الجهمية والمعتزلة ، فإن هؤلاء كلهم يقولون : إنه لم يكن الكلام ممكناً له فى الأزل ثم صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً عليه من غير حدوث سبب أوجب إمكانه ، لكن الجهمية والمعتزلة يقولون : إنه خلق كلاماً فى غيره من غير أن يقوم به كلام ، لأنه لو قام به كلام بمشيئته وقدرته لقامت به الحوادث ، قالوا : ولا تقوم به الحوادث . قالت الجهمية والمعتزلة : لأن الحوادث هى من جملة الصفات التى يسمونها الأعراض . وعندهم لا يقوم شىء من الصفات . قالوا : لأن الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بجسم ، وليس هو بجسم لأن الجسم لا يخلو من الحوادث ، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، وقالت الكلابية : بل تقوم به الصفات ولا تقوم به الحوادث ، ونحن لا نسمى الصفات أعراضاً لأن العرض عندنا لا يبقى زمانين ، وصفات الله تعالى باقية . وقالوا : وأما الحوادث فلو قامت به لم يخل منها لأن القابل للشىء لا يخلو منه ومن ضده ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .

فقال الجمهور المنازعون للطائفتين : أما قول أولئك إنه لا تقوم به الصفات لأنها أعراض والعرض لا يقوم إلا بجسم وليس بجسم ، فتسمية ما يقوم بغيره عرضاً اصطلاح حادث ، وكذلك تسمية ما يُشار إليه جسماً اصطلاح حادث أيضاً ، والجسم فى لغة العرب هو البدن وهو الجسد كما قال غير واحد من أهل اللغة منهم الأصمعى وأبو عمرو ، فلفظ الجسم يشبه لفظ الجسد وهو الغليظ الكثيف . والعرب تقول : هذا جسيم ، وهذا أجسم من هذا - أى أغلظ منه . قال تعالى : ﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِى الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ﴾ ^(١) ، وقال تعالى :

(١) البقرة : ٢٤٧

﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ، وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ ﴾ (١) ، ثم قد يُراد بالجسم نفس الغلظ والكشافة ، ويُراد به الغليظ الكثيف .

وكذلك النُّظار يريدون بلفظ الجسم تارة المقدار وقد يسمونه الجسم التعليمي ، وتارة يريدون به الشيء ، المُقدَّر وهو الجسمي الطبيعي ، والمقدار المجرَّد عن المقدَّر كالعدد المجرَّد عن المعدود ، وذلك لا يوجد إلا في الأذهان دون الأعيان . وكذلك السطح والخط والنقطة المجرَّدة عن المحل الذي تقوم به لا يوجد إلا في الذهن . قالوا : وإذا كان هذا معنى الجسم بلغة العرب فهو أخص من المشار إليه ، فإن الروح القائمة بنفسها لا يسمونها جسماً ، بل يقولون : خرجت روحه من جسمه ، ويقولون : إنه جسم وروح ولا يسمون الروح جسماً ، ولا النَّفس الخارج من الإنسان جسماً ، لكن أهل الكلام اصطَلَحُوا على أن كل ما يشار إليه يسمى جسماً ، كما اصطَلَحُوا على أن كل ما يقوم بنفسه يسمى جوهرًا ، ثم تنازعوا في أن كل ما يُشار إليه هل هو مركَّب من الجواهر الفردة ، أو من المادة والصورة ، أو ليس مركَّباً لا من هذا ولا من هذا ، على أقوال ثلاثة قد بُسِطَتْ في غير هذا الموضع ، ولهذا كان كثير منهم يقولون : الجسم عندنا هو القائم بنفسه أو هو الموجود لا المركَّب .

● نقض أدلة المتكلمين المبنية على اصطلاحاتهم في الجسم

والجواهر والعرض ... إلخ :

قال أهل العلم والسُّنة : فإذا قالت الجهمية وغيرهم من نفاة الصفات أن الصفات لا تقوم إلا بجسم والله تعالى ليس بجسم ، قيل لهم : إن أردتم بالجسم ما هو مركَّب من جواهر فردة أو ما هو مركَّب من المادة والصورة ، لم نُسلم لكم المقدمة الأولى وهي قولكم : إن الصفات لا تقوم إلا بما هو كذلك ، قيل لكم :

(١) المنافقون : ٤

إنَّ الربَّ تعالى قائم بنفسه والعباد يرفعون أيديهم إليه في الدعاء ويقصدونه بقلوبهم وهو العليُّ الأعلا سبحانه ، ويراه المؤمنون بأبصارهم يوم القيامة عياناً كما يرون القمر ليلة البدر ، فإن قلتُم : إنَّ ما هو كذلك فهو جسم وهو محدث - كان هذا بدعة مخالفة للغة والشرع والعقل ، وإن قلتُم : نحن نسمي ما هو كذلك جسماً ونقول إنه مركب - قيل : تسميتكم التي ابتدعتها هي من الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان ، ومن عمد إلى المعاني المعلومة بالشرع والعقل وسماها بأسماء منكراً لينفر الناس عنها قيل له : النزاع في المعاني لا في الألفاظ ولو كانت الألفاظ موافقة للغة ، فكيف إذا كانت من ابتداعهم ، ومعلوم أن المعاني التي يُعلم ثبوتها بالشرع والعقل لا تُدفع بمثل هذا النزاع اللفظي الباطل . وأما قولهم : إنَّ كل ما كان يقوم به الصفات وتُرفع الأيدي إليه ويمكن أن يراه الناس بأبصارهم فإنه لا يد أن يكون مركباً من الجواهر المفردة أو من المادة والصورة ، فهذا ممنوع بل هو باطل عند جمهور العقلاء من النظار والفقهاء وغيرهم ، كما قد بُسِطَ في موضعه .

● بطلان قولهم : « العرض لا يبقى زمانين وما يقبل الحوادث

حادث » :

قال الجمهور : وأما تفريق الكلابية بين المعاني التي لا تتعلق بمشيئته وقدرته ، والمعاني التي تتعلق بمشيئته وقدرته التي تسمى الحوادث - ومنهم من يسمى الصفات أعراضاً لأن العرض لا يبقى زمانين - فيقال : قول القائل إن العرض الذي هو السواد والبياض والطول والقصر ونحو ذلك لا يبقى زمانين - قول محدث في الإسلام ، لم يقله أحد من السلف والأئمة ، وهو قول مخالف لما عليه جماهير العقلاء من جميع الطوائف ، بل من الناس من يقول إنه معلوم الفساد بالاضطرار ، كما قد بُسِطَ في موضع آخر .

وأما تسمية المسمى للصفات أعراضاً فهذا أمر اصطلاحى لمن قاله من أهل الكلام ليس هو عُرف أهل اللغة ولا عُرف سائر أهل العلم ، والحقائق المعلومة بالسمع والعقل لا يؤثر فيها اختلاف الاصطلاحات ، بل يُعد هذا من النزاعات اللفظية ، والنزاعات اللفظية أصوبها ما وافق لغة القرآن والرسول والسلف ، فما نطق به الرسول والصحابة جاز النطق به باتفاق المسلمين ، وما لم ينطقوا به ففيه نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه .

وأما قول الكلابية : ما يقبل الحوادث لا يخلو منها وما لم يخل من الحوادث فهو حادث ، فقد نازعهم جمهور العقلاء فى كلاً المقدمتين حتى أصحابهم المتأخرون نازعوهم فى ذلك ، واعترفوا ببطلان الأدلة العقلية التى ذكرها سلفهم على نفى حلول الحوادث به ، واعترف بذلك المتأخرون من أئمة الأشعرية والشيعة والمعتزلة وغيرهم كما قد بُسِطَ فى غير هذا الموضع .

● نظريات مذاهب المتكلمين المتعارضة فى القرآن :

وحدثت طائفة أخرى من السالمية ^(١) وغيرهم ممن هو من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف ومنهم كثير ممن هو ينتسب إلى مالك والشافعى وأحمد بن حنبل ، وكثر هذا فى بعض المتأخرين المنتسبين إلى أحمد بن حنبل فقالوا بقول المعتزلة ويقول الكلابية : وافقوا هؤلاء فى قولهم أنه قديم ، ووافقوا أولئك فى قولهم أنه حروف وأصوات ، وأحدثوا قولاً مبتدعاً كما أحدث غيرهم فقالوا : القرآن قديم وهو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لنفس الله تعالى أزلاً وأبداً . واحتجوا على أنه قديم بحجج الكلابية ، وعلى أنه حروف وأصوات بحجج المعتزلة . فلما قيل : لهم الحروف مسبوقة بعضها ببعض فالباء قبل

(١) السالمية : مدرسة صوفية أسسها سهل التستري فى البصرة ، سميت السالمية نسبة إلى عبد الله محمد بن سالم ، تذهب إلى أن فى الله مشيئة غير مخلوقة وإرادة تعمل فى الخلاق عملاً منزهاً عن الخطأ (البلتاجى) .

السين ، والشين قبل الميم ، والقديم لا يُسبق بغيره ، والصوت لا يُتصور بقاؤه فضلاً عن قدمه ، قالوا : الكلام له وجود وماهية ، كقول مَنْ فرّق بين الوجود والماهية من المعتزلة وغيرهم . قالوا : والكلام له ترتيب فى وجوده ، وترتيب ماهية الباء للسين بالزمان هى فى وجوده وهى مقارنة لها فى ماهيتها لم تتقدم عليها بالزمان وإن كانت متقدمة بالمرتبة كتقدم بعض الحروف المكتوبة على بعض . فإن الكاتب قد يكتب آخر المصحف قبل أوله ، ومع هذا فإذا كتبه كان أوله متقدماً بالمرتبة على آخره .

فقال لهم جمهور العقلاء : هذا مما يُعلم فسادُه بالاضطرار ، فإن الصوت لا يُتصور بقاؤه ، ودعوى وجود ماهية غير الوجود فى الخارج دعوى فاسدة كما قد بُسِطَ فى موضع آخر . والترتيب الذى فى المصحف هو ترتيب للحروف المدادية والمداد أجسام ، فهو كترتيب الدار والإنسان ، وهذا أمر يوجد الجزء الأول منه مع الثانى بخلاف الصوت فإنه لا يوجد الجزء الثانى منه حتى يعدم الأول كالحركة ، فقياس هذا بهذا قياس باطل ، ومن هؤلاء مَنْ يطلق لفظ القديم ولا يتصور معناه ، ومنهم مَنْ يقول : يعنى بالقديم أنه بدأ من الله وأنه غير مخلوق ، وهذا المعنى صحيح لكن الذين نازعوا هل هو قديم أو قديم^(١) لم يعنوا هذا المعنى ، فمن قال لهم إنه قديم وأراد هذا المعنى قد أراد معنى صحيحاً لكنه جاهل بمقاصد الناس مضل لمن خاطبه بهذا الكلام مبتدع فى الشرع واللغة .

ثم كثير من هؤلاء يقولون : إن الحروف القديمة والأصوات ليست هى الأصوات

(١) أى أنه إذا كان قديماً بمعنى القدم - بالمعنى الفلسفى - فهذا صحيح لأنه يقصد به أنه ليس مخلوقاً أو محدثاً ، أما إذا كان قديماً بالمعنى العام - أى مخلوقاً - فهذا غير صحيح ، لأنه يقصد به أنه قديم بغير ذات الله ، فهذا هو الخطأ (البلتاجى) .

المسموعة من القراء ، ولا المداد الذي في المصحف ، ومنهم مَن يقول : بل الأصوات المسموعة من القراء هو الصوت القديم ، ومنهم مَن يقول : بل يسمع من القارئ شيان : الصوت القديم وهو ما لا بد منه في وجود الكلام ، والصوت المحدث وهو ما زاد على ذلك ، وهؤلاء يقولون : المداد الذي في المصحف مخلوق لكن الحروف القديمة ليست هي المداد بل الأشكال والمقادير التي تظهر بالمداد ، وقد تُنقش في حجر وقد تُخرق في ورق ، ومنهم مَن يمنع أن يقال في المداد إنه قديم أو مخلوق ، وقد يقول : لا أُمْنِع عن ذلك بل أعلم انه مخلوق لكن أسدُّ باب الخوض في هذا ، وهو مع هذا يهجر مَن يتكلم بالحق ومَن يُبيِّن الصواب الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة مع موافقته لصريح المعقول ، ومع دفعه للشنايعات التي يُشنع بها بعضهم على بعض ، وخوض الناس وتنازعهم في هذا الباب كثير قد بسطناه في مواضع ، وإنما المقصود هنا ذكر قول مختصر جامع يُبيِّن الأقوال السديدة التي دلَّ عليها الكتاب والسنة وكان عليها سلف الأمة في مسألة الكلام ، التي حيرت عقول الآنام ، والله تعالى أعلم .



المسألة الثانية : الأحرف التي أنزلها الله على آدم عليه السلام

وسئل شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين بن تيمية قدس الله روحه عن رجلين تجادلا في الأحرف التي أنزلها الله على آدم . فقال أحدهما : إنها قديمة ليس لها مبتدأ وشكلها ونقطها محدث . فقال الآخر : ليست بكلام الله وهي مخلوقة بشكلها ونقطها ، والقديم هو الله وكلامه منه بدأ وإليه يعود ، مُنْزَلٌ غير مخلوق ، ولكنه كُتِبَ بها ، وسألا أيهما أصوب قولاً وأصح اعتقاداً ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أصل هذه المسألة هو معرفة كلام الله تعالى ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين - كالائمة الأربعة وغيرهم - ما دلّ عليه الكتاب والسنة ، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة ، أن القرآن كلام الله مُنْزَلٌ غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل ، وغير ذلك من كلامه ليس مخلوقاً منفصلاً عنه ، وهو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته ، فكلامه قائم بذاته ، ليس مخلوقاً بائناً عنه ، وهو يتكلم بمشيئته وقدرته ، لم يقل أحد من سلف الأمة أن كلام الله مخلوق بائن عنه ، ولا قال أحد منهم أن القرآن أو التوراة أو الإنجيل لازمة لذاته أزلاً وأبداً ، وهو لا يقدر أن يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا قالوا إن نفس ندائه لموسى أو نفس الكلمة المعينة قديمة أزلية، بل قالوا: لم يزل الله متكلماً إذا شاء ، فكلامه قديم بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء . وكلمات الله لا نهاية لها كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَاداً لَكَلِمَاتُ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً ﴾ (١) ، والله سبحانه

(١) الكهف : ١٠٩

تكلم بالقرآن العربي وبالتوراة العبرية ، فالقرآن العربي كلام الله ، كما قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (١) ، فقد بين سبحانه أن القرآن الذي يبدل منه آية مكان آية نزله روح القدس جبريل - وهو الروح الأمين كما ذكر ذلك في موضع آخر - من الله بالحق ، وبين بعد ذلك أن من الكفار من قال : ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ﴾ (٢) ، كما قال بعض المشركين : يعلمه رجل بمكة أعجمي ، فقال تعالى : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي ﴾ (٣) أى الذى يضيفون إليه هذا التعليم أعجمي ، ﴿ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (٣) ، ففى هذا ما يدل على أن الآيات التى هي لسان عربى مبين نزلها روح القدس من الله بالحق كما قال فى الآية الأخرى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ، وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ، فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ (٤) ، والكتاب الذى أنزل مفصلاً هو القرآن العربى باتفاق الناس ، وقد أخبر أن الذين آتاهم الكتاب يعلمون أنه منزل من الله بالحق ، والعلم لا يكون إلا حقاً فقال : ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ ولم يقل : يقولون ، فإن العلم لا يكون إلا حقاً بخلاف القول . وذكر علمهم ذكر مستشهداً به ، وقد فرق سبحانه بين إيحائه إلى غير موسى وبين تكليمه لموسى فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ (٥) ، فرق سبحانه بين تكليمه لموسى وبين إيحائه لغيره ووكد تكليمه لموسى بالمصدر ، وقال تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ

(٣) النحل : ١٠٣

(٢) النحل : ١٠٣

(١) النحل : ٩٨ - ١٠٣

(٦) البقرة : ٢٥٣

(٥) النساء : ١٦٣ - ١٦٥

(٤) الأنعام : ١١٤

إِلَّا وَحِيًّا ﴿ ... إلى آخر السورة (١) . فقد بيّن سبحانه أنه لم يكن لبشر أن يكلمه الله إلا على أحد الأوجه الثلاثة ، إما وحيًا ، وإما من وراء حجاب ، وإما أن يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء ، فجعل الوحي غير التكليم .

● تكليم الله ومناداته وكون النداء صوتاً والكلام حروفاً :

والتكليم من وراء حجاب كان لموسى . وقد أخبر في غير موضع أنه ناداه كما قال : ﴿ وَتَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ ﴾ ... الآية (٢) . وقال : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ ﴾ ... الآية (٣) . والنداء باتفاق أهل اللغة لا يكون إلا صوتاً مسموعاً ، فهذا مما اتفق عليه سلف المسلمين وجمهورهم ، وأهل الكتاب يقولون إن موسى ناداه ربه نداءً سمعه بأذنه وناداه بصوت سمعه موسى ، والصوت لا يكون إلا كلاماً ، والكلام لا يكون إلا حروفاً منظومة ، وقد قال تعالى : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ حَمَّ * تَنْزِيلُ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ حَمَّ * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (٦) ، فقد بيّن في غير موضع أن الكتاب والقرآن العربى منزل من الله .

● صفة الله ما قام بنفسه لا ما يخلقه فى غيره ، والطوائف

المتنازعة فى كلامه :

وهذا معنى قول السلف : منه بدأ ، قال أحمد بن حنبل رحمه الله : منه - أى هو المتكلم به ، فإن الذين قالوا إنه مخلوق قالوا خلقه فى غيره فبدأ من ذلك المخلوق ، فقال السلف : منه بدأ - أى هو المتكلم به لم يخلقه فى غيره فيكون كلاماً لذلك المحل الذى خلقه فيه ، فإن الله تعالى إذا خلق صفة من الصفات فى

(١) الشورى : ٥١

(٢) مريم : ٥٢

(٣) القصص : ٣٠

(٤) الزمر : ١

(٥) فصلت : ١ - ٢

(٦) الجاثية : ١ - ٢

محل كانت الصفة صفة لذلك المحل ولم تكن صفة لرب العالمين ، فإذا خلق طعاماً أو لوناً في محل كان ذلك المحل هو المتحرك ^(١) المتكون به ، وكذلك إذا خلق حياة أو إرادة أو قدرة أو علماً أو كليهما في محل ، كان ذلك المحل هو المرید القادر العالم المتكلم بذلك الكلام ، ولم يكن ذلك المعنى المخلوق في ذلك المحل صفة لرب العالمين ، وإنما يتصف الرب تعالى بما يقوم به من الصفات ، لا بما يخلقه في غيره من المخلوقات ، فهو الحى العليم القدير السميع البصير الرحيم المتكلم بالقرآن وغيره من الكلام ، بحياته وعلمه وقدرته وكلامه القائم به لا بما يخلقه في غيره من هذه المعانى ، ومن جعل كلامه مخلوقاً لزمه أن يقول : المخلوق هو القائل لموسى : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِى ﴾ ^(٢) ، وهذا ممتنع لا يجوز أن يكون هذا كلاماً إلا لرب العالمين ، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن والتوراة وغير ذلك من الكتب بمعانيها وألفاظها المنتظمة من حروفها لم يكن شئ من ذلك مخلوقاً بل كان ذلك لرب العالمين ^(٣) ، وقد قيل للإمام أحمد بن حنبل : إن فلاناً يقول : لما خلق الله الأحرف سجدت له إلا ألف ، فقالت : لا أسجد حتى أؤمر ، فقال : هذا كفر ، فأنكر على من قال : إن الحروف مخلوقة ، لأنه إذا كان جنس الحروف مخلوقاً لزم أن يكون القرآن العربى والتوراة العبرية وغير ذلك مخلوقاً ، وهذا باطل مخالف لقول السكف والأئمة ، مخالف للأدلة العقلية والسمعية ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

(١) قوله : « المتحرك » ، غير ظاهر لأن ما قبله ليس فيه معنى الحركة ، فإما أن يكون قد سقط منه شئ ، وإما أن يقال : المتصف أى بالطعم واللون .

(٢) طه : ١٤

(٣) لعل الأصل : صفة أو كلاماً لرب العالمين .

● مذهب الفلاسفة والمتكلمين في كلام الله وفي الخلق والتكوين :

والناس قد تنازعوا في كلام الله نزاعاً كثيراً . والطوائف الكبار نحو ست فرق ، فأبعدها عن الإسلام قول مَنْ يقول من المتفلسفة والصابئة : إن كلام الله إنما هو ما يفيض على النفوس إما من العقل الفعّال ، وإما من غيره ، وهؤلاء يقولون : إنما كَلَّمَ الله موسى من سماء عقله - أى بكلام حدث في نفسه لم يسمعه من خارج . وأصل قول هؤلاء أن الأفلاك قديمة أزلية ، وأن الله لم يخلقها بمشيئته وقدرته في ستة أيام كما أخبرت به الأنبياء ، بل يقولون : إنَّ الله لا يعلم الجزئيات ، فلما جاءت الأنبياء بما جاءوا به من الأمور الباهرة جعلوا يتأولون ذلك تأويلات يُحَرِّفون فيها الكَلِمَ عن مواضعه ، ويريدون أن يجمعوا بينها وبين أقوال سلفهم الملاحدة ، فقالوا مثل ذلك . وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى ، وهم كثيرو التناقض ، كقولهم إن الصفة هي الموصوف ، وهذه الصفة هي الأخرى ، فيقولون : هو عقل وعقل ومعقول ، ولذيد وملتذ ولذة ، وعاشق ومعشوق وعِشْق . وقد يُعْبَرُونَ عن ذلك بأنه حي عالم معلوم محب محبوب ، ويقولون : نفس العلم هو نفس المحبة ، وهو نفس القُدرة ، ونفس العلم هو نفس العالم . ونفس المحبة هي نفس المحبوب ، ويقولون : إنه علّة تامة في الأزل . فيجب أن يقارنها معلولها في الأزل في الزمن وإن كان متقدماً عليها بالعلّة لا بالزمان . ويقولون : إن العلّة التامة ومعلولها يقتربان في الزمان ويتلازمان ، فلا يوجد معلول إلا بعلّة تامة ، ولا تكون علّة تامة إلا مع معلولها في الزمان . ثم يعترفون بأن حوادث العالم حدثت شيئاً بعد شيء من غير أن يتجدد من المبدع الأول ما يوجب أن يصير علّة للحوادث المتعاقبة ، بل حقيقة قولهم أن الحوادث حدثت بلا مُحَدِّث ، وكذلك عُدِمَت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلهم .

● نظريات الفرق في القدم بالذات والزمان والحدوث والتسلسل :

وهؤلاء قابلهم طوائف من أهل الكلام ظنوا أن المؤثر التام يتراخى عنه أثره ، وأن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح ، والحوادث لها ابتداء وقد حدثت به أن لم تكن بدون سبب حادث . ولم يهتد الفريقان للقول الوسط ، وهو أن المؤثر التام مستلزم أن يكون أثره عقب تأثيره التام لا مع التأثير ولا متراخياً عنه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (١) ، فهو سبحانه يُكوِّن كل شيء فيكون عقب تكوينه ، لا مع تكوينه في الزمان ولا متراخياً عن تكوينه ، كما يكون الانكسار عقب الكسر والانقطاع عقب القطع ووقوع الطلاق عقب التطليق ، لا متراخياً عنه ولا مقارناً له في الزمان .

والقائلون بالتراخي ظنوا امتناع حوادث لا تنهاى ، فلزمهم أن الرب لا يمكنه فعل ذلك ، فالتزموا أن الرب يمتنع أن يكون لم يزل متكلماً بمشيئته ، ويمتنع أن يكون لم يزل قادراً على الفعل والكلام بمشيئته ، فافترقوا بعد ذلك ، منهم من قال : كلامه لا يكون إلا حادثاً ، لأن الكلام لا يكون إلا مقدوراً مراداً ، وما كان كذلك لا يكون إلا حادثاً ، وما كان حادثاً كان مخلوقاً منفصلاً عنه لامتناع قيام الحوادث به وتسلسلها في ظنهم .

ومنهم من قال : بل كلامه لا يكون إلا قائماً به ، وما كان قائماً به لم يكن متعلقاً بمشيئته وإرادته ، بل لا يكون إلا قديم العين ، لأنه لو كان مقدوراً مراداً لكان حادثاً فكانت الحوادث تقوم به ، ولو قامت به لم يسبقها ولم يخل منها ، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها .

ومنهم من قال : بل هو متكلم بمشيئته وقدرته ، لكنه يمتنع أن يكون متكلماً

(١) يس : ٨٢

في الأزلى ، أو أنه لم يزل متكلماً بمشيئته وقدرته ، لأن ذلك يستلزم وجود حوادث لا أول لها ، وذلك ممتنع .

قالت هذه الطوائف : ونحن بهذا الطريق علمنا حدوث العالم فاستدللنا على حدوث الأجسام بأنها لا تخلو من الحوادث ولا تسبقها ، وما لم يسبق الحوادث فهو حادث . ثم من هؤلاء من ظن أن هذه قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها . ومنهم من تفطن للفرق بين ما لم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئاً بعد شئ . أما الأول فهو حادث بالضرورة لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين ، فما لم يسبقها يكون معها أو بعدها وكلاهما حادث .

وأما جنس الحوادث شيئاً بعد شئ فهذا شئ تنازع فيه الناس ، فقليل : إن ذلك ممتنع في الماضي والمستقبل كقول الجهم وأبى الهذيل . فقال الجهم : بفناء الجنة والنار . وقال أبو الهذيل : بفناء حركات أهلها . وقيل : بل هو جائز في المستقبل دون الماضي ، لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل . وهو قول كثير من طوائف النظائر . وقيل : بل هو جائز في الماضي والمستقبل . وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ، وأن كلمات الله لا نهاية لها وهي قائمة بذاته وهو متكلم بمشيئته وقدرته ، وهو أيضا قول أئمة الفلاسفة . لكن أرسطو وأتباعه مدعون ذلك في حركات الفلك ويقولون إنه قديم أزلى . وخالفوا في ذلك جمهور الفلاسفة مع مخالفة الأنبياء والمرسلين وجماهير العقلاء . فإنهم متفقون على أن الله خلق السموات والأرض ، بل هو خالق كل شئ ، وكل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن . وأن القديم الأزلى هو الله تعالى بما هو متصف به من صفات الكمال وليست صفاته خارجة عن مسمى اسمه ، بل من قال : عبدتُ الله ، ودعوتُ الله ، فإنما عبد ذاته المتصفة بصفات الكمال التي تستحقها ويمتنع وجود ذاته بدون صفاتها اللازمة لها .

● معنى الحدوث وإخبار الرسل بأن الله خلق كل شئ :

ثم لما تكلم في النبوءات مَنْ اتبع أرسطو كابن سينا وأمثاله ورأوا ما جاءت به الأنبياء من إخبارهم بأن الله يتكلم ، وأنه كلم موسى تكليماً ، وأنه خالق كل شئ ، أخذوا يُحرِّفون كلام الأنبياء عن مواضعه ، فيقولون : الحدوث نوعان ، ذاتي وزماني ، ونحن نقول إن الفلك محدث الحدوث الزماني بمعنى أنه معلول وإن كان أزلياً لم يزل مع الله ، وقالوا : إنه مخلوق بهذا الاعتبار ، والكتب الإلهية أخبرت بأن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام ، والقديم الأزلي لا يكون في أيام .

● تعارض نظريات الفلاسفة وتناقضهم :

وقد عُلِمَ بالاضطرار أن ما أخبرت به الرسل من أن الله خلق كل شئ وأنه خلق كذا ، إنما أرادوا بذلك أنه خلق المخلوق وأحدثه بعد أن لم يكن ، كما قال : ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً ﴾ (١) ، والعقول الصريحة توافق ذلك وتعلم أن المفعول المخلوق المصنوع لا يكون مقارناً للفاعل في الزمان ولا يكون إلا بعده ، وأن الفعل لا يكون إلا بإحداث المفعول ، وقالوا لهؤلاء : قولكم « إنه مؤثر تام في الأزل » لفظ مجمل يُراد به التأثير العام في كل شئ ، ويُراد به التأثير المطلق في شئ بعد شئ ، ويُراد به التأثير في شئ معين دون غيره ، فإن أردتم الأول لزم أن لا يحدث في العالم حادث ، وهذا خلاف المشاهدة ، وإن أردتم الثاني لزم أن يكون كل ما سوى الله مخلوقاً حادثاً كائناً بعد أن لم يكن ، وإن كان الرب لم يزل متكلماً بمشيئته فعلاً لما يشاء ، وهذا يناقض قولكم ، ويستلزم أن كل ما سواه مخلوق ، ويوافق ما أخبرت به الرسل ، وعلى هذا يدل العقل الصريح ، فتبين أن العقل الصريح يوافق ما أخبرت به

(١) مريم : ٩

الأنبياء ، وإن أردتم الثالث فسد قولكم لأنه يستلزم أنه يشاء حدوثها بعد أن لم يكن فاعلاً لها من غير تجدد سبب يوجب الإحداث ، وهذا يناقض قولكم . فإن صحَّ هذا جاز أن يحدث كل شيء بعد أن لم يكن محدثاً لشيء ، وإن لم يصح هذا بطل ، فقولكم باطل على التقديرين . وحقيقة قولكم أن المؤثر التام لا يكون إلا مع أثره ولا يكون الأثر إلا مع المؤثر التام في الزمن ، وحينئذ فيلزمكم أن لا يحدث شيء ، ويلزمكم أن كل ما حدث حدث بدون مؤثر ، ويلزمكم بطلان الفرق بين أثر وأثر ، وليس لكم أن تقولوا : بعض الآثار يقارن المؤثر التام وبعضها يتراخى عنه .

وأيضاً فكونه فاعلاً لمفعول معين مقارن له أزلاً وأبداً - باطل في صريح العقل ، وأيضاً فأنتم وسائر العقلاء موافقون على أن الممكن الذي لا يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم ، وهو الذي جعلتموه الممكن الخاص الذي قسمه الضروري الواجب ، والضروري الممتنع لا يكون إلا موجوداً تارة ومعدوماً أخرى ، وأن القديم الأزلي لا يكون إلا ضرورياً واجباً يمتنع عدمه . وهذا مما اتفق عليه أرسطو وأتباعه حتى ابن سينا ، وذكره في كتبه المشهورة كـ « الشفاء » وغيره . ثم تناقض فزعم أن الفلك ممكن مع كونه قديماً أزلياً لم يزل ولا يزال ، وزعم أن الواجب بغيره القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم ، وزعم أن له ماهية غير وجوده . وقد بسط الكلام على فساد قول هؤلاء وتناقضه في غير هذا الموضع .

● نقض نظريات الجهمية والمعتزلة والكلابية في صفة الكلام :

والقول الثاني للناس في كلام الله تعالى - قول من يقول : إن الله لم يقم به صفة من الصفات ، لا حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا إرادة ولا رحمة ولا غضب ولا غير ذلك ، بل خلق كلاماً في غيره فذلك المخلوق هو كلامه ، وهذا قول الجهمية والمعتزلة . وهذا القول أيضاً مخالف للكتاب والسنة وإجماع

السَّكْف ، وهو مناقض لأقوال الأنبياء ونصوصهم ، وليس مع هؤلاء عن الأنبياء قول يوافق قولهم ، بل لهم شبه عقلية فاسدة قبد بيّنا فسادها في غير هذا الموضع . وهؤلاء زعموا أنهم يقيمون الدليل على حدوث العالم بتلك الحجج ، وهم لا الإسلام نصروا ، ولا لأعدائه كسروا .

والقول الثالث ، قول مَنْ يقول : إنه يتكلم بغير مشيئته وقدرته بكلام قائم بذاته أزلاً وأبداً ، وهؤلاء موافقون لمن قبلهم فى أصل قولهم ، لكن قالوا : الرب يقوم به الصفات ولا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الصفات الاختيارية .

وأول مَنْ اشتهر عنه أنه قال هذا القول في الإسلام عبد الله بن سعيد بن كلاب . ثم افترق موافقوه ، فمنهم مَنْ قال : ذلك الكلام معنى واحد هو الأمر بكل مأمور ، والنهى عن كل محظور ، والخبر عن كل مخبر عنه ، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا . وقالوا : معنى القرآن والتوراة والإنجيل واحد ، ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدين . وقالوا : الأمر والنهى والخبر صفات الكلام لا أنواع له . ومن محققهم من جعل المعنى يعود الى الخبر ، والخبر يعود إلى العلم .

● بطلان قول الكلابية وغيرهم أن الله لا يتكلم بمشيئة :

وجمهور العقلاء يقولون : قول هؤلاء معلوم الفساد بالضرورة . وهؤلاء يقولون : تكليمه لموسى ليس إلا خلق إدراك يفهم به موسى ذلك المعنى . ف قيل لهم : أفهم كل الكلام أم بعضه ؟ إن كان فهمه كله فقد علّم الله ، وإن كان فهم بعضه فقد تبعض ، وعندهم كلام الله لا يتبعض ولا يتعدد . وقيل لهم : قد فرق الله بين تكليمه لموسى وإيحائه لغيره . وعلى أصلكم لا فرق . وقيل لهم : قد كفر الله مَنْ جعل القرآن الغربى قول البشر ، وقد جعله تارة قول رسول من

البشر ، وتارة قول رسول من الملائكة ، فقال في موضع : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ، قَلِيلًا مَّا تُوْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ، قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ ﴾ (١) ، فهذا الرسول محمد ﷺ . وقال في الآية الاخرى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾ (٢) فهذا جبريل ، فأضافه تارة إلى الرسول الملكى ، وتارة إلى الرسول البشرى . والله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس . وكان بعض هؤلاء ادعى أن القرآن العربى أحدثه جبريل أو محمد فقبل لهم : لو أحدثه أحدهما لم يجز إضافته إلى الآخر . وهو سبحانه أضافه إلى كل منهما باسم الرسول الدال على مرسله لا باسم الملك والنبي ، فدل ذلك على أنه قول رسول بلغه عن مرسله لا قول ملك أو نبي أحدثه من تلقاء نفسه ، بل قد كفر من قال إنه قول البشر .

والطائفة الأخرى التى وافقت ابن كلاب على أن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته قالت : بل الكلام القديم هو حروف ، أو حروف وأصوات لازمة لذات الرب أزلاً وأبداً ، لا يتكلم بها بمشيئته وقدرته ، ولا يتكلم بها شيئاً بعد شئ . ولا يفرق هؤلاء بين جنس الحروف وجنس الكلام وبين عين الحروف قديمة أزلية ، وهذا أيضاً مما يقول جمهور العقلاء أنه معلوم الفساد بالضرورة ، فإن الحروف المتعاقبة شيئاً بعد شئ يمتنع أن يكون كل منها قديماً أزلياً وإن كان جنسها قديماً ، لإمكان وجود كلمات لا نهاية لها وحروف متعاقبة لا نهاية لها ، وامتناع كون كل منها قديماً أزلياً ، فإن المسبوق بغيره لا يكون أزلياً ، وقد فرّق بعضهم بين وجودها وماهيتها فقال : الترتيب في ماهيتها لا في وجودها ، وبطلان هذا القول معلوم بالاضطرار لمن تدبره ، فإن ماهية الكلام الذى هو حروف لا يكون شيئاً بعد شئ ، والصوت لا يكون إلا شيئاً بعد شئ ، فامتنع أن يكون وجود الماهية المعينة

(١) الحاقة : ٤٠ - ٤٢

(٢) التكوين : ١٩ - ٢١

أزلياً متقدماً عليها به ، مع أن الفرق بينهما بيّن لو قُدِّرَ الفرق بينهما ، ويلزم من هذين الوجهين أن يكون وجودها أيضاً مترتباً ترتيباً متعاقباً .

ثم من هؤلاء مَنْ يزعم أن ذلك القديم هو ما يُسمع من العباد من الأصوات بالقرآن والتوراة والإنجيل أو بعض ذلك ، وكان أظهر فساداً مما قبله ، فإنه يعلم بالضرورة حدوث أصوات العباد .

وطائفة خامسة قالت : بل الله يتكلم بمشيئته وقدرته بالقرآن العربى وغيره ، لكن لم يكن يمكنه أن يتكلم بمشيئته فى الأزلى لامتناع حوادث لا أولها ، وهؤلاء جعلوا الرب فى الأزلى غير قادر على الكلام بمشيئته ولا على الفعل كما فعله أولئك ، ثم جعلوا الفعل والكلام ممكناً مقدوراً من غير تجدد شئ أوجب القدرة والإمكان كما قال أولئك فى المفعولات المنفصلة .

● مذهب السلف فى كلام الله القائم بذاته وتكليمه بالعربية وغيرها :

وأما السلف فقالوا : لم يزل الله متكلماً إذا شاء ، وأن الكلام صفة كمال ، ومَنْ يتكلم أكمل ممن لا يتكلم ، كما أن مَنْ يعلم ويقدر أكمل ممن لا يعلم ولا يقدر ، ومَنْ يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازماً لذاته ليس له عليه قدرة ولا له فيه مشيئة . والكمال إنما يكون بالصفات القائمة بالموصوف لا بالأمور المباشنة له ، ولا يكون الموصوف متكلماً عالماً قادراً إلا بما يقوم به من الكلام والعلم والقدرة . وإذا كان كذلك فمن لم يزل موصوفاً بصفات الكمال أكمل ممن حدثت له بعد أن لم يكن متصفاً بها لو كان حدوثها ممكناً . فكيف إذا كان ممتنعاً ؟ فتبين أن الرب لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال ، منعوتاً بنعوت الجلال ، ومن أجلهما الكلام ، فلم يزل متكلماً إذا شاء ولا يزال كذلك ، وهو يتكلم إذا شاء بالعربية كما تكلم بالقرآن العربى ، وما تكلم الله به فهو

قائم به ليس مخلوقاً منفصلاً عنه ، فلا تكون الحروف التى هى مبانى أسماء الله الحُسنى وكتبه المنزلة مخلوقة لأن الله تكلم بها .

* * *

فصل

فى سبب نزاع المتأخرين فى الحروف التى فى الكلام

ثم تنازع بعض المتأخرين فى الحروف الموجودة فى كلام الآدميين ، وسبب نزاعهم أمران : أحدهما : أنهم لم يفرّقوا بين الكلام الذى يتكلم الله به فيُسمع منه ، وبين ما إذا بلغه عنه مُبلغ فسمع من ذلك المُبلغ ، فإن القرآن كلام الله تكلم به بلفظه ومعناه بصوت نفسه ، فإذا قرأه القراء قرأوه بأصوات أنفسهم . فإذا قال القارئ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(١) كان هذا الكلام المسموع منه كلام الله لا كلام نفسه ، وكان هو قرأه بصوت نفسه لا بصوت الله ، فالكلام كلام البارئ ، والصوت صوت القارئ ، كما قال النبي ﷺ : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » ، وكان يقول : « أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي فَإِنْ قَرِيشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي » ، وكِلَا الْحَدِيثَيْنِ ثابت ، فبيّن أن الكلام الذى بلغه كلام ربه ، وبيّن أن القارئ يقرأه بصوت نفسه ، وقال ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ » ، قال أحمد والشافعي وغيرهما : هو تحسينه بالصوت ، قال أحمد بن حنبل : يُحَسِّنُهُ بِصَوْتِهِ ، فبيّن أحمد أن القارئ يحسن القرآن بصوت نفسه .

والسبب الثاني : أن السلف قالوا : كلام الله مُنزّل غير مخلوق ، وقالوا : لم يزل متكلماً إذا شاء ، فبيّنوا أن كلام الله قديم ، أى جنسه قديم لم يزل ، ولم

(١) الفاتحة : ٢ - ٣

يقول أحد منهم أن نفس الكلام المعين قديم ، ولا قال أحد منهم القرآن قديم ، بل قالوا إنه كلام الله منزل غير مخلوق ، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن بمشيئته كان القرآن كلامه ، وكان منزلاً منه غير مخلوق ، ولم يكن مع ذلك أزلياً قديماً بقدم الله ، وإن كان الله لم يزل متكلماً إذا شاء ، فجنس كلامه قديم . فمن فهم قول السلف وفرق بين هذه الأقوال زالت عنه الشبهات في هذه المسائل المعضلة التي اضطرب فيها أهل الأرض .

● الأقوال في قدم الحروف وخلقها وكلام الله وصفاته :

فمن قال : إن حروف المعجم كلها مخلوقة وإن الله تعالى ^(١) مخالفاً للمعقول الصريح ، والمنقول الصحيح ، ومن قال : إن نفس أصوات العباد أو مدادهم أو شيئاً من ذلك قديم ، فقد خالف أيضاً أقوال السلف ، وكان فساد قوله ظاهراً لكل أحد ، وكان مبتدعاً قولاً لم يقله أحد من أئمة المسلمين ولا قالته طائفة كبيرة من طوائف المسلمين ، بل الأئمة الأربعة وجمهور أصحابهم بريثون من ذلك . ومن قال : إن الحرف المعين أو الكلمة المعينة قديمة العين ، فقد ابتدع قولاً باطلاً في الشرع والعقل . ومن قال : إن جنس الحروف التي تكلم الله بها بالقرآن وغيره ليست مخلوقة ، وأن الكلام العربي الذي تكلم به ليس مخلوقاً ، والحروف المنتظمة منه جزء منه ولازمة له ، وقد تكلم الله بها فلا تكون مخلوقة فقد أصاب .

وإذا قال : إن الله هدى عباده وعلمهم البيان فأنطقهم بها باللغات المختلفة وأنعم عليهم بأن جعلهم ينطقون بالحروف التي هي مباني كتبه وكلامه وأسمائه

(١) كذا بالأصل ، ويظهر أنه قد سقط من هنا شيء فإن قوله : « وإن الله تعالى » ليس له خبر يتم به الكلام . وهو تمهيد للجواب عن الأقوال التي تقدم سؤال شيخ الإسلام عنها في صفحة ٤٧ وفيه أن الذين قالوا إنها مخلوقة بشكلها ونقطها ... إلخ ، وقوله : « مخالفاً للمعقول » سقط من قبله العامل فيه ولعله : « فقد قال قولاً مخالفاً » ... إلخ .

فهذا قد أصاب ، فالإنسان وجميع ما يقوم به من الأصوات والحركات وغيرها مخلوق كائن بعد أن لم يكن ، والرب تعالى بما يقوم به من صفاته وكلماته وأفعاله غير مخلوق ، والعباد إذا قرأوا كلامه فإن كلامه الذي يقرؤنه هو كلامه لا كلام غيره ، وكلامه الذي تكلم به لا يكون مخلوقاً وكان ما يقرؤون به كلامه من حركاتهم وأصواتهم مخلوقاً ، وكذلك ما يكتب في المصاحف من كلامه فهو كلامه مكتوباً في المصاحف وكلامه غير مخلوق ، والمداد الذي يكتب به كلامه وغير كلامه مخلوق . وقد فرّق سبحانه وتعالى بين كلامه وبين مداد كلماته بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَاداً لَّكَلَّمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً ﴾ (١) ، وكلمات الله غير مخلوقة ، والمداد الذي يكتب به كلمات الله مخلوق ، والقرآن المكتوب في المصاحف غير مخلوق ، وكذلك المكتوب في اللوح المحفوظ وغيره ، قال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ * فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتِبَ قَيِّمَةٌ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (٥) .

* * *

فصل

فى أن إنزال الحروف على آدم من الإسرائيليات

فهذان المتنازعان اللذان تنازعا فى الأحرف التى أنزلها الله على آدم ، فقال أحدهما : إنها قديمة وليس لها مبتدأ ، وشكلها ونقطها محدث . وقال الآخر :

(٣) عبس : ١١ - ١٤

(٢) البروج : ٢١ - ٢٢

(١) الكهف : ٩ - ١٠

(٥) الواقعة : ٧٧ - ٧٩

(٤) البينة : ٢ - ٣

إنها ليست بكلام ، وأنها مخلوقة بشكلها ونقطتها ، وأن القديم هو الله وكلامه منه بدأ وإليه يعود منزل غير مخلوق ، ولكنه كُتِبَ بها . وسؤالهما أن نبين لهما الصواب وأيهما أصح اعتقاداً ؟

يقال لهما : يحتاج بيان الصواب إلى بيان ما في السؤال من الكلام المجمل ، فإن كثيراً من نزاع العقلاء لكونهما^(١) لا يتصوران مورد النزاع تصوراً بيّناً ، وكثير من النزاع قد يكون الصواب فيه في قول آخر غير القولين اللذين قالاهما ، وكثير من النزاع قد يكون مبنياً على أصل ضعيف إذا بُيِّنَ فساده ارتفع النزاع .

● لا يجوز الاعتماد على الإسرائيليات إلا ما ثبت بنص مرفوع

متواتر :

فأول ما في هذا السؤال قولهما : الأحرف التي أنزلها الله على آدم ، فإنه قد ذكر بعضهم أن الله أنزل عليه حروف المعجم مفرقة مكتوبة ، وهذا ذكره ابن قتيبة في المعارف ، وهو ومثله يوجد في التواريخ كتاريخ ابن جرير الطبري ونحوه ، وهذا ونحوه منقول عن ينقل الأحاديث الإسرائيلية ونحوها من أحاديث الأنبياء المتقدمين ، مثل وهب بن منبه ، وكعب الأحبار ، ومالك بن دينار ، ومحمد بن إسحاق وغيرهم . وقد أجمع المسلمون على أن ما ينقله هؤلاء عن الأنبياء المتقدمين لا يجوز أن يجعل عمدة في دين المسلمين إلا إذا ثبت ذلك بنقل متواتر ، أو أن يكون منقولاً عن خاتم المرسلين ، وأيضاً فهذا النقل قد عارضه نقل آخر وهو أن أول من خط وخاط إدريس . فهذا منقول عن بعض السلف وهو مثل ذلك وأقوى ، فقد ذكروا فيه أن إدريس أول من خاط الثياب وخط بالقلم ، وعلى هذا فبنو آدم من قبل إدريس لم يكونوا يكتبون بالقلم ولا يقرؤون كتباً . والذي في حديث أبي ذر المعروف عن أبي ذر عن النبي ﷺ :

(١) أي لكون المتنازعين منهم .

« إنَّ آدمَ كانَ نبياً مُكلِّماً كَلَّمَهُ اللهُ قَبْلاً » ، وليس فيه أنه أنزل عليه شيئاً مكتوباً ، فليس فيه أن الله أنزل على آدم صحيفة ولا كتاباً ، ولا هذا معروف عند أهل الكتاب ، فهذا يدل على أن هذا لا أصل له ، ولو كان هذا معروفاً عند أهل الكتاب لكان هذا النقل ليس هو في القرآن ولا في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ ، وإنما هو من جنس الأحاديث الإسرائيلية التي لا يجب الإيمان بها ، بل ولا يجوز التصديق بصحتها إلا بحُجَّة ، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تُصدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم ، فإما أن يحدثوكم بحق فتُكذِّبوهم ، وإما أن يحدثوكم بباطل فتُصدِّقوهم » .

والله سبحانه علِّمَ آدمَ الأسماء كلها وأنطقه بالكلام المنظوم . وأما تعليم حروف مقطعة لا سيما إذا كانت مكتوبة فهو تعليم لا ينفع ، ولكن لما أرادوا تعليم المبتدئ بالخط صاروا يعلمونه الحروف المفردة حروف الهجاء ، ثم يعلمونه تركيب بعضها إلى بعض فيعلم أبجد هوز . وليس هذا وحده كلاماً .

● ما روى في نزول الحروف على آدم وتفسير « أبجد هوز » ... إلى آخره ، كذب باطل :

فهذا المنقول عن آدم من نزول حروف الهجاء عليه لم يثبت به نقل ، ولم يدل عليه عقل ، بل الأظهر في كليهما نفيه ، وهو من جنس ما يروونه عن النبي ﷺ من تفسير « أ ب ت ث ... » ، وتفسير « أبجد هوز حطي ... » ، ويروونه عن المسيح أنه قال لمعلمه في الكتاب . وهذا كله من الأحاديث الواهية بل المكذوبة . ولا يجوز باتفاق أهل العلم بالنقل أن يُحتج بشيء من هذه وإن كان قد ذكرها طائفة من المصنفين في هذا الباب كالشريف المزيدي والشيخ أبي الفرج وابنه عبد الوهاب وغيرهم . وقد يذكر ذلك طائفة من المُفسِّرين والمؤرخين ، فهذا كله عند أهل العلم بهذا الباب باطل لا يُعتمد عليه في شيء من الدين . وهذا وإن كان قد ذكره أبو بكر النقاش وغيره من المُفسِّرين عن النقاش ونحوه

نقله الشريف المزيدي الحراني وغيره (١) فأجلُّ مَنْ ذكر ذلك من المفسرين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وقد بيَّن في تفسيره أنَّ كل ما نُقِلَ في ذلك عن النبي ﷺ فهو باطل . فذكر في آخر تفسيره اختلاف الناس في تفسير « أبجد هوز حطى ... » وذكر حديثاً رواه من طريق محمد بن زياد الجزري عن فرات بن أبي الفرات عن معاوية بن قره عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « تعلّموا أباجاد وتفسيرها ، ويل لعالم جهل تفسير أبي جاد » قال : قالوا : يا رسول الله ، وما تفسيرها ؟ قال : « أما الألف فالآلاء الله وحرف من أسمائه ، وأما الباء فبهاء الله ، وأما الجيم فجلال الله ، وأما الدال فدين الله ، وأما الهاء فالهاوية ، وأما الواو فويل لمن سها ، وأما الزاي فالزاوية ، وأما الحاء فحطوط الخطايا عن المستغفرين بالأسحار » ... وذكر تمام الحديث من هذا الجنس . وذكر حديثاً ثانياً من حديث عبد الرحيم بن واقد : حدثني الفرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال : « ليس شيء إلا وله سبب ، وليس كل أحد يظن له ولا بلغه ذلك ، إن لأبي جاد حديثاً عجيباً ، أما « أبو جاد » فأبى آدم الطاعة وجَدُّ في أكل الشجرة ، وأما « هوز » فزل آدم فهوى من السماء إلى الأرض ، وأما « حطى » فحطت عنه خطيئته ، وأما « كلمن » فأكله من الشجرة ، وَمَنْ عليه بالتوبة » - وساق تمام الحديث من هذا الجنس . وذكر حديثاً ثالثاً من حديث إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن يحيى عن ابن أبي مليكة عن حدثه عن ابن مسعود ومسعر بن كدام عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « إن عيسى ابن مريم أسلمته أمه إلى الكتاب ليُعلِّمه ، فقال له المعلم : اكتب « بسم الله » ، فقال له عيسى : وما بسم الله ؟ فقال له المعلم : ما أدري . فقال له عيسى : الباء بهاء الله ، والسين سناؤه ، والميم مُلكه ، والله إله الآلهة ،

(١) في هذا التركيب نظر ، والمعنى : أن هذا إن كان النقاش والمزيدي وأبو الفرج وابنه قد ذكروه وسكتوا عليه فابن جرير قد ذكره وصرَّح ببطلانه وهو أجل منهم .

والرحمن رحمن الدنيا والآخرة ، والرحيم رحيم الآخرة . أبو جاد : ألف : آلاء الله ، وباء : بهاء الله ، وجيم : جمال الله ، ودال : الله الدائم ، وهوز : هاء الهاوية - وذكر حديثاً من هذا الجنس وذكره عن الربيع بن أنس موقوفاً عليه . وروى أبو الفرج المقدسى عن الشريف المزيدي حديثاً عن عمر عن النبي ﷺ فى تفسير « ا ب ت ث ... » من هذا الجنس .

• جرح رواية أحاديث أبي جاد :

ثم قال ابن جرير : ولو كانت الأخبار التى رويت عن النبي ﷺ فى ذلك صحاح الأسانيد لم يعدل عن القول بها إلى غيرها ، ولكنها واهية الأسانيد غير جائز الاحتجاج بمثلها . وذلك أن محمد بن زياد الجزرى الى حدث حديث معاوية ابن قرة عن فرات عنه غير موثوق بنقله ، وأن عبد الرحيم بن واقد الذى خالفه فى رواية ذلك عن الفرات مجهول غير معروف عند أهل النقل . وأن إسماعيل ابن يحيى الذى حدث عن ابن أبى مليكة غير موثوق بروايته ولا جائز عند أهل النقل الاحتجاج بأخباره .

قلت : إسماعيل بن يحيى هذا يقال له « التيمى » ، كوفى معروف بالكذب ، ورواية إسماعيل بن عياش فى غير الشاميين لا يُحتج بها ، بل هو ضعيف فيما ينقله عن أهل الحجاز وأهل العراق ، بخلاف ما ينقله عن شيوخه الشاميين فإنه حافظ لحديث أهل بلده كثير الغلط فى حديث أولئك ، وهذا متفق عليه بين أهل العلم بالرجال ، وعبد الرحمن بن واقد لا يُحتج به باتفاق أهل العلم ، وفرات بن السائب ضعيف أيضاً لا يُحتج به ، فهو فرات بن أبى الفرات ، ومحمد بن زياد الجزرى ضعيف أيضاً .

• التنازع فى معنى « أبجد هوز » والصواب فيه :

وقد تنازع الناس فى « أبجد هوز حطى ... » ؛ فقال طائفة : هى أسماء قوم ، قيل : أسماء ملوك مدين أو أسماء قوم كانوا ملوكاً جبابة .

وقيل : هى أسماء الستة الأيام التى خلق الله فيها الدنيا . والأول اختيار الطبرى . وزعم هؤلاء أن أصلها « أبو جاد » مثل أبى عاد ، و « هواز » مثل رواد وجواب . وأنها لم تعرب لعدم العقد والتركيب .

والصواب أن هذه ليست أسماء لمسيات ، وإنما ألّفت ليُعرف تأليف الأسماء من حروف المعجم بعد معرفة حروف المعجم . ولفظها : « أبجد ، هوز ، حطى ... » ليس لفظها « أبو جاد ، هواز » . ثم كثير من أهل الحساب صاروا يجعلونها علامات على مراتب العدد ، فيجعلون الألف واحداً ، والباء اثنين ، والجيم ثلاثة ، إلى الياء ... ثم يقولون : الكاف عشرون ... وآخرون من أهل الهندسة والمنطق يجعلونها علامات على الخطوط المكتوبة ، أو على ألفاظ الأقيسة المؤلفة كما يقولون : كل ألف ب ، وكل ب ج ، فكل ألف ج . ومثلوا بهذه لكونها ألفاظاً تدل على صورة الشكل . والقياس لا يختص بمادة دون مادة ، كما جعل أهل التصريف لفظ « فعل » تقابل الحروف الأصلية ، والزائدة ينطقون بها . ويقولون : وزن استخراج : استفعل ، وأهل العروض يزنون بألفاظ مؤلفة من ذلك لكن يراعون الوزن من غير اعتبار بالأصل والزائد ، ولهذا سئل بعض هؤلاء عن وزن « نكتل » فقال : نفعل ، وضحك منه أهل التصريف ووزنه عندهم « نفتل » فإن أصله : نكتال ، وأصل « نكتال » : نكتيل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم لما جزم الفعل سقطت ، كما نقول مثل ذلك فى : « نعتد » و « نقتد » من اعتاد يعتاد ، واقتاد البعير يقتاده .

ونحو ذلك فى « نقتيل » فلما حذفوا الألف التى تسمى لام الكلمة صار وزنها وجعلت ثمانية تكون متحركة وهى الهمزة ^(١) ، وتكون ساكنة وهى حرفان

(١) قوله : « ونحو ذلك فى نقتيل » - إلى هنا - محرف . فكلمة « نقتيل » ليست من الناقص فتكون لام الكلمة فى وزنها ألفاً منقلبة ، وقوله : « صار وزنها » قد سقط خبره ، ولو ذكر لعرفنا أصل الكلمة ، وقوله : « جعلت ثمانية » غير مفهوم فيفهم به ما قبله وما بعده .. إلخ .

على الاصطلاح الأول وحرف واحد على الثانى ، والألف تقرن بالواو والياء لأنهن حروف العلة ، ولهذا ذكرت فى آخر حروف المعجم ، ونطقوا بأول لفظ كل حرف منها إلا الألف فلم يمكنهم أن ينطقوا بها ابتداءً فجعلوا اللام قبلها فقالوا : « لا » ، والتي فى الأول هى الهمزة المتحركة فإن الهمزة فى أولها . وبعض الناس ينطق بها « لام ألف » والصواب أن ينطق بها « لا » وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن العلم لا بد فيه من نقل مصدق ونظر محقق . وأما النقول الضعيفة لا سيما المكذوبة فلا يُعتمد عليها . وكذلك النظريات الفاسدة والعقليات الجهلية الباطلة لا يُحتج بها .

● الحروف المفردة وأسماء الأعلام فى القرآن وفى كلام الناس :

الثانى : أن يقال هذه الحروف الموجودة فى القرآن العربى قد تكلم الله بها بأسماء حروف مثل قوله : ﴿ آلم ﴾ ، وقوله : ﴿ أَمْص ﴾ ، وقوله : ﴿ آلم - طس - حم - كهيعص - حمصق - ن - ق ﴾ فهذا كله كلام الله غير مخلوق.

الثالث : أن هذه الحروف إذا وجدت فى كلام العباد ، وكذلك الأسماء الموجودة فى القرآن إذا وجدت فى كلام العباد مثل : آدم ونوح ومحمد وإبراهيم ... وغير ذلك ، فيقال هذه الأسماء وهذه الحروف قد تكلم الله بها لكن لم يتكلم بها مفردة ، فإن الاسم وحده ليس بكلام ولكن يتكلم بها فى كلامه الذى أنزله فى مثل قوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ... إلى قوله : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) ، .. ونحو ذلك . ونحن إذا تكلمنا

(٣) آل عمران : ٣٣

(٢) إبراهيم : ٣٥ - ٤٠

(١) الفتح : ٢٩

بكلام ذكرنا فيه هذه الأسماء فكلامنا مخلوق وحروف كلامنا مخلوقة ، كما قال أحمد بن حنبل لرجل : ألسنتَ مخلوقاً ؟ قال : بلى ، قال : أليس كلامك منك ؟ قال : بلى ، قال : أليس كلامك مخلوقاً ؟ قال : بلى ، قال : فالله تعالى غير مخلوق ، وكلامه منه ليس بمخلوق .

● ما أطلق على الله وعلى عباده من الصفات :

فقد نص أحمد وغيره على أن كلام العباد مخلوق ، وهم إنما يتكلمون بالأسماء والحروف التي يوجد نظيرها في كلام الله تعالى ، لكن الله تعالى تكلم بها بصوت نفسه وحروف نفسه وذلك غير مخلوق ، وصفات الله تعالى لا تماثل صفات العباد . فإن الله تعالى ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله . والصوت الذي ينادى به عباده يوم القيامة والصوت الذي سمعه منه موسى ليس كأصوات شيء من المخلوقات . والصوت المسموع هو حروف مؤلفة ، وتلك لا يماثلها شيء من صفات المخلوقين ، كما أن علم الله القائم بذاته ليس مثل علم عباده ، فإن الله لا يماثل المخلوقين في شيء من الصفات ، وهو سبحانه قد علم العباد من علمه ما شاء كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ ^(١) ، وهم إذا علمهم الله ما علمهم من علمه فنفس علمه الذي اتصف به ليس مخلوقاً ، ونفس العباد وصفاتهم مخلوقة ، لكن قد ينظر الناظر إلى مسمى العلم مطلقاً ، فلا يقال إن ذلك العلم مخلوق لا تصاف الرب به ، وإن كان ما يتصف به العبد مخلوقاً .

● اشتراك صفات الله وصفات عباده بالأسماء للضرورة :

وأصل هذا أن ما يوصف الله به ويوصف به العباد يوصف الله به على

(١) البقرة : ٢٥٥

ما يليق به (١) ، ويوصف به العباد بما يليق بهم من ذلك ، مثل الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ، فإن الله له حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر وكلام . فكلامه يشتمل على حروف ، وهو يتكلم بصوت نفسه ، والعبد له حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر وكلام ، وكلام العبد يشتمل على حروف ، وهو يتكلم بصوت نفسه . فهذه الصفات لها ثلاث اعتبارات : تارة تعتبر مضافة إلى الرب . وتارة تعتبر مضافة إلى العبد ، وتارة تعتبر مطلقة لا تختص بالرب ولا بالعبد . فإذا قال العبد : حياة الله وعلم الله وقدرة الله وكلام الله ... ونحو ذلك ، فهذا كله غير مخلوق ولا يماثل صفات المخلوقين ، وإذا قال : علم العبد وقدرة العبد وكلام العبد ، فهذا كله مخلوق ولا يماثل صفات الرب . وإذا قال : العلم والقدرة والكلام ، فهذا مجمل مطلق لا يقال عليه كله إنه مخلوق ولا إنه غير مخلوق ، بل ما اتصف به الرب من ذلك فهو غير مخلوق ، وما اتصف به العبد من ذلك فهو مخلوق . فالصفة تتبع الموصوف . فإن كان الموصوف هو الخالق فصفاته غير مخلوقة ، وإن كان الموصوف هو العبد المخلوق فصفاته

(١) يعنى أن الاشتراك فى إطلاق الوصف لا يقتضى المساواة ولا المشابهة فى الصفة فضلاً عن مشابهة الموصوف . وقد اختلف العلماء هل هو اشتراك فى الجنس أو فى الاسم ؟ وسببه أنه لا يمكن تعريف الوحي والرسول عباد الله بربهم وصفاته إلا بلغاتهم التى يفهمونها : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ (إبراهيم : ٢٤) فكان لا بد من تسميته صفاته تعالى بأسماء صفاتهم التى تدل عليها مع إعلامهم بعدم مماثلتها لها ، قال الغزالي فى بيان هذا المعنى ما حاصله : إن الله صفة يصدر عنها الإبداع والاختراع ويسند إليه الإيجاد والإعدام ، وهذه الصفة أجل وأرفع من أن تدركها عين واضع اللغة فيخصها باسم يدل على كنهها ، فلما أريد إعلام البشر بها استعير لها من السنة المتخاطبين باللغات أقرب الكلمات دلالة عليها أو إشارة إلى عظمة شأنها وأثرها فى الخلق وهى كلمة القدرة ... انتهى بالمعنى من غير مراجعة الأصل وهو فى كتاب الشكر من « الإحياء » . وما يقال فى القدرة يقال فى العلم والكلام والصوت به الذى هو مقتضى النداء الثابت بالقرآن والمصرح به فى الحديث الصحيح خلافاً لمن فرق بين هذه الصفات من المتكلمين بتحكم نظريات المذاهب .

مخلوقة . ثم إذا قرأ بأَم القرآن وغيرها من كلام الله فالقرآن فى نفسه كلام الله غير مخلوق ، وإن كان حركات العباد وأصواتهم مخلوقة . ولو قال الجُنُب : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) ينوى به القرآن مُنِعَ من ذلك وكان قرآناً ، ولو قاله ينوى به حمد الله لا يقصد به القراءة لم يكن قارئاً وجاز له ذلك . ومنه قول النبي ﷺ : « أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر » (رواه مسلم فى صحيحه) ، فأخبر أنها أفضل الكلام بعد القرآن وقال : هى من القرآن ، فهى من القرآن باعتبار ، وليست من القرآن باعتبار ، ولو قال القائل : ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ ﴾ ^(٢) ومقصوده القرآن كان قد تكلم بكلام الله ولم تبطل صلاته باتفاق العلماء ، وإن قصد مع ذلك تنبيه غيره لم تبطل صلاته عند جمهور العلماء . ولو قال لرجل اسمه يحيى ويحضرته كتاب : يا يحيى خذ الكتاب ، لكان هذا مخلوقاً لأن لفظ « يحيى » هنا مراد به ذلك الشخص ، وبالكتاب ذلك الكتاب ، ليس مراداً به ما أراده الله بقوله : ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ ﴾ . والكلام كلام المخلوق بلفظه ومعناه .

● الحكم على الكلام الواحد باعتبار كونه كلام العبد أو كلام

الرب :

وقد تنازع الناس فى مسمى الكلام فى الأصل ، ف قيل : هو اسم اللفظ الدال على المعنى ، وقيل : المعنى المدلول عليه باللفظ ، وقيل : لكل منهما بطريق الاشتراك اللفظى ، وقيل : بل هو اسم عام لهما جميعاً يتناولهما عند الإطلاق وإن كان مع التقييد يراد به هذا تارة وهذا تارة . هذا قول السلف وأئمة الفقهاء وإن كان هذا القول لا يُعرف فى كثير من الكتب . وهذا كما تنازع الناس فى

(١) الفاتحة : ٢

(٢) مريم : ١٢

مسمى الإنسان هل هو الروح فقط أو الجسد فقط ؟ والصحيح أنه اسم للروح والجسد جميعاً ، وإن كان مع القرينة قد يُراد به هذا تارة وهذا تارة . فتنازعهم في مسمى النطق كتنازعهم في مسمى الناطق . فمن سمي شخصاً محمداً وإبراهيم ، وقال : جاء محمد وجاء إبراهيم ، لم يكن هذا محمد وإبراهيم المذكورين في القرآن . ولو قال : محمد رسول الله ، وإبراهيم خليل الله - يعنى به خاتم الرسل و خليل الرحمن - لكان قد تكلم بمحمد وإبراهيم الذى فى القرآن لكن قد تكلم بالاسم وألفه كلاماً فهو كلامه ، لم يتكلم به فى القرآن العربى الذى تكلم الله به .

ومما يوضح ذلك أن الفقهاء قالوا فى آداب الخلاء : إنه لا يستصحب ما فيه ذكر الله ، واحتجوا بالحديث الذى فى السنن : « أن النبى ﷺ كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمه » . وكان خاتمه مكتوباً عليه « محمد رسول الله » محمد سطر ، رسول سطر ، الله سطر . ولم يمنع أحد من العلماء أن يستصحب ما يكون فيه كلام العباد وحروف الهجاء ^(١) مثل ورق الحساب الذى يكتب فيه أهل الديوان الحساب . ومثل الأوراق التى يكتب فيها الباعة ما يبيعونه ... ونحو ذلك . وفى السيرة أن النبى ﷺ لما صالح غطفان على نصف تمر المدينة أتاه سعد فقال له : أهذا شئ أمر الله به فسمعاً وطاعة ، أم شئ تفعله لمصلحتنا ؟ فبين له النبى ﷺ أنه لم يفعل ذلك بوحى ، بل فعله باجتهاده ، فقال : « لقد كنا فى الجاهلية وما كانوا يأكلون منها تمرة إلا بقرى أو بشراء ، فلما أعزنا الله بالإسلام يريدون أن يأكلوا تمرنا ؟ لا يأكلون تمرة واحدة » وبصق سعد فى الصحيفة وقطعها فأقره النبى ﷺ على ذلك ولم يقل : هذه حروف ، فلا يجوز إهانتها والبصاق فيها . وأيضاً فقد كره السلف محو القرآن بالرجل ولم يكرهوا محو ما فيه كلام الآدميين .

(١) يعنى بالعلماء : الأئمة المجتهدين ، وقد قال بعض فقهاء الحنفية باحترام المكتوب من كلام الناس .

● أصل مسمى الكلام « اللفظ مع المعنى ، أم أحدهما باعتبار الآخر » ؟
وأما قول القائل : إن الحروف قديمة ، أو حروف المعجم قديمة ، فإن أراد
جنسها فهذا صحيح ، وإن أراد الحرف المعين فقد أخطأ فإن له مبدأ ومنتهى ،
وهو مسبوق بغيره ، وما كان كذلك لم يكن إلا محدثاً .

وأيضاً فلفظ الحروف مجمل ، يُراد بالحروف الحروف المنطوقة المسموعة التى
هى مبانى الكلام ، ويُراد بها الحروف المكتوبة ، ويُراد بها الحروف المتخيلة فى
النفس ، والصوت لا يكون كلاماً إلا بالحروف باتفاق الناس . وأما الحروف فهل
تكون كلاماً بدون الصوت ؟ فيه نزاع . والحرف قد يُراد به الصوت المقطع ،
وقد يُراد به نهاية الصوت وحده ، وقد يُراد بالحروف المداد ، وقد يُراد بالحروف
شكل المداد ، فالحروف التى تكلم الله بها غير مخلوقة ، وإذا كتبت فى
المصحف قيل : كلام الله المكتوب فى المصحف غير مخلوق ، وأما نفس
أصوات العباد فمخلوقة ، والمداد مخلوق ، وشكل المداد مخلوق ، فالمداد
مخلوق بمادته وصورته ، وكلام الله المكتوب بالمداد غير مخلوق . ومن كلام الله
الحروف التى تكلم الله بها ، فإذا كتبت بالمداد لم تكن مخلوقة وكان المداد
مخلوقاً . وأشكال الحروف المكتوبة مما يختلف فيها اصطلاح الأمم .

● البحث فى قدم الحروف وحدوثها والمراد منها وخطوطها :

والخط العربى قد قيل إن مبدأه كان من الأنبار ومنها انتقل إلى مكة
وغيرها ، والخط العربى تختلف صورته : العربى القديم فيه تكوف ، وقد
اصطلح المتأخرون على تغيير صورته ، وأهل المغرب لهم اصطلاح ثالث حتى فى
نقط الحروف وترتيبها ، وكلام الله المكتوب بهذه الخطوط كالقرآن العربى هو فى
نفسه لا يختلف باختلاف الخطوط التى يُكتب بها .

فإن قيل : فالحرف من حيث هو مخلوق أو غير مخلوق مع قطع النظر عن كونه في كلام الخالق أو كلام المخلوق ؟ فإن قلتم : هو من حيث هو غير مخلوق ، لزم أن يكون غير مخلوق في كلام العباد ، وإن قلتم : مخلوق ، لزم أن يكون مخلوقاً في كلام الله ؟ قيل : قول القائل : بل الحرف من حيث هو هو كقوله : الكلام من حيث هو هو ، والعلم من حيث هو هو ، والقدرة من حيث هي هي ، والوجود من حيث هو هو ... ونحو ذلك .

والجواب عن ذلك : أن هذه الأمور وغيرها إذا أخذت مجردة مطلقة غير مقيدة ولا مشخصة ، لم يكن لها حقيقة في الخارج عن الأذهان إلا شيء معين ، فليس ثم وجود إلا وجود الخالق أو وجود المخلوق ، ووجود كل مخلوق مختص به وإن كان اسم الوجود عاماً يتناول ذلك كله ، وكذلك العلم والقدرة اسم عام يتناول أفراد ذلك وليس في الخارج إلا علم الخالق وعلم المخلوق ، وعلم كل مخلوق مختص به قائم به ، واسم الكلام والحروف يعم كل ما يتناوله لفظ الكلام والحرف ، وليس في الخارج إلا كلام الخالق وكلام المخلوقين . وكلام كل مخلوق مختص به ، واسم الكلام يعم كل ما يتناوله هذا اللفظ . وليس في الخارج إلا الحروف التي تكلم الله بها الموجودة في كلام الخالق ، والحروف الموجودة في كلام المخلوقين ، فإذا قيل : إن علم الرب وقدرته وكلامه غير مخلوق ، وحروف كلامه غير مخلوقة . لم يلزم من ذلك أن يكون علم العبد وقدرته وكلامه غير مخلوق ، وحروف كلامه غير مخلوقة .

وأيضاً فلفظ الحرف يتناول الحرف المنطوق والحرف المكتوب ، وإذا قيل : إن الله تكلم بالحروف المنطوقة كما تكلم بالقرآن العربي وبقوله : ﴿ آلم - حم - طسم - يس - ق - ن ﴾ ... ونحو ذلك ، فهذا كلامه ، وكلامه غير مخلوق ، وإذا كُتِبَ في المصاحف كان ما كُتِبَ من كلام الرب غير مخلوق وإن كان المداد وشكله مخلوقاً .

● التفرقة بين كلام الرب وكلام العبد فى أنفسهما وفى النطق :

وأيضاً فإذا قرأ الناس كلام الله فالكلام فى نفسه غير مخلوق إذا كان الله قد تكلم به ، وإذا قرأه المبلِّغ لم يخرج عن أن يكون كلام الله ، فإن الكلام كلام مَنْ قاله مبتدئاً ، أمراً يأمر به أو خبراً يخبره ، ليس هو كلام المبلِّغ له عن غيره إذ ليس على الرسول إلاّ البلاغ المبين . وإذا قرأه المبلِّغ فقد يُشار إليه من حيث هو كلام الله فيقال : هذا كلام الله ، مع قطع النظر عما بلغه به العباد من صفاتهم ، وقد يُشار إلى نفس صفة العبد كحركته وحياته ، وقد يُشار إليهما ، فالمشار إليه الأول غير مخلوق ، والمشار إليه الثانى مخلوق ، والمشار إليه الثالث فمِنه مخلوق ومنه غير مخلوق ، وما يوجد فى كلام الآدميين من نظير هذا هو نظير صفة العبد لا نظير صفة الرب أبداً ، وإذا قال القائل : القاف فى قوله : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِى ﴾ ^(١) ، كالقاف فى قوله : « قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل » - قيل : ما تكلم الله به وسُمِعَ منه لا يماثل صفة المخلوقين ، ولكن إذا بلغنا كلام الله فإنما بلغناه بصفاتنا ، وصفاتنا مخلوقة ، والمخلوق يماثل المخلوق .

● الجهمية المعطلة كاليهود ، والحلولية كالنصارى ، والمسلمون

وسط :

وفى هذا جواب للطائفتين لمن قاس صفة المخلوق بصفة الخالق فجعلها غير مخلوقة ، فإن الجهمية المعطلة أشباه اليهود ، والحلولية الممثلة أشباه النصارى دخلوا فى هذا وهذا ، أولئك مثَّلوا الخالق بالمخلوق فوصفوه بالنقائص التى تختص بالمخلوق كالفقر والبخل ، وهؤلاء مثَّلوا المخلوق بالخالق فوصفوه بخصائص الربوبية التى لا تصلح إلاّ لله ، والمسلمون يصفون الله بما وصف به

(١) طه : ١٤

نفسه وبما وصفته به رسله من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل يثبتون له ما يستحقه من صفات الكمال ، وينزهونه عن الأكفاء والأمثال ، فلا يعطلون الصفات ولا يمثلونها بصفات المخلوقات ، فإن المعطل يعبد عدماً ، والممثل يعبد صنماً ، والله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (١) .

ومما ينبغى أن يُعرف أن كلام المتكلم فى نفسه واحد ، وإذا بَلَغَه المبلِّغون تختلف ، أصواتهم به ، فإذا أنشد المنشد قول لبيد : « ألا كل شيء ما خلا الله باطل » - كان هذا الكلام كلام لبيد لفظه ومعناه مع أن أصوات المنشدين له تختلف ، وتلك الأصوات ليست صوت لبيد ، وكذلك مَنْ روى حديث النبى ﷺ بلفظه كقوله : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » - كان هذا الكلام كلام رسول الله ﷺ لفظه ومعناه ، ويقال لمن رواه : أدَّى الحديث بلفظه وإن كان صوت المبلِّغ ليس هو صوت الرسول ، فالقرآن أولى أن يكون كلام الله لفظه ومعناه ، وإذا قرأه القراء فإنما يقرؤنه بأصواتهم .

● منع أحمد من قول : « لفظى بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق » :

ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السُّنة يقولون : مَنْ قال : اللفظ بالقرآن أو - لفظى بالقرآن - مخلوق فهو جهمى ، ومن قال : إنه غير مخلوق فهو مبتدع ، وفى بعض الروايات عنه : مَنْ قال : لفظى بالقرآن مخلوق - يعنى به القرآن - فهو جهمى ، لأن اللفظ يُراد به مصدر لَفَظَ يلفظ لفظاً ، ومسمى هذا فعل العبد وفعل العبد مخلوق ، ويُراد باللفظ القول الذى يلفظ به اللفظ ، وذلك كلام الله لا كلام القارىء ، فَمَنْ قال : إنه مخلوق - فقد قال : إن الله لم يتكلم بهذا

(١) الشورى : ١١

القرآن ، وأن هذا الذى يقرؤه المسلمون ليس هو كلام الله ، ومعلوم أن هذا مخالف لما علم بالاضطرار من دين الرسول . وأما صوت العبد فهو مخلوق ، وقد صرح أحمد وغيره بأن الصوت المسموع صوت العبد ، ولم يقل أحمد قط : مَنْ قال إن صوتى بالقرآن مخلوق فهو جهمى ، وإنما قال : مَنْ قال لفظى بالقرآن ، والفرق بين لفظ الكلام وصوت المُبَلِّغ له فرق واضح ، فكل مَنْ بَلَغَ كلام غيره بلفظ ذلك الرجل فإنما بَلَغَ لفظ ذلك الغير لا لفظ نفسه ، وهو إنما بَلَغَه بصوت نفسه لا بصوت ذلك الغير ، ونفس اللفظ والتلاوة والقراءة والكتابة .. ونحو ذلك ، لما كان يراد به المصدر الذى هو حركات العباد وما يحدث عنها من أصواتهم وشكل المداد ، ويُراد به نفس الكلام الذى يقرأه التالى ويتلوه ويلفظ به ويكتبه ، منع أحمد وغيره من إطلاق النفى والإثبات الذى يقتضى جعل صفات الله مخلوقة ، أو جعل صفات العباد ومدادهم غير مخلوق ، وقال أحمد : نقول القرآن كلام الله غير مخلوق حيث تصرف - أى حيث تُلى وكتبَ وقُرئَ - مما هو فى نفس الأمر كلام الله فهو كلامه ، وكلامه غير مخلوق ، وما كان من صفات العباد وأفعالهم التى يقرؤون ويكتبون بها كلامه كأصواتهم ومدادهم فهو مخلوق ، ولهذا مَنْ لم يهتد إلى هذا الفرق يحار ، فإنه معلوم أن القرآن واحد ويقرأه خلق كثير ، والقرآن لا يكثُر فى نفسه بكثرة قراءة القُرَّاء ، وإنما يكثُر ما يقرؤون به القرآن ، فما يكثُر ويحدث فى العباد فهو مخلوق ، والقرآن نفسه لفظه ومعناه الذى تكلم الله به ، وسمعه جبريل من الله ، وسمعه محمد من جبريل ، وبَلَغَه محمد إلى الناس ، وأنذر به الأمم لقوله تعالى : ﴿لَأُنذِرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ ^(١) قرآن واحد ، وهو كلام الله ليس بمخلوق .

● القرآن - نظمه ولفظه ومعناه وحروفه - كلام الله غير مخلوق :

وليس هذا من باب ما هو واحد بالنوع متعدد الأعيان ، كالإنسانية الموجودة

(١) الأنعام : ١٩

فى زيد وعمرو ، ولا من باب ما يقول الإنسان مثل قول غيره كما قال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ (١) ، فإن القرآن لا يقدر أحد أن يأتى بمثله ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ (٢) ، فالإنس والجن إذا اجتمعوا لم يقدرُوا أن يأتوا بمثل هذا القرآن مع قدرة كل قارىء على أن يقرأه ويُبَلِّغه . فعُلِمَ أن ما قرأه هو القرآن ليس هو مثل ذلك القرآن ، وأما الحروف الموجودة فى القرآن إذا وُجِدَ نظيرها فى كلام غيره فليس هذا هو ذاك بعينه بل هو نظيره ، وإذا تكلم الله باسم من الأسماء كآدم ونوح وإبراهيم ، وتكلم بتلك الحروف والأسماء التى تكلم الله بها فإذا قرئت فى كلامه فقد بُلِّغَ كلامه ، فإذا أنشأ الإنسان لنفسه كلاماً لم يكن عين ما تكلم الله به من الحروف والأسماء هو عين ما تكلم به العبد حتى يقال إن هذه الأسماء والحروف الموجودة فى كلام العباد غير مخلوقة ، فإن بعض مَنْ قال إن الحروف والأسماء غير مخلوقة فى كلام العباد ادعى أن المخلوق إنما هو النظم والتأليف دون المفردات ، وقائل هذا يلزمه أن يكون أيضاً النظم والتأليف غير مخلوق إذا وجد نظيره فى القرآن كقوله : ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ ﴾ (٣) وإن أراد بذلك شخصاً اسمه يحيى وكتاباً بحضرته .

● الجملة أو الجمل قد تكون قرآناً غير مخلوق ، وغير قرآن :

فإن قيل : يحيى هذا والكتاب الحاضر ليس هو يحيى والكتاب المذكور فى القرآن وإن كان اللفظ نظير اللفظ .

قيل : كذلك سائر الأسماء والحروف ، إنما يوجد نظيرها فى كلام العباد لا فى

(١) البقرة : ١١٨

(٢) الإسراء : ٨٨

(٣) مريم : ١٢

كلام الله . وقولنا : يوجد نظيرها فى كلام الله تقريب ، أى يوجد فيما نقرأه ونتلوه . فإن الصوت المسموع من لفظ محمد ويحيى وإبراهيم فى القرآن هو مثل الصوت المسموع من ذلك فى غير القرآن ، وكلا الصوتين مخلوق . وأما الصوت الذى يتكلم الله به فلا مثل له لا يماثل صفات المخلوقين ، وكلام الله هو كلامه بنظمه ومعانيه . وذلك الكلام ليس مثل كلام المخلوقين . فإذا قلنا : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » (١) وقُصِدَ بذلك قراءة القرآن الذى تكلم الله به ، فذلك القرآن تكلم الله بلفظه ومعناه لا يماثل لفظ المخلوقين ومعناهم ، وأما إذا قصدنا به الذكر ابتداءً من غير أن يقصد قراءة كلام الله فإنما نقصد ذكراً ننشئه نحن يقوم معناه بقلوبنا ، وننطق بلفظه بألسنتنا ، وما أنشأناه من الذكر فليس هو من القرآن وإن كان نظيره فى القرآن . ولهذا قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: « أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » ، فجعل النبى ﷺ هذه الكلمات أفضل الكلام بعد القرآن ، فجعل درجتها دون درجة القرآن ، وهذا يقتضى أنها ليست من القرآن . ثم قال : « هى من القرآن » وكلامه قوليه حق وصواب . ولهذا منع أحمد أن يقال : الإيمان مخلوق . وقال : لا إله إلا الله من القرآن . وهذا الكلام لا يجوز أن يُقال إنه مخلوق وإن لم يكن من القرآن ، ولا يقال فى التوراة والإنجيل أنهما مخلوقان ، ولا يقال فى الأحاديث الإلهية التى يروونها عن ربه أنها مخلوقة كقوله : « يا عبادى ، إني حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا » ، فكلام الله قد يكون قرآناً وقد لا يكون قرآناً ، والصلاة إنما تجوز وتصح بالقرآن . وكلام الله كله غير مخلوق .

فإذا فهمَ هذا - فى مثل هذا - فليُفهم فى نظائره ، وأن ما يوجد من الحروف

(١) الفاتحة : ٢

والأسماء فى كلام الله ويوجد فى غير كلام الله يجوز أن يقال إنه من كلام الله باعتبار كما أنه يكون من القرآن باعتبار وغير القرآن باعتبار ، لكن كلام الله -القرآن وغير القرآن - غير مخلوق ، وكلام المخلوقين كله مخلوق . فما كان من كلام الله فهو غير مخلوق ، وما كان من كلام غيره فهو مخلوق .

● شبهة من قال : « كلام الله مخلوق » ومن قال : « كلام الناس غير مخلوق » :

وهؤلاء الذين يحتجون على نفى الخلق أو إثبات القِدَم بشيء من صفات العباد وأعمالهم لوجود نظير ذلك فيما يُضاف إلى الله وكلامه والإيمان به ، شاركهم فى هذا الأصل الفاسد من احتج على خلق ما هو من كلام الله وصفاته بأن ذلك قد يوجد نظيره فيما يُضاف إلى العبد . مثال ذلك أن القرآن الذى يقرؤه المسلمون هو كلام الله قرأوه بحركاتهم وأصواتهم ، فقال الجهمى : أصوات العباد ومدادهم مخلوقة وهذا هو المسمى بكلام الله أو يوجد نظيره فى المسمى بكلام الله ، فيكون كلام الله مخلوقاً .

وقال الحلوانى الاتحادى الذى يجعل صفة الخالق هى عين صفة المخلوق : الذى نسمعه من القراء هو كلام الله ، وإنما نسمع أصوات العباد ، فأصوات العباد بالقرآن كلام الله وكلام الله غير مخلوق ، فأصوات العباد بالقرآن غير مخلوقة ، والحروف المسموعة منهم غير مخلوقة ، ثم قالوا : الحروف الموجودة فى كلامهم هى هذه أو مثل هذه فتكون غير مخلوقة . وزاد بعض غلاتهم فجعل أصوات كلامهم غير مخلوقة ، كما زعم بعضهم أن الأعمال من الإيمان وهو غير مخلوق والأعمال غير مخلوقة . وزاد بعضهم أعمال الخير والشر وقال : هى القدر والشرع المشروع ، وقال عمر : ما مرادنا بالأعمال الحركات بل الثواب الذى يأتى يوم القيامة كما ورد فى الحديث الصحيح : « إنه تأتى البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف » ، فيقال له :

وهذا الثواب مخلوق . وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على أنه غير مخلوق .
وبذلك أجابوا مَنْ احتج على خلق القرآن بمثل هذا الحديث فقالوا له : الذى يجىء
يوم القيامة هو ثواب القرآن لا نفس القرآن ، وثواب القرآن مخلوق ... إلى
أمثال هذه الأقوال التى ابتدعها طوائف ، والبدع تنشأ شيئاً فشيئاً وقد بَسِطَ
الكلام فى هذا الباب فى مواضع أخر .

● إمامة أحمد المتفق عليها عند أهل السنة بعد الفتنة :

وقد بينا أن الصواب فى هذا الباب هو الذى دلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماع
السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان ، وهو ما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل
ومَنْ قبله من أئمة الإسلام ومَنْ وافق هؤلاء ، فإن قول الإمام أحمد وقول الأئمة
قبله هو القول الذى جاء به الرسول ودلَّ عليه الكتاب والسنة . ولكن لما امتحنَ
الناس بمحنة الجهمية وطلبَ منهم تعطيل الصفات وأن يقولوا بأن القرآن مخلوق
وأن الله لا يُرى فى الآخرة ... ونحو ذلك ، ثبت الله الإمام أحمد فى تلك
المحنة فدفع حجج المعارضين النفاة وأظهر دلالة الكتاب والسنة ، وأن السلف
كانوا على الإثبات ، فاتاه الله من الصبر واليقين ما صار به إماماً كما قال
تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ، وَكَانُوا
بَيَّاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ (١) ، ولهذا قيل فيه رحمه الله : عن الدنيا ما كان
أصبره ، وبالماضين ما كان أشبهه . أتته البدع فنفاها ، والدنيا فأبأها ، فلما
ظهر به من السنة ما ظهر كان له من الكلام فى بيانها وإظهارها أكثر وأعظم
مما لغيره ، فصار أهل السنة من عامة الطوائف يعظمونه وينتسبون إليه .

وقد ذكرتُ كلامه وكلام غيره من الأئمة ونصوص الكتاب والسنة فى هذه
الأبواب فى غير هذا الموضع ، وبيننا أن كل ما يدل عليه الكتاب والسنة فإنه

(١) السجدة : ٢٤

موافق لصريح المعقول ، وأن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح ، ولكن كثيراً من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا ، فمن عرف قول الرسول ومراده به كان عارفاً بالأدلة الشرعية ، وليس في المعقول ما يخالف المنقول ، ولهذا كان أئمة السُّنة على ما قاله أحمد بن حنبل ، قال : معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلى من حفظه ، أى معرفته بالتمييز بين صحيحه وسقيمه ، والفقه فيه معرفة مراد الرسول وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعية أحب إلى من أن تحفظ من غير معرفة وفقه . وهكذا قال علي بن المدينى وغيره من العلماء ، فإنه من احتج بلفظ ليس بثابت عن الرسول - أو بلفظ ثابت عن الرسول - وحمله على ما لم يدل عليه فإنما أتى من نفسه .

● حجج النقل والعقل الصحيحة ، وحجج الملاحدة والمبتدعة الداحضة :

وكذلك العقلية الصريحة إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحاً لم تكن إلا حقاً لا تناقض شيئاً مما قاله الرسول ، والقرآن قد دلَّ على الأدلة العقلية التى بها يُعرف الصانع وتوحيده وصفاته وصدق رسله ، وبها يُعرف إمكان المعاد . وفى القرآن من بيان أصول الدين التى تُعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله فى كلام أحد من الناس ، بل عامة ما يأتى به حُذّاق النُّظار من الأدلة العقلية يأتى القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها ، قال تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٣) .

(١) الفرقان : ٣٣

(٢) الكهف : ٥٤

(٣) الحشر : ٢١

وأما الحجج الداحضة التي يحتج بها الملاحدة وحجج الجهمية معطلة الصفات وحجج الدهرية وأمثالها - كما يوجد مثل ذلك في كلام المتأخرين الذين يصنعون في الكلام المبتدع وأقوال المتفلسفة ويدعون أنها عقليات - ففيها من الجهل والتناقض والفساد ، ما لا يحصىه إلا رب العباد ، وقد بسط الكلام على هؤلاء في مواضع أخر .

وكان من أسباب ضلال هؤلاء تقصير الطائفتين أو قصورهم عن معرفة ما جاء به الرسول وما كان عليه السلف ومعرفة المعقول الصريح ، فإن هذا هو الكتاب وهذا هو الميزان وقد قال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ، إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ (١) . . وهذه المسألة لا تحتل البسط على هذه الأمور إذا كان المقصود هنا التنبيه على أن هؤلاء المتنازعين أجمعوا على أصل فاسد ، ثم تفرقوا فأجمعوا على أن جعلوا عين صفة الرب الخالق هي عين صفة المخلوق . ثم قال هؤلاء : وصفة المخلوق مخلوقة فصفة الرب مخلوقة ، فقال هؤلاء : صفة الرب قديمة فصفة المخلوق قديمة ، ثم احتاج كل منهما إلى طرد أصله فخرجوا إلى أقوال ظاهرة الفساد ، خرج النفاة إلى أن الله لم يتكلم بالقرآن ولا شيء من الكتب الإلهية ولا التوراة ولا الإنجيل ولا غيرهما ، وأنه لم يناد موسى بنفسه نداءً يسمعه منه موسى ، ولا تكلم بالقرآن العربي ولا التوراة العبرية ، وخرج هؤلاء إلى أن ما يقوم بالعباد ويتصفون به يكون قديماً أزلياً ، وأن ما يقوم بهم ويتصفون به لا يكون قائماً بهم حالاً فيهم ، بل يكون ظاهراً فيهم من غير قيام بهم .

(١) الحديد : ٢٥

● قول بعض الحنابلة : « الحروف قسيمان قديم ومخلوق » ورده

الأكثر :

ولما تكلموا فى حروف المعجم صاروا بين قولين : طائفة فرقت بين المتماثلين فقالت : الحرف حرفان هذا قديم وهذا مخلوق ، كما قال ابن حامد والقاضى أبو يعلى وابن عقيل وغيرهم ، فأنكر ذلك عليهم الأكثرون وقالوا : هذا مخالفة للحس والعقل ، فإن حقيقة هذا الحرف هى حقيقة هذا الحرف ، وقالوا : الحرف حرف واحد . وصنف فى ذلك القاضى يعقوب البرزنى مصنفأ خالف به شيخه القاضى أبا يعلى مع قوله فى مصنفه : وينبغى أن يُعلم أن ما سطرته فى هذه المسألة أن ذلك مما استفدته وتفرع عندى من شيخنا وإمامنا القاضى أبى يعلى بن الفراء ، وإن كان قد نصر خلاف ما ذكرته فى هذا الباب ، فهو العالم المقتدى به فى علمه ودينه ، فإنى ما رأيت أحسن سمأ منه ، ولا أكثر اجتهاداً منه ، ولا تشاغلاً بالعلم ، مع كثرة العلم والصيانة ، والانقطاع عن الناس والزهادة فيما بأيديهم ، والقناعة فى الدنيا باليسير ، مع حسن التجميل ، وعظم حشمته عند الخاص والعام ، ولم يعدل بهذه الأخلاق شيئاً من نفر من الدنيا .

● اختلاف أفهامهم فى كلام أحمد فى المسألة :

وذكر القاضى يعقوب فى مصنفه أن ما قاله قول أبى بكر أحمد بن المسيب الطبرى وحكاه عن جماعة من أفضل أهل طبرستان ، وأنه سمع الفقيه عبد الوهاب بن حله قاضى حران يقول : هو مذهب العلوى الحرانى وجماعة من أهل حران . وذكره أبو عبد الله بن حامد عن جماعة من أهل طبرستان ممن ينتمى إلى مذهبنا كأبى محمد الكشغل وإسماعيل الكاوذرى فى خلق من أتباعهم يقولون إنها قديمة ، قال القاضى أبو يعلى : وكذلك حكى لى عن طائفة بالشام أنها تذهب إلى ذلك منهم النابلسى وغيره ، وذكر القاضى حسين أن أباه رجع فى آخر عمره إلى هذا . وذكره عن الشريف أبى على بن أبى موسى وتبعهم

فى ذلك الشيخ أبو الفرج المقدسى وابنه عبد الوهاب وسائر أتباعه وأبو الحسن ابن الزاغونى وأمثاله . وذكر القاضى يعقوب أن كلام أحمد يحتمل القولين ، وهؤلاء تعلقوا بقول أحمد لما قيل له إن سرياً السقطى قال : لما خلق الله الأحرف سجدت له إلا الألف فقالت : لا أسجد حتى أؤمر . فقال أحمد : هذا كفر . وهؤلاء تعلقوا من قول أحمد بقوله : كل شىء من المخلوقين على لسان المخلوقين فهو مخلوق ، ويقولون : لو كان كذلك لما تمت صلاته بالقرآن كما لا تتم بغيره من كلام الناس . ويقول أحمد لأحمد بن الحسن الترمذى : ألسنت مخلوقاً ؟ قال : بلى ، قال : أليس كل شىء منك مخلوقاً ؟ قال : بلى ، قال : فكلامك منك وهو مخلوق .

قلت : الذى قاله أحمد فى هذا الباب صواب يصدق بعضه بعضاً ، وليس فى كلامه تناقض ، وهو أنكر على من قال إن الله خلق الحروف ، فإن من قال إن الحروف مخلوقة كان مضمون قوله إن الله لم يتكلم بقرآن عربى ، وإن القرآن العربى مخلوق ، ونص أحمد أيضاً على أن كلام الآدميين مخلوق ، ولم يجعل شيئاً منه غير مخلوق ، وكل هذا صحيح ، والسرى رحمه الله إنما ذكر ذلك عن بكر بن خنيس العابد ، فكان مقصودهما بذلك أن الذى لا يعبد الله إلا بأمره ، هو أكمل ممن يعبد برأيه من غير أمر من الله ، واستشهدا على ذلك بما بلغهما أنه لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف فقالت : لا أسجد حتى أؤمر ، وهذا الأثر لا يقوم بمثله حجة فى شىء ، ولكن مقصودهما ضرب المثل أن الألف منتصبة فى الخط ليس هى مضطجعة كالباء والتاء ، فمن لم يفعل حتى يؤمر أكمل ممن فعل بغير أمر .

● نصوص أحمد فى الكلام وأشهر من نقلها من أصحابه وأصحابهم :

وأحمد أنكر قول القائل : « إن الله لما خلق الحروف ... » ، ورؤى عنه أنه

قال : مَنْ قال إن حروفاً من حروف المعجم مخلوق فهو جهمى ، لأنه سلك طريقاً إلى البدعة ، وَمَنْ قال إن ذلك مخلوق فقد قال إن القرآن مخلوق . وأحمد قد صرَّح هو وغيره من الأئمة أن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ، وصرَّح أن الله يتكلم بمشيئته ، ولكن أتباع ابن كلاب - كالقاضى وغيره - تأوَّلوا كلامه على أنه أراد بذلك - إذا شاء - الإسماع لأنه عندهم لم يتكلم بمشيئته وقدرته .

وصرَّح أحمد وغيره من السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق . ولم يقل أحد من السلف أن الله تكلم بغير مشيئته وقدرته ، ولا قال أحد منهم أن نفس الكلام المعين كالقرآن أو ندائه لموسى - أو غير ذلك من كلامه المعين - أنه قديم أزلى لم يزل ولا يزال ، وأن الله قامت به حروف معينة أو حروف وأصوات معينة قديمة أزلية لم تزل ولا تزال ، فإن هذا لم يقله ولا دلَّ عليه قول أحمد ولا غيره من أئمة المسلمين ، بل كلام أحمد وغيره من الأئمة صريح فى نقيض هذا ، وأن الله يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأنه لم يزل يتكلم إذا شاء ، مع قولهم إن كلام الله غير مخلوق ، وأنه منه بدا ليس بمخلوق ابتداءً من غيره ، ونصوصهم بذلك كثيرة معروفة فى الكتب الثابتة عنهم ، مثل ما صنف أبو بكر الخلال فى كتاب السُّنة وغيره ، وما صنَّفه عبد الرحمن بن أبى حاتم من كلام أحمد وغيره ، وما صنَّفه أصحابه وأصحاب أصحابه كابنيه صالح وعبد الله ، وحنبل ، وأبى داود السجستانى صاحب السنن ، والأثرم ، والمروذى ، وأبى زرعة ، وأبى حاتم ، والبخارى صاحب الصحيح ، وعثمان بن سعيد الدارمى ، وإبراهيم الحربى ، وعبد الوهاب الوراق ، وعباس بن عبد العظيم العنبرى ، وحرب بن إسماعيل الكرمانى ، وَمَنْ لا يُحصى عدده من أكابر أهل العلم والدين ، وأصحاب أصحابه ممن جمع كلامه واختاره كعبد الرحمن بن أبى حاتم وأبى بكر الخلال ، وأبى الحسن البنائى الأصبهانى وأمثال هؤلاء ، ومن كان أيضاً يأتى به وبأمثاله من الأئمة فى الأصول والفروع كأبى عيسى الترمذى صاحب الجامع

وأبى عبد الرحمن النسائي وأمثالهما ، ومثل أبى محمد بن قتيبة وأمثاله ،
وَيَسْطُ هذا له موضع آخر ، وقد ذكرنا فى المسائل الطبرستانية والكيلانية بسط
مذاهب الناس وكيف تشعبت وتفرعت فى هذا الأصل .

● مَن يعظمون السَّلف والأئمة ويجهلون كلامهم فيخالفونه :

والمقصود هنا أنَّ كثيراً من الناس المتأخرين لم يعرفوا حقيقة كلام السَّلف
والأئمة ، فمنهم من يعظمهم ويقول إنه متبع لهم مع أنه مخالف لهم من حيث
لا يشعر ، ومنهم مَن يظن أنهم كانوا لا يعرفون أصول الدين ولا تقريرها
بالدلائل البرهانية ، وذلك لجهله بعلمهم بل لجهله بما جاء به الرسول من الحق
الذى تدل عليه الدلائل العقلية مع السمعية ، فلهذا يوجد كثير من المتأخرين
يشتركون فى أصل فاسد ، ثم يُفَرِّع كل قوم عليه فروعاً فاسدة يلتزمونها ، كما
صرَّحوا فى تكلم الله تعالى بالقرآن العربى وبالتوراة العبرية وما فيهما من
حروف الهجاء مؤلفاً أو مفرداً لما رأوا أن ذلك بُلِّغَ بصفات المخلوقين اشتبه
بصفات المخلوقين ، فلم يهتدوا لموضع الجمع والفرق ، فقال هؤلاء : هذا الذى
يُقرأ ويُسمع مثل كلام المخلوقين فهو مخلوق ، وقال هؤلاء : هذا الذى من كلام
الآدميين هو مثل كلام الله فيكون غير مخلوق ، كما ذكر ابن عقيل فى كتاب
الإرشاد عن بعض القائلين بأن القرآن مخلوق ، فهو شبهة اعترض بها على بعض
أئمتهم فقال : أقل ما فى القرآن من أمارات الحدِّث كونه مشبهاً لكلامنا ،
والقديم لا يشبه المحدث ، ومعلوم أنه لا يمكن دفع ذلك ، لأن قول القائل لغلامه
يحيى : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » ، يضاهى قوله سبحانه ، حتى لا يميز
السامع بينهما من حيث حسه ، إلا أن يخبره أحدهما بقصده والآخر بقصده ،
فيميز بينهما بخبر القائل لا بحسه ، وإذا اشتبها إلى هذا الحد فكيف يجوز
دعوى قدم ما يشابه المحدث ويسد مسده ، مع أنه إن جاز دعوى قِدَم الكلام مع

كونه مشاهداً للمحدث جاز دعوى التشبيه بظواهر الآي والأخبار ، ولا مانع من ذلك ، فلما فزعنا نحن وأنتم إلى نفي التشبيه خوفاً من جواب دخول القرآن بالحديث علينا ، كذلك يجب أن تفزعوا من القول بالقدم مع وجود الشبه ، حتى إن بعض أصحابكم يقول - لقوة ما رأى من الشبه بينهما - أن الكلام واحد والحروف غير مخلوقة ، فكيف يجوز أن يقال فى الشيء الواحد إنه قديم محدث.

● الشبهات على قدم الحروف بكلام الله وصفاته وأسمائه :

قلت : وهذا الذى حكى عنه ابن عقيل من بعض الأصحاب المذكورين منهم القاضى يعقوب البرزنى ذكره فى مصنفه فقال : « دليل عاشر - وهو أن هذه الحروف بعينها وصفتها ومعناها وفائدتها هى التى فى كتاب الله تعالى وفى أسمائه وصفاته والكتاب بحروفه قديم . وكذلك ههنا . قال : فإن قيل : لا نُسلّم أن تلك لها حُرمة وهذه لا حُرمة لها ، قيل : لا نُسلّم ، بل لها حُرمة .

فإن قيل : لو كان لها حُرمة لوجب أن تُمنع الحائض والنفساء من مسها وقراءتها ، قيل : قد لا تُمنع من قراءتها ومسها ويكون لها حُرمة كبعض آية لا تُمنع من قراءتها ولها حُرمة وهى قديمة ، وإنما لم تُمنع قراءتها ومسها للحاجة إلى تعليمها ، كما يقال فى الصبى : يجوز له مس المصحف على غير طهارة للحاجة إلى تعليمه .

فإن قيل : فيجب إذا حلف بها حالف أن ينعقد يمينه وإذا خالف يمينه أن يحنث ، قيل له : كما فى حروف القرآن مثله نقول هنا .

فإن قيل : أليس إذا وافقها فى هذه المعانى دلّ على أنها هى ، ألا ترى أنه إذا تكلم متكلم بكلمة يقصد بها خطاب آدمى فوافق صفتها صفة ما فى كتاب الله تعالى مثل قوله : يا داود ، يا نوح ، يا يحيى ... وغير ذلك ، فإنه موافق لهذه الأسماء التى فى كتاب الله وإن كانت فى كتاب الله قديمة وفى

خطاب الآدمى محدثة ؟ قيل : كل ما كان موافقاً لكتاب الله من الكلام فى لفظه ونظمه وحروفه فهو من كتاب الله وإن قصد به خطاب آدمى .

فإن قيل : فيجب إذا أراد بهذه الأسماء آدمياً وهو فى الصلاة أن لا تبطل صلاته ، قيل له : كذلك نقول ، قد ورد مثل ذلك عن على وغيره إذ ناداه رجل من الخوارج : ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ﴾ (١) ، قال : فأجابه على وهو فى الصلاة : ﴿ فاصبر إن وعد الله حق ، ولا يستخفنك الذين لا يوقنون ﴾ (٢) ، وعن ابن مسعود أنه استأذن عليه بعض أصحابه فقال : ﴿ ادخلوا مصر إن شاء الله آمين ﴾ (٣) .

قال : فإن قيل : أليس إذا قال : ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾ (٤) ونوى به خطاب غلام اسمه يحيى يكون الخطاب مخلوقاً ؟ وإن نوى به القرآن يكون قديماً ، قيل له : فى كلا الحالين يكون قديماً لأن القديم عبارة عما كان موجوداً فيما لم يزل ، والمحدث عبارة عما حدث بعد أن لم يكن ، والنية لا تجعل المحدث قديماً ولا القديم محدثاً ، قال : ومن قال هذا فقد بالغ فى الجهل والخطأ .

وقال أيضاً : كل شيء يشبه بشيء ما فإنما يشبهه فى بعض الأشياء دون بعض ، ولا يشبهه من جميع أحواله لأنه إذا كان مثله فى جميع أحواله كان هو لا غيره ، وقد بينا أن هذه الحروف تشبه حروف القرآن فهى غيرها .. «ا. هـ.

قلت : هذا كلام القاضى يعقوب وأمثاله مع أنه أجل من تكلم فى هذه المسألة ، ولما كان جوابه مشتملاً على ما يخالف النص والإجماع والعقل خالفه ابن عقيل وغيره من أئمة المذهب الذين هم أعلم به .

(٢) الروم : ٦٠

(٤) مريم : ١٢

(١) الزمر : ٦٥

(٣) يوسف : ٩٩

● أجوبة ابن عقيل عن شُبُهات القاضي يعقوب وكلاهما من
الحنابلة :

وأجاب ابن عقيل عن سؤال الذين قالوا : هذا مثل هذا ، بأن قال : الاشتراك في الحقيقة لا يدل على الاشتراك في الحدوث ، كما أن كونه عالماً هو تبيينه للشيء على أصلكم ، ومعرفة به على قولنا على الوجه الذي يبينه الواحد منا ، وليس مماثلاً لنا في كوننا عالمين . وكذلك كونه قادراً هو صحة الفعل منه سبحانه وتعالى ، وليس قدرته على الوجه الذي قدرنا عليها ، فليس الاشتراك في الحقيقة حاصلًا ، والافتراق في القدم والحدوث حاصل .

قال : وجواب آخر ، لا نقول إن الله يتكلم بكلامه على الوجه الذي يتكلم به زيد ، بمعنى أنه يقول : يا يحيى ، فإذا فرغ من ذلك انتقل إلى قوله : خذ الكتاب بقوة ، وترتب في الوجود كذلك ، بل هو سبحانه وتعالى يتكلم به على وجه تعجز عن مثله أدواتنا . فما ذكرته من الاشتباه من قول القائل : « يا يحيى خذ الكتاب » يعود إلى اشتباه التلاوة بالكلام المحدث . فأما أنه شابه الكلام القائم بذاته فلا .

قال ابن عقيل : « قالوا : فهذا لا يجيء على مذهبكم . فإن عندكم التلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء . قيل : ليس معنى قولنا « هي المتلو » أنها هذه الأصوات المقطعة ، وإنما نريد به ما يظهر من الحروف القديمة في الأصوات المحدثّة ، وظهورها في المحدث لا بد أن يكسبها صفة التقطيع لاختلاف الأنفاس وإدارة اللهوات ، لأن الآلة التي تظهر عليها لا تحمل الكلام إلا على وجه التقطيع ، وكلام الباري قائم بذاته على خلاف هذا التقطيع والابتداء والانتها ، والتكرار والبعدية والقبلية . ومن قال ذلك لم يعرف حد القديم وادعى قدم الأعراض وتقطع القديم ، وتقطع القديم عرض لا يقوم بقديم . ومن اعتقد أن كلام الله القائم بذاته على حد تلاوة التالى من القطع والوصل والتقريب والتبديد

والبعدية والقبليّة فقد شبه الله بخلقه . ولهذا رُوِيَ في الخبر أن موسى سأل
بنو إسرائيل : كيف سمعتَ كلام ربك ؟ قال : كالرعد الذي لا يترجع ، يعنى
ينقطع لعدم قطع الأنفاس وعدم الأنفاس والآلات والشفاه واللّهوات ، ومن قال
غير ذلك وتوهم أن الله تكلم على لسان التالى أو الكلام الذى قام بذاته على
هذه الصفة من التقطيع والوصل والتقريب والتباعد فقد حكم به مُحدثاً
لأن الدلالة على حدوث العالم هو الاجتماع والافتراق ، ولأن هذه من صفات
الأدوات ...» ا . ه .

● فصل شيخ الإسلام فى الخلاف :

قلت : فهذا الذى قاله ابن عقيل أقل خطأ مما قاله البرزىنى ، فإن ذلك
مخالف للنص والإجماع والعقل مخالفة ظاهرة ، فإنه قد ثبت بالنص والإجماع
أن من تكلم فى الصلاة بكلام الآدميين عامداً لغير مصلحتها عالماً بالتحريم
بطلت صلاته بالإجماع خلاف ما ذكره القاضى يعقوب . ومتى قصد به التلاوة
لم تبطل بالإجماع ، وإن قصد به التلاوة والخطاب ففيه نزاع . وظاهر مذهب
أحمد لا تبطل كمذهب الشافعى وغيره ، وقيل : تبطل كقول أبى حنيفة وغيره .
ما ذكره عن الصحابة حجة عليهم . فإن قول على بن أبى طالب : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ
وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ، وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾ ^(١) هو كلام الله ولم
يقصد على أن يقول للخارجى : ولا يستخفك الخارج ، وإنما قصد أن يُسمعه
الآية وأنه عامل بها صابر لا يستخفه الذين لا يوقنون ، وابن مسعود قال لهم
وهو بالكوفة : ﴿ ادْخُلُوا مِصرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، ومعلوم أن مصر
بلا تنوين هى مصر المدينة وهذه لم تكن بالكوفة . وابن مسعود إنما كان بالكوفة
فَعُلِمَ أنه قصد تلاوة الآية ، وقصد مع ذلك تنبيه الحاضرين على الدخول فإنهم

(١) الروم : ٦٠

(٢) يوسف : ٩٩

سمعوا قوله : ادخلوا ، فعلموا أنه أذن لهم فى الدخول ، وإن كان هو تلا الآية فهذا هذا .

● تخطئة لابن عقيل فيما وافق فيه ابن كلاب كالأشعرى :

وأما جواب ابن عقيل فبناه على أصل ابن كلاب الذى يعتقده هو وشيخه وغيرهما ، وهو الأصل الذى وافقوا فيه ابن كلاب ومن اتبعه كالأشعرى وغيره ، وهو أن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأنه ليس فيما يقوم به شىء يكون بمشيئته وقدرته لامتناع قيام الأمور الاختيارية به عندهم لأنها حادثة ، والله لا يقوم به حادث عندهم ، ولهذا تأولوا النصوص المناقضة لهذا الأصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١) فإن هذا يقتضى أنه سيرا الأعمال فى المستقبل ، وكذلك قوله : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ﴾ (٣) ، وكذلك قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (٤) فإن هذا يقتضى أنه يحبهم بعد اتباع الرسول . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ (٥) فإن هذا يقتضى أنه قال لهم بعد خلق آدم ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ ﴾ (٦) يقتضى أنه نودى لما أتاه ، لم يناد قبل ذلك ، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٧) ... ومثل هذا فى القرآن كثير .

(١) التوبة : ١٠٥

(٢) يونس : ١٤

(٣) التوبة : ١٠٥

(٤) طه : ١١

(٥) الأعراف : ١١

(٦) آل عمران : ٣١

(٧) يس : ٨٢

وهذا الأصل هو مما أنكره الإمام أحمد على ابن كلاب وأصحابه حتى على الحارث المحاسبى مع جلالة قدر الحارث ، وأمر أحمد بهجره وهجر الكلابية ، وقال : احذروا من حارث ، الآفة كلها من حارث ، فمات الحارث وما صلى عليه إلا نفر قليل بسبب تحذير الإمام أحمد عنه ، مع أن فيه من العلم والدين ما هو أفضل من عامة من وافق ابن كلاب على هذا الأصل ، وقد قيل إن الحارث رجع عن ذلك وأقر بأن الله يتكلم بصوت كما حكى عنه ذلك صاحب « التعرف لمذهب التصوف » - أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذى .

وكثير من المتأخرين من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة وافقوا ابن كلاب على هذا الأصل ، كما قد بسط الكلام على ذلك فى مواضع أخر .

واختلف كلام ابن عقيل فى هذا الأصل ، فتارة يقول بقول ابن كلاب ، وتارة يقول بمذهب السلف وأهل الحديث : أن الله تقوم به الأمور الاختيارية ، ويقول : إنه قام به أبصار متجددة حين تجدد المرئيات لم تكن قبل ذلك ، وقام به علم بأن كل شيء وجد غير العلم الذى كان أولاً أنه سيوجد ، كما دل على ذلك عدة آيات فى القرآن كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﴾ (١) ... وغير ذلك وكلامه فى هذا الأصل وغيره يختلف ، تارة يقول هذا وتارة يقول هذا ، فإن هذه المواضع موضع مشكلة كثر فيها غلط الناس لما فيها من الاشتباه والالتباس .

● الجواب الحق التفصيلى فى كلام الخالق وكلام المخلوق :

والجواب الحق أن كلام الله لا يماثل كلام المخلوقين ، كما لا يماثل فى شيء من صفاته صفات المخلوقين ، وقول القائل : إن الاشتراك فى الحقيقة لا يدل على الاشتراك فى الحدوث لفظ مجمل ، فإننا إذا قلنا : لله علم ولنا علم ، أو له قدرة ولنا قدرة ، أو له كلام ولنا كلام ، أو تكلم بصوت ونحن نتكلم

(١) البقرة : ١٤٣

بصوت ، وقلنا : صفة الخالق وصفة المخلوق اشتركتا فى الحقيقة ، - فإن أريد بذلك أن حقيقتيهما واحدة بالعين فهذا مخالف للحس والعقل والشرع ، وإن أريد بذلك أن هذه مماثلة لهذه فى الحقيقة وإنما اختلفتا فى الصفات العرضية ، كما قال ذلك طائفة من أهل الكلام - وقد بيّن فساد ذلك فى الكلام على الأربعين للرازى وغير ذلك - فهذا أيضاً من أبطل الباطل ، وذلك يستلزم أن تكون حقيقة ذات البارى عز وجل مماثلة لحقيقة ذوات المخلوقين .

● كلام الخالق وكلام المخلوق مشتركان فى التسمية لا فى الحقيقة :

وإن أريد بذلك أنهما اشتركا فى مسمى العلم والقُدرة والكلام فهذا صحيح ، كما أنه إذا قيل إنه موجود أو إن له ذاتاً فقد اشتركا فى مسمى الوجود والذات ، لكن هذا المشترك أمر كلى لا يوجد كلياً إلا فى الأذهان لا فى الأعيان ^(١) ، فليس فى الخارج شىء اشترك فيه مخلوقان كاشتراك الجزئيات فى كلياتها بخلاف اشتراك الأجزاء فى الكل ، فإنه يجب الفرق بين قسمة الكلى إلى جزئياته ، كقسمة الحيوان إلى ناطق وغير ناطق ، وقسمة الإنسان إلى مسلم وكافر ، وقسمة الاسم إلى معرب ومبنى ، وقسمة الكل إلى أجزائه كقسمة العقار بين الشركاء ، وقسمة الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، ففى الأول إنما اشتركت الأقسام فى أمر كلى فضلاً عن أن يكون الخالق والمخلوقون مشتركين فى شىء موجود فى الخارج ، وليس فى الخارج صفة لله يماثل بها صفة المخلوق ، بل كل ما يوصف به الرب تعالى فهو مخالف بالحد والحقيقة لما يوصف به المخلوق أعظم مما يخالف المخلوق المخلوق ، وإذا كان المخلوق مخالفاً

(١) يظهر من هذا التفصيل أن شيخ الإسلام يرجّح أن الاشتراك بين صفات الله وصفات المخلوق اشتراك فى التسمية لا فى الجنس الذى ينقسم إلى أنواع هى جزئياته . وهذا هو الذى اختاره شيخنا فى درسه لرسالة التوحيد وذكرناه فى حاشية لها وأشارنا إليه فى حاشية سابقة على هذا الكتاب .

بذاته وصفاته لبعض المخلوقات فى الحد والحقيقة ، فمخالفة الخالق لكل مخلوق فى الحقيقة أعظم من مخالفة أى مخلوق فرض لأى مخلوق فرض ، ولكن علمه ثبت له حقيقة العلم ولقدرته حقيقة القدرة ولكلامه حقيقة الكلام كما ثبت لذاته حقيقة الذاتية ولوجوده حقيقة الوجود ، وهو أحق بأن تثبت له صفات الكمال على الحقيقة من كل ما سواه . فهذا هو المراد بقولنا : علمه يشارك علم المخلوق فى الحقيقة ، فليس ما يُسمع من العباد من أصواتهم مشابها ولا مماثلاً لما سمعه موسى من صوته إلا كما يشبه ويمثل غير ذلك من صفاته لصفات المخلوقين ، فهذا فى نفس تكلمه سبحانه وتعالى بالقرآن ، والقرآن عند الإمام أحمد وسائر أئمة السُّنة كلامه تكلم به ، وتكلم بالقرآن العربى بصوت نفسه ، وكلم موسى بصوت نفسه الذى لا يماثل شيئاً من أصوات العباد .

● ما يقوم من الكلام بنفس المتكلم وما يقوم بنفس المبلغ له :

ثم إذا قرأنا القرآن فإنما نقرؤه بأصواتنا المخلوقة التى لا تماثل صوت الرب ، فالقرآن الذى نقرؤه هو كلام الله مبلغاً عنه لا مسموعاً منه ، وإنما نقرؤه بحركاتنا وأصواتنا ، الكلام كلام البارى ، والصوت صوت القارى ، كما دلّ على ذلك الكتاب والسُّنة مع العقل ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ (١) ، وقال النبى ﷺ : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » ، وقال الإمام أحمد فى قول النبى ﷺ : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » قال : يُزَيِّنُهُ وَيُحَسِّنُهُ بِصَوْتِهِ كَمَا قَالَ : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » ، فنص أحمد على ما جاء به الكتاب والسُّنة أننا نقرأ القرآن بأصواتنا ، والقرآن كلام الله كله لفظه ومعناه ، سمعه جبريل من الله ، وبلغه إلى محمد ﷺ ، وسمعه محمد منه ، وبلغه محمد إلى الخلق ، والخلق يُبلغه بعضهم إلى بعض وسمعه بعضهم من بعض ، ومعلوم أنهم إذا سمعوا كلام

(١) التوبة : ٦

النبي ﷺ وغيره فبلغوه عنه كما قال : « نَضَرَ اللَّهُ امراً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه » ، فهم سمعوا اللفظ من الرسول بصوت نفسه بالحروف التي تكلم بها وبلغوا لفظه بأصوات أنفسهم ، وقد عُلِمَ الفرق بين مَنْ يروى الحديث بالمعنى لا باللفظ واللفظ المبلغ لفظ الرسول وهو كلام الرسول . فإن كان صوت المبلغ ليس صوت الرسول وليس ما قام بالرسول من الصفات والأعراض فارقتة وما قامت بغيره ، بل ولا تقوم الصفة والعرض بغير محله . وإذا كان هذا معقولاً في صفات المخلوقين فصفاة الخالق أولى بكل صفة كمال وأبعد عن كل صفة نقص ، والتباين الذى بين صفة الخالق والمخلوق أعظم من التباين الذى بين صفة مخلوق ومخلوق ، وامتناع الاتحاد والحلول بالذات للخالق وصفاته فى المخلوق أعظم من الاتحاد والحلول بالذات للمخلوق وصفاته فى المخلوق ، وهذه جمل قد بَسِطَتْ فى مواضع أخر .

● شبهة الجهمية والمعتزلة فى « يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ » :

هذا مع أن احتجاج الجهمية والمعتزلة بأن كلام المخلوق بقوله : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » مثل كلام الخالق غلط باتفاق الناس حتى عندهم ، فإن الذين يقولون هو مخلوق يقولون : إنه خلقه فى بعض الأجسام إما الهواء أو غيره ، كما يقولون : إنه خلق الكلام فى نفس الشجرة فسمعه موسى . ومعلوم أن تلك الحروف والأصوات التى خلقها الله ليست مماثلة لما يسمع من العبد وتلك هى كلام الله المسموع منه عندهم . كما أن أهل السنة يقولون : الذى تكلم هو الله بمشيئته ، وليس ذلك مماثلاً لصوت العبد . وأما القائلون بعدم الكلام المعين سواء أكان معنى أو حروفاً أو أصواتاً فيقولون : خلق لموسى إدراكاً أدرك به ذلك القديم . وبكل حال فكلام المتكلم إذا سمع من المبلغ عنه ^(١) فكيف يكون ذلك فى كلام الله تعالى .

(١) قد سقط من النسخ هنا خبر : « فكلام المتكلم » ويُعلم مما سبق وهو أن ما قام بنفس المبلغ غير ما قام بنفس المتكلم المنشئ للكلام ولكنه مثله لتماثل كلام البشر ، وبه يظهر قوله : « فكيف يكون ذلك فى كلام الله تعالى » يعنى : وهو لا يماثل كلام البشر .

فيجب على الإنسان في مسألة الكلام أن يتحرى أصليْن .. أحدهما : تكلم الله بالقرآن وغيره ، هل تكلم به بمشيئته وقدرته أم لا ؟ وهل تكلم بكلام قائم بذاته أم خلقه في غيره ؟

والثاني : بتبليغ ذلك الكلام عن الله وأنه ليس مما يتصف به الثاني وإن كان المقصود بالتبليغ الكلام المبلغ . ويسط هذا له موضع آخر .

● سبب ترك الصحابة لنقط المصحف ، ونقط التابعين له وشكله ، وكيف كان :

وأيضاً فهذان المتنازعان إذا قال أحدهما : إنها قديمة وليس لها مبتدأ وشكلها ونقطها محدث ، وقال الآخر : إنها ليست بكلام الله وأنها مخلوقة بشكلها ونقطها ، قد يفهم من هذا أنهما أرادا بالحروف : الحروف المكتوبة دون المنطوقة ، والحروف المكتوبة قد تنازع الناس في شكلها ونقطها ، فإن الصحابة لما كتبوا المصاحف كتبوها غير مشكولة ولا منقوطة ، لأنهم إنما كانوا يعتمدون في القرآن على حفظه في صدورهم لا على المصاحف ، وهو منقول بالتواتر محفوظ في الصدور ، ولو عُدِمَت المصاحف لم يكن للمسلمين بها حاجة ، فإن المسلمين ليسوا كأهل الكتاب الذين يعتمدون على الكتب التي تقبل التغير ، والله أنزل القرآن على محمد فتلقاه تلقياً وحفظه في قلبه ، لم ينزله مكتوباً كالتوراة ، وأنزله منجماً مفرقاً ليُحفظ فلا يحتاج إلى كتاب ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ ... الآية (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ ﴾ ... الآية (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ ﴾ ... الآية (٣) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ... الآية (٤) .

(١) الفرقان : ٣٢

(٢) الإسراء : ١٠٦

(٣) طه : ١١٤

(٤) القيامة : ١٧

وفى الصحيح عن ابن عباس قال : كان النبی ﷺ يعالج من التنزيل شدة ، وكان يحرك شفتيه ، فقال ابن عباس : أنا أحركهما لك كما كان النبی ﷺ يحركهما ، فحرك شفتيه ، فأنزل الله تعالى : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ (١) قال : جمعه فى صدرك ثم تقرأه ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ (٢) قال : فاستمع له وأنصت ، ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (٣) أى نبينه بلسانك . فكان النبی ﷺ إذا أتاه جبريل استمع فإذا انطلق جبريل قرأه النبی ﷺ كما أقرأه ، فلهذا لم يكن الصحابة ينقطون المصاحف ويُسكّلونها ، وأيضاً كانوا عرباً لا يلحنون فلم يحتاجوا إلى تقييدها بالنقط ، وكان فى اللفظ الواحد قراءتان يقرأ بالياء والتاء مثل : « يعملون » ، و « تعملون » . فلم يقيّدوه بأحدهما ليمنعوه من الآخر . ثم إنه فى زمن التابعين لما حدث اللحن صار بعض التابعين يُسكّل المصاحف وينقطها ، وكانوا يعلمون ذلك بالحمرة ، ويعملون الفتح بنقطة حمراء فوق الحرف ، والكسرة بنقطة حمراء تحته ، والضمّة بنقطة حمراء أمامه . ثم مدوا النقطة وصاروا يعملون الشدة بقولك : شد . ويعملون المدة بقولك : مد ، وجعلوا علامة الهمزة تشبه العين لأن الهمزة أخت العين . ثم خففوا ذلك حتى صارت علامة الشدة مثل رأس السين وعلامة المدة مختصرة كما يختصر أهل الديوان ألفاظ العدد وغير ذلك ، وكما يختصر المحدثون « أخبرنا » و « حدثنا » فيكتبون أول اللفظ وآخره على شكل « أنا » وعلى شكل « ثنا » .

وتنازع العلماء هل يُكره تشكيل المصاحف وتنقيطها ؟ على قولين معروفين وهما روايتان عن الإمام أحمد ، لكن لا نزاع بينهم أن المصحف إذا سُكِّلَ ونُقِّطَ وجب احترام الشكل والنقط كما يجب احترام الحرف ، ولا تنازع بينهم أن مداد النقطة والشكل مخلوق كما أن مداد الحرف مخلوق ، ولا نزاع

(٣) القيامة : ١٩

(٢) القيامة : ١٨

(١) القيامة : ١٦ - ١٧

بينهم أن الشكل يدل على الإعراب ، والنقط يدل على الحروف ، وأن الإعراب من تمام الكلام العربى .

ويروى عن أبى بكر وعمر أنهما قالا : حفظ إعراب القرآن أحبُّ إلينا من حفظ بعض حروفه . ولا ريب أن النقطة والشكلة بمجردهما لا حكم لهما ولا حرمة ولا ينبغى أن يجرد الكلام فيهما . ولا ريب أن إعراب القرآن العربى من تمامه ويجب الاعتناء بإعرابه . والشكل يبين إعرابه كما تبين الحروف المكتوبة للحرف المنطوق ، كذلك يبين الشكل المكتوب للإعراب المنطوق .

● ما ينبغى لمن تبين له الحق فى المسألة ولمن خفى عليه :

فهذه المسائل إذا تصورها الناس على وجهها تصوراً تاماً ظهر لهم الصواب ، وقلت الأهواء والعصبيات ، وعرفوا موارد النزاع ، فمن تبين له الحق فى شىء من ذلك اتبعه ، ومن خفى عليه توقف حتى يبينه الله له ، وينبغى له أن يستعين على ذلك بالدعاء لله ، ومن أحسن ذلك ما رواه مسلم فى صحيحه عن عائشة أن النبى ﷺ كان إذا قام من الليل يصلى يقول : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدى من تشاء إلى صراط مستقيم » .

* * *

وأقول : القائل الآخر كلامه : « كُتِبَ بها » يقتضى أنه أراد بالحروف ما يتناول المنطوق والمكتوب كما قال النبى ﷺ : « مَنْ قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات ، أما إنى لا أقول « ألم » حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » قال الترمذى : حديث صحيح . فهنا لم يرد النبى ﷺ بالحرف نفس المداد وشكل المداد ، وإنما أراد الحرف المنطوق . وفى مراده بالحرف قولان .. قيل : هذا اللفظ المفرد . وقيل : أراد صلى الله عليه وسلم بالحرف الاسم كما قال : ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف .

● معنى الحرف فى اللغة وفى اصطلاح النُّحاة :

ولفظ الحرف والكلمة له فى لغة العرب التى كان النبى ﷺ يتكلم بها معنى ، وله فى اصطلاح النُّحاة معنى . فالكلمة فى لغتهم هى الجملة التامة ، الجملة الاسمية أو الفعلية ، كما قال النبى ﷺ فى الحديث المتفق على صحته : « كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان فى الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » ، وقال ﷺ : « إنَّ أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل » ، وقال : « إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت يُكتب له بها رضوان الله إلى يوم القيامة ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت يُكتب له بها سخطه إلى يوم القيامة » ، وقال لأُم المؤمنين (١) : « لقد قلتُ بعدك أربع كلمات لو وُزِنَتْ بما قلتُ منذ اليوم لوزنتهن : سبحان الله عدد خلقه ، سبحان الله رضاء نفسه ، سبحان الله زنة عرشه ، سبحان الله مداد كلماته » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ، إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةً التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقُّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى ، وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ (٦) ، وقول النبى ﷺ : « مَنْ قَاتَلَ لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله » .. ونظائره كثيرة ، ولا يوجد قط فى الكتاب والسنة وكلام العرب لفظ الكلمة إلا والمراد به الجملة التامة . فكثير من النُّحاة

(١) لعل اسمها سقط من النسخ وهى صفية رضى الله عنها .

(٤) آل عمران : ٦٤

(٣) الفتح : ٢٦

(٢) الكهف : ٥

(٦) التوبة : ٤٠

(٥) الزخرف : ٢٨

أو أكثرهم لا يعرفون ذلك ، بل يظنون أن اصطلاحهم فى مسمى الكلمة ينقسم إلى اسم وفعل وحرف هو لغة العرب ، والفاضل منهم ^(١) يقول :

* وكلمة بها كلام قد يؤم *

ويقولون : العرب قد تستعمل الكلمة فى الجملة التامة وتستعملها فى المفرد ، وهذا غلط لا يوجد قط فى كلام العرب لفظ الكلمة إلا للجملة التامة .

● اصطلاحات المتكلمين والفقهاء المخالفة للغة ومنها القديم

والمحدث :

ومثل هذا اصطلاح المتكلمين على أن القديم هو ما لا أول لوجوده أو ما لم يسبقه عدم ، ثم يقول بعضهم : وقد يُستعمل القديم فى المتقدم على غيره سواء أكان أزلياً أو لم يكن ، كما قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللّٰهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ ^(٤) ، وقال : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴾ ^(٥) ، وتخصيص القديم بالأول عُرف اصطلاحى ، ولا ريب أنه أولى بالقدم فى لغة العرب ، ولهذا كان لفظ المحدث فى لغة العرب بإزاء القديم ، قال تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ ﴾ ^(٦) ، وهذا يقتضى أن الذى نزل قبله ليس بمحدث بل متقدم . وهذا موافق للغة العرب الذى نزل بها القرآن ، ونظير هذا لفظ « القضاء » ، فإنه فى كلام الله وكلام الرسول المراد به إتمام العبادة وإن كان ذلك فى وقتها كما قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) ، وقوله : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتُمْ

(١) هو ابن مالك صاحب الألفية المشهورة رحمه الله .

(٤) يوسف : ٩٥

(٣) الأحقاف : ١١

(٢) يس : ٣٩

(٧) الجمعة : ١٠

(٦) الأنبياء : ٢

(٥) الشعراء : ٧٥ - ٧٦

مُنَاسِكَكُمْ» (١) ، ثم اصطلح طائفة من الفقهاء فجعلوا لفظ « القضاء » مختصاً بفعلها في غير وقتها ، ولفظ « الأداء » مختصاً بما يُفعل في الوقت ، وهذا التفريق لا يُعرف قَط في كلام الرسول ، ثم يقولون : قد يُستعمل لفظ « القضاء » في الأداء فيجعلون اللُّغة التي نزل القرآن بها من النادر ، ولهذا يتنازعون في مراد النبي ﷺ : « فما أدركتم فصلًا وما فاتكم فاقضوا » - وفي لفظ : « فأتوا » ، فيظنون أنَّ بين اللَّفظين خلافاً وليس الأمر كذلك بل قوله : « فاقضوا » كقوله : « فأتوا » ، لم يرد بأحدهما الفعل بعد الوقت ، بل لا يوجد في كلام الشارع أمر بالعبادة في غير وقتها ، لكن الوقت وقتان : وقت عام ووقت خاص لأهل الأعذار كالنائم والناسي إذا صليا بعد الاستيقاظ والذكر فإنما صليا في الوقت الذي أمر الله به ، وأن هذا ليس وقتاً في حق غيرهما .

● الغلط في فهم كلام الله ورسوله بتفسيرهما باصطلاحات العلماء :

ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث فيريد أن يُفسَّر كلام الله بذلك الاصطلاح ويحمّله على تلك اللُّغة التي اعتادها . وما ذُكِرَ في مسمى الكلام مما ذكره سيبويه في كتابه عن العرب فقال : واعلم إن : « قلت » في كلام العرب إنما وقعت على أن تحكى ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً قولاً ، وإلا فلا يوجد قَط لفظ الكلام والكلمة إلا للجملة التامة في كلام العرب ، ولفظ « الحرف » يراد به الاسم والفعل وحروف المعاني واسم حروف الهجاء ، ولهذا سأل الخليل أصحابه : كيف تنطقون بالزاي

(١) البقرة : ٢٠٠

من زيد؟ فقالوا : زاي ، فقال : نطقتم بالاسم ، والحرف زه ^(١) فبيّن الخليل أنّ هذه التي تسمى حروف الهجاء هي أسماء .

● اصطلاح النحاة في تقسيم الكلمة ومن اعترض عليه :

وكثيراً ما يوجد في كلام المتقدمين : هذا حرف من الغريب ، يعبرون بذلك عن الاسم التام ، فقلوه ^(٢) : « فله بكل حرف مثله » بقوله ^(٢) : « ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف » وعلى نهج ذلك ، و « ذلك » حرف و « الكتاب » حرف ونحو ذلك ، وقد قيل : إن « ذلك » أحرف و « الكتاب » أحرف ، ورؤي ذلك مفسراً في بعض الطرق .

والنحاة اصطلاحوا اصطلاحاً خاصاً فجعلوا لفظ الكلمة يُراد به الاسم أو الفعل أو الحرف الذي هو من حروف المعاني ، لأن سيبويه قال في أول كتابه : الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فجعل هذا حرفاً خاصاً ، وهو الحرف الذى جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، لأن سيبويه كان حديث العهد بلغة العرب ، وقد عُرِفَ أنهم يسمون الاسم أو الفعل حرفاً ، فقيّد كلامه بأن قال : وقسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، وأراد سيبويه أن الكلام ينقسم إلى ذلك قسمة الكل إلى أجزائه لا قسمة الكلى إلى جزئياته ، كما يقول الفقهاء : بأن القسمة كما يقسم العقار والمنقول بين الورثة فيعطى هؤلاء قسم غير قسم هؤلاء ، كذلك الكلام هو مؤلف من الأسماء والأفعال وحروف المعاني فهو مقسوم إليها . وهذا التقسيم غير تقسيم الجنس إلى أنواعه كما يقال : الاسم ينقسم إلى مُعَرَّب ومبني .

(١) الهاء في قوله : « زه » - ساكنة زيدت لأجل الوقف ، وإنما مسمى الحرف الأول من زيد « ز » بالفتح ، والعرب لا تقف على متحرك كما أنها لا تبتدىء النطق بساكن .

(٢) كذا في الأصل الذى طبعنا عنه . ولفظ الحديث : « مَنْ قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله به حسنة ، الحسنة بعشر أمثالها ، لا أقول « ألم » حرف ، ولكن أقول : ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » أخرجه الترمذى وصححه .

وجاء الجزولى وغيره فاعترضوا على النُحاة فى هذا ولم يفهموا كلامهم فقالوا : كل جنس قُسمَ إلى أنواعه أو أشخاص أنواعه ، فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست أقساماً له ، وأراد بذلك الاعتراض على قول الزجَّاج : الكلام اسم وفعل وحرف . والذي ذكره الزجَّاج هو الذى ذكره سيبويه وسائر أئمة النُحاة وأرادوا بذلك القسمة الأولى المعروفة وهى قسمة الأمور الموجودة إلى أجزائها كما يُقسمُ العقار والمال ، ولم يريدوا بذلك قسمة الكليات التى لا توجد كليات إلا فى الذهن ، كقسمة الحيوان إلى ناطق وبهيم ، وقسمة الاسم إلى المعرب والمبنى . فإن المقسّم هنا هو معنى عقلى كلى لا يكون كلياً إلا فى الذهن .

* * *

فصل

فى تقسيم النحاة والمقرئين للحروف ومعنى الحرف فى اللُغة

ولفظ الحرف يُراد به حروف المعانى التى هى قسيمة الأسماء والأفعال ، مثل حروف الجر والجزم ، وحرفى التنفيس ، والحروف المشبهة للأفعال مثل : « إن وأخواتها » ، وهذه الحروف لها أقسام معروفة فى كتب العربية كما يقسمونها بحسب الإعراب إلى ما يختص بالأسماء وإلى ما يختص بالأفعال ، ويقولون : ما اختص بأحد النوعين ولم يكن كالجزم منه كان عاملاً كما تعمل حروف الجر . و « إن وأخواتها » فى الأسماء ، وكما تعمل النواصب والجوازم فى الأفعال ، بخلاف حرف التعريف وحرفى التنفيس - كالسين وسوف - فإنهما لا يعملان لأنهما

كالجزء من الكلمة ، ويقولون : كان القياس فى « ما » أنها لا تعمل لأنها تدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، ولكن أهل الحجاز أعملوها لمشابتها لـ « ليس » ، وبلغتهم جاء القرآن فى قوله : ﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا ﴾ (١) ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٢) .

وَيُقَسَّمُونَ الحروف باعتبار معانيها إلى حروف استفهام وحروف نفي وحروف تخصيص ... وغير ذلك ، وَيُقَسَّمُونَهَا باعتبار بنيتها كما تُقَسَّمُ الأفعال والأسماء إلى مفرد وثنائى وثلاثى ورباعى وخماسى . فاسم الحرف هنا منقول عن اللغة إلى عُرِف النُحَاء بالتخصيص ، وإلا فلفظ الحرف فى اللغة يتناول الأسماء والحروف والأفعال، وحروف الهجاء تسمى حروفاً، وهى أسماء كالحروف المذكورة فى أوائل السور لأن مسماها هو الحرف الذى هو حرف الكلمة .

وتَقَسَّمُ تقسيماً آخر إلى حروف حلقية وشفهية ، والمذكورة فى أوائل السور فى القرآن هى نصف الحروف واشتملت من كل صنف فى أشرف نصفيه : على نصف الحلقية والشفهية والمطبقة والمصمتة ، وغير ذلك من أجناس الحروف .

فإن لفظ « الحرف » أصله فى اللغة هو الحد والطرف ، كما يقال حروف الرغبة وحروف الجبل ، قال الجوهري : حرف كل شىء طرفه وشفيره وحدُّه ، ومنه حرف الحبل وهو أعلاه المحدد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَالْآخِرَةُ ﴾ (٣) ، فإن طرف الشىء إذا كان الإنسان عليه لم يكن مستقراً ، فلهذا كان مَنْ عبد الله على السراء دون الضراء عابداً له على حرف ، تارة يظهره وتارة ينقلب على وجهه كالواقف على حرف الجبل ، فسميت حروف الكلام حروفاً لأنها طرف الكلام وحدُّه ومنتهاه ، إذ كان

(١) يوسف : ٣١

(٢) المجادلة : ٢

(٣) الحج : ١١

مبدأ الكلام من نفس المتكلم ومنتهاه حدّه وحرفه القائم بشفتيه ولسانه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴾ ^(١) ، فلفظ الحرف يراد به هذا وهذا وهذا .

● تعليم الإنسان بالقلم وأول ما أنزل الله تعالى من القرآن :

ثم إذا كُتِبَ الكلام فى المصحف سموا ذلك حرفاً فيُراد بالحرف الشكل المخصوص ولكلامه شكل مخصوص هى خطوطهم التى يكتبون بها كلامهم ، ويُراد به المادة ، ويُراد به مجموعهما ، وهذه الحروف المكتوبة تطابق الحروف المنطوقة وتبينها وتدل عليها فسميت بأسمائها إذ كان الإنسان يكتب اللفظ بقلمه ، ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(٢) ، فبين سبحانه فى أول ما أنزله أنه سبحانه هو الخالق الهادى الذى خلق فسوى ، والذى قَدَّرَ فهدى ، كما قال موسى : ﴿ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ ^(٣) ، فالخالق يتناول كل ما سواه من المخلوقات ، ثم خَصَّ الإنسان فقال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ^(٤) ، ثم ذكر أنه علم فإن الهدى والتعليم هو كمال المخلوقات .

والعلم له ثلاث مراتب : علّم بالجنان ، وعبارةً باللسان ، وخطّ بالبنان ^(٥) ولهذا قيل : إن لكل شيء أربع وجودات : وجود عينى وعلمى ولفظى ورسمى ،

(١) البلد : ٨ - ٩

(٢) العلق : ١ - ٥

(٣) طه : ٥

(٤) العلق : ٢

(٥) المرتبتان الأوليان مما فُطر عليه الإنسان ، والثالثة وهى الخط صناعة استحدثها من قديم الزمان ، وقد استحدث فى هذا الزمان صناعات أخرى وهى نقل الكلام بالآلات الكهربائية كالتلغراف السلكى والتلغراف الهوائى وألواح الآلة التى تسمى « فونوغراف » ويدخل هذا فى عموم قوله تعالى : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العلق : ٥) .

وجود فى الأعيان ، ووجود فى الأذهان ، واللسان والبَنان ، لكن الوجود العينى هو وجود الموجودات فى أنفسها والله خالق كل شىء ، وأما الذهنى الجنائى فهو العلم بها الذى فى القلوب ، والعبارة عن ذلك هو اللسانى ، وكتابة ذلك هو الرسمى البنائى ، وتعليم الخط يستلزم تعليم العبارة واللفظ ، وذلك يستلزم تعليم العلم فقال : ﴿ عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ ^(١) ، لأن التعليم بالقلم يستلزم المراتب الثلاث ، وأطلق التعليم ثم خص فقال : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(٢) .

● تنازع الناس ، هل الوجود عين الموجود :

وقد تنازع الناس فى وجود كل شىء ، هل هو عين ماهيته أم لا . وقد بُسِطَ الكلام على ذلك فى غير هذا الموضع ، ويَبَيِّن أن الصواب من ذلك أنه قد يُراد بالوجود ما هو ثابت فى الأعيان ، ليس هو ماهيتها المتصورة فى الأذهان . لكن الله خلق الموجود الثابت فى الأعيان وعلم الماهيات المتصورة فى الأذهان ، كما أنزل بيان ذلك فى أول سورة أنزلها من القرآن . وقد يُراد بالوجود والماهية كليهما ما هو متحقق فى الأعيان ، وما هو متحقق فى الأذهان ، فإذا أُريد بهذا وهذا ما هو متحقق فى الأعيان أو ما هو متصور فى الأذهان ، فليس هما اثنين ^(٣) بل هذا هو هذا . وكذلك الذهن إذا تصور شيئاً فتلك الصورة هى المثال الذى تصورهما وذلك هو وجودها الذهنى الذى تتصوره الأذهان . فهذا فصل الخطاب فى هذا الباب .

ومن تدبر هذه المسائل وأمثالها تبين له أن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ ﴾ ^(٤) .

(٢) العلق : ٥

(١) العلق : ٤

(٣) كانت فى الأصل : « فى الأعيان » ولم يكن المعنى بها ظاهراً .

(٤) النور : ٤ .

وقد بُسِطَ الكلام على أصول هذه المسائل وتفصيلها في مواضع أخرى . فإنَّ الناس كثر نزاعهم فيها حتى قيل : مسألة الكلام حيَّرت عقول الآنام . ولكن سؤال هذين لا يحتمل البَسْط الكثير فإنهما يسألان بحسب ما سمعاه واعتقدها وتصوراه ، فإذا عرف السائل أصل مسألته ولوازمها وما فيها من الألفاظ المجملّة والمعاني المشتبهة تبيَّن له أن من الخلق مَنْ تكلم في مثل هذه الأسماء بالنفي والإثبات من غير تفصيل فلا بد له أن يقابله آخر بمثل إطلاقه .

● وجوب الاتفاق على ألفاظ الكتاب والسُّنَّة وتحكيم الأدلة في

غيرها :

ومن الأصول الكلية أن يُعْلَم أن الألفاظ نوعان : نوع جاء به الكتاب والسُّنَّة فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك ، فيثبت ما أثبتته الله ورسوله ، وينفي ما نفاه الله ورسوله ، فاللفظ الذي أثبتته الله ، أو نفاه (١) فإن الله يقول الحق وهو يهdy السبيل ، والألفاظ الشرعية لها حرمة . ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبتته وينفي ما نفاه من المعاني ، فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر ، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر ، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان ، وقد قال تعالى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (٢) .

وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسُّنَّة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها، فهذه ليس على أحد أن يوافق مَنْ نفاه أو أثبتها حتى يستفسر عن

(١) كذا في الأصل ، وقد سقط منه الخبر الذي يتم به الكلام ويُعلم من القرينة ومما بعده وهو :

« لا يكون إلا حقاً في إثباته ونفيه » .

(٢) المجادلة : ١١

مراده ، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقرُّ به ، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره .

ثم التعبير عن تلك المعانى إن كان فى ألفاظه اشتباه أو إجمال عبّر بغيرها أو بيّن مراده بها ، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعى ، فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعانٍ مشتبهة ، حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها ، ولو سُئل كل منهما عن معنى ما قاله لم يتصوره ، فضلاً عن أن يعرف دليله ، ولو عرف دليله لم يلزم أن مَنْ خالفه يكون مخطئاً بل يكون فى قوله نوع من الصواب ، وقد يكون هذا مصيباً من وجه ، وهذا مصيباً من وجه ، وقد يكون الصواب فى قول ثالث .

وكثير من الكتب المصنّفة فى أصول علوم الدين وغيرها تجد الرجل المصنّف فيها فى المسألة العظيمة كمسألة القرآن والرؤية والصفات والمعاد وحدوث العالم وغير ذلك يذكر أقوالاً متعددة . والقول الذى جاء به الرسول وكان عليه سلف الأمة ليس فى تلك الكتب ولا عرفه مصنّفوها ولا شعروا به ، وهذا من أسباب توكيد التفريق والاختلاف بين الأمة وهو مما نهيت الأمة عنه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ، وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ (١) ، قال ابن عباس : تَبْيَضُّ وجوه أهل السنة والجماعة وتَسْوَدُّ وجوه أهل البدعة والفرقة . وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً لَأُسْتُخَفَّ مِنْهُمْ فِى شَيْءٍ ، إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِى الْكِتَابِ لَفِى شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ (٣) ، وقد خرج النبى ﷺ على أصحابه وهم يتنازعون فى القدر ، وهذا يقول : ألم يقل الله كذا ؟ وهذا يقول : ألم يقل الله

(٣) البقرة : ١٧٦

(٢) الأنعام : ١٥٩

(١) آل عمران : ١٠٥ - ١٠٦

كذا ؟ فقال : « أبهذا أمرتُم ؟ أم إلى هذا دُعيتُم ؟ إنما هلكَ مَنْ كان قبلكم بهذا : أن ضربوا كتابَ الله بعضه ببعض ، انظروا ما أمرتُم به فافعلوه ، وما نُهيَتُم عنه فاجتنبوه » ومما أمرَ الناس به أن يعملوا بحكم القرآن ويؤمنوا بمشابهه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وقد كُتِبَ في أصول هذه المسائل قواعد متعددة وأصول كثيرة ، ولكن هذا الجواب كُتِبَ وصاحبه مستوفز في قعدة واحدة ، والله تعالى يهدينا وسائر إخواننا لما يحبه ويرضاه . والحمد لله رب العالمين .

* * *

فصل

في أن القرآن كله كلام الله وحده ليس فيه شيء من كلام
الملك أو الرسول

في بيان أن القرآن العظيم كلام الله العزيز العليم ليس شيء منه كلاماً لغيره ، لا جبريل ولا محمد ولا غيرهما ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ * إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ * وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزَلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ * وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ، لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿ (١) ، فأمره أن يقول : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ ،

(١) النحل : ٩٨ - ١٠٣

والضمير فى قوله : ﴿ نَزَّلَهُ ﴾ عائد على : ﴿ مَا ﴾ فى قوله : ﴿ بِمَا يُنَزَّلُ ﴾ ، فالمراد به القرآن كما يدل عليه سياق الكلام ، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ ﴾ فيه إخبار بأنه أنزل ، لكن ليس فى هذه اللفظة بيان أن روح القدس نزل به ولا أنه مُنَزَّل منه .

ولفظ الإنزال فى القرآن قد يرد مقيداً بالإنزال منه كنزول القرآن ، وقد يرد مقيداً بالإنزال من السماء ويراد به العلو ، فيتناول نزول المطر من السحاب ، ونزول الملائكة من عند الله ... وغير ذلك . وقد يرد مطلقاً فلا يختص بنوع من الإنزال بل ربما يتناول الإنزال من رؤس الجبال كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ (١) ، والإنزال من ظهور الحيوان كإنزال الفحل الماء ... وغير ذلك ، فقوله : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ بيان لنزول جبريل به من الله عز وجل ، فإن روح القدس هنا هو جبريل بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٢) ، وهو الروح الأمين كما فى قوله تعالى ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (٣) ، وفى قوله : ﴿ الْأَمِينُ ﴾ دلالة على أنه مؤتمن على ما أُرْسِلَ به لا يزيد فيه ولا ينقص ، فإن الرسول الخائن قد يُغيّر الرسالة كما قال تعالى فى صفته فى الآية الاخرى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾ (٤) .

● فرق الجهمية القائلين بخلق القرآن :

وفى قوله : ﴿ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (٥) دلالة على أمور : منها بطلان قول مَنْ

(٣) الشعراء : ١٩٢ - ١٩٥

(٢) البقرة : ٩٧

(١) الحديد : ٢٥

(٥) الأنعام : ١١٤

(٤) التكوير : ١٩ - ٢١

يقول إنه كلام مخلوق خلقه فى جسم من الأجسام المخلوقة - كما هو قول الجهمية الذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة والنجارية والضرارية وغيرهم^(١)، فإن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات وقال : إن القرآن مخلوق وأن الله لا يرى فى الآخرة - جهمياً ، فإن أول من ظهرت عنه بدعة نفى الأسماء والصفات ، وبالع فى نفى ذلك ، فله فى هذه البدعة مزية المبالغة فى النفى والابتداء بكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه ، وإن كان الجعد بن درهم^(٢) قد سبقه إلى بعض ذلك ، فإن الجعد أول من أحدث ذلك فى الإسلام فضحى به خالد بن عبد الله القسرى بواسطة يوم النحر ، وقال : « يا أيها الناس ، ضحوا تقبل الله ضحاياكم ، فإنى مضج بالجعد بن درهم ، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً » ثم نزل فذبحه ، ولكن المعتزلة إن وافقوا جهماً فى بعض ذلك فهم يخالفونه فى مسائل غير ذلك ، كمسائل الإيمان والقدر وبعض مسائل الصفات أيضاً ، ولا يبالغون فى النفى مبالغته ، وجهم يقول : إن الله لا يتكلم ، أو يقول : إنه متكلم بطريق المجاز ، وأما المعتزلة فيقولون : إنه يتكلم حقيقة ، لكن قولهم فى المعنى هو قول جهم ، وجهم ينفى الأسماء أيضاً كما نفىها الباطنية ومن وافقهم من الفلاسفة ، وأما جمهور المعتزلة فلا تنفى الأسماء .

فالمقصود أن قوله : « مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ » فيه بيان أنه منزل من الله لا من مخلوق من المخلوقات . ولهذا قال السلف : منه بدأ ، أى هو الذى تكلم به لم يبتدىء من غيره كما قال الخلقية .

(١) المعتزلة : من القدرية أصحاب واصل بن عطاء ، والنجارية : أصحاب الحسن بن محمد النجار ، والضرارية : أصحاب ضرار بن عمرو ، وانظر هامش ج ١ ص ٢١١ و ج ٣ ص ١٢ (البلتاجى) .

(٢) الجعد بن درهم : من أصحاب الآراء المنحرفة ومن اتهموا بالزندقة ، قتله خالد القسرى أمير العراق لزندقته بأمر هشام بن عبد الملك حوالى عام ١١٨ هـ ، وانظر هامش ج ٣ ص ٢٨ (البلتاجى) .

ومنها أن قوله : ﴿ مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾ فيه بطلان قول من يجعله فاض على نفس النبي من العقل الفعّال أو غيره ^(١) كما يقول ذلك طوائف من الفلاسفة والصابئة . وهذا القول أعظم كفراً وضلالاً من الذى قبله .

ومنها أن هذه الآية أيضاً تُبطل قول من قال إن القرآن العربى ليس منزلاً من الله بل مخلوق ، إما فى جبريل أو محمد أو جسم آخر غيرهما ، كما يقول ذلك الكلابية والأشعرية الذين يقولون : القرآن العربى ليس هو كلام الله وإنما كلامه المعنى القائم بذاته والقرآن العربى خُلِقَ ليدل على ذلك المعنى ، ثم إما أن يكون خُلِقَ فى بعض الأجسام : الهواء أو غيره . أو ألهمه جبريل فعبر عنه بالقرآن العربى ، أو ألهمه محمد فعبر عنه بالقرآن العربى ، أو يكون جبريل أخذه من اللوح المحفوظ أو غيره .

فهذه الأقوال التى تقدمت هى تفريع على هذا القول ، فإن هذا القرآن العربى لا بد له من متكلم تكلم به أولاً قبل أن يصل إلينا . وهذا القول يوافق قول المعتزلة ونحوهم فى إثبات خلق القرآن العربى ، وكذلك التوراة العبرية ، ويفارقه من وجهين ، أحدهما : أن أولئك يقولون : إن المخلوق كلام الله ، وهم يقولون : إنه ليس كلام الله لكن يسمى كلام الله مجازاً ، هذا قول أئمتهم وجمهورهم . وقال طائفة من متأخريهم : بل لفظ الكلام يُقال على هذا وهذا بالاشتراك اللفظى ، لكن لفظ هذا الكلام ينقض أصلهم فى إبطال قيام الكلام بغير المتكلم به ، ومع هذا لا يقولون إن المخلوق كلام الله حقيقة كما يقوله

(١) هذا يشبه قول بعض فلاسفة أوروبا أن وحى الأنبياء يفيض من أنفسهم فى أحوال مخصوصة تستولى عليها وتستغرق إدراكها ووجدانها كاستيلاء كراهة الوثنية على نبينا ﷺ . ويرده أن الوحى إليه لم يكن مقصوراً على إبطال الوثنية وخرافاتهما وإثبات التوحيد وما يناسبه من العبادات والفضائل ، بل فيه من أخبار الغيب الماضية والآتية ومن الحكمة وأصول التشريع ما لا يُعقل أن يكون نابعاً من نفس رجل أمى ولا متعلم . وإنما يعقل أن يكون وحياً من عالم الغيب والشهادة .

مع قولهم إنه كلام حقيقة ، بل يجعلون القرآن العربى كلاماً لغير الله وهو كلام حقيقة ، وهذا شر من قول المعتزلة . وهذا حقيقة قول الجهمية . ومن هذا الوجه نقول : المعتزلة أقرب . وقول الآخرين هو قول الجهمية المحضة ، لكن المعتزلة فى المعنى موافقون لهؤلاء وإنما ينازعونهم فى اللفظ .

الثانى : أن هؤلاء يقولون : لله كلام هو معنى قديم قائم بذاته ، والخلقية يقولون : لا يقوم بذاته كلام ، ومن هذا الوجه الكلامية خير من الخلقية فى الظاهر ، لكن جمهور الناس يقولون إن أصحاب هذا القول عند التحقيق لم يثبتوا كلاماً له حقيقة غير المخلوق ، فإنهم يقولون إنه معنى واحد هو الأمر والنهى والخبر ، إن عُبِّرَ عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عُبِّرَ عنه بالعبرية كان تورا . وإن عُبِّرَ عنه بالسريانية كان إنجيلاً . ومنهم من قال : هو خمس معان .

وجمهور العقلاء يقولون إن فساد هذا معلوم بالضرورة بعد التصور التام ، والعقلاء الكثيرون لا يتفقون على الكذب وجحد الضرورات من غير تواطئ واتفاق كما فى الأخبار المتواترة ، وأما مع التواطئ فقد يتفقون على الكذب عمداً ، وقد يتفقون على جحد الضرورات وإن لم يعلم كل منهم أنه جاحد للضرورة ولم يفهم حقيقة القول الذى يعتقده لحسن ظنه فيمن يقلد قوله ومحبته ليصير ^(١) ذلك القول كما اتفقت النصارى والرافضة وغيرهم من الطوائف على مقالات يُعلم فسادها بالضرورة .

وقال جمهور العقلاء : نحن إذا عرَبْنَا التوراة والإنجيل لم يكن معنى ذلك معنى القرآن ، بل معانى هذا ليست معانى هذا ^(٢) ، وكذلك معنى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٣) ليس هو معنى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(٤) ، ولا معنى

(١) كذا فى الأصل ولعله : « لنصر ذلك القول » .

(٢) بياض بالأصل قليل ، يظهر أنه موضع شاهد كالشواهد التى بعده .

(٤) المسد : ١

(٣) الإخلاص : ١

آية الكرسي معنى آية الدين ، وقالوا : إذا جوزتم أن تكون الحقائق المتنوعة شيئاً واحداً فجوزوا أن يكون العلم والقدرة والكلام والسمع والبصر صفة واحدة. فاعترف أئمة هذا القول بأن هذا الإلزام ليس لهم عنه جواب عقلى .

ثم منهم من قال : الناس فى الصفات إما مثبت لها قائل بالتعدد ، وإما نافى لها ، وأما إثباتها واتحادها فخلاف الإجماع ، وهذه طريقة القاضى أبى بكر وأبى المعالى وغيرهما . ومنهم من اعترف بأنه ليس له عنه جواب كأبى حسن الأمدى وغيره .

● إبطال قوله : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ لما يخالف مذهب السلف :

والمقصود هنا أن هذه الآية تُبين بطلان هذا القول كما تُثبت بطلان غيره ، فإن قوله : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(١) يقتضى نزول القرآن من ربه ، والقرآن اسم للقرآن العربى لفظه ومعناه . بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٢) ، وإنما يقرأ القرآن العربى لا يقرأ معانيه المحددة . وأيضاً فضمير المفعول فى قوله : ﴿ نَزَّلَهُ ﴾ عائد إلى ﴿ مَا ﴾ فى قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ ^(٣) ، فالذى أنزله الله هو الذى نزل روح القدس ، فإذا كان روح القدس نزل بالقرآن العربى لزم أن يكون نزل من الله ، فلا يكون شئ منه نزل من عين من الأعيان المخلوقة ولا نزل من نفسه .

وأيضاً فإنه قال عقب هذه الآية : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ، لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ ﴾ ... الآية ^(٤) . وهم كانوا يقولون: إنما يعلمه هذا القرآن العربى بشر ، لم يكونوا يقولون إنما يعلمه بشر

(٢) النحل : ٩٨

(١) النحل : ١٠٢

(٤) النحل : ١٠٣

(٣) النحل : ١٠١

معانيه فقط ، بدليل قوله : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (١) فإنه تعالى أبطل قول الكفار بأن لسان الذي أُلْحِدُوا إليه فجعلوه هو الذي يُعَلِّمُ محمداً القرآن لسان أعجمي ، والقرآن لسان عربي مبين ، فلو كان الكفار قالوا : يعلمه معانيه فقط لم يكن هذا رداً لقولهم ، فإن الإنسان قد يتعلم من الأعجمي شيئاً بلغة ذلك الأعجمي ويُعَبِّرُ عنه بعبارة . وقد اشتهر في التفسير أن بعض الكفار كانوا يقولون : هو تعلمه من شخص كان بمكة أعجمي ، قيل إنه كان مولى لابن الحضرمي .

● بطلان التفريق بين كلام الله وكتاب الله والقرآن :

وإذا كان الكفار جعلوا الذي يُعَلِّمُهُ ما نزل به روح القدس بشراً والله أبطل ذلك بأن لسان ذاك أعجمي وهذا لسان عربي مبين ، عَلِمَ أَنَّ روح القدس نزل باللسان العربي المبين ، وَأَنَّ محمداً لم يؤلف نظم القرآن بل سمعه من روح القدس ، وإذا كان روح القدس نزل به من الله ، عَلِمَ أَنَّهُ سمعه منه ولم يؤلفه هو ، وهذا بيان من الله أَنَّ القرآن الذي هو اللسان العربي المبين سمعه روح القدس من الله ، وكذلك قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ ... الآية (٢) ، والكتاب اسم للكلام العربي بالضرورة والاتفاق ، فإن الكلابية أو بعضهم يُفَرِّق بين كلام الله وكتاب الله ، فيقول : كلام الله هو المعنى القائم بالذات وهو غير مخلوق ، وكتابه هو المنظوم المؤلف العربي وهو المخلوق ، والقرآن يُراد به تارة هذا وتارة هذا ، والله تعالى قد سمى نفس مجموع اللفظ والمعنى قرآناً وكتاباً وكلاماً ، فقال تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ طَسَمَ * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفْرًا مِّنَ الْجِنِّ ﴾ ... الآية (٥) ، فَبَيَّنَ أَنَّ الذي سمعوه هو القرآن وهو الكتاب ، وقال :

(٣) الحجر : ١

(٢) الأنعام : ١١٤

(١) النحل : ١٠٣

(٥) الأحقاف : ٢٩

(٤) الشعراء ١ - ٢ ، والقصاص ١ - ٢

﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ ﴾ ... الآية (١) ، وقال : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ ... الآية (٢) ، وقال : ﴿ يَتْلُوا صُحُفًا ﴾ ... الآية (٣) . وقال : ﴿ وَالطُّورِ ﴾ ... الآية (٤) . وقال : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰكَ كِتَابًا ﴾ ... الآية (٥) . لكن لفظ الكتاب قد يُراد به المكتوب فيكون هو الكلام ، وقد يُراد به ما يُكتب فيه كقوله : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ ... الآية (٦) . وقال : ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا ﴾ ... الآية (٧) .

• نصوص الآيات في أن القرآن العربى كلام الله أنزله كتاباً مفصلاً :

والمقصود هنا أن قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ (٨) يتناول نزول القرآن العربى على كل قول . وقد أخبر أن : ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٩) إخبار مستشهد بهم لا مكذب لهم . وقال : إنهم يعلمون ذلك ، لم يقل : إنهم يظنون أو يقولونه ، والعلم لا يكون إلا حقاً مطابقاً للمعلوم بخلاف القول والظن الذى ينقسم إلى حق وباطل ، فعلم أن القرآن العربى ينزل من الله لا من الهواء ولا من اللوح ولا من جسم آخر ولا من جبريل ولا محمد ولا غيرهما ، وإذا كان أهل الكتاب يعلمون ذلك فمن لم يقر بذلك من هذه الأمة كان أهل الكتاب المقرون بذلك خيراً منه من هذا الوجه .

وهذا لا ينافى ما جاء عن ابن عباس وغيره من السلف فى تفسير قوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ (١٠) أنه أنزله إلى بيت العزة من السماء الدنيا ، ثم

(١) البروج : ٢١	(٢) الواقعة : ٧٧	(٣) البينة : ٢
(٤) الطور : ١	(٥) الأنعام : ٧	(٦) الواقعة : ٧٧
(٧) الإسراء : ١٣	(٨) الأنعام : ١١٤	(٩) الأنعام : ١١٤
(١٠) القدر : ١		

أنزله بعد ذلك منجماً مفرقاً بحسب الحوادث ، ولا ينافى أنه مكتوب فى اللوح المحفوظ قبل نزوله ، كما قال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴾ ... الآية (١) ، وقال : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ ... الآية (٢) ، وقال : ﴿ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴾ ... الآية (٣) ، وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ ... الآية (٤) ، وكونه مكتوباً فى اللوح المحفوظ وفى صحف مطهرة بأيدي الملائكة لا ينافى أن يكون جبريل نزل به من الله سواء كتبه الله قبل أن يُرسل به جبريل أو غير ذلك ، وإذا كان قد أنزله مكتوباً إلى بيت العزة جملة واحدة فى ليلة القدر فقد كتبه كله قبل أن ينزله ، والله تعالى يعلم ما كان وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وهو سبحانه قَدْرُ مقادير الخلائق وكتب أعمال العباد قبل أن يعملوها ، كما ثبت ذلك بالكتاب والسنة وآثار السلف ، ثم إنه يأمر الملائكة بكتابتها بعدما يعملونها ، فيقابل من الكتابة المتقدمة على الوجود والكتابة المتأخرة عنها فلا يكون بينهما تفاوت . هكذا قال ابن عباس وغيره من السلف وهو حق ، فإذا كان ما يخلقه ثابتاً عنه قبل كتبه أن يخلقه فكيف يُستبعد أن يكتب كلامه الذى يُرسل به ملائكته قبل أن يُرسلهم به .

● تلقى جبريل القرآن العربى عن الله تعالى لا معناه :

ومَنْ قال إن جبريل أخذ القرآن عن الكتاب لم يسمعه من الله كان هذا باطلاً من وجوه : منها أن يقال : إن الله تعالى كتب التوراة لموسى بيده فبنو إسرائيل أخذوا كلام الله من الكتاب الذى كتبه هو سبحانه فيه (٥) ، فإن كان محمد أخذه من جبريل وجبريل عن الكتاب كان بنو إسرائيل أعلا من محمد بدرجة ،

(٢) الواقعة : ٧٧

(١) البروج : ٢١

(٤) الزخرف : ٤

(٣) عبس : ١١

(٥) الذى عندهم أن الذى كتبه الله فى الألواح هو الرصايا العشر لا كل ما يسمونه التوراة .

وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ أَلْقَى إِلَى جَبْرِيلَ مَعَانِي وَأَنْ جَبْرِيلَ عَبَّرَ عَنْهَا بِالْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ ،
فَقَوْلُهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ جَبْرِيلُ أَلْهَمَهُ إلهاماً ، وهذا الإلهام يكون لآحاد المؤمنين
كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ﴾ (١) ،
وقال : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ (٢) ، وقد أوحى إلى سائر
النبیین ، فيكون هذا الوحي الذي لا يكون لآحاد الأنبياء والمؤمنين أعلا من أخذ
محمد القرآن عن جبريل لأن جبريل الذي علمه لمحمد هو بمنزلة الواحد من
هؤلاء ، ولهذا زعم ابن عربي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء ، قال :
لأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول ، فجعل
أخذه وأخذ الملك الذي جاء إلى الرسول من معدن واحد ، وادعى أن أخذه عن
الله أعلا من أخذ الرسول للقرآن ، ومعلوم أن هذا من أعظم الكفر ، وإن هذا
القول من جنسه .

● إنقسام كل من التكليم والوحي إلى عام وخاص :

وأيضاً فالله تعالى يقول : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ﴾ ...
الآية (٣) . ففضل موسى بالتكليم على غيره ممن أوحى إليهم . وهذا يدل على
أمر : على أن الله يكلم عبده تكليماً زائداً على الوحي الذي هو قسيم التكليم
الخاص ، فإن لفظ التكليم والوحي كل منهما ينقسم إلى عام وخاص ، والتكليم
العام هو المقسوم في قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً ﴾ ...
الآية (٤) . والتكليم المطلق هو قسيم الوحي الخاص ليس قسماً منه ، وكذلك
لفظ الوحي قد يكون عاماً فيدخل فيه التكليم الخاص كما في قوله لموسى :
﴿ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴾ (٥) ، وقد يكون قسيم التكليم الخاص كما في سورة
الشورى . وهذا يبطل قول مَنْ يقول : الكلام معنى واحد قائم بالذات ، فإنه

(٣) النساء : ١٦٣

(٢) القصص : ٧

(١) المائدة : ١١١

(٥) طه : ١٣

(٤) الشورى : ٥١

حينئذ لا فرق بين التكليم الذى خُصَّ به موسى ، والوحى العام الذى هو لآحاد العباد ، ومثل هذا قوله فى الآية الأخرى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ (١) ، فإنه فرق بين الإيحاء وبين التكليم من وراء حجاب وبين إرسال الرسول يوحى بإذنه ما يشاء ، فدلَّ على أن التكليم من وراء حجاب كما كلم موسى أمر غير الإيحاء .

وأيضاً فقوله : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ حَمْدٌ * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ حَمْدٌ * تَنْزِيلُ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٤) ... وأمثال ذلك يدل على أنه منزل من الله لا من غيره . وكذلك قوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (٥) فإنه يدل على أنه مبلغ ما أنزل إليه من ربه وأنه مأمور بتبليغ ذلك .

وأيضاً فهم يقولون : إنه معنى واحد ، فإن كان موسى سمع جميع المعنى فقد سمع جميع كلام الله ، وإن كان سمع البعض فقد استمع بعضه فقد تبع بعض ، وكلاهما ينقض قولهم ، فإنهم يقولون إنه معنى واحد لا يتعدد ولا يتبع بعض . فإن كان ما سمعه موسى والملائكة هو ذلك المعنى كله كان كل منهم عليم بجميع كلام الله ، وكلامه متضمن لجميع خبره بجميع أمره ، فيلزم أن يكون كل واحد ممن كلمه الله وأنزل عليه شيئاً فى كلامه عالماً بجميع أخبار الله وأوامره ، وهذا معلوم الفساد بالضرورة . وإن كان الواحد من هؤلاء إنما سمع بعضه فقد تبع بعض كلامه وذلك يناقض قولهم .

وأيضاً فقوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ

(٢) الزمر : ١ ، والجاثية : ٢ ، والأحقاف : ٢

(١) الشورى : ٥١

(٥) المائدة : ٦٧

(٤) فصلت : ١ - ٢

(٣) غافر : ١ ، ٢

(٦) النساء : ١٦٤

مُوسَى لَمِيقَاتِنَا ﴿ ١١ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾ ﴿ ٢١ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا آتَاهَا نُودِيَ ﴾ ... الآيات ﴿ ٣ ﴾ دليل على تكليم موسى . والمعنى المجرد لا يُسمع بالضرورة . ومن قال إنه يُسمع فهو مكابر - ودليل أنه ناداه والنداء لا يكون إلا صوتاً مسموعاً لا يُعقل في لغة العرب لفظ النداء بغير صوت مسموع لا حقيقة ولا مجازاً . وقد قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ﴿ ٤١ ﴾ .

● توقيت نداء الله عباده يوم القيامة وخطابه للملائكة :

وأيضاً فقوله : ﴿ فَلَمَّا آتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ ﴿ ٥ ﴾ وفي هذا دليل على أنه حينئذ نودي ولم يناد قبل ذلك ، و ﴿ لَمَّا ﴾ فيها من معنى الظرف ، كما في قوله : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ ﴿ ٦ ﴾ ، ومثل هذا قوله : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ﴿ ٧ ﴾ ، ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ﴿ ٨ ﴾ فإن النداء وقت بظرف محدود ، فدلّ على أن النداء يقع في ذلك الحين دون غيره وجعل الظرف للنداء لا يُسمع النداء إلا فيه .

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ﴿ ٩ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ ﴿ ١٠ ﴾ ... وأمثال ذلك مما فيه توقيت بعض أقوال الرب بوقت معين فإن الكلابية ومن وافقهم من

(١) الأعراف : ١٤٣	(٢) مريم : ٥٢	(٣) طه : ١١
(٤) النمل : ٨	(٥) طه : ١١ - ١٢	(٦) الجن : ١٩
(٧) القصص : ٦٢	(٨) القصص : ٦٥	(٩) البقرة : ٣٠
(١٠) البقرة : ٣٤		

أصحاب الأئمة الأربعة يقولون : إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته بل الكلام المعين لازم لذاته كلزوم الحياة لذاته ، ومن هؤلاء مَنْ قال : إنه معنى واحد لأن الحروف والأصوات متعاقبة يمتنع أن تكون قديمة . ومنهم مَنْ قال : بل الحروف والأصوات قديمة الأعيان وأنها مترتبة فى مقارنة وجودها لم تزل ولا تزال قائمة بذاته .

● موافقة الأشعرية والمعتزلة للسلف من وجه ومخالفتها من

وجه :

ومنهم مَنْ قال : بل الحروف قديمة الأعيان بخلاف الأصوات ، وكل هؤلاء يقولون إن التكليم والنداء ليس إلا مجرد خلق إدراك فى المخلوق بحيث يسمع ما لم يزل ولا يزال لا أنه يكون هناك كلام يتكلم الله به بمشيئته وقدرته ولا تكليم بكلام الله بمشيئته وقدرته ، بل تكليمهم عندهم جعل العبد سامعاً لما كان موجوداً قبل سماعه بمنزلة ما يجعل الأعمى بصيراً لما كان موجوداً قبل رؤيته من غير إحداث شئ منفصل عنه ، وعندهم لما جاء موسى لميقات ربه سمع النداء القديم ، لا أنه حينئذ نودى ، ولهذا يقولون : إنه يسمع كلامه لخلقه بدل قول الناس : يكلم خلقه ، وهؤلاء يردون على الخلقية الذين يقولون : القرآن مخلوق ، ويقولون عن أنفسهم : إنهم أهل السنة الموافقون للسلف الذين قالوا : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وليس قولهم قول السلف ، لكن قولهم أقرب إلى قول السلف من وجه .

أما كون قولهم أقرب ، فلأنهم يثبتون كلاماً قائماً بنفس الله ، وهذا قول السلف بخلاف الخلقية الذين يقولون : ليس كلامه إلا ما خلقه فى غيره ، فإن قول هؤلاء مخالف لقول السلف . وأما كون الخلقية أقرب فلأنهم يقولون : إن الله يتكلم بمشيئته وقدرته ، وهذا قول السلف ، وهؤلاء عندهم لا يقدر الله على

شئ من كلامه فليس كلامه بمشيئته واختياره ، بل كلامه عندهم كحياته ، وهم يقولون : الكلام عندنا صفة ذات لا صفة فعل ، والخلقية يقولون : صفة فعل لا صفة ذات ، ومذهب السلف أنه صفة فعل وصفة ذات معاً ، فكل منهما موافق للسلف من وجه دون وجه .

واختلافهم في أفعاله ومسائل القدر بنسبة اختلافهم في كلامه تعالى ، فإن المعتزلة يقولون : إنه يفعل لحكمة مقصودة وإرادة الإحسان إلى العباد ، لكن لا يشبتون لفعله حكمة تعود إليه . وأولئك يقولون : لا يفعل لحكمة ولا لمقصود أصلاً ، فأولئك أثبتوا حكمة لكن لا تقوم به ، وهؤلاء لا يشبتون له قصداً يتصف به ولا حكمة تعود إليه ، وكذلك في الكلام ، أولئك أثبتوا كلاماً هو فعله لا يقوم به ، وهؤلاء يقولون : ما لا يقوم به لا تعود حكمته إليه ، والفريقان يمنعون أن تقوم به حكمة مرادة له ، كما يمنع الفريقان أن يقوم به كلام وفعل يريده . وقول أولئك أقرب إلى قول السلف والفقهاء إذ أثبتوا الحكمة والمصلحة في أفعاله وأحكامه ، وأثبتوا كلاماً يتكلم به بقدرته ومشيئته ، وقول هؤلاء أقرب إلى قول السلف إذ أثبتوا الصفات وقالوا : لا يوصف بمجرد المخلوق المنفصل عنه الذي لم يقم به أصلاً ، ولا يعود إليه حكم شئ لم يقم به ، فلا يكون متكلماً بكلام لم يقم به ، ولا قديراً بقدرته لم يقم به .

فكل من المعتزلة والأشعرية في مسائل كلام الله وأفعال الله وافقوا السلف والأئمة من وجه ، وخالفوهم من وجه ، وليس قول أحدهم قول السلف دون الآخر ، لكن الأشعرية في جنس مسائل الصفات والقدر أقرب إلى قول السلف والأئمة من المعتزلة .

● معنى قوله : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ أنه بلغه لا أنه أنشأه : فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ ^(١) وهذا يدل على أن الرسول أحدث الكلام العربى ، قيل : هذا باطل ، وذلك أن الله ذكر هذا في

(١) الحاقة : ٤٠

موضعين ، والرسول فى أحد الموضعين محمد ، والرسول فى الآية الأخرى جبريل ، قال تعالى فى سورة الحاقة : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ، قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾ ... الآية (١) ، فالرسول هنا محمد ﷺ . وقال فى سورة التكويد : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾ (٢) فالرسول هنا جبريل ، فلو كان أضافه إلى الرسول لكونه أحدث حروفه أو أحدث منه شيئاً لكان الخبران متناقضين ، فإنه إن كان أحدهما الذى أحدثها امتنع أن يكون الآخر هو الذى أحدثها .

وأيضاً فإنه قال : ﴿ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ ولم يقل : لقول ملك ولا نبي ، ولفظ « الرسول » يستلزم مرسلأ له . فدل ذلك على أن الرسول مُبَلَّغ له عن مرسله لا أنه أنشأ منه شيئاً من جهة نفسه ، وهذا يدل على أنه أضافه إلى الرسول لأنه بلغه وأدأه ، لا لأنه أنشأ منه شيئاً وابتدأه .

● المبلغون يبلغون كلام الرسول بحركاتهم وأصواتهم :

وأيضاً فإن الله قد كَفَّرَ مَنْ جعله قول البشر بقوله : ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ (٣) ومحمد بشر ، فمن قال إنه قول محمد فقد كفر ، ولا يفرق بين أن يقول بشر أو جنى أو ملك ، فمن جعله قولاً لأحد من هؤلاء فقد كفر ، ومع هذا فقد قال : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾ فجعله قول الرسول البشرى مع تكفيره مَنْ يقول إنه قول البشر ، فعلم أن المراد بذلك أن الرسول بلغه عن مرسله ، لا أنه قوله من تلقاء نفسه ، وهو كلام الله تعالى الذى أرسله ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (٤) ، فالذى بلغه الرسول هو كلام الله تعالى

(١) الحاقة : ٤٠ - ٤١

(٢) التكويد : ١٩ - ٢١

(٣) يعنى إلى قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ - والآيات من سورة المدثر : ١٨ - ٢٥

(٤) التوبة : ٦

لا كلامه ، ولهذا كان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموقف ويقول :
« ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي فإن قریشاً قد منعوني أن أبلغ
كلام ربي » (رواه أبو داود وغيره) ، والكلام كلام من قاله مبتدئاً لا كلام من
قاله مبلّغاً مؤدياً .

وموسى سمع كلام الله من الله بلا واسطة ، والمؤمنون يسمعه بعضهم من
بعض ، فسماع موسى سماع مطلق بلا واسطة ، وسماع الناس سماع مقيد
بواسطة ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ (١) ففرق بين التكليم من وراء حجاب كما كلم موسى وبين
التكليم بواسطة الرسول كما كلم الأنبياء بإرسال رسوله إليهم ، والناس يعلمون
أن النبي ﷺ إذا تكلم بكلام تكلم بحروفه ومعانيه بصوته ﷻ ، ثم المبلّغون عنه
يبلّغون كلامه بحركاتهم وأصواتهم كما قال ﷻ : « نَضَرَ اللَّهُ امرءاً سمع منا
حديثاً فبلّغه كما سمعه » ، فالمستمع منه مبلّغ حديثه كما سمعه ، لكن بصوت
نفسه لا بصوت الرسول ، فالكلام هو كلام الرسول تكلم به بصوته ، والمبلّغ بلغ
كلام رسول الله بصوت نفسه .

● شبهة القائلين بخلق القرآن والقائلين أن صوت العبد به غير
مخلوق :

وإذا كان هذا معلوماً في تبليغ كلام المخلوق فكلام الخالق أولى بذلك ، ولهذا
قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ
اللَّهِ ﴾ (٢) ، وقال النبي ﷺ : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » فجعل الكلام كلام
البارئ ، وجعل الصوت الذي يقرؤه به العبد صوت القارئ . وأصوات العباد
ليست هي الصوت الذي ينادى الله به ويتكلم به ، كما نطقت النصوص بذلك بل

(١) الشورى : ٥١

(٢) التوبة : ٦

ولا مثله ، فإن الله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (١) لا فى ذاته ولا صفاته ولا أفعاله ، فليس علمه مثل علم المخلوقين ولا قُدرته مثل قدرتهم ، ولا كلامه مثل كلامهم ، ولا نداؤه مثل ندائهم ، ولا صوته مثل أصواتهم ، فمن قال عن القرآن الذى يقرؤه المسلمون : ليس هو كلام الله ، أو هو كلام غير الله - فهو ملحد مبتدع ضال ، ومن قال : إن أصوات العباد أو المداد الذى يكتب به القرآن قديم أزلى فهو ملحد مبتدع ، بل هذا القرآن هو كلام الله ، وهو مثبت فى المصاحف ، وكلام الله مبلغ عنه ، مسموع من القراء ليس مسموعاً منه ، فالإنسان يرى الشمس والقمر والكواكب بطريق المباشرة ويراهها فى ماء أو مرآة ، فهذه رؤية مقيّدة بالواسطة ، وتلك مطلقة بطريق المباشرة ، ويسمع من المبلغ عنه بواسطة ، والمقصود بالسمع هو كلامه فى الموضعين كما أن المقصود بالرؤية هو المرئى فى الموضعين .

فمن عرف ما بين الحالين من الاجتماع والافتراق والاختلاف والاتفاق زالت عنه الشبهة التى تصيب كثيراً من الناس فى هذا الباب ، فإن طائفة قالت : هذا المسموع كلام الله ، والمسموع صوت العبد وصوته مخلوق ، فكلام الله مخلوق . وهذا جهل فإنه مسموع من المبلغ ، ولا يلزم إذا كان صوت المبلغ مخلوقاً أن يكون نفس الكلام مخلوقاً ، وطائفة قالت : هذا المسموع صوت العبد وهو مخلوق والقرآن ليس بمخلوق ، ولا يكون هذا المسموع كلام الله ، وهذا جهل ، فإن المخلوق هو الصوت لا نفس الكلام الذى يُسمع من المتكلم به ومن المبلغ عنه ، وطائفة قالت : هذا كلام الله وكلام الله غير مخلوق ، فيكون هذا الصوت غير مخلوق ، وهذا جهل . فإنه إذا قيل : هذا كلام الله فالشار إليه هو الكلام من حيث هو ، وهو الثابت إذا سُمع من الله وإذا سُمع من المبلغ عنه ، وإذا قيل للمسموع : إنه كلام الله ، فهو كلام الله مسموعاً من المبلغ عنه لا مسموعاً منه ،

(١) الشورى : ١١

فهو مسموع بواسطة صوت العبد وصوت العبد مخلوق ، وأما كلام الله منه فهو غير مخلوق حيث ما تصرف ، وهذه نكت قد بَسِطَ الكلام فيها في غير هذا الموضع .

* * *

فصل

في اختلاف أدلة المتكلمين على إثبات الصانع

وما ترتب عليه من البدع

فإن قيل : ما منشأ هذا النزاع والاشتباه والتفرق والاختلاف ؟ قيل : منشؤه هو الكلام الذي ذمه السلف وعابوه ، وهو الكلام المشتبه المشتعل على حق وباطل ، فيه ما يوافق العقل والسمع ، وفيه ما يخالف العقل والسمع ، فيأخذ هؤلاء جانب النفي المشتعل على نفي الحق والباطل ، وهؤلاء جانب الإثبات المشتعل على إثبات حق وباطل ، وجماعه هو الكلام المخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف . فكل كلام خالف ذلك فهو باطل ، ولا يخالف ذلك إلا كلام مخالف للعقل والسمع .

وذلك أنه لما تناظروا في مسألة حدوث العالم وإثبات الصانع استدلت الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من طوائف الكلام على^(١) بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، ثم إن المستدلين بذلك على حدوث الأجسام قالوا : إن الأجسام لا تخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، ثم تنوعت طرقهم في الأدلة في المسألة المتقدمة فتارة يثبتونها بأن الأجسام لا تخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان ، وتارة يثبتونها بأن الأجسام لا تخلو عن الاجتماع والافتراق وهما حادثان ، وتارة يثبتونها بأن الأجسام لا تخلو عن

(١) بياض في الأصل ، والمعروف أنهم استدلوا بما ذكر على قدم الصانع واجب الوجود .

الأكوان الأربعة : الاجتماع والافتراق والحركة والسكون ، وهى حادثة . وهذه طرق المعتزلة ومَن وافقهم على أن الأجسام قد تخلو عن بعض أنواع الأعراض ، وتارة يشبتونها بأن الجسم لا يخلو من كل جنس من الأعراض عن عرض منه ، ويقولون : إن الأعراض يمتنع بقاؤها لأن العَرَض لا يبقى زمانين ، وهى الطريقة التى اختارها الآمدى وزَيْف ما سواها ، وذكر أن جمهور أصحابه اعتمدوا عليها ، وقد وافقهم عليها طائفة من الفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة كالقاضى أبى يعلى والجوينى والباجى وغيرهم .

● الاستدلال على حدوث العالم بملازمة الحوادث وامتناع حوادث لا أول لها :

وأما الهشامية والكرامية ^(١) وغيرهما من الطوائف الذين لا يقولون بحدوث كل جسم يقولون : إن القديم تقوم به الحوادث ، فهؤلاء إذا قالوا بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث كما فى قول الكرامية وغيرهم موافقة للمعتزلة فى هذا الأصل فإنهم قالوا : إن الجسم القديم لا يخلو عن الحوادث بخلاف الأجسام المحدثّة .

والناس متنازعون فى السكون هل هو أمر وجودى أو عدمى ، فمن قال إنه وجودى قال : الجسم الذى لا يخلو عن الحركة والسكون فإذا انتفت عنه الحركة فالسكون به وجودى . وهذا قول مَن يحتج بتعاقب الحركة والسكون على حدوث المتصف بذلك ، ومن قال إنه عدمى ، لم يلزم من عدم الحركة عن المحل ثبوت أن السكون وجودى . فمن قال : إنه تقوم به الحركة أو الحوادث بعد أن لم تكن ، مع قوله بامتناع تعاقب الحوادث كما هو فى قول الكرامية ، وغيرهم يقولون :

(١) الهشامية : أصحاب هشام بن عمرو الفوطى ، والكرامية أصحاب أبو عبد الله محمد بن

كرام . (البلتاجى) .

إذا قامت به الحركة لم يعد بقيامها سكون وجودى ، بلى ذلك عندهم بمنزلة قولهم مع المعتزلة والأشعرية وغيرهم ، فإنه يفعل بعد أن لم يكن فاعلاً ولا يقولون إن عدم الفعل أمر وجودى ، كذلك الحركة عند هؤلاء .

وكان كثير من أهل الكلام يقولون : ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث ، بناء على أن هذه مقدمة ظاهرة بأن ما لا يسبق الحادث فلا بد أن يقارنه أو يكون بعده ، وما قارن الحوادث فهو حادث ، وما كان بعده فهو حادث ، وهذا الكلام مجمل ، فإنه إذا أريد به ما لا يخلو عن الحوادث المعينة أو ما لا يسبق الحادث المعين فهو حق بلا ريب ولا نزاع فيه ، وكذلك إذا أريد بالحوادث حكم ما له أول أو ما كان بعد العدم ونحو ذلك . وأما إذا أريد الحوادث الأمور التى تكون شيئاً بعد شئ لا إلى أول ، وقيل : إنه ما لا يخلو عنها وما لم يخل فهو حادث - لم يكن ذلك ظاهراً ولا بيئاً . بل هذا المقام ، حار فيه كثير من الأفهام ، وكثر فيه النزاع والخصام . ولهذا صار المستدلون بقولهم ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث - يعلمون أن هذا الدليل لا يتم إلا إذا أثبتوا امتناع حوادث لا أول لها ، فذكروا فى ذلك طرقاً قد تكلمنا عليها فى غير هذا الموضع .

● نظريتنا « حوادث لا أول لها » و « وحدوث ما لازم الحوادث » :

وهذا الأصل تنازع الناس فيه على ثلاثة أقوال : فقليل : ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وبامتناع حوادث لا أول لها مطلقاً . وهذا قول المعتزلة ومن اتبعهم من الكرامية والأشعرية ومن دخل معهم من الفقهاء وغيرهم . وقيل : بل يجوز دوام الحوادث مطلقاً ، وليس كل ما قارب حادثاً بعد حادث لا إلى أول يجوز أن يكون حادثاً ، بل يجوز أن يكون قديماً سواء أكان واجباً بنفسه أو بغيره . وربما عبّر عنه بالعلة والمعلول والفاعلية والمفعول ونحو ذلك . وهذا قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم والأفلاك كأرسطو وأتباعه مثل ثامببوس

والإسكندر الإفرديوسى وبوملس والفارابى وابن سينا وأمثالهم ، وأما جمهور الفلاسفة المتقدمين على أرسطو فلم يكونوا يقولون بهذا ، وقيل : بل إن كان الملتزم للحوادث ممكناً بنفسه وجب أن يكون حادثاً ، فإن كان واجباً بنفسه لم يجز أن يكن حادثاً ، وهذا قول أئمة أهل الملل وأساطين الفلاسفة وهو قول جماهير أهل الحديث .

● مأخذ خلق القرآن من نظرية امتناع قيام الحوادث به تعالى :

وصاحب هذا القول يقول : ما لا يخلو عن الحوادث وهو ممكن بنفسه فهو حادث ، وما لا يخلو عن الحوادث وهو معلول أو مفعول أو مبتدع أو مصنوع فهو حادث ، لأنه إن كان مفعولاً ملتزماً للحوادث امتنع أن يكون قديماً ، فإن القديم المعلوم لا يكون قديماً إلا إذا كان له موجب قديم بذاته يستلزم معلوله بحيث يكون معه أزلياً لا يتقدم عنه ، وهذا ممتنع ، فإن ما استلزم الحوادث يمتنع أن يكون فاعله موجباً بذاته يستلزم معلوله فى الأزل ، فإن الحوادث المتعاقبة شيئاً بعد شئ لا يكون مجموعها فى الأول ولا يكون شئ منها أزلياً بل الأزلى هو ذاتها واحد بعد واحد ، والموجب بذاته الملتزم لمعلوله فى الأزل لا يكون معلوله شيئاً بعد شئ سواء أكان صادراً عنه بواسطة أو بغير واسطة ، فإن ما كان واحداً بعد واحد يكون متعاقباً حادثاً شيئاً بعد شئ فيمتنع أن يكون معلولاً مقارباً لعلته فى الأزل ، بخلاف ما إذا قيل إن المقارن لذلك هو الموجب بذاته الذى يفعل شيئاً بعد شئ ، فإنه على هذا لا يكون فى الأزل موجباً بذاته ولا علة سابقة تامة فلا يكون معه فى أول شئ من المخلوقات ، لكن فاعليته للمفعولات تكون شيئاً بعد شئ ، وكل مفعول يأخذ عند وجوده كمال فاعليته ، إذ المؤثر التام الملتزم لجميع شروط التأثير لا يتخلف عنه أثره ، إذ لو تخلف لم يكن مؤثراً تاماً ، فوجود الأثر يستلزم وجود المؤثر التام ، ووجود المؤثر التام ، يستلزم وجود الأثر ، فليس فى الأول مؤثر تام ، فليس مع الله شئ من مخلوقاته قديم

بقَدَمه ، والأول ليس هو حداً محدداً ولا وقتاً معيناً بل كل بتقدير العقل من الغاية التي ينتهى إليها ، فالأول قبل ذلك كما هو قبل ما قدره ، فالأزل لا أول له ، كما أن الأبد لا آخر له . وفى الحديث الصحيح عن النبى ﷺ كان يقول : « أنت الأول فليس قبلك شئ ، وأنت الآخر فليس بعدك شئ » ، فلو قيل : إنه مؤثر تام فى الأزل لشئ من الأشياء لزم أن يكون مقارناً له دائماً ، وامتنع أن يقوم بالأثر شئ من الحوادث ، لأن كل حادث يحدث لا يحدث إلا إذا وجد مؤثره التام عند حدوثه ، وإن كانت ذات المؤثر موجودة قبل ذلك لكن لا بد من وجود شروط التأثير عند وجود الأثر وإلا لزم الترجيح من غير مرجح وتخلف المعلول عن العلة التامة ووجود الممكن بدون المرجح التام وكل هذا ممتنع ، وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .



فصل

فى نظرية الأشعرية والكلابية فى قَدَم الكلام النفسى

دون اللفظى

وإذا عُرِفَ الأصل الذى منه تفرع نزاع الناس فالذين قالوا : ما لا يسبق الحوادث فهو حادث ، تنازعوا فى كلام الله تعالى ، فقال كثير من هؤلاء : الكلام لا يكون إلا بمشيئة المتكلم وقدرته فيكون حادثاً كغيره من الحوادث ، ثم قالت طائفة : والرب تعالى لا يقوم به الحوادث فيكون الكلام مخلوقاً فى غيره ، فجعلوا كلامه مخلوقاً من المخلوقات ، ولم يُفرِّقوا بين : « قال » و « فعل » ، وقد عُلِمَ أن المخلوقات لا يتصف بها الخالق فلا يتصف بما يخلقه فى غيره من الألوان والأصوات والروائح والحركة والعلم والقُدرة والسمع والبصر ، فكيف يتصف بما يخلقه فى غيره من الكلام ، ولو جاز ذلك لكان

ما يخلقه من إنطاق الجمادات علامة ، ومن عَلِمَ أنه خالق كلام العباد وأفعالهم يلزمه أن يقول : كل كلام فى الوجود فهو كلامه ، كما قال بعض الاتحادية (١) :

وكل كلام فى الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

وهذا قول الجهمية والنجارية والضرارية وغيرهم ، فإن هؤلاء يقولون : إنه خالق أفعال العباد وكلامهم ، مع قولهم إن كلامه مخلوق فيلزمهم هذا ، وأما المعتزلة فلا يقولون إن الله تعالى خالق أفعال العباد لكن الحجة توجب القول بذلك ، وقالت طائفة : بل الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم ويمتنع أن لا يكون كلامه إلا مخلوقاً فى غيره ، وهو متكلم بمشيئته وقدرته ، فيكون كلامه حادثاً بعد أن لم يكن لامتناع حوادث لا أول لها ، وهذا قول الكرامية وغيرهم . وقال كثير من هؤلاء الذين يقولون بامتناع حوادث لا أول لها مطلقاً : الكلام لازم لذات الرب كلزوم الحياة ، ليس هو متعلقاً بمشيئته وقدرته ، بل هو قديم كقدم الحياة ، إذ لو قلنا إنه بمشيئته وقدرته لازم أن يكون حادثاً وحينئذ يلزم أن يكون مخلوقاً أو قائماً بذاته ، فيلزم قيام الحوادث به ، وذلك مستلزم لتسلسل الحوادث لأن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده ، قالوا : وتسلسل الحوادث ممتنع إذ التفريع على هذا الأصل .

● اختلاف العلماء فى قِدم حروف القرآن والأصوات به :

ثم إن هؤلاء لما قالوا بقديم عين الكلام تنازعوا فيه ، فقالت طائفة : القديم لا يكون حروفاً ولا أصواتاً ، لأن تلك الحروف لا تكون كلاماً إلا إذا كانت متعاقبة ، والقديم لا يكون مسبوقاً بغيره ، فلو كانت الميم من « بسم » قديمة مع كونها مسبوقة بالسين والباء لكان القديم مسبوقاً بغيره وهذا ممتنع ، فيلزم أن يكون القديم هو المعنى فقط ولا يجوز تعدده ، لأنه لو تعدد لكان اختصاصه

(١) ابن عربى .

بقدر دون قدر ترجيحاً من غير مرجح ، وإلا كان لا يتنافى لزوم وجود أعداد لا نهاية لها فى آن واحد . قالوا : وهذا ممتنع ، فيلزم أن يكون معنى واحداً هو الأمر والخبر ومعنى التوراة والإنجيل والقرآن ، وهذا أصل قول الكلابية والأشعرية .

وقالت طائفة من أهل الكلام والحديث والفقهاء وغيرهم : بل هو حروف قديمة الأعيان لم تزل ولا تزال ، وهى مترتبة فى ذاتها لا فى وجودها كالحروف الموجودة فى المصحف وليس بأصوات قديمة ، ومنهم من قال : بل هو أيضاً أصوات قديمة ، ولم يُفرّق هؤلاء بين الحروف المنطوقة التى لا توجد إلا متعاقبة وبين الحروف المكتوبة التى توجد فى وقت واحد كما يُفرّق بين الأصوات والمداد ، فإن الأصوات لا تبقى بخلاف المداد فإنه جسم يبقى . فإذا كان الصوت لا يبقى امتنع أن يكون الصوت المعين قديماً ، لأن ما وجب قدمه ، لزم بقاؤه وامتنع عدمه .

والحروف المكتوبة قد يُراد بها نفس الشكل القائم بالمداد وما يقدر تقدير المداد كالشكل المصنوع فى حجر وورق فإزالة بعض أجزائه (١) .

وقد يُراد بالحروف نفس المداد ، وأما الحروف المنطوقة فقد يُراد بها أيضاً الأصوات المقطعة المؤلفة ، وقد يراد بها حدود الأصوات وأطرافها كما يُراد بالحروف فى الجسم حده ومنتهاه ، فيقال : حرف الرغيف وحرف الجبل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ (١) ... ونحو ذلك ، وقد يُراد بالحروف الحروف الخيالية وهى ما يسجل فى باطن الإنسان من الكلام المؤلف المنظوم قبل أن يتكلم به .

(١) سقط من الأصل خبر المبتدأ فتركنا له بياضاً يضعه فيه من علمه .

(٢) الحج : ١١

وقد تنازع الناس : هل يتمكن وجود حروف بدون أصوات قديمة لم تنزل ولا تزال ، ثم القائلون بقدّم الأصوات المعيّنة تنازعوا في المسموع من القارئ : هل سُمِعَ منه الصوت القديم ؟ قيل : المسموع هو الصوت القديم ، وقيل : بل المسموع هو صوتان أحدهما القديم والآخر المحدث ، فما لا بد منه في وجود القرآن فهو القرآن ، وما زاد على ذلك فهو المحدث ، وتنازعوا في القرآن : هل يقال إنّه حال في المصحف والصدور أم لا ؟ يقال على قولين : فقول هو ظاهر في المحدث ليس بحال فيه ، وقيل : بل القرآن حال في الصدور والمصاحف .

فهؤلاء الخلقية والحادثية والاتحادية والإقراطية أصل قولهم : إنّ ما لا يسبق الحوادث فهو حادث مطلقاً ، ومن قال بهذا الأصل فإنه يلزم بعض هذه الأقوال أو ما يشبه ذلك ، فإنه إما أن يجعل كلام الله حادثاً أو قديماً ، وإذا كان حادثاً إما أن يكون حادثاً في غيره ، وإما أن يكون حادثاً في ذاته ، وإذا كان قديماً فإما أن يكون القديم المعنى فقط أو اللفظ ، أو كلاهما ، فإذا كان القديم هو المعنى فقط لزم أن لا يكون الكلام المقروء كلام الله . ثم الكلام في ذلك المعنى قد عُرف .

وأما قدّم اللفظ فهذا لم يقل به أحد ، لكن من الناس من يقول : إنّ الكلام القديم هو اللفظ ، وأما معناه هو داخل في مسمى الكلام . فهذا يقول : الكلام القديم هو اللفظ فقط ؛ إما الحروف المؤلفة وإما الحروف والأصوات ، لكنه يقول إنّ معناه قديم .

● مذهب القائلين بجوادم لا أول لها وقدّم العالم :

وأما الفريق الثانى الذين قالوا بجواز حوادث لا أول لها مطلقاً ، وأنّ القديم يجوز أن يعتقب عليه الحوادث مطلقاً وإن كان ممكناً لا واجباً بنفسه ، فهؤلاء هم القائلون بقدّم العالم كما يقولون بقدّم هذه الأفلاك ، وأنها لم تنزل ولا تزال معلولة لعلة قديمة أزلية ، لكن المنتسبون إلى الملل كابن سينا ونحوه منهم قالوا : إنها صادرة عن الواجب بنفسه الموجب لها بذاته .

وأما أرسطو وأتباعه فإنهم قالوا : إن لها علّة غائية تتحرك للتشبه بها فهي تحركها كما يحرك المعشوق عاشقه ، ولم يشبتوا لها مبدعاً قائماً بذاته . وإنما أثبت واجب الوجود بطريقة ابن سينا وأتباعه ، وحقيقة قول هؤلاء : وجود الحوادث بلا محدث أصلاً .

أما على قول مَنْ جعل الأزل علّة غائية للحركة فظاهر ، فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون هو فاعلاً لها ، فقولهم في حركات الأفلاك نظير قول القدرية في حركة الحيوان ، وكل من الطائفتين قد تناقض قولهم ، فإن هؤلاء يقولون بأن فعل الحيوان صادر عن غيره لكون القدرة والداعى يستلزمان وجود الفعل ، والقدرة والداعى كلاهما من غير العبد ، فيقال لهم : تقولون هكذا في حركة الفلك بقدرته وداعيه أنه يجب أن يكونا صادرين عن غيره ، وحينئذ فيكون الواجب بنفسه هو المحدث لتلك الحوادث شيئاً بعد شيء ، وإن كان ذلك بواسطة العقول ، وهذا القول الذى يقوله ابن سينا وأتباعه باطل أيضاً لأن الموجب بذاته القديم الذى يقارنه موجبه ومقتضاه يمتنع أن يصدر عنه حادث بواسطة أو بلا واسطة ، فإن صدور الحوادث عن العلّة التامة الأزلية ممتنع بذاته .

وإذا قالوا بحركة توسطه قيل لهم : فالكلام إنما هو في حدوث الحركة ، فإن الحركة الحادثة شيئاً بعد شيء يمتنع أن يكون المقتضى لها علّة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها ، فإن ذلك جمع بين النقيضين . إذ القول بمقارنة المعلول لعلته في الأزل ووجوده معها يناقض أن يتخلف المعلول أو شيء من المعلول عن الأزل ، فصار حقيقة قولهم : إن الحوادث العلوية والسفلية لا يحدث بها .

وهؤلاء يقولون : كلام الله ما يفيض على النفوس الصافية كما أن ملائكة الله عندهم ما يتشكل فيها من الصور النورانية ، فلا يشبتون له كلاماً خارجاً عما في نفوس البشر ، ولا ملائكة خارجة عما في نفوسهم غير العقول العشرة والنفوس الفلكية التسعة ، مع أن أكثرهم يقولون إنها أعراض .

وقد تبين في غير هذا الموضع أن ما يثبتونه من المجردات العقلية الحوادث ^(١) التي هي العقول والنفوس والمواد والصور إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان .

● مذهب الذين فرّقوا بين الواجب والممكن في كلام الله :

وأما الصنف الثالث الذين فرّقوا بين الواجب والممكن ، والخالق ، والمخلوق ، والغنى الذي لا يفتقر إلى غيره والفقير الذي لا قوام له إلا بالغير ، فقالوا : كل ما قارن الحوادث من الممكنات فهو حادث كائن بعد أن لم يكن ، وهو مخلوق مصنوع مربوب ، وأنه يمتنع أن يكون فينا هو فقير ممكن مربوب شيئاً قديماً فضلاً عن أن يقارن حوادث لا أول لها ، ولهذا كانت حركة الفلك دليلاً على حدوثه كما تقدم التنبيه عليه . وأما الرب تعالى إذا قيل : لم يزل متكلماً إذا شاء ولم يزل فاعلاً ، لم يكن دوام كونه متكلماً بمشيئته وقدرته ودوام كونه فاعلاً بمشيئته وقدرته ممتنعاً ، بل هذا هو الواجب ، لأن الكلام صفة كمال لا نقص فيه ، فالرب تعالى أحق أن يتصف به من كل موصوف بالكلام ، إذ كل كمال يثبت للمخلوق فالحق أولى به ، لأن القديم الواجب الخالق أحق بالكمال من المحدث الممكن المخلوق ، ولأن كل كمال يثبت للمخلوق فإنما هو من الخالق وما جاز اتصافه به من الكمال وجب له ، فإنه لو لم يجب له لكان إما ممتنعاً وهو محال بخلاف الفرض ، وإما ممكناً يتوقف ثبوته له على غيره ، والرب تعالى لا يحتاج في ثبوت كماله إلى غيره ، فإن معطى الكمال أحق بالكمال ، فيلزم أن يكون غيره أكمل منه أو كان غيره معطياً له الكمال وهذا ممتنع ، بل هو بنفسه المقدسة مستحق لصفات الكمال فلا يتوقف ثبوت كونه متكلماً على غيره ، فيجب ثبوت كونه متكلماً وأن ذلك لم يزل ولا يزال ، والمتكلم بمشيئته وقدرته

(١) لعله : للحوادث - فليتأمل .

أكمل ممن يكون الكلام لازماً له بدون قُدرته ومشيتته ، والذي لم يزل يتكلم إذا شاء أكمل ممن صار الكلام يمكنه بعد أن لم يكن الكلام ممكناً له ^(١) .

● الحروف المفردة وأسماء الأعلام فى القرآن وفى كلام الناس :

وحينئذ فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقُدرته ، وإن قيل إنه ينادى ويتكلم بصوت لا يلزم من ذلك قِدَم صوت معين ، وإذا كان قد تكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل بمشيئته وقُدرته لم يمتنع أن يتكلم بالباء قبل السين ، وإن كان نوع الباء والسين قديماً لم يستلزم أن تكون الباء المعينة والسين المعينة قديمة ، لما عُلِمَ من القرآن من الفرق بين النوع والعين ، وهذا الفرق ثابت فى الكلام والإرادة والسمع والبصر وغير ذلك من الصفات وبه تحمل هذه الإشكالات الواردة على وحدة هذه الصفات وتعددتها وقِدَمها وحدوثها ، وكذلك تزول به الإشكالات الواردة فى أفعال الرب وقِدَمها وحدوثها وحدوث العالم .

وإذا قيل : إن حروف المعجم قديمة بمعنى النوع ، كان ذلك ممكناً بخلاف ما إذا قيل : اللفظ الذى نطق به زيد وعمرو قديم ، فإن هذا مكابرة للحس ، والمتكلم يعلم أن حروف المعجم كانت موجودة قبل وجودها بنوعها ، وأما نفس الصوت المعين الذى قام به التقطيع والتأليف المعين فيُعلم أن عينه لم تكن موجودة قبله .

● أصل رواية سجود الحروف لآدم إلا الألف ومعناها :

والمنقول عن الإمام أحمد وغيره من أئمة السُنَّة مطابق لهذا القول ، ولهذا أنكروا على مَنْ زعم أن حرفاً من حروف المعجم مخلوق ، وأنكروا على مَنْ قال : لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف فقالت : لا أسجد حتى أؤمر ، مع أن هذه الحكاية نُقلت لأحمد عن سرى السقطى وهو نقلها عن بكر بن خنيس العابد ،

(١) هذا المذهب هو الذى قرره شيخنا فى رسالة التوحيد بأوضح بيان عند إثبات الصفات ولكنه لم يفصل فروعه الآتية .

ولم يكن قصد أولئك الشيوخ بها إلا إثبات أن العبد الذى يتوقف فعله على الأمر والشرع هو أكمل من العبد الذى يعبد الله بغير شرع ، فإن كثيراً من العباد يعبدون الله بما تحبه قلوبهم ، وإن لم يكونوا مأمورين به ، فقصد أولئك الشيوخ أن مَنْ عبد الله بالأمر ولم يفعل شيئاً حتى يؤمر به ، فهو أفضل ممن عبده بما لم يؤمر به ، وذكروا هذه الحكاية الإسرائيلية شاهدة لذلك ، مع أن هذه لا إسناد لها ولا يثبت بها حكم . ولكن الإسرائيليات إذا ذكرت على طريق الاستشهاد بها لما عرف صحته لم يكن بذكرها بأس .

وقصدوا بذلك الحروف المكتوبة لأن الألف منتصبة وغيرها ليس كذلك مع أن هذا أمر اصطلاحى وخط غير العرب لا يماثل خط العرب ، ولم يكن قصد أولئك الأشياخ أن نفس الحروف المنطوقة التى هى مبانى أسماء الله الحسنى وكتبه المنزلة مخلوقة ثابتة عن الله ، بل هذا شئ لعله لم يخطر بقلوبهم ، والحروف المنطوقة لا يُقال فيها بأنها منتصبة ولا ساجدة ، فمن احتج بهذا من قولهم على أنهم يقولون إن الله لم يتكلم بالقرآن العربى ولا بالتوراة العبرية فقد قال عنهم ما لم يقولوه .

وأما الإمام أحمد فإنه أنكر إطلاق هذا القول وما يفهم منه عند الإطلاق وهو أن نفس حروف المعجم مخلوقة ، كما نُقِلَ عنه أنه قال : ومن زعم أن حرفاً من حروف المعجم مخلوق فقد سلك طريقاً إلى البدعة ، قال إن ذلك مخلوق ، وقد قال إن القرآن مخلوق ، ولا ريب أنه مَنْ جعل نوع الحروف مخلوقاً ثابتاً عن الله كائناً بعد إن لم يكن لزم عنده أن يكون كلام الله العربى والعبرى ونحوهما مخلوقاً ، وامتنع أن يكون الله متكلماً بكلامه الذى أنزله إلى عباده ، فلا يكون شئ من ذلك كلامه .

● مذهب السلف والأئمة كالشافعى وأحمد فى القرآن :

فطريقة الإمام أحمد وغيره من السلف مطابقة للقول الثابت الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول .

وقال الشيخ الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخى فى كتابه الذى سماه « الفصول فى الأصول » : سمعتُ الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول : سمعت الشيخ أبا حامد الاسفراينى يقول : مذهبى ومذهب الشافعى وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال مخلوق فهو كافر ، والقرآن حملة جبريل عليه السلام مسموعاً من الله تعالى ، والنبي ﷺ سمعه من جبريل ، والصحابة سمعوه من النبي ﷺ ، وهو الذى نتلوه بالسنتنا وفيما بين الدفتين ، وما فى صدورنا مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق ، ومن قال مخلوقاً فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين .

والكلام فى هذه الأمور مبسوط فى غير هذا الموضع وذكر ما يتعلق بهذا الباب من الكلام فى سائر الصفات كالعلم والقُدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام فى تعدد الصفات وإيجادها وقدمها وحدوثها ، أو قدم النوع دون الأعيان ، أو إثبات صفة كلية ، فإن عمومها متأولة بالأعيان مع تجدد كل معين من الأعيان أو غير ذلك مما قيل فى هذا الباب ، فإن هذه أمور مشككة ومحارات للعقول ولهذا اضطرب فيها طوائف من الناس ونظّارهم ، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم ، والله سبحانه أعلم .. « انتهى » .



مسألة كلام الله تعالى في كتاب « منهاج السُّنة » (١)

ومذاهب الشيعة فيها

● السبعة الأقوال للناس في كلام الله تعالى :

هذه مسألة كلام الله تعالى . الناس فيها مضطربون ، قد بلغوا فيها إلى سبعة أقوال :

أحدها : قول مَنْ يقول : إنَّ كلام الله ما يفيض على النفوس من المعاني التي تفيض ، إما من العقل الفعّال عند بعضهم ، وإما من غيره . وهذا قول الصابئة والمتفلسفة الموافقين لهم كابن سينا وأمثاله ، ومَنْ دخل مع هؤلاء من متصوفة الفلاسفة ومتكلميهم ، كأصحاب وحدة الوجود . وفي كلام صاحب الكتب « المضمون بها على غير أهلها » (٢) ، ورسالة « مشكاة الأنوار » وأمثاله ما قد يُشار به إلى هذا . وهو في غير ذلك من كتبه يقول ضد هذا ، لكن كلامه يوافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه . وآخر أمره استقر على مخالفتهم ومطابقة الأحاديث النبوية .

وثانيها : قول مَنْ يقول : بأنه معنى واحد قديم قائم بذات الله ، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار ، إن عبّر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبّر عنه بالعبرانية كان تورا . وهذا قول ابن كلاب ومَنْ وافقه كالأشعرى وغيره .

ورابعها : (٣) قول مَنْ يقول : إنّه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل ،

(١) ج ١ ص ٢٢١

(٢) هو أبو حامد الغزالي ولا نعرف له إلا كتاباً واحداً بهذا الاسم ، وما ذكر من الإشارات ليس فيها نص يدل على اعتقاده هذا المذهب ، وأما ابن سينا فيقول في حكاية مذهب الفلاسفة وهو يثبت الملائكة .

(٣) سقط الثالث من الأصل .

وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث ، ذكره الأشعري في « المقالات » (١) عن طائفة . وهو الذي يُذكر عن السالمية ونحوهم . وهؤلاء قال طائفة منهم : إن تلك الأصوات القديمة هي الصوت المسموع من النار . أو هي بعض الصوت المسموع من النار (٢) . وأما جمهورهم مع جمهور العقلاء فأنكروا ذلك . وقالوا : هذه مخالفة لضرورة العقل .

وخامسها وسادسها : قول مَنْ يقول : إنه حروف وأصوات ، لكن تكلم بعد أن لم يكن متكلماً ، وكلامه حادث في ذاته كما أن فعله حادث في ذاته ، بعد أن لم يكن متكلماً ولا فاعلاً ، وهذا قول الكرامية وغيرهم . وهو قول هشام بن الحكم وأمثاله من الشيعة .

وسابعها : قول مَنْ يقول : إنه لم يزل متكلماً إذا شاء بكلام يقوم به ، وهو متكلم بصوت يُسمع ، وأن نوع الكلام قديم ، وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديماً . وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة .

● مذهب أئمة آل البيت هو مذهب أهل السنة والحديث :

وبالجملة .. أهل السنة والجماعة - أهل الحديث ومن انتسب إلى السنة والجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية والسالمية - يقولون : إن الكلام غير مخلوق ، وهذا هو المتواتر عن السلف والأئمة من أهل البيت وغير أهل البيت ، ولكن تنازعوا بعد ذلك على الأقوال الخمسة المتأخرة .

أما القولان الأولان فالأول : قول الفلاسفة الدهرية القائلين بقدم العالم والصابئة المتفلسفة ونحوهم ، والثاني : قول الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم كالنجارية والضرارية .

(١) كتاب طبعه بعض المستشرقين من الألمان حديثاً في الآستانة .

(٢) أي في خطاب الله لموسى .

وأما الشيعة فمتنازعون في هذه المسألة . وقد حكي لنا النزاع عنهم فيما تقدم^(١) وقد ماؤهم كانوا يقولون : القرآن غير مخلوق ، كما يقوله أهل السنة والحديث ، وهذا هو المعروف عند أهل البيت كعلي بن أبي طالب وغيره مثل أبي جعفر الباقر وجعفر الصادق وغيرهم ، ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم ، فليس من أئمة أهل البيت مثل علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من كان ينكر الرؤية ، ولا يقول بخلق القرآن ولا ينكر القدر ولا يقول بالنص على علي^(٢) ولا بعصمة الأئمة الاثني عشر ، ولا يسب أبا بكر وعمر ، والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة ، وكانت مما يعتمد عليه أهل السنة . وشيوخ الرافضة معترفون بأن هذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة ولا عن أئمة أهل البيت ، وإنما يزعمون أن العقل دلهم عليه كما يقول ذلك المعتزلة ، وإنما يزعمون أنهم تلقوا عن الأئمة الشرائع ، وقولهم في الشرائع غالبه موافق لمذهب أهل السنة ، ولهم مفردات شنيعة لم يوافقهم عليها أحد : ولهم مفردات عن المذاهب الأربعة قد قال بها غيرهم من السلف وأهل الظاهر وفقهاء المعتزلة وغير هؤلاء ، فهذه ونحوها من مسائل الاجتهاد التي يهون الأمر فيها ، بخلاف الشاذ الذي يُعرف أنه لا أصل له لا في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا سبقهم إليه أحد .

● نقض مذهب الشيعة الاعتزالي في مسألة الكلام :

وإذا عرفت المذاهب فيقال لهذا - أي ابن المطهر الذي رد عليه ابن تيمية في هذا البحث - : قول : « إن أمره ونهيه وإخباره حادث لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره » ، أتريد به أنه حادث في ذاته ، أم حادث منفصل عنه ؟ والأول

(١) أي من كتاب « منهاج السنة » المنقول عنه هذا .

(٢) أي على إمامته .

قول أئمة الشيعة المتقدمة والجهمية والمرجئة والكرامية ، مع كثير من أهل الحديث وغيرهم .

ثم إذا قيل : حادث ، أهو حادث النوع ، فيكون الرب قد صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً ، أو حادث الأفراد وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء ؟ والكلام الذى كلم به موسى هو حادث ، وإن كان نوع كلامه قديماً لم يزل ؟ فهذه ثلاثة أنواع تحت قولك .

وقد علم أنك أردت النوع الأول وهو قول الذين جمعوا بين التشيع والاعتزال ، فقالوا : إنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه ، فيقال لك : إذا كان الله قد خلقه منفصلاً عنه لم يكن كلامه ، فإن الكلام والقدرة والعلم وسائر الصفات إنما يتصف بها من قامت له لا من خلقها وفعلها فى غيره ، ولهذا إذا خلق الله حركة وعلماً وقدرة فى جسم كان ذلك الجسم هو المتحرك العالم القادر بتلك الصفات ، ولم تكن تلك صفات الله بل مخلوقات له ، ولو كان متصفاً بمخلوقاته المنفصلة عنه لكان إذا أنطق الجامدات - كما قال : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ (١) ، وكما قال : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٢) ، ﴿ وَقَالُوا لَجُلُودُهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ، قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٣) ، وكما قال : ﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (٤) ، ومثل تسليم الحجر على النبي ﷺ وتسبيح الحصى بيده ، وتسبيح الطعام وهم يأكلونه ، فإذا كان كلام الله لا يكون إلا ما خلقه فى غيره وجب أن يكون هذا كله كلام الله فإنه خلقه فى غيره ، وإذا تكلمت الأيدي فينبغى أن يكون ذاك كلام الله ، كما يقولون : إنه خلق كلاماً فى الشجرة كلم الله به موسى بن عمران .

(٢) النور : ٢٤

(٤) يس : ٦٥

(١) سبأ : ١٠

(٣) فصلت : ٢١

● تفنيد قول اتحادية الصوفية والمعتزلة فى كلام الله :

وأيضاً فإذا كان الدليل قد قام على أن الله تعالى خالق أفعال العباد وأقوالهم وهو المنطق لكل ناطق ، وجب أن يكون كل كلام فى الوجود كلامه ، وهذا ما قالته الحلوية ^(١) من الجهمية كصاحب الفصوص ابن عربى قال :

وكل كلام فى الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

وحينئذ فيكون قول فرعون : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ ^(٢) كلام الله ، كما أن الكلام المخلوق فى الشجرة : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ ^(٣) كلام الله .

وأيضاً فالرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال ، ونادى ، وناجى ، ويقول ، لم يفهموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه ، بل الذى أفهموهم إياه أن الله نفسه الذى تلکم ، والكلام قائم به لا بغيره ، ولهذا عاب الله من يعبد إلهاً لا يتكلم فقال : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ ^(٤) ، وقال ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) ولا يُحمد شئ بأنه متكلم ويُذم بأنه غير متكلم إلا إذا كان الكلام قائماً به . وبالجمله لا يُعرف فى لغة ولا عقل قائل متكلم إلا مَنْ يقوم به القول والكلام ، كما لا يُعقل حى إلا مَنْ تقوم به الحياة ، ولا عالم إلا مَنْ يقوم به العلم ، ولا متحرك إلا مَنْ تقوم به الحركة . ولا فاعل إلا مَنْ يقوم به الفعل ، فمن قال : إن المتكلم هو الذى يكون كلامه منفصلاً عنه . قال ما لا يُعقل ، ولم يفهم

(١) لعله سقط من هنا لفظ « الاتحادية » الذى يطلقه عليهم دائماً فى كتبه ، فابن عربى وابن الفارض وأمثالهم يقولون باتحاد الخالق بالخلق وأن هذا عين هذا إلا أنه غيره وحال فيه وأنه ما ثم غيره ، وهذا مفصل فى رده عليهم من هذا المجموع .

(٢) طه : ١٤

(٣) النازعات : ٢٤

(٤) الأعراف : ١٤٨

(٥) طه : ٨٩

الرسول الناس هذا ، بل كل مَنْ سمع ما بلغته الرسول عن الله يعلم بالضرورة أنَّ الرسول لم ترد بكلام الله ما هو منفصل ، بل ما هو متصف به .

● الكلام صفة ذات وصفة فعل لمن قام به ، والفعل غير المفعول :

قالوا : المتكلم مَنْ فعل الكلام ، والله تعالى لما أحدث الكلام فى غيره صار متكلماً ، فيقال لهم : للمتأخرين المختلفين هنا ثلاثة اقوال ، قيل : المتكلم مَنْ فعل الكلام ولو كان منفصلاً عنه ، وهذا إنما قاله هؤلاء ، وقيل : المتكلم مَنْ قام به الكلام ولو لم يكن بفعله ولا هو بمشيئته ولا قُدرته ، وهذا قول الكلأبية والسالمية ومَنْ وافقهم . وقيل : المتكلم مَنْ تكلم بفعله ومشيئته وقُدرته فقام به الكلام ، وهذا قول أكثر أهل الحديث وطوائف من الشيعة والمرجئة والكرامية وغيرهم ، فأولئك يقولون : هو صفة فعل منفصل عن الموصوف لا صفة ذات ، والصنف الثانى يقولون : صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قُدرته ، والآخرون يقولون : هو صفة ذات وصفة فعل ، وهو قائم به يتعلق بمشيئته وقُدرته .

إذا كان كذلك فقولكم إنه صفة فعل ينازعكم فيه طائفة ، وإذا لم ينازعوا فى هذا فيُقال : هَبْ أنه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن القائل الفاعل أو قائم به ؟ أما الأول فهو قولكم الفاسد ، وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف ، أو القول غير قائم بالقائل ؟

فإن قلتم : هذا بناء على أن فعل الله لا يقوم به لأنه لو قام به لقامت به الحوادث ؟ قيل : والجمهور ينازعونكم فى هذا الأصل ويقولون : كيف يُعقل فعل لا يقوم بفاعل ^(١) ونحن نعقل الفرق بين نفس التكوين وبين المخلوق

(١) لعل الأصل : « بفاعله » ، فإن الردود عليهم يقولون : الكلام فعله ولكنه قام بغيره ، فيجعلون الفعل عين المفعول كما شرحه فى مواضع تقدمت .

المكوّن ؟ وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة وهو الذى حكاه البغوى وغيره من أصحاب الشافعى عن أهل السنّة ، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبى إسحاق بن شاقلا وأبى بكر بن عبد العزيز وأبى عبد الله بن حامد والقاضى أبى يعلى - فى آخر قوليّه ، وقول أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث . وحكاه البخارى فى كتاب « أفعال العباد » عن العلماء مطلقاً . وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية .

● أقوال الشيعة فى كلام الله فيه حق يوافق أهل الحديث وباطل :

ثم القائلون بقيام فعله به ، منهم من يقول : فعله قديم والمفعول متأخر ، كما إن إرادته قديمة والمراد متأخر . كما يقول ذلك من أصحاب أبى حنيفة وأحمد وغيرهم ، ومنهم من يقول : بل هو حادث النوع ، كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة والمرجئة والكرامية . ومنهم من يقول بمشيئته وقدرته شيئاً فشيئاً لكنه لم يزل متصفاً به فهو حادث الآحاد قديم النوع ، كما يقول ذلك من يقوله من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعى وأحمد وسائر الطوائف .

وإذا كان الجمهور ينازعونكم فتقدر المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم ، فإن هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث لكن يقولون : هو قائم بذات الله فيقولون : قد جمعنا حجتنا وحجتكم فقلنا : العدم لا يؤمر ولا ينهى ، وقلنا : الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم .

فإن قلتم لنا : فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب . قلنا لكم : نعم ، وهذا قولنا الذى دلّ عليه الشرع والعقل ، ومن لم يقل إن البارئ يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتى ويجئ ، فقد ناقض كتاب الله . ومن قال : إنه لم يزل ينادى

موسى فى الأزل فقد خالف كلام الله مع مكابرة العقل ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٢) فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال .

قالوا : وبالجملـة فكل ما يحتج به المعتزلة والشيعة مما يدل على كلامه متعلق بمشيئته وقدرته ، وأنه يتكلم إذا شاء ، وأنه يتكلم شيئاً بعد شيء ، فنحن نقول به ، وما يقول به مَنْ يقول : إن كلام الله قائم بذاته وأنه صفة له والصفة لا تقوم إلا بالموصوف فنحن نقول به ، وقد أخذنا بما فى قول كل من الطائفتين من الصواب وعدلنا عما يردده الشرع والعقل من قول كل منهما ، فإذا قالوا لنا : فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به ، قلنا : ومَنْ أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل ، وهو قول لازم لجميع الطوائف ، ومَنْ أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته .

● قيام الحوادث بالرب بمعنى « أفعاله » حق ، وبمعنى « مخلوقاته » باطل :

ولفظ الحوادث مجمل ، فقد يُراد به الأعراض والنقائص والله منزّه عن ذلك ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله ونحو ذلك مما دلّ عليه الكتاب والسنة .

ونحن نقول لمن أنكر قيام ذلك به : أتنبكه لإنكارك قيام الصفة به كإنكار المعتزلة ، أم تنكره لأن مَنْ قامت به الحوادث لم يخل منها ونحو ذلك مما يقوله الكلابية ؟

فإذا قال بالأول .. كان الكلام فى أصل الصفات وفى كون الكلام قائماً بالتكلم لا منفصلاً منه كافياً فى هذا الباب .

وإن كان الثانى ، قلنا لهؤلاء : اتجاوزون حدوث الحوادث بلا سبب حادث أم لا ؟
فإن جوزتم ذلك وهو قولكم : لزم أن يفعل الحوادث ما لم يكن فاعلاً لها
ولا لضدها ، فإذا جاز هذا فلم لا يجوز أن تقوم الحوادث بمن لم تكن قائمة به
هى ولا ضدها ؟ ومعلوم أن الفعل أعظم من القبول فإذا جاز فعلها بلا سبب
حادث فكذلك قيامها بالمحل .

فإن قلتم : القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده لزم تسلسل الحوادث ،
وتسلسل الحوادث إن كان ممكناً كان القول الصحيح قول أهل الحديث الذين
يقولون : لم يزل متكلماً إذا شاء ، كما قاله ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما
من أئمة السُّنة ، وإن لم يكن جائزاً كان قولنا هو الصحيح ، فقولكم أنتم باطل
على كلا التقديرين .

فإن قلتم لنا : أنتم توافقوننا على امتناع تسلسل الحوادث وهو حجتنا
وحجتكم على قدم العالم ، قلنا لكم : موافقتنا لكم حجة جدلية ، وإذا كنا قد
قلنا بامتناع تسلسل الحوادث موافقة لكم ، وقلنا بأن الفاعل للشيء قد يخلو عنه
وعن ضده مخالفة لكم ، وأنتم تقولون : إن قيل بالحوادث لزم تسلسلها وأنتم
لا تقولون بذلك ، قلنا : إن صحت هاتان المقدمتان - ونحن لا نقول بموجبهما -
لزم خطؤنا إما فى هذه وإما فى هذه ، وليس خطؤنا فيما سلّمناه لكم بأولى من
خطئنا فيما خالفناكم فيه . فقد يكون خطؤنا فى منع تسلسل الحوادث لا فى
قولنا إن القابل للشيء يخلو عنه وعن ضده ، فلا يكون خطؤنا فى إحدى
المسألتين دليلاً على جوابكم فى الأخرى التى خالفناكم فيها ، أكثر ما فى هذا
الباب أن نكون متناقضين والتناقض شامل لنا ولكم ولأكثر من تكلم فى هذه
المسألة ونظائرها ، وإذا كنا متناقضين فرجوعنا إلى قول نوافق فيه العقل والنقل
أولى من رجوعنا إلى قول نخالف فيه العقل والنقل .

فنقول : إنَّ كون المتكلم يتكلم بكلام لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، أو منفصل عنه لا يقوم به ، مخالف للعقل والنقل ، بخلاف تكلمه بكلام يتعلق بمشيئته وقدرته قائم به فإنَّ هذا لا يخالف لا عقلاً ولا نقلاً ، لكن قد نكون ممن نقله بلوازمه فنكون متناقضين ، وإذا كنا متناقضين كان الواجب أن نرجع عن القول الذى أخطانا فيه لنوافق ما أصبنا فيه ، لا نرجع عن الصواب ليترد الخطأ ، فنحن نرجع عن تلك المناقضات ونقول بقول أهل الحديث .

فإن قلتم : إثبات حادث بعد حادث لا إلى أول قول الفلاسفة الدهرية ؟ قلنا : بل قولكم : إنَّ الرب تعالى لم يزل معطلاً لا يمكنه أن يتكلم بشئ ولا أن يفعل شيئاً ثم صار يمكنه أن يتكلم وأن يفعل بلا حدوث سبب يقتضى ذلك قول مخالف لصريح العقل ولما عليه المسلمون ، فإن المسلمين يعلمون أنَّ الله لم يزل قادراً ، وإثبات القدرة مع كون المقدور ممتنعاً غير ممكن ، لأنه جمع بين النقيضين ، فكان فيما عليه المسلمون من أنه لم يزل قادراً ما يبين أنه لم يزل قادراً على الفعل والكلام بقدرته ومشيئته ، والقول بدوام كونه متكلماً ودوام كونه فاعلاً بمشيئته منقول عن السلف وأئمة المسلمين من أهل البيت وغيرهم كابن المبارك وأحمد بن حنبل والبخارى وعثمان بن سعيد الدارمى وغيرهم ، وهو منقول عن جعفر الصادق بن محمد فى الأفعال المتعدية فضلاً عن اللازمة وهو دوام إحسانه .

● مذهب الشيعة الملقق ومذهب أهل السنة فى كلام الله :

والفلاسفة الدهرية قالوا بقدم العالم وأنَّ الحوادث فيه لا إلى أول ، وأنَّ الباري موجب بذاته للعالم ليس فاعلاً بمشيئته وقدرته ولا يتصرف بنفسه ، وأنتم وافقتموهم على طائفة من باطلهم ، حيث قلتم إنه لا يتصرف بنفسه ولا يقوم به أمر يختاره ويقدر عليه ، وجعلتموه كالجماد الذى لا تصرف له ولا فعل ، وهم جعلوه كالجماد الذى لزمه وعلق به ما لا يمكنه دفعه عنه ولا قدرة له على التصرف فيه فوافقتموهم على بعض باطلهم .

ونحن قلنا بما يوافق العقل والنقل ، من كمال قدرته ومشيبته وأنه قادر على الفعل بنفسه كيف شاء ، وقلنا إنه لم يزل موصوفاً بصفات الكمال متكلماً ذاتاً ، فلا نقول إن كلامه مخلوق منفصل عنه ، فإن حقيقة هذا القول أنه لا يتكلم . ولا نقول إنه شئ واحد أمر ونهى وخبر ، وأن معنى التوراة والإنجيل واحد ، وأن الأمر والنهى صفة لشئ واحد ، فإن هذا مكابرة للعقل ، ولا نقول إنه أصوات متقطعة متضادة أزلية فإن الأصوات لا تبقى زمانين .

وأيضاً فلو قلنا بهذا القول والذي قبله ، لزم أن يكون تكليم الله للملائكة ولموسى ولخلقه يوم القيامة ليس إلا مجرد خلق الإدراك لهم لما كان أزلياً لم يزل ، ومعلوم أن النصوص دلّت على ضد ذلك ، ولا نقول إنه صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً ، فإنه وصف له بالكسالة بعد النقص وأنه صار محلاً للحوادث التى كمل بها بعد نقصه ، ثم حدوث ذلك الكمال لا بد له من سبب . والقول فى الثانى كالقول فى الأول ، ففيه تجدد جلاله ودوام أفعاله ، وبهذا يمكن أن يكون العالم وكل ما فيه مخلوقاً له حادثاً بعد أن لم يكن ، لأنه يكون بسبب الحدوث وهو ما قام بذاته من كلماته وأفعاله وغير ذلك ، فيعقل سبب حدوث الحوادث ، ومع هذا يمتنع أن يُقال بقدم شئ من العالم لأنه لو كان قديماً لكان مبدعه موجباً بذاته يلزمه موجه ومقتضاه ، فإذا كان الخالق فاعلاً بفعل يقوم بنفسه بمشيئته واختياره امتنع أن يكون موجباً بذاته لشئ من الأشياء ، فامتنع قدم شئ من العالم ، وإذا امتنع من الفاعل المختار أن يفعل شيئاً منفصلاً عنه مقارناً له مع أنه لا يقوم به فعل اختياري فلأن يمتنع ذلك إذا قام به فعل اختياري بطريق الأولى والأخرى ، لأنه على هذا التقدير الأول يكفى فى نفس المشيئة والفعل الاختياري والقدرة ، ومعلوم أن ما يتوقف على المشيئة والفعل الاختياري القائم به أن يكون أولى بالحدوث والتأخر مما لم يتوقف إلا على بعض ذلك .

والكلام على هذه الأمور مبسوط فى غير هذا الموضع .
وأكثر الناس لا يعلمون كثيراً من هذه الأقوال ولذلك كثر بينهم القيل والقال ،
وما ذكرناه إشارة إلى مجامع المذاهب ... انتهى .

فصل آخر

فيما قاله الإمام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فى مسألة اللفظ
كما فى كتابه « موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » (١)

● القرآن كلام الله بلغه جبريل لمحمد ، ومحمد للناس برسالتهم :

لما كان السلف والائمة متفقين على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وقد علم
المسلمون أن القرآن بلغه جبريل عن الله إلى محمد وبلغه محمد إلى الخلق ، وأن
الكلام إذا بلغه المبلغ عن قائله لم يخرج عن كونه كلام المبلغ عنه ، بل هو كلام
لمن قاله مبتدئاً ، لا كلام من بلغه عنه مؤدياً . فالنبي ﷺ إذا قال : « إنما
الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » وبلغ هذا الحديث عنه واحد بعد واحد
حتى وصل إلينا كان المعلوم أننا إذا سمعناه من المحدث به إنما سمعنا كلام رسول
الله ﷺ الذى تكلم به بلفظه ومعناه ، وإنما سمعناه عن المبلغ عنه بفعله وصوته ،
ونفس الصوت الذى تكلم به النبي ﷺ لم نسمعه ، وإنما سمعنا صوت المحدث
عنه والكلام كلام رسول الله ﷺ لا كلام المحدث ، فمن قال إن هذا الكلام ليس
كلام رسول الله ﷺ كان مفترياً ، وكذلك من قال إن هذا لم يتكلم به رسول الله
ﷺ وإنما أحدثه فى غيره ، أو أن النبي ﷺ لم يتكلم بلفظه وحروفه بل كان
ساكتاً أو عاجزاً عن التكلم بذلك فعلم غيره ما فى نفسه فنظم هذه الألفاظ ليعبر

(١) ج ١ ص ١٥٣ - هامش منهاج السنة .

عما فى نفس النبى ﷺ ونحو هذا الكلام - فمن قال هذا كان مفترياً ، ومن قال إن هذا الصوت المسموع صوت النبى ﷺ كان مفترياً ، فإذا كان هذا معقولاً فى كلام المخلوق فكلام الخالق أولى بإثبات ما يستحقه من صفات الكمال وتنزيه الله أن تكون صفاته وأفعاله هى صفات العباد وأفعالهم أو مثل صفات العباد وأفعالهم .

فالسلف والأئمة كانوا يعلمون أن هذا القرآن المنزل المسموع من القارئ كلام الله كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (١) ليس هو كلاماً لغيره لا لفظه ولا معناه ، ولكن بلغه عن الله جبريل وبلغه محمد عن جبريل ، ولهذا أضافه الله إلى كل من الرسولين ، لأنه بلغه وأداه لا لأنه أحدثه لا لفظه ولا معناه ، إذ لو كان أحدهما هو الذى أحدث ذلك لم يصح إضافة الإحداث إلى الآخر فقال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ، قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ، قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) فهذا محمد ﷺ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٌ ثُمَّ آمِينَ ﴾ (٣) فهذا جبريل عليه السلام ، وقد توعد تعالى من قال : ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ (٤) .

● أصوات القارئ المبلغين كلام الله مخلوقة وهو غير مخلوق :

فمن قال : إن هذا القرآن قول البشر فقد كفر ، وقال بقول الوحيد الذى أوعده الله سقر ، ومن قال : إن شيئاً منه قول البشر فقد قال ببعض قوله ، ومن قال : إنه ليس بقول رسول كريم وإنما هو قول شاعر أو مجنون أو مفتر ، أو قال : هو قول شيطان نزل به عليه ... ونحو ذلك فهذا أيضاً كافر ملعون .

(٢) الحاقة : ٤٠ - ٤٣

(٤) المدثر : ٢٥

(١) التوبة : ٦

(٣) التكوين : ١٩ - ٢١

وقد عَلِمَ المسلمون الفرق بين أن يُسمع كلام المتكلم منه أو من المبلِّغ عنه ، وأن موسى سمع كلام الله من الله بلا واسطة ، وأنا نحن إنما نسمع كلام الله من المبلِّغين عنه ، وإن كان الفرق ثابتاً بين مَنْ سمع كلام النبي ﷺ منه وَمَنْ سمعه من صاحب المبلِّغ عنه فالفرق هنا أولى ، لأن أفعال المخلوق وصفاته أشبه بأفعال المخلوق وصفاته ، من أفعاله وصفاته بأفعال الله وصفاته .

ولما كان الجهمية يقولون : إنَّ الله لم يتكلم فى الحقيقة بل خلق كلاماً فى غيره ، وَمَنْ أطلق منهم أنَّ الله تكلم حقيقة فهذا مراده فالنزاع بينهم لفظى ، كان من المعلوم أنَّ القائل إذا قال : هذا القرآن مخلوق كان مفهوم كلامه أنَّ الله لم يتكلم بهذا القرآن ، وأنه هو ليس بكلامه بل خلقه فى غيره ، وإذا فُسِّر مراده بأننى أردت أن حركات العبد وصوته والمداد مخلوق ، كان هذا المعنى - وإن كان صحيحاً - ليس هو مفهوم كلامه ولا معنى قوله ، فإنَّ المسلمين إذا قالوا : هذا القرآن كلام الله ، لم يريدوا بذلك أنَّ أصوات القائلين وحركاتهم قائمة بذات الله ، كما أنهم إذا قالوا : هذا الحديث حديث رسول الله ﷺ لم يريدوا بذلك أن حركات المحدث وصوته قامت بذات رسول الله ﷺ ، بل وكذلك إذا قالوا فى إنشاد المنشد : « ألا كل شئ ما خلا الله باطل » هذا شعر لبيد وكلام لبيد ، لم يريدوا بذلك أن صوت المنشد هو صوت لبيد ، بل أرادوا أنَّ هذا القول المؤلَّف لفظه ومعناه هو للبيد وهذا منشد له .

فَمَنْ قال : إنَّ هذا القرآن مخلوق ، أو إنَّ القرآن المنزَّل مخلوق .. أو نحو هذه العبارات كان بمنزلة مَنْ قال : إنَّ هذا الكلام ليس هو كلام الله ، وبمنزلة مَنْ قال عن الحديث المسموع من المحدث : إنَّ هذا ليس كلام رسول الله ﷺ ، وإنَّ النبي ﷺ لم يتكلم بهذا الحديث ، وبمنزلة مَنْ قال : إنَّ هذا الشعر ليس هو شعر لبيد ولم يتكلم به لبيد ، ومعلوم أنَّ هذا كله باطل .

● أقوال فرق الجهمية الثلاث فى القرآن :

ثم إن هؤلاء صاروا يقولون : هذا القرآن المنزل المسموع هو تلاوة القرآن وقراءة القرآن مخلوقة ، ويقولون : تلاوتنا للقرآن مخلوقة ، وقراءتنا له مخلوقة . ويدخلون فى ذلك نفس الكلام المسموع ويقولون : لفظنا بالقرآن مخلوق . ويدخلون فى ذلك القرآن الملفوظ المتلو المسموع ، فأنكر الإمام أحمد وغيره من أئمة السُّنة هذا وقالوا : اللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ . وقالوا : اختلفت الجهمية ثلاث فرق .. فرقة قالت : القرآن مخلوق ، وفرقة قالت : نقف فلا نقول مخلوق ولا غير مخلوق ، وفرقة قالت : تلاوة القرآن واللفظ بالقرآن مخلوق ، فلما انتشر ذلك عن أهل السُّنة غلظت طائفة فقالت : لفظنا بالقرآن غير مخلوق وتلاوتنا له غير مخلوقة . فبدع الإمام أحمد هؤلاء وأمر بهجرهم ، ولهذا ذكر الأشعرى فى مقالاته هذا عن أهل السُّنة وأصحاب الحديث فقال : والقول باللفظ والوقف عندهم بدعة : مَنْ قال اللفظ بالقرآن مخلوق فهو مبتدع عندهم ، وَمَنْ قال غير مخلوق فهو مبتدع .

وكذلك ذكر محمد بن جرير الطبرى فى صريح السُّنة أنه سمع غير واحد من أصحابه يذكر عن الإمام أحمد أنه قال : مَنْ قال لفظى بالقرآن مخلوق فهو جهمى ، وَمَنْ قال : إنه غير مخلوق فهو مبتدع . وصنف أبو محمد بن قتيبة فى ذلك كتاباً ، وقد ذكر أبو بكر الخلال هذا فى كتاب السُّنة وبسط القول فى ذلك وذكر ما صنّفه أبو بكر المروذى فى ذلك ، وذكر قصة أبى طالب المشهورة عن أحمد التى نقلها عنه أكابر أصحابه كعبد الله وصالح ابنيه والمروذى وأبى محمد فوزان ومحمد بن إسحاق الصنعانى وغير هؤلاء .

● سبب اختلاف أئمة الحديث فى لفظ القارئ للقرآن :

وكان أهل الحديث قد اختلفوا فى ذلك فصار طائفة منهم يقولون : لفظنا بالقرآن غير مخلوق ، ومرادهم أن القرآن المسموع غير مخلوق ، وليس مرادهم

صوت العبد ، كما يُذكر ذلك عن أبى حاتم الرازى ومحمد بن داود المصيصى وطوائف غير هؤلاء ، وفى أتباع هؤلاء مَنْ قد يُدخل صوت العبد أو فعله فى ذلك أو يقف ، ففهم ذلك بعض الأئمة فصار يقول : أفعال العباد أصواتهم مخلوقة ، رداً لهؤلاء كما فعل البخارى ومحمد بن نصر المروذى وغيرهما من أهل العلم والسُّنة ، وصار يحصل بسبب كثرة الخوض فى ذلك ألفاظ مشتركة وأهواء للنفس حصل بذلك نوع من الفرقة والفتنة .

وحصل بين البخارى وبين محمد بن يحيى الذهلى فى ذلك ما هو معروف ، وصار قوم مع البخارى كمسلم بن الحجاج ونحوه وقوم عليه كأبى زرعة وأبى حاتم وغيرهما ، وكل هؤلاء من أهل العلم والسُّنة والحديث وهم أصحاب أحمد بن حنبل ولهذا قال ابن قتيبة : إنَّ أهل السُّنة لم يختلفوا فى شئ من أقوالهم إلا فى مسألة اللفظ .

وصار قوم يطلقون القول بأن التلاوة هى المتلو والقراءة هى المقروء ، وليس مرادهم بالتلاوة المصدر ولكن الإنسان إذا تكلم بالكلام فلا بد له من حركة ومما يكون عن الحركة من أقواله التى هى حروف منظومة ومعان مفهومة .

والقول والكلام يُراد به تارة المجموع فتدخل الحركة فى ذلك ويكون الكلام نوعاً من العمل وقسماً منه ، ويُراد به تارة ما يقترب بالحركة ويكون عنها لا نفس الحركة فيكون الكلام قسماً للعمل ونوعاً آخر ليس هو منه .

ولهذا تنازع العلماء فى لفظ العمل المطلق هل يدخل فيه الكلام على قولين معروفين لأصحاب أحمد وغيرهم ، وبنوا على ذلك ما إذا حلف لا يعمل اليوم عملاً فتكلم هل يحنث ؟ على قولين : وذلك لأن لفظ الكلام قد يدخل فى العمل وقد لا يدخل ، فالأول كما فى قول النبى ﷺ : « لا تحاسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل والنهار فهو يقول : لو أُوتيتُ مثل

ما أُوتِيَ هذا لعملتُ مثل ما يعمل « (كما أخرجه الشيخان في الصحيحين) ،
فقد جعل فعل هذا الذى يتلوه آناء الليل والنهار عملاً كما قال : لعملتُ فيه
مثل ما يعمل الثانى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ
وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذَا
تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ (٢) .

فالذين قالوا : التلاوة هى المتلو من أهل العلم والسنة قصدوا أن التلاوة
هى القول والكلام المتلو ، وآخرون قالوا : بل التلاوة غير المتلو والقراءة غير
المقروء .

والذين قالوا ذلك من أهل السنة والحديث أرادوا بذلك أن أفعال العباد ليست
هى كلام الله ولا أصوات العباد هى صوت الله ، وهذا الذى قصده البخارى وهو
مقصود صحيح .

● قراءة القرآن بمعنى « المصدر » فعل العبد ، وبمعنى « المقروء »
كلام الرب :

وسبب ذلك أن لفظ التلاوة والقراءة واللفظ مجسمل مشترك ، يُراد به المصدر
ويُراد به المفعول ، فمن قال : اللفظ ليس هو الملفوظ والقول ليس هو المقول ،
وأراد باللفظ والقول المصدر ، كان معنى كلامه أن الحركة ليست هى الكلام
المسموع وهذا صحيح ، ومن قال : اللفظ هو الملفوظ والقول هو نفس المقول ،
وأراد باللفظ والقول نفس المقول وأراد باللفظ والقول مسمى المصدر ، صار
حقيقة مراده أن اللفظ والقول هو الكلام المقول الملفوظ وهذا صحيح .

(٢) يونس : ٦١

(١) فاطر : ١٠

● غرض المبتدعة من قولهم « تلاوة القرآن وألفاظه مخلوقة » :

فَمَنْ قال : اللفظ بالقرآن أو القراءة أو التلاوة مخلوقة ، أو لفظى بالقرآن أو تلاوتى - دخل فى كلامه نفس الكلام المقروء المتلو ، وذلك هو كلام الله تعالى ، وإن أراد بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى صحيحاً ، لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره ، ولهذا قال أحمد فى بعض كلامه : مَنْ قال لفظى بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمى ، احترازاً عما إذا أراد به فعله وصوته .

وذكر اللالكائى : أن بعض مَنْ كان يقول ذلك رأى فى منامه كأن عليه فروة ورجل يضربه ، فقال له : لا تضربنى ، فقال : إنى لا أضربك وإنما أضرب الفروة ، فقال : إن الضرب إنما يقع ألمه على . فقال : هكذا إذا قلت لفظى بالقرآن مخلوق وقع الخلق على القرآن .

وَمَنْ قال : لفظى بالقرآن غير مخلوق أو تلاوتى - دخل فى ذلك المصدر الذى هو عمله ، وأفعال العباد مخلوقة ، ولو قال : أردت به أن القرآن المتلو غير مخلوق لا نفس حركاتى ، قيل : لفظك هذا بدعة وفيه إجمال وإيهام ، وإن كان مقصودك صحيحاً فلهذا منع أئمة السنة الكبار إطلاق هذا وهذا وكان هذا وسطاً بين الطرفين .

وكان أحمد وغيره من الأئمة يقولون : القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق ، من غير أن يقرن بذلك ما يُشعر أن أفعال العباد وصفاتهم غير مخلوقة .

وصارت كل طائفة من النفاة والمثبتة فى مسألة التلاوة تحكى قولها عن أحمد ، وهم كما ذكر البخارى فى كتاب « خلق الأفعال » ، وقال : إن كل واحدة من هاتين الطائفتين تذكر قولها عن أحمد وهم لا يفقهون قوله لدقة معناه .

ثم صار ذلك التفرق موروثاً في أتباع الطائفتين ، فصارت طائفة تقول : إنَّ اللفظ بالقرآن غير مخلوق - موافقة لأبي حاتم الرازي ومحمد بن داود المصيصي وأمثالهما كأبي عبد الله بن منده وأهل بيته وأبي عبد الله بن حامد وأبي نصر السجزي وأبي إسماعيل الأنصاري وأبي يعقوب الفرات الهروي وغيرهم . وقوم يقولون نقيض هذا القول من غير دخول في مذهب ابن كلاب مع اتفاق الطائفتين على أنَّ القرآن كله كلام الله لم يحدث غيره شيئاً منه ، ولا خلق منه شيئاً في غيره ، لا حروفه ولا معانيه ، مثل حسين الكرابيسي وداود بن علي الأصبهاني وأمثالهما .

● بدعة ابن كلاب في الكلام ومسألة اللفظ في القرآن :

وحدث مع هذا مَنْ يقول بقول ابن كلاب : إنَّ كلام الله معنى واحد قائم بنفس المتكلم هو الأمر بكل ما أمر به والنهي عن كل ما نهى عنه والإخبار بكل ما أخبر به ، وأنه إن عبَّر عنه بالعربية كان هو القرآن وإن عبَّر عنه بالعبرية كان هو التوراة .

وجمهور الناس من أهل السُّنة والمعتزلة وغيرهم أنكروا ذلك وقالوا : إنَّ فساد هذا معلوم بصريح العقل فإن التوراة إذا عُرِّيت لم تكن هي القرآن ولا معنى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) هو معنى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ (٢) . وكان يوافقهم على إطلاق القول بأن التلاوة غير المتلو وأنها مخلوقة مَنْ لا يوافقهم على هذا المعنى ، بل قصده أن التلاوة أفعال العباد وأصواتهم ، وصار أقوام يطلقون القول بأن التلاوة غير المتلو وأن اللفظ بالقرآن مخلوق . فمنهم مَنْ يُعرف أنه موافق لابن كلاب ، ومنهم مَنْ يُعرف مخالفته له ، ومنهم مَنْ لا يُعرف منه لا هذا ولا هذا ، وصار أبو الحسن الأشعري ونحوه ممن يوافق ابن كلاب على قوله موافقاً للإمام أحمد وغيره من أئمة السُّنة في المنع من إطلاق هذا وهذا ،

(١) الإخلاص : ١

(٢) السد : ١

فيمنعون أن يُقال : اللفظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق ، وهؤلاء منعوه من جهة كونه يقال فى القرآن إنه بلفظ أو لا بلفظ ، وقالوا : اللفظ الطرح والرمى . ومثل هذا لا يقال فى القرآن . ووافق هؤلاء على التعليل بهذا طائفة ممن لا يقول بقول ابن كلاب فى الكلام كالقاضى أبى يعلى وأمثاله . ووقع بين أبى نعيم الأصبهاني وأبى عبد الله بن مندة فى ذلك ما هو معروف ، وصنّف أبو نعيم فى ذلك كتابه فى الرد على اللفظية والحلولية ، ومال فيه إلى جانب النفاة القائلين بأن التلاوة مخلوقة ، كما مال ابن مندة إلى جانب مَنْ يقول إنها غير مخلوقة . وحكى كل منهما عن الأئمة ما يدل على كثير من مقصوده لا على جميعه . فما قصده كل منهما من الحق وجد فيه من المنقول الثابت عن الأئمة ما يوافقه .

وكذلك وقع بين أبى ذر الهروى وأبى نصر السجزى فى ذلك حتى صنّف أبو نصر السجزى كتابه الكبير فى ذلك المعروف بـ « الإبانة » وذكر فيه من الفوائد والآثار والانتصار للسنة وأهلها أموراً عظيمة المنفعة . لكنه نصر فيه قول مَنْ يقول : لفظى بالقرآن غير مخلوق ، وأنكر على ابن قتيبة وغيره ما ذكره من التفصيل ، ورجّح طريقة مَنْ هجر البخارى ، وزعم أن أحمد بن حنبل كان يقول : لفظى بالقرآن غير مخلوق ، وأنه رجع إلى ذلك ، وأنكر ما نقله الناس عن أحمد من إنكاره على الطائفتين - وهى مسألة أبى طالب المشهورة ، وليس الأمر كما ذكره ، فإن الإنكار على الطائفتين مستفيض عن أحمد عند أخص الناس به من أهل بيته وأصحابه الذين اعتنوا بجمع كلام أحمد ، كالمرودى والخلال وأبى بكر عبد العزيز وأبى عبد الله بن بطة وأمثالهم . وقد ذكروا من ذلك ما يعلم كل عارف له أنه من أثبت الأمور عن أحمد .

● أصح قولى المتبعين لقول أحمد من المحدثين والنظار :

وهؤلاء العراقيون أعلم بأقوال أحمد من المنتسبين إلى السنة والحديث من أهل خراسان الذين كان ابن مندة وأبو نصر وأبو إسحاق الهروى وأمثالهم يسلكون حذوهم ، ولهذا صنّف عبد الله بن عطاء الإبراهيمى كتاباً فيمن أخذ عن أحمد العلم ، فذكر طائفة ذكر منهم أبا بكر الخلال وظن أنه أبو محمد الخلال شيخ

القاضي أبي يعلى وأبي بكر الخطيب فاشتبه عليه هذا بهذا ، وهذا كما أن العراقيين المنتسبين إلى أهل الإثبات من أتباع ابن كلاب - كأبي العباس القلانسي وأبي الحسن الأشعري وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر الباقلاني وأمثالهم - أقرب إلى السُّنة وأتبع لأحمد بن حنبل وأمثاله من أهل خراسان المائلين إلى طريقة ابن كلاب ، ولهذا كان القاضي أبو بكر بن الطيب يكتب في أجوبته أحياناً : « محمد بن الطيب الحنبلي » كما كان يقول الأشعري ، إذ كان الأشعري وأصحابه منتسبين إلى أحمد بن حنبل وأمثاله من أئمة السُّنة ، وكان الأشعري أقرب إلى مذهب أحمد بن حنبل وأهل السُّنة من كثير من المتأخرين المنتسبين إلى أحمد الذين مالوا إلى بعض كلام المعتزلة كابن عقيل وصدقة بن الحسين وابن الجوزي وأمثالهم .

وكان أبو ذر الهروي قد أخذ طريقة الباقلاني وأدخلها إلى الحرم ، ويقال إنه أول مَنْ أدخلها إلى الحرم ، وعنه أخذ ذلك مَنْ أخذه من أهل المغرب ، فإنهم كانوا يسمعون عليه البخاري ويأخذون ذلك عنه كما أخذه أبو الوليد الباجي . ثم رحل الباجي إلى العراق فأخذ طريقه الباقلاني عن أبي جعفر السمناني الحنفي قاضي الموصل صاحب الباقلاني .

ونحن قد بسطنا الكلام في هذه المسائل وبيّنا ما حصل فيها من النزاع والاضطراب في غير هذا الموضع .. انتهى

* * *

فصل آخر

أو فتوى في مسألة الكلام لشيخ الإسلام رحمه الله
● حكم مَنْ أنكر تكليم الله لموسى وأخذ جبريل القرآن عن الله تعالى :

سُئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رجل قال : إنَّ الله لم يكلم موسى تكليماً ، وإنما خلق الكلام والصوت في الشجرة ، وموسى عليه السلام سمع من الشجرة لا من الله ، وأنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يكلم جبريل بالقرآن وإنما أخذه من اللوح المحفوظ ، فهل هو على الصواب أم لا ؟

● فأجاب : الحمد لله ، ليس هذا على الصواب ، بل هذا ضال مفتر كاذب باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، بل هو كافر يجب أن يُستتاب فإن تاب وإلا قُتل ، وإذا قال : لا أكذب بلفظ القرآن وهو قوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (١) بل أقرُّ بأن هذا اللفظ حق لكن أنفى معناه وحقيقته (٢) .

● مذهب الجهمية في نفى الصفات والتكليم وما كان عليه أئمة الدين :

فإن هؤلاء هم الجهمية (٣) الذين اتفق السلف والأئمة على أنهم من شر أهل الأهواء والبدع حتى أخرجهم كثير من الأئمة عن الشنتين والسبعين فرقة .

وأول من قال هذه المقالة في الإسلام كان يقال له الجعد بن درهم (٤) فضحى به خالد بن عبد الله القسري يوم أضحى ، فإنه خطب الناس فقال في خطبته : ضحوا أيها الناس ، تقبل الله ضحاياكم ، فإني مضح بالجعد بن درهم ، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً . ثم نزل فذبحه . وكان ذلك في زمن التابعين فشكروا ذلك ، وأخذ هذه المقالة عنه جهم بن صفوان وقتله بخراسان سلمة بن أحور ، وإليه نسبت هذه المقالة التي تسمى مقالة الجهمية ، وهي نفى صفات الله تعالى ، فإنهم يقولون : إن الله لا يرى في الآخرة ولا يكلم عباده ، وأنه ليس له علم ولا حياة ولا قدرة ... ونحو ذلك من الصفات ، ويقولون : القرآن مخلوق .

ووافق الجهم على ذلك المعتزلة (٥) أصحاب عمرو بن عبيد وضموا إليها بدعاً أخرى في القدر وغيره ، ولكن المعتزلة يقولون : إن الله كلم موسى حقيقة

(١) النساء : ١٦٤

(٢) أي هو كافر وإن قال : لا أكذب بلفظ القرآن ... إلخ .

(٣) للتعريف بالجهمية انظر ج ١ ص ١١٧ ، وج ٣ ص ١٢ (البلتاجي) .

(٤) انظر ج ١ ص ١٦٢ ، ج ٣ ، ص ٢٨ ، ١١١ (البلتاجي) .

(٥) للتعريف بالمعتزلة انظر ج ١ ص ٢١٣ ، وج ٣ ص ١٢ ، ١١١ (البلتاجي) .

وتكلم حقيقة ، لكن حقيقة ذلك عندهم أنه خلق كلاماً في غيره ، إما في شجرة ، وإما في هواء ، وإما في غير ذلك .. من غير أن يقوم بذات الله عندهم كلام ولا علم ولا قدرة ولا رحمة ولا مشيئة ولا حياة ولا شيء من الصفات .

والجهمية تارة يبوحدون بحقيقة القول ، فيقولون : إن الله لم يكلم موسى تكليماً ولا يتكلم ، وتارة لا يظهرون هذا اللفظ لما فيه من الشناعة المخالفة لدين الإسلام واليهود والنصارى ، فيقرون باللفظ ولكن يقرنونه بأنه خلق في غيره كلاماً .

وأئمة الدين كلهم متفقون على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة من أن الله كلم موسى تكليماً ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة ، كما تواترت به الأحاديث عن النبي ﷺ ، وأن لله علماً وقدرة ونحو ذلك .

● تصريح خمسمائة وخمسون من التابعين وأئمة الأمصار بعدم خلق القرآن :

ونصوص الأئمة في ذلك مشهورة متواترة حتى إن أبا القاسم الطبري الحافظ لما ذكر في كتابه في شرح أصول السنة مقالات السلف والأئمة في الأصول ذكر من قال : « القرآن كلام الله غير مخلوق » وقال : فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين والأئمة المرضيين سوى الصحابة ، على اختلاف الأعصار ومضى السنين والأعوام ، وفيهم نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذاهبهم ، ولو اشتغلت بنقل قول أهل الحديث لبلغت أسماؤهم ألفاً ، لكنني اختصرت فنقلت عن هؤلاء عصراً بعد عصر لا ينكر عليهم منكر ، ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه ، قال : ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال : « القرآن مخلوق » جعد بن درهم في سني نيف وعشرين ومائة ، ثم جهم بن صفوان ^(١) ، فأما جعد فقتله خالد بن عبد الله القسري ، وأما جهم فقتل بمرور في خلافة هشام بن عبد الملك .

(١) انظر ص ٢٨ من هذا الجزء (البلتاجي) .

وروى بإسناده عن عليّ بن أبي طالب رضى الله عنه من وجهين أنهم قالوا له يوم صفين : حُكِّمَتْ رجلين ؟ فقال : ما حُكِّمْتُ مخلوقاً ، ما حُكِّمْتُ إلا القرآن ، وعن عكرمة قال : كان ابن عباس فى جنازة ، فلما وُضِعَ الميت فى لحده قام رجل وقال : اللهم رب القرآن اغفر له ، فوثب إليه ابن عباس فقال : مه ، القرآن منه ، وعن عبد الله بن مسعود قال : مَنْ حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين ، وهذا ثابت عن ابن مسعود ، وعن سفيان بن عيينة قال : سمعت عمرو بن دينار يقول : أدركتُ مشايخنا والناس منذ سبعين سنة يقولون : القرآن كلام الله ، منه بدأ وإليه يعود - وفى لفظ يقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق - وقال حرب الكرماني حدثنا إسحاق بن إبراهيم - يعنى ابن راهويه - عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : أدركتُ الناس منذ سبعين ، أدركتُ أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم يقولون : الله الخالق وما سواه مخلوق ، إلا القرآن فإنه كلام الله ، منه خرج وإليه يعود .

وهذا قد رواه عن ابن عيينة إسحاق ، وإسحاق إما أن يكون سمعه منه أو من بعض أصحابه عنه ، وعن جعفر الصادق بن محمد - وهو مشهور عنه - أنهم سألوه عن القرآن : أخالق هو أم مخلوق ؟ فقال : ليس بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله .

● النقول عن الأئمة الأربعة وأمثالهم : « أن القرآن غير مخلوق » :

وهكذا روى عن الحسن البصرى وأيوب السختياني وسليمان التيمي وخلق من التابعين . وعن مالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان الثوري وابن أبي ليلى وأبى حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، وأمثال هؤلاء من الأئمة ، وكلام هؤلاء الأئمة وأتباعهم فى ذلك كثير مشهور ، بل اشتهر عن أئمة السلف تكفير مَنْ قال : « القرآن مخلوق » ، وأنه يُستتاب فإن تاب

وإلا قُتِلَ ، كما ذكروا ذلك عن مالك بن أنس وغيره ، ولذلك قال الشافعي لحفص الفرد - وكان من أصحاب ضرار بن عمرو ممن يقول : « القرآن مخلوق » ، فلما ناظر الشافعي وقال له : القرآن مخلوق ، قال له الشافعي : كفرت بالله العظيم (ذكره ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية) ، قال : كان في كتابي عن الربيع بن سليمان قال : حضرت الشافعي - أو حدثني أبو شعيب إلا أني أعلم حضر عبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو بن يزيد فسأل حفص عبد الله قال : ما تقول في القرآن ؟ فأبى أن يجيبه ، فسأل يوسف بن عمرو فلم يجبه ، وكلاهما أشار إلى الشافعي ، فسأل الشافعي فاحتج عليه وطالت فيه المناظرة ، فقال الشافعي بالحجة بأن القرآن كلام الله غير مخلوق وكفر حفصاً الفرد ، قال الربيع : فلقيت حفصاً في المسجد بعد هذا فقال : أراد الشافعي قتلي .

وأما مالك بن أنس فنُقِلَ عنه من غير وجه الرد على من يقول : « القرآن مخلوق » واستتابته ، وهذا المشهور عنه متفق عليه بين أصحابه . وأما أبو حنيفة وأصحابه فقد ذكر أبو جعفر الطحاوي في « الاعتقاد » الذي قال في أوله : « ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة » (أبي حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبد الله محمد ابن الحسن الشيباني) قال فيه : « وإن القرآن كلام الله ، منه بدأ بلا كيفية قولاً ، وأنزله على نبيه وحياً ، وصدقته المؤمنون على ذلك حقاً ، وأثبتوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية ، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر ، وقد ذمّه الله وعابه وأوعده عذابه وتوعده حيث قال : ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ (١) ، فلما أوعده الله سقر لمن قال : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ (٢) علمنا أنه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر » .

(١) المدثر : ٢٦

(٢) المدثر : ٢٥

● محنة القول بخلق القرآن ونصر الله الحق بأحمد بن حنبل :

وأما أحمد بن حنبل فكلامه فى مثل هذا مشهور متواتر ، وهو الذى اشتهر بمحنة هؤلاء الجهمية ^(١) ، فإنهم أظهروا القول بإنكار صفات الله تعالى وحقائق أسمائه وأن القرآن مخلوق ، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل الخالق سبحانه وتعالى ، ودعوا الناس إلى ذلك ، وعاقبوا مَنْ لم يجبههم إما بالقتل وإما بقطع الرزق وإما بالعزل عن الولاية وإما بالحبس أو بالضرب ، وكفّروا مَنْ خالفهم ، فثبت الله تعالى الإمام أحمد حتى أظهر الله به باطلهم ، ونصر أهل الإيمان والسنة عليهم ، وأذلّهم بعد العز ، وأخملهم بعد الشهرة ، واشتهر عند خواص الأمة وعوامها أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وإطلاق القول أن مَنْ قال : « إنه مخلوق » فقد كفر .

وأما إطلاق القول بأن الله لم يُكلّم موسى فهذه مناقضة لنص القرآن فهو أعظم من القول بأن القرآن مخلوق ، وهذا بلا ريب يُستتاب فإن تاب وإلا قُتل ، فإنه أنكر نص القرآن ، وبذلك أفتى الأئمة والسلف فى مثله ، والذى يقول : « القرآن مخلوق » فهو فى المعنى موافق له ، فلذلك كفره السلف .

قال البخارى فى كتاب « خلق الأفعال » : قال سفيان الثورى : مَنْ قال : « القرآن مخلوق » فهو كافر ، قال : وقال عبد الله بن المبارك مَنْ قال : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ ^(٢) مخلوق ، فهو كافر ولا ينبغى لمخلوق أن يقول ذلك ، قال : وقال ابن المبارك : لا نقول كما قالت الجهمية : « إنه فى الأرض ههنا » ، بل على العرش استوى . وقيل له : كيف نعرف ربنا ؟ قال : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

(١) انظر ص ٢٨ من هذا الجزء (البلتاجى) . (٢) طه : ١٤

وقال : مَنْ قال : « لا إله إلا الله » مخلوق فهو كافر ، وإننا نحكى كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكى كلام الجهمية . قال : وقال على بن عاصم : ما الذين قالوا إن لله ولداً أكفر من الذين قالوا إن الله لا يتكلم .

● نقول البخارى فى تكفير السلف للجهمية فى خلق القرآن :

قال البخارى : وكان إسماعيل بن أبى إدريس يسميهم زنادقة العراق ، وقيل له : سمعت أحداً يقول القرآن مخلوق ؟ فقال : هؤلاء الزنادقة . قال : وقال أبو الوليد : سمعت يحيى بن سعيد - وذكر له أن قوماً يقولون : « القرآن مخلوق » - فقال : كيف يصنعون بـ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، كيف يصنعون بقوله : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ ؟ قال : وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : نظرتُ فى كلام اليهود والمجوس فما رأيتُ قوماً أضل فى كفرهم منهم ، وإنى لأستجهل مَنْ لا يكفرهم إلا مَنْ لا يعرف كفرهم . قال : وقال سليمان بن داود الهاشمى : مَنْ قال : « القرآن مخلوق » فهو كافر ، وإن كان القرآن مخلوقاً كما زعموا ، فلم صار فرعون أولى بأن يخلد فى النار إذ قال : ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ (١) ؟ وزعموا أن هذا مخلوق ، والذي قال : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى ﴾ هذا أيضاً قد ادعى ما ادعى فرعون ، فلم صار فرعون أولى أن يخلد فى النار من هذا ؟ وكلاهما عنده مخلوق . فأخبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأعجبه .

ومعنى كلام هؤلاء السلف رضى الله عنهم : أن مَنْ قال إن كلام الله مخلوق خلقه فى الشجرة أو غيرها - كما قال هذا الجهمى المعتزلى المسؤل عنه ، كان حقيقة قوله : إن الشجرة هى التى قالت لموسى : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى ﴾ (٢) ، ومَنْ قال : « هذا مخلوق » قال ذلك ، فهذا المخلوق

(١) النزاعات : ٢٤

(٢) طه : ١٤

عنده كفرعون الذى قال : ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ ، كلاهما مخلوق ، وكلاهما قال ذلك ، فإن كان قول فرعون كفراً فقول هؤلاء أيضاً كفر ، ولا ريب أن قول هؤلاء يؤول إلى قول فرعون ، وإن كانوا لا يفهمون ذلك ، فإن فرعون كذب موسى فيما أخبر به : من أن ربه هو الأعلى ، وأنه كلمه كما قال تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِباً ﴾ (١) وهو قد كذب موسى فى أن الله كلمه .

● تفنيد قولهم : « إن الله خلق كلامه فى الشجرة فسمعه موسى منها » :

ولكن هؤلاء يقولون : إذا خلق كلاماً فى غيره صار هو المتكلم به ، وذلك باطل وضلال من وجوه كثيرة .

أحدها : أن الله سبحانه أنطق الأشياء كلها نطقاً معتاداً ونطقاً خارجاً عن المعتاد ، قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ، قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِى أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٤) ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ (٥) ، وقد ثبت أن الحصى كان يُسَبِّح فى يد النبى ﷺ ، وأن الحجر كان يُسَلِّم عليه ، وأمثال ذلك من إنطاق الجمادات ، فلو كان إذا خلق

(٣) فصلت : ٢٠ - ٢١

(٢) يس : ٦٥

(١) غافر : ٣٦ - ٣٧

(٥) سورة ص : ١٨

(٤) النور : ٢٤

كلاماً في غيره كان هو المتكلم به كان هذا كله كلام الله تعالى ويكون قد كُلم مَنْ سمع هذا الكلام كما كُلم موسى بن عمران ، بل قد ثبت أن الله خالق أفعال العباد ، فكل ناطق فالله خالق نطقه وكلامه ، فلو كان متكلماً بما خلقه من الكلام لكان كل كلام في الوجود كلامه حتى كلام إبليس والكفار وغيرهم ، وهذا تقوله غلاة الجهمية كابن عربي وأمثاله (١) يقولون :

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

وهكذا أشباه هؤلاء ، من غلاة المشبهة الذين يقولون : إن كلام الآدميين غير مخلوق ، فإن كل واحد من الطائفتين يجعلون كلام المخلوق بمنزلة كلام الخالق فأولئك يجعلون الجميع مخلوقاً وأن الجميع كلام الله ، وهؤلاء يجعلون الجميع كلام الله وهو غير مخلوق ، ولهذا كان قد حصل اتصال بين شيخ الجهمية الحلوية وشيخ المشبهة الحلوية بسبب هذه البدع وأمثالها من المنكرات المخالفة لدين الإسلام سلط الله (٢) أعداء الدين ، فإن الله يقول : ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿ (٣) وأي معروف أعظم من الإيمان بالله وأسمائه وآياته ؟ وأي منكر أعظم من الإلحاد في أسماء الله وآياته ؟

(١) يُكثر شيخ الإسلام في هذا البحث من هذا الجمع أو التنظير بين الجهمية وابن عربي وأمثاله من القائلين بوحدة الوجود ، ولا يذكر فيه الفرق بينهما وهو أن الجهمية ينكرون صفات الخالق هرباً من تشبيهه بخلقه فجعلوه كالعدم ، والاتحادية زعموا أنه لا وجود لغيره ، فهو الخالق والمخلوق عيناً وصفة ، ومن ثم كان كل كلام في الوجود كلامه إذ لا وجود لغيره ، وشيخ الإسلام قد فصل مذهبهم هذا وبين بطلانه في رسالة أخرى من هذا المجموع .

(٢) في الكلام نقص لعله : « حتى سلط الله علماء السنة ففضحوا أعداء الدين » أو نحو هذا

(٣) الحج : ٤٠ - ٤١

مما ينتظم به الكلام .

(٣٧ - الرسائل والفتاوى / ١)

● ما خلقه الله في مخلوقاته من الصفات والأعراض فهي المتصفة به لا هو :

الوجه الثاني : أن يُقال لهؤلاء الضالين : ما خلقه الله في غيره من الكلام وسائر الصفات فإنما يعود حكمه على ذلك المحل لا على غيره ، فإذا خلق الله في بعض الأجسام حركة أو طعاماً أو لوناً أو ريحاً كان ذلك الجسم هو المتحرك المتلون المتروح المطعوم ، وإذا خلق بمحل حياة أو علماً أو قدرة أو إرادة أو كلاماً كان ذلك المحل هو الحي العالم القادر المريد المتكلم . فإذا خلق كلاماً في الشجرة أو في غيرها من الأجسام كان ذلك الجسم هو المتكلم بذلك الكلام ، كما لو خلق فيه إرادة أو حياة أو علماً ، ولا يكون الله هو المتكلم به ، كما إذا خلق فيه حياة أو قدرة أو سمعاً أو بصرأ ، كان ذلك المحل هو الحي به والقادر به والسميع به والبصير به ، فكما أنه سبحانه لا يجوز أن يكون متصفاً بما خلقه من الصفات المشروطة بالحياة وغير المشروطة بالحياة ، فلا يكون هو المتحرك بما خلقه في غيره من الحركات ، ولا المصوت بما خلقه في غيره من الأصوات ، ولا سمعه ولا بصره وقدرته ما خلقه في غيره من السمع والبصر والقدرة ، فكذلك لا يكون كلامه ما خلقه في غيره من الكلام ولا يكون متكلماً بذلك الكلام .

● الأسماء المشتقة من المصدر يسمى بها مَنْ قام به مسمى المصدر :

الوجه الثالث : أن الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى ، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل يمتنع ثبوت معناها دون معنى المصدر التي هي مشتقة منه ، والناس متفقون على أنه لا يكون متحرك ولا متكلم إلا بحركة وكلام ، فلا يكون مريد إلا بإرادة ، وكذلك لا يكون عالم إلا بعلم ، ولا قادر إلا بقدرة ... ونحو ذلك .

ثم هذه الأسماء المشتقة من المصدر إنما يسمى بها مَنْ قام به مسمى المصدر ، فإنما يسمى بالحي مَنْ قامت به الحياة ، وبالمتحرك مَنْ قامت به الحركة ، وبالعالم مَنْ قام به العلم ، وبالقادر مَنْ قامت به القدرة ، فأما مَنْ لم يقم به مسمى المصدر فيمتنع أن يسمى باسم الفاعل ونحوه من الصفات . وهذا معلوم بالاعتبار في جميع النظائر .

وذلك لأن اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركّب يدل على الذات وعلى الصفة ، والمركّب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته . وهذا كما أنه ثابت في الأسماء المشتقة ، فكذلك في الأفعال مثل : تكلم وكلم ويتكلم ، وعلم ويعلم ، وسمع ويسمع ، ورأى ويرى ... ونحو ذلك سواء ، قيل : إن الفعل المشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل ، لا نزاع بين الناس أن فاعل الفعل هو فاعل المصدر ، فإذا قيل : كلم أو علم أو تكلم أو تعلم ، ففاعل التكليم والتعليم هو المكلم والمعلم ، وكذلك التعلم والتكلم ، والفاعل هو الذى قام به المصدر الذى هو التكليم والتعليم والتعلم ، فإذا قيل : تكلم فلان أو كلم فلان فلاناً ، فلان هو المتكلم والمكلم ، فقلوه تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ (٣) يقتضى أن الله هو المكلم ، فكما يمتنع أن يُقال : هو متكلم بكلام قائم بغيره ، يمتنع أن يقال : كلم بكلام قائم بغيره .

● الرد على الجهمية في مسألة الكلام من وجوه آخر :

فهذه ثلاثة أوجه (٤) .. أحدها : أنه يلزم الجهمية على قولهم أن يكون كل كلام خلقه الله كلاماً له ، إذ لا معنى لكون القرآن كلام الله إلا كونه خلقه ،

(١) النساء : ١٦٤

(٢) البقرة : ٢٥٣

(٣) الأعراف : ١٤٣

(٤) قوله : فهذه ثلاثة أوجه . يعنى ما تقدم وقد لخصها فيما يأتى وزاد عليها وجهين آخرين كان ينبغى أن يصرح بزيادتهما .

وكل مَنْ فعل كلاماً ولو فى غيره كان متكلماً به عندهم ، وليس للكلام عندهم مدلول يقوم بذات الرب تعالى لو كان مدلول قائماً يدل لكونه خلق صوتاً فى محل ، والدليل يجب طرده فيجب أن يكون كل صوت يخلقه له كذلك ، وهم يجوزون أن يكون الصوت المخلوق على جميع الصفات ، فلا يبقى فرق بين الصوت الذى هو كلام الله تعالى - على قولهم - والصوت الذى هو ليس بكلام .

الثانى : أن الصفة إذا قامت بمحل كالعلم والقدرة والكلام والحركة عاد حكمه إلى ذلك المحل ولا يعود حكمه إلى غيره .

الثالث : أنه مشتق المصدر منه اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ... ونحو ذلك ولا يشتق ذلك لغيره . وهذا كله بيّن ظاهر وهو ما يبين قول السلف والأئمة أن مَنْ قال : « إن الله خلق كلاماً فى غيره » لزمه أن يكون حكم التكلم عائداً إلى ذلك المحل لا إلى الله .

الرابع : أن الله أكد تكليم موسى بالمصدر فقال : ﴿ تَكْلِمًا ﴾ ، قال غير واحد من العلماء : التوكيد بالمصدر ينفى المجاز ، لئلا يُظن أنه أرسل إليه رسولاً أو كتب إليه كتاباً . بل كلمه منه إليه .

الخامس : أن الله فضل موسى بتكليمه إياه على غيره ممن لم يكلمه وقال : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ ... الآية (١) ، فكان تكليم موسى من وراء الحجاب ، وقال : ﴿ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلامِي ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (٣) ، والروحى هو ما نزل الله على قلوب الأنبياء بلا واسطة ، فلو كان تكليمه لموسى إنما هو صوت خلقه فى الهواء لكان

(١) الشورى : ٥١ (٢) الأعراف : ١٤٤ (٣) النساء : ١٦٣ - ١٦٤

وحى الأنبياء أفضل منه ، لأن أولئك عرفوا المعنى المقصود بلا واسطة .
وموسى إنما عرفه بواسطة ، ولهذا كان غلاة الجهمية من الاتحادية ونحوهم
يدعون أن ما يحصل لهم من الإلهام أفضل مما حصل لموسى بن عمران وهذا من
أعظم الكفر باتفاق المسلمين .

● مذهب غلاة الجهمية تعطيل للرسالة :

ولما فهم السلف حقيقة مذهب هؤلاء ، وأنه يقتضى تعطيل الرسالة ^(١) ، فإن
الرسول إنما بُعثوا ليبلغوا كلام الله ، بل يقتضى تعطيل التوحيد ، فإن من لا يتكلم
ولا يقوم به علم ولا حياة هو كالموات ، بل من لا تقوم به الصفات فهو عدم
محض ، إذ ذات لا صفة لها إنما يمكن تقديرها فى الذهن لا فى الخارج كتقدير
وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص .

فكان قول هؤلاء مضاهياً لقول المتفلسفة الدهرية الذى يجعلون وجود الرب
وجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق لا صفة له . وقد علم أن المطلق بشرط الإطلاق
لا يوجد إلا فى الذهن ، وهؤلاء الدهرية ينكرون أيضاً حقيقة تكليمه لموسى
ويقولون : إنما هو فيض فاض عليه من العقل الفعال ، وهكذا يقولون فى الوحى
إلى جميع الأنبياء . وحقيقة قولهم : أن القرآن قول البشر ، لكنه صدر عن نفس
صافية شريفة . وإذا كانت المعتزلة خيراً من هؤلاء - وقد كفر السلف من يقول
بقولهم - فكيف هؤلاء ؟

وكلام السلف والأئمة فى مثل هؤلاء لا يُحصى ، قال حرب بن إسماعيل
الكرمانى : سمعتُ إسحاق بن راهويه يقول : بين أهل العلم اختلاف أن القرآن
كلام الله وليس بمخلوق ، وكيف يكون شىء من الرب عز ذكره مخلوقاً ؟
ولو كان كما قالوا لزمهم أن يقولوا : علم الله وقدرته ومشيتته مخلوقة ،

(١) سقط جواب « لما » ، وتقديره ما يناسب المقام نحو : « كفروهم ، أو أنكروا عليهم » .

فإن قالوا ذلك لزمهم أن يقولوا : كان الله تبارك اسمه ولا علم ولا قدرة ولا مشيئة ، وهو الكفر المحض الواضح ، لم يزل الله عالماً متكلماً له المشيئة والقدرة في خلقه ، والقرآن كلام الله وليس بمخلوق ، فمن زعم أنه مخلوق فهو كافر .

وقال وكيع بن الجراح : من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن شيئاً من الله مخلوق . فقل له : من أين قلت هذا ؟ قال : لأن الله يقول : ﴿ وَلَكِنْ حَقُّ الْقَوْلِ مِنِّي ﴾ (١) ولا يكون من الله شيء مخلوق . وهذا القول قاله غير واحد من السلف .

وقال أحمد بن حنبل : كلام الله من الله ليس ببائن منه ، وهذا معنى قول السلف : القرآن كلام الله منه بدأ ومنه خرج وإليه يعود ، كما في الحديث الذي رواه أحمد وغيره عن جبير بن نفير قال : قال رسول الله ﷺ : « إنكم لن ترجعوا إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه » - يعني القرآن . وقد روي أيضاً عن أبي أمامة مرفوعاً . وقال أبو بكر الصديق لأصحاب مسيلمة الكذاب ، لما سمع قرآن مسيلمة : « وَيَحْكَمْ ! أين يذهب بعقولكم ؟ إن هذا كلاماً لم يخرج من إلٍّ » - أي من رب .

● تفسير قول السلف في القرآن : « منه بدأ ومنه خرج » :

وليس معنى قول السلف والأئمة : إنه منه خرج ومنه بدأ ، أنه فارق ذاته وحلّ بغيره ، فإن كلام المخلوق إذا تكلم به لا يفارق ذاته ويحل بغيره ، فكيف يكون كلام الله ؟ قال تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً ﴾ (٢) فقد أخبر أن الكلمة تخرج من أفواههم ومع هذا فلم تفارق ذاتهم .

(٢) الكهف : ٥

(١) السجدة : ١٣

وأيضاً فالصفة لا تفارق الموصوف وتحمل بغيره ، لاصفة الخالق ولا صفة المخلوق ، والناس إذا سمعوا كلام النبي ﷺ ثم بلغوه عنه كان الكلام الذى بلغوه كلام رسول الله ﷺ وقد بلغوه بحركاتهم وأصواتهم فالقرآن أولى بذلك ، فالكلام كلام البارى والصوت صوت القارىء قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (١) ، وقال ﷺ : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » .

ولكن مقصود السلف الرد على هؤلاء الجهمية فإنهم زعموا أن القرآن خلقه الله فى غيره فيكون قد ابتداءً وخرج من ذلك المحل الذى خُلِقَ فيه لا من الله ، كما يقولون : كلامه لموسى خرج من الشجرة ، فبيّن السلف والأئمة أن القرآن من الله بدأ وخرج وذكروا قوله : ﴿ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي ﴾ (٢) فأخبر أن القول منه لا من غيره من المخلوقات .

و « من » هى لا ابتداء الغاية ، فإن كان المجرور بها عيناً يقوم بنفسه لم يكن صفة لله كقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ (٣) ، وقوله فى المسيح : ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ (٤) ، وكذلك ما يقوم بالأعيان كقوله : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِّنْ نُّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٥) .

وأما إذا كان المجرور بها صفة ولم يذكر لها محل كان صفة لله كقوله : ﴿ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي ﴾ (٦) ، وكذلك قد أخبر فى غير موضع من القرآن أن القرآن نزل منه وأنه نزل به جبريل منه رداً على هذا المبتدع المفتري وأمثاله ممن يقول إنه لم ينزل منه قال تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِى أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ، وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٧) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٨) وروح القدس هو جبريل ، كما قال فى الآية الأخرى :

(٣) الجاثية : ١٣

(٢) السجدة : ١٣

(١) التوبة : ٦

(٦) السجدة : ١٣

(٥) النحل : ٥٣

(٤) النساء : ١٧١

(٨) النحل : ١٠٢

(٧) الأنعام : ١١٤

﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا
لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٢) ، وقال هنا : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ
الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (٣) ، فَبَيَّنَ أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَّلَهُ مِنَ اللَّهِ لَا مِنْ هَوَاءٍ وَلَا مِنْ لُوحٍ
وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ، وكذلك سائر آيات القرآن كقوله : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ
الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ حَمْدُ * تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ
الْعَلِيمِ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ حَمْدُ * تَنْزِيلِ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٦) ، وقوله :
﴿ أَلَمْ * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٧) ، وقوله :
﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (٨) .

● القرآن منزل من الله لا من اللوح المحفوظ ، واتعمال لفظ الإنزال
فيه :

فقد بين في غير موضع أنه منزل من الله ، فمن قال إنه منزل من بعض
المخلوقات كاللوح والهواء فهو مفتر على الله مكذب لكتاب الله ، متبع لغير
سبيل المؤمنين ، ألا ترى أن الله فرق بين ما نزل منه وما نزل من بعض المخلوقات
كالمنزل بأن قال : ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ (٩) ، فذكر المطر في غير موضع
وأخبر أنه نزل من السماء ، والقرآن أخبر أنه منزل منه ، وأخبر بتنزيل مطلق
في مثل قوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾ (١٠) لأن الحديد ينزل من رءوس الجبال
لا ينزل من السماء ، وكذلك الحيوان فإن الذكر يُنزل الماء في الإناث . فلم يقل
فيه من السماء ، ولو كان جبريل أخذ القرآن من اللوح المحفوظ لكان اليهود
أكرم على الله من أمة محمد ، لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح أن الله كتب لموسى

(١) الشعراء : ١٩٣ - ١٩٤ (٢) البقرة : ٩٧ (٣) النحل : ١٠٢

(٤) الزمر : ١ ، والجاثية : ٢ ، والأحقاف : ٢ (٥) غافر : ١ - ٢

(٦) فصلت : ١ - ٢ (٧) السجدة : ١ - ٢ (٨) المائدة : ٦٧

(٩) البقرة : ٢٢ (١٠) الحديد : ٢٥

التوراة بيده وأنزلها مكتوبة (١) فيكون بنو إسرائيل قد قرأوا الألواح التي كتبها الله ، وأما المسلمون فأخذوه عن محمد ﷺ ، ومحمد أخذه عن جبريل ، وجبريل عن اللوح ، فيكون بنو إسرائيل بمنزلة جبريل ، وتكون منزلة بنى إسرائيل أرفع من منزلة محمد ﷺ على قول هؤلاء الجهمية ، والله سبحانه جعل من فضائل أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أنه أنزل عليهم كتاباً لا يغسله الماء ، وأنه أنزله عليهم تلاوة لا كتابة ، وفرقه عليهم لأجل ذلك . فقال: ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ، وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴾ (٣) .

● القرآن كلام الله بلغه جبريل لمحمد ، ومحمد للناس برسالتهما :

ثم إن كان جبريل لم يسمعه من الله وإنما وجدته مكتوباً كانت العبارة عبارة جبريل وكان القرآن كلام جبريل ترجم به عن الله كما يترجم عن الأخرس الذي كتب كلاماً ولم يقدر أن يتكلم به ، وهذا خلاف دين المسلمين .

وإن احتج بقوله : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ (٤) قيل له : فقد قال في الآية الأخرى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ، قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ، قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٥) ، فالرسول في هذه الآية محمد ﷺ ، والرسول في الأخرى جبريل ، فلو أريد به أن الرسول أحدث عبارته لتناقض الخبران ، فعلم أنه أضافه إليه إضافة تبليغ لا إضافة إحداث ، ولهذا قال : ﴿ لَقَوْلُ رَسُولٍ ﴾

(١) المراد بالتوراة هنا أصول الشريعة وهي الوصايا التي في الألواح لا كل أحكام الشريعة من عبادات واحتفالات وعقوبات وغيرها ، فإن هذه شرعت بالتدرج وهذا مجمع عليه عند اليهود .

(٢) الفرقان : ٣٢

(٣) الإسراء : ١٠٦

(٤) الحاقة : ٤٠ - ٤٢

(٥) التكوين : ١٩ - ٢٠

ولم يقل ملك ولا نبي ، ولا ريب أن الرسول بلغه كما قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (١) فكان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس في الموسم ويقول : « ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي ، فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي » .

ولما أنزل الله : ﴿ أَلَمْ * غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ (٢) خرج أبو بكر الصديق فقرأها على الناس فقالوا : هذا كلامك أم كلام صاحبك ؟ فقال : ليس بكلامي ولا كلام صاحبي ، ولكنه كلام الله .

● القرآن منه قديم محدث بالنسبة إلى تنزيله :

وإن احتج بقوله : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ ﴾ (٣) قيل له : هذه الآية حجة عليك ، فإنه لما قال : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ ﴾ عَلِمَ أن الذكر منه مُحَدَّثٌ ومنه ما ليس مُحَدَّثٌ ، لأن النكرة إذا وصفت مُبَيَّنَةً بها بين الموصوف وغيره ، كما لو قال : ما يأتيني من رجل مسلم إلا أكرمته ، وما أكل إلا طعاماً حلالاً ونحو ذلك ، ويُعلم أن المُحَدَّثَ في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي ولكنه الذي أنزل جديداً ، فإن الله كان ينزل القرآن شيئاً بعد شيء ، فالمنزل أولاً هو قديم بالنسبة إلى المنزل آخر . وكل ما تقدم على غيره فهو قديم في لغة العرب ، كما قال : ﴿ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيمٌ ﴾ (٦) ، وقال : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴾ (٧) ، وكذلك قوله : ﴿ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٨) لم يقل :

(٣) الأنبياء : ٢

(٢) الروم : ١ - ٢

(١) المائدة : ٦٧

(٦) الأحقاف : ١١

(٥) يوسف : ٩٥

(٤) يس : ٣٩

(٨) الزخرف : ٣

(٧) الشعراء : ٧٥ - ٧٦

« جعلناه » فقط حتى يُظن أنه بمعنى خلقناه ، ولكن قال : ﴿ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ أى صيرناه عربياً لأنه قد كان قادراً على أن يُنزلَ عجمياً ، فلما أنزله عربياً كان قد جعله عربياً دون عجمى . وهذه المسألة فى أصول أهل الإيمان والسنة التى فارقوا بها الجهمية من المعتزلة والفلاسفة ونحوهم ، والكلام عليها مبسوط فى غير هذا الموضع ... والله أعلم .

* * *

فتوى أخرى

لشيخ الإسلام في تكليم الله لموسى عليه السلام

وهل هو بحرف وصوت أم لا ؟ ومن أنكره

● تكفير من أنكر تكليم الله لموسى مع العلم بالنص فيه :

مسألة فيمن قال : إن الله لم يكلم موسى تكليماً ، فقال له آخر : بل كَلَّمَهُ تكليماً ، فقال : إن قلت كَلَّمَهُ فالكلام لا يكون إلا بحرف وصوت ، والحرف والصوت محدث ، ومن قال : إن الله كَلَّم موسى بحرف وصوت فهو كافر ، فهو كما قال أو لا ؟ .

« الجواب » : الحمد لله .. أما من قال إن الله لم يكلم موسى تكليماً فهذا إن كان لم يسمع القرآن فإنه يعرف أن هذا نص القرآن ، فإن أنكره بعد ذلك استتيب ، فإن تاب وإلا قُتِل ، ولا يُقبل منه إن كان كلامه بعد (١) أن يجحد نص القرآن ، بل لو قال : إن معنى كلامى أنه خلق صوتاً فى الهواء فأسمعه موسى كان كلامه أيضاً كُفراً ، وهو قول الجهمية الذين كفّهم السلف قالوا : يُستتابون فإن تابوا وإلا قُتِلوا ، لكن من كان مؤمناً بالله ورسوله مطلقاً ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب فإنه لا يُحكم بكفره حتى تقوم عليه الحُجَّة التى من خالفها كفر . إذ كثير من الناس يخطئ فيما يتأوله من القرآن ويجهل كثيراً مما يرد من معانى الكتاب والسنة ، والخطأ والنسيان مرفوعان عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون إلا بعد البيان .

والأئمة الذين أمروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله فى الآخرة ويقولون : « القرآن مخلوق » ونحو ذلك ، قيل : إنهم أمروا بقتلهم لكفرهم ،

(١) كذا ، ولعله : « وإن كان كلامه من غير أن » .

وقيل لأنهم إذا دعوا الناس إلى بدعتهم أضلوا الناس فقتلوا لأجل الفساد في الأرض وحفظاً لدين الناس أن يضلّوهم .

وبالجملة فقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الجهمية من شر طوائف أهل البدع ، حتى أخرجهم كثير عن الثنتين والسبعين فرقة .

ومن الجهمية المتفلسفة والمعتزلة الذين يقولون : إن كلام الله مخلوق ، وإن الله إنما كلم موسى بكلام مخلوق خلقه في الهواء ، وأنه لا يرى في الآخرة ، وأنه ليس مبايناً لخلقه ... وأمثال هذه المقالات التي تستلزم تعطيل الخالق وتكذيب رسله وإبطال دينه .

● الكفر جحود قطعى فى الشرع لا العقل :

وأما قول الجهمي : إن قلت كلمة فالكلام لا يكون إلا بحرف وصوت ، والحرف والصوت محدث ، ومن قال : إن الله كلم موسى بحرف وصوت فهو كافر . فيقال لهذا الملحد : أنت تقول إنه كلمه بحرف وصوت ، لكن تقول بحرف وصوت خلقه في الهواء وتقول : إنه لا يجوز أن تقوم به الحروف والأصوات لأنها لا تقوم إلا بمتحيز ، والبارى ليس بمتحيز ، ومن قال إنه متحيز فقد كفر . ومن المعلوم أن من جحد ما نطق به الكتاب والسنة كان أولى بالكفر ممن أقر بما جاء به الكتاب والسنة .

وإن قال الجاحد لنص الكتاب والسنة : إن العقل معه ، قال له الموافق للنصوص : بل العقل معى وهو موافق للكتاب والسنة ، فهذا يقول إن معه السمع والعقل ، وذاك إنما يحتج لقوله بما يدعيه من العقل الذى يبين منازعه فساده ، ولو قدر أن العقل معه .

والكفر هو من الأحكام الشرعية وليس كل من خالف شيئاً علماً بنظر العقل يكون كافراً ، ولو قدر أنه جحد بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره حتى يكون قوله كفراً فى الشريعة .

وأما مَنْ خالف ما عُلِّمَ أَنَّ الرسول جاء به فهو كافر بلا نزاع ، وذلك أنه ليس في الكتاب والسُّنة ولا في قول أحد من سَلَف الأمة وأئمتها الإخبار عن الله بأنه متحيِّز أو أنه ليس بمتحيِّز ، ولا في الكتاب والسُّنة أَنَّ مَنْ قال هذا وهذا يكفر . وهذا اللفظ مبتدع ، والكفر لا يتعلق بمجرد أسماء مبتدعة لا أصل لها في الكتاب والسُّنة ، بل يستفسر هذا القائل إذا قال إِنَّ الله متحيِّز أو ليس بمتحيِّز ، فإن قال : أعنى بقولي إنه متحيِّز : أنه دخل في المخلوقات وأنَّ المخلوقات قد حازته وأحاطت به - فهذا باطل ، وإن قال : أعنى به أنه محاز عن المخلوقات مباين لها ، فهذا حق .

وكذلك قوله : ليس بمتحيِّز ، إن أراد به أَنَّ المخلوق لا يحوز الخالق فقد أصاب ، وإن قال : إِنَّ الخالق لا يباين المخلوق وينفصل عنه فقد أخطأ .

● الكلام هل يكون بغير حرف ولا صوت ، وهل يكونان غير حادثين :

وإذا عُرِف ذلك فالناس في الجواب عن حُجَّتِهِ الداحضة وهي قوله : « لو قلت إنه كُلُّه فالكلام لا يكون إلا بحرف وصوت ، والحرف والصوت محدث » ثلاثة أصناف : صنف منعه المقدمة الأولى ، وصنف منعه المقدمة الثانية ، وصنف لم يمنعه المقدمتين بل استفسروه وبينوا أَنَّ ذلك لا يَمْنَع أن يكون الله كُلُّه موسى تكليماً .

فالصنف الأول .. أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ومَنْ اتبعهما قالوا : لا نُسَلِّم أَنَّ الكلام لا يكون إلا بحرف وصوت ، بل الكلام معنى قائم بذات المتكلم ، والحروف والأصوات عبارة عنه ، وذلك المعنى القائم بذات الله تعالى يتضمن الأمر بكل ما أمر به والخبر عن كل

ما أخبر عنه ، فإن عبّر عنه بالسريانية كان إنجيلياً ، وقالوا : إنه اسم الكلام حقيقة ، فيكون اسم الكلام مشتركاً أو مجازاً في كلام الخالق ، وحقيقة في كلام المخلوق .

والصنف الثانى .. سلّموا لهم أن الكلام لا يكون إلا بحرف وصوت ومنعواهم المقدمة الثانية ، وهو أن الحرف والصوت لا يكون إلا محدثاً ، وصنف (١) قالوا : إن المحدث كالحادث سواء أكان قائماً بنفسه أو بغيره ، وهو يتكلم بكلام لا يكون قديماً وهو بحرف وصوت ، وهذا قول من يقول : « القرآن قديم وهو بحرف وصوت » كأبى الحسن بن سالم وأتباعه السالمية وطوائف ممن اتبعه ، وقال هؤلاء فى الحرف والصوت نظير ما قاله الذين قبلهم فى المعانى .

وقالوا : كلام لا بحرف ولا صوت لا يُعقل ، ومعنى يكون أمراً ونهياً وخبراً مُمتنع فى صريح العقل ، ومن ادعى أن معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحد وإنما اختلفت العبارات الدالة عليه - فقلوه معلوم الفساد بالاضطرار عقلاً وشرعاً ، وإخراج الحروف عن مسمى الكلام مما يُعلم فساده بالاضطرار من جميع اللغات وإن جاز أن يُقال : « إن الحروف والأصوات المخلوقة فى غير كلام الله حقيقة » أمكن حينئذ أن يكون كلّم موسى بكلام مخلوق فى غيره .

وقالوا لإخوانهم الأولين : إذا قلتم إن الكلام هو مجرد المعنى وقد خلق عبارة بيان (٢) ، فإن قلتم : إن تلك العبارة كلامه حقيقة بطلت حجتكم على المعتزلة فإن أعظم حجتكم عليهم قولكم إنه يمتنع أن يكون متكلاً بكلام يخلقه فى غيره ، كما يمتنع أن يعلم بعلم قائم بغيره ، وأن يقدر بقُدرة قائمة بغيره ، وأن يريد بإرادة قائمة بغيره ، وإن قلتم : « هى كلام مجازاً » لزم أن يكون الكلام حقيقة فى المعنى مجازاً فى اللفظ ، وهذا مما يُعلم فساده بالاضطرار من جميع اللغات .

(١) أى : وصنف آخر من هذا الصنف الثانى - ولذلك تكرر - وإلا صارت الأصناف أربعة .

(٢) هكذا فى الأصل ولعله محرف .

● حدوث الحرف والصوت لا يقتضى كونه مخلوقاً :

والصنف الثالث .. الذين لم يمنعوا المقدمتين ولكن استفسروهم وبينوا أن هذا لا يستلزم صحة قولكم ، بل قالوا : إن قلتم إن الحرف والصوت محدث بمعنى أنه يجب أن يكون مخلوقاً منه منفصلاً عنه ، فهذا دليل على فساد قولكم وتناقضه ، وهذا قول ممنوع ، وإن قلتم بمعنى أنه لا يكون قديماً فهو مسلم ، لكن هذه التسمية محدثة .

وهؤلاء صنفان : صنف قالوا إن المحدث هو المخلوق المنفصل عنه فإذا قلنا : الحرف والصوت لا يكون إلا محدثاً كان بمنزلة قولنا : لا يكون إلا مخلوقاً ، وحينئذ فيكون هذا المعتزلى أبطل قوله بقوله حيث زعم أنه يتكلم بحرف وصوت مخلوق ، ثم استدل على ذلك بما يقتضى أنه يتكلم لا يتكلم بكلام مخلوق ، وفيه تلبيس .

● مذاهب المسلمين فى كلام الله وكونه بحرف وصوت أم لا :

ونحن لا نقول : كلم موسى بكلام قديم ولا بكلام مخلوق ، بل هو سبحانه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء ، كما أنه سبحانه وتعالى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش ، وأنه سبحانه استوى إلى السماء وهى دخان ، وأنه سبحانه يأتى فى ظلل من الغمام والملائكة ، كما قال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (١) ، وقال : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٤) ... وأمثال ذلك فى

(١) الفجر : ٢٢

(٢) الأنعام : ١٥٨

(٣) يس : ٨٢

(٤) التوبة : ١٠٥

القرآن والحديث كثير ، يبين الله سبحانه أنه إذا شاء فعل ما أخبر عنه من تكليمه وأفعاله القائمة بنفسه ، وما كان قائماً بنفسه هو كلامه لا كلام غيره ، والمخلوق لا يكون قائماً بالخالق ، ولا يكون الرب محلاً للمخلوقات ، بل هو سبحانه يقوم به ما شاء من كلماته وأفعاله ، وليس من ذلك شيء مخلوقاً ، إنما المخلوق ما كان بائناً عنه . وكلام الله من الله ليس ببائناً منه ، ولهذا قال السلف : القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، فقالوا : منه بدأ ، أى هو المتكلم به ، لا أنه خلقه فى بعض الأجسام المخلوقة .

وهذا الجواب هو جواب أئمة أهل الحديث والتصوف والفقهاء وطوائف من أهل الكلام من أئمتهم : من الهشامية والكرامية وغيرهم ، وأتباع الأئمة الأربعة أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد ، منهم من يختار جواب الصنف الأول ، وهم الذين يرتضون قول ابن كلاب فى القرآن ، وهم طوائف من متأخري أصحاب مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة ، ومنهم من يختار جواب الصنف الثانى ، وهم الطوائف الذين ينكرون قول ابن كلاب ويقولون : « إن القرآن قديم » كالسلمية وطوائف من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة ، ومنهم من يختار جواب الطائفة الثالثة ، وهم الذين ينكرون قول الطائفتين المتقدمتين الكلابية والسلمية .

ثم من هؤلاء من يقول بقول الكرامية ، والكرامية ينتسبون إلى أبى حنيفة ، ومنهم من لا يختار قول الكرامية أيضاً لما فيه من تناقض آخر ، بل يقول بقول أئمة الحديث كالبخارى ، وعثمان بن سعيد الدارمى ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ، ومن قبلهم من السلف ، كأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، ومحمد بن كعب القرظى والزهرى ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وما نُقل من ذلك عن الصحابة والتابعين ، وفى ذلك آثار كثيرة معروفة فى كتب السنن والآثار تضيق عنها هذه الورقة .

وبين الأصناف الثلاثة منازعات ودقائق تضيق عنها هذه الورقة ، وقد بسطنا الكلام عليها في مواضع وبيننا حقيقة كل قول ، وما هو القول الصواب في صريح المعقول وصحيح المنقول ^(١) ، لكن هؤلاء الطوائف كلهم متفقون على تضليل مَنْ يقول : « إنَّ كلام الله مخلوق » . والأمة متفقة على أن مَنْ قال : « إنَّ كلام الله مخلوق ، لم يكلم موسى تكليماً » يُستتاب فإن تاب وإلا يُقتل .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً .



(١) قد تقدم كل هذا في مواضع من هذه المجموعة .

فتوى أخرى

لشيخ الإسلام رحمه الله في القرآن هل هو بحرف وصوت أم لا ؟
وفي نقط المصحف وشكله ، هل هما منه أم لا ؟

سئل رحمه الله تعالى عن رجلين تباحثا ، فقال أحدهما : القرآن حرف وصوت ، وقال الآخر : ليس هو بحرف ولا صوت ، وقال أحدهما : النقط التي في المصحف والشكل من القرآن ، وقال الآخر : ليس ذلك من القرآن ، فما الصواب في ذلك ؟

● فأجاب رضى الله عنه : الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة يتنازع فيها كثير من الناس ويخلطون الحق بالباطل ، فالذى قال : « إن القرآن حرف وصوت » إن أراد بذلك أن هذا القرآن الذى يُقرأ للمسلمين هو كلام الله الذى نزل به الروح الأمين على محمد ﷺ خاتم النبيين والمرسلين ، وأن جبريل سمعه من الله والنبي ﷺ سمعه من جبريل ، والمسلمون سمعوه من النبي ﷺ كما قال تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسُ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٢) فقد أصاب في ذلك ، فإن هذا مذهب سلف الأمة وأئمتها والدلائل على ذلك كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع .

● تخطئة قول ابن كلاب والأشعرى في كلام الله تعالى :

ومن قال : « إن القرآن العربى لم يتكلم الله به وإنما هو كلام جبريل أو غيره » عبّر به عن المعنى القائم بذات الله - كما يقول ذلك ابن كلاب والأشعرى ومن وافقهما - فهو قول باطل من وجوه كثيرة .

(٢) الأنعام : ١١٤

(١) النحل : ١٠٢

فإن هؤلاء يقولون : إنه معنى واحد قائم بالذات ، وأن معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحد ، وأنه لا يتعدد ولا يتبعض ، وأنه إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وبالعبرانية كان توراة ، وبالسريانية كان إنجيلاً ، فيجعلون معنى آية الكرسي وآية الدين و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) و ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ (٢) والتوراة والإنجيل وغيرهما معنى واحداً ، وهذا قول فاسد بالعقل والمشاهدة ، وهو قول أحدثه ابن كلاب لم يسبقه إليه غيره من السلف .

وإن أراد القائل بالحرف والصوت أن الأصوات المسموعة من القراءة ، والمداد الذى فى المصاحف قديم أزلى ، أخطأ وابتدع ، وقال ما يخالف العقل والشرع ، فإن النبى ﷺ قال : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » فبيّن أن الصوت صوت القارئ ، والكلام كلام البارئ ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (٣) ، فالقرآن الذى يقرؤه المسلمون كلام الله لا كلام غيره كما ذكر الله ذلك ، وفى السنن عن جابر بن عبد الله أن النبى ﷺ كان يعرض نفسه على الناس بالموسم فيقول : « ألا رجل يحملنى إلى قومه لأبلغ كلام ربي فإن قريشاً قد منعونى أن أبلغ كلام ربي » ، وقالوا لأبى بكر الصديق لما قرأ عليهم : ﴿ أَلَمْ * غَلَبَتِ الرُّومُ ﴾ (٤) : أهذا كلامك أم كلام صاحبك ؟ فقال : ليس بكلامى ولا كلام صاحبى ولكنه كلام الله تعالى .

والناس إذا بلغوا كلام النبى ﷺ كقوله : « إنما الأعمال بالنيات » أن الحديث الذى يسمعون حديث النبى ﷺ تكلم به بصوته وبحروفه ومعانيه ، والمحدث بلغه عنه بصوت نفسه لا بصوت النبى ﷺ ، فالقرآن أولى أن يكون كلام الله إذا بلغته الرسل عنه وقرأته الناس بأصواتهم .

(١) الإخلاص : ١

(٢) السد : ١

(٣) التوبة : ٦

(٤) الروم : ١ - ٢

والله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه ، ونادى موسى بصوت نفسه ، كما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف ، وصوت العبد ليس هو صوت الرب ولا مثل صوته ، فإن الله ليس كمثله شيء لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله .

وقد نص أئمة الإسلام أحمد ومن قبله من الأئمة على ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله ينادى بصوت ، وأن القرآن كلامه تكلم بحرف وصوت ليس منه شيء كلاماً لغيره ، لا جبريل ولا غيره ، وأن العباد يقرأونه بأصوات أنفسهم وأفعالهم ، فالصوت المسموع من العبد صوت القارئ ، والكلام كلام البارئ .

❦ خطأ عدم التمييز بين صوت العبد وصوت الرب نفياً وإثباتاً :

وكثير من الخائضين فى هذه المسألة لا يميز بين صوت العبد وصوت الرب ، بل يجعل هذا هو هذا فينفيها جميعاً أو يثبتهما جميعاً ، فإذا نفى الحرف والصوت نفى أن يكون القرآن العربى كلام الله ، وأن يكون منادياً لعباده بصوته ، وأن يكون القرآن الذى يقرؤه المسلمون هو كلام الله كما نفى أن يكون صوت العبد صفة لله عز وجل ، ثم جعل كلام الله المتنوع شيئاً واحداً لا فرق بين القديم والحادث ، وهو مصيب فى هذا الفرق دون ذلك الثانى الذى فيه نوع من الإلحاد والتعطيل ، حيث جعل الكلام المتنوع شيئاً واحداً لا حقيقة له عند التحقيق .

وإذا ثبت جعل صوت الرب هو صوت العبد ، أو سكت عن التمييز بينهما مع قوله : إن الحروف متعاقبة فى الوجود ، مقترنة فى الذات ، قديمة أزلية الأعيان ، فجعل عين صفة الرب تحمل فى العبد أو يتحد بصفته فقال بنوع من الحلول والاتحاد يفضى إلى نوع من التعطيل .

وقد علم أن عدم الفرق والمباينة بين الخالق وصفاته ، والمخلوق وصفاته - خطأ وضلال لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة وأئمتها ، بل هم متفقون على التمييز بين صوت الرب وصوت العبد ، ومتفقون أن الله تكلم بالقرآن الذى أنزله على

نبيه ﷺ حروفه ومعانيه ، وأنه ينادى عباده بصوته ، ومتفقون على أن الأصوات المسموعة من القراء أصوات العباد ، وعلى أنه ليس شئ من أصوات العباد ولا مداد المصاحف قديماً ، بل القرآن مكتوب في مصاحف المسلمين مقروء بالسنتهم ، محفوظ بقلوبهم ، وهو كله كلام الله . والصحابة كتبوا المصاحف لما كتبوها بغير شكل ولا نقط لأنهم كانوا عرباً لا يلحنون ، ثم لما حدث اللحن نقط الناس المصاحف وشكلوها ، فإن كتبت بلا شكل ولا نقط جاز ، وإن كتبت بنقط وشكل جاز ، ولم يكره في أظهر قولى العلماء وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

● حروف المصاحف ونقطها وشكلها مخلوقة ، وكلام الله فيها غير مخلوق :

وحكم النقط والشكل حكم الحروف ، فإن الشكل يبين إعراب القرآن كما يبين النقط الحروف ، والمداد الذى يكتب به الحروف ويكتب به الشكل والنقط مخلوق ، وكلام الله العربى الذى أنزله وكتب فى المصاحف بالشكل والنقط وبغير شكل ونقط ليس بمخلوق ، وحكم الإعراب حكم الحروف ، لكن الإعراب لا يستقل بنفسه بل هو تابع للحروف المرسومة ، فلهذا لا يحتاج لتجريدتهما وإفرادهما بالكلام ، بل القرآن الذى يقرؤه المسلمون هو كلام الله ومعانيه وحروفه وإعرابه ، والله تكلم بالقرآن العربى الذى أنزله على محمد ﷺ ، والناس يقرأونه بأفعالهم وأصواتهم . والمكتوب فى مصاحف المسلمين هو كلام الله وهو القرآن العربى الذى أنزل على نبيه سواء كتبت بشكل ونقط أو بغير شكل ونقط ، والمداد الذى كتبت به القرآن ليس بتقديم بل هو مخلوق ، والقرآن الذى كتبت فى المصحف بالمداد هو كلام الله منزل غير مخلوق ، والمصاحف يجب احترامها باتفاق المسلمين لأن كلام الله مكتوب فيها ، واحترام النقط والشكل إذا كتبت المصحف مشكلاً منقوطة كاحترام الحروف باتفاق علماء المسلمين ، كما أن حرمة إعراب القرآن كحرمة حروفه المنقوطة باتفاق المسلمين ، ولهذا قال أبو بكر وعمر : حفظ إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه .

● الآيات الدالة على أنه تعالى يتكلم بما شاء شيئاً بعد شيء :

والله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه ، فجميعه كلام الله فلا يقال : بعضه كلام الله وبعضه ليس بكلام الله ، وهو سبحانه نادى موسى بصوت سمعه موسى ، فإنه قد أخبر أنه نادى موسى فى غير موضع من القرآن كما قال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى * إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ (١) ، والنداء لا يكون إلا صوتاً باتفاق أهل اللغة ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ ، وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً * وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (٢) ، فقد فرق الله بين إيحائه إلى النبيين وبين تكليمه لموسى ، فمن قال : إن موسى لم يسمع صوتاً بل ألهم معناه ، لم يفرق بين موسى وغيره وقد قال تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ، وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ (٤) ، فقد فرق بين الإيحاء والتكلم من وراء حجاب كما كلم الله موسى ، فمن سوى بين هذا وهذا كان ضالاً .

وقد قال الإمام أحمد رضى الله عنه وغيره : لم يزل الله متكلماً إذا شاء وهو يتكلم بمشيئته وقدرته ، يتكلم بشئ بعد شئ ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى ﴾ (٥) فناداه حين أتاه ولم يناده قبل ذلك ، وقال تعالى :

(٣) البقرة : ٢٥٣

(٢) النساء : ١٦٣ - ١٦٤

(١) النازعات : ١٦

(٥) طه : ١١

(٤) الشورى : ٥١

﴿ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ، وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ (١) ، فهو سبحانه ناداهما حين أكلتا منها ولم ينادهما قبل ذلك ، وكذلك قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ (٢) بعد أن خلق آدم وصوره ولم يأمرهم قبل ذلك ، وكذا وقوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ، خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٣) ، فأخبر أنه قال له : كن ، فيكون - بعد أن خلقه من تراب ، ومثل هذا الخبر في القرآن كثير يخبر أنه تكلم في وقت معين ونادى في وقت معين . وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه لما خرج إلى الصفا قرأ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (٤) وقال : « نبدأ بما بدأ الله به » ، فأخبر أن الله بدأ بالصفا قبل المروة .

والسلف اتفقوا على أن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . فظن بعض الناس أن مرادهم أنه قديم العين ، ثم قالت طائفة : هو معنى واحد وهو الأمر بكل مأمور والنهي عن كل منهي ، والخبر بكل مخبر ، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا ، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً . وهذا القول مخالف للشرع والعقل .

وقالت طائفة : هو حروف وأصوات قديمة الأعيان لازمة لذات الله لم تزل لازمة لذاته ، وإن الباء والسين والميم موجودة مقترنة بعضها ببعض معاً أزلاً وأبداً ، لم تزل ولا تزال لم يسبق منها شيء شيئاً . وهذا أيضاً مخالف للشرع والعقل .

(٢) الأعراف : ١١

(١) الأعراف : ٢٢

(٤) البقرة : ١٥٨

(٣) آل عمران : ٥٩

● مَنْ أَنْكَرَ تَكْلِيمَهُ تَعَالَى وَنَدَاهُ لِمُوسَى بِمَشِيئَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ حَقِيقَةً :

وقالت طائفة : إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ ، وَأَنَّهُ فِي الْأَزَلِّ كَانَ مُتَكَلِّمًا
بِالنِّدَاءِ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى ، وَإِنَّمَا تَجَدَّدَ اسْتِمَاعُ مُوسَى لَا أَنَّهُ نَادَاهُ حِينَ أَتَى
الْوَادِيَ الْمُقَدَّسَ ، بَلْ نَادَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَتَنَاهَى وَلَكِنْ تِلْكَ السَّاعَةُ سَمِعَ النِّدَاءَ .
وهؤلاء وافقوا الذين قالوا : « إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ » فِي أَصْلِ قَوْلِهِمْ . فَإِنَّ أَصْلَ
قَوْلِهِمْ : إِنَّ الرَّبَّ لَا تَقُومُ بِهِ الْأُمُورُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ فَلَا يَقُومُ بِهِ كَلَامٌ وَلَا فِعْلٌ بِاخْتِيَارِهِ
وَمَشِيئَتِهِ ، وَقَالُوا : هَذِهِ حَوَادِثُ وَالرَّبُّ لَا تَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ ، فَيُخَالِفُوا صَحِيحَ
الْمَنْقُولِ وَصَرِيحَ الْمَعْقُولِ ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ بِهِذَا يَرُدُّونَ عَلَى الْفَلَّاسِفَةِ وَيُثَبِّتُونَ
حُدُوثَ الْعَالَمِ ، وَأَخْطَأُوا فِي ذَلِكَ ، فَلَا لِلْإِسْلَامِ نَصْرٌ ، وَلَا لِلْفَلَّاسِفَةِ كَسْرٌ .
وَادَّعَوْا أَنَّ الرَّبَّ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا فِي الْأَزَلِّ عَلَى كَلَامٍ يَتَكَلَّمُ بِهِ وَلَا فِعْلٍ يَفْعَلُهُ ،
وَأَنَّهُ صَارَ قَادِرًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا بِغَيْرِ أَمْرٍ حَدَثَ ، أَوْ يَغَيِّرُونَ الْعِبَارَةَ
فَيَقُولُونَ : لَمْ يَزَلْ قَادِرًا ، لَكِنْ يَقُولُونَ إِنَّ الْمَقْدُورَ كَانَ مُمْتَنِعًا ، وَإِنْ الْفِعْلُ صَارَ
مُمْكِنًا لَهُ بَعْدَ أَنْ صَارَ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدِ شَيْءٍ ، وَقَدْ يَعْبُرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ
يَقُولُوا : كَانَ قَادِرًا فِي الْأَزَلِّ عَلَى مَا يُمْكِنُ فِيمَا لَا يَزَالُ ، لَا عَلَى مَا لَا يُمْكِنُ فِي
الْأَزَلِّ ، فَيَجْمَعُونَ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ ، حَيْثُ يَثْبُتُونَهُ قَادِرًا فِي حَالِ كَوْنِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ
مُمْتَنِعًا عَنْهُمْ ، وَلَمْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ نَوْعِ الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ وَبَيْنَ عَيْنِهِ كَمَا لَمْ يَفَرِّقِ
الْفَلَّاسِفَةُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا ، بَلِ الْفَلَّاسِفَةُ ادَّعَوْا أَنَّ مَفْعُولَهُ الْمَعِينُ قَدِيمٌ بِقَدَمِهِ ،
فَضَلُّوا فِي ذَلِكَ وَخَالَفُوا صَرِيحَ الْمَعْقُولِ وَصَحِيحَ الْمَنْقُولِ . فَإِنَّ الْأَدْلَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى
قَدَمِ شَيْءٍ بَعَيْنِهِ مِنَ الْعَالَمِ بَلْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا سِوَى اللَّهِ مَخْلُوقٌ حَدَثَ بَعْدَ أَنْ
لَمْ يَكُنْ ، إِذْ هُوَ فَاعِلٌ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ كَمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلُ الْقَطْعِيَّةُ ،
وَالْفَاعِلُ بِمَشِيئَتِهِ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ مَفْعُولِهِ لِأَزْمَ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ وَاتِّفَاقِ عَامَةِ
الْعُقَلَاءِ ، بَلْ وَكُلُّ فَاعِلٍ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ مَفْعُولِهِ لِأَزْمَ لِدَاثِهِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ
مُقَارَنَةُ مَفْعُولِهِ الْمَعِينِ لَهُ ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ فَكَيْفَ الْفَاعِلُ بِالْإِرَادَةِ .

● المعلول مقارن علته إذا جرت مجرى الشروط :

وما يُذكر بأن المعلول يقارن علته إنما يصح فيما كان من العلل يجرى مجرى الشروط ، فإن الشرط لا يجب أن يتقدم على المشروط بل قد يقارنه كما تقارن الحياة العلم ، وأما ما كان فاعلاً سواء سمي علّة أو لم يسم علّة فلا بد أن يتقدم على الفعل المعين ، والفعل المعين لا يجوز أن يقارنه شيء من مفعولاته ، ولا يعرف العقلاء فاعلاً قط يلتزمه مفعول معين ، وقول القائل : حركتُ يدي فتتحرك الخاتم هو من باب الشروط لا من باب الفاعلين^(١) ، ولأنه لو كان العالم قديماً لكان فاعله موجباً بذاته في الأزل ولم يتأخر عنه موجب ومقتضاه ، ولو كان كذلك لم يحدث شيء من الحوادث وهذا خلاف المشاهدة ، وإن كان هو سبحانه لم يزل قادراً على الكلام والفعل^(١) بل لم يزل متكلماً إذا شاء فاعلاً لما يشاء ، ولم يزل موصوفاً بصفات الكمال ، منعوتاً بنعوت الجلال والإكرام ، والعالم فيه من الأحكام والاتقان ما دلّ على علم الرب ، وفيه من الاختصاص ما دلّ على مشيئته ، وفيه من الإحسان ما دلّ على رحمته ، وفيه من العواقب الحميدة ما دلّ على حكمته ، وفيه من الحوادث ما دلّ على قدرة الرب تعالى ، مع أن الرب مستحق لصفات الكمال لذاته ، فإنه مستحق لكل كمال ممكن للوجود لا نقص فيه منزّه عن كل نقص ، وهو سبحانه ليس له كفؤ في شيء من أموره ، فهو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل منزّه فيها عن التشبيه والتمثيل ، ومنزّه عن النقائص مطلقاً ، فإن وصفه بها من أعظم الأباطيل ، وكمال له من لوزام ذاته المقدسة لا يستفيدة من غيره بل هو المنعم على خلقه بالخلق والإنشاء وما جعله فيهم من صفات الإحياء ، وخالق صفات الكمال أحق بها ، ولا كفؤ له فيها .

(١) لينظر العطف في هذه الجملة الشرطية على أي شيء يقابله ، ولينظر جواب شرطها أين

● أصل الاضطراب فى كلام الله « المناظرة فى مسألة حدوث العالم » :

وأصل اضطراب الناس فى مسألة كلام الله أن الجهمية والمعتزلة لما ناظرت الفلاسفة فى مسألة حدوث العالم اعتقدوا أن ما يقوم به من الصفات والأفعال المتعاقبة لا يكون إلا حادثاً بناء على أن ما لا يتناهى لا يمكن وجوده (١) ، والتزموا أن الرب كان فى الأزل غير قادر على الفعل والكلام ، بل كان ذلك ممتنعاً عليه وكان معطلاً عن ذلك ، وقد يعبرون عن ذلك بأنه كان قادراً فى الأزل على الفعل فيما لا يزال مع امتناع الفعل عليه فى الأزل ، فيجمعون بين النقيضين حيث يصفونه بالقُدرة فى حال امتناع المقدور لذاته إذ كان الفعل يستلزم أن يكون له أول ، والأزل لا أول له ، والجمع بين إثبات الأولية ونفيها جمع بين النقيضين .

ولم يهتدوا إلى الفرق بين ما يستلزم الأولية والحدوث وهو الفعل المعين والمفعول المعين ، وبين ما لا يستلزم ذلك وهو نوع الفعل والكلام ، بل هذا يكون دائماً وإن كان كل من آحاده حادثاً كما يكون دائماً فى المستقبل وإن كان كل من آحاده فانياً ، بخلاف خالق يلزمه مخلوقه المعين دائماً ، فإن هذا هو الباطل فى صريح العقل وصحيح النقل ، ولهذا اتفقت فطر العقلاء على إنكار ذلك لم يَنَازِع فيه إلا شرذمة من المتفلسفة كابن سينا وأمثاله الذين زعموا أن الممكن المفعول قد يكون قديماً واجب الوجود بغيره ، فخالفوا فى ذلك جماهير العقلاء مع مخالفتهم لسلفهم أرسطو وأتباعه ، فإنه لم يكونوا يقولون ذلك وإن قالوا بقدَم الأفلاك ، وأرسطو أول مَنْ قال بقدَمها من الفلاسفة المشائين بناء على إثبات علّة غائية لحركة الفلك يتحرك الفلك للتشبه بها ، لم يشبّثوا له فاعلاً مبدعاً ولم يشبّثوا ممكناً قديماً واجباً بغيره ، وهم وإن كانوا أجهل بالله وأكفر من

(١) يعنى فى الأزل ، تركه للعلم به .. أو سقط من الناسخ .

متأخريهم فهم يسلّمون لجمهور العقلاء أن ما كان ممكناً بذاته فلا يكون إلا محدثاً مسبقاً بالعدم فاحتاجوا أن يقولوا : كلامه مخلوق منفصل عنه .

● مذهب طوائف المبتدعة المخالفة للنصوص فى كلام الله وأفعاله :

وطائفة وافقتهم على امتناع وجود ما لا نهاية له لكن قالوا تقوم به الأمور الاختيارية فقالوا : إنه فى الأزل لم يكن متكلماً بل ولا كان الكلام مقدوراً له ، ثم صار متكلماً بلا حدوث حادث بكلام يقوم به وهو قول الهاشمية والكرامية وغيرهم .

وطائفة قالت : إذ كان القرآن غير مخلوق فلا يكون إلا قديم العين لازماً لذات الرب فلا يتكلم بمشيئته وقدرته ، ثم منهم من قال : هو معنى واحد قديم ، فجعل آية الكرسي وآية الدين وسائر آيات القرآن والتوراة والإنجيل وكل كلام يتكلم الله به معنى واحداً لا يتعدد ولا يتبعض ، ومنهم من قال : إنه حروف وأصوات مقترنة لازمة للذات ، وهؤلاء أيضاً وافقوا الجهمية والمعتزلة فى أصل قولهم : إنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه ومشيئته وقدرته ، وأنه لا تقوم به الأمور الاختيارية ، وأنه لم يستو على عرشه بعد أن خلق السموات والأرض ، ولا يأتى يوم القيامة ، ولم يناد موسى حين ناداه ، ولا تغضبه المعاصى ولا ترضيه الطاعات ، ولا تفرحه توبة التائبين . وقالوا فى قوله : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١) ... ونحو ذلك : إنه لا يراها إذا وجدت ، بل إما أنه لم يزل رائياً لها ، وإما أنه لم يتجدد شيء موجود بل تعلق معدوم إلى أمثال هذه المقالات التى خالفوا فيها نصوص الكتاب والسنة مع مخالفة صريح العقل .

(١) التوبة : ١٠٥

والذى ألجأهم لذلك موافقتهم للجهمية على أصل قولهم فى أنه سبحانه لا يقدر فى الأزل على الفعل والكلام ، وخالفوا السكف والأئمة فى قولهم : لم يزل الله متكلماً إذا شاء ، ثم افترقوا أحزاباً كما تقدم : الخلقية ، والحدوثية ، والاتحادية ، والاقترانية .

● شر المبتدعة « الصابئة والمتفلسفة » وإبطال قولهم :

وشر من هؤلاء الصابئة والفلاسفة الذين يقولون : إن الله لم يتكلم لا بكلام قائم بذاته ولا بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته ، لا قديم النوع ولا قديم العين ، ولا حادث ولا مخلوق ، بل كلامه عندهم ما يفيض على نفوس الأنبياء ، ويقولون : إنه كلّم موسى من سماء عقله ، وقد يقولون : إنه تعالى يعلم الكلّيات دون الجزئيات ، فإنه إنما يعلمها على وجه كلى ، ويقولون مع ذلك : إنه يعلم نفسه ويعلم ما يفعله .

وقولهم : « يعلم نفسه ومفعولاته » حق ، كما قال تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (١) ، لكن قولهم مع ذلك : « إنه لا يعلم الأعيان المعينة » ، جهل وتناقض ، فإن نفسه المقدسة معيّنة ، والأفلاك معيّنة ، وكل موجود معيّن ، فإن لم يعلم المعيّنات لم يعلم شيئاً من الموجودات ، إذ الكلّيات إنما تكون كليّات فى الأذهان لا فى الأعيان ، فمن لم يعلم إلا الكلّيات لم يعلم شيئاً من الموجودات ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وهم إنما ألجأهم إلى هذا الإلحاد قرارهم من تجدد الأحوال للبارئ تعالى ، مع أن هؤلاء يقولون : إن الحوادث تقوم بالقديم ، وإن الحوادث لا أول لها ، لكن نفوا ذلك عن البارئ لاعتقادهم أنه لاصفة له بل هو وجود مطلق ، وقالوا : إن العلم نفس عين العالم ، والقُدرة نفس عين القادر ، والعلم والعالم شىء واحد ، والمريد والإرادة شىء واحد ، فجعلوا هذه الصفة هى الأخرى ، وجعلوا الصفات هى الموصوف .

(١) الملك : ١٤

ومنهم مَنْ يقول : بل العلم كل المعلوم - كما يقوله الطوسي صاحب شرح الإشارات - فإنه أنكر على ابن سينا إثباته لعلمه بنفسه وما يصدر عن نفسه ، وابن سينا أقرب إلى الصواب لكنه تناقض مع ذلك حيث نفى قيام الصفات به ، وجعل الصفة عين الموصوف وكل صفة هي الأخرى .

ولهذا كان هؤلاء هم أوغل في الاتحاد والإلحاد ممن يقول : « معانى الكلام شىء واحد » ، لكنهم ألزموا قولهم لأولئك ، فقالوا : إذا جاز أن تكون المعانى المتعددة شيئاً واحداً ، جاز أن يكون العلم هو القدرة ، والقدرة هي الإرادة ، فاعترف حذائق أولئك بأن هذا الإلزام لا جواب عنه .

● اللوازم الباطلة ديناً وعقلاً للنظريات فى كلامه تعالى وصفاته :

ثم قالوا : وإذا جاز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى ، والصفة هي الموصوف ، جاز أن يكون الموجود الواجب القديم الخالق هو الموجود الممكن المحدث المخلوق ، فقالوا : إن وجود كل مخلوق هو عين وجود الخالق ، وقالوا : الوجود واحد ، ولم يفرقوا بين الواحد بالنوع والواحد بالعين ، كما لم يفرق أولئك بين الكلام الواحد بالعين ، والكلام الواحد بالنوع .

وكان منتهى أمر أهل الإلحاد فى الكلام إلى هذا التعطيل والكفر والاتحاد الذى قاله أهل الوحدة والحلول والاتحاد فى الخالق والمخلوقات ، كما أن الذين لم يفرقوا بين نوع الكلام وعينه وقالوا : هو يتكلم بحرف وصوت قديم ، قالوا أولاً : إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته ولا تسبق الباء السين ، بل لما نادى موسى فقال : ﴿ إِنِّى أَنَا اللّٰهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى ﴾ ... إلى (١) : ﴿ أَنَا اللّٰهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ كانت الهمزة والنون وما بينهما موجودات فى الأزل يقارن بعضها بعضاً ، لم تزل ولا تزال لازمة لذات الله .

(١) كذا فى الأصل والآية الأولى من سورة طه (١٤) ، والتى بعد « إلى » من سورة القصص (٣٠) فهى ليست غاية لما قبلها ، فيظهر أن فى الكلام تحريفاً أو سقطاً من النسخ ، والمراد مفهوم على كل حال .

ثم قال فريق منهم : إن ذلك القديم هو نفس الأصوات المسموعة من القراء ، وقال بعضهم : بل المسموع صوتان : قديم ومحدث - وقال بعضهم : أشكال المداد قديمة أزلية . وقال بعضهم : محل المداد قديم أزلى . وحكى عن بعضهم أنه قال : المداد قديم أزلى ، وأكثرهم يتكلمون بلفظ القديم ولا يفهمون معناه ، بل منهم من يظن أنه قديم فى علمه ، ومنهم من يظن أن معناه متقدم على غيره ، ومنهم من يظن أن معنى اللفظ أنه غير مخلوق ، ومنهم من لا يميز بين ما يقول ، فصار هؤلاء حلولية إتحادية فى الصفات ، ومنهم من يقول بالحلول والاتحاد فى الذات والصفات ، وكان ينتهى أمر هؤلاء وهؤلاء إلى التعطيل .

والصواب فى هذا الباب وغيره مذهب سنكف الأمة وأئمتها : أنه سبحانه لم يزل متكلماً إذا شاء ، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأن كلماته لا نهاية لها ، وأنه نادى موسى بصوت سمعه موسى ، وإنما ناداه حين أتى لم يناده قبل ذلك ، وأن صوت الرب لا يماثل أصوات العباد ، كما أن علمه لا يماثل علمهم ، وقدرته لا تماثل قدرتهم ، وأنه سبحانه بائن عن مخلوقاته بذاته وصفاته ، ليس فى مخلوقاته شيء من ذاته وصفاته القائمة بذاته ، ولا فى ذاته شيء من مخلوقاته ، وأن أقوال أهل التعطيل والاتحاد ، الذين عطلوا الذات أو الصفات أو الكلام أو الأفعال باطلة ، وأقوال أهل الحلول الذين يقولون بالحلول فى الذات أو الصفات باطلة ، وهذه الأمور مبسوبة فى غير هذا الموضع وقد بسطناها فى الواجب الكبير .. والله أعلم بالصواب .



فتوى أخرى لشيخ الإسلام

فى إثبات أن الكلام صفة المتكلم لا عينه ولا غيره

سُئل أيضاً رضى الله عنه : ما تقول السادة العلماء الجهابذة أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين ، فيمن يقول : الكلام غير المتكلم ، والقول غير القائل ، والقرآن والمقروء والقارئ كل واحد منها له معنى ، بينوا لنا ذلك بياناً شافياً ليصل إلى ذهن الحاذق والبليد .. أثابكم الله بـ .

● فأجاب رضى الله عنه : الحمد لله ، مَنْ قال : « إنَّ الكلام غير المتكلم والقول غير القائل » وأراد أنه مباين له ومنفصل عنه فهذا خطأ وضلال ، وهو قول مَنْ يقول : « إنَّ القرآن مخلوق » فإنهم يزعمون أنَّ الله لا يقوم به صفة من الصفات لا القرآن ولا غيره ، ويوهمون الناس بقولهم : العلم غير العالم ، والقدرة غير القادر ، والكلام غير المتكلم . ثم يقولون : وما كان غير الله فهو مخلوق ، وهذا تلبيس منهم .

فإنَّ لفظ « الغير » يُراد به ما يجوز مباينته للآخر ومفارقته له ، وعلى هذا فلا يجوز أن يُقال : علم الله غيره ، ولا يُقال : إنَّ الواحد من العشرة غيرها ... وأمثال ذلك ، وقد يُراد بلفظ « الغير » ما ليس هو الآخر ، وعلى هذا فتكون الصفة غير الموصوف ، لكن على هذا المعنى لا يكون ما هو غير ذات الله الموصوفة بصفاته مخلوقاً ، لأن صفاته ليست هى الذات لكن قائمة بالذات ، والله سبحانه وتعالى هو الذات المقدسة الموصوفة بصفات كماله ، وليس الاسم اسماً لذات لا صفات لها ، بل يمتنع وجود ذات لا صفات لها .

● قول السلف : « القرآن كلام الله ، منه بدأ وإليه يعود » :

والصواب فى مثل هذا أن يقال : الكلام صفة المتكلم ، والقول صفة القائل ، وكلام الله ليس مبايناً منه بل أسمعه لجبريل ونزل به على محمد ﷺ

كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (١) ، ولا يجوز أن يقال : إنَّ كلامَ الله فارق ذاته وانتقل إلى غيره . بل يقال كما قال السلف : إنه كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . فقولهم : « منه بدأ » رد على مَنْ قال : إنه مخلوق في بعض الأجسام ومن ذلك المخلوق ابتداءً .. فبيَّنوا أنَّ الله هو المتكلم به « ومنه بدأ » لا من بعض المخلوقات ، « وإليه يعود » أى فلا يبقى في الصدور منه آية ولا في المصاحف حرف ، وأما القرآن فهو كلام الله .

فَمَنْ قال : « إنَّ القرآن الذى هو كلام الله غير الله » فخطؤه وتلبيسه كخطأ مَنْ قال : إنَّ الكلام غير المتكلم ، وكذلك مَنْ قال : « إنَّ كلام الله له مقروء غير القرآن الذى تكلم به » فخطؤه ظاهر ، وكذلك مَنْ قال : « إنَّ القرآن الذى يقرؤه المسلمون غير المقروء الذى يقرؤه المسلمون » فقد أخطأ .

● الضلال فى الألفاظ المجملة إذا لم يبين المراد منها :

وإن أراد بالقرآن مصدر : قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا ، وقال : أردتُ أن القراءة غير المقروء فلفظ القراءة مجمل ، قد يراد بالقراءة القرآن ، وقد يراد بالقراءة المصدر ، فَمَنْ جعل القراءة التى هى المصدر غير المقروء كما يجعل التكلم الذى فعله غير الكلام الذى هو يقوله ، وأراد بالغير أنه ليس هو إياه فقد صدق ، فإنَّ الكلام الذى يتكلم به الإنسان يتضمن فعلاً كالحركة ويتضمن ما يقترن بالفعل من الحروف والمعانى ، ولهذا يجعل القول قسيماً للفعل تارة ، وقسماً منه أخرى ، فالأول كما يقول : « الإيمان قول وعمل » ، ومنه قوله ﷺ : « إنَّ الله تجاوز لأمتى ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (٢) ،

(١) الأنعام : ١١٤

(٢) فاطر : ١٠

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾ (١) ... وأمثال ذلك فيما يفرق بين القول والعمل ، وأما دخول القول في العمل ففي مثل قوله تعالى : ﴿ قَوْلُكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٢) ، وقد فسّره بقول : « لا إله إلا الله » ، ولما سئل ﷺ أى الأعمال أفضل ؟ قال : « الإيمان بالله » ، مع قوله : « الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول : لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق » ... ونظائر ذلك متعددة .

وقد تنوزع فيمن حلف لا يعمل عملاً - إذا قال قولاً كالقراءة ونحوها - هل يحنث ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره بناء على هذا .

فهذه الألفاظ التى فيها إجمال واشتباه إذا فصلت معانيها وإلا وقع فيها نزاع واضطراب .. والله سبحانه وتعالى أعلم .

« تم الكتاب المجموع .. ولله الحمد »

* * *

تذييل

يقول الشيخ محمد رشيد رضا - محقق الكتاب في طبعته الأولى - :
« قد جمع هذه المباحث والفتاوى عالم الشام السلفى الأثرى ، الأستاذ الشيخ جمال الدين القاسمى الشهير - رحمه الله - من كتاب الكواكب وغيره من كتب شيخ الإسلام وفتاويه ، وأرسله إلى صديقنا السلفى الأثرى السرى ، صاحب الفضيلة الشيخ محمد نصيف الحجازى ، وقد رفعه هذا إلى الإمام الهمام ، ومحى مذهب السلف وسنة خير الآنام ، عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، فبادر إلى إصدار أمره إلينا بطبعه مع رسائل أخرى لشيخ الإسلام - قدس الله - روحه لنشره فى مملكته وغيرها كسائر مطبوعاته النافعة (وهى ما حواه هذا المجموع) .

وكنا نظن أن المرحوم القاسمى عنى بقراءته وتصحيحه بنفسه ، فأراحنا من التعب فى طبعه ، ولكتنا وجدنا فيه من الغلط والتحريف ما استبعدنا معه أن يكون عنى بتصحيحه ، وقد هون علينا تصحيحه ما فيه من تكرار المسائل فاستفدنا من مقابلة بعضها ببعض .

وأما قيمة هذا المجموع الدينية العلمية فهى لا تُقدَّر ، والتكرار فيه مفيد فإن هذه التحقيقات الواسعة قلما يعيها أحد إلا إذا تكررت على ذهنه مراراً كثيرة .

ومن الغريب أن هذه المسائل كان يكتبها شيخ الإسلام - قدس الله روحه - أو يملئها من غير مراجعة كتاب من الكتب ، وهى من الآيات البيّنات ، والبراهين الواضحات ، على أن هذا الرجل من أكبر آيات الله فى خلقه ، أيد بها كتابه الذى قال فيه إنه : ﴿ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ (١) ، وسنة رسوله ﷺ ، وما كان عليه السلف الصالح من فهمها ، والاعتصام بها .

(١) الإسراء : ٩

وَيُعَلِّمُ مِنْ كُلِّ فِتْوَى مِنْهَا - بِلَهْ جَمَلَتِهَا وَمَجْمُوعِهَا - أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ جَمَعَ مِنَ الْعُلُومِ النُّقْلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ ، الشَّرْعِيَّةِ وَالتَّارِيخِيَّةِ وَالْفَلَسَفِيَّةِ ، وَمِنَ الْإِحَاطَةِ بِمَذَاهِبِ الْمَلَلِ وَالتَّحْلِ وَأَرَءِ الْمَذَاهِبِ وَمَقَالَاتِ الْفِرْقِ حِفْظاً وَفَهْماً مَا لَا نَعْلَمُ مِثْلَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَرْضِ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ ، وَأَغْرَبَ مِنْ حِفْظِهِ لَهَا اسْتِحْضَارُهُ إِيَّاهَا عِنْدَ التَّكَلُّمِ وَالْإِمْلَاءِ أَوْ الْكِتَابَةِ ، وَأَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ مَا آتَاهُ اللَّهُ مِنْ قُوَّةِ الْحُكْمِ فِي إِبْطَالِ الْبَاطِلِ وَإِحْقَاقِ الْحَقِّ فِي كُلِّ مِنْهَا بِالْبَرَاهِينِ النُّقْلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ ، وَنَصَرَ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى كُلِّ مَا خَالَفَهُ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ ... ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ ^(١) « اهـ .

* * *

(١) الحديد : ٢١ ، الجمعة ٤

محتويات الجزء الثالث

الصفحة

المسألة الأولى : مذهب السلف القويم فى تحقيق مسألة كلام الله الكريم
(٣ - ٤٦)

٤ كلام البشر مخلوق وما يقرأونه من القرآن غير مخلوق
٥ من البدعة أن يقال : « لفظى بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق »
٦ فضل أحمد على سائر أئمة السنة ومكانة أهل الحديث من علماء الأمة
٧ حكاية الكلام وتبليغه لا يخرج عن إسناده إلى من صدر عنه
١٠ أول بدعة من الإسلام وتكفير المؤمن بالذنوب
١٤ تفسير قول السلف : « الإيمان قول وعمل » ، وبيان إجماله
١٥ الإيمان كالصلاة والحج ، يبطل ببعض متعلقاته دون بعض
١٦ الإيمان الكامل والإيمان الناقص وزيادة الإيمان
١٨ لا يُكفر جميع السيئات إلا التوبة ، ولا يحبط جميع الحسنات إلا الردة
١٩ تكفير أحمد وعامة أئمة السنة للجهمية دون غيرهم من المبتدعة
٢٠ الخطأ المعفو عنه فى أمور الإيمان بالقطعيات
٢١ التكفير بالخطأ فى الاعتقادات والاجتهاد فى العمليات
٢٢ ما كل ما هو كفر يكفر به الشخص المعين
٢٣ الجزاء فى الآخرة

فصل : فى مسألة القرآن العزيز وذكر دلالة الكتاب والسنة على ما اتفق عليه السلف
الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن بعدهم من أئمة المسلمين : الأئمة الأربعة
وغيرهم ، والتنبيه على الأقوال التى حدثت بعد السلف الصالح كقول السلف : « إن القرآن

٢٣ كلام الله »
٢٥ الشواهد والنصوص فى كون القرآن كلام الله تعالى حقيقة
٢٧ تكليم الله لعباده ثلاثة أنواع
٢٨ أول من قال : « القرآن مخلوق » ، ومن قال : « قديم » ، ومن قال : « معنى واحد » ...
٣٠ قراءتنا للقرآن ، وأصواتنا بها مخلوفة ، والقرآن غير مخلوق

٣١	إخبار الله تعالى عن نفسه بالنداء والحديث في ندائه بصوت
٣٢	تكلمه تعالى بصوت ، وتكفير الشافعي وغيره من يقول : القرآن مخلوق
٣٣	القراءة بالمعنى المصدري وبالحاصل بالمصدر - أي المقروء
٣٥	جهل المتكلمين بأقوال السلف فهم لا يذكرونها في كتبهم
٣٦	بطلان تأويل نداء الله بنداء ملك بأمره
٣٧	مذهب الجهمية والمعتزلة والكلابية في كلام الله تعالى
٣٨	الخلاف بين السلف وفرق المتكلمين في صفات الله تعالى
٣٩	بيان كل فرقة من المبتدعين فساد مذهب الأخرى والحق عند غيرهم
٤٠	استدلال المتكلمين باصطلاحات باطلة جعلوها مسلمة
٤٢	نقض أدلة المتكلمين المبنية على اصطلاحاتهم في الجسم والجوهر ، والعرض
٤٣	بطلان قولهم : « العرض لا يبقى زمانين وما يقبل الحوادث حادث »
٤٤	نظريات مذاهب المتكلمين المتعارضة في القرآن

المسألة الثانية : الأحرف التي أنزلها الله على آدم عليه السلام

(٤٧ - ١٣٨)

٤٩	تكليم الله ومناداته وكون النداء صوتاً والكلام حروفاً
٤٩	صفة الله ما قام بنفسه لا ما يخلقه في غيره ، والطوائف المتنازعة في كلامه
٥١	مذهب الفلاسفة والمتكلمين في كلام الله وفي الخلق والتكوين
٥٢	نظريات الفرق في القدم بالذات والزمان والحدوث والتسلسل
٥٤	معنى الحدوث وإخبار الرسل بأن الله خلق كل شيء
٥٤	تعارض نظريات الفلاسفة وتناقضهم
٥٥	نقض نظريات الجهمية والمعتزلة والكلابية في صفة الكلام
٥٦	بطلان قول الكلابية وغيرهم أن الله لا يتكلم بمشيئة
٥٨	مذهب السلف في كلام الله القائم بذاته وتكليمه بالعربية وغيرها
٥٩	فصل : في سبب نزاع المتأخرين في الحروف التي في الكلام
٦٠	الأقوال في قدم الحروف وخلقها وكلام الله وصفاته
٦١	فصل : في أن إنزال الحروف على آدم من الإسرائيليات

الصفحة

٦٢	لا يجوز الاعتماد على الإسرائيليات إلا ما ثبت بنص مرفوع متواتر
٦٣	ما روى فى نزول الحروف على آدم وتفسير « أبجد هوز » ... إلخ ، كذب باطل
٦٥	جرح رواية أحاديث أبى جاد
٦٥	التنازع فى معنى « أبجد هوز » والصواب فيه
٦٧	الحروف المفردة وأسماء الأعلام فى القرآن وفى كلام الناس
٦٨	ما أطلق على الله وعلى عباده من الصفات
٦٨	اشتراك صفات الله وصفات عباده بالأسماء للضرورة
٧٠	الحكم على الكلام الواحد باعتبار كونه كلام العبد أو كلام الرب
٧٢	أصل مسمى الكلام : « اللفظ مع المعنى ، أم أحدهما باعتبار الآخر ؟ »
٧٢	البحث فى قَدَم الحروف وحدوثها والمراد منها وخطوطها
٧٤	الفرقة بين كلام الرب وكلام العبد فى أنفسهما وفى النطق
٧٤	الجهمية المعطلة كاليهود ، والحلولية كالنصارى ، والمسلمون وسط
٧٥	منع أحمد من قول : « لفظى بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق »
٧٦	القرآن - نظمه ولفظه ومعناه وحروفه - كلام الله غير مخلوق
٧٧	الجملة أو الجمل قد تكون قرآناً غير مخلوق ، وغير قرآن
٧٩	شُبْهة مَنْ قال : « كلام الله مخلوق » ومن قال : « كلام الناس غير مخلوق »
٨٠	إمامة أحمد المتفق عليها عند أهل السُّنة بعد الفتنة
٨١	حجج النقل والعقل الصحيحة ، وحجج الملاحدة والمبتدعة الداحضة
٨٣	قول بعض الحنابلة : « الحروف قسمان قديم ومخلوق » ورده الأكثرون
٨٣	اختلاف أفهامهم فى كلام أحمد فى المسألة
٨٤	نصوص أحمد فى الكلام وأشهر من قالها من أصحابه وأصحابهم
٨٦	مَنْ يعظمون السلف والأئمة ويجهلون كلامهم فيخالفونه
٨٧	الشُّبْهات على قَدَم الحروف بكلام الله وصفاته وأسمائه
٨٩	أجوبة ابن عقيل عن شُبْهات القاضى يعقوب وكلاهما من الحنابلة
٩٠	فصل شيخ الإسلام فى الخلاف
٩١	تخطئة لابن عقيل فيما وافق فيه ابن كلاب كالأشعرى

الصفحة

٩٢	الجواب الحق التفصيلي في كلام الخالق وكلام المخلوق
٩٣	كلام الخالق وكلام المخلوق مشتركان في التسمية لا في الحقيقة
٩٤	ما يقوم من الكلام بنفس المتكلم وما يقوم بنفس المبلغ له
٩٥	شبهة الجهمية والمعتزلة في ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ ﴾
٩٦	سبب ترك الصحابة لنقط المصحف ، ونقط التابعين له وشكله ، وكيف كان
٩٨	ما ينبغي لمن تبين له الحق في المسألة ولمن خفى عليه
٩٩	معنى الحرف في اللغة وفي اصطلاح النحاة
١٠٠	اصطلاحات المتكلمين والفقهاء المخالفة للغة ومنها القديم والمحدث
١٠١	الغلط في فهم كلام الله ورسوله بتفسيرهما باصطلاحات العلماء
١٠٢	اصطلاح النحاة في تقسيم الكلمة ومن اعترض عليه
١٠٣	فصل : في تقسيم النحاة والمقرئين للحروف ومعنى الحرف في اللغة
١٠٥	تعليم الإنسان بالقلم ، وأول ما أنزل الله تعالى من القرآن
١٠٦	تنازع الناس : هل الوجود عين الوجود
١٠٧	وجوب الاتفاق على ألفاظ الكتاب والسنة وتحكيم الأدلة في غيرها
١٠٩	فصل : في أن القرآن كله كلام الله وحده ليس فيه شيء من كلام الملك أو الرسول
١١٠	فرق الجهمية القائلين بخلق القرآن
١١٤	إبطال قوله : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسُ مِنْ رَبِّكَ ﴾ لما يخالف مذهب السلف
١١٥	بطلان التفريق بين كلام الله وكتاب الله والقرآن
١١٦	نصوص الآيات في أن القرآن العربي كلام الله أنزله كتاباً مفصلاً
١١٧	تلقى جبريل القرآن العربي عن الله تعالى لا معناه
١١٨	اتقسام كل من التكليم والوحى إلى عام وخاص
١٢٠	توقيت نداء الله عباده يوم القيامة وخطابه للملائكة
١٢١	موافقة الأشعرية والمعتزلة للسلف من وجه ومخالفتها من وجه
١٢٢	معنى قوله : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ أنه بلغه لا أنه أنشأ
١٢٣	المبلغون يبلغون كلام الرسول بحركاتهم وأصواتهم
١٢٤	شبهة القائلين بخلق القرآن والقائلين أن صوت العبد به غير مخلوق

الصفحة

١٢٦ فصل : فى اختلاف أدلة المتكلمين على إثبات الصانع وما ترتب عليه من البدع
١٢٧ الاستدلال على حدوث العالم بملازمة الحوادث وامتناع حوادث لا أول لها
١٢٨ نظريتا « حوادث لا أول لها » ، « وحدوث ما لازم الحوادث »
١٢٩ مأخذ خلق القرآن من نظرية امتناع قيام الحوادث به تعالى
١٣٠ فصل : فى نظرية الأشعرية والكلابية فى قَدَم الكلام النفسى دون اللفظى
١٣١ اختلاف العلماء فى قَدَم حروف القرآن والأصوات به
١٣٣ مذهب القائلين بحدوث لا أول لها وقَدَم العالم
١٣٥ مذهب الذين فرّقوا بين الواجب والممكن فى كلام الله
١٣٦ الحروف المفردة وأسماء الأعلام فى القرآن وفى كلام الناس
١٣٦ أصل رواية سجود الحروف لآدم إلا الألف ومعناها
١٣٨ مذهب السلف والأئمة كالشافعى وأحمد فى القرآن

المسألة الثالثة : مسألة كلام الله تعالى فى كتاب

« منهاج السنّة » ومذاهب الشيعة فيها

(١٣٩ - ١٥٠)

١٣٩ السبعة الأقوال للناس فى كلام الله تعالى
١٤٠ مذهب أئمة آل البيت هو مذهب أهل السنّة والحديث
١٤١ نقض مذهب الشيعة الاعتزالى فى مسألة الكلام
١٤٣ تفنيد قول اتحادية الصوفية والمعتزلة فى كلام الله
١٤٤ الكلام صفة ذات وصفة فعل لمن قام به ، والفعل غير المنعول
١٤٥ أقوال الشيعة فى كلام الله فيه حق يوافق أهل الحديث وباطل
١٤٦ قيام الحوادث بالرب بمعنى « أفعاله » حق ، وبمعنى « مخلوقاته » باطل
١٤٨ مذهب الشيعة الملقق ومذهب أهل السنّة فى كلام الله

المسألة الرابعة : مسألة كلام الله تعالى فى كتاب
« موافقة صريح العقول لصحيح المنقول »
(١٥٠ - ١٩٨)

فصل : فيما قاله الإمام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فى مسألة اللفظ كما فى كتابه	
« موافقة صريح العقول لصحيح المنقول »	١٥٠
القرآن كلام الله بلفظه جبريل لمحمد ، ومحمد للناس برسالتيهما	١٥٠
أصوات القارئ المبلغين كلام الله مخلوقة وهو غير مخلوق	١٥١
أقوال فرق الجهمية الثلاث فى القرآن	١٥٣
سبب اختلاف أئمة الحديث فى لفظ القارئ للقرآن	١٥٣
قراءة القرآن بمعنى المصدر : فعل العبد ، وبمعنى المقروء : كلام الرب	١٥٥
غرض المبتدعة من قولهم : « تلاوة القرآن وألفاظه مخلوقة »	١٥٦
بدعة ابن كلاب فى الكلام ومسألة اللفظ فى القرآن	١٥٧
أصح قولى المتبعين لقول أحمد من المحدثين والنظار	١٥٨
فصل آخر - أو فتوى - فى مسألة الكلام لشيخ الإسلام رحمه الله	١٥٩
حكم من أنكر تكليم الله لموسى وأخذ جبريل القرآن عن الله تعالى	١٥٩
مذهب الجهمية فى نفي الصفات والتكليم وما كان عليه أئمة الدين	١٦٠
تصريح خمسمائة وخمسون من التابعين وأئمة الأمصار بعدم خلق القرآن	١٦١
النقول عن الأئمة الأربعة وأمثالهم « أن القرآن غير مخلوق »	١٦٢
معنة القول بخلق القرآن ونصر الله الحق بأحمد بن حنبل	١٦٤
نقول البخارى فى تكفير السلف للجهمية فى خلق القرآن	١٦٥
تفنيد قولهم : « إن الله خلق كلامه فى الشجرة فسمعه موسى منها »	١٦٦
ما خلقه الله فى مخلوقاته من الصفات والأعراض فهى المتصفة به لا هو	١٦٨
الأسماء المشتقة من المصدر يسمى بها من قام به مسمى المصدر	١٦٨
الرد على الجهمية فى مسألة الكلام من وجوه أخر	١٦٩
مذهب غلاة الجهمية تعطيل للرسالة	١٧١
تفسير قول السلف فى القرآن : « منه بدأ ومنه خرج »	١٧٢

الصفحة

القرآن منزل من الله لا من اللوح المحفوظ ، واستعمال لفظ الإنزال فيه	١٧٤
القرآن كلام الله بلغه جبريل لمحمد ، ومحمد للناس برسالتيهما	١٧٥
القرآن منه قديم محدث بالنسبة إلى تنزيله	١٧٦
فتوى أخرى لشيخ الإسلام في تكليم الله لموسى عليه السلام ، وهل هو بحرف وصوت أم لا ؟ ، ومن أنكره	١٧٨
تكفير من أنكر تكليم الله لموسى مع العلم بالنص فيه	١٧٨
الكفر جحد قطعى في الشرع لا العقل	١٧٩
الكلام هل يكون بغير حرف ولا صوت ، وهل يكونان غير حادثين	١٨٠
حدوث الحرف والصوت لا يقتضى كونه مخلوقاً	١٨٢
مذاهب المسلمين في كلام الله وكونه بحرف وصوت أم لا	١٨٢
فتوى أخرى لشيخ الإسلام رحمه الله في القرآن هل هو بحرف وصوت أم لا ؟ ، وفي نقط المصحف وشكله ، هل هما منه أم لا ؟	١٨٥
تخطئة قول ابن كلاب والأشعري في كلام الله تعالى	١٨٥
خطأ عدم التمييز بين صوت العبد وصوت الرب نفيًا وإثباتاً	١٨٧
حروف المصاحف ونقطها وشكلها مخلوقة ، وكلام الله فيها غير مخلوق	١٨٨
الآيات الدالة على أنه تعالى يتكلم بما شاء شيئاً بعد شيء	١٨٩
من أنكر تكليمه تعالى ونداءه لموسى بمشيئته واختياره حقيقة	١٩١
المعلول تقارن علته إذا جرت مجرى الشروط	١٩٢
أصل الاضطراب في كلام الله « المناظرة في مسألة حدوث العالم »	١٩٣
مذهب طوائف المبتدعة المخالفة للنصوص في كلام الله وأفعاله	١٩٤
شر المبتدعة « الصابئة والمتفلسفة » وإبطال قولهم	١٩٥
اللوازم الباطلة ديناً وعقلاً للنظريات في كلامه تعالى	١٩٦
فتوى أخرى لشيخ الإسلام في إثبات أن الكلام صفة المتكلم لا عينه ولا غيره	١٩٨
قول السكف : « القرآن كلام الله ، منه بدأ وإليه يعود »	١٩٨
الضلال في الألفاظ المجملة إذا لم يبين المراد منها	١٩٩
تذليل .. للشيخ محمد رشيد رضا	٢٠١
محتويات الجزء الثالث	٢٠٣



رقم الإيداع : ٤٣٧٧ / ٩٢
I.S.B.N 977 - 225 - 019 - 5

